# نُزْهَةُ الألبابِ وبُشْرَةُ الأحْبابِ

## في فكِّ وحلِّ مبانِي ومعانِي

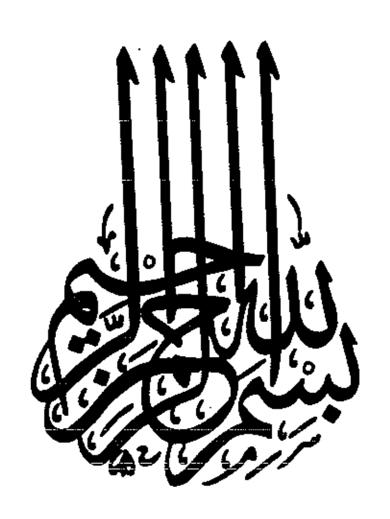
# مُلحَةِ الأعْرابِ

ألّفه وجمعه
الشيخ محمّد أمين بن عبدالله الهرري
ثمّ المكّي

مكتبة الأسدي
مكّة المكرّمة، العزيزيّة، مدخل جامعة أم القرى

الطبعة الأولى
١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م

مكتبة الأسدي
مكة المكرمة، العزيزية، مدخل جامعة أم القرى
تلفون: ٠٥/٥٧٠٥٠٦ - فاكس: ٠٥/٥٩٣٠٩٧
ص.ب: ٤٧٧٦


بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد فإني أريد أن أجمع بعض التراجم للشيخ محمد أمين بن عبد الله الهرري نزيل مكة المكرمة، المدرس في دار الحديث الخيرية في القسم العالي من هذه الدار، وكان مدرساً في الحرم الشريف نحو ثمان سنوات قبل أن يمنعه النظام.

**اسمه**: هو محمد أمين بن عبد الله بن يوسف بن حسن أبو يس الأرمي[1] جنساً العلوي قبيلة الإثيوبي دولة الهرري منطقة الكري ناحية البويطي قرية السلفي مذهباً السعودي إقامة نزيل مكة المكرمة جوار الحرم الشريف في المسفلة حارة الرشد.

**مولده**: ولد في الحبشة في منطقة الهرر في قرية بويطة في عصر يوم الجمعة أواخر شهر ذي الحجة سنة ١٣٤٨ من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلوات وأزكى التحيات.

**نشأته**: تربى بيد والده، وهو يتيم عن أمه، ووضعه عند المعلم وهو ابن أربع سنين، وتعلم القرآن وختمه وهو ابن ست سنين، ثم حوله إلى مدارس علوم التوحيد والفقه، وحفظ من توحيد الأشاعرة [عقيدة العوام] للشيخ أحمد المرزوق، و [الصغرى] و [صغرى الصغرى] و [الكبرى] و [كبرى الكبرى] للشيخ محمد السنوسي، لأن أهل الحبشة كانوا وقتئذ من الأشاعرة، وحفظ من مختصرات فقه الشافعية كثيراً كـ [مختصر بافضل الحضرمي] و [مختصر أبي شجاع] مع [كفاية الأخيار] و [عمدة السالك] لأحمد بن النقيب، وزبد أحمد رسلان [ألفية في فقه الشافعية]، وقرأ [المنهاج] للإمام النووي مع شرح [مغني المحتاج] و [المنهج] لشيخ الإسلام الأنصاري مع شرحه [فتح الوهاب]، وقرأ كثيراً من مختصرات فقه الشافعية ومبسوطاتها على مشايخ عديدة من مشايخ بلدانه.

**رحلته**: ثم رحل إلى سيبويه زمانه وفريد أوانه أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأديلي[2]، وبدأ عنده دراسة الفقه بدأ بشرح [جلال الدين المحلى] على منهاج النووي، ثم بعدما وصل إلى كتاب السلم حوله شيخه المذكور ـ رحمه الله تعالى ـ إلى دراسة النحو لما رأى فيه من النجابة والاجتهاد في العلم، قرأ عليه مختصرات النحو كمتن [الأجرومية] وشروحها العديدة، ومتن [الأزهرية]، و [ملحة الإعراب] مع شرحه [كشف

---

(١) الأرمي: نسبة إلى شعب أرمو، وهي أكثر من في الحبشة بنسبة ٨٥٪، العلوي: نسبة إلى علي بن قلعو ابن هنبنا بن أرمو، أبو قبيلة كبيرة.

(٢) الأديلي: بفتح الهمزة وتشديد الدال المفتوحة: نسبة إلى أذيل من أعمال دِرِّى دَوَا.

النقاب] لعبد الله الفاكهي، و [قطر الندى] مع شرحه [مجيب الندا] لعبد الله الفاكهي، وقرأ [الألفية] لابن مالك مع شروحها العديدة كشرح ابن عقيل، و [شرح المكودي] و[شرح السيوطي]. ثم اشتغل بكتب الصرف والبلاغة والعروض والمنطق والمقولات والوضع واجتهد فيها وحفظ ألفية ابن مالك وملحة الإعراب ولامية الأفعال والسلم في المنطق والجوهر المكنون في البلاغة وكان لا ينام كل ليلة حتى يختم القصائد المذكورة حفظاً وكان قليل النوم في صغره إلى كبره حتى كان لا ينام غالباً بعدما كبر إلا أربع ساعات من أربع وعشرين ساعة لكثرة اجتهاده في مذاكرة العلم وكان يدرس هذه الفنون جنب حلقة شيخه. مع دراسته على الشيخ المذكور.

ثم رحل من عنده بعدما لازمه نحو سبع سنوات إلى شيخه خليل زمانه وحبيب عصره وأوانه الشيخ محمد مديد الأديلي أيضاً فقرأ عنده مطولات كتب النحو كمجيب الندا على قطر الندى ومغني اللبيب كلاهما لابن هشام والفواكه الجنية على المتممة الأجرومية وغير ذلك من مطولات علم النحو وكان يدرس أيضاً جنب حلقة شيخه وقرأ عليه أيضاً التفسير إلى سورة يس.

ثم رحل من عنده بعدما لازمه ثلاث سنوات إلى شيخه الشيخ الحاوي المفسر في زمانه الشيخ إبراهيم بن يس الماجيتي[1] فقرأ عليه التفسير بتمامه والعروض من مختصراته ومطولاته كحاشية الدمنهوري على متن الكافي وشرح شيخ الإسلام الأنصاري على المنظومة الخزرجية وشرح الصبان على منظومته في العروض وقرأ عليه أيضاً مطولات المنطق والبلاغة ولازمه نحو ثلاث سنوات.

ثم رحل من عنده إلى الشيخ الفقيه الشيخ يوسف بن عثمان الوَرْقِي[2] وقرأ عليه مطولات علم الفقه كشرح الجلال المحلي على المنهاج وفتح الوهاب على المنهج لشيخ الإسلام مع حاشيته لسليمان البُجَيْرِمي وحاشيته لسليمان الجمل وحاشية التوشيح على متن أبي شجاع ومغني المحتاج للشيخ الخطيب إلى كتاب الفرائض وقرأ عليه غير ذلك من كتب الفرائض كحواشي الرحبية والفرات الفائض في فن الفرائض هو كتاب جيد من مطولاتها ولازمه نحو أربع سنوات.

ثم رحل من عنده إلى الشيخ إبراهيم المُجِّي[3] فقرأ عليه فتح الجواد لابن حجر الهيتمي على متن الإرشاد لابن المقرىء الجزءين الأولين منه.

ثم رحل من عنده إلى شيخ المحدثين الحافظ الفقيه الشيخ أحمد بن إبراهيم الكَرِّي وقرأ عليه البخاري بتمامه وصحيح الإمام مسلم وبعض كتب الاصطلاح.

ثم رحل من عنده إلى مشايخ عديدة وقرأ عليهم السنن الأربعة والموطأ وغير ذلك من كتب الحديث مما يطول بذكره الكلام، ثم رحل من عندهم إلى الشيخ عبد الله نُورَوْ القَرْسِي[4] فقرأ عليه مطولات كتب البلاغة كشروح التلخيص لسعد الدين التَفْتَازَانِي وغيره ومطولات كتب أصول الفقه

---

(١) الماجيتي: نسبة إلى ماجة من بلاد وَلَّوْ.

(٢) الورقي: نسبة إلى وَرْقَةَ من أعمال مدينة هرر. (٣) المجي: نسبة إلى قبيلة من قبائل نُولَن.

كشرح جمع الجوامع لجلال الدين المحلي وقرأ عليه من النحو حاشية الخضري على ابن عقيل.

وقرأ على غير هؤلاء المشايخ كتباً عديدة من فنون متنوعة مما يطول الكلام بذكره من كتب السيرة وكتب الأمداح النبوية كبانت سعاد وهمزية البوصيري وبردته والقصيدة الوترية والطرّاف والطرائف وإضاءة الدُّجنّة ألفية في كتب الأشاعرة وغير ذلك مما يطول الكلام بذكره.

وكان يدرس مع دراسته جنب حلقة مشايخه ما درس عليهم من أربع عشرة سنة من عمره ثم استجاز من مشايخه هؤلاء كلهم التدريس استقلالاً فيما درس عليهم فأجازوا له فبدأ التدريس استقلالاً في جميع الفنون في أوائل سنة ألف وثلاثمائة وثلاث وسبعين في اليوم الثاني عشر من ربيع الأول ١٢/ ٣/ ١٣٧٣ من الهجرة النبوية، فاجتمع عنده خلق كثير من طلاب كل الفنون زهاء ستمائة طالب أو سبعمائة طالب. وكان يدرس من صلاة الفجر إلى صلاة العشاء الآخرة نحو سبع وعشرين حصة من حصص الفنون المتنوعة وكان يحيي ليله دائماً بكتابة التآليف وبما قدر الله له من طاعاته.

مؤلفاته كثيرة من كل الفنون حتى أوشكت أَنْ لَا تحصى.

## المطبوع المنتشر منها اثنا عشر كتاباً:

١ ـ الباكورة الجنية في إعراب متن الآجرومية.

٢ ـ الفتوحات القيومية في علل وضوابط متن الآجرومية.

٣ ـ الدرر البهية في إعراب أمثلة الآجرومية.

٤ ـ جواهر التعليمات شرح على التقريظات ومقدمة علم النحو.

٥ ـ هَديّة أولي العلم والإنصاف في إعراب المنادى المضاف.

**ومن الصرف:**

٦ ـ مناهل الرجال على لامية الأفعال.

٧ ـ تحنيك الأطفال على لامية الأفعال.

**أيضاً ومن المصطلح:**

٨ ـ الباكورة الجنية على منظومة البيقونية.

٩ ـ هداية الطالب المعدم على ديباجة صحيح مسلم.

١٠ ـ خلاصة القول المفهم على تراجم رجال صحيح مسلم (مجلدان).

**ومن كتب الأسماء والصفات:**

١١ ـ هدية الأذكياء على طيبة الأسماء في توحيد الأسماء والصفات.

١٢ ـ سلم المعراج على خطبة المنهاج للإمام النووي.

**وغير المطبوع منها من الفنون المتنوعة من التفسير:**

١٣ ـ حدائق الرَّوْحِ والريحان في روابي علوم القرآن (اثنان وثلاثون مجلداً جمع فيه

---

(١) نسبة إلى قَرسا ناحية من أعمال دردوا.

سبعة فنون بل ثمانية بل تسعة لم يُسبق له نظير من كتب التفسير).

**ومن النحو:**

١٤ ـ حاشية على كشف النقاب على ملحة الإعراب.

١٥ ـ هدية الطلاب في إعراب ملحة الإعراب.

١٦ ـ الصور العقلية على تراجم الألفية لابن مالك.

١٧ ـ التقريرات على حاشية الخضري على الألفية.

١٨ ـ حاشية على الفواكه الجنية على متممة الآجرومية.

١٩ ـ التقريرات على مجيب الندا على قطر الندى كلاهما لعبد الله الفاكهي.

**ومن البلاغة:**

٢٠ ـ الدرر المصون على الجوهر المكنون لعبد الرحمن الأخضري.

٢١ ـ التقريرات على مختصر سعد الدين على التلخيص.

**ومن المنطق:**

٢٢ ـ الكنز المُكَتَّمُ على متن السلم للأخضري.

٢٣ ـ التذهيب على متن التهذيب في المنطق.

**ومن العروض:**

٢٤ ـ الفتوحات الربانية على منظومة الخزرجية في العروض.

٢٥ ـ التبيان على منظومة الصبان في العروض.

**ومن الحديث:**

٢٦ ـ النهر الجاري على تراجم البخاري ومشكلاته.

٢٧ ـ رفعُ الصدود على سنن أبي داود على الربع الأول منه لم يكمل.

**ومن الأصول:**

٢٨ ـ التقريرات على شرح المحلى على جمع الجوامع في الأصول.

**ومن الفقه:**

٢٩ ـ التقريرات على شرح المحلى وحاشيتيّ القليوبي وعمَيرة على المنهاج في فقه الشافعية.

٣٠ ـ حاشية على فتح الجواد على متن الإرشاد في فقه الشافعية.

٣١ ـ أضوأ المسالك على عمدة الناسك لأحمد بن النقيب.

٣٢ ـ التقريرات على التوشيح على غاية الاختصار.

٣٣ ـ التقريرات على فتح الوهاب مع حاشية التجريد لسليمان البجيرمي.

٣٤ ـ التقريرات على قصيدة زبد أحمد رسلان.

**ومن المدائح النبوية والسيرة المرضية:**

٣٥ ـ نيل المراد على متن بانت سعاد لكعب بن زهير الصحابي الجليل رضي الله عنه.

٣٦ ـ البيان الصريح على بردة المديح للبوصيري (بينت فيه ما فيها من الخرافات مع بيان أجوبة من أجاب عنها والرد عليها).

٣٧ ـ البيان الظريف على العنوان الشريف.
٣٨ ـ المقاصد السنية على القصائد البرعية.
٣٩ ـ التقريرات على همزية البوصيري.
**ومنها في المصطلح:**
٤٠ ـ جوهرة الدرر على ألفية الأثر لعبد الرحمن السيوطي.
**ومنها في التوحيد:**
٤١ ـ فتح الملك العلام في عقائد أهل الإسلام على ضوء الكتاب والسنة.
٤٢ ـ نُزُل كرام الضِيفَان مقدمة حدائق الروح والريحان.
**ومنها:**
٤٣ ـ مجمع الأسانيد ومظفر المقاصد في أسانيد كل الفنون (يحتوي على أسانيد أربعمائة وخمسة وثمانين كتاباً).
**ومنها:**
٤٤ ـ نزهة الألباب وبشرة الأحباب على محلة الإعراب (مجلد ضخم على نحو (٤٠٠) أربعمائة صفحة.
**ومنها:**
٤٥ ـ الكوكب الوهاج على صحيح مسلم بن الحجاج (يطلع إن شاء الله على ١٦ مجلداً).

**هجرته**: هجرته من الحبشة إلى هذه المملكة السعيدة كانت في تاريخ سنة ثمان وتسعين بعد ألف وثلاثمائة كما أرخه بقوله:

هاجرت في ثمان وتسعين ... من بعد ألف وثلاث مئين

وكانت سبب هجرته اتفاق الشيوعيين على قتله حين أسَّس في منطقته الجبهة الإسلامية الأروميَّة، وجاهد بهم وأوقع في الشيوعيين قتلاً ذريعاً وحاصروه لقتله وخرج من بين أيديهم بعصمة الله تعالى.

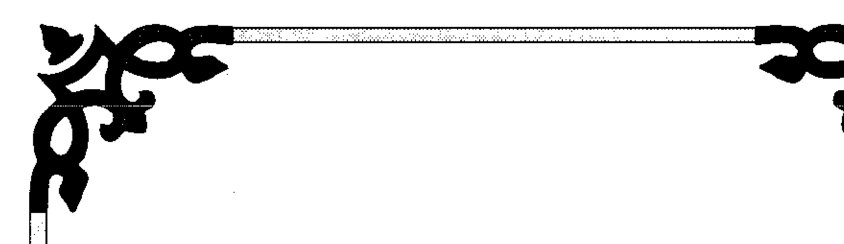
وكان بعدما دخل هذه المملكة وحصل على النظام مدرساً في دار الحديث الخيرية من بداية سنة ألف وأربعمائة، وكان أيضاً مدرساً في المسجد الحرام ليلاً نحو ثمان سنوات بإذن رئاسة شؤون الحرمين حتى منعه النظام من التدريس في الحرم فإنا لله وإنا إليه راجعون.

وله أسانيد عديدة من مشايخ كثيرة في جميع الفنون خصوصاً في التفسير والأمهات الست، فسبحان المنفرد بالكمال والله سبحانه وتعالى أعلم.

**ولقد أجزت حامل هذه الترجمة في الرواية عني جميعَ مروياتي من كل الفنون وجميعَ مؤلفاتي كذلك إجازة عامة، وأوصيه وإياي بتقوى الله تعالى في السر والعلن وصالح الدعوة لي في الحياة وبعد الممات، للأخ الفاضل).**

وعلى هذا جرى التوقيع.

**والختم**



# كتابُ نُزهةُ الألباب، وبُشْرةُ الأحباب،

في فَكٍّ وحَلٍّ مباني ومعاني مُلحة الإعراب، للشيخ العالم العلّامة الأديب: أبي محمد القاسمِ بن عليٍّ الحريري رحمه الله تعالى، ألّفه وجَمَعَه: محمدُ الأمين الهرريُّ ثُمَّ المكيُّ، الأثيوبيُّ، ثُمّ السعوديِّ، نزَيلُ مكة المكرمة جِوارَ الحرم الشريف، حَارة الرَّشد من المسفلةِ، غفر الله له، ولوالدِيه، ولمولديه، ولأحبّائِه، ولجميع المسلمين، والمسلمات، الأحياءِ منهم والأموات، أَمين، أمين.

مَنْ شَاءَ أَنْ يَحْتَوِي آمَالَه جُملا
فَلْيَتَّخِذْ ليلَه في دَرْكِها جَمَلا

أَقْلِلْ طعامَك كي تَحْظَى به سَهَرَا
إنْ شِئْتَ يا صاحبي أن تَبْلَغُ الكَمَلا




بسم الله الرحمن الرحيم

حمداً لِمن وجَّه نَحونا سوابغَ النعم، وأظهر لنا مِن مبهماتِ الأسرار، ومضمراتِ الحِكَم. وشكراً له على ما رَفع بصَوارم العَزَم قواعد الايمان، وخَفَض بعواملِ الجَزْم كلمةَ البُهْتان وأشهد أن لا إله إلّا الله الواحد في جميع الصفات والأفعال، الفاعلُ المختارُ لكلّ مفعول من الكائنات والأحوال وأشهدُ أنَّ سيدَنا محمداً عبدُه ورسولُه المُفْرد العلم، والصلاةُ والسلام عليه، وعلى آله وصحبه أَئمَّةِ الهُدى، وأربابِ الحكم، بعددِ ما حَواه اللَّوحْ، وجَرَى به القلم.

**أما بعد**: فقد سألني بعدُ حذّاق الإخوان مِمَّنْ عاصَرُونا في هذا العصر، والأوان ولاَزمُونا في حرمِ الله ذِي الأَمْنِ والأمان، أَن أضَعَ لهم شرحاً لطيفاً، وبياناً ظريفاً على مُلْحة الإعراب، لأبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري، يُعرب مبانيَها، ويَحُلّ معانيَها مقتصراً على أرجح الأوجه في إعرابها، مُتحاشِياً عن الإطْناب في حَلّ معانيها، استغناءً عنه بما سطِّرَ في المطوَّلات، وشُرِحَ في المبسوطات.

وقصدي به أن ينتفعَ به المبتدئون، وإن كان لا يستغنيَ عنه مَنْ له رغبةٌ من المنتهين، (وسَمَّيْتهُ: نُزهةُ الألباب وبُشرة الأحباب، في فكّ وحلّ مباني ومعاني ملحة الإعراب) للشيخ العالم العلامة الأديب: أبي محمد القاسم بن علي الحريري، رحمه الله تعالى، وأسأل اللهُ الجوادَ الكريم، أن يجعله خالصاً لوجهه العظيم، ووُصْلةً للفوز عنده بجنات النعيم، وأن ينفَع به كُلَّ من تلقَّاه بالقبول، ويُبَلغنا وقارئَه من الخير أجلَّ المأمول، إنّه أكرمُ مسؤول على الدَّوام، وأحقُّ من يطلب منه التوفيق في البَدْءِ والخِتام، وأقولُ وقولي هذا:

# هذه مقدمةٌ
# في بيانِ سندي إلى الناظم

أَزوي هذه المنظومةَ عن سيبويه زمانه، وإمام عصره وأوانه حُجّةِ النُّحاة علَم المُعلِّمين، ورُايَةْ المُرشدين الشيخ العالم العلامة: أبي محمد الشيخ موسى بن محمد الأثيوبي الهرري الشافعي قراءةً عليه من أوّلها إلى آخرها، ما فوق عَشْرِ مرات. (ح) وعن الشيخ العالم العلامة مُسندِ عصره وأوانِه: أبي الفيض علم الدين الشيخ محمد يس بن محمد عيسى الفاداني المكيّ الشافعي إجازةً منه، عن الشَيخ محمد عَلي بن حُسين المالكيّ المكي، عن أخيه الشّيخ محمد عابد بن حُسين المالكي المكي، عن السيد أحمد بن زَيني دحلان، عنِ عثمان بن حسن الدِمياطي، عن محمد بن محمد بن عبد القادر الأَمير الكبير، عن محمد بن سالم الحفني، عن أبي حامد محمد بن محمد البُدَيْرِيَ، عن أبي الأَسرار حسْن بن علي العجيمي المكي، عن شهابِ الدين أحمد بن محمد الخُفَاجي، عن محمد بن عبد الرحمن العَلْقَمِي، عن الحافظ جلالِ الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، عن مُسْند الدِّين محمد بن مُقْبِل الحَلَبي، عن صَلاح الدين محمد بن أحمد بن أبي عمر، عن فخرِ الدين أبي الحسن عليّ بن أحمد بن البخاري، عن أبي طاهر بركاتِ بن إبراهيم الخُشوعي، عن مؤلِّفها، وناظمها الإمام العالم العلامة الأديب الشاعر: أبي محمد القاسم بن علي الحريريّ البصري رحمه الله تعالى، ورَحِمَ جَميعهم، وأفادنا بعلومهم. فعلى هذا السند، يكونُ بيني وبين الناظم: ستَّ عشرةَ واسطةً، وقد أَجزت روايتَها عنّي بهذا السند لكُلِّ قارىءٍ، وراغبٍ في شَرحي هذا، وأُوْصِيهِ وإيّاي بتقوى الله تعالى في السرّ والعلن وصالح الدعوة لي في الحياة، وبعد الممات.

وبهذا السندِ أَقول: قال الناظم رحمه الله تعالى:

أقولُ من بعد افتتاح القول ... بحمدِ ذي الطول شديد الحول

**الإعراب**: (أقول) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة لأنّه فعل صحيح الآخر وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المتكلم، تقديره: أنا يعود على الناظم، أنا ضمير المتكلم وحده في محل الرفع فاعل مبنيٌّ على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً.

**والشبه الوضعي**: كَوْن الاسم على حرف، أو حرفين، كضميري جِئْتنا، وما زاد على ذلك فبُنِي كنحن فطرداً للباب على وتيرة واحدة، والجملةُ الفعلية مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها، (والاستئنافُ النحوي) هو الكلام الذي لم يسبقُه شيء كجملة البسملة، أو الكلامُ المقطوع عما قبله كما هنا، ومقولُ القول قوله الآتي يا سائلي إلى آخر الكتاب.

**من بعد افتتاح القول**: من حرف جر مبني بسكون على النون المُخْفاة في باء بَعْد، بعد مجرور بمِن وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره لأنّه من الظروف المجرورة بمن خاصَّةً، الجار والمجرور متعلق بأقول، بعد مضاف، افتتاح مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، افتتاح مضافِ القولِ مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وكثرةُ الإضافة لا تُخرج الكلام من الفصاحة لورودها في الكتاب والسنة، كما ذكرْناه في الباكورة، وهو من إضافة المصدر إلى مفعوله وفاعلُه محذوف تقديره: مِن بعد افتتاحي القولَ.

**والمعنى**: أقولُ مِن بعد إرادتي افتتاحَ القول وإنشاءَه بحَمْد ذي الطول الخ كما بَسَطْنا الكلام هنا في حاشيتِنا على الكَشْف، (بحمد ذي الطَّول شديدِ الحول) بحمد جار ومجرور متعلق بافتتاح، أو بمحذوفٍ حالٍ من الفاعل المحذوف، تقديره: أقولُ من بعد إرادتي افتتاحَ ـ القول حالة كوني ملتبساً بحمد ذي الطول، وفي إعرابنا الكبيرِ على هذه المنظومة هنا أَوْجُهٌ أعرضْنَا عنها اختصاراً، وفي حاشيتنا عليه، (فإنْ قلت): هذه العبارةُ لا تُفيد سَبْق حمدٍ منه على تأليفه مع أنّه المطلوبُ (قلت): تُفيد ضِمّناً، فكأنَّه قال: أقول بعد قولي أحمدُ الله تعالى ذا الطول والحول يا سائلي الخ، حَمْدَ مضاف، ذي مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامةُ جره الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لأنّه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو، ونصبها بالألف وجرها بالياء، لأنّه بمعنى صاحب، ذي مضاف، الطول مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، شديد بدل من ذي، أو عطف بيان له مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف الحول مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو من إضافة الصفة المشبهة، إلى مرفوعها معنى أي شديدِ حولُه، وفي الكبير أوجه من الإعراب تَصِلُ إلى خمس وعشرين في قوله ذي الطول شديد الحول لا طائلَ تحتها.

«**اللغة والمعنى**»: وقول الشيء: تلفظه باللسان مطلقاً سواء أفاد أم لا، وبعد ظرف مفيد للغاية في المكان أو الزمان، وافتتاح الشيء: ابتدائه وجعله أوّلاً، والحمد لغة: الثناء باللسان على الجميل الاختياري مطلقاً، واصطلاحاً: تعظيم المنعم بسبب إنعامه مطلقاً والطول: الفضل الواسع بلا غرض ولا علة، والحول: القوة، وإضافة شديد إلى الحول من باب إضافة الصفة المشبهة إلى مرفوعها معنى، فيكون بدلاً من ذي كما مرّ آنفاً أي بحمد صاحب الطول شديد الحول، أو من باب إضافة الوصف إلى الموصوف فيكون معطوفاً على الطول أي بحمد ذي الطول والحول الشديد كما تفيده عبارة الفاكهي.

وبالسند المذكور أقول قال الناظم رحمه الله تعالى:

وبعده فأفضل السلام ... على النبي سيد الأنام

وآله الأطهار خير آل ... فافهم كلامي واستمع مقالي

**الإعراب**: (وبعده) الواو نائبة عن أمّا النائبة عن مهما وفعلِ شرطها، بعد منصوب ـ على الظرفية الزمانية باعتبار التكلم، وعلى الظرفية المكانية باعتبار الرقم والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضمّ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، والظرف إمّا من معمول الشرط، أو من معمول الجواب، والضمير عائد على الحمد على كلا التقديرين، والمعنى على الأول مهما يكن من شيء بعد حمد الله فأقول أفضل السلام الخ، وعلى الثاني مهما يكن من شيء فأقول بعد حمد الله أفضل السلام الخ، وجملة الشرط مع جوابه معترضة بين القول ومقوله لا محل لها من الإعراب، (فأفضل) الفاء رابطة لجواب أمّا الشرطية النائبة عنها الواو وجوباً لكون الجواب جملة اسمية، أفضل مبتدأ، (السلام) مضاف إليه (على النبي) ـ جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ تقديره: فأفضل السلام كائن على النبي الخ والجملة الاسمية في محل النصب مقول للقول المحذوف الواقع جواباً لأمّا (سيّد الأنام) سيد بدل من النبي بدل كل من كل، أو عطف بيان تبعه بالجر الظاهر، وهو مضاف، والأنام مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

«**اللغة والمعنى**»: وأفضل الشيء: خياره، والسلام اسم مصدر لسلم الرباعي بمعنى السلامة من الآفات، ولكن المرادُ هنا: تأمينه ﷺ مما يخافه على أمّته لا على نفسه لأنّه معصوم مأمون، والنبي إنسان أمر بتبليغ شريعة من قبله من الأنبياء كيوشع، ومن بعده إلى عيسى أمروا بتبليغ شريعة موسى، والرسول إنسان أمر بتبليغ شريعة لم يسبق إليها أحد قبله كعيسى ومحمد ﷺ وعليهم أجمعين، وسيد القوم رئيسهم وشريفهم وفائقهم بخصلة حميدة، كما قال الشاعر:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى ... وكونك إيّاه عليك يسير

والأنام جميع الخلق علوياً وسفلياً كما بسطنا الكلام على ذلك كله في الحاشية.

«**والمعنى**»: أمّا بعدَ حَمَدِ اللهِ تعالى فأقول السلام الفاضل كائن على النبي الفاضل، (وآله الأطهار) الواو عاطفة، آله معطوف على النبي مجرور بالكسرة الظاهرة، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه، الأطهار صفة أولى للآل مجرور بالكسرة، (خير آل) خير صفة ثانية لآله، وآل مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، (فافهم كلامي) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدّر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتقانه وفهمه حقّ الفهم فأقول لك أيّها الطالب افهم الخ، افهم فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، أنْ ضمير رفع منفصل

في محل الرفع فاعل مبني على السكون، والتاء حرف دال على الخطاب، كلامي مفعول به ومضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب ـ إذا المقدّرة، وجملة إذ المقدرة معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين القول ومقوله نظير سابقتها، (واستمع مقالي) الواو عاطفة، استمع فعل أمر وفاعل مستتر، مقالي مفعول به ومضاف إليه، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: فافهم كلامي على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة.

**«اللغة والمعنى»**: وآل النبي ﷺ أقاربه المؤمنون من بني هاشم، وبني مطلب، والأطهار جمع طاهر، ووصفهم بالطاهرة كما في الآية لأنّهم طهّروا من الأدناس ـ الحسية والمعنوية، ووصفهم ثانياً بخير آل لأنّ آله ﷺ أشرف وأخير من آل كل الأنبياء، لأنّ شرف آل الشخص تابع لشرفه، فكما أنّه ﷺ أفضل الأنبياء والمرسلين فآله أفضل وأشرف من آلهم، والمعنى: فالسلام الفاضل أيضاً على أقاربه ﷺ الذين طهروا من الأرجاس الحسية والمعنوية، وفضّلوا على آل كل الأنبياء والمرسلين وفهم الكلام: إدراك مضمونه منطوقاً ومفهوماً، والكلام: هو اللفظ المركّب المفيد بالوضع والاستماع: الإصغاء إلى المتكلم بقصد السماع، بخلاف السماع لأنّه خال عن القصد والمقال مصدر ميمي بمعنى القول مراداً به المقول. والقول: مطلق الملفوظ أفاد أم لا، وفي كلام الناظم تقديم وتأخير أدّاه إلى ما أتى به ضرورة رعاية الرويّ، وذلك لأنّ الفهم إنما يكون بعد الاستماع فحقّه تقديم الاستماع على الفهم، لأنّ الكلام خاص، والقول عام، وتقديم العام على الخاص أفيد من العكس، كأن يقول: فاستمع مقالي، وافهم كلامي أي فاستمع ما أقول لك وافهم فائدة ما يفيد منه، وبالسند السابق أقول قال الناظم رحمه الله تعالى مبيناً لمقول قوله (أقول):

| | |
|---|---|
| يا سائلي عن الكلام المنتظم | حداً ونوعاً وإلى كم ينقسم |
| اسمع هديت الرشد ما أقول | وافهمه فهم من له معقول |

**الإعراب**: (يا سائلي) إلى قوله في آخر المنظومة، (وتابعي مقاله وسنته) مقول محكي، لأقول في أوّل الكتاب والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الهاء في قوله (وسنّته) منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الرويّ، لأنّ مرادنا لفظه لا معناه فيكون جميع القصيدة كزيد من قولك: قلت زيداً، وإن شئت قلت: يا سائلي، يا حرف نداء سائلي منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، لأنّ ما قبل الياء لا يكون إلاّ مكسوراً، كما لا يكون ما قبل الواو إلاّ مضموماً، وما قبل الألف إلاّ مفتوحاً المجموعة في قوله تعالى: (نوحيها) سائلي مضاف وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني

على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً، وجملة النداء جزء المقول لا محل لها من الإعراب، (عن الكلام) عن حرف جر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، الكلام مجرور بعن، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، الجار والمجرور متعلق بسائلي لأنّه اسم فاعل من سأل الثلاثي المنتظم صفة للكلام مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب وهو مشتق لأنّه اسم فاعل من انتظم الخماسي (حدا) تمييز للكلام محوّل عن المضاف إليه، أي عن حد الكلام منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، (ونوعاً) معطوف على حداً منصوب على التمييز (وإلى كم ينقسم) الواو عاطفة، إلى حرف جر مبني على السكون، كم اسم استفهام للاستفهام الاستخباري في محل الجر بإلى مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى همزة الاستفهام، الجار والمجرور متعلق بينقسم المذكور بعده، ينقسم فعل ـ مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على نوعاً، والجملة الفعلية في تأويل مصدر منسبك منها من غير سابك لإصلاح المعنى معطوف على حداً على كونه منصوباً على التميز والتقدير: يا سائِلِي عَنِ الكلامِ المنتظم حداً ونوعاً وانقساماً إلى كم أي يا سائلي عن حد الكلام المصطلح عليه عند النحاة وعن عدد أنواعه، وعن عدد أقسام كل نوع من تلك الأنواع، (اسمع) فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لإسناده إلى المخاطب تقديره: أنت يعود على السائل، والجملة الفعلية جملة طلبية واقعة في جواب النداء لا محل لها من الإعراب لأنّها جزء المقول، (هديت) هدى فعل ماض مغير الصيغة مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع نائب فاعل (الرشد) منصوب بنزع الخافض أي هداك الله سبحانه إلى الرشد والصواب، والجملة الفعلية، جملة معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين الفعل ومفعوله خبرية اللفظ إنشائية المعنى، قصد بها الدعاء للسائل.

«**اللغة والمعنى**»: (قوله يا سائلي) اسم فاعل من سأل، والسؤال الاستخبار وطلب معرفة الشيء، وقوله (المنتظم) أي الداخل في نظام النحاة واصطلاحهم، وهو صفة كاشفة للكلام، إن قلنا: إنّ أل فيه للعهد أي يا سائلي عن الكلام المعهود في اصطلاح النحاة المنتظم، أي الداخل في نظامهم واصطلاحهم وهو اللفظ المركب المفيد بالوضع وصفة مؤسسة، إن ـ قلنا: إنّ أل فيه جنسية أي يا سائلي عن جنس اللفظ المركب سواء كان مفيداً أم لا المنتظم أي المصطلح عليه عند النحاة، وهو اللفظ المفيد بالوضع، يقال انتظم الشيء في الشيء إذا ـ دخل في نظامه، وانتُظم الدرُّ إذا أُدخل في سلكه وخيطه، (حدّاً) والحد لغة: المنع سميت العقوبة الشرعية به لمنعها من ارتكاب الفواحش، واصطلاحاً: ما كان جامعاً لأفراد المحدود ومانعاً من دخول غيره فيه كما هنا، (ونوعاً)

والنوع لغة: بعض الشيء وفرد من أفراده، واصطلاحاً: كُلِّيٌّ مقولٌ على كثيرين متفقي الحقائق كالإنسان والفرس من الحيوان، والاسم والفعل من الكلام، وأمَّا الجنسُ فهو كُليٌّ مقول على كثيرين مختلفي الحقائق كالحيوان، للإنسان والفرس، والكلام للاسم والفعل كما بسطنا الكلام هنا في شرحنا على السلم (وإلى كم ينقسم) وانقسامُ الشيءِ تجزُّئه إلى أجزاء كثيرة وتَفرُّقُهُ إلى أفراد كثيرة، كَانْقِسامِ الكلام إلى اسم وفعل وحرف، والضمير في قوله (ينقسم) يعود إلى النوع، فإنّ كلّ نَوع من أنواع الكلام وهو الاسم والفعل والحرف له أقسام، فينقسم الاسم إلى مظهر ومضمر، وإلى معرفة ونكرة، ومفرد ومثنى وجمع، والمفرد إلى معرب ومبني وصحيح ومعتل، والمعتل إلى مقصور ومنقوص، وكذا الفعل إلى ماض ومضارع وأمر، وإلى معرب ومبني، وتام وناقص ولازم ومتعد إلى غير ذلك، والحرف إلى مختص بالأسماء ومختص بالأفعال، ومشترك ـ بينهما إلى غير ذلك.

**والمعنى**: أي أقول يا سائلي عن حد الكلام المصطلح عليه عند النحاة، وعن أنواعه كم هي عندهم، وعن أقسام كل نوع من تلك الأنواع استمع منّي ما أقوله لك في بيان حده، وأنواعه وأقسام تلك الأنواع، هداك الله سبحانه وتعالى إلى كل ما هو رشد وصواب وهداية وقوله (حدّا) بيّنه بقوله: حدّ الكلام ما أفاد المستمع، وقوله: (ونوعا) بيّنه بقوله: ونوعه الذي ـ عليه يبنى، وقوله: (وإلى كم ينقسم) بيّنه بقوله: (والاسم ضربان، فضرب نكرة الخ، وبقوله في الفعل (فهي ثلاث ما لهنّ رابع، وفي الحرف بما سيأتي في حروف الجر، وفي الجوازم ـ والنواصب، (ما أقول) ما اسم موصول بمعنى الذي، أو نكرة موصوفة بمعنى شيئاً في محل النصب مفعول بهِ لاسْمَع مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارها إلى جملة الصلة أو الصفة لأنّ سمع هنا يتعدّى إلى مفعول واحد باتفاق النحاة لدخوله على ما يُسْمع أقول فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنا يعود على الناظم، والجملة الفعلية صلة لما، إن قلنا إنها موصولة أو صفة لها، إن قلنا إنها موصوفة والعائد أو الرابط محذوف تقديره: اسمع الذي أقولُه لك مِمَّا سيأتي، أو شيئاً مقولاً لي فيما بَعْدُ (وَافْهَمْه) فعل وفاعل مستتر ومفعول به معطوف على اسمع (فهم) مفعول مطلق نوعي منصوب على المصدرية بافْهَمَ (فَهُمَ) مضاف (مَن) اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهها بالحرف شبها افتقارياً (له) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لما بعده ـ (معقول) مبتدأ مؤخر، وسوّغ الابتداء بالنكرة تقدم الخبر الظرفي عليه والجملة الاسمية صلةُ مَن الموصولة، والعائد ضمير له، والمعقول من المَصَادِر التي جاءت على زنة مفعول كالمَفْتون بمعنى الفتنة والمَيْسور بمعنى اليُسر أي افهمه فهم من له عقل كامل ذكي، والعقل صفة غريزية في النفس تُميِّزُ بها بين الحَسَن والقبيح، سُميت عقلاً لعَقْلِها أي مَنْعِها صاحبَها عن ارتكاب القبيح.

# باب الكلام

باب خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: هذا باب الكلام، والجملة مستأنفة، الكلام مضاف إليه ويجري فيه من أوجه الإعراب سبعة أوجه، ذكرناها في مناهل الرجال فراجعه.

وبسندي المتصل إلى الناظم أقول قال الناظم رحمه الله تعالى مبيناً لحد الكلام المسؤول عنه:

حدّ الكلام ما أفاد المستمع نحو سعى زيد وعمرو متبع

(حدّ الكلام) مبتدأ ومضاف إليه (ما) اسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر ـ المبتدأ مَبْنِيٌّ على السكون لشبهه بالحرف شبها افتقارياً، والجملة الاسمية جزء المقول مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب، والاستئناف البياني: هو الكلام الواقع في جواب سؤال مقدّر كأنّ سائلاً سأله فقال: ما حدّ الكلام فأجابه بقوله حدّ الكلام (أفاد ـ المستمع) فعل ماض وفاعل مستتر يعود على ما الموصولة، ومفعول به، والجملة الفعلية صلة لما، أو صفة لها، والعائد أو الرابط ضمير الفاعل.

**والمعنى**: أي حد الكلام المصطلح عليه عند النحاة: قول أفاد المستمع، وكذا السامع إفادة تامة بأن افهم معنى يحسن السكوت من المتكلم عليه بحيث لا يصير السامع منتظراً لشيء آخر تحصل به الفائدة، واحترز بالقول المعبر عنه. بما عن الدوالّ ـ الأربعة من العُقد والنُصب والخطّ والإشارة مما ليس بقول وهو مفيد فائدة تامة، فإنّه لا يسمّى كلاماً عند النحاة لخروجه بقيد اللفظ، وبقوله أفاد المستمع ما لا فائدة فيه بالمعنى المذكور، كالمُركَّبِ الإضافي نحو: عبد الله وعبد الرحمن، والإسنادي نحو: شاب قرناها وبرق نحره، والمزجي كبعلبّك وسيبويه، والحد لغة كما مرّ المنع، واصطلاحاً بمعنى المُعرِّفِ مَا يُميِّزُ الشيءَ عمَّا عداه ولا يكون كذلك إلاّ ما كان جامعاً لأفراد المحدود، مانعاً من دخول غيره فيه، وأشار الناظم بقوله: (نَحْو سعى زيد وعمرو متبع) أي مَشَى زَيدٌ وأسرع في مَشْيه وأجْرَى، أو سعى بين الصفا والمروة، وعَمْروٌ مُتَّبِع أي تابع له وساع خَلْفه إلى أنَّ الكلام إمّا جملة فعلية كسعي زيد وإما جملة اسمية كعمرو متبع، وإلى أنَّ الكلام يتألف إمّا من اسمين كالمثال الثاني، أو من فعل واسم كالمثال الأول، والمثالان أقلُّ ما يُتألف منه الكلام، وقد يُتألف مِن أكثر كضربت زيداً وظننت زيداً منطلقاً ولا يتألف من فعلين ولا من حرفين ولا من فعل وحرف ولا من اسم وحرف، لأنّ ـ

الكلام لا يحصل بدون إسناد، وهو عبارة عن تعلق خبر بمخبر عنه، أو طلب بمطلوب منه، والإسناد يقتضي مسنداً ومسنداً إليه لكونه نسبة بينهما وهما لا يتحققان إلاّ في اسمين أو اسم وفعل، (نحو) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره وذلك، نحو سعى زيد، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً على كونها جزء المقول، نحو مضاف، سعى زيد مضاف إليه محكي، أو فعل وفاعل، والجملة في محل الجر مضاف إليه، وعمرو متبع مبتدأ، وخبر معطوف على جملة سعى زيد، وبه قال الناظم رحمه الله تعالى:

ونوعه الذي عليه يبنى اسم وفعل ثمّ حرف معنى

أي: ونوع الكلام الذي يتألف ويتركّب منه الكلام ثلاثة لا رابع لها بدليل الاستقراء، فإنّ علماء هذا الفّن تتبعوا ألفاظ العرب، فلم يجدوا غيرها، فلو كان ثَمّ غيرها لَعثَرُوا عليه، وقيّد الحرف بكونه لمعنى لإخراج حرف التهجّي، إذ لا يكون جزءاً للكلام بل للكلمة، واحترز بنوعه الذي يبنى منه من نوعه الذي ينقسم إليه كالجملة الاسمية والفعلية، وثُمّ في قوله: (ثمّ حرف معني) بمعنى الواو، وقيّده بالمعنى لإخراج حرفِ المبَنْيَ، لأنّ الحرف عندهم قسمان: حرف معنى، وحرف مبنى، فالأوّل ماله معنى من المعاني، وله دخل في أجزاء الكلام كحروف الجر والنواصب والجوازم، والثاني ما ليس له دخل في أجزاء الكلام، وليس له معنى من المعاني كزاي زيد وياءه وداله.

**الإعراب**: (ونوعه) الواو استئنافية أو عاطفة، نوع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة والهاء ـ ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه، (الذي) اسم موصول في محل الرفع صفة للنوع، (عليه) على حرف جر بمعنى من، والهاء ضمير متصل في محر الجر بعلى، الجار والمجرور متعلق بيبنى، (يبنى) فعل مضارع مغيّر الصيغة مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على الأخير منع من ظهورها التعذر، لأنّه فعل معتل بالألف، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإسناده إلى الغائب تقديره: هو يعود على الكلام، والجملة الفعلية صلة الموصول، ولكنّها صلة سببية لرفعها ضميراً لا يعود على الموصول، والعائد ضمير عليه (اسم) خبر المبتدأ (وفعل) معطوف عليه (ثمّ) حرف عطف بمعنى الواو (حرف) معطوف على اسم وهو مضاف (معنى) مضاف إليه مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها التعذر، لأنّه اسم مقصور، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً، أو معطوفة على جملة قوله (حدّ الكلام ما أفاد المستمع) على كونها جزء مقول لأقول، وبه قال الناظم:

# باب الاسم

**والاسم لغة**: ما دلّ على مسمّاه، مشتقّ من السمو عند البصريين وهو العلوّ، لأنّه من سما يَسْمُو إذا علا لعلوّه على مسمّاه، ومشتق من السمة عند الكوفيين وهي العلامة لكونه علامة على مسماه لأنّه من وسم يسم إذا علّم، واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها ولـم تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، وقولنا وضعاً لإدخال بعض الأسماء المقترنة بالزمان التزاماً كاسم الفاعل نحو: زيد ضارب غداً، ولإدخال بعض الأفعال الغير المقترنة بالزمان، نحو نعم وبئس وليس، فإنّها لمّا خرجت إلى معنى الإنشاء أو النفي تجردت عنه وفي الاسم خمسة مباحث كما بيّناه في الفتوحات فراجعها إن شئتَ.

فالاسم ما يدخله من وإلى    أو كان مجروراً بحتى وعلى
مثاله زيد وخيل وغنم    وذا وتلك والذي ومَنْ وكم

واعلم أنّه لم يذكر المصنف مما يعرف به الاسم ويتميّز به عن قَسِيمَيْه الفعلِ والحرفِ إلا حَرْفَ الجر وحُروف الجر كثيرة اقتصَر منها هنا على أربعة، فكل كلمة صلحت لأن يدخل عليها حرف من حروف الجر، أو كانت مجرورة فهي اسم نحو: أخذت مِنْ ذا، ونظرتُ إلى تلك، وركبت على الخيل، وأَهديْتُ بالغنم، وحتى مطلع الفجر، فهذه الكلمات اسم لدخول حرف الجر عليها إذ لا يدخل إلّا على اسم صريح أو ما في تأويلِهِ، نحو عجبت من أن قمت أي عجبت من قيامك، وأمّا قولهم: ما هي بنعم الولد، وعلى بئس العير، فعلى حذف الموصوف، وصفته، فحرف الجر داخل على الموصوف المحذوف، تقديره: ما هي بولد مقول فيه نعم الولد ونعم السير على عَيْر مقول فيه، بئس العير، وآثر الناظم تمييز الاسم بالعلامة على الحد، وإن كان أضبط تسهيلاً على المبتدىء، وعدّد المثال إشارة إلى أنّه لا فرق بين المعرب منه كما ذكره في الشطر الأول من البيت، والمبنى كما ذكره في الشطر الأخير منه، وإلى أنّه لا فرق بين المظهر منه والمبهم، وإلى أنّه لا فرق بين المفرد منه واسم الجنس.

وكما يتميّز الاسم بدخول حرف الجر عليه يتميز بالجر الذي هو أثره، وهو عبارة عن الكسرة، التي يحدثها العامل في آخر الاسم، سواء كان العامل حرفاً أم مضافاً، ولا جرّ لغيرهما على الصحيح، ومِمَّا يتميَّزُ به الاسم أيضاً التنوين وهو نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطاً استغناء عنها بالشكل المكرر عند الضبط بالقلم، سواء كان تنوين

تمكين كما في رجل وفرس، أو ـ تنكير كما في صه ومه، أو مقابلة كما في مسلمات، وكذا الإسناد إليه وهو أنفع علامات الأسماء إذ به تعرف اسمية التاء من ضربت واسمية ما في قوله: قل ما عند الله خير من اللهو سواء كان الاسناد معنوياً كما في زيد قائم، أو لفظياً كقولك ضرب فعل ماض، ومن حرف جر وأمّا قولهم: (تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) فعلى حذف أن، أو إقامة الفعل مقام المصدر.

**الإعراب**: (فالاسم) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفت حدّ الكلام ونوعه، وأردت بيان علاماته فأقول الاسم، الاسم مبتدأ، والمبتدأ ـ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمّة ظاهرة في آخره، (ما) اسم موصول أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً على كونها جزء مقول (يدخله) فعل مضارع مرفوع، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول مقدم على الفاعل (من) وما عطف عليها فاعل محكي لأنّ مرادها لفظها لا معناها، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، (والحكاية: إيراد اللفظ ـ المسموع على هيئته من غير تغيير مراداً به اللفظ)، والجملة الفعلية صلة لما أو صفة لها والعائد أو الرابط ضمير المفعول (وإلى) معطوف محكي على من، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية. (أو) حرف عطف وتعديد للمثال (كان) فعل ماض ناقص، واسمها ضمير يعود على ما الموصولة (مجروراً) خبرها منصوب، وجملة كان ـ معطوفة على جملة يدخل على كونها صلة لما الموصولة (بحتى) الباء حرف جر حتى مجرور محكي بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية الجار والمجرور متعلق بمجروراً لأنّه اسم مفعول من جر الثلاثي (وعلى) معطوف محكي على حتى، (مثاله) مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (زيد) وما عطف عليه خبر محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه أي: لفظ زيد المذكور في جاء زيد، أو زيد قائم مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حكاية ما في المثال الخارجي في قولك: جاء زيد والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً على كونها جزء مقول، (وخيل) معطوفٌ محكي على زيد (وغنم) معطوف محكي على زيد وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الضرب (وذا) معطوف محكي على زيد، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي (وأنت) معطوف محكي على زيد لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي (والذي ومن وكم) معطوفات على زيد محكية، وعلامة رفعها ضمّة مقدرة على الأخير منها منع من ظهورها اشتغال المحل

بسكون البناء الأصلي. ولما فرغ الناظم مما يُعرف به الاسم أخذ في بيان ما يعرف به مطلق الفعل، ويتميز به عن قسيميه فقال: «باب الفعل».

والـفـعـل مـا يـدخـل قـد والسـيـن | عـلـيـه مـثـل بـان أو يـبـيـن
أو لـحـقـه تـاء مـن يـحـدث | كـقـولـهـم فـي لـيـس لـسـت أنـفـث
أو كـان أمـراً ذا اشـتـقـاق نـحـو قـل | ومـثـلـه ادخـل وانـبـسـط واشـرب وكـل

**والفعل لغة**: نفس الحدث الذي يُحْدِثُه الفاعل من قيام أو قعود أو غيرهما، واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في نفسها مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة وضعاً، أي والفعل المصطلح عليه عند النحاة لفظ يصلح دخول قد الحرفية عليه لإفادة تحقيقه، نحو قد أفلح المؤمنون أو توقّعه نحو: قد قدم الحبيب، أو تقريب زمنه من الحال نحو: قد قامت الصلاة إن كان ماضياً أو لإفادة التقليل نحو: قد يصدق الكذوب، أو التوقّع وهو انتظار الوقوع في المستقبل نحو قد يقدم الحبيب إن كان مضارعاً، ولا تدخل على الأمر أصلاً، وهي علامة مشتركة بين المَاضي والمضارع مختصّة بالأفعال، لأنّ هذه المعاني من التحقيق والتقليل والتقريب والتوقع لا يتحقّق إلاّ في الأفعال، وخرج بقد الحرفية قد الاسمية لأنّها تكون بمعنى حسب، نحو قد زيد درهم، ويتصل بها ياء المتكلم مجرورة بالإضافة، ويلحقها نون الوقاية جوازاً وقد تكون اسم فعل بمعنى يكفي، أو ما يقبل دخول السين عليه أي سين الاستقبال، وهي حرف تنفيس مختص بالمضارع وتخلصه للاستقبال بعد أن كان للحال، أو محتملاً له، وللاستقبال نحو دخلت المسجد والإمام سيَخْطُب، ولو قال يَخْطُبُ فهو للحال فقط، ومثلُها سوف لكنها أكثر منها تنفساً، إذ كثرة الحروف تدل على زيادة المعنى غالباً. أو ما لحقته تاءُ مَنْ يُحدِّث ويتكلم أي لفظ يصلح لاتصال تاء الضمير به، سواء كانت لمتكلم أو مخاطب، وهي علامة مختصة بالماضي وبها يتبين لك أنّ ليس وعسى فعلان لقبولهما إياها، نحو لستَ عليهم بوكيل وكقولهم في ليس: لست أنفث أي لست ساحراً ينفث على حبل ويعقد والنفث: نفخ مع ريق خلافاً لمن زعم أنّ ليس حرف نفي كما النافية، وعسى حرف ترجّ كلعل، ومثل تاء الفاعل تاء التأنيث الساكنة الدالة على تأنيث الفاعل أو نائبه، وهي مختصة أيضاً بالماضي، وتلحقه متصرفاً كان كضرب، أو جامداً كليس، وبها يعرف أن نعم وبئس فعلان لقبولهما إيّاها وفي الحديث (فبها ونعمت) (فإنّها بئست البطانة) خلافاً لمن زعم أنّهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما كما مرّ. ومن علامات الفعل دلالةُ الكلمةِ على الأمرِ والطلبِ بما اشْتُقّتْ منه أي على طلبِ المصدرِ الذي اشتُقَّ ذلك الفعلُ منه مع قبولِه ياء المؤنثة المخاطبة كما قال الناظم (أو كان أمراً ذا اشتقاق) أي والفعلُ: ما كان دَالاً على الأمر والطلب للمصدر الذي اشتق منه ذلك الفعلُ، نَحْو: قُلْ فإنَّه دالٌ على طلب القول من المخاطب، ومِثْلُه: ادْخُلْ، أي ـ ومثلُ قُلْ في كونه دالاً على طلبِ مصدره ادْخُل فإنّه

يدلُّ على طلب الدخول من المخاطب وانبسط فإنّه دال على طلب الانبساط من المخاطب، والانبساطُ: انشراحُ القلب بما يسرها واشرب فإنّه يدل على طلب الشُّربِ، وكُلْ فإنّه يدلُّ على طلب الأكل، وهي علامة مختصة، بالأمر والمشهورُ عند النحاة أَنَّ علامة الأمر دلالته على الطلب وقبولُه ياءَ المؤنثة المخاطبة فإن دلت كلمة على الطلب ولم تقبل الياء فهي اسم فعل كصه ومه، أو قبلتها ولم تدل عليه ففعل مضارع، كتضربين، وقد استبان لك مما ذكره الناظم من العلامات الأربعة، أن الفعل ثلاثة أقسام: ماض وعلامته المختصة به تاء الفاعل وتاء التأنيث الساكنة، ومضارع، وعلامته المختصة به السين وسوف، وأمر وعلامته المختصة به عنده دلالته على الأمر بما اشتق منه وأنّ قد علامة مشتركة بين الماضي والمضارع.

(واعلم) أنّ للفعل علامات كثيرة، وعدّها السيوطي بضعة عشر: تاء الفاعل وياؤه، وتاء ـ التأنيث الساكنة، وقد، والسين وسوف ولو والجوازم والنواصب وأحرف المضارعة ونون التوكيد واتصاله بضمير الرفع البارز، ولزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية، وتغيير صيغته لاختلاف الزمان، وفي الفعل أيضاً خمسة مباحث ذَكَرْتُها في الفتوحات فراجعها.

**الإعراب**: (والفعل) الواو عاطفة أو استئنافية، الفعل مبتدأ مرفوع، (ما) اسم موصول في محل الرفع خبر المبتدأ، مبني على السكون، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله: (فالاسم ما يدخله من وإلى) أو مستأنفة استئنافاً بيانياً على كونها جزء المقول (يدخل) فعل مضارع مرفوع (قد) فاعل محكي، لأنّ مرادنا لفظها لا معناها (والسين) معطوف على قد مرفوع بالضمة الظاهرة جرياً على القاعدة: أنّ الكلمة إذا كانت على حرف واحد، تُذْكَر باسمها، وإذا كانت فوقه تُحْكَى بلفظها (عليه) جار ومجرور متعلق بيدخل لأنّه فعل مضارع وهو العائد على ما الموصولة (مثل) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: وذلك مثل: بَانَ، والجملةُ مستأنفة استئنافاً بيانياً مثلُ مضاف (بَأنَ) مضاف إليه محكى مجرور بالكسرة الممنوعة بحركة الحكاية (أو) حرف عطف وتنويع (يبين) معطوف محكي على بانَ، مجرور بالكسرة المقدرة، أي وذلك مثل بان الشيء إذا ظهر وانفصل، فإنّه يقال: قد بان أو يبين الشيء أي يظهر، أو ينفصل ويقال فيه: سَيبينُ، أو قد يَبين، وفي بعض النسخ:

والفعلُ ما يَدْخل عليه قَد وسِينُ　　　فَانْظُر مثالاً فيه بانَ أو يبين

**والمعنى**: فاجعل بان أو يبين مثالاً فيه أي في الفعل الذي دخلت عليه قد والسين، فإن بان مثال لقد ويبين، مثال للسين، فإنّه يقال فيهما: قد بان أو سيبين، (أو) حرف عطف وتنويع (لحقته) فعل ماض ومفعول به، والتاء علامة تأنيث الفاعل (تاء) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة معطوفة على جملة قوله عليه يدخل، قد على كونها صلة لما الموصولة، والعائد ضمير، لحقته، أي والفعل ما يدخل عليه قد والسين، أو ما

لحقته التاءُ تَاء مُضاف (من) اسم موصول في محل الجر مضاف إليه (يحدّث) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على من الموصولة (كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كقولهم أي قول العرب، (في ليس) في حرف جر، ليس مجرور محكي بفي، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والجار والمجرور متعلق بقولهم (لست أنفث) مقول محكي لقولهم، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت لست فعل ماض ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المتكلم، في محل الرفع فاعل، وأصله لِيَسْتُ استثقلت الكسرة على الياء ثمّ حذفت فالتقى ساكنان، ثم حذفت الياء، أنفث فعل مضارع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا وجملة أنفث في محل النصب خبر ليس تقديره: لست نافثاً في العقد لأسحر، وجملة ليس في محل النصب مقول قولهم (أو كان) أو حرف عطف وتنويع مبني على السكون (كان) فعل ماض ناقص، واسمها ضمير مستتر فيها يعود على ما (أمراً) خبر كان منصوب، وجملة كان معطوفة أيضاً على صلة ما (ذا) صفة لأمراً، منصوب بالألف لأنّه من الأسماء الستة، ذا مضاف (اشتقاق) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (نحو قل) نحو خبر لمبتدأ محذوف تقديره) وذلك نحو قل، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً، نحو مضاف قل مضاف إليه محكي، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (ومثله) الواو عاطفة، مثله مبتدأ ومضاف إليه أي ومثل قل في كونه أمراً ذا اشتقاق (أدخل) خبر محكي مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: ومثله خبر مقدم، ادخل مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة قوله نحو قل (وانبسط واشرب وكل) معطوفات على ادخل، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، ولمّا فرغ الناظم مما يعرف به الفعل أخذ في بيان ما يعرف به الحرف، ويتميّز به عن قسيميه فقال:

# باب الحرف

والحرف ما ليست له علامة فقس على قولي تكن علّامه
مثاله حتى ولا وثُمّا وهل وبل ولو ولم ولمّا

أي: والحرف الذي تقدم لنا ذكره في بيان أنواع الكلام وهو حرف المعنى جرياً على القاعدة المشهورة عند البلغاء أنّ النكرة إذا أعيدت معرفة كانت عين الأولى كما في قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ كما قال السيوطي في عقود الجمان:

ثم من القواعد المشتهرة إذا أتت نكرة مكررة
تغايرت وإن يعرف ثاني توافقا كذا المعرفان

هو لفظ ليست له علامة وجودية، بل عدم قبول العلامة، علامة على حرفيته، فإذا عرضت عليك كلمة من الكلمات العربية وسئلت عنها، أهي اسم أم فعل أو حرف، فاعرض عليها علامات الاسم أوّلاً، فإن قبلت شيئاً منها فهي اسم، وإلّا فاعرض عليها علامات الفعل، فإن قبلت شيئاً منها ففعل، وإلّا فاحكم بحرفيتها، نظير ذلك في الخارج ج ح خ، فالجيم علامتها نقطة من تحت، والحاء علامتها عدم النقطة لا من فوق ولا من تحت. والخَاءُ علامتُها نُقْطَةٌ مِنْ فَوقُ والحرف لغة: الطرف كحرف الجبل أي طرفه، وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَعْبُدُ ٱللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍۖ﴾ أي على طرف وجانب من الدين، واصطلاحاً: كلمة دلت على معنى في غيرها فقط سميت بذلك لكونها على طرف من الكلام، لأنّها لا تكون مسنداً ولا مسنداً إليه، وهي ثلاثة أقسام كما أفهمه تعداد المثال في النظم، مختص بالاسم كمن وإلى وسائر حروف الجر ومختص بالفعل كلم ولما ولو الشرطية، ومشترك بينهما كهل وبل، ولا غير الناهية، والأصل في كل مختص أن يعمل فيما اختص بهِ ليَظْهَر أثرُ اختصاصِه ما لم ينزّل منزلةَ الجزء منه كأل والسين لأنّ جزء الشيء لا يعمل في باقيه وفي كل حرف مشترك أَنْ لا يَعْمَلَ أي فقسْ أيُها الطالبُ ما أشكل عليك من الكلمات العربية على قولي وبياني السابقِ في الأنواع الثلاثة الاسم والفعلِ والحرفِ إن قست على بياني السابق واستعملته في الكلمات العربية تكن علامة أي كثير العلم والمعرفة والتمييز بين الأنواع الثلاثة، مثالُه أي مثال الحرف المذكور، والمثال هو جزئي يذكر لإيضاح القاعدة (حتى) الجارة مختصة بالأسماء (ولا) النافية(وثمّ وهل وبل) مشترك بين الأسماء والأفعال (ولو ولم ولما) مختص بالأفعال.

**الإعراب**: (والحرف) الواو استئنافية أو عاطفة، الحرف مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (ما) اسم موصول، أو نكرة موصوفة في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل النصب، معطوفة على جملة قوله: فالاسم ما يدخله من وإلى على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة(ليست) فعل ماض ناقص، والتاء علامة تأنيث اسمها (له) جار ومجرور خبر مقدم لليس (علامة)، اسمها مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، وجملة ليس من اسمها وخبرها صلة لما إن كانت موصولة أو صفة لها، إن كانت موصوفة، والتقدير والحرف: الكلمة التي ليست علامة وجودية كائنة لها (فقس) الفاء فاء الفصيحة مبني على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أيها السائل ما ذكرته لك من علامات ـ الاسم والفعل والحرف وأردتَ بيانَ ما هو النصيحة لك، فأقول لك قس على قولي، قس فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، على قولي جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بقس، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة على كونها جزء المقول، تَكُنْ فعل مضارع مجزوم بالطلب السابق، واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على السائل، علامة خبرها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وجملة تكن جواب الطلب لا محل لها من الإعراب (مثاله) مبتدأ ومضاف إليه (حتى) وما عطف عليه خبر محكي لِأَنَّ مُرادَنا لفظها، لا معناها، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً على كونها جزء المقول (ولا) معطوف على حتى كذلك (وثمّا) معطوف محكي على حتى لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والألف حرف إطلاق، وهل وبل ولو ولم ولما معطوفات محكية على حتى، وللمعطوف حكم المعطوف عليه، تبعه بالرفع، وعلامة رفعه، ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية.

# باب المعرفة والنكرة

والاسم ضربان فضرب نكرة — والآخر المعرفة المشتهرة

**والباب لغة**: ما يتوصّل به من خارج إلى داخل، ومن داخل إلى خارج، كباب الدار واصطلاحاً: اسم لجملة من العلم مختصة بنوع منه مشتملة على فصول ومسائل غالباً، والمعرفة لغة: مطلق الإدراك، واصطلاحاً: هو ما وضع ليستعمل في شيء معيّن، والنكرة لغة: اسم مصدر لنكّر الرباعي، واصطلاحاً: كل ما شاع في أفراد جنسه سواء كان ذلك الجنس موجوداً كرجل وفرس، أو مقدراً كشمس وقمر، فإنّها موضوعة لما كان كوكباً نهارياً ينسخ وجوده ظهورَ الليل وهي الأصل لاندراج كل معرفة تحتها من غير عكس ولذلك بدأ الناظم بها، أي: والاسم الذي تقدم لنا ذكره من حيث التعريف والتنكير نوعان فقط عند الجمهور، لا واسطة بينهما، وقال بها بعضهم في الخالي من التنوين وأل كمن فضرب أي فنوع منهما نكرة، أي: غير دال على شيء معين، والنوع الآخر هو: المعرفة المشتهرة بفتح الهاء مأخوذ من اشْتَهَرَهُ الناس.

**الإعراب**: باب خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: هذا، والجملة مستأنفة، باب مضاف المعرفة مضاف إليه، والنكرة معطوف عليه، والاسم مبتدأ، ضربان خَبرُ المبتدأ مرفوعٌ بالألف لأنّه مثنى، والجملة مستأنفة، (فضرب) الفاء فاء الفصيحة لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أنّ الاسم من حيث هو ضربان وأردت بيان كل من الضربين فأقول لك ضرب، ضرب مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وسوّغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل، نكرة خبر مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهرها اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وَجُملةُ إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً، والآخرُ الواو عاطفة، الآخر مبتدأ مرفوع، المعرفةُ خَبرٌ مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها على كونها مقولاً لجواب، إذا المقدرة، المشتهرة صفة للمعرفة، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، ولما ذكر الناظم تقسيمَ الاسم إلى ضربين ذَكَرَ ما يُميِّز كلاً منهما من الآخر فقال:

فكُلُّ ما رُبَّ عليه تدخُل — فإنَّه منكَّرٌ يا رجل

أي فكل ما يجوز دخولُ ربّ عليه فهو نكرة لأنَّ ربّ لا تدخل إلّا على النكرة، فكُلّما وُجدت هذه العلامةُ التي هي ربّ وُجدت النكرةَ من غير عكس، وبها استُدِلَّ على أَنَّ مَن وما قد يقعان ـ نكرتَين كقوله:

رُبَّ مَن أنضَجْتُ غيظاً صَدْرَهُ قَدْ تَمنَّى لِي موتاً لم يُطَع

وقول الآخر:

رُبَّمَا تَكْرَهُ النُفوسُ مِنَ الأَمـ ـرِ لَه فُرجةٌ كحَلُ العِقال

وقد تدخل رب على ضمير غيبة كقوله:

ربّه فتية دعوت إلى ما يورث المجد دائباً فأجابوا

**فإن قلت**: هل هو حينئذ معرفة أو نكرة كما هو قضية كلام الناظم (قلت): قد اختلف النحويون في الضمير الراجع إلى النكرة على ثلاثة مذاهب الأول أنه نكرة مطلقاً نظراً إلى مرجعه، والثاني أنّه معرفة مطلقاً نظراً إلى أصل الضمير، والثالث إن كان مرجعه جائز التنكير فمعرفة نحو: جاءني رجل فأكرمته، أو واجبه فنكرة نحو: ربّ رجل وأخيه، وكالبيت المذكور.

ثمّ إنّ النكرات تتفاوت في تنكيرها كالمعارف تتفاوت في تعريفها، فبعضها أنكر من بعض فأنكرها شيء، ثمّ متحيز، ثمّ جسم، ثمّ نام، ثمّ حيوان، ثمّ ماش، ثمّ ذو رجلين، ثمّ إنسان ثمّ رجل.

**الإعراب**: (فكل) وفي بعض النسخ: وكل بالواو، الفاء فاء الفصيحة، لأنّها أفصحت عن ـ جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أنّ الاسم قسمان، نكرة ومعرفة، وأردت بيان ما يميز كل واحد منهما عن الآخر، فأقول لك: كل ما ربّ عليه تدخل، كل مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة كل مضاف (ما) اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً (ربّ) مبتدأ محكي، مرفوع بالضمة المقدرة، وهي معرفة لأنّها علم لما في المثال (عليه) جار ومجرور متعلق بتدخل (تدخل) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً ـ لإسناده إلى الغائبة، تقديره هي، يعود على ربّ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ أعني ربّ، والجملة الاسمية صلة لما الموصولة (فإنّه) الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ لما في المبتدأ من العموم إنّه ناصب واسمه منكر خبره، وجملة إنّ من اسمها وخبرها في محل الرفع خبر كل، وجملة كل مع خبره في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة على كونها جزء مقول لأقول، يا رجل يا حرف نداء مبني على السكون، رجل منادى نكرة مقصودة في محل النصب مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى حرف الخطاب، وجملة النداء في محل النصب جزء مقول، قال الناظم رحمه الله تعالى:

نحو غلام وكتاب وطبق كقولهم ربّ غلام لي أبق

أي مثال ما يجوز دخول ربّ عليه (نحو غلام وكتاب) فتقول ربّ كتاب كتبته (وطبق) فتقول: ربّ طبق أهدى أي ربّ طعام أُهدى إليّ على طبق، وهي السُّفْرة المرتفعةُ، و (كقولهم) في مثال غلامٍ (رُبَّ غلام) مملوك (لي أبق) وشَرَدَ وهرَب منّي.

**الإعراب**: نحو خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: وذلك المذكورُ نحو: غلام، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً نحو مضاف، غلام مضاف إليه، وكتاب معطوف على غلام، وطبق معطوف عليه أيضاً مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة ربّ غلام لي أبق مقول محكي لقولهم، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، هذا، باعتبار ما في المتن، وأمّا باعتبار ما في الأصل فتقول في إعرابه: ربّ حرف جرّ شبيه بالزائد، مبني على الفتح غلام مبتدأ جوَّز الابتداء بالنكرة دخول ربّ عليه، والمبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد لي جار ومجرور صفة لغلام أبق فعل ماض مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير يعود على غلام، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لغلام، وجملة غلام في محل النصب مقول لقولهم: ـ قال الناظم رحمه الله تعالى:

وما عدا ذلك فهو معرفة ... لا يمتري فيه الصحيح المعرفة

أي: وما سِوَى ذلك الذي يَجوز دخولُ ربّ عليه وهو ما لا يجوز دخول ربّ عليه فهو معرفة لا يمتري فيه أي لا يشكّ في كونه معرفة الصحيح، المعرفة أي ذو المعرفة الصحيحة التامة السالمة من الخطأ كالأمثلة الآتية في النظم، فلا يجوز دخول ربّ عليها، لكن من الكلمات ما لا تدخل ربّ عليه، ومع ذلك فهو نكرة كأين ومتى وكيف وعرين وهو اسم لمأوى الأسد والضبع والذئب والحية وغيرها من الحيوانات الضارية وديَّار وهو في الأصل اسم لمن يبني الدار وهو هنا بمعنى واحد فالأولى ذكر المعارف بالعدّ لانحصارها، ثمّ يقال: وما عدا ذلك فهو نكرة.

**الإعراب**: (وما) الواو عاطفة ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ، عدا فعل ماض مبني بفتحة مقدرة لأنّه فعل معتل بالألف، وفاعله ضمير مستتر يعود على ما، ذلك ذا اسم إشارة يشار به للمفرد، المذكر البعيد في محل النصب مفعول به مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً اللام لبعد المشار إليه، أو لمبالغة البعد مبني على الكسر والكاف حرف دال على الخطاب مبني على الفتح أي واللفظ الذي خالف ذلك المذكور فهو الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ لما في المبتدأ من العموم هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثانٍ، فلا يصحّ جعله ضمير فصل لكون ما بعدها نكرة، معرفة خبر

للمبتدأ الثاني، وجملة المبتدأ الثاني مع خبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأوّل، وجملة الأوّل في محل النصب معطوفة على جملة قوله فكل ما ربّ عليه تدخل لا يمتري لا نافية، يمتري فعل مضارع، معتل بالياء فيه جار ومجرور متعلق بيمتري ـ الصحيح فاعل يمتري وهو مضاف، المعرفة مضاف إليه وهو من إضافة الصفة إلى مرفوعها أي لا يشك في ذلك شخص صحيح معرفته، والجملة الفعلية في محل النصب حال من ضمير هو، أو في محل الرفع خبر ثان لقوله: وما عدا ذلك، قال الناظم رحمه الله تعالى:

مثاله الدار وزيد وأنا وذا وتلك والذي وذو الغنا

مثاله: أي مثال ما عدا ذلك الذي يجوز دخول ربّ عليه وهو الذي لا يجوز دخول رب عليه وهو المعرفة (الدار) مثال لما عرّف بالألف واللام (وزيد) مثال لما عرّف بالعلمية (وأنا) ـ مثال لما عرف بالتكلم من الضمير (وذا وتلك) مثال لما عرف بالإشارة الأوّل للمذكّر، والثاني للمؤنث (والذي) مثال لما عرف بالصلة وهو الموصول (وذو الغنا) مثال لما عرف بالإضافة إلى ما فيه أل، والناظم ذكر أمثلة المعارف بحسب ما اتفق له في النظم، لا بالنظر إلى الأعرفية فأعرفها بعد لفظ الجلالة الضمير وهو ما دل على المتكلم، (شخص يحكي بذلك اللفظ عن نفسه) أو مخاطب (شخص يوجه إليه الخطاب) أو غائب (ما تقدم له ذكر أي مرجع كأنا وأنت وهو، ثم العلم وهو ما عيّن مسماه بلا قيد أصلاً كزيد ومكة، ثمّ اسم الإشارة وهو ما عيّن بقيد الإشارة إليه كذا وتلك ثمّ الموصول وهو ما عين مسماه بقيد الصلة والعائد كالذي والتي ثمّ ذو الأداة، وهو ما عيّن مسماه بقيد أل المعرّفة وسيأتي الكلام عليها قريباً، وأمّا المضاف إلى واحد من تلك المعارف فهو في رتبة ما أضيف إليه كغلام زيد وخاتم هذا إلاّ المضاف إلى الضمير فهو في رتبة العلم كغلامي وغلامك وإلاّ لما صحّ أن يقال: مررت بزيد صاحبك، إذ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف، وقيل إنّ ما أضيف إلى معرفة فهو في مرتبة ما تحتها، ولم يذكر الناظم النكرة المقصودة كيا رجل لمعين مع أنّه من المعارف لعله إنّما تركه لأنّه يرى أنّه داخل في المعرف بأل كما في يّس على المجيب، أو في اسم الإشارة.

**الإعراب**: (مثاله) مبتدأ أو مضاف إليه (الدار) خبر المبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية لما في المثال، أو ضمة ظاهرة فيه، (وزيد) معطوف على الدار بضمة ظاهرة، أو ممنوعة بحركة الحكاية (وأنا) معطوف على الدار، مرفوع بضمة مقدرة ممنوعة بسكون الحكاية (وذا) معطوف عليه أيضاً، مرفوع بضمة ممنوعة بسكون الحكاية، (وتلك) معطوف عليه مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية لما في المثال الخارجي (والذي) معطوف عليه بضمة مقدرة ممنوعة بسكون الحكاية (وذو الغنا) معطوف عليه بضمة مقدرة ممنوعة بسكون الحكاية، أو بسكون الروي، أو مرفوع بالواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، والغِنَا

مضاف إليه، والغنا بكسر الغين وبالقصر ضد الفقر، وبالمد ولكن حُذفت همزتُه للروي تَمْديدَ الصَّوتِ، وترجيعُه للَّعبِ. قال الناظم رحمه الله تعالى:

وآلـةُ الـتـعـريـف ألْ فَـمَـنْ يُـرد ... تـعـريـفَ كـبـدٍ مُـبْـهَـمٍ قـال الـكَـبِـد

وقـال قـومٌ إنّـهـا الـلَّام فـقـطْ ... إذْ أَلِـف الـوَصْـل مـتـى يُـدْرَج سَـقَـط

وآلةُ التعريف: أي والأداةُ اللفظيةُ التي يُعرَّف بها الاسمُ ويُدَلُّ بها على شيء معين (أل) أي الألف واللام جميعاً وهذا مذهبُ الخليل وسيبويه لأنّهما قالا: أنَّ ألْ بجملتها للتعريف لكن الخليل عنده الهمزةُ همزةُ قطع حذفت في الوصل لكثرة الاستعمال، وسيبويه قال: إنّ الهمزة همزةُ وصل فهي زائدة لكنها مُعتدٌّ بها في الوضع، والفاء في قوله (فمن يرد) للإفصاح، أي إذا عَرفت أيُها السائل، والطالبُ أَنَّ أداةَ التعريف أل بجملتِها وأردتَ بيانَ، كيفيةِ التعريف بها فأقولُ لك مَن يرِد ويَقْصد (تعريفَ كبد مبهم) أي مُنكر أيَّ دلالةَ كبدٍ منكرٍ أي خالٍ من ألِ التعريف على شيء معين (قال) فيه (الكبد) بإدخال أل التعريف عليه، بأن يقول: اشترَيْتُ كِبْداً بالتنكيرِ فيقول في تعريفهِ فأكلْتُ الكبد الذي اشترَيْتهُ نظيرَ قوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾ وكِبْدٌ الأول في البيت بكسر الكاف وفتحها مع سكون الباء، والكبد الثاني فيه بفتح الكاف وكسر الباء وفيها في الأصل لغات وهي من الأعضاء الباطنية فائدتُها توزيع الدم الصافِي في الجسد كما ذكره أهلُ التَّشْرِيح (وقال قوم) من النحاة كالأخفش ومَنْ وافَقَه (إنَّها) أي إنّ أداة التعريف هي (اللام فقط) وَضعت ساكنة واجتُلبت همزةُ الوصل للتمكُّن من الابتداء بالساكن وفُتحت لكثرة استعمالها مع اللام، وإنما قُلْنا أداةُ التعريف هي اللام فقط (إذ ألف الوصل) أي لأنَّ الهمزة التي يُتوصل بها إلى الابتداء بالساكن (متى يُدْرج) الكلامُ ويوصل بما قبله (سقطت) ألفُ الوصل للاستغناء عنها عند درج الكلام ووَصْله بما قبله، وفي بعض النسخ تُدْرج بتاء التأنيث وضميرُ الفاعل حينئذ يعودُ على ألفِ الوصل، ونُسب هذا القول لسيبويه أيضاً، فقد ظهر لك أنَّ حَذْفَها في الوصل لا يمنع من كونها للتعريف على أنّه يُحْكى من المبرد أنَّ الهمزة للتعريف واللام زائدةٌ للفرقَ بينها وبين همزة الاستفهام. وحاصلُ ما في أداة التعريف هنا أربعة أقوال، الأول للخليل وهو كون أل بجملتها للتعريف، والهمزة فيها همزة قطع أصلية، والثاني قول سيبويه وهو كون أل بجملتها للتعريف، والهمزة فيها زائدة بعد الوَضْع مُعْتَدٌّ بها في التعريف، وهذانِ القَوْلانَ أداة التعريف فيهما ثنائية الهمزة واللام جميعاً، والثالث للأخفش وهو كون أداة التعريف هي اللام فقط، وُضِعَتْ ساكنة فاجْتُلِبت همزةُ الوَصْلِ للتمكُّن من الابتداء بالساكن، والرابع قولُ المبرّد وهو كونُ أداةِ التعريف الهمزةَ فقط واللامُ زائدة فرقاً بينهما وبين همزة الاستفهام، وهَذَانِ القولانِ أداةُ التعريف فيهما أُحادية، إمّا اللام وإمّا الهمزة.

(واعلم) أنّ أل في كلام العرب قسمان: زائدةٌ وهي التي دُخولُها كخروجها، كالّتي في الأعلام كالعباس واليزيد كما في قوله:

رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ مباركاً شديداً بأعباءِ الخِلافة كاهِلُهُ

وأصليّةٌ وهي قسمان: موصولةٌ كالضارب والمضروب، ومُعرِّفةٌ كما هنا، والمُعرِّفةُ قسمان عهدية وجنسية، وكل منهما ثلاثةُ أقسام لأنّ العهد إمّا ذكريٌّ وهو التي عُهد مصحوبها ذكراً نحوَ ﴿في زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾، وفائدتُها التنبيهُ على أنَّ مصحوبَها هو الأوّلُ، إذْ لو جِيءَ به منكَّراً لتُوهّم أنّه غيره، وإمّا ذِهني وهي التي عهد مصحوبها في ذهن المخاطب من غير سبق ـ ذكرٍ له، نحو إذ هما في الغار، أو حضوريٌّ وهي التي عُهد مصحوبها حضوراً نحو اليوم أكملت لكم دينكم، والجنسيةُ أيضاً ثلاثةُ أقسام إمّا أن تكون لاستغراقِ أفرادِ الجنسِ، وهي التي يَخْلفها كل حقيقةً، ويصح الاستثناءُ مِن مدخولها نحو: وخُلق الإنسان ضعيفاً، أي كل فرد فرد ـ من أفراد الإنسان ضعيفاً لا يَقدِر على دفع الشهوة، أو لاستغراقِ صفاته وهي التي يَخْلُفها كلٌّ مجازاً نحو: أنت الرجلَ علماً أي أنتَ الذي اجتمع فيه صفاتُ الرجال المحمودة أو لبيان جنسِ الحقيقة من حيثُ هي هي، وهي التي لا يخلُفها كل لا حقيقة ولا مجازاً نحوُ: (وجعلنا من الماء كُلَّ شيء حي) أي من حقيقةِ الماء لا من كل شيء اسمهُ ماء أي: خلقنا كل شيء حي من هذا الجنس، وروي أنّه تعالى خلق الملائكةَ من ريح خَلَقَها مِن ماء، والجنُّ خَلقها من نار خلقها من ماء وآدمُ خلقه من تراب خلقها من ماء قال في المغني: ومِن ذلك النوعِ قولُهم: واللّهِ لَا أتزوَّجُ النساءَ، ولا ألبس الثيابَ، ولهذا يقع الحنثُ بواحدٍ اهـ.

**الإعراب**: (وآلة التعريف) الواو استئنافية، آلة مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، التعريف مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة (أل) خبر محكي لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (فمن يرد) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت أنَّ آلةَ التعريف أَلْ وأردت بيان كيفية التعريف بها، فأقول لك من يرد تعريف كبد مبهم الخ (من) اسم شرط جازم يجزم فعلين (يرد) فعل مضارع مجزوم بمن الشرطية وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله ضمير مستتر يعود على من الشرطية (تعريف) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (كبد) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (مبهم) صفة، لكبد مجرور بالكسرة الظاهرة (قال) فعل ماض، وفاعل مستتر يعود على مَن في محل الجزم بمن الشرطية على كونها جواباً لها (الكبد) مقول لقال، منصوب به وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (وقال) الواو عاطفة، أو استئنافية قال فعل ماض (قوم) فاعل مرفوع، والجملة مستأنفة، أو معطوفة على جملة قوله: وآله التعريف (إنّها) إنّ

حرف نصب والهاء ضمير للمؤنثة الغائبة في محل النصب اسمها (اللام) خبر، إنّ مرفوع بالضمة الظاهرة، وجملة إنّ في محل النصب مقول قال (فقط) الفاء زائدة لتزيين الخط، أو لتحسين اللفظ، مبنية على الفتح، قط اسم فعل مضارع بمعنى تكفي مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً لإِسْنَادِ اسمِ الفعلِ إلى ضمير الغائبة، تقديرُهُ هي يعود على اللام، وجملة اسم الفعل بالنظر إلى معناها في محل النصب حال من اللام تقديره: وقال قوم إنها اللام حالة كونها كافية في التعريف، وفي الكبير هنا أوجه كثيرة في إعراب قط لا طائل تحتها. (إذ) حرف تعليل بمعنى اللام (ألف الوصل) مبتدأ ومضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (متى) اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل النصب على الظرفية الزمانية مبنية على السكون لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنها معنى إنْ الشرطية (تدرج) فعل مضارع مجزوم بمتَى الشَّرْطيَّةِ على كونه فعل شرط لها، ونائب فاعله ضمير يعود على ألف الوصل، وفي بعض النسخ يدرج بالياء، فالضمير حينئذ يعود على الكلام (سقط) فعل ماض في محل الجزم بمتى على كونه جواباً لها مبني على فتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير يعود على ألف الوصل، وذكَّره نظراً إلى كونها بمعنى الحرف، وجملةُ متى مِن فعلِ شرطها وجوابها في محل الرفع خبرُ المبتدأ تقديره: إذْ ألفُ الوصل ساقطةٌ وَقْتَ دَرْجِها، والجملةُ الاسمية في محل الجر بلام التعليل المقدرة المدلول عليها بإذ التعليلية تقديره: وقال قوم إنّها اللام فقط دون الهمزة، لسقوطها وقت درج الكلام، قال الناظم رحمه الله تعالى:

# باب قسمة الأفعال

أي باب تقسيم جنس الفعل إلى ثلاثة أقسام لأنّ أل في الأفعال جنسية تبطل معنى الجمعية لأنّ المقسوم جنس الفعل لا الأفعال المجموعة، لأنّ القسمة حينئذ تصل إلى تسعة وذلك غير مراد، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وإن أردت قسمة الأفعال ... لينجلي عنك صدا الإشكال

فهي ثلاث ما لهنّ رابع ... ماض وفعل الأمر والمضارع

أي: (وإن أردت) أيها السائل (قسمة الأفعال) أي معرفة أقسام جنس الفعل المصطلح عليه عند النحاة (لينجلي) وينكشف ويزول وينمحي (عنك) أي: عن قلبك (صدا الإشكال) أي درن ووسخ الإشكال والالتباس عليك، والصَّدَأُ بالمدِّ وقُصِرَ هنا لضرورةِ النظم: هو ما يعلق بالسيف والمرآة من الكدورات والأوساخ شبه التراب والإشكال ضد الإنجلاء كما في البحرق، والفاء في قوله (فهي ثلاث) رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً، وذكر اسم العدد لأنّ المعدود مؤنث، لأنّ أسماء الآحاد تجري على خلاف القياس أي فهي: أي أقسامها ثلاثة، لا رابع لهنّ، بدليل الاستقراءِ والتتبُّع لكلَام العربِ، وبدليل قوله تعالى: ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ وبدليلِ قوله الشاعر:

وَاعلَمُ ما في اليومِ والأمسِ قَبْلَه ... ولكنّي عن علمِ ما في غد عَمِي

ولأنّ الفعل إما متقدم على زمن الإخبار أو مقارن له، أو متأخر عنه، فالأول الماضي، والثاني الحال، والثالث الاستقبال. والمعنى أي: إذا أردت أقسام جنس الفعل المصطلح عليه وتمييز كل قسم عن قسيميه لتزول عنك غباوة الاشتباه والالتباس والجهل، فأقول لك هي ثلاثة: ماض ومضارع وأمر، لا رابع لها، وسيأتي ما يتميّز به كل قسم، وما ذهب إليه الناظم من أنّ الفعل ثلاثة هو مذهب البصريين، وهو الراجح، وذهب الكوفيون والأخفش إلى أنّه قسمان بإسقاط الأمر بناءً على أنّه مقتطع من المضارع إذْ أَصْلُ إِفْعَلْ لتفعل كأمر الغائب لكن لما كان أمر المخاطب أكثر على ألسنتهم استثقلوا مجيء اللام فيه فحذفوها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف المطلوب مع كثرة الاستعمال فهو معرب عندهم، وانتصر لهم ابن هشام في المغني حيث قال: إنّ الأمر معنى من المعاني فحقه أن يؤدى بالحروف ولأنّه أخو النهي، والنَّهْيُ إنَّما يُدلُّ عليه بالحرف إلى

آخر ما فيه، والماضي هي: كلمة دلت على حدث مضى وانقضى قبل زمان تكلمك، كضرب وخرج، والمضارع: كلمة دلت على حدث يحتمل الحال والاستقبال كَيَضْرِبُ، والأمر: كلمة دلت على طلب حدث في المستقبل وقبل ياء المؤنثة المخاطبة كاضرب، فيصح فيه أن يقال: اضربي يا هند.

**الإعراب**: (وإن أردت) الواو استئنافية، إن حرف شرط جازم يجزم فعلين، أردت فعل وفاعل وحد الفعل أرد، أرد فعل ماض في محل الجزم بأن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني بسكون على الدال المنقلبة تاء مدغمة في تاء الفاعل لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً، وإنما حركت ليعلم أنّ لها أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة فتحة للخفة أو لتتميز عن تاء المتكلم (قسمة الأفعال) مفعول به ومضاف إليه (لينجلي) اللام حرف جر وتعليل، ينجلي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة استقامة الوزن (عنك) عن حرف جر مبني على السكون، والكاف ضمير المخاطب في محل الجر بعن، مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (صدا الإشكال) صدا فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المنقلبة ألفاً للتخفيف المحذوفة لالتقاء الساكنين، صدا مضاف الإشكال مضاف إليه، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، والجملة من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام، تقديره: لانجلاء صدا الإشكال عنك، الجار والمجرور متعلق بقسمة، أو بأردت (فهي) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية مبنية على الفتح هي ضمير للمؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ مبني على الفتح ثلاث خبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة، والجملة الاسمية في محل الجزم بأن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة (ما لهن رابع) ما نافية تعمل عمل ليس ولكن بطل عملها لتأخر اسمها عنها مبنية على السكون، لهن اللام حرف جر مبني على الفتح لدخولها على الضمير، والهاء ضمير لجماعة الإناث الغائبات مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، والنون المشددة علامة جمع الإناث مبني على الفتح، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً، رابع مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة ظاهرة، والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع صفة لثلاث لوقوعها بعد نكرة تقديرها: فهي ثلاث موسومة بعدم وجود رابع لها (ماض) بدل من ثلاث بدل تفصيل من مجمل، والبدل يتبع المبدل منه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنّه اسم منقوص، أصله ماضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين، ثمّ حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة الضاد فصار ماض بوزن قاض، ولم يأت بالرابط بين البدل والمبدل منه لاستيفاء العدد، ويجوز، أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف

تقديره: أحدها ماض أو مبتدأ خبره محذوف، تقديره: ماض منها، وسوّغ الابتداء بالنكرة وقوعه في معرض التفصيل، وفي الكبير هنا أوجه لا طائل تحتها حذفناها لعدم سلامتها من الاعتراض (وفعل الأمر) الواو عاطفة، فعل معطوف على ماض مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، الأمر مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو من إضافة الدال إلى المدلول، أو من إضافة المسمى إلى الاسم (والمضارع) معطوف على ماض أيضاً تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، ولما فرغ الناظم من تقسيم الفعل شرع في بيان ما يتميز به كل قسم عن أخويه، وبدأ بالماضي لأنّه جاء على ما هو الأصل في الأفعال إذ هو متفق على بنائه فقال:

فكل ما يصلح فيه أمس ... فإنّه ماض بغير لبس

والفاء في قوله (فكل) للإفصاح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أنّ ـ أقسام الأفعال ثلاثة، وأردت بيان علامة الماضي منها، فأقول لك: كل (ما يصلح فيه أمس) أي فكل لفظ يصلح معه استعمال أمس كقام، واستخرج ما لم يمنع منه مانع كاقترانه بأداة الشرط لأنّه يكون حينئذ مضارع المعنى (فإنّه ماض) أي يسمى بلفظ ماض لمضى معناه حالة التكلم بحسب الوضع يعني أنّ علامة الماضي التي يتميز بها عن أخويه صلاحية أمس معه وهو اسم لليوم الذي قبل يومك الذي أنت فيه، وقد سبق أنّ علامته المختصة به تاء الفاعل، وتاء التأنيث الساكنة، والتَّمْيِيزُ بذلك أَوْلَى من التَّمْيِيز بأمس لعدم اطرادها مع الماضي أي لعدم كونها مانعاً من دخول غيره معه نحو: لم يقم أمس، وجامعاً لأفراد المحدود، لأنّها لا تصلح مع عسى، وليس، ومعنى البيت: كل لفظ دل على حدث وزمن مضى وصلح مجيء أمس بعده فهو فعل ماض (بغير لبس) أي بغير اشتباه وشكّ، والالتباس وكذا اللبس إيهام اللفظ بمعنى خلافِ المراد ذكره الخضِري.

**الإعراب**: (فكل) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت انقسام الأفعال إلى ثلاثة، وأردت بيان علامة الماضي فأقول لك كل ما يصلح الخ، كل مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة، كل مضاف، ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه، يصلح فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة فيه، في حرف جر بمعنى مع مبني على السكون الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الجر مبني على الكسر لوقوعه بعد الياء الجار والمجرور متعلق بيصلح أمس فاعل محكي ليصلح، لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة والعائد ضمير فيه، فإنّه، الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما فيه من العموم، إنّ حرف نصب وتوكيد الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب اسمها ماض خبر إنّ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل

لأنّه اسم منقوص أصله: ماضي استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين، ثمّ حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة الضاد، ولأنّ حذف جزء الكلمة أولى من حذف كلمة مستقلة لما فيه من الإجحاف بغير لبس الباء حرف جر غير مجرور بالباء، غير مضاف، لبس مضاف إليه، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة لماض، تقديره: فإنّه ماض موصوفٌ بِعَدم ـ الالتباس والخفاء فيه، وجملةُ إنَّ من اسمها وخبرها في محل الرفع خبرُ المبتدأ، وجملة المبتدأ مع خبره في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة أو جزءُ مقول لا محل لها من الإعراب، ثُمَّ أشار الناظم إلى بيانِ حكم الماضي فقال:

وحُكْمُهُ فَتْحُ الأخيرِ منه كقولهم سار وبان عنه

(وحكمه) أي: وحُكْمُ الماضي (فتح) الحرفِ (الأخير منه) أي: من الماضي يعني أنَّ الفعل الماضي مبني على فتح آخره أمَّا بناؤُه، فعلى الأصل في الأفعال لأنَّ الأصلَ فيها البناءُ لعدم توارُد المعاني المختلفة عليها التي يُحتاج في بيانها إلى الإعراب فما أُعرب منها فلمشابهتِهِ الاسم في ذلك، وأما كون بنائه على الحركة مع كون الأصل في المبني السكون، فلمشابهته الاسمَ، في وقوعه صفة وصلة، وحالاً وخبراً، والأصلُ في الإعراب أن يكون بالحركة فاستحق أن يَبْعُد من السكون الذي هو الأصلُ في البناء إلى حكم ما هو الأصل في الأسماء وهو الحركة ولئلا يلتقي ساكنان في نحو: ضربا، ولما شابه المضارع الاسم المشابهة التامة في توارد المعنى المختلفة عليه التي لا تبين إلا بالإعراب استحق الإعراب، ولما شابه المَاضي الاسم المشابهةَ الناقصةَ استحق البناء على الحركة وكانت حركةُ بنائه الفتحةَ لخفتها مع ثقل الفعل، ولأنّه لو بني على الضمّ اجتمعت ضمّتان في نحو شرف وكرم، أو على الكسرة لاجتمعت كسرتان في نحو علم وسمع وشرب. أي حكمه أن يبنى على الفتح لفظاً أو تقديراً ثلاثياً كان كضرب ورمى وعفا، أو رباعياً كعلّم وولّى، أو خماسياً كتعلم وتولّى، أو سداسياً كاستخرج واستلقى فأصل رمى وعفا رمي وعفو تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين فسكون آخرهما عارض والفتحة مقدرة على الألف، ومحل ما ذكر من بنائه على الفتح إن لم يتصل به ضمير رفع متحرك أو واو الجماعة، فإن اتصل به ضمير رفع متحرك بني آخره على السكون كضربت وضربن كراهية توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة، وإن اتصل به واو الجماعة كضربوا ضمّ آخره للمجانسة، والفتحة مقدرة، وإنما لم يبن على الضمّ حينئذ لأنّ الضمّ لا يدخل الفعل مع ثقله لئلا يجتمع ثقيلان فيورث بشاعة في الكلام.

وأمّا نحو: (اشتروا بآيات الله) (ودعوا هنالك ثبوراً) فأصلهما اشتريوا بياء مضمومة ودعووا بواوين أولاهما مضمومة تحركت الياء والواو، وانفتح ما قبلها، فقلبتا ألفين، ثمّ حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وضمّ ما قبل الواو بحركة المجانسة، وقوله (كقولهم)

أي: كقول العرب (سار) أي ذهب زيد عن المكان (وبان عنه) أي انفصل عن ذلك المكان مثال لما بني على الفتح الظاهر لكونه صحيح الآخر، ومثال ما بني على الفتح المقدر لكونه معتل، الآخر كدعا وصلى وسعى ورمى.

**الإعراب:** (وحكمه) الواو عاطفة، حكمه مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضمّ لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (فتح) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة وهو مضاف (الأخير) مضاف إليه مجرور بالكسرة (منه) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للأخير أي الكائن منه، أو حال منه، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله: فكل ما يصلح فيه أمس على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف وجوباً لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: ومثال ذلك الفتح الظاهر كقولهم: سار زيد عن المكان، وبان أي وانفصل وبعد عنه، والجار والمجرور في قوله (عنه) تنازع فيه كل من الفعلين قبله، ولما فرغ الناظم من المَاضِي أَخَذَ في بيان حكم فعل الأمر فقال:

والأمر مبني على السكون مثاله احْذَرْ صَفْقَةَ المَغْبُون

أي: والفعل الدال على الأمر والطلب مبني على السكون الظاهر إن كان صحيح الآخر، مثاله أي مثال الأمر المبني على السكون الظاهر قولهم: احذر واجتنب صفقة المغبون أي: عقد الشخص الذي غبن وخدع فيه صاحبه، والمراد: احذر عن كل عمل يؤديك إلى الخسران إمّا في الدين أو في الدنيا، وفي مثال الناظم: عظة لمن اتعظ به.

وقد تقدم أنّه يتميّز بدلالته على الطَّلَبِ مع قبول ياء المؤنثة المخاطبة، وقدَّمه على المضارع مع كونه فرعاً لأنه قد يكون مجرداً نحو: كل وخذ، بخلاف المضارع والمزيد فيه فرع عن المجرد، وأشار هنا إلى أنّ حكمه أن يبنى على السكون وهذا محله إذا كان صحيح الآخر كاضرب وادخل، فإنّ مضارعه علامةُ جزمه سكون آخره كلم يضرب، ولم يدخل، وإن كان المضارع علامةُ جزمه حذفُ آخره وهو حرفُ العلة بُني الأمر منه على حذف آخره نحو: اغز واخش وارم، وإن كان المضارعُ علامةُ جزمه حَذْفُ النون بني الأمر منه على حذف النون، كاضربا واضربوا واضربي، ولو قال:

والأمر مبنيٌّ على ما يَجزم به مضارعه أيا من يفهم

لَوَفَى المراد، (الإعراب): (والأمر) الواو استئنافية أو عاطفة الأمر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (مبني) خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملةُ مستأنفة أو معطوفة على جملة قوله: فكُلُّ ما يصلح فيه أمس (على السكون) على حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين السكون مجرور بعلى بالكسرة الظاهرة، الجار والمجرور متعلق بمبني لأنه اسم مفعول (مثالُه) مبتدأ ومضاف إليه احذر صفقة المغبون خبر محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه والخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة

مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: احذر فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، صفقة المغبون مفعول به ومضاف إليه، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ، ثُمَّ ذكر الناظم حُكْم ما إذا اتصل آخرُ الأمر المبني على السكون بأل فقال:

وإن تـــلاه ألـــف ولام فـــاكـســر وقــل لـيـقـم الـغـلام

أي: وإن تلا الأمر المبني على السكون الألف واللام، واتصل آخره بآل فاكسر أي: فحرك آخر الأمر بالكسرة فراراً من التقاء الساكنين نحو: صُم النهارَ واعتكف الليلَ، وبع العبد وقل الحق وخذ العفو، وذلك لأنّ همزة الوصل تَسْقُط في الدرج فيَلْتَقِي ساكنان آخرُ الأمر ولام التعريف فلا يمكن النطق إلا بتحريك آخره، وحرك بالكسر لأنها الأصل في حركة التخلص من التقاء الساكنين لكونها ضدّ السكون، وهكذا كل ما التقى فيه ساكنان فاكسره، وقل ليقم الغلام بكسر آخر الفعل، وربّما حرك بالفتح نحو: (ومن الناس) كراهية أن تتوالى كسرتان في كلمة على حرفين وهي من لكن تمثيل الناظم بقوله: ليقم الغلام غير مطابق لما في المقام، إذ ـ الكلام في أمر الحاضر الذي هو قِسيم المضارع، لا في المضارع المقرون بلام الأمر، وإن كان الحكم صحيحاً فيه أيضاً، فيقال فيه هو تنظير لا تمثيل.

**الإعراب**: (وإن تلاه) الواو استئنافية أو عاطفة إن حرف شرط جازم يجزم فعلين، تلا فعل ماض في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه فعل مُعْتَلّ بالألف الهاء ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل النصب على المفعولية مبني على الضمّ لشبهه بالحرف ألف فاعل مرفوع ولام معطوف على ألف فاكسر الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية اكْسِرْ فعلُ أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنت، والجملة في محل الجزم بأن الشرطية على كونها جواباً لها وجملة إن الشرطية مستأنفة أو معطوفة وقل قل فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على ما قبله ليقم الغلام مقول محكي لقل، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: ليقم اللامُ لام أمر مبني على الكسر تشبيهاً له، بلام الجر، يقم فعل مضارع مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال بحركة التخلص من التقاء الساكنين، الغلام فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل النصب مقول قل، ثم ذكر الناظم حكم الأمر المبني من المضارع المعتل فقال:

وإن أمـرت مـن سـعـى ومـن غـدا فـأسـقـط الـحـرف الأخـيـر أبـدا
تـقـول يـا زيـد اغـد فـي يـوم الأحـد واسـع إلـى الـخـيـرات لـقـيـت الـرشـد
وهـكـذا قـولـك فـي ارم مـن رمـى فـاحْـذُ عـلـى ذلـك فـيـمـا اشْـتَـبَـهَـمَـا

أي: وإن أردت صوغ صيغة الأمر من مضارع سعى بَكْر بَيْنَ الصفا والمروة، ومن مضارع غدَا وبكَّر زيد يوم التَّرْوِيَةِ إلى مِنى، أي: وإن أردت صيغةَ الأمر من المضارع المعتل الآخر كمضارع سعى وغدا ومضارع ولّى وتولّى واستلقى فأسقط الحرف الأخير أي: فاحذف الحرف، الأخير منه وهو حرف العلة أبداً أي: في جميع أحواله سواء كان من ثلاثي أو رباعي أو خماسي أو سداسي ليكون مبنياً على حذف حرف العلة نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدل على المحذوف فتقول: يا زيد اغد وبكّر إلى منى في يوم الأحد الذي هو يوم التروية بضمّ الدال من اغد ليدل على المحذوف وهو الواو لأنّه من غدا يغدو كدعا وغزا من كل فعل معتل بالواو، واسع يا عمرو، وبادر إلى الخيرات والأعمال الصالحة لقيت وصادفت الرشد والصلاح أي فُزْت جزاءَ رشدِك وثوابه عند الله تعالى، بفتح العين من اسع ليدل على المحذوف وهو الألف لأنّه مِنْ سَعَى يَسْعَى كخشَي يَخْشَى ورَضى يرضى، من كلِ فعل معتل بالألف (وهكذا) أي ومثل هذا المذكور في إسقاط الحرف الأخير من الأمر مع بقاء الحركة التي قبل الآخر، قولك: في ارم المصوغ من مضارع رمى فتقول ارم يا حاجُّ، الجمراتِ في أيام منى بكسر الميم من ارم ليدل على المحذوف وهو الياءُ لأنّه من رمى يرمي كمَشَى يَمْشي من كل فعل معتل بالياء. (فاحذ على ذلك) أي فقِسْ على ذلك المذكور من الأمثلة الثلاثة من قوله: وإن أمرت من سعى ومن غدا إلى قوله: وهكذا في إرم من رمى واحكُمْ حَكْمه (فيما استبهما) وأَشكل وخفي عليك من سائر أمثلة الأفعال المعتلة بالحروف الثلاثة سواء كان ثلاثياً كدعا وغزا ومَشى، أو ما فوقه كصلّى وولّى وتزكّى وتولّى واستلقى وأفرد اسمُ الإشارة في قوله: على ذلك مع كون المشار إليه جمعاً نظراً إلى كونه بمعنى المذكور كقوله تعالى (عَوانٌ بين ذلك) أي وَسَطٌ بين ما ذُكِرَ من الفارض والبكر، والألف في قوله استبهما للإطلاق، وقوله من سعى ومن غدا ومن رمى من مجاز الحذف أي: من مضارع ما ذُكر لأنّ الأمر مأخوذ من المضارع.

**فائدة:** ومجاز الحذف هو: ما تغيّر إعرابه بحذف كلمة كما في قوله تعالى: وجاء ربّك أي: أمر ربك على ما قيل، وقوله: واسأل القرية أي أهل القرية، وكذا يقال في ضدّه وهو مجاز بالزيادة وهو ما تغير إعرابه بزيادة كلمة كقوله تعالى: ليس كمثله شيء أي ليس مثله تعالى شيء من المخلوقات، وهذا هو المراد هنا لا المجاز المصطلح عليه عند البيانين وهو استعمال الكلمة في غير ما وضعت له لعلاقة. وقوله: (لقيت الرشد) من لقي الشيء لقاء إذا صادفه وقابله وحصّله، والرشد وكذا: الرشاد بفتح الراء فيهما ضدّ الغي، وهذه الجملة خبريّة اللفظ إنشائية المعنى، قصد بها الدعاء، والغرض منها: تكملة البيت، قوله: «فاحذ على ذلك» من قولهم: حذا النعل بالنعل أي قدّر كل واحدة منهما على صاحبتها، وبابه عدا وقوله: (فيما استبهما) مِنْ اسْتَبْهَم الشيءُ إذا صار مُبْهماً، والمرادُ ما تُرِكَ هنا، وحاصلُ معنى الأبيات: وإذا أردت صيغة الأمر من المضارع المعتل

الآخر كمضارع سعى وغدا ورمَى فاحذف الحرف الأخير منه، وهو حرف العلة ليكون مبنياً على حذفه نيابة عن السكون مع بقاء الحركة التي قبل الآخر لتدل على المحذوف فتقول يا زيد اسع واغد، وارم وقس على ذلك ما لم يُذْكر هنا من الأفعال المعتلة الآخر، وهذا تقييد لقوله أولاً (والأمر مبني على السكون) كما أشار إليه فيما مرّ.

**الإعراب**: (وإن أمرت) الواو استئنافية، أو عاطفة، إن حرف شرط جازم، أمرت فعل وفاعل في محل الجزم بأن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك (من سعى) من حرف جر ومجرورُهُ محذوفٌ تقديره من مضارع سعى، أو مصدر سعى مضارع مجرور بمن وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وهو مضاف سعى مضاف إليه محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية الجار والمجرور متعلق بأمرت، (ومن غدا) الواو عاطفة من حرف جر، ومجروره محذوف تقديره ومن مضارع غدا وهو مضاف، وغدا مضاف إليه محكي لأنّ مرادنا لفظه، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور قبله، (فاسقط الحرف الأخير أبداً) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية مبنية على الفتح، أسقط فعل أمر مبني على سُكونٍ مقدر منَعَ من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، الحرف مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة الأخير صفة للحرف منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مشتق لأنّه صفة مشبهة، أبداً ظرف مستغرق للزمان المستقبل منصوب على الظرفية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والظرف متعلق بأسقط، والجملة الطلبية في محل الجزم بأن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة أو معطوفة على الجُمَل التي قبلها. (تقول) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة القولية جملة معترضة لغرض التمثيل بين المتعاطفات لا محل لها من الإعراب (يا زيد اغد في يوم الأحد واسع إلى الخيرات لقيت الرشد) مقول محكى لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي في دال الرشد، وإن شئت قلت: يا زيد يا حرف نداء، زيد منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على الضم لشبهه، بالحرف شبهاً معنوياً، لتضمنه معنى حرف الخطاب، وجملة النداء في محل النصب مقول لتقول اغد فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهي الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل النصب مقول تقول، في حرف جر يوم مجرور بفي، وعلامة جره كسرة ظاهرة، يوم مضاف الأحد مضاف إليه مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، واسع الواو عاطفة مثال على مثال اسع فعل أمر

مبني على حذف حرف العلة وهي الألف، والفتحة قبلها دليل عليها والجملة في محل النصب معطوفة على جملة اغد إلى الخيرات جار ومجرور متعلق باسع، لقيت فعل وفاعل، وحدّ الفعل لقي، لقي فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع، فاعل الرشد مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية خبرية اللفظ إنشائية المعنى قصد بها الدعاء لا محل لها من الإعراب كأنّه قال: جعلك الله ملاقياً للرشد.

(وهكذا قولك في ارم من رمى) الواو استئنافية، ها حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه مبني على السكون، والكاف حرف جر وتشبيه، مبني على الفتح، ذا اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بالكاف مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً قول مبتدأ مؤخر، والكاف مضاف إليه، في حرف جر، ارم مجرور محكي بفي، لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، من رمى من حرف جر، رمى مجرور محكي بمن وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وهو على حذف مضاف كما مرّ أي من مضارع رمى الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً، تقديره حال كونه مصوغاً من مضارع رمى، والتقدير وقولك في ارم حال كونه مصوغاً من مضارع رمى كائن كهذا المذكور من اغد واسع، والجملة الاسمية مستأنفة (فاحذ على ذلك فيما استبهما) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره، إذا عرفت ما، ذكرته لك، وأردت إتّقان العلوم في كل أمثلة هذه الأفعال المعتلة الآخر فأقول لك: احذ، احذ فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهي الواو والضمة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا ـ المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة على ذلك، جار ومجرور متعلق بأَحُذْ، فيما في حرف جر مبني على السكون، ما اسم موصول في محل الجر بفي مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بأحذ، اسْتَبْهَم فعلٌ ماض مبني على الفتح والألفُ حرف زائد لإطلاقِ الروي ومدّها مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما، والجملة صلة ما الموصولة لا محل لها من الإعراب، ثمّ أشار الناظم إلى صيغة الأمر من المضارع الأجوف، وهو ما عينه حرف علة فقال:

والأمر من خاف خف العقابا ومن أجاد أجد الجوابا
وإن يكن أمرك للمؤنّث فقل لها خافي رجال العبث

أي: والأمر المصوغ من مضارع خاف وخشي العذاب، وقوله والأمر مبتدأ خبره خف العقاب أي قولك: خف العقاب محذوف عين الكلمة، والألف فيه حرف إطلاق،

وقوله: ومن أجاد ـ معطوف على قوله من خاف، وقوله أجد الجوابا بألف الإطلاق خبره، أي: والأمر المصوغ من مضارع أجاد وأحسن الجواب قولك: أَجِدْ وأَحْسِن الجوابَا بحذف عين الكلمة والألف فيه حرف إطلاق أي أحسن جواب السؤال، وإن يكن أمرك المصوغ من خاف ومن أجاد، للمؤنثة المخاطبة، فقل لها في أمرها بالخوف خافي يا هند رجالُ العبث بإثبات عين الكلمة من خاف، وإضافة الرجال للعبث لأنهم يكثرونه أي احذَري وتجنَّبي رجالاً يكثرون العبثَ واللَّعِب والمزاح لما عندهم مِن علامة الرِيبة، وأجِيدي الجوابَ بقَلْبِ الألف ياءً.

وحاصل معنى البيتين أي إذا أردت أيها السائل صوغ صيغة الأمر من المضارع الأجوف وهو ما عينه حرف علة كمضارع خاف وأجاد فاحذف عين الكلمة أي حرف العلة لملاقاته ساكناً وهو آخر الفعل فتقول خف وأجد وقل وبع كما يحذف إذا أسند الأمر من ذلك إلى نون النسوة كخَفْنَ وقُلْن وبِعْن، بخلاف ما إذا أُسند إلى ضمير المؤنثة المخاطبة كخافي رجال العبث فإنّه لا يُحذف لانتفاء العلة وهو التقاءُ الساكنين كما لا يُحذف إذا أَسند إلى ضمير تثنية أو جمع كخافا وخافوا وقُولا وبِيعا وقولوا وبيعوا.

«**الإعراب**»: (والأمر) الواو عاطفة أو استئنافية، الأمر مبتدأ مرفوع بالابتداء (من) حرف جر (خاف) مجرور محكي بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف، لوقوعه حالاً من المبتدأ على مذهب سيبويه، أي: حال كونه مصوغاً من خاف أو صفةً أي المصوغُ من خاف، وفيه شذوذ (خف العقابا) خبر محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والألف فيه حرف إطلاق، وإن شئت قلت: خف فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت العقابا مفعول به، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجمل التي قبلها، أو مستأنفة، (ومن أجاد) الواو عاطفة من حرف جر، أجاد مجرور محكي بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ـ ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، الجار والمجرور معطوف على الجار والمجرور في قوله من خاف (أجد الجوابا) معطوف محكي على خف العقابا، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية والألف فيه للإطلاق أيضاً، وفيه عطف لمعمولين على معمولين بعامل واحد (وإن يكن أمرك) الواو عاطفة، إن حرف شرط جازم، يكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإن، وعلامة جزمه سكون آخره أمرك اسمها مرفوع بالضمة الظاهرة والكاف ضمير المخاطب في محل الجر مضاف إليه (للمؤنث) جار ومجرور متعلق بمحذوف وجوباً لوقوعه خبراً ليكن، تقديره: كائناً للمؤنث (فقل لها) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية قل

فعل أمر وفاعله مستتر لها جار ومجرور متعلق بقل، والجملة الطلبية في محل الجزم بإنْ الشرطية على كونها جواباً لها، والجملة الشرطية معطوفة على الجملة الابتدائية على كونها مقولاً لأقول، (خافي رجال العبث) مقول محكي لقل، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: خافي فعل أمر مبني على السكون، والياء ضمير للمؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل مبني على السكون، رجال مفعول به، منصوب وهو مضاف، العبث مضاف إليه مجرور بالإضافة والجملة الفعلية في محل النصب مقول لقل، ولما فرغ الناظم من المَاضي والأمرِ أخَذَ يتكلَّمُ على المضارع فقال:

# باب الفعل المضارع

وإن وجــــدت هـــمـــزة أو تـــاء … أو نـــونَ جـــمـــعِ مُـــخْـــبِـــرٍ أو يـــاء
قـــد أُلـــحـــقـــت أولَّ كـــلُ فـــعـــل … فـــإنّـــه الـــمـــضـــارع الـــمـــســـتـــعـــلـــي

أي: (وإن وجدت) أيها النحويُّ (همزةٌ) موضوعة للمتكلم وحده كاضرب (أو تاء) موضوعة للمخاطب مفرداً كان كتضرب، أو مثنى كتضربان، أو مجموعاً كتضربون وتضربن، أو مؤنثاً كأنت، تضرب يا هند، (أو نونَ جمع مخبر) أي أو نوناً موضوعة لجمع مخبر أي متكلم أي لجماعة المتكلمين كنضرب نحن، أو للمتكلم المعظم نفسه كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرِثُ ٱلْأَرْضَ وَمَنْ عَلَيْهَا﴾ ولو ادعاء كقول فرعون: ﴿أَلَمْ نُرَبِّكَ فِينَا وَلِيدًا﴾ (أو ياءً) موضوعة للغائب المذكر مفرداً كان، كيضرب، أو مثنى كيضربان، أو مجموعاً كيضربون، أو لجمع الإناث كيضربن أي: وإن وجدت هذه الحروف (قد أُلحقت) وزِيدَتْ، (أوَّل كُل فعل) أي في أوّلِه ثلاثياً كان كضرَبَ أو رباعياً كأَعْلم، أو خماسياً كانطلق، أو سداسياً كاستخرج بشرط كونها لهذه المعاني المذكورة (فإنّه) أي: فإنَّ ذلك الفعلَ المزيد فيه إحدى هذه الأحرف هو (المضارع المستعلي) أي: الذي علا بإعرابه على قسيميه المَاضي والأَمْرِ يعني أنَّ المضارع ما زيد في أوّله إحدى هذه الزوائد الأربعة بشرط كونها للمعاني المذكورة آنفاً، فخرج بهذا الشرط أكرم ونرجس ويَرْنَأ وتعلَّم فإنها ليست أفعالاً مضارعة لعدم دلالة الأحرفِ الزوائد فيها على المعاني المتقدمة فإنَّها أفعال ماضية، يقال نَرْجَسَ زيدٌ الدواءَ بفتح النون وسكون الراء وفتح الجيم إذا جَعَلَ فِيه النِرْجِسَ بكسرالنون وفتحها وكسر الجيم لا غَيْرَ، وهو نبتٌ ذُو رائحة طيبة يُشبه البصلَ ويرنأ زيدٌ الشيبَ إذا خَضَبه باليرنأ وهو الحناء.

ومعنى قولنا للمتكلم وللمخاطب وللغائب: أي لتكلُّم المتكلم، ولخطاب المخاطب، ولغَيْبة الغائب، لأنّ هذه الأَحْرُف موضوعة للتكلم والخطاب والغيبة بخلاف الضمائر، قال بعضهم وتمييزُ المضارع بهذه الأحرف أَوْلَى من التمييز بلم لعدم انفكاكها عنه في اللَّفظ، أو لاتصالها به في الخط، ولتنصيصِها وصلاحيتِها في جميع أمثلته بخلاف لم لانفكاكِها عنه في اللفظ ولعدم اتصالها به في الخط، ولعدم تنصيصها في جميع أمثلته نحو سيضربُ فإنّه لا يقال: لم سَيَضْرِبْ، لِتضادِّها مع السين في المعنى، وأما نحوُ قوله: (فأنت له تصدى) (وناراً تلظى) و (تنزل الملائكةُ) فالصحيحُ أن المحذوف هو التاءُ الثانية، لا تاءُ المضارعة.

«**الإعراب**»: (وإن وجدت) الواو استئنافية، إن حرف شرط جازم، وجدت فعل وفاعل، وحد الفعل وجد، وجد فعل ماض في محل الجزم بإن الشرطية على كونها فعل شرط مبني بسكون على الدَّالِ المدغمة في تاء الفاعل لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير الفاعل في محل الرفع فاعل مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً وهو من وُجدان الضالة يتعدَّى إلى مفعول واحد، أو من وجدان العِلْم يتعدى إلى مفعولين (همزة) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره (أو) حرف عطف وتنويع (تاء) معطوف على همزة وكذلك (أو نون) معطوف على همزة نون مضاف (جمع) مضاف إليه (مخبر) صفة لجمع (أو ياء) معطوف على همزة لأنّ العطف هنا كان بحرفٍ غير مُرتب (قد) حرف تحقيق (ألحقت) فعل ماض مغير الصيغة والتاء علامة تأنيث نائب الفاعل، ونائب فاعله ضمير للمؤنثة الغائبة تقديره: هي يعود على همزة وما بعده، والجملة الفعلية في محل النصب صفة لهمزة وما بعدها تقديره: مُلْحَقَاتٍ، أو مفعول ثان لِوجَدَ (أوَّل) منصوب على الظرفية متعلق بأُلْحِقَتْ، أو منصوب بنزع الخافض أي في أول (كل فعل) أولَ مضاف، كُل فعل مضاف إليه مجرور (فإنّه) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية، إن حرف نصب، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (المضارع) خبر إنّ مرفوع (المستعلي) صفة للمضارع، وجملة إنّ من اسمها وخبرها في محل الجزم جواب إن الشرطيةِ، وجملة إن الشرطية مستأنفة، ثُمَّ أشار الناظم إلى أنّ المضارع معرب من بين الأفعال.

وليس في الأفعال فعل يعرب      سواه والتمثيلُ فيه يضرب

أي: وليس من أنواعِ الأفعال فعل معرب سواه أي: غَيْرُ المضارع، فإنّه يُعرب إِذَا خَلَا من نوني التوكيد والإناثِ، ويَدْخُل فيه من أنواع الإعراب الرفعُ والنصب والجزم، فيرفع بحركة أو حرف، وينصب بحركة أو حذف، ويُجزم بحذفِ حركة أو حرف (والتمثيلُ) أي: وذِكْر المثال (فيه) أي في المضارع أن يُقال فيه (يضرب) زيدٌ عمراً فإنّه مرفوع بضمة ظاهرة في آخره، ولا يُشكل على ذلك ادّعاءُ الكوفيين، إعرابَ فعل الأمر لأنّهم يَرَوْنَه مضارعاً مجزوماً بلام الأمر لأنَّ أصلَ اضْرِبْ عندهم لتضرب فحَذَفُوا لامَ الأمر وحَرْفَ المضارعة، فأتوا بهمزة الوصل فصار اضرب كما في الكُرْدِي، وإنما أُعربِ من بين الأفعال لِتعَاوُر، وتعاقُب المعاني المختلفة عليه التي لا تُميَّز إلا بالإعراب في نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن، وسُمي مضارعاً من المضارعة بمعنى المشابهةِ لمضارعتِهِ الاسم أي لمشابهتِه الاسمَ في اعْتِوَار المعاني المختلفة عليه في المثال المذكور مثلاً، والمضارعةُ مأخوذة من الضَّرْع بمعنى الارتضاع، كأنَّ كلا من المتشابهين ارتضعا مِن ثَدْي واحد فهما أخوان رضاعاً. أمّا إذَا اتصل به نونُ التوكيد المباشرة، ونونُ الإناث رَجَعَ إلى ما هو أصل في الأفعال وهو البناءُ لدخول ما هو من خواص الأفعال عليه وهما النونان لأنّهما لا يدخلان على الأسماء.

«**الإعراب**»: (وليس) الواو استئنافية، ليس فعل ماض ناقص (في الأفعال) في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، الأفعال مجرور بكسرة ظاهرة، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً لليس (فعل) اسمها مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة (يعرب) فعل ـ مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب فاعله ضمير يعود على فعل، الجملة الفعلية في محل الرفع صفة أولى لفعل (سواه) سوى صفة ثانية لفعل مرفوع بضمة مقدرة، منع من ظهورها التعذر، سوى مضاف، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه، مبني على الضمّ، والتقدير، وليس فعل معرب غير المضارع كائناً في الأفعال، وجملة ليس مستأنفة (والتمثيل) الواو عاطفة، التمثيل مبتدأ مرفوع (فيه) جار ومجرور متعلق بالتمثيل (يضرب) خبر محكي للتمثيل، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، ولكن لا بد من تقدير القول ليصح الإخبار، أي والتمثيلُ أن يُقال فيه يضرب، والجملة الاسمية معطوفة، أو مستأنفة، والتمثيلُ مصدرٌ قياسي لِمثل المضعَّفِ، وهو بمعنى المثال، والمثالُ ضابطه هو: جزئي يُذكر لإيضاح القاعدة كما مر.
ثمّ ذكر الناظم رحمه الله تعالى: أنَّ هذه الأحرف تُسمَّى أحرف المضارعة فقال:

والأحـرفُ الأربـعـة الـمـتـابـعـة   مـسـمـيَّـاتٌ أحـرفُ الـمـضـارعـة
وسَـمْـطُـهـا الـحـاوي لـهـا نـأَيْـتُ   فـاسـمـع وعِ الـقـولَ كـمـا وَعَـيْـتُ

أي: (والأحرف الأربعة) المذكورة آنفاً (المتابعة) بصيغة اسم المفعول صفة ثانية للأحرف أي المتبوعة لأحْرُفِ أُصُولِ الكلمة لكونها واقعة أوَّلَ الكلمة (مسميات) بصيغة اسم المفعول خبرُ المبتدأ أي تُسمى عندهم (أحرفَ المضارعة) أي أحرفا شَابَه الفعلُ بسببِ زيادَتِها عليه الاسمَ لفظاً وحكماً، فإنَّ ضرَب مثلاً بسببِ زيادة حرف المضارعة عليه، شابه الاسمَ في لفظه فإنَّ يضرب كان بوَزْنِ ضارب في حركاته وسكناته، وفي حُكْمِه بكونه معرباً، والإضافةُ في قوله: أحرف المضارعة لأدْنَى ملابسة أي الأحرُفَ التي حَصَلَ بسببِ زيادتها على الكلمة مُشابَهةُ الفعلِ الاسمَ في زِنَتِه وحُكْمِه (وسَمْطُها) أي سَمْطُ تلك الأحرف وخَيْطها، وهو مبتدأ (الحاوي) أي الجامعُ لها كما يَجْمَعُ الخيطُ الخَرْزَ الذي يُنتظم فيه، وقوله (نأيت) خبر المبتدأ، والمراد: أن الأحرف الزوائد الأربعة المتقدمة تسمى أحرف المضارعة، ويَجمعها قولك: نأيت بتقديم النون أي بعدت لكن يؤخذ مِمَّا تقدم أنَّ التَّعْبِيرَ بأَنَيْتُ بتقديم الهمزة أي أدركْتُ المطلوب أنسبُ لما فيه من التفاؤل بإدْراك المطلوب ولإفادته الترقِّي في أمثلةِ هذه الأحرف، إذ الهمزة منها لواحدة، والنون لاثنين، والياء لأربعة والتاء لثمانية كما مرّ، والسمط في الأصل الخيطُ الذي ينتظم فيه الخَرَزْ، فشبَّه الناظم اجتماع الأحرف المتفرقة في لفظ نأيت باجتماع الخرز المنتظم في خيط (فاسمع) أي: فاستمع أيها السائل ما أقول لك في بيان علامة المضارع وبيان

حكمه وَأَصْغِ إليه (وع) أي واحفظ ذلك (القولَ) وَعْياً (كما وعيت) أي واحفظه حفظاً أكيداً كحفظيَ إياه ومرادُه بهذا الشطر تكملةُ البيت مع بذلِ النصيحة لسائلِ التأليف منه.

«**الإعراب**»: (والأحرف) الواو عاطفة أو مستأنفة، الأحرف مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (الأربعة)، صفة أولى للأحرف وهو جامد مؤول بمشتق تقديره المعدودة بالأربعة (المتابعة) صفة ثانية للأربعة، والصفة تتبع الموصوف تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (مسميات) خبر، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وهو اسم مفعول يعمل عمل الفعل المغير، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: مسميات هي (أحرف) مفعول ثان لمسميات، منصوب بالفتحة الظاهرة أحرف مضاف، المضارعة مضاف إليه مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة من المبتدأ والخبر معطوفة على الجمل التي قبلها، أو مستأنفة على كونها جزء المقول (وسمطها) الواو عاطفة، سمطها مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة، سمط مضاف، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (الحاوي) صفة للسمط، والصفة تتبع الموصوف تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة، منع من ظهورها الثقل لأنّه اسم منقوص (لها) جار ومجرور متعلق بالحاوي لأنه اسم فاعل من حوى (نأيت) خبر محكي لسمطها، لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والجملة الاسمية معطوفة على ما قبلها (فاسمع) الفاء فاء الفصيحة، مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك، وأردت إتقان العلوم، فأقول لك: اسمع، اسمع فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، والمفعول محذوف تقديره فاسمع ما أقوله لك، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً، وع الواو عاطفة مبنية على الفتح، ع فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: وع أنت القول مفعول به منصوب، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: فاسمع كما وعيت، الكاف حرف جر وتشبيه، ما مصدرية مبنية على السكون، وعيت فعل وفاعل، والتاء ضمير المتكلم، وجملة وعيت صلة ما المصدرية، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، تقديره: كوَعي، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة لمصدر محذوف تقديره وع القول وعياً كائناً كوعيي إياه. ولمّا فرغ الناظم من بيان تميّزه بأحرف المضارعة أخذ في بيان حكمه باعتبار أوله فقال:

وضُمَّها في أَصْلِها الرباعي ... مثلُ يُجيب مِن أجاب الداعي

وما سواه فهي منه تُفتح ... ولا تُبَلْ أَخَفَّ وَزْناً أَمْ رَجَح

مـثـالـه يـذهـب زيـد ويـجـي      ويَـسْـتَـجِـيْـشُ تـارةً ويَـلْـتَـجـي

قوله (وضُمَّها) يحتمل أن يكون فعل أمر، وأن يكون مبتدأ خبره ما بعده، أي وضُمَّ أَيُها النحوي أحرفَ المضارعة في الأفعال المضارعة المأخوذة (من أصلها) أي من ماضيها (الرباعي) بتخفيف الياء لضرورةِ النَّظْم، أي الذي كان على أربعة أحرف سواء كان كُلُّ حروفه أصولاً كدَحْرَج أم بعضُها زائداً (مثل يجيب) المأخوذ (من أجاب) زيد (الداعي) له إلى وليمةِ العرس، والضمير في ضُمَّها يرجع إلى أحرف المضارعة، وفي قوله مِن أصلها يرجع إلى الأفعال المفهومةِ من المقام، والرباعي نسبةٌ إلى أربعة على غيرِ قياس، وإنَّما ضَمُّوا أولَ ـ المضارع تمييزاً له عن ماضيه فيما إذا بُدِىء المَاضِي بالهمزة كأَعْلم فتقول في مضارعه: المبدوء بالهزة أُعْلِمُ فرقاً بينه وبين ماضيه وطرداً للباب على وتيرة واحدة في غيرِ المبدوء بالهمزة أو فرقاً بين الرباعي وبَيْن غيره من الثلاثي والخماسي والسداسي، لأنَّ أوّل غير الرباعي مفتوح، وخصَّصوا الضمَّ في التمييزِ بينهما، لِتعادِلُ قلة الرباعي ثقلَ الضمةِ وكثرةُ غيره خفةَ الفتحة، وحَذفوا همزةَ الماضي في نحو أجاب في مضارعه نحو يُجيب فراراً من كراهية توالي مِثلَين همزةِ المَاضِي وهمزةِ المضارعة، فيما إذا بُدىء مضارعه بالهمزة وطرداً للباب على وتيرة واحدة في غيره (وما سواه) أي وما سوى المضارع الذي ماضيه رباعي وهو ما ماضيه ثلاثي أو خماسي أو سادسي (فهي) بسكون الهاء لضرورة النظم، أي فأَحْرُف المضارعة (منه) أي من ذلك المضارع الذي كان ماضيه غَيْرَ رباعي وهو الثلاثي والخماسي والسداسي (تُفْتَح) طلباً للخفةِ لكثرة دَوَرانه على ألسنةِ العرب سيما الثلاثيُ (ولا تُبَلْ) أي لا تُبَالِ ولا تَكْتَرِثْ أيها النحويُّ لَوْمةَ لَائِمٍ في فتح حرف المضارعة في غير الرباعي سواءٌ (أخفَّ) وقَلَّ ذلك الغيرُ (وزنا) أي: حروفاً من الرباعي كالثلاثي نحوَ ضرب فتقول يَضْرب بفتح الياء (أمْ رجَح) وزاد على الرباعي وزناً وحروفاً كالخماسي والسداسي، كانطلق واستخرج فتقول في مضارعهما ينطلق ويستخرج بفتح أولهما، وقولُه (ولا تبل) أصلُه قبل دخول الجازم: تُبَالي من المُبالاة ـ وهو الاكتراثُ حُذف آخره لدخول الجازم، ثُمَّ عُومل معاملةَ الصحيح، طلباً للتخفيف لكثرة استعماله بأَنْ سُكّنت اللامُ فحذفت الألفُ لالتقاء الساكنين اهـ فاكهي.

(مثالهُ) أي مثالُ غيرِ الرباعي الذي فُتح منه حرفُ المضارعة فيما إذا كان ثلاثياً (يَذْهب) وينطلقُ (زيد) بفتح الياء مضارع ذَهَبَ الثلاثي (ويجيء) عَمرو، ويَحْضُر مضارع، جاء الثلاثي وهو بحذفِ الهمزةِ لام الكلمة لضرورة النظم ومثالُه فيما إذا كان سداسياً (يَسْتَجيش) زيد بفتح الياء أي يَصِير جيشاً بنفسه (تارة) أي في حالةٍ ومرةٍ، مضارعُ اسْتجاش زيدٌ إذا اجْتَمع، في عَزيمتِه، وأَظْهَرَ قُوةَ الجيش في نفسه (و) مثالُه فيما إذا كان خماسياً (يلتجي) أي يَلوذ تارة أخرى إلى غيره، ويَسْتَنْصرُ به لضعفه بفتح الياء مضارع الْتَجأَ الخماسي إذا استنصر والْتَجأ بغيره وهو أيضاً بحذفِ الهمزة لامِ الكلمة للضرورة.

ثُمَّ ما ذكره الناظمُ في هذه الأبياتِ مِنْ بيان حركةِ حرف المضارعة هو كالتتمَّةِ لتعريف المضارع، لأنّه يَتَّضِحُ به كمالَ الاتضاح، والاعتذارُ بمثل هذا عن النحويين أولى مِن قول بعضهم هذه المسألةُ من التصريفِ لا من النحو، ذُكِرت فيه استطراداً كما في الكواكب.

**الإعراب**: (وضمها) الواو استئنافية، أو عاطفة، ضمها إما فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وكانت فتحة للخفة مع ثقل الفعل، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية مستأنفة أو معطوفة على ما قبلها، وإما مبتدأ مرفوع والهاء مضاف إليه (من أصلها) جار مجرور ومضاف إليه متعلق بضمها على كونه فعل أمر، وخبره على كونه مبتدأ ولكن مِنْ بمعنى في، أي وضَمُّها حاصل في الأفعال المضارعة التي أصلُها وماضيها رباعي، والجملة الفعليةُ أو الابتدائيةَ مستأنفة أو معطوفة على الجمل التي قبلها (الرباعي) صفة لأصلها مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكونِ استقامة الوزن (مثلُ يجيب مِن أجاب الداعي) مثلُ خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك، والجملةُ مستأنفة استئنافاً بيانياً، مثلْ مضاف يجيب مضاف إليه محكي، والمضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة، منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الحكاية، من حرف جر مبني على السكون، أجاب الداعي مجرور محكي بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية في الداعي الممنوعة بسكون استقامة الوزن، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً، تقديره حالة كون يُجِيبُ مأخوذاً من أجاب الداعي (وما سواه) الواو عاطفة، ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ أول، سوى منصوب على الظرفية الاعتبارية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنّه اسم مقصور، سوى مضاف الهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه، مبني على الضم، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه صلة لما الموصولة تقديره: وما استقرّ سواه (فهي منه تُفْتَحُ) الفاء رابطة، الخبر بالمبتدأ لما في المبتدأ من العموم هي ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ ثان، منه جار ومجرور متعلق بتفتح، تفتح فعل مضارع مغير الصيغة، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون استقامة الوزن، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه، يعود على أحرف المضارعة، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر للمبتدأ الثاني تقديره: فهي مفتتحة منه، وجملة المبتدأ الثاني في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول، تقديره: وما سواه، فمخبر عنه بافتتاحها منه (ولا تبل) الواو عاطفة، لا ناهية جازمة، تبل فعل مضارع معلوم، مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهي الياء والكسرة المقدرة قبلها دليل عليها، لأنّ أصله تبالي فحذف الجازم الياء فصار: ولا تبال، بكسر اللام وسكنت اللام إجراء له مجرى الصحيح، وحذفت الألف قبلها لالتقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة الفعلية معطوفة

على الجملة قبلها (أخف وزناً أم رجح) الهمزة للتسوية مبنية على الفتح، خف فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على ما سواه وزنا تمييز محوّل عن الفاعل، منصوب بالفتحة الظاهرة، أم حرف عطف رجح فعل ماض مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على ما سواه، وجملة رجح معطوفة على جملة خفّ، وجملة خف في تأويل مصدر من غير سابك لإصلاح المعنى، منصوب على كونه مفعولاً لتبل تقديره: ولا تبل في فتحه خِفَّته وقِلَّتهُ على الرباعي، أو رُجْحانَه وزيادتَهُ عليه وزناً (مثاله) مبتدأ مرفوع، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (يذهب زيد) خبر محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (ويجيء) الواو عاطفة، يجيء معطوف محكي على يذهب، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة استقامة الوزن، وإن شئت قلت: يذهب زيد فعل وفاعل والجملة خبر المبتدأ، ويجيء فعل مضارع وفاعل مستتر معطوف على يذهب (ويستجيش) معطوف، محكي على يذهب (تارة) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بيستجيش، أو على المفعولية، المطلقة نحو: ضربته مرة (ويلتجىء) الواو عاطفة يلتجىء معطوف محكي على يذهب، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي.

# باب الإعراب

هذه ترجمة وهي: كلمتان ثانيتهما وهي الإعراب مجرورة لا غير، وأما الأولى وهي لفظة باب، فيجوز فيها الرفع والنصب، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا باب الإعراب أو على أنه مبتدأ حذف خبره، تقديره باب الإعراب، هذا محله، وإذا دار الأمر بين هذين التقديرين قيل: الأول أولى، لأنّ الخبر محط الفائدة، فالأولى بالحذف المبتدأ، وقيل الثاني هو الأولى، لأنّ المبتدأ مقصود لذاته، والخبر مقصود لغيره، فالخبر أولى بالحذف وأمّا النصب فعلى أنه مفعولٌ لِفعلٍ محذوف تقديره: اقْرَأْ أَوْ تَعلَّم بابَ الإعراب، ولا يصّح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره: هاك، لأنّ اسم الفعل لا يعمل محذوفاً، على الأصح، وأما الجرّ بحرف محذوف تقديره: انظر في باب الإعراب، فمنعه الجمهور، لأنّ الجار لا يعمل محذوفاً إلّا شذوذاً، وأولى الكل الرفع، لأنّ فيه إبقاءَ أحدِ ركْني الإسناد، ويليه النصب وأضعفها الجر لما مرّ، والباب لغة: ما يدخَل منه إلى غيره، واصطلاحاً: ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة على ما اختاره السيد الجرجاني من أنَّ أسماءَ الكُتب، وما فيها من التراجيم عبارة عن ـ الألفاظ المخصوصة من حيث دلالتُها على معان مخصوصة، وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدالّ للمدلول، أي: باب دال على الإعراب اهـ أبو النجا.

والإعراب بكسر الهمزة مصدر أعرب الرباعي وهو في اللغة يُطْلق على معان كثيرة، منها الإبانة يقال: أعرب زيد عن حاجته إذا أبانها وأظهرها، ومنها الحُسْن يقال: أعربت الجاريةُ إذا ـ حَسُنَتَ، ومنها التَغَيُّرُ يُقال: أعربَتْ معدة البعيرِ إذا تَغيَّرت، والمناسبُ منها للمعنى الاصطلاحي الإبانةُ إذ القصد به إبانة المعاني المختلفة، وفي الاصطلاح فيه مذهبان، أحدهما أنه لفظي أي: نفسُ الحركاتِ والسكونِ وما يَنُوب عنهما. وهو مذهبُ البصريين، وعليه فَحَدُّه: ما جيء به لبيان مقتضَى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أيْ شيءٌ جِيءَ به لبيان الأمر الذي يطلبُه العامل كالفاعلية والمفعولية والإضافة والثاني أنه معنوي وهو مذهبُ الكوفيين، وعليه يجري المعربونَ في تطبيق إعرابهم فحده على هذا القول تَغيرُ أحوالِ أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً ويقابله البناء وهو لغة: وَضع شيء على شيء على صفة يُراد بها الثبوتُ كوضع حجر على حجر في بناءِ الدار، واصطلاحاً فيه مذهبان أيضاً، الأوّلُ: أنه لفظي وهو مذهب البصريين فحده على هذا القول: ما جِيء به لا لبيان مقتضىَ العامل مِن شبه الإعراب،

وليس حكاية ولا نقلاً، ولا ـ إتباعاً ولا تخلُّصاً من سكونين، والثاني أنه معنوي، وهو مذهب الكوفيين فحده عليه هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله، ولا اعتلال فخرج الفتى ونحوه (فائدة): وأول من وضع النحو وجعل الإعراب في المصاحف: أبو الأسود ـ الدؤلي التابعي البصري (حكي) أنه سمع قارئاً يقرأ: إنّ الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام فأعظمه ذلك، وقال: عزّ وجه الله أن يبرأ من رسوله، ثمّ جعل الإعراب في المصاحف وكان علامته نقطاً بالحمرة غير لون المداد، فكانت علامةُ الفتحة نقطةً فوق الحرف، وعلامة الضمة نقطة في نفس الحرف، وعلامة الكسرة نقطة تحت الحرف، وعلامة الغنة نقطتين، ثمّ أحَدْثَ الخليلُ بنُ أحمدَ الفراهيديُّ بعد هذا: هذه الصُّوَرَ الشدَّةَ والمدَّةَ، والهمزةَ وعلامةَ السكون، وعلامةَ الوصل، ونَقَلَ الإعرابَ من صُورة النقطة إلى ما هو عليه الآن، وأما النُّقَط، المُميِّزةُ بين الحروف، فأوَّل مَنْ وضَعها في المصحف: نَصرُ بن عاصم اللَّيْثِي بأمرِ الحجاج بن يوسف أميرِ العراق، وخُراسان انتهى، نُزُلُ كرام الضيفان نقلا عن القرطبي، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وإن تُرد أن تعرف الإعرابا لِتَقْتَفي في نطقك الصوابا
فإنّه بالرفع ثُمّ الجرِ والنصبِ والجزم جميعاً يَجْرِي

أي (وإن ترد) أيُّها النحويُّ (أن تعرف) وتُطبِّق في كلامك (الإعرابا) بألف الإطلاق) لتقتفي) أي لكي تَتْبَعَ العربَ (في نطقك الصوابا) والسَّدادَ بألف الإطلاق أيضاً، وهو مفعول نطقك (فإنّه) جواب إنْ الشرطية أي: فأقول لك: إنّ الإعراب المصطلح عليه عند النحاة، وقوله: (بالرفع) متعلق بيجري أيْ أن يجري، ويُصوَّر بالرفع، والرفع أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كدال زيد، أو حكماً كدال يد، فالرفع: نفس الضمة وما ناب عنها، وثم في قوله (ثمّ الجر) بمعنى الواو، أي ويجري بالجر وهو أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة، أو حكماً كدال زيد ويد، فالجر نفس الكسرة وما ناب عنها (و) يجري بـ (النصب) وهو أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة أو حكماً، فالنصب نفس الفتحة وما ناب عنها (و) بـ (الجزم جميعاً يجري) أي يُجري بالجزم وهو أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، فالجزم نفس السكون وما ناب عنه، وقوله: جميعاً توكيد للأقسام الأربعة، وهذه التعريفات على القول بأنّ الإعراب لفظي وهو مذهب البصريين لأنّ الإعراب عندهم أثر ظاهر، أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة حقيقة كدال زيد، أو حكماً كدال يد، فالإعراب عندهم لفظي وهو ظاهر قول الناظم، فإنه بالرفع ثمّ الجر الخ، إذ كون الرفع وما عطف عليه أنواعاً للإعراب حقيقة إنما يَتَمَشّى على مذهبهم، وعند الكوفيين: الإعراب: تغيير أحوال أواخر الكلم لفظاً أو تقديراً لاختلاف العوامل الداخلة عليها، فالإعراب ـ عندهم

معنوي، وعليه يتضح أن يقال: للرفع أربع علامات، وللنصب خمس علامات مثلاً، فالرفع عندهم: تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، والنصب تغيير مخصوص علامته الفتحة وما ناب عنها، والخفض تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها، والجزم تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنها بخلاف مذهب البصريين إذ هي: أي الحركات والسكون وما ناب عنها هو أي الإعراب.

**«الإعراب»**: (وإن ترد أن تعرف الإعرابا) الواو استئنافية، إن حرف شرط جازم، ترد فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية، وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على السائل، أن حرف نصب ومصدر، تعرف فعل مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير مستتر فيه، تقديره: أنت، الإعرابا مفعول به منصوب، والألف حرف إطلاق، والجملة صلة أن المصدرية، أن مع صلتها في تأويل مصدر، منصوب على المفعولية، تقديره: وإن ترد معرفة الإعراب المصطلح عليه عند النحاة (لتقتفي) اللام حرف جر وتعليل، تقتفي فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة استقامة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت في نطقك جار ومجرور ومضاف إليه متعلقِ بتقتفي الصَّوابا مفعول به، لتقتفي والألفُ فيه للإطلاق أو مفعول لنطقك، لأنّه مصدر مضاف إلى فاعله، والصوابَ مفعوله، ومفعولُ الاقتفاءِ محذوف والمعنى على الأول لتقتفي الصوابَ في نطقك، وعلى الثاني لتقتفي العربَ في نطقك الصواب وتُوافِقَهم، والجملةُ الفعلية صلةُ أن المضمرة، أَنْ مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بلام كي تقديره: لاقتفائك الصواب في نطقك، الجار والمجرور متعلق بتعرف، أو بترد (فإنَّه) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية، إن حرف نصب وتوكيد والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (بالرفع) جار ومجرور متعلق بيجري (ثمّ) حرف عطف بمعنى الواو (الجر والنصب والجزم) معطوفات على الرفع (جميعاً) حال من الرفع وما بعده (يجري) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره هو يعود على الإعراب، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر إنّ، والتقدير، فإنّه جار مصوّر، بالرفع والنصب والجر والجزم حالة كونها جميعاً أيْ مُجتمعات في كونها إعراباً، وجملة إن من اسمها وخبرها في محل الجزم جوابُ إن الشرطية، وجملة إن الشرطية مستأنفة. قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| فالرفعُ والنصبُ بلا مُمانع | قد دخلا في الاسم والمضارع |
| والجرُّ يُستأثَر بالأسماء | والجزم في الفعلِ بلا امتراء |

والفاء في قوله (فالرفع والنصب) للإفصاح، لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفتَ أن أقسام الإعراب أربعة، وأردت بيانَ ما هو مختص منها بالأسماء، وما هو مختص بالأفعال وما هو مشترك بينهما، فأقول لك: الرفع والنصب الخ، وقوله (بلا

ممانع) أي لا مخالف ولا منازع متعلق بقوله (قد دخلا) أي قد دخل الرفع والنصب (في الاسم) المتمكن (و) في الفعل (المضارع) أي المشابه للاسم في تَوارُدِ المعاني المختلفة عليه التي لا تُبيَّن إلا بالإعراب الخالي من النونين، والمعنى: أي فأقول لك: قد دخل كل من الرفع والنصب في الاسم المتمكن وهو الذي لم يُشبه الحرف شبهاً قوياً بحيث يُدْنيه منه، وفي الفعل المضارع إذا خلا من نون الإناث ومن نُونِ التوكيدِ المباشرةِ لفظاً أو تقديراً، نحو زيد يقوم، وإن زيداً لن يقوم، وهذا هو القِسْمُ المشتركُ بينهما، وأشار إلى القسم المختص بالأسماء بقوله (والجر) تقدَّم لك تفسيرهُ على المذهبين، والجر: عبارة بصرية، والخفض عبارة كوفية، أي والجر الذي تقدم لنا ذِكْرهُ في بيانِ أقسام الإعراب (يَستأثر بالأسماءِ المتمكنة، فلا يدخل في الأفعال لئلا يجتمع ثقيلان، فيُورث بشاعةً في الكلام، لأنّ الخفض ثقيل بالنسبة إلى الجزم لكونه حركة والفعلَ ثقيل لكونه مركباً، فلا يناسبُ ضمّ ثقيل إلى ثقيل فخصَّصُوا الجرَّ الذي هو ثقيل بالخفيف الذي هو الاسم، وإنما كان الاسم خفيفاً لبساطتِهِ أي لكون مدلولِه واحداً، وهو الذاتُ أو المعنى: أي يختصُّ الجر بالأسماء كمررت بزيد لخفته، ولأنّ كل مجرور مخبر عنه في المعنى، والمخبر عنه لا يكونُ إلا اسماً، وأشار إلى القسم المختص بالأفعال بقوله (والجزم في الفعل بلا متراء) أي بلا شك ولا مِرِّية، أي والجزمُ الذي تقدم لنا ذكره واقع في الأفعال لا غير أي يختص بها لخفته لكونه عدم الحركة ولثقل الفعل لكونه مركباً أي دالاً على الحدث والزمان، والحاصل أنهم خصَّصوا الثَّقِيْلَ الذي هو الخفض بالخفيف الذي هو الاسم والخفيف الذي هو الجزم بالثقيل الذي هو الفعل سلوكاً مَسْلَك التعادُلِ والتوازُنِ، وليكون الجزم في الأفعال كالعوض من الجر في الأسماء لما فاته من المشاركة فيه فتحصل لكل مِنْ صِنْفَي المعربِ ثلاثةُ أنواع من أقسام الإعراب ولا يعرب من الكلمات سواهما.

«**الإعراب**»: (فالرفع) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أنّ أقسام الإعراب أربعة الرفع والنصب والجر والجزم، وأردت بيان ما هو مختص بالأسماء، وما هو مختص بالأفعال، وما هو مشترك بينهما، فأقول لك: الرفع والنصب الخ (الرفع) مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (والنصب) معطوف عليه (بلا ممانع) الباء حرف جر مبني على الكسر لا اسْمٌ بمعنى غير في محل الجر بالياء مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، لا مضاف ممانع مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة في آخره، الجار والمجرور متعلق بدخل المذكور بعده وهو بكسر النون اسم فاعل من مانع يمانع ممانعة، إذا نازع وخالف، فهو ممانع أي مخالف ومنازع (قد دخلا) قد حرف تحقيق مبني بسكون على الدال المدغمة في دال دخل، دخلا فعل وفاعل وحد الفعل دخل، دخل فعل ماض مبني على الفتح، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب، في محل الرفع فاعل مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (في الاسم) جار ومجرور متعلق بدخل (والمضارع) معطوف على الاسم تبعه بالجر، والجملة الفعلية

في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: داخلان في الاسم، والمضارع، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة (والجر) الواو عاطفة جملة على جملة الجر مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (يَسْتَأْثِرْ) فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود على الجر تقديره هو (بالأسماء) جار ومجرور متعلق بيستأثر، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: والجر مَستأثِرُ بالأسماء، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: فالرفع والنصب (والجزم) الواو عاطفة الجزم مبتدأ مرفوع بالابتداء، (بالفعل) جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً، تقديره: والجزم مختص بالفعل والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قوله: فالرفع على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (بلا امتراء) الباء حرف جر مبني على الكسر، لا اسم بمعنى غير في محل الجر بالباء مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً لا مضاف، امتراء مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستتر في الخبر أي: مختص هو بالفعل حال كون اخْتِصاصِهِ بِلاَ امْتِراء، أو متعلق بنفس الخبر، وهو مصدر لامترى الخماسي يقال: امترى في الشيء إذا شك فيه، يمتري امتراء، والمرية اسم مصدر منه، والغرض منه تكملة البيت، والله أعلم بمراد الناظم، وفيه وفي قوله بلا ممانع أوجه، ذكرناها في الكبير قد أعرضنا عنها هنا لأنّه لا طائل تحتها.

(واعلم): أنّ لهذه الأنواع الأربعة علاماتٍ أصولاً وعلاماتٍ فروعاً، ومجموعُها: أربع عشرة علامة، منها أربعة أصول والبقية نائبة عنها، وقد أشار إلى الأصول بقوله:

| | |
|---|---|
| فالرفع ضمّ آخر الحروف | والنصب بالفتح بلا وقوف |
| والجر بالكسرة للتبيين | والجزم في السالم بالتسكين |

والفاء في قوله (فالرفع) الخ للإفصاح أيضاً لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت أنواع أقسام الإعراب بالنسبة إلى الاشتراك والاختصاص، وأردت بيان علامات تلك الأقسام أصولها وفروعها فأقول لك: الرفع الخ، والرفع لغة: العلو والارتفاع، واصطلاحاً على أنّ الإعراب لفظي نفس الضمة، وما ناب عنها كما قال الناظم: (فالرفع ضمّ آخر الحروف) أي فالرفع الضمة الظاهرة في آخر الكلمة لفظاً أو تقديراً كيضرب زيد، ويرمي الفتى، وعلى القول بأنّ الإعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وما ناب عنها، وهي الواو والألف والنون وسمي رفعاً لارْتِفاع الشفَتين عند النطق بعلامته، وإنّما قدّمه على غيره لعدم استغناء الكلام، عنه لأن الكلام لا يَسْتَغْني عن مرفوع، إذ لا يَتَصوَّر كلامٌ لا مرفوع فيه، ولهذا يُسمى المرفوعُ عمدةً، وغَيْرُه فضلة.

والفرق بين الإعراب اللفظي والمعنوي: أنّ اللفظي نفس الحركات والسكون، وما ناب عنهما والمعنوي: هو الانتقال من الرفع إلى النصب، ومن النصب إلى الخفض كجاء

زيد، ورأيت ـ زيداً، ومررت بزيد في الأسماء، ومن الرفع إلى النصب ومن النصب إلى الجزم كقولك: يضرب زيد ولن يضرب ولم يضرب، ويظهر الفرق بينهما في تطبيق الإعراب فتقول على أنّه لفظي زيد مرفوع ورفعه ضمة ظاهرة، وعلى أنّه معنوي زيد مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة وقوله (آخر الحروف) خرج به الأول والوسط لأنّهما من مباحث الصرف، وإنما كان الإعراب والبناء في الآخر لأنّهما وصفان للكلمة، والوصف متأخر عن الموصوف، وكونه في آخر الكلمة بالنظر إلى الغالب وإلا فقد يكون في الوسط كما في ابنم، فإذا قيل: جاء ابنم يقال في إعرابه: ابنم فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمّ النون، والميم حرف زائد للإلحاق بالرباعي.

**والمعنى**: فالرفع ضمّ آخر الحروف حالة كون ٱلآخر بلا وقف عليه، فإن وقف عليه فالضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف، ففي الكلام حذف من الأول اكتفاء بما ذكره بعد، (والنصب) الذي تقدم لنا ذكره سواء كان في الأسماء أو الأفعال مصور، (بالفتح) وحاصل به أي بفتح آخر حروف الكلمة حال كون ذلك الآخر (بلا وقوف) عليه أي: بلا وقف عليه فإن وقف عليه فالفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الوقف وثنّي به لأنّ عامله قويّ، وهو الفعل غالباً على عامل الخفض، وهو الحرف، والنصب لغة: الاستقامة والاستواء، واصطلاحاً: على أنّ الإعراب لفظي نفس الفتحة وما ناب عنها، وعلى أنّه معنوي تغيير مخصوص، علامته الفتحة وما ناب عنها، وسمي نصباً لانتصاب الشفتين عِنْدَ النطقِ بعلامته (والجر) والخفض مُصَوَّرٌ (بالكسرة) وحاصل بها أي بكسرة آخر الحرف بلا وقوف عليه فإن وقف عليه فالكسرة مقدرة لسكون الواو ففي هذا أيضاً اكتِفَاءٌ وقوله (للتبيين) راجع لكل من الرفع والنصب والجر، والتسكين ففي الأوّلين اكتفاءٌ بما ذكره هنا، ففيه إشارة إلى أنّ الإعراب إنما جيء به لتبيين المعنى وإيضاحه، إذ من الكلمات ما يطرأ عليه بعد التركيب معان مختلفة، فلولا الإعرابَ لاَلْتَبَس بعضُها ببعض، فإذا قلت: ما أحسن زيد بسكون الدال، لم يعلم أنَّ المراد منه التعجب من حسن زيد، أو نفي الحسن عنه، أو أي شيء من أجزائه حَسَنٌ، فإذا قلت: ما أحسن زيداً بالنصب، فُهِم الأول أو ما أحسن زيدٌ بالرفع فَهم الثاني، أو ما أحسنُ زيدٍ بالخفض مع ضم النون فُهِم الثالث وثلّث به لأنّه مختّص بالاسم وهو أشرف من الجزم، وهو لغة المدُّ والبسط يقال: جررت الحبل إذا مَدَدْته وبسطْته وجذبْته، واصطلاحاً على القول: بأنّ الإعراب لفظي نفسُ الكسرة وما ناب عنها وعلى أنّه معنوي تغيير مخصوص علامتُه الكسرة وما ناب عنها، وسمي خفضاً لانخفاض الشفة السفلى عند النطق بعلامته، (والجزم) في الفعل (السالم) أي الذي سَلِمَ عن اعتلال آخره مصوَّر (بالتسكين) وحاصلٌ به، وقيَّد بالسالم لإخراج المعتل وهو ما كان آخره واحداً من أَحْرُف العلة الثلاثة كيخشى ويرمي ويدعو، فإنّ جزمه بحذف آخره كما سيأتي إن شاء الله تعالى، وأخَّره لأنّه لم يَبْق له مرتبةٌ إلا التأخير، ولأنّه واقع في الأفعال ورتبتُها مؤخرة عن رتبة

الأسماء، ولأنّه عدم الحركة والموجود أشرف من المعدوم، والجزم لغة: القطع واصطلاحاً على القول: بأنّ الإعراب لفظي نفس السكون وماناب عنه، وهو الحذف، وعلى أنّه معنوي: تغيير مخصوص علامته السكون وما ناب عنه، وسمي جزماً لانقطاع الحركة عند النطق بعلامته. وحاصل المعنى: أنّ أصل الإعراب أن يكون الرفع بالضمة، والنصب بالفتحة والجر بالكسرة، والجزم بالسكون، إذ الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف، لأنّه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما، قيل: وكان القياس أنْ يُقال: برفعة ونصبة وجرة، لأنّ الضمّ والفتح والكسر للبناء، ولكنهم أطلقوا ذلك توسّعاً والتوسع عندهم أن يكون اللفظ موضوعاً لمعنى خاص، ثم يُنقل اللفظ ويراد به المعنى العام الموضوع له ولغيره.

**الإعراب**: (فالرفع ضمّ آخر الحروف) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح، لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفت أقسام الإعراب وأردت بيان علاماتها أصولاً وفروعاً فأقول لك الرفع الخ، الرفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، ضمّ خبر مرفوع بالضمة الظاهرة، ضمّ مضاف آخر مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة، آخر مضاف، الحروف مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (والنصب بالفتح بلا وقوف) الواو عاطفة، النصب مبتدأ مرفوع بالضمة بالفتح جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، تقديره، والفتح حاصل بفتح آخر الحروف والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: فالضمّ على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة بلا وقوف، الباء حرف جر، لا اسم بمعنى غير، في محل الجر بالباء مبني على السكون، لا مضاف وقوف مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من آخر الحروف، أي حال كون ذلك الآخر واقعاً بلا وقف عليه، بل وقع موصولاً، بما بعده (والجر بالكسرة للتبيين): الواو عاطفة الجر مبتدأ مرفوع بالكسرة، جار ومجرور خبر المبتدأ أي مصور بالكسرة أي بكسرة آخر الحروف، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: فالرفع للتبيين، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضم والفتح والكسر تقديره: حاله كون كل من الثلاثة واقعة للتبيين أي لبيان معاني الكلمات المعربة، ففيه إشارة إلى أن القصد من الإعراب بيان المعاني المختلفة الورادة على الكلمات العربية (والجزم في السالم بالتسكين) وفي بعض النسخ للتسكين باللام فعليها فاللام بمعنى الباء، والجزم مبتدأ مرفوع، في السالم متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأي سيبويه، تقديره والجزم حال كونه واقعاً في الفعل السالم أي الصحيح الآخر، أو متعلق بالتسكين الآتي، أو حال ـ من الضمير المستكن في الخبر بالتسكين، جار ومجرور خبر المبتدأ، والتقدير: والجزم مصور بالتسكين في السالم، أو حال كون الجزم واقعاً في السالم، أو حاصل هو بالتسكين حال كونه واقعاً في السالم.

# باب في الاسم المفرد المنصرف

والمفرد في باب الإعراب هو الاسم الذي ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما، ولا من الأسماء الستة، والمنصرف هو: الذي يقبل التنوين والجر بالكسرة.

(واعلم): أنّ الاسم بعد التركيب قسمان معرب ومبني، فالمعرب هو الاسم المتمكن الذي لم يشبه الحرف شبهاً قوياً، والمبني هو الذي أشبه الحرف في الوضع أو في المعنى أو في الافتقار أو في الاستعمال، ثمّ المعرب قسمان: منصرف وغير منصرف، وغير المنصرف هو الذي أشبه الفعل بوجود علتين فيه من علل تسع، أو واحدة، منها تقوم مقامهما وسيأتي الكلام فيه مبسوطاً، والمنصرف: هو الذي لم يشبه الفعل في ذلك، وإليه أشار بقوله:

ونـوّن الاسـم الـفـريـد الـمـنـصـرف    إذا درجـت قـائـلاً ولـم تـقـف

أي وأدخل أيها النحوي التنوين على الاسم الفريد أي المفرد وهو فعيل بمعنى مُفْعَل إذا دَرَجْتَ أي وصَلْتَ الكلام قائلاً أي ناطقاً ولم تقف عليه، والتنوين لغة: التصويت من قولهم: نوّن الطائر إذا صوّت، واصطلاحاً: نون ساكنة تلحق آخر الاسم لفظاً لا خطّاً استغناء عنها بالشكلة المكررة عند الضبط بالقلم، فسمى ما به ينوّن الشيء، أعني النون الساكنة تنويناً، إشعاراً بحدوثه وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث، وأقسامه عشر جمعها بعضهم في قوله:

أقـسـامُ تـنـويـنـهـم عـشـر عـلـيـك بـهـا    فـإن تـقـسـيـمـهـا مـن خـيـر مـا حُـرزا

مَـكّـن وعـوّض وقـابـل والـمـنـكّـرَ زِدْ    رَنِّـم أو احْـكِ اضـطـررْ غـالِ ومـا هُـمِـزا

وقد بينا ضوابطها وأمثلتها ومواضعها في الفتوحات فراجعها إن شئت، ومراد الناظم أنّ الاسم إذا أعرب بالحركة ألحق بآخره التنوين للدلالة على أمكنيته في باب الاسمية أي على كونه لم يشبه الفعلَ، فيمُنع من الصرف ولا الحرفَ، فيُبْنى لكن يشترط كونه مفرداً، منصرفاً مجرداً من أل والإضافة، نحو جاء زيد ورأيت زيداً ومررت بزيد، واحترز بالفريد أي بالمفرد عن المثنى والمجموع على حده أي عن الجمع الذي على حد المثنى وطريقتِه في إعرابه بالحروف وسلامة مفرده، واختتامه بنون زائدة تُحذف بالإضافة، فلا ينوّنان، إذ النون فيهما بدل عن التنوين في المفرد، واحترز بالمنصرف وهو الذي يقبل، التنوين، والجر بالكسرة كما مرّ آنفاً عن غيره، فلا ينّون إلحاقاً له بالفعل، وأشار بقوله: إذا دَرَجْتَ

قائلاً ولم تقف إلى أنّ محل إلحاق التنوين إنما هو في حال عدم الوقف، فأما إذا، وقف عليه فقد ذكره بقوله الآتي: «وقف على المنصوب منه بالألف».

**الإعراب**: (ونوّن) الواو استئنافية، نون فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية مستأنفة (الاسم) مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة (الفريد) صفة أولى للاسم منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مشتق لأنّه فعيل بمعنى مفعل (المنصرف) صفة ثانية للاسم منصوب بالفتحة المقدرة الممنوعة بسكون الضرب وهو مشتق لأنّه اسم فاعل من انصرف الخماسي (إذا درجت) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية مبنية على السكون، درجت فعل وفاعل، وحد الفعل درج، درج فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع، فاعل مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، وفي بعض النسخ، إذا اندرجت من باب انفعل وهو بمعنى درج الثلاثي، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذا، والظرف متعلق بنون تقديره: ونوّن الاسم الفريد المنصرف، وقت درجك ووصلك الكلام، (قائلاً) حال من فاعل درجت أي حال كونك قائلاً أي مستمراً في القول (ولم تقف) الواو عاطفة، لم حرف نفي وجزم تقف فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون آخره، أو سكون مقدر منع من ظهوره ـ اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على السائل، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة على جملة قوله درجت على كونها مضافاً إليه لإذا، تقديره: ونوّن الاسم الفريد المنصرف وقت درجك الكلامَ، وعدم وقفك عليه، والعطف فيها عطف تفسيري لأنّها بمعنى الدرج، ثمّ ذكر الناظم: حكم الاسم المفرد المنصرف الذي وقف عليه فقال:

وقف على المنصوب منه بالألف ... كمثل ما تكتبه لا يختلف
تقول عمرو قد أضاف زيداً ... وخالد صاد الغداة صيدا

أي وقف أيها النحوي على المنصوب من الاسم المفرد المنصرف بالألف أي بإبدال تنوينه ألفاً في اللفظ حال كون لفظه مثل ما تكتبه في الخط، لا يختلف أي: لا يخالف لفظه لما ثبت في خطه تقول في الوقف عليه لفظاً عَمْروٌ قد أَضاف وأَكْرَم بالقِرى زيدَا بالألف كما تكتبه بالألف في ـ الخط حالة الوقف، وخالد صاد وأخذ في الغداة أي أول النهار صيدَا أي حيواناً مصيدا بالألف كما تكتبه بالألف في الخطّ حالة الوقف عليه لفظاً، لأنّ الوقف تابع للخط غالباً ولهذا وقف على نحو رحمة بالهاء، لأنّ كتابته كذلك، وخرج بالمنصوب المرفوع والمجرور فإنّه إذا وقف عليهما حذف منهما التنوين، وسكن آخرهما فتقول: هذا زيد ومررت بزيد بسكون آخرهما كما يحذف التنوين منهما للإضافة،

أو لدخول أل كما سيأتي قريباً، وعَدَّد المثال إشارة إلى أنه لا فرق بين كون المنصوب عاقلاً كزيد، أو غير عاقل كصيد، إن قلنا إنّه اسم للمصيد، أو إلى أنه لا فرق بين اسم العين كزيد، واسم المعنى كصيد، إن قلنا إنّه مفعول مطلق لصاد.

**الإعراب**: (وقف على المنصوب منه بالألف) الواو عاطفة، قف فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة معطوفة على جملة قوله، ونوّن على حرف جر مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين المنصوب مجرور بعلى، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره منه، من حرف جر مبني على السكون، الهاء ضمير متصل في محل الجر بِمنْ، مبني على الضمّ، الجار والمجرور متعلق بالمنصوب بالألف، جار ومجرور متعلق بقف (كمثل ما تكتبه لا يختلف) الكاف حرف جر وتشبيه بمعنى على مبني على الفتح، مثل مجرور بالكاف، مثل مضاف، ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من المنصوب تقديره: وقف على المنصوب حال كونه على صورة ما تكتبه منه، تكتب فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب تقديره: أنت، والهاء ضمير متصل، في محل النصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة والعائد ضمير المفعول، ويحتمل أن تكون الكافُ في كَمثْلِ زائدةً، ومِثْلَ منصوب على الحالية من المنصوب لأنّه من الأسماء المتوغلة، لا يُتعرَّف بالإضافة، والتقدير: قف على المنصوب منه بالألف حال كونه مُمَاثِلاً لِمَا تَكْتُبه منه، وهنا أوجه في الكبير أعرضنا عنها، لا يختلف لا نافية مبنية على السكون يختلف فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير يعود على المنصوب، والجملة الفعلية في محل النصب حالٌ من المنصوب مؤكدةٌ للمُمَاثلةِ المذكورةِ، أي قِفْ عليه حالة كون المنصوب الملفوظ غَيْرَ مخالف للمكتوب منه والاختلاف هنا بمعنى المخالفة (تقول) فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (عمرو قد أضاف زيداً) مقول محكي لتقول، لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: عمرو مبتدأ مرفوع بالابتداء، والواو تكتب للفرق بين عَمْرِو وعُمَر، قد حرفُ تحقيق، أضاف فعل ماض، وفاعل مستتر، زيدَ مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والألف منقلبة عن التنوين، والجملة الفعلية في محل الرفع خَبَر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول تقول وخالد صاد الغداة صيداً معطوف محكي على ما قبله، وإن شئت قلت: الواو عاطفة، خالد مبتدأ، صاد فعل ماض، وفاعل مستتر، الغداة منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بصاد، صيدا مفعول به، أو مفعول مطلق لصاد، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على ما قبلها على

كونها مقولاً لتقول، ثمّ أشار الناظم إلى حكم ما إذا أضيف الاسم المنصرف أو دخلت عليه أل فقال:

وتُسْقِطُ التنوينَ إن أضفْتَه أو إن تكن باللام قد عرَّفْتَه
مثالُه جاء غلامُ الوالي وأقبل الغلامُ كالغزال

أي وتسقط التنوين أيها النحوي من الاسم المنصرف سواء كان مفرداً أو جمع تكسير، إن ـ أضفته أي إنْ أَضَفْتَ الاسمَ المنصرفَ إلى ما بعده، أو إنْ تَكُنْ قد عَرَّفْتَه باللام أي أدخلْت عليه اللام سواء كانت معرفة أم لا، يعني: أن التنوين قد يعرض له ما يسقطه، وذلك إذا أضفته (مثاله) أي مثال سقوط التنوين للإضافة (جاء غلام الوالي) أي عبد السلطان بحذفِ تَنْوينِ غلام في نَحْوِ قولك: جاء غلامٌ لإضافتِه إلى الوالي وذلك لأنَّ التنوينَ يَدلُّ على كمالِ الاسم والإضافةُ تدلُّ على نقصانه فلا يجتمعان لأنَّ الشيءَ الواحدَ لا يكون كاملاً ناقصاً في آنٍ واحد، أو لأنَّ التنوين يُؤذِن بالانفصال وهي تؤذن بالاتصال وما أحسن قولَ بعضهم:

كَأَنِّي تنوينٌ وأَنتِ إضافةُ فأَيْنَ تَراني لا تَحُلُّ مَكَانِيَا

وكذلك تُسقط التنوين إذا أدخلْتَ عليه اللام، سواء كانت زائدةً أو معرفة، كقولك: جاء الحارث والعباس (وأقبل الغلام كالغزال) أي بوَجْهٍ طَلِقٍ جَمِيلٍ، والغزالُ ذَكَرُ الظَّبْي أو نوعٌ منها، يَطْلَعُ منه المسكُ، استثقالاً للجمع بينهما، إذ كل من التنوين واللام زائدانَ على بِنْيَةِ الكلمة، والزائدان إذا اجتمعا ثَقلا جِداً، فيُورث بشَاعةً في الكلام، ولأَنَّ التنوينَ يدل على التنكير، واللام تدل على التعريف في أغلب أحوالها، فهما لا يجتمعان في مادة واحدة لتضادهما، وأشعر كلامه هنا، أو إنْ تكن باللام عرفته: أنَّ أداةَ التعريف اللامُ فقط، وقولُه سابقاً (آلةُ التعريف أل فمن يرد) أنَّ أدَاةَ التعريف اللام والألف جميعاً فَبَيْنَ كلامَيْه تناقضٌ أُجيب عنه بأنّه جَارٍ على المذهبيَنِ، أوّلاً جَرى على القول بأنَّ أداة التعريف مجموعُ الألف واللام وهو مذهبُ الخليلِ وسيبويه، وثانياً جرى على القول بأنَّ أداة العريف اللامُ فقط وهو مذهب الأخفش ومَنْ وافقه كما مرّ بَسْطُ الكلام عليه هناك.

**الإعراب**: (وتسقط اللام) الواو عاطفة، تسقط فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر يعود على السائل السابق، اللام مفعول به، والجملة معطوفة على جملة قوله: ونّون الاسم الفريد (إن) حرف شرط جازم أضفته فعل وفاعل ومفعول به، في محل الجزم بإنْ الشرطية على كونه فعل شرط لها، وجواب إن الشرطية معلوم مما قبلها، تقديره: ان أضفته تسقط اللام منه، وجملة إن الشرطية معطوفة على ما سبق، أو حرف عطف وتنويع، إن حرف شرط جازم، تكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإنْ الشرطية على كونه فعل شرط لها، واسمها ضمير مستتر يعود على السائل، باللام جار ومجرور متعلق بعَرَّفْتَه الآتي، قد حرف تحقيق، عرفته فعل وفاعل ومفعول به، والجملة الفعلية في محل

النصب خبر تكن، تقديره: أو أن تكن معرفاً إِيَّاهُ باللام، وجوابُ إن الشرطية معلوم مما قبلها أيضاً تقديره: أو ان تكن قد عرفته باللام تسقط اللام، وجملة إن الشرطية معطوفة على جملة إن الشرطية المذكورة قبلها (مثاله) مبتدأ أو مضاف إليه (جاء غلام الوالي) خبر محكي، والخبر مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه، ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (وأقبل الغلام كالغزال) ـ معطوف محكي على قوله: جاء غلام الوالي، وللمعطوف حكم المعطوف عليه، تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: جاء فعل ماض، غلام فاعل مرفوع، غلام مضاف، الوالي مضاف إليه، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ، وأقبل الواو عاطفة، أقبل فعل ماض، الغلام فاعل مرفوع، كالغزال جار ومجرور متعلق بمحذوف، حال من الغلام، والجملة معطوفة على جملة المثال الأول.

(واعلم) أنّه قد تقدم لك أنّ أصل الإعراب أن يكون بالحركات والسكون، وخرج عن ذلك الأصل سبعة أبواب، أعربت بغير ما ذكر، وتسمى أبواب النيابة، لأنّ الإعراب الواقع فيها نائب عن الأصل، فمنها:

# باب الأسماء الستة المعتلة

وحكمها أنها ترفع بالواو ونيابة عن الضمة نحو: (أبونا شيخ كبير) وتنصب بالألف نيابة عن الفتحة نحو: (إنّ أبانا لفي ضلال مبين) وتجر بالياء نيابة عن الكسرة نحو: (ارجعوا إلى ـ أبيكم)، وضابطها هي: كل اسم مفرد معتل مكبر غير منسوب مضاف لغير ياء المتكلم وشرط إعرابها هذا الإعراب ثمانية، خمسة عامة لكلها، الأول أن تكون مفردة فلو ثنيت أو جمعت أعربت إعراب المثنى، وذلك المجموع، فإن جمعت جمع المذكر السالم أعربتِ بالواو والياء، نحو: جاء أبوون وأخوون، ولا يجمع منها هذا الجمع إلّا الأب والأخ والحم، وإن نازع في هذا الأخير البُهُوتِيُّ، وإن جمعت جمع تكسير أعربت بالحركات على الأصل كجاءَ أَباؤُكَ، وإِخْوَتَكَ، والثاني: أن تكون مكبرة فلو صغرت أعربت بحركات ظاهرة نحو: جاءني أُبَيُّكَ ورأيت أُبيك، ومررت بأُبِيك، والثالث أن تكون غير منسوبة، فلو نُسبت أعربت بحركات ظاهرة على ياءِ النسبة نحو: هذا أَبويٌّ وأَخَويٌّ، والرابع أن تكون مضافة، ولو تقديراً كثوله:

خَـالَـطَ مِـنْ سَـلْـمَـى خَـيـاشِـيْـمَ وَفَـا ...............................

أي: خياشيمَها وفاها، فلو جردت أعربت بحركات ظاهرة نحو: هذا أب وأخ وحم، والخامس أن تكون إضافتها لغير ياء المتكلم، بأن تضاف لظاهر نحو: جاء أبو زيد، أو ضميرِ غائب، نحو: جاء أبوه، أو مخاطب نحو: أبوك، أو متكلم غير الياء نحو: أبونا، فلو أضيفت إلى ياء المتكلم أعربت بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم نحو: جاء أبي ورأيت أخي ومررت بحِمَى وثلاثةٌ خاصة ببعضها الأول: أن يكون فُوْخالياً مِن الميم، فإِنْ لم يَخْلُ منها أعرب بحركات ظاهرة منقوصاً، وبحركات مقدرة مقصوراً، والثاني أن يكون ذو بمعنى صاحبٍ، فإن كانت موصولة فهي مبنية على المشهور، والثالث: أن يُضاف ذو إلي اسم جنس ظاهر، واستغنى الناظم عن التصريح بذكِر هذه الشروط فيها لنطقهِ بها كذلك حَيْثُ قال رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وسـتـةٌ تـرفـعُـهـا بـالـواو | فـي قـولِ كـلِ عـالـم وراوي |
| والـنـصـبُ فـيـهـا يـا أُخـيَّ بـالألـف | وجـرُّهـا بـالـيـاءِ فَـاعْـرِفْ واعْـتَـرف |
| وهـي أخـوك وأبـو عِـمـرانـا | وذُو وفُـوك وحَـمْـو عـثـمـانـا |
| ثُـمَّ هـنـوك سـادسُ الأسـمـاء | فـاحـفـظ مـقـالـي حِـفْـظَ ذي الـذَّكـاء |

أي: (وستة) من الأسماء المفردة (ترفعها) أي تَحْكُم رَفعها أيُها النَّحويُّ رَفْعاً مُصوراً، (بالواو) أو مُعلَّماً بالواو، أو تَنْقُل رَفْعَها بالواو عن العرب (في كُلِّ عالم) باصطلاحاتِ، النحو مجتهدٍ فيه (و) في قولِ كل (راوي) أي ناقل عن فصحاء العرب كلامهم (والنصب فيها) أي في هذه الأسماء الستة (يا أخيّ) تصغيرُ أخ تصغيرَ شَفقةٍ نصيحةً له بالتعليم مصور، (بالألفِ) أو مُعلَّمُ بها (وجَرَّها) أي: وجرُّ هذه الأسماء مصور (بالياء) أو معلم بها (فاعرف)، أيها السائلُ ما أَقولُه لك وأَدْرِكه بذهنك وقَلْبِك لتكون مستفيداً بكلامي (واعترف) أي واعْتِرَفْه وأَقْرِرْهُ بلسانك لتكون مفيداً لغيرك، (وهي) أي: تلك الأسماء (أخوك) أي لفظُ أخو من قولك: جاء أخوك مضافاً إلى ضمير المخاطب (وأبو عمرانا) أي: ولفظ أبو من قولك: خَطَب أبو عمرانا، وأبو عمران قيل: كنيةُ عثمان بن عفان رضي الله عنه، وقيل كنيته أبو عمرو، وفيه مناسبة ضَرْبِ البيت لعروضه من حيثُ المعنى (و) لفظ (ذو) من قولك: تصدق ذو مال (و) لفظ فو من قولك: جَمُلَ (فُوك و) لفظُ حَمو مِن قولك: حضر (حمو عثمان) أي قريبُ زوجته (ثُمَّ) للترتيب الذكري أو بمعنى الواو (هنوك سادسُ الأسماء) أي: وسادسَ الأسماء الستة أي: جاعلُها ومُكمِّلها ستةً لَفْظُ هنو من قولك: هذا هنوك أي: عورتُك، والهَنُ اسمٌ لكل ما يَستقبح التصريح به كالقبل والدبر، والفاء في قوله: (فاحفظ مقالي) للإفصاح لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْتَ ما ذكرتُه لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك: احفظ مقالي أي مقولي وهو مصدر ميمي بمعنى المقول، وقولُه (حفظ ذي الذكاء) مفعول مطلق لاِحْفَظْ أي: احفَظْ مقالي حفظاً كحفظ صاحب الفطْنةِ، والذَّكَاءُ: حِدَّةُ القَرِيحة وفُطنةُ القلب.

«**فائدة**»: قال بعضُهم وإنما أعربت هذه الأسماءُ الستةُ بالحروف التي هي فرع عن الحركات مع كونها مفردة لكون هذه الحروف أَقْوى من الحركات، لأنَّ كل حرفِ علة بمنزلةِ حركتين فكرهوا استبدادَ المثنَّى والجمعِ الفرعِيَّيْنِ عن المفرد بالإعراب الأقوى، فاختاروا هذه الأسماء الستة من المفرد فأعربوها بالحروف ليكون في المفرد الإعرابُ الأقوى بالحروف، والأصلُ بالحركات، وخَصُّوا هذه الأسماء لشبهها بالمثنى والجمع في أنّ في آخرها حرفَ علة يصلح للإعراب، ولأنّ آخرها يستلزم ذاتا أخرى كالأخ للأخ، والأب للابن، وكانت ستة لتكون في مقابلة المثنى والجمع، لأنّ إعرابَ الجمع ثلاثة والمثنى كذلك، فكان المفرد ستة كذلك، وخصوا ذلك بحالِ إضافتها لتظهر تلك الذاتُ اللازمةُ فتَقْوى المشابهةُ وفُضلت على المثنى والجمع باستيفاءِ الأَحْرُفِ الثلاثةِ لأصالتها بالإفراد، انتهى من شرح الخُرَاشِي، على الأجرومية، وفي الفتوحات القيومية: وإنما أعربت الأسماءُ الستة بالحروف مع كونها مفردة لشبهها بالجمع والمثنى في كونِ آخرها أَحْرُف علة، وإنما أُعربت بجميع أحرف العلة لأصالتِها، لأنّها مفردة. وإنما كان رَفْعُها بالواو، ونَصْبُهُ بالألف، وجرُّها بالياء لتولد الواو عن الضمة، والألف عن الفتحة، والياءِ عن الكسرة اهـ منه.

والحمُ: اسم لأقارب الزوج، كأبيه وأخيه، فيضاف إلى كاف المخاطبة، فلا يضاف إلا إلى المرأة على المشهور، وقد يطلق على أقارب الزوجة كأبيها وأخيها، ويضاف إلى كاف المخاطب ومنه مثالُ الناظم، والهن كنايةٌ عما يُستقبح التصريح باسمه كما مرّ، وقيل عن الفرج خاصة والصحيح أنّه اسم يُكنّى به عن أسماء الأجناس مطلقاً سواء كان يُستقبح التصريحُ بذكرها أولاً، كما في أبي النجا، وأنكر بعضُهم إعرابه بالحروف، فعدّ الأسماء خمسة، وهو محجوج بالسَّمَاع وإعرابُه منقوصاً كإعراب غدٍ أفصحُ مِن إعرابه بالحروف، فهذا هنك أفصح من هذا ـ هنوك، والمراد بالنقص هنا: حذف الآخر، والإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبل الآخر لا النقص المتعارف في نحو قاض.

وما ذكره الناظم من أنّ هذه الأسماء معربة بالحروف هو المشهور من أقوال تصل إلى اثني عشر، والذي صححه جمع منهم ابن مالك وابن هشام، ونسب إلى سيبويه أنها معربة بحركات مقدرة على أحرف العلة، واتبع فيها ما قبل الآخر للآخر رفعاً وجراً بلا حذف ونصباً على خلاف سيأتي. فأصل قام أبوك، أبوك بفتح الباء وضمّ الواو، فضمت الباء لاتباع ضمة الواو، ثمّ استثقلت الضمة على الواو فحذفت، وأصل مررت بأبيك، بأبوك بفتح الباء وكسر الواو فكسرت الباء اتباعاً لكسرة الواو فحذفت كسرة الواو استثقالاً فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، وأما نحو رأيت أباك في حالة النصب، فاختلف فيه فقال بعضهم أنّ حركة الباء أصلية ليست للاتباع، لأنّ الأصل أبوك بفتحتين، وقال بعضهم: إنّ فتحة الأصل حذفت والموجودة عارضة للاتباع طرداً للباب على وتيرة واحدة، وعوملت معاملة الأصلية في إيجابها لقلب حرف العلة المتحركة بعدها، وهو الواو ألفاً، وهذا القول هو الذي في شرح التسهيل للدماميني وهو ظاهر عبارة الرضى اهـ كردي.

وقول الناظم (في قول كل عالم وراوي) فيه نظر إذْ مُقْتضى كلامه أنّ هذه الأحرف هي الإعراب في كل قول وليس كذلك، لأنّ فيها من الخلاف اثني عشر قولاً إلّا أن يقال: إنّ المراد بالكل هنا الكُل المجموعيُّ مجازاً، لا الكلُّ الجَميعي، أو يقال: إنّ الناظم لم يطلع على تلك الأقوال حين التأليف لهذا النظم فهو معذور، هكذا ظهر لي.

**الإعراب**: (وستة) الواو استئنافية، ستة مبتدأ مرفوع بالابتداء، وسوغ الابتداء بالنكرة الوصف، المحذوف تقديره: وستة كائنة من الأسماء (ترفعها) فعل مضارع مرفوع، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب (بالواو) جار ومجرور متعلق بترفع، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، ولكنها خبر سببي تقديره: وستة من الأسماء رافع أنت إياها بالواو، والجملة الاسمية مستأنفة (في قول) ـ متعلق بترفع أيضاً، قول مضاف (كل) مضاف إليه، كل مضاف (عالم) مضاف إليه (وراوي)، معطوف على عالم، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل (والنصب) الواو عاطفة النصب مبتدأ مرفوع (فيها) متعلق بمحذوف

حال من المبتدأ على رأي سيبويه، أو متعلق بما تعلق به الخبر الآتي (يا أخي بالألف) البَاءُ حَرْفُ جر، الألف مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف، أو بسكون الضرب، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره، والنصب كائن فيها بالألف، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله: وستة ترفعها بالواو (يا أخي) يا حرف نداء مبني على السكون أخي منادى مضاف منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة المنقبلة فتحة للتخفيف لثقلها على الياء أخي مضاف وياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون، وجملة النداء معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المبتدأ والخبر.

وأصلُ أخي أَخَوَ كسبب حذفت لامه اعتباطاً أي لغير علة تصريفية فصار أخاً بوزن فَع بدليل تصغيره على أُخيٍّ وجمعه جمعَ تكسيرٍ على إخوة وإخوان، لأنّ التصغير والجمع يردّانَ الأشياء إلى أُصولها، إذا أَصله في التصغير أُخَيْو اجتمعت حَرْفا علةٍ وهما الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون وهي ياءُ التصغير فقلبت الواوَ ياء فصار أُخَيْيّ، فأُدغمت الياءُ في الياء لتوالي المثلَين فصار أخيّ، فإذا أَضَفْته إلى ياء المتكلم يصير أخييي فتوالتَ ثلاثُ ياءت الأولى ياء التصغير، والثانية الياء المنقلبة عن الواو، والثالثة ياء المتكلم فلا بدّ من حذف الثانية أو الثالثة، ولا يجوز حذف الأُولى لفوات الغرض الذي جيء بها لأجله.

وإذا حذفْتَ الثانية تقولُ في إعرابه يا حرف نداء مبنيٌّ على السكون، أُخَيَّ منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الواو المنقلبة ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها المحذوفة لتوالي الأمثال، منَع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركةِ المناسبة، لأنّ ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً المنقلبةِ فتحة للخفة، أو تقول أخي منادى مضاف منصوب وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على الياء المنقلبة عن الواو ولاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها المحذوفة لتوالي الأمثال، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو تقول أخي منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة، على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة لتوالي الأمثال منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعلى كل تقدير أخي مضاف وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح، وإن حذفت الثالثة تقول في إعرابه: يا حرف نداء مبني على السكون، أخي منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الواو المنقلبة ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة المنقلبة فتحة للتخفيف، أو تقول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء المنقلبة عن الواو لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو تقول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة المنقلبة فتحة للخفة، وعلى كل التقادير أخي

مضاف، وياء المتكلم المحذوفة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، أو على الفتح، وفي المقام أوجه كثيرة تزيد على عشرين، ذكرناها في الكبير نقلاً عن أفواه المشايخ حذفناها هنا لأنّه لا طائل تحتها إلا كثرة الأوراق، (وجرها) الواو عاطفة جرها مبتدأ ومضاف إليه (بالياء) جار ـ ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره: وجرها مصور أو معلم بالياء، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله وستة، ترفعها بالواو (فاعرف) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما ذَكَرْتهُ لك وأردتَ إتقانَ ما في المقام فأقول لك: اعرف الخ، اعرف فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنت ومفعوله محذوف تقديره: ما ذَكَرْتهُ لك بقلبك، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة أو معترضة، (واعترف) الواو عاطفة اعترف فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: أنت، ومفعوله محذوف أيضاً تقديره: واعترفه بلسانك إفادةً لغيرك، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة أعرف (وهي أخوك) الواو استئنافية، هي ضمير للمفردة المؤنثة الغائبة في محل الرفع مبتدأ أخوك وما عطف عليه خبر محكي لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، أو خبر مرفوع بالواو، والكاف مضاف إليه، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً (وأبو عمرانا) معطوف محكي على أخوك، أو مرفوع بالواو، وعمران مضاف إليه، والألف في آخره حرف إطلاق (وذو) الواو عاطفة ذو معطوف محكي على أخوك أو مرفوع بالواو (وفوك) معطوف محكي أيضاً، أو مرفوع بالواو (وحمو عثمانا) معطوف، محكي، أو مرفوع بالواو، والألف في عثمان حرف إطلاق (ثمّ هنوك) ثمّ حرف عطف بمعنى الواو كما تقدم، هنوك معطوف محكي على أخوك، أو مرفوع بالواو (سادس) بدل من هنوك مرفوع بالضمة الظاهرة، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هو، سادس الأسماء، والجملة بدل من هنوك سادس مضاف (الأسماء) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (فاحفظ) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما ذكرته لك، وأردت بيان ما هو النصيحة لك فأقول لك احفظ، احفظِ فعْلُ أَمرٍ مبنيٌّ على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (مقالي) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة للياء وهو مضاف، وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه (حفظ) منصوب على المفعولية المطلقة بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، ذي مضاف إليه مجرور بالياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، ذي مضاف الذكاء مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

# باب أحرف العلة

والــواو والــيــاء جــمــيــعــاً والألــف    هــنّ حــروف الاعــتــلال الــمُــكْــتَــنِــف

أي: (والواو) الساكنة التي قبلها ضمة (والياءُ) الساكنة التي قبلها كسرة (والألف) فلا يكونِ ما قبلها إلا مفتوحاً أبداً، ولا تكون، إلّا ساكنة فهي دائماً حرفُ مد لانفتاح ما قبلها وحرفُ لَيْن لسكونها (جميعاً) حال من الثلاثة أي حالة كونهن مجتمعاتٍ في الحكم الآتي (هنّ) أي كُلُّهنّ (حرفُ الاعتلال) أي تُسمَّى أَحْرُفُ العلة سميت بذلك لكثرةِ اعتلالِها أي: لكثرةِ انقلابِ بعضها إلى بعض (المكتف) صفة للاعتلال أي الواقع في كَنفِ الكلمةِ، وجَانِبها وطرفها الأخيرِ، وقد أشار الناظم بهذا البيت إلى أنَّ هذه الأحرفُ التي جُعلت علامة للإعراب تُسمى أحرف العلة، سُميت بذلك لانْقَلابِ بعضِها إلى بعض، وحقيقةُ العلة تغيرُ الشيء عن حاله، كتغيرُ الجسم من الصحة إلى المرض، وتُسمى أيضاً أحرفَ مدّ إِذَا حُرك ما قبلها بحركة مجانسة لها، وتُسمى أيضاً أحرفَ لين إذا كانت ساكنة، هذا في الواو والياء، وأمَّا الألفُ فحرفُ مدِ أبداً لِلزوم فتح ما قبلها، وحَرفُ لينِ للزومها السكونَ، والحاصلُ: أنّ الواو ـ والألف والياء حروفُ علة مطلقاً، وحروفُ لين أيضاً إن سكنت الواو والياء مطلقاً، وحروفَ مد أيضاً إن جانس الواوَ والياءَ ما قبلهما بأن انضمّ ما قبل الواو، وانكسر ما قبل الياء، فكُلُّ ـ حرف مد حرفُ لين ولا عَكْسُ، وكُل حرف لين حرف علة ولا عكس اهـ أبو النجا. وسمَّاها مكتنفة لكونها إلى جانب حرف سابق لها، وكَنفُ الشيء جَانِبهُ أو لكونها مكتنفةً للحركاتِ المقدرة فيكون فيه إيماء إلى القول بأنَّ هذه الأسماء معربة بحركات مقدرة، لأنّ الإعراب زائدٌ على ماهية الكلمة، وهذه الأحرف ليسَتْ زوائدَ، وإنما هي أصولٌ.

«**الإعراب**»: (والواو) الواو استئنافية الواو مبتدأ مرفوع (والياء) معطوف عليه (جميعاً) حال من الثلاثة بتأويلها بمشتق أي مجتمعات في الحكم المذكور، ولكنها حال مقدمة بالنسبة إلى الألف (والألف) معطوف على الواو مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (هنّ) مبتدأ ثان أو ضمير فصل (حروف الاعتلال) خبر للمبتدأ الثاني، أو للمبتدأ، وهو مضاف، الاعتلال مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة الاسمية مستأنفة على كونها جزء مقول (المكتنف) صفة للاعتلال مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وهو مشتق لأنّه اسم فاعل من اكتنف الخماسي.

# باب في إعراب الاسم المنقوص

واعلم أنّ علامة الإعراب تكون ظاهرة كما تقدم، ومقدرة، وذلك في الاسم والفعل المعتلين والمعتل من الاسم قسمان: مقصور وسيأتي، ومنقوص وهو المقصود بالباب، وهو كل اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة، كالقاضي، وسُمي منقوصاً لأنّه يُحذف آخره للتنوين كداع ومرتق، أو لأنّه نقَصَ منه بعضُ الحركات الإعرابية، وحكْمهُ أنَّ ياءه ساكنة رفعاً وجراً والضمة والكسرة مقدرتان عليها إن كان معرفة سواء كان معرفاً بالإضافة كجاء قاضي مكة ومررت بقاضي طيبة، أو معرفاً بأل كجاء القاضي والمشتري، وإنما قدرتا لاستثقالهما على الياء المكسورِ ما قبلها، وأمَّا في حالة النصب فالفتحةُ ظاهرة عليها للخفة وإلى ذلك كُلِّه أشار الناظم رحمه الله تعالى بقوله:

والياءُ في القاضي وفي المُشْتَشْرِي ساكنةٌ في رفعِها والجرِّ
وتُفتح الياءُ إذا ما نُصبا نحو لقيت القاضيَ المهذَّبا

أي: (والياء) الحاصلة (في القاضي) اسم فاعل من قضى يقضي قضاءً إذا فَصَلَ بين الخصوم بحكم شرع الله تعالى (وفي المستشري) اسم فاعل من استشرى الشيء إذا طلب شراءَه وَمِلْكَهُ بالمعاوضة وهو من مزيد شري الثوبَ إذا ملَكه بالبيع، ويقال: استشرى العسل إذا أخْرجَه من الكوّارة، والشَّرْوُ العسَلُ، ويقال: اسْتَشْرَتِ الأمورُ إذا تَفَاقَمَتْ وعَظُمَتْ، كما في القاموس والمستشري طالِبُ الشراء، أو مُخْرِج العسل من خَلِيَّتِهِ (ساكنة) خبر عن الياء (في) حالة (رفعها) أي رفع ما فيها لأنّها من بنية الكلمة فلا توصف بالرفع والجر، (و) في حالة (الجر)، أي جر ما فيها، كجاء القاضي والداعي، ومررت بالقاضي والداعي، لثقل ظهور الضمة والكسرة عليها، والثقل ضابطة هو ما لو تكلَّف المتكلم به لأَظهره (وتفتح الياء) أي: ياء المنقوص (إذا ما نصبا) أي إذا انصب الاسم المنقوص وما بعد إذا زائدةٌ، ولكن لا تخلو عن فائدة، وفائدتها توكيد ما قبلها، والألف في نُصِبَا حرف إطلاق، مثاله (نحو) قولك (لقيت) أي رأيت (القاضي المهذبا) بألف الإطلاق أي: المُنقَّى من العيوب الحسية والمعنوية، ومثلُه قوله تعالى: (فليدع ناديه) و(أجيبوا داعيَ الله).

**الإعراب**: (والياء) الواو استئنافية، الياء مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة (في القاضي) في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، القاضي مجرور محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها

اشتغال المحل بحركة الحكاية، أو مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الياء على رأي سيبويه، أو لوقوعه صفة لأنّ أل فيها جنسية فهي: في حكم النكرة، أو متعلق بساكنة (والمستشري) معطوف على القاضي (ساكنة) خبر مرفوع، والجملة الاسمية مستأنفة (في رفعها) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بساكنة (والجر) معطوف على رفعها مجرور بالكسرة الظاهرة (وتفتح) الواو عاطفة، تفتح فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع (الياء) نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة الفعلية معطوفة على الجملة الاسمية (إذَا ما نُصِبا) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجردٌ عن معنى الشَّرْطِ مبنيٌّ على السكون، والظرف متعلق بتفتح، ما زائدة، نصب فعل ماض مغير الصيغة، مبني على الفتح، والألف حرف إطلاق، ونائب فاعله ضمير يعود على المنقوص لفهمه من المقام، وإن لم يَسْبِقْ له ذِكْرٌ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذا، والتقدير: وتفتح الياء وَقْتَ نصبه (نحو لقيت القاضي المهذَّبا) نحو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك، والجملة مستأنفة، نحو مضاف، لقيت القاضي المهذبا مضاف إليه محكي، لأنّ مرادنا لفظه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره كسرة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والألف في المهذبا حرف إطلاق وإن شئت قلت: لقيت فعل وفاعل، وحد الفعل لقي، لقي فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير متصل، في محل الرفع فاعل مبني على الضمّ، القاضي مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، لأنّه اسم منقوص، المهذبا صفة للقاضي منصوب بالفتحة، والألف فيه حرف إطلاق، وهو مشتق، لأنّه اسم مفعول من هذب الرباعي، وأما إذا كان الاسم المنقوص نكرة فقد أشار إلى حكمه فقال:

ونوّن المنكر المنقوصا　　في رفعه وجره خصوصا

تقول هذا مشتر مخادع　　وافزع إلى حام حماه مانع

أي: (ونون) أيها النحوي الاسم (المنكر) أي الخالي عن الإضافة وعن الألف واللام (المنقوصا) بألف الإطلاق أي الذي آخره ياء لازمة، قبلها كسرة أي نَونه تنوين التمكين، ويقال له: تنوينُ التمكُّن، وتنوينُ الأمكنية، وهو اللَّاحِق للأسماء المعربة المنصرفة غير جمع المؤنث السالم، وفائدتُه: الدلالة على خفة الاسم، وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يُشبه الحرف فيبنى ولا الفعلَ، فيمنع من الصرف كزيد ورجل وقاض إذا كان نكرة بأَنْ خلا من أل والإضافة (في) حالتي (رفعه وجره) وقولُه(خصوصاً) إمّا مفعول مطلق لأنّه صفة لمصدر محذوف تقديره: أي نوُنه تنويناً خاصاً بحالتي الرفع والجر، أو حال من الرفع والجر، تقديره حالة كونهما مخصوصَين بالتنوين دون النصب، فإذا نُوّن وجب حذفُ يائه لالتقاء الساكنين، وإبقاءُ ما قبلها مكسوراً ليدلّ عليها كما مثّله

الناظم بقوله: (تقول) في مثال رفعه (هذا مشتر ـ مخادع) إمّا بصيغة اسم الفاعل، أي غَارٌّ لبائعه في صفقته أَوْ بصيغةِ اسم المفعول أي مغبون فيما اشتراه وكَسْرُ ما قبل آخره موافقٌ للعروض، فمشتر أَصْلُه: مشتريٌ بالتنوين، حذفت الضمة للاستثقال والياء لالتقاء الساكنين فصار مشتر فرَفْعَهُ بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقوْل في مثال جره: (وافْزَعْ) أي الْتَجِىءْ ولُذْ أَيُّها المكروبُ (إلى) رَبُّ (حامٍ) أي: حافظ (حِماه) أي كنَفَهُ وحفظُه (مانع) مِنْ وُصولِ الأعداء إليك.

وحام أصلُه: حامي بالتنوين حذفت الكسرة للاستثقال ثُمّ الياء لالتقاء الساكنين فصار حام، فجرهُ بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وأمَّا نَصْبُه فتُرَدُّ فيه الياءُ ويُنْصَبُ منوّناً نحو: لم أَكُن قاضياً، ولم أُجِب داعياً، ولم أَكُن عالياً.

**الإعراب**: (ونوّن المنكر المنقوصا) الواو استئنافية، نون فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر يعود على النحوي والجملة مستأنفة، المُنكَّر مفعول به منصوب، المنصوبا صفة للمنكر منصوب بالفتحة الظاهرة والألف فيه حرف إطلاق (في رفعه) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بنَوِّن (وجره) معطوف على ما قبله (خصوصاً) منصوب على الحالية، من الرفع والجر ولكن مع تأويله بالمشتق تقديره حالة كونهما مخصوصَين بالتنوين دون النصب (تقول) فعل مضارع، مرفوع بالضمة الظاهرة وفاعله ضمير مستتر، تقديره أنت، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً. (هذا مشتر مخادع) إلى آخر البيت مقول محكي لتقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: هذا، ها حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقي إليه، أو لإزالة الغفلة عنه، مبني على السكون، ذا اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب، في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، مشتر خبره مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأنّ أَصْلَه هذا مُشْتَرِيٌ استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة الراء، ولأنّ حذف جزء كلمة أولى من حذف كلمة مستقلة وهي التنوينُ لما في ذلك من الإجحافِ مخادع صفة مشتر مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول (وافزع) الوَاوُ عاطفةٌ مثال افْزَعْ فعلُ أمر، مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة معطوفة على جملة قوله هذا مشتر على كونها مقولاً لتقول (إلى) حرف جر مبني على السكون (حام) مجرور بإلى، وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، وذلك لأنّ أصله: حامي استثقلت الكسرة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان وهما الياء والتنوين، ثم حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة الميم فصار إلى حام، الجار والمجرور متعلق بأفزع حماه مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني

على الضمّ (مانع) خبره مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة الابتدائية في محل الجر صفة لحام تقديره: وافزع إلى حام موصوف بكون حماه مانعاً مما يَخاف.

وفي القاموس: حَمَى الشيءَ مِنْ باب رَمَى يَحْمِيه حَمْياً وحِمايةً بالكسر، ومَحْمِيَةً مَنَعَهُ، وكَلأٌ حِميً كرِضيً مَحْمِيٌّ أي: ممنوعٌ مِن القِربان إليه، وحَمَى المريضَ ما يضرُّه منَعَه إياه، فَاحْتَمى والحِمَى بَوزْنِ إلَى، ويُمَدُّ ما حُمِيَ مِنْ شيء، والحَامي وكذا الحَامِيةُ، الرجلُ يَحْمي أَصْحَابَه، وأَحْمَى المكانَ جعله حمى لا يُقْرَب، وحماه الله أدخله في حماه وحِرْزه وكَنفِهِ ورعايتِه اهـ بتصرف ثُمّ زاد الناظم أَمْثَالَ ما تقدم من الأمثلةِ تأكيداً للحكم المذكور فقال:

| | |
|---|---|
| وهكذا تفعلُ في ياء الشجي | وكُلّ ياء بعد مكسور تَجي |
| هذا إذا ما وردت مخفَّفة | فافهَمه عنّي فَهَمَ صَافِي المعرفة |

**وهكذا**: أي ومِثْل ما فعلْتَ في القاضي والمشتري (تفعلُ) أيها النحوي (في ياء الشجي و) في (كل ياء بعد مكسور تجي) كياءِ الداعي والجاني والباغي والشَّجِيُّ المشغولُ بالحزن اسم فاعل مِنْ شَجِي كَرَضِيَ شَجِيَ كفَرَح، بخلاف ما إذا كان ما قبلها ساكناً كظَبي، فإنَّه يَجري مَجرى الصحيح في إعرابه، (هَذا) الحُكْم المذكور في ياء المنقوص من إثْباتها ساكنة أو مفتوحة، أو حَذَفها حاصلُ كائن (إذا ما وردَتْ) ما بعد إذا زائدةٌ كما تقدم، أي هذا الحُكْم المذكورُ في الياءِ مُقيَّد بما إذا وردت الياءُ ووقعَتْ في كلامهم (مخففة) أي غَيْر مشددة، فإنْ وردتْ، ووقعَتَ مشددة كياءِ كُرْسي، فإنّها تجري مَجرى الحرف الصحيح في ظهور الإعرابِ عليها في الأحوالِ الثلاثة (فافهَمْهُ عني) أي: فافْهَمْ عني ما ذكَرْتُه لك أيُّها السائل من أحكام الاسم المنقوص (فَهم صافي المعرفة) أي فهما كفهم شخص صَفَتْ معرفته عن الإشكال والرِّيَب، وصفَاء ـ المعرفة خلوصُها من شوب التردد والريب والإشكال، وغرضه مِنْ هذا الشطر تكملةُ البيت وحاصل معنى البيتين: إنك تفعلُ مِثْل ما تقدم في القاضي والمستشري في ياءِ الشجي وشِبْهِه من كل اسم معرب آخره ياء خفيفة لازمة قبلها كسرة كالداعي والجاني والباغي، فما كان معرفة أبقَيت ياءَه ساكنة، رفعاً وجراً، وفتحْتها نصبا، وما كان نكرة نوَّنْته وحذفْت ياءه رفعاً وجراً، وأثبتها مفتوحة نصباً بخلاف ما آخره ياء مشددة، أو ساكن ما قبلها نحو كرسي وظبي فإنّه يجري مجرى الصحيح، في الإعراب في الأحوال الثلاثة، تقول: هذا كرسي، وظبي ورأيت كرسياً وظبياً، ومررت بكرسي وظبي.

**الإعراب**: (وهكذا تفعل في ياء الشجي) الواو استئنافية أو عاطفة، ها حرف تنبيه لتنبيه المخاطب، على ما يلقى إليه، أو لإزالة الغفلة عنه، مبني على السكون، والكاف حرف جر وتشبيه، ذا اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب، في محل الجر بالكاف مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بتفعل، تفعل فعل مضارع مرفوع، وفاعله

ضمير يعود على المخاطب، والجملة الفعلية مستأنفة أو معطوفة على ما قبلها، في حرف جر ياء مجرور بفي، ياء مضاف، الشجي مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل (وكل ياء بعد مسكور تجي) الواو عاطفة، كل معطوف على ياءٍ، الشجي مجرور بالكسرة الظاهرة، كل مضاف ياء مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، بعد منصوب على الظرفية المكانية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والظرف متعلق بتجيء، بعد مضاف، مكسور مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة تجيء فعل مضارع، مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره هي يعود على الياء، والجملة الفعلية في محل الجر صفة لياء تقديره: وفي كُلِّ ياءٍ جَائِيَةٍ بعد مكسور (هذا إذا ما وردت مخففة) هذا ها حرف تنبيه ذا اسم إشارة في محل الرفع مبتدأ، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً، ما بعد إذا زائدة لتوكيد ما قبلها وردت ورد فعل ماض مبني على الفتح، التاء علامة تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على الياء، مخففة حال مِنْ فاعلِ، وَرَدَ منصوبٌ وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الضرب، والجملةُ الفعليةُ في محل الجر مضاف إليه لإذا أي وَقْت وُرودِها في كلامهم، مخففةً والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً للمبتدأ تقديره: هذا الحُكْمُ المذكور في الياء، حاصلٌ وَقْت ورودها مخففة، والجملةُ الاسمية مستأنفة مُقَيِّدَةٌ لما تقدم (فَافْهَمَه عنّي فَهْم صافي المعرفة) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا سمعت ما ذكَرْتهُ وأردتَ أن تكون من رجال الفن فأقول لك افْهَمْه، افْهَمَ فعل أمر مبني على السكون، والهاء مفعول به وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة ـ مستأنفة، فهم مفعول مطلق مبين للنوع، كضَرْبِ الأمير، فهم مضاف صافي مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثِّقَلُ لأنّه اسم منقوص، صافي مضاف، المعرفة مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي.

# بابُ إعراب الاسم المقصور

وليس للإعراب فيما قد قُصر — من الأسامي أَثَرٌ إذا ذَكر
مثاله يحيى وموسى والعصا — أو كرَحى أو كَحَيَا أو كحَصَى
فهذه آخِرُها لا يختلف — على تصاريفِ الكلام المؤتلف

والمقصور لغة: الممنوع كالمقصور أي المحجور عليه، الممنوع من التصرفات المالية من القصر وهو المنع، وسمي الاسم المقصور مقصوراً لأنّه قصر أي منع المد، أو لأنّه قصر عن ظهور ـ الحركات الإعرابية الضمة والفتحة والكسرة فيه لتعذر النطق بها على الألف لأنّ الألف الملساء لا تقبل الحركة كما أنَّ الجِبالَ لا تَقْبَلُ الحركةَ، أو لأنّها هوائية والهوائي ينقطع عند الحركة، واصطلاحاً: كل اسم معرب آخره ألف لازمة قبلها فتحة كالأمثلة المذكورة في المتن فخرج بقولنا اسمٌ الفعلُ كيَخْشى والحرفُ كعلى وإلى، وبقولنا معرب المبني كإذا وذا ومتى وما، وبقولنا آخره ألف ما آخره ياء كالقاضي والداعي، وبقولنا لازمة المثنى كالزيدان والأسماء الخمسة كأباك وأخاك، وقولُهم قبلها فتحة حَشْوٌ لا محترَز له، إذْ لَيْست لنا ألفُ قبلها كسرة أو ضمة لأن الألف لا تكون إلا حرف مد كما مر ذكره الكردي على المُجيب، والمرادُ باللزوم في الألفِ والياءِ لُزومُ الوجود في أحوالِ الإعراب كلها لفظاً كالفتى والقاضي أو تقديراً كمررت بفتىً وقاضٍ.

أيْ (وليس للإعراب) أي لجميع أنواع الإعراب من الرفع والنصب والجر (فيما قد قُصر) ومُنِع (من الأسامي) أي من الأسماء مِن ظهور الحركات في آخره (أَثَر) ظاهرٌ من الضمة والفتحة والكسرة (إذا ذُكر) ذلك المقصورُ في الكلام (مثاله) أي مثالُ ما قد قُصر ومُنع من ظهور الحركات الإعرابية في آخره (يحيى وموسى والعصا) معروف وأَوْفى ـ قوله و (أو كرحى أو كَحَيَا أو كحصى) بمعنى الواو، والكافُ زائدة أي مثاله يحيى وموسى علَمين وعصا ورحى وحيا وحصى أسماءَ أجْنَاس، والعصا ما يُمْسك في اليد وِقايةً من المؤذِيات، والرحى الطاحونةُ يُدَقُّ عليها والحيا المطرُ والحصى صِغَارُ الأحجار، وعَدَّد المثالَ إشارة إلى أنّه لا فَرق في المقصور بين أن يكون معرفة كموسى ويحيى، أو نكرة كفتى وحصى، ولا بين كونه مفرداً كما ذكر، أو اسمَ جنس كعصا ورحى وحيا وحصى (فهذه) الأمثلة (آخرها) الذي هو الألف اللينة (لا يختلفُ) أي لا يتغيَّر من حالة إلى حالة أخرى بل يكون (على) حالة واحدة ويَلْزَمَهَا وهي السكونُ (في تَصارِيفِ الكلام المؤتلف) أي في تقاليبِ الكلام المركب وتعَاقُبِ عواملهِ عليه رفعاً ونصباً وجراً، والحاصلُ أنَّ

المقصورَ حُكْمهُ أنّ الإعراب جميعه يُقدَّر فيه أعني الضمة والفتحة والكسرة لتعذر النطق بها على الألف، وضابطُ التعذر هو ما لو تكلَّف المتكلم به لم يظهره، كجاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى، فيكون آخره على حالة واحدة، لا يختلف لفظاً في تصاريف الكلام رفعاً ونصباً وجراً لكن محل تقدير جميع الحركات فيه إذا كان منصرفاً كالفتى والعصا، أما غير المنصرف منه كموسى وعيسى ويحيى فتقدر فيه الضمة في حالة الرفع، والفتحة في حالتي النصب والجر، دون الكسرة لعدم دخولها فيه، وقيل بتقديرها فيه أيضاً لأنّها إنما امتنعت فيما لا ينصرفُ، كأحمد للثقل، ولا ثقل مع التقدير، وإذا كان نكرة لحقه التنوين، ووجب حينئذ حذف ألفه لالتقاء الساكنين، ويقدر الإعراب على الألف المحذوفة فإذا قلت: رأيت فتى، ففتى منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين.

**الإعراب**: (وليس) الواو استئنافية، ليس فعل ماض ناقص (للإعراب) جار ومجرور متعلق بأثر، أو بمحذوف صفة له، أي ليس أثر كائن للإعراب (فيما قد قصر) في حرف جر مبني على السكون، ما اسم موصول في محل الجر بفي مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً لليس، قد حرف تحقيق، قصر فعل ماض مغير الصيغة، ونائب فاعله ضمير يعود إلى ما، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة (من) حرف جر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وكانت فتحة فراراً من توالي كسرتين في كلمة على حرفين (الأسامي) مجرور بمن، وعلامة جره كسرة مقدرة، منع من ظهورها الثقل، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستتر في قصر (أثر) اسم ليس، مؤخر (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط، متعلق بالاستقرار الذي تعلق به خبر ليس، ذكر فعل ماض مغير الصيغة مبني على فتح مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي، ونائب فاعله ضمير مستتر يعود على ما قد قصر، والجملة في محل الجر مضاف إليه لإذا، وتقدير البيت: وليس أثر كائن للإعراب حاصلاً فيما قد قصر من الأسامي وقت ذكره في تركيب الكلام، وجملة ليس مستأنفة (مثاله) مبتدأ ومضاف إليه (يحيى) وما عطف عليه، خبر محكي لأن مرادنا لفظه، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، أو خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر ولم ينوّن لأنّه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والعجمة، والجملة الاسمية مستأنفة (وموسى) معطوف على يحيى مماثل له في إعرابه حرفاً بحرف (والعصا) معطوف على يحيى وهو اسم جنس منصرف ولكن فيه أل الجنسية (أو كرحى) أو حرف عطف بمعنى الواو، والكاف حرف زائد لاستقامة الوزن، رحى معطوف على يحيى تبعه بالرفع (أو كيحيا أو كحصى)، أو فيهما بمعنى الواو، والكاف فيهما زائدة لاستقامة الوزن، وهما معطوفان على يحيى جرى فيهما ما

جرى في قوله أو كرحى من غير فرق، وكأنّه قال: مثاله يحيى وموسى وعصا ورحى وحيا وحصى، وهنا أوجه من الإعراب مذكورة في الكبير حذفناها لأنّها لا طائل تحتها (فهذه) الفاء فاء الفصيحة لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت هذه الأمثلة وأردت بيان حكم آخرها فأقول لك هذه: ها حرف تنبيه، ذي اسم إشارة يشار به للمفرده، المؤنثة القريبة، في محل الرفع مبتدأ مبني على الكسر لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً (آخرها) مبتدأ ثان مرفوع بضمة ظاهرة، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (لا) نافية (يختلف) فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على آخرها، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر للمبتدأ الثاني، تقديره: آخرها غير مختلف في الأحوال الثلاثة، وجملة المبتدأ الثاني في محل الرفع خبر للأول، وجملة الأول في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (على تصاريف الكلام المؤتلف) على حرف جر، تصاريف مجرور بعلى، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، تصاريف مضاف، الكلام مضاف إليه، مجرور بالكسرة الظاهرة المؤتلف صفة للكلام مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي الجار والمجرور متعلق بيختلف.

# باب في إعراب المثنى

قد تقدم لك أنّ أسماء الستة من الأبواب السبعة التي خرجت عن الأصل، وهذا هو الباب الثاني منها، وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً، والمثنى لغة: ما جعل دالاً على اثنين فدخل فيه كلا وكلتا، واصطلاحاً: ما دل على اثنين بزيادة ألف ونون في آخره في حالة الرفع كالزيدان وياء ونون في آخره في حالتي النصب والجر كالزيدين، واعلم أنه يشترط في كل ما يثنى إحدى عشر شرطاً نظمها بعضهم بقوله:

شـرط الـمـثـنـى أن يـكـون مـعـربـاً ... ومـفـرداً مـنـكـراً مـا ركّـبـا

مـوافـقـاً فـي الـلـفـظ والـمـعـنـى لـه ... مـمـاثـلٍ لـم يَـغـن عـنـه غـيـره

ولـم يـكـن كـلّا ولا بـعـضـاً ولا ... مـسـتـغـرقـاً فـي الـنـفـي نـلـت الأمـلا

فلا يثنى ما كان مبنياً، وأما نحو ذان وتان واللذان واللتان فصيغ موضوعة للمثنى، وليست مثناة حقيقة على الأصح عند جمهور البصريين، ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده، ولا الجمع الذي لا نظير له في الآحاد كمفاعل ومفاعيل، ولا يثنى العلم باقياً على علميته بل ينكر ثمّ يثنى، ولا يُثنى ما رُكّبَ تركيب إسنادِ اتفاقاً، فلا يقال: تَأَبْطَ شرَّانِ، ولا مزجٍ على الأصح، فلا يقال: بعلبكان، وأما المركب من الأعلام فيستغني بتثنية المضاف عن تثنية المضاف إليه، ولا يثني ما لم يتفق في اللفظ، وأما نحو الأبوان فمن باب التغليب، ولا ما لم يتفق في المعنى، فلا يثنى المشترك، فلا يقال: عينان مراداً بهما الباصرة والماء، ولا الحقيقة ولا المجاز، فلا يقال: أين أسدان مراداً بهما الرجل الشجاع، والحيوان المفترس، وأما قولُهم: القَلَمُ أحَدُ اللِّسانَينِ فَشَاذٌّ، فلا يثنى ما لا ثاني له في الوجود، فلا يثنى الشمس والقمر، وأما قولهم: القمران للشمس وِالقمر فمن باب المجاز، ولا ما استغني بتثنية غيره عن تثنيته، فلا يثنى جُمع وجَمْعاءُ استغناء بكلا وكلتا، ولا يُثنَّى دَيَّار، ولا عَريب لاستغراقِ دَيَّار لِكُلّ مَنْ بَنَى الدَّار، واستغراقِ عريب لكل مَأْى الأسدِ والضبعِ والذئبِ أفاده في التصريح، قال الناظم رحمه الله تعالى:

ورَفْـعُ مـا تـثـنـيـتَـهُ بـالألـفِ ... كـقـولـك الـزيـدان كـانـا مَـأْلَـفِـي

ونـصـبُـه وجـرُّه بـالـيـاء ... بـغـيـر إشـكـال ولامِـراء

أي: ورفع ما جعلْتَه دالاً على اثنين بزيادة الألف والنون على مُفْرَدِه في حالة الرفع، وقولُه ورفع مبتدأ خبره قوله (بالألف) أي رفعه مُصوَّر بالألف أو معلَّم بها سواء

كانت ملفوظة نحو جاء الزيدان، أو محذوفة نحو: جاء صالحاً القوم، يعني أنَّ حكم المثنى أن يُرفع بالألف المفتوح ما قبلها المكسورِ ما بعدها كقولك: الزيدان كانا مألفي أي مَحلَّ إلْفِي وأُنسِي، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾، (ونَصْبُه) أي ونَصْبُ ما ثَنيَّته (وجَرُهُ) مصوران (بالياء) المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة والفتحة، وقوله: (بغير إشكال ولا مراء) أي بغير خفاء ولا نزاع حال من الضمير المستكن في الخبر كما سيأتي، مثاله ما ذكره بقوله:

تــقــول زيـــد لابـــس بــرديـــن وخــالــد مــنــطــلــق الــيــديــن

(تقول) أيها النحوي في نصبه بالياء (زيد لابس بردين) تثنية برد، والبرد كساء مخطط من صوف تلبسه الأعراب، وتقول في جره بالياء: وخالد منطلق اليدين، وانطلاق اليدين كناية عن الكرم والجود والسخاوة وانقباضهما كناية عن البخل والشح، فبردين مفعول لابس منصوب ـ بالياء لأنّه مثنى، واليدين مضاف إليه مجرور بالياء، وإنما اختص المثنى بالألف في الرفع والجمع فيه بالواو، لأنّ المثنى ثقيل لكثرة دورانه على ألسنة العرب، والجمع خفيف لقلة دورانه فأَعْطُوا الخفيفَ الذي هو الألف للثقيل الذي هو المثنى، والثقيل الذي هو الواو بالنسبة إلى الألف للخفيف الذي هو الجمع ليحصل التعادل والتوازن بينهما اهـ من شرح الفصول بتصرف، وإنما حركوا ما بعد علامة التثنية المزيدة فراراً من التقاء الساكنين بالحركة الأصلية في التخلص منهما، وإنما فتحوا ما قبل ياء المثنى وكسروا ما قبل ياء الجمع لأحد وجهين أحدهما: أنّ المثنى ثقيل لكثرة دورانه على ألسنتهم بالنسبة للجمع، فخصوا الفتحة التي هي أخف من الكسرة بالمثنى، والكسرة بالجمع ليحصل التعادل، والثاني: أنّ نون المثنى كسرت على أصل التقاء الساكنين فلم يجمعوا بَيْنَ كَسْرتِها وكسرةِ ما قَبْلَ الياء فراراً مِنْ ثِقل تَوَالي كسرتين بينهما ياء، وكسروا ذلك في الجمع ليحصل الفرق بين المثنى والجمع فيعتدل اللفظ فيصير في أحدهما ياءٌ بَيْنَ فتحة وكسرة، وفي الآخر بالعَكْسِ، قاله أبو البقاء اهـ من التصريح، بتصرف، وإن أردت الخوض والبسط من هذه العلل في كل ما يعرب بالحروف والحركات من الأسماء والأفعال فراجع كتابَنا الفُتوحاتِ القيومية على الآجرومية فقد جَمَعْناها في آخر بابِ معرفة علامات الإعراب قبل الفصل بعنوانِ الخاتمةِ، والله أعلم.

وما ذهب الناظم إليه من أنّ الألف والياء علامة الإعراب في المثنى هو المشهور، ومن العرب من يستعمل المثنى بالألف دائماً ويعربه بحركات مقدرة على الألف كقوله:

تَــزَوّد مــنّــا بَــيْــن أُذْنَــاهُ طَــعْــنَــةً دَعَــتْــهُ إلــى هَــابِ الــتــرابِ عــتــيــمِ

وقوله:

إنّ أَبـــاهَـــا وأَبـــا أبـــاهـــا قَــدْ بَــلَــغَــا فــي الــمَــجْــدِ غَــايَــتَــاهَــا

وقد خُرِّج على هذه اللغة قراءةُ: ﴿إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾.

**الإعراب**: (ورفع ما ثنيتَهُ بالألف) الواو استئنافية، رفع مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه، ثنيته فعل وفاعل ومفعول به، والجملة صلة لما الموصولة، والعائد ضمير المفعول (بالألف) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ والجملة الاسمية مستأنفة (كقولك الزيدان كانا مألفي) كقولك جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كائن كقولك، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، الزيدان كانا مألفي مقول محكي لقولك، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: الزيدان مبتدأ مرفوع بالألف، كانا فعل ماض ناقص مبني على الفتح، والألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع اسمها، مألفي خبر كان منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف، والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، وجملة كان في محل الرفع خبر المبتدأ، وجملة الابتداء في محل النصب مقول لقولك (ونصبه وجره بالياء) الواو عاطفة، نصبه مبتدأ ومضاف إليه، وجره معطوف على نصبه بالياء جار ومجرور خبر المبتدأ، والجملة معطوفة على جملة قوله: ورفع ما ثنيته بالألف بغير إشكال جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من الضمير المستكن في متعلق الجار والمجرور في قوله: بالياء الواقع خبر المبتدأ، ولا مراء الواو عاطفة لا زائدة زيدت لتأكيد نفي ما قبلها، مراء معطوف على إشكال مجرور بالكسرة الظاهرة (تقول زيد لابس بردين) تقول فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً، زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء، لابس خبره، مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو اسم فاعل يعمل عمل الفعل الصحيح، وفاعله ضمير مستتر يعود على زيد بردين مفعوله منصوب بالياء لأنه مثنى، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول (وخالد منطلق اليدين) الواو عاطفة مثال على مثال خالد مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة منطلق خبره مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف اليدين مضاف إليه مجرور بالياء لأنه مثنى والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله زيد لابس بردين على كونها مقولاً لتقول، وإن ـ شئت قلت: من أول الأمر زيد لابس بردين، وخالد منطلق اليدين مقول محكي لتقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على نون اليدين منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية قال الناظم رحمه الله تعالى:

وتلحق النون بما قد ثني ... من المفاريد لجبر الوهن

أي: (وتَلْحَقُ النُونُ) المكسورة بدلاً عن التنوين والحركة اللَّذين كانا في الاسم المفرد (بما قد ثُنِّي) أي باللفظِ الذي جُعل دالاً على اثنين (من المفاريد) أي من الأسماء

المفردة بسبب زيادة الألف في حالة الرفع، وزيادة الياء في حالتي الجر والنصب (لجبر الوهن) أي تُزاد بعد علامة التثنية والإعراب عوضاً عن التنوين الذي كان في الاسم المفرد لجبر الوهن والضعف الذي لحق المثنى بسبب فوات التنوين. (فإن قلت): لم ألحقوا النون في آخر المثنى والجمع مع أنّ النون من خواص الفعل (قلت)، إنّ النون التي هي من خواص الفعل هي النون التي تكون علامة للإعراب، وهذه عوض عن التنوين الذي هو من خواص الاسم فبينهما فرق اهـ الفتوحات، واعلم أنّه قد تفتح هذه النون مع الياء وهي لغةُ بني أسد كقوله:

على أحوذيين استقلت عشية  فما هي إلّا لمحة وتغيب

وتُحذف للإضافة نحو: جاء غلاما زيد لأنّها عوض عن التنوين، ويَلْحَق بالمثنى في إعرابه خمسة أشياء، ثلاثة بلا شرط اثنان واثنتان، وما سمي به منه، كزيدان علما، والبحرين واثنان بشرط إضافتهما إلى الضمير، وهما كلا وكلتا، فإنْ أضيفا إلى الظاهر أُعربا بحركات مقدرة على الألف، فكل من هذه الأسماء الخمسة ترفع بالألف وتنصب وتجر بالياء حَمْلاً على المثنى لفقد ما اعتبر فيه منها.

**الإعراب**: (وتلحق النون) فعل وفاعل، والجملة مستأنفة، أو معطوفة على ما قبلها (بما) جار ومجرور متعلق بتلحق (قد) حرف تحقيق (ثني) فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير يعود على ما، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة (من المفاريد) جار ومجرور متعلق بمحذوف، حال من نائب فاعل ثني (لجبر الوهن) جار ومجرور متعلق بِتَلْحِقُ، قال الناظم رحمه الله تعالى:

# باب في إعراب جمع المذكر السالم

وكـل واحـد صـح فـيـه واحـده ثـمّ أتـى بـعـد الـتـنـاهـي زَائِـدَه
فـرفـعـه بـالـواو والـنـون تـبـع مـثـل شجـانـي الـخـاطـبـون فـي الـجـمـع
ونـصـبـه وجـره بـالـيـاء عـنـد جـمـيـع الـعـرب الـعـربـاء

وهذا هو الباب الثالث من أبواب النيابة وهو ما ناب فيه حرف عن حركة أيضاً، وهو ما دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مع سلامة بناء مفرده من التغير لغير اعتلال فيدخل فيه قاضون ومصطفون، والذي يجمع هذا الجمع شيئان، إمّا علم كالزيدين، وإما صفة كالمسلمين ويشترط في العلم أن يكون علماً لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، ومن التركيب ومن الإعراب بحرف فخرج بقولنا لمذكر ما كان علماً لمؤنث كزينب فلا يقال: زينبون، وخرج بقولنا لعاقل ما كان علماً لغيره، كلاحق لفرس فلا يقال لاحقون، وبقولنا خال من تاء التأنيث ما كانت فيه التاء كطلحة فلا يقال طلحتون، وخرج بالتركيب ما كان مركباً كبعلبك، فلا يقال: بعلبكون، وبقولنا ومن الإعراب بحرفين المثنى والجمع فإنّه لا يجمع ثانياً، ويشترط في الصفة أن تكون صفة لمذكر عاقل خال من تاء التأنيث، ليست من باب أفعل فعلاء، ولا من باب فعلان فعلى ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث فخرج بقولنا صفة لمذكر ما كان صفة لمؤنث كحائض، فلا يقال: حائضون، وخرج بقولنا عاقل ما كان صفة لغيره كسابق صفة لفرس، فلا يقال: سابقون وبقولنا خال من تاء التأنيث ما فيه تاء كعلّامة، فلا يقال علّامتون، وبقولنا ليس من باب أفعل فعلاء ما كان كذلك فلا يقال: أحمرون، وبقولنا فعلان فعلى ما كان كذلك كسكران فلا يقال: سكرانون، وبقولنا مما يستوي فيه الخ ما كان كذلك كصبور وجريح فلا يقال: صبورون وجريحون، فجملة هذه الشروط عشرة كما قال بعضهم:

ومـا بـواو ويـاء جـمـعـا عـشـر لـه مـن الـشـروط عـلـما

ويشترط فيه شروط المثنى وهي إحدى عشرة، وقد نظمها بعضهم في ثلاثة أبيات، وقد مرّت لك فراجعها.

(وكل جمع صحّ فيه واحده) أي وكل مجموع لمذكر صحّ فيه أي سلم في ذلك الجمع واحده أي مفرده من التغيير بزيادة أو نقص أو تبديل شكل لوجود صيغة مفرده سالمة فيه مع قطع النظر عن زيادة الواو والنون في حالة الرفع والياء والنون في حالتي

الجر والنصب، وعن التغير للاعتلال كما مرّ، (ثمّ أتى) وجاء (بعد التناهي) أي بعد انتهاء حروف مفرده، (زائده) من الواو والنون في حالة الرفع، والياء والنون في حالتي الجر والنصب، فلا يعترض بهذه الزيادة بأنّه لم يسلم من التغيير بالزيادة، لأنّ الواو أتي بها نيابة عن الحركة ودلالة على جماعة الذكور والنون أتى بها جبراً لما فَاتَه من الإعراب بالحركات وفوات التنوين فلا يؤتى بهما لمحض الجمعية، والذي يكون به المفرد متغيراً هو الذي يؤتى به لمحض الجمعية، كصنوان في جمع صنو (فرفعه) أي فرفع ذلك الجمع مصور أو معلم (با الواو) وقوله (والنون تبع) جملة حالية من الواو أي والحال أنّ النون تبع أي تابعة للواو في اللفظ عوضاً عن التنوين والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد، والمراد: أنّ النون تابعة لعلامة الإعراب التي هي الواو، فليست علامة إعراب بل إنما جيء بها لغرض التعويض عن التنوين يعني: أنّ حكمه رفعه بالواو نيابة عن الضمة وذلك (مثل) قولك (شجاني) وأَحْزنَنِي (الخاطبون) أي الواعظون (في) خُطَب (الجُمع) جمع جمعة أي: أطربوني بذكر الوعد، وأحزنوني بذكر الوعيد، فالواو فيه علامة الرفع نيابة عن الضمة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالَ الظَّالِمُونَ﴾ و (سيقول المخلفون) (ونصبه) أي ونصب ذلك الجمع (وجره بالياء) أي مصوّران ومعلمان بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الفتحة والكسرة وقوله: (عند جمع العرب العرباء) أي الخلص عن اختلاط الأعاجم الملازمين للبادية متعلق بما تعلق به الخبر في قوله بالياء، وقيد بذلك لأنّهم لم يختلفوا في إعرابه الإعرابَ المذكور كما اختلفوا في إعراب المثنى على ما تقدم فيه، ثمّ مثّل الناظم لنصبه وجره بالياء بقوله:

تقول حيّ النازلين في منى وسل عن الزيدين هل كانوا هنا

أي تقول أيها النَّحْوِيُّ في مثالِ نصبِه بالياء حَيِّ وسَلِّم الحُجَّاجَ النازلين في منى لِرَمْي الجمار أي سلم لي أو لنفسك عليهم لتنال بركة زيارتهم، فالنازلين منصوب بالياء، لأنه جمع مذكر سالم، وتقول في مثال جره بالياء، وسل أي: اسأل أيها السائل عن الزيدين هل كانوا موجودين هنا أي في هذا المكان القريب إلينا، فالزيدين مجرور وبالياء لأنّه جمع مذكر سالم.

**الإعراب**: (وكل جمع صحّ فيه واحده) الواو استئنافية، كل جمع مبتدأ أول ومضاف إليه، صحّ فعل ماض فيه متعلق بصحّ، واحده فاعلُ صحَّ مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضمّ المقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الفعلية في محل الجر صفة لجمع، ولكنها صفة سببية، تقديره: وكل جمع صحيح فيه واحده (ثمّ أتى بعد التناهي زَائِدُهُ) ثمّ حرف عطف بمعنى الواو مبني على الفتح أتى فعل ماض مبني بفتح مقدر منع من ظهوره التعذر، بعد منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف، التناهي مضاف إليه مجرور

بالكسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل لأنّه اسم منقوص، والظرف متعلق بأَتَى، زائدُهُ فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضافٌ إليه مبني على ضم مقدر مَنع من ظهوره اشتغالُ المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة على جملة قوله صحّ على كونها صفة لجمع (فرفعه بالواو) الفاء رابطة الخبر، بالمبتدأ لما في المبتدأ من العموم، رفعه مبتدأ ثان ومضاف إليه، بالواو جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً تقديره: فرفعه مصور أو معلم بالواو، وجملة المبتدأ الثاني مع خبره في محل الرفع خبر لقوله: وكل جمع والجملة من المبتدأ الأول وخبره، مستأنفة استئنافاً نحوياً على كونها جزء مقول (والنون تبع) الواو حالية، النون مبتدأ مرفوع، تبع خبره مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الاسمية في محل النصب حال من الواو، والرابط مقدر والتقدير: فرفْعُه حاصلٌ بالواو حالة كون النون تابعةً لها في اللفظ لأنّها عوض عن التنوين، والتنوينُ مؤخر عن علامة الإعراب. (مِثْلُ شَجانِي الخاطبون في الجُمع) مثْلُ خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك مثل، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً، مثل مضاف شجاني الخاطبون في الجمع مضاف إليه محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي، وإن شئت قلت: شجا فعل ماض مبني بفتح مقدر منع من ظهوره التعذر لأنّه فعل معتل بالألف، والنون نون الوقاية لأنّها تقي الكسر عن الفعل مبني على الكسر، والياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين ضمير المتكلم في محل النصب مفعول به مبني على السكون، الخاطبون فاعل مرفوع بالواو لأنّه جمع مذكر سالم، في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين الجمع مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، الجار والمجرور متعلق بشجاني والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه (ونصبه وجره بالياء) الواو عاطفة، نصبه مبتدأ ومضاف إليه، وجره معطوف على نصبه، بالياء جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير ونصبه وجره مصوران أو معلمان بالياء، والجملة الاسمية في محل الرفع معطوفة على جملة قوله: فرفعه بالواو على كونها خبراً للمبتدأ الأول (عند جميع العرب العرباء) عند منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة، والظرف متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الجار والمجرور في قوله بالياء، أو حال من الضمير المستكن فيه، عند مضاف جميع مضاف إليه، جميع مضاف، العرب مضاف إليه، العرباء صفة للعرب مجرور بالكسرة الظاهرة وهو في الأصل ممنوع من الصرف لألف التأنيث الممدودة (تقول حي النازلين في منى) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، حي النازلين في منى مقول محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها

اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: حي فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها لأنه من حيّ يحييّ تحية، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، النازلين مفعول به منصوب بالياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها لأنه من جمع المذكر السالم، والنون عوض عن التنوين، والحركة اللذين كانا في الاسم المفرد، في حرف جر مبني على السكون، منى مجرور بفي، وعلامة جره الفتحة المقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية، والتأنيث المعنوي الجار والمجرور متعلق بالنازلين، والجملة الطلبية في محل النصب مقول لتقول، (وسل عن الزيدين هل كانوا هنا) الواو عاطفة مثال على مثال، سل عن الزيدين الخ معطوف محكي على حي النازلين، وللمعطوف حكم المعطوف عليه، تبعه بالنصب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: سل فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، عن حرف جر مبني بسكون مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، الزيدين مجرور بعن وعلامة جره الياء لأنه جمع مذكر سالم، الجار والمجرور متعلق بسل، وجملة السؤال معطوفة على جملة حي على كونها مقولاً لتقول، هل حرف استفهام، كانوا فعل ناقص، واسمه هنا اسم إشارة يشار به للمكان القريب في محل النصب على الظرفية، مبني علي السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لكان، تقديره: هل كانوا كائنين هنا، وجملة كان في محل النصب سَادَّةُ مسدَّ مفعولي سل، معلقة عنها بالاستفهام. واعلم أنه يعتبر في هذا الجمع ما يعتبر في المثنى، وزيادة على ذلك وهي أن يكون مفرده علماً لمذكر عاقل خالياً من تاء التأنيث، أو صفة لمذكر عاقل، خالية من التاء، قابلة لها، أو دالة على التفصيل، وتلحقه نون بعد علامة الجمع والإعراب كالمثنى عوضاً عمّا فاته من التنوين وأشار إلى الفرق بين النونين بقوله:

ونونه مفتوحة إذ تذكر ... والنون في كل مثنى تكسر

أي: ونونِ هذا الجمع وما ألحق به مَفْتوحةٌ لِتُعادِلَ خفةُ الفتحة ثقلَ الواو كما في المُلّاجامي وقوله: (إذ تذكر) تلك النونُ قَيْدٌ لا حَاجَةَ إليها، إذ من المعلوم أنَّ المحذوفة لا تُوصف بالحركة فتحةً ولا غَيْرَها إلّا أن يقال: إنّه أتى به لتكملة الضرب، أو يقال: إنّه أتى به لإخراج ما إذا ـ حُذفت للإضافة نحو: جاء غلاما زيد، وإن كان معلوماً (والنونُ في كل مثنى) سواء كان لمذكر أم لا لعاقلٍ أو غيره، وفيما ألحق به (تكسر) لِئلّا تَتَوالي الفتحتان في صورةِ الرفع وهما فتحتُها وفتحةُ ما قبل الألف التي في حكم الفتحتين كما في الملاجامي.

**يعني**: أنْ نون الجمع مفتوحة في الرفع والنصب والجر، ونون المثنى مكسورة كذلك للفرق بينهما، وقد يكسر نونُ الجمع للضرورة كقوله:

فماذا تبتغي الشُّعراءُ مني ... وقد جاوزتُ حدَّ الأربعِين

ثمّ أشار إلى ما اشتركا فيه بقوله:

وتسقط النونان في الإضافة    نحو رأيت ساكني الرصافة
وقد لقيتُ صاحبي أخينا    فاعلمه مِن حَذْفِهِمَا يَقينا

(وتسقط النونان) أي نون المثنى ونون الجمع (في الإضافة) أي في حال إضافتهما إلى ما بعدهُمَا لأنّهما عوضان عن التنوين يعني إذا أضيف المثنى والجمع إلى ما بعده، حذف من كل منهما النون الواقعة بعد علامة التثنية والجمع في الأحوال الثلاثة كما يحذف التنوين للإضافة لما تَقدَّم من أنهما بدل من التنوين في المفرد، مثال حذف نون الجمع (نحو) قولك (رأيت ساكني الرصافة) أصله ساكنين في الرصافة حذفت النون للإضافة، واللام للتخفيف فصار سَاكِني الرِصافة والرِصافةُ بكسر الراء وبالصاد المهملة الجانبُ الشرقيُ مِنْ بغداد كما في البحرق، وبالضاد المعجمة قريةٌ بالشام (و) مثالُ حذفِ نُونِ المثنى قولُك (قد لقيت صاحبي أخينا) أَصْلُه لَقِيْتُ أي رأَيْتُ صاحِبَينِ لأخينا حُذفت النونُ للإضافة واللامُ للتخفيف فصار صاحبي أخينا وكان مُقْتضَى قِيَاسِ أَلْ على الإضافةِ حَذْفَهما أيضاً مع أل، لكن حَذفَوها مع الإضافة نظراً إلى كونها عوضاً عن التنوين، وَأثبتوها مع أل نظراً إلى كونها عوضاً عن الحركة أداءَ للحقين كما في الحريري، لأنَّ هذه النونَ عوض عن التنوين والحركة الذين كانا في الاسم المفرد كما مر مِراراً، والفاءَ في قوله: (فاعلمه مِنْ حذفهما يقينا) للإفصاح أي إذا عرفْت ما ذكرتُه لك من حذف النونين وأردتَ بيانَ ما هو النصيحةُ لك فأقول لك: اعلمه أي اعلم أيُها السائلُ الحُكَم المذكور حالَ كون ذلك الحكم من حذفِ النونين للإضافة علماً يقيناً أي علماً مُتيقناً لا شكّ فيه ولا ريب أي: اعرف حَذفهَما للإضافة معرفة يقينية فيقينا مفعول مطلق معنوي لاِعْلَمْ، والغرضُ من هذا الشرط تكملةُ البيت.

**تتمة**: وأُلحق بهذا الجمع في إعرابه بالواو والياء (أولو) اسمُ جمع لِذِيْ بمعنى صاحب، (وعالمون) اسم جمع لعالم وهو اسم لما سوى الله تعالى، وإنما لمَ يكُنْ جمعاً لعالَم لأنّه لا واحد له من لفظه إذ عالمون خاص بمن يعقل، والعالَم عام فيه وفي غيره، والجمع لا يكون أخصُّ من مفرده كما في الكواكب (وأهلون) جمعَ أهل، وأهل اسمَ جنس ليس بعلم ولا صفة، فأهلون جمع لم يستوف الشروط (ووابلون) جمع وابل وهو المطرَ، فوابل اسم جنس ليس بعلم ولا صفة (وأرضون) بفتح الراء جمعُ تكسير لأرض، بسكونها وهو مؤنث لا يعقل (وسنون وبابه)، بكسر السين جَمْعُ تكسير لستةٍ بفتحها (وما سُمِّي به) منقولاً عن هذا الجمع، كزيدون علماً لرجل فكُلّ من هذه الأسماءِ تُرفع بالواو وتُنصب وتُجر بالياء حملاً عليه، لفقدِ ما اعتُبر فيه من الشروط فيها.

**الإعراب**: (ونونُه مفتوحة إذ تُذْكَر) الواو استئنافية، نونه مبتدأ ومضاف إليه، مفتوحة

خبر، والجملة مستأنفة، إذ ظرف لما مضى من الزمان في محل النصب على الظرفية مبني على السكون تذكر فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب فاعله ضمير يعود إلى النون، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذ، والظرف متعلق بمفتوحة أي مفتوحة وقت ذكرها (والنون في كل مثنى تكسر) الواو عاطفة النون مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، في حرف جر كل مجرور بفي وهو مضاف مثنى مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر لأنّه اسم مقصور، الجار والمجرور متعلق بتكسر، تكسر فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع، ونائب فاعله ضمير يعود على النون والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والتقدير: والنون مكسورة في كل مثنى والجملة معطوفة على جملة قوله: ونونه مفتوحة (وتسقط النونان في الإضافة) الواو عاطفة تسقط فعل مضارع معلوم أو مجهول، النونان فاعل أو نائبه، الجملة معطوفة على جملة قوله: ونونه في الإضافة، في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين الإضافة مجرور بفي، وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب أو الوقف، الجار والمجرور متعلق بتسقط (نحو) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، تقديره وذلك نحو، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً نحو مضاف (رأيت ساكني الرصافة وقد لقيت صاحبي أخينا) مضاف إليه محكي، لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: رأيت فعل وفاعل، وحد الفعل رأى، رأى فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير المتكلم في محل الرفع فاعل، ساكني مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لأنّه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره، بالياء ساكني مضاف، الرصافة مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، وأصله ساكنين للرصافة حذفت النون للإضافة واللام للتخفيف فصار: سَاكِني الرصافة، والجملةُ الفعلية في محل الجر مضاف إليه لنحو، أو في محل النصب مقول لقول محذوف إن قدرنا القول أي: نحوُ قولك رأيت الخ، وقد لقيت الواو عاطفة مثال على مثال قد حرف تحقيق لقيت فعل وفاعل صاحبي مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء لأنّه من المثنى الذي رفعه بالألف، ونصبه وجره بالياء، صاحبي مضاف أخينا مضاف إليه مجرور بالإضافة، وعلامة جره الياء لأنّه من الأسماء الستة التي رفعها بالواو ونصبها بالألف وجرها بالياء، أخي مضاف ونا ضمير لجماعة المتكلمين في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة على جملة قوله: رأيت ساكني الرصافة على كونها مضاف إليه لنحو، أو في محل النصب معطوفة عليها على كونها مقولاً لقول محذوف، (فاعلمه من

حَذْفِهما يقينا) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك من حكم النونين وأردت إتقان العلوم فأقول لك اعلمه اعلم فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على السائل، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضمّ، لأنَّ عِلم هنا بمعنى عرف يتعدى إلى مفعول واحد، من حرف جر، وفي بعض النسخ في حذفهما، وعليها في حرفُ جر بمعنى من البيانية مبنية على السكون، حذف مجرور بمن، وعلامة جره كسرة ظاهرة وهو مضاف، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه، مبني على الكسر لكونه مسبوقاً بالكسرة، والميم حرف عماد لأنّه يعتمد عليها في ذكر ألف بعدها مبني على الفتح، والألف حرف دال، على التثنية مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من ضمير المفعول في اعلمه أي فاعْلَم الحُكْم المذكور حال كونه كائناً مِنْ حذفهما، يقيناً منصوبٌ على المفعولية المطلقةَ لاعْلَمْ، وجملةُ اعلم في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب.

## باب إعراب جمع المؤنث السالم

والتعبيرُ في التَّرْجَمَةِ بالجمعِ جَزْيٌّ على الغالب لأنّه قد يكون اسمُ جمع كأُولات أو مفرداً كعرفات وأذرعات والتعبيرَ بالمؤنث أيضاً جَزيٌ على الغالب لأنّه قد يكون جمعاً لمذكر نحو اصطبلات في جمع اصطبل مَوقفُ الدابة، والتعبيرُ بالسلامة أيضاً جرى على الغالب لأنّه قد يكون مكسراً نحو حُبْلَيات في جمع حُبْلَى لتغييره بقلبِ ألف المفرد وهو حُبْلَى ياءً في الجمع، وهو كُلُّ ما جُمع بألفٍ وتاء مزيدتين، واحترزُوا بجُمِع عن نحو قوله تعالى: تَبْتَغِي مَرْضَاةَ أزواجك، لأنّه مفرد لا جمعٌ أَصْلُه مَرْضَوَةٌ أي ما تحققت وحصلَتْ جمعيتُه وبألف وتاء مزيدتين عن نحو قُضاة، وأبيات، فإنّ كلا منهما يَصْدُق عليه أنه جَمع مع الألف والتاء، لكن ألفُ قضاة منقلبة عن أصل، لا زائدةٌ، لأنّ أصله قُضَيَةٌ، وتاءُ أبيات أصل ونَصْبَ هذين بالفتحة كغيرهما من جموع التكسير وإنما اختصَّت التاءُ والألف بهذا الجمع من بين الحروف لأنّهما يَدُلَّان على التأنيث، وهذا الجمع ينقسم إلى قسمين، سماعي وقياسي، فالقياسي يطرد في ستة أشياء، الأولُ: ما فيه تاء التأنيث كفاطمة، والثاني ما فيه ألفُ التأنيثِ المقصورةُ كذِكْرى وحُبْلَى، والثالث ما فيه ألف التأنيث الممدودة كصحراء، والرابع المؤنث المعنوي كزينب وهند، والخامس مصغّر غير العاقل كدريهم ودريهمات، والسادس وَصْفُ غير العاقل كأيّام معدودات وجبال رأسيات، وقد جمعها الشاطبي في بيتين:

وقِســه فــي ذي الـتــاء ونـحــو ذكـرى ... ودرهــم مــصــغــر وصــحــرا
وزيــنــب ووصــف غــيــر الـعــاقــل ... وغــيــر ذا مُــســلــمٌ لــلــنــاقــل

وأما السماعي فلا ينحصر فيقتصر فيه على السماع كسموات وأَرْضَات وثَيِّبات وشمالات وأمهات، وحَمَّامَاتٍ لأنّها أسماء جنوس مؤنثةٌ بلا علامة اهـ فتوحات، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وكُــلُّ جــمــع فــيــه تــاءٌ زائــدة ... فــارفـعــه بــالـضــمّ كـرفــع حــامــدة
ونَــصْــبُــه وجــره بــالــكــســر ... نــحــو كَـفَـيْـتُ الـمـسـلـمـاتِ شَـرِّي

هذا هو الباب الرابع من أبواب النيابة وهو مما ناب فيه حركة عن حركة أي كل جمع فيه تاء زائدة وألف زائدة ففيه اكتفاء على حد قوله تعالى: ﴿سَرَٰبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ﴾ أي والبرد، أي: وكل جمع تحققت جمعيته بسبب زيادة ألف وتاء خرج به نحو قضاة

وأبيات كما مرّ (فارفعه) أي فارفع ذلك الجمع رفعاً مصوراً أو معلماً (بالضمّ) وقوله (كرفع حامدة) صفة لمصدر محذوف تقديره: فارفع هذا الجمع رفعاً كرفع مفرده حامدة، فكما تقول: جاء حامدة بالرفع تقول: جاءت الحامدات، (ونصبه) أي ونصب هذا الجمع (وجره) كلاهما مصوران أو معلمان، (بالكسر) الظاهر لا غير، تقول: رأيت الهندات والمسلمات ومررت بالهندات والمسلمات بالكسرة الظاهرة في الحالتين حملا لنصبه على جره قياساً على أصله الذي هو جمع المذكر السالم فإنّهم حملوا نصبه على جره بالياء، وإنما حملوا ذلك هنا لئلا يلزم زيادة مزّية الفرع الذي هو جمع المؤنث السالم على أصله الذي هو جمع المذكر السالم، لأنّهم جعلوا مزيّة للمؤنث على المذكّر بإعرابه بالحركات، فلو استوفوا له الحركات الثلاث ولم يحملوا النصب على الجر لزادُوا ـ للمؤنث مزيةَ استيفاءِ الحركاتِ كلّها على مزيةِ إعرابه بالحركات مع أنَّ المذكر لم يستوفوا له الحروفَ الثلاثة، وإنما أعرب هذا الجمع بالحركات لعدم حرف يصلح لإعرابه في آخره. ومثالُ نصبه بالكسرة (نحو كَفَيْتُ المسلماتِ شري) بنصب المسلمات بالكسرة على المفعولية وهو بفتح الكاف والفاء أي صَرفْتُ شري وضَرري وأَمْسكْتهُ عن المسلمات، ومعنى كَفَى صَرفَ يقال: كفَاكَ الله شراً بمعنى صَرفَه عنك كما في البحرق. والحاصلُ أنَّ حُكْمه أنه يُرْفعُ بالضمة كمفرده تقول: جاءت مسلمات وحامدات كما تقول: جاءت مسلمة وحامدة، وينصب ويجر بالكسرة تقول رأيت مسلمات وحامدات، ومررت بمسلمات وحامدات، ويلحق بهذا الجمع في إعرابه شَيْئَانِ أولات بمعنى ذوات، اسم جمع لا واحد له من لفظه، وما سمي به منه كعرفات، وأذرعات اسم بلدة بالشام، وإليها نسب الأذرعي عبد الرحمٰن الشافعي.

واعلم أنّ الناظم ذكر هنا من أبواب النيابة السبعة أربعة، وقد بقي منها ثلاثة أبواب ذكَرَهَا الناظم في آخر المنظومة من الأسماء، باب ما لا ينصرف، ناب فيه حركة عن حركة، وحكمه رفعه بالضمة، ونصبه وجره بالفتحة، نحو: مررت بأفضل إلا إذا أضيف أو دخلته أل كما سيأتي ومن الأفعال باب الأمثلة الخمسة وهو ما ناب فيه حرف عن حركة وحذف عن حركة أو سكون، وحكمها أنها ترفع بثبوت النون، وتنصب وتجزم بحذفها نحو: تضربان وتضربون، ولن يضربا ولن يضربوا ولم يضربا ولَمْ يضربوا، وباب الفعل المعتل الآخر وهو ما ناب فيه حذف ـ حرف عن سكون نحو: فليدع ناديه، وسيأتي الكلام على جميع ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

**الإعراب**: (وكل جمع فيه تاء زائدة) الواو استئنافية، كل جمع مبتدأ ومضاف إليه، فيه جار مجرور خبر مقدم، تاء مبتدأ مؤخر زائدة، صفة لتاء مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال بسكون الضرب، والجملة من المبتدأ المؤخر وخبره في محل الجر صفة لجمع، ولكنها سببية، تقديره: وكل جمع مزيدة فيه التاء (فارفعهِ بالضم كرفع حامدة) الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ لما في المبتدأ من العموم، ارفع فعل أمر مبني

على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة، بالضّم جار ومجرور متعلق بارفعه كرفع جار، ومجرور صفة لمصدر محذوف تقديره: رفعاً كائناً كرفع حامدة، رفع مضاف، حامدة مضاف إليه والمضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (ونصبه) مبتدأ ومضاف إليه (وجره) معطوف على نصبه (بالكسرة) جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ خبرِ المبتدأ، تقديره: ونصبه وجره مصوران أو معلمان بالكسر (نحو كفيت المسلمات شري) نحو خبر المبتدأ محذوف تقديره وذلك، والجملة مستأنفة نحو مضاف كفيت المسلمات شري مضاف إليه محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالسُّكُونِ الأَصْلِي، وإن شئت قلت: كفيت فعل وفاعل المسلمات مفعول أول، شري مفعول ثان ومضاف إليه، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لنحو.

# باب إعراب جمع التكسير

وإضافة جمع إلى التكسير من إضافة الموصوف إلى صفته، أي باب الجمع المكسر أي المغير عن بناء مفرده وهو ما تغير عن بناء مفرده من غير إعلال ولا إلحاق علامة تثنية أو جمع لفظاً أو تقديراً بأحد ستة أشياء، إما بالنقص كتخمة وتخم، أو بالزيادة كصنو وصنوان، أو بتبديل ـ شكل كأسد وأسد، أو بتبديل شكل مع النقص كرَسُول ورُسُلٍ، أو بزيادة مع تبديل شكل كرجل ورجال، أو بالثلاثة جميعاً كغلام وغلمان، وهذا التقسيم إلى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية وإلا فهي ثمانية لأنها إما بزيادة فقط، أو بنقص فقط، أو بهما معاً، أو بعدمهما، وكل منها إما مع تغيير شكل، أو لا، وهذان اثنان في أربعة بثمانية لكنه أُسْقِط منها قسمان لعدم وجودهما في كلامهم هما وجود الزيادة والنقص وعدمهما مع عدم تغيير الشكل فيهما، وقولنا لغير إعلال خرج به نحو: قاضون ومصطفون، فإنّهما ـ جمعا صحيح، وتغيرا عن بناء مفردهما لإعلال، وقولنا لفظاً كالأمثلة التي مثلنا، أو تقديراً كما في نحو فلك مما الجمع والمفرد فيه متحدان بالصورة، فالضمة في فلك إذا كان مفرداً كضمة قفل كما في قوله تعالى: ﴿فِي ٱلْفُلْكِ ٱلْمَشْحُونِ﴾ فإنّه مفرد لاتصافه بالمفرد الذي هو المشحون وإذا كان جمعاً فهي كضمة أسد كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِم﴾ لأنّ ضمير الإناث في جرين راجع إلى الفلك فيكون جمعاً، ومثله: هجان للواحد والجمع من الإبل، فالكسرة في هجان مفرداً، كالكسرة في كتاب وجمعا كالكسرة في جراح. قال الناظم رحمه الله تعالى:

وكل ما كُسِّر في الجموع ... كالأُسْدِ والأبيات والربوع
فهو نظيرُ الفرد في الإعراب ... فاسمع مقالي واتبع صوابي

(وكل ما كُسّر في الجموع) أي وكل ما كسر وغُيِّر بناؤُه عن بناء مفرده من الجموع، وفي هنا بمعنى مِنْ وذلك (كالأسْدِ) بضمتين ويُخفَّفُ بإسكانِ السين المهملة كما هنا لضرورة النظم جمع أسد بفتحتين اسم للحيوان المفترس، فإنّه تغير عن بناء مفرده بتبديل شكل (والأبيات) جمع بيت الدَّارُ أو مَخْزَنٌ منها، فإنَّه تغير عن بناء مفرده بالزيادة وبتبديل الشكل، و (والربوع) جمع ربع، فإنّه تغير عن بناء مفرده بالزيادة والتبديل أيضاً، وفي القاموس الربع الدار بعينها حيث كانت، أو قيل الربع: منزل الشتاء (فهو) أي فذلك الجمع المكسر (نظير الفرد) أي نظيرُ المفرد ومِثْلُهُ (في الإعراب) بالحركات في الأحوال

الثلاثة يعني: أنّ حكمه حكم المفرد يعرب بالحركات الثلاث كالمفرد إن كان منصرفاً نحو: جاء الرجال والأسارى وغلماني، ورأيت الرجال والأسارى وغلماني ومررت بالرجال والأسارى وغلماني، فإن كان غير منصرف فبحركتين كالمفرد غير المنصرف الضمة والفتحة نحو هذه مساجد، ورأيت مساجد واعتكفت بمساجد. وإنما أعربوا هذا الجمع بالحركات كالمفرد مع كونه فرع المفرد، فحقه أن يعرب بالحروف لعدم حرف يصلح لإعرابه به في آخره، وإنما أعرب الاسم المفرد بالحركات لأنّه أصل للجمع والمثنى، والحركات أصل للحروف، فأعطى الأصل للأصل، والفرع للفرع سلوكاً مسلك التناسب. وهذا الجمع على قسمين جمع قلة وجمع كثرة، ولكل منهما أوزان تخصه والعلم بهما مهمّ جداً، ومحلهما علم التصريف ولقد أنصف الناظم حيث أمر السائل باستماع مقاله واتباع الصواب منه في قوله (فاسمع مقالي واتبع صوابي) أي وإذا عرفت ما ذكرته لكِ وأردت إتقان العلوم فأقول لك: استمع مقالي هذا واتَّبع صوابَ مَقُولي فهو على حذف مضاف، أي ما كان صواباً منه، موافقاً لقاعدةِ النحاة، دُون الخطأ الذي خالفَها، والمقصودُ منه تكملةُ البيت.

**الإعراب**: (وكل ما كسر في الجموع) الواو استئنافية كل مبتدأ أول مرفوع، كل مضاف ما اسم موصول، في محل الجر مضاف إليه، كُسِّر فعل ماض مغير الصيغة، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه يعود إلى ما تقديره: هو، في حرف جر بمعنى من، مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين، الجموع مجرور بفي، وعلامة جره كسرة ظاهرة، الجار والمجرور متعلق بمحذوف، حال من الضمير المستتر في كسر، أو متعلق به (كالأسد والأبيات والربوع) الكاف حرف جر وتمثيل، الأسد مجرور بالكاف، والأبيات، والربوع معطوفان عليه، مجروران بكسرة ظاهرة الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدإٍ محذوف تقديره: وذلك كائن كالأسد والأبيات والربوع، والجملة الاسمية معترضة بين المبتدأ وخبره، لا محل لها من الإعراب (فهو نظير الفرد في الإعراب) الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما فيه من العموم هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ ثان، نظير خبره، وهو مضاف الفرد مضاف إليه في الإعراب جار ومجرور متعلق بنظير، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للمبتدأ الأول أعني قوله: وكل ما كسر في الجموع، وجُملةُ الأولِ مع خبره مستأنفة (فاسمع مقالي واتبع صوابي) الفاء فاء الفصيحة لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكَرْتَهُ لك من حكم هذا الجمع، وأردتَ بيانَ ما هو النصيحة لك فأقول لك اسمع مقالي، اسمع فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت مقالي مفعول به، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، مقال مضاف، والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا

المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة، واتبع الواو عاطفة اتبع فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، صوابي مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، صواب مضاف وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه، وقد مر لك آنفاً أنه على حذف مضاف أي صوابَ مقالي، والجملةُ الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: فاسمع والله أعلم.

# باب في حروف الجر

وهي أحد وعشرون حرفاً، ذكر الناظم منها أربعة عشر حرفاً وترك سبعة، وسميت هذه الحروف حروف الجر لعملها الجر، وقيل لجرها معاني الأفعال إلى الأسماء، ويسميها الكوفيون حروف الإضافة لأنّها تضيف الفعل إلى الاسم أي تربط بينهما، وتسمى حروف الصفات لأنّها تحدث في الاسم صفة من ظرفية وغيرها اهـ تصريح.

والجر عبارة البصريين والخفض عبارة الكوفيين، ومؤداهما واحد، فكل منهما اصطلاح لكل فريق ولا مشاحة في الاصطلاح، قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| والجر في الاسم الصحيح المنصرف | بأحرف هنّ إذا ما قيل صف |
| من وإلى وفي وحتى وعلى | وعَنْ ومُذْ ثُمَّ حاشا وخلا |
| والباء والكاف إذا ما زِيْدا | واللام فاحفظها تَكُنْ رشيدا |
| وربّ أيضاً ثمّ مذ فيما حَضَر | من الزمان دون ما مِنْهُ غَبَر |
| تقول ما رأيتُه مُذْ يومِنا | وربّ عبد كيس مرّ بنا |

أي (والجر) بالكسرة يظهر (في الاسم الصحيح) الآخر غير المعتل (المنصرف) أي القابل للتنوين إذا جر ذلك الاسم (بأحرف) أي بواحد من أحرف الجر التي (هنّ إذا ما قيل) لك، وما زائدة لوقوعها بعد أنا، إذا أي التي هي إذا قيل لك: صِفْهُنَ لنا واذْكُرْها وبَيِّنْها تقولُ في الجواب هي (من وإلى وفي وحتى على وعن) الخ.

**ومقصود الناظم**: أنّ الجر بالكسرة يظهر في الاسم الصحيح الآخر المنصرف إذا جر بواحد من حروف الجر التي من جملتها ما في النظم، بخلاف الاسم المعتل منقوصاً كان كالقاضي أو مقصوراً كالفتى، فإنّ الجر فيه مقدر للثقل أو التعذر كما مرّ وبخلاف ما لا ينصرف، فإنّ جره بالفتحة كما قدمنا فمن حروف الجر،(من) قدمها لأنّها أم الباب لأنّها تجر ما لا يجر غيرها كعند وبعد ولها من المعاني ما زيد على عشرين فمنها: ابتداء الغاية أي المسافة، وهو أصل معانيها مكاناً نحو: من المسجد الحرام، أو زمانا نحو: من أول يوم، أو غيرهما نحو إنّه من سليمان، وعلامتها أن يحسن في مقابلتها إلى، أو ما يفيد معناها كالباء كما في العطار، ومنها بيان الجنس نحو فاجتنبوا الرجس من الأوثان، وعلامتها صحة الأخبار بما بعدها عما قبلها وكون ما قبلها أكثرَ مِمَّا بعدها فإنَّ الرجْسَ أكثرُ من الأوثان، وقد يكون أقلَّ كخاتم من حديد، ومنها التبعيضُ نحو: أخذت من

الدراهم، ومنها التوكيدُ بعد نفي أو شبهه نحو: ما جاءني من أحد، ومعنى التوكيد: كونها زائدةً في الكلام، ومعنى زيادتِها: كونُ مدخولها مطلوباً بالعامل بدون حاجة إليها فهي مُقْحَمة بين الطالب والمطلوب، ومنها البدلُ نحو: أَرضيتم بالحياة الدنيا من الآخرة، ومنها: غير ذلك، (و) منها (إلى) وثَنَّى بها لأنّها تكون في مقابلة من في المعنى ولها من المعاني ما يزيدُ على ثمانية عشرة، فمنها: انتهاءَ المسافة مكاناً نحو: إلى المسجد الأقصى، أو زماناً نحو اعتكفْتُ إلى يوم السبت، أو غَيْرَهما، نحو إلى بِلْقِيْسَ، ومنها المصاحبة نحو: ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم، ومنها الظرفية نحو: ليجمعنكم إلى يوم القيامة ومنها غير ذلك (و) منها (في) ولها من المعاني ما يزيد على عشرة، فمنها الظرفية وهو أصلُ معانيها حقيقة كانت وهي أن يكون للظرف احتواء، وللمظروف تحيز نحو: المَاءُ في الكوز أو مجازاً وهو أن يُفْقد أحدهما نحو: زيد في البرية، ومنها السببيةُ نحو: لمسّكم فيما أفضتم، ومنها المصاحبة نحو: ادخلوا في أمم، ومنها الاستعلاء نحو: ولأصلّبنكم في جذوع النخل، ومنها: غير ذلك (و) منها (حتى) ومن معانيها: انتهاء الغاية مطلقاً، ولا تكون جارة إلاّ آخراً نحو: أكلت السمكة حتى رأسها، أو متصلاً بالآخر نحو: سلام حتى مطلع الفجر (و) منها (على) ولها من المعاني ما يزيد على أربعةَ عشر، فمنها: الاستعلاء وهو أصل معانيها وهو لغة: العلو والارتفاع، واصطلاحاً: تفوُّق الشيء على المجرور بها بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل حقيقة كان كصعدت على الجبل، أو مجازاً كاللهم صل على محمد، ومنها المصاحبة نحو وأَتي المالَ على حبه، ومنها التعليل نحو: ولتكبروا الله على ما هداكم ومنها الظرفية نحو على ملك سليمان، ومنها المجاوزة كقوله:

إذا رضيت علي بنو قشير ... لعمر الله أعجبني رضاها

ومنها غير ذلك (و) منها (عن) ولها من المعاني ما يزيد على أربعة عشر، فمنها المجاوزة وهي أصل معانيها وهي لغة: البعد، واصطلاحاً: بعد الشيء عن المجرور بها، بواسطة إيجاد مصدر ذلك العامل، سواء كانت حقيقية كرميت السهم عن القوس أو مجازية كَرِضَى الله عن المؤمنين، ومنها الاستعلاء نحو: فإنّما يبخل عن نفسه، ومنها البعدية نحو طبقاً عن طبق، ومنها: التعليل نحو وما نحن بتاركي آلهتنا عن قولك (و) منها (مذ ومنذ): ويختصان بالزمن المعين ولا يكون ذلك المعيّن إلا ماضياً وهما فيه لابتداء الغاية نحو: ما رأيته منذ أو مذ يوم الجمعة، أو حاضراً وهما فيه للظرفية نحو ما رأيته منذ أو مذ يومنا ولا يدخلان على زمن مبهم، ولا مستقبل فلا تقول ما رأيته منذ أو مذ وقتٍ، ولا أَرَاهُ منذُ أو مذُ غدٍ، لكن ظاهر كلام الناظم: أنّ مذ لا تدخل إلا على الزمن الحاضر، كما يومىء إليه قوله: دون ما منه غَبِرَ، أي دون ما من الزمان مضى وهو بغين معجمة، ويمكن حمل كلامه على ما قلنا بأَنْ يُراد بقوله غَبر بَقِي ولم يقع بعْدُ، ويكون قوله فيما حضر من الزمان شاملاً لما حضر وانقطع ولما وقع بالفعل ولم ينقطع، وثُمّ في قوله (ثُمّ حاشا وخلا) بمعنى الواو العاطفة أي ومنها (حاشا وخلا) وكذا عدا إن

تجردت عن ما المصدرية، لأنّ ما المصدرية مختصة بالأفعال، نحو: قام القوم حاشا زيد وخلا بكر وعدا عمرو، فإن اتصلَتْ بما نُصِب الاسم بَعدهنّ على الاستثناء نحو: قام القوم ما خلا زيداً وما عدا عمراً وحاشا بكراً (و) منها (الباء) إذا كانت زائدة على بنية الكلمة، ولها من المعاني ما يزيد على أربعة عشر، فمنها الإلصاق وهو: أَصْلُ معانيها حقيقياً كان نحو: بي داء أو مجازياً نحو مررت بزيد، ومنها الاستعانة نحو كتبت بالقلم، ومنها الظرفية نحو: نجيناهم بسحر نعمة، ومنها السببية نحو: فبما نقضهم ميثاقهم، ومنها التعدية نحو ذهبت بزيد، ومنه قوله تعالى: ذهب الله بنورهم، ومنها التعويض نحو اشتريت الفرس بألف درهم، ومنها المصاحبة نحو بعتك الثوب بِطرازِهِ، ومنها الابتداء نحو شَرِبْنَ بماء البحر، ومنها المجاوزة نحو بعذاب واقع، ومنها الملابسة نحو فسبح بحمد ربك، ومنها غير ذلك (و) منها (الكاف) الزائدة على نفس الكلمة كما قيّدها والياءَ بقوله (إذا ما زيدا) أي إذا زيدت الباء والكاف على حروف الكلمة تكونان حرفَ جر، ولها من المعاني ما يزيد على ثمانية، وأصل معانيها التشبيه وهُوَ لغةَ مشاركة أمر لأمر في المعنى، واصطلاحاً: إلحاق ناقص في الشرف، أو في الخسة بكامل فيهما، مثال الأول: زيد كالبدر، ومثال الثاني: زيد كالحمار، ومنها التعليل نحو: واذكروه كما هداكم، ومنها: التأكيد أي الزيادة نحو: ليس كمثله شيء، ومنها: الاستعلاء كما قيل لبعضهم: كيف أصبحت قال كخير أي على خير، (و) منها (اللام) أي الزائدة على بنية الكلمة، ولها من المعاني ما يزيد على عشرة، فمنها: الملك وعلامتها أن تقع بين ذاتين وتدخل على من يملك نحو المال لزيد وقوله تعالى: لله ما في السموات، وما في الأرض، ومنها: الاختصاص وعلامتها: أن تقع بين ذاتين، وتدخل على من يملك نحو الباب للدار، ومنها: الاستحقاق وعلامتها أن تقع بين ذات، ومعنى نحو: الحمد لله كما بَيَّنَا ذلك في الفتوحات، ومنها: التعليل كقوله:

وأنّي لتعروني لذكراكِ هزة كما انتفض العصفور بلّله القطر

ومنها التعدية: نحو وهبت لزيد مالاً، ومنها: الزيادة نحو لزيد ضربت ومنه قوله تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون، ومنها التعجب نحو لله درّك فارساً، ومنها: الاستعلاء نحو وخرّوا للأذقان سجداً، وللقسم نحو: لله لا يؤخر الأجل بكسر اللام، ونقل فتحها مع جميع المظهرات، والأصل: والله لا يؤخر الأجل ويؤخر يصح كونه معلوماً، والفاعل الله، ومجهولاً، والنائب الأجل، ذكره في أبي النجا، ومنها: غير ذلك، وقد بينت معاني هذه الحروف كلها في كتابنا الصُوَر العقلية على تَراجُم الألفية لابن مالك. وقوله: (فاحفظها تكن رشيداً) تكملة بَيْتٍ أي فاحفظ أيها السائل هذه الحروف بمعانيها تكن رشيداً أي مصيباً موافقاً لاستعمالات العرب، وقواعد النحاة، و (و) منها: (رب أيضاً) بضمّ الراء والباء المشددة وأَخّرها حطاً لرتبتها عن رتبة غيرها

لأنها شبيهة بالزائد وهي: موضوعة لإنشاء التقليل أي إفادتِه ولكنه قليل، كقوله:

ألا ربّ مولود وليس له أب وذي ولد لم يلده أبوان

وللتكثير بكثرة كقوله ﷺ: يا ربّ كاسية في الدنيا عارية يوم القيامة، وسيذكر الناظم: ما انفردت به ربّ عن سائر أخواتها.

ومعنى قوله (وربّ أيضاً) أي أنّ ربّ تجر الاسم الصحيح لفظاً كما يجره ما قبلها من الحروف السابقة، وأيضاً كلمة يؤتى بها إذا كان بين ما بعدها وبين ما قبلها عَلْقَةٌ ومناسبة، وثُمَّ في قوله (ثُمَّ مُذْ) بمعنى الواو أي حالة كونها مستعملة (فيما حضر) أي مضى من الزمان (دون ما منه) أي من الزمان (غَبَر) وبَقي واستقبل وتخصيصُه بالحاضر جَرْيٌ على مذهب سيبويه، والراجح التسوية بينه وبين منذ فيما ذكر كما مرّ في حلنا (تقول) أيها السائل في مثال مذ إذا استعملته في الحاضر وكذا منذ (ما رأيته) أي ما رأيت زيداً (مذ) أو منذ (يومنا) أي في يومنا ووقتنا الحاضر (و) تقول في مثال ربّ إذا استعملتها في التقليل (ربّ عبد كيس) عاقل (مَرَّ ـ بنا) أي قليل عبد عاقل مرّ بنا، وفي المختار كاس الرجل يكيس من باب باع إذا ظَرف فهو كيّس أي ظريف، والكَيْسُ بوزن الكيل ضدّ الحمق اهـ، وفي البحرق: الكيس من دان لنفسه أي خضعها وذللها وعمل لما بعد الموت، وضده الأحمق، وهو الذي تبع هواها وتمنى على الله الأماني الكاذبة اهـ.

**الإعراب**: (والجر في الاسم الصحيح المنصرف) الواو استئنافية، الجر مبتدأ مرفوع بالضمة في الاسم جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة للجر على أنّ أل فيه جنسية فهو بمنزلة النكرة أي: الجر الكائن في الاسم، أو حال من الضمير المستكن في الخبر أعني بأحرف الصحيح صفة أولى للاسم المنصرف صفة ثانية له مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (بأحرف) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، تقديره: كائن بأحرف، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة (هنّ) الهاء ضمير لجماعة الإناثِ الغَائِباتِ في محل الرفع مبتدأ مبني على الضمّ، والنون المشددة علامة جمع الإناث (إذا ما قيل صف) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه، منصوب بجوابه في محل النصب على الظرفية، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً، والظرف متعلق بالجواب المحذوف (ما) زائدة (قيل) فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح (صف) نائب فاعل محكي لقيل لأنّ مرادنا لفظه، لا معناه، والنائب مرفوع بالفعل، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي، وإن شئت قلت: صف فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، والجملة الفعلية في محل الرفع نائب فاعل لقيل، وجواب إذا معلوم من السياق تقديره: إذا قيل لك صف تقول هي من وإلى الخ، وجملة إذا الشرطية معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المبتدأ والخبر (من) وما عطف عليه خبر

محكي لهنّ لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وجملة (هن من) من المبتدأ والخبر في محل الجر صفة لأحرف تقديرها بأحرف موصوفة بكونهن مِن وما عطف عليها (وإلى وفي وحتى وعلى وعن) في محل الرفع معطوفات على من محكية، لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (ومنذ) معطوف محكي على من، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ثمّ) حرف عطف بمعنى الواو (حاشا وخلا) معطوفان محكيان على من وعلامة رفعهما ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (والباء والكاف) معطوفان على من، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعاه بالرفع، وعلامة رفعهما ضمة ظاهرة في آخرهما لأنهما ليسا محكيين جرياً على القاعدة: أنّ الكلمة إذا كانت على حرفين فأكثر تُحْكَى بلفظها وإذا كانت على حرف واحد يُعبَّر عنها باسْمِها (إذا ما زيدا) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على السكون والظرف متعلق بالجواب المحذوف تقديره: إذا ما زيدا يكونان حرف جر ما زائدة بعد إذا، ولكن لا تخلو عن الفائدة، وفائدتها توكيد ما قبلها، زِيْدا فعلٌ ونائبُ فاعل وحَدُّ الفعل: زيد زِيدَ فعلٌ ماضٍ مُخَيَّر الصيغة مبني على الفتح والألف ضمير المثنى الغائب في محل الرفع نائب فاعل مبني على السكون والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذا على كونها فعل شرط لها، والجوابُ محذوف كما قدرنا، وجملة إذا من فعل شرطها وجوابها جملة معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (واللام) معطوف على مِنْ مرفوع بالضمة الظاهرة (فاحفظها تكن رشيداً) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما ذكَرْتهُ لك من الحروف وأردت إتقان استعمالاتِ العربِ العرباءِ في كلامهم ومعرفة قواعد النحاة في اصطلاحاتهم فأقولُ لك: احفظها، احفظها فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة معترضة لا محل لها من الإعراب، لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه، تكن فعل مضارع ناقص مجزوم بالطلب السابق واسمها ضمير مستتر فيها يعود على المخاطب تقديره: أنت رشيداً خبرها منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وجملةُ تكن جملة جوابية لا محل لها من الإعراب مع كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (وربّ) معطوف محكي على مِنْ وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الحكاية (أيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره: إِضتُ أيضاً أي رجَعْتُ إلى الإخبار عن حروف الجر أيضاً أي رجوعاً مِنْ آضَ يَئِيْضُ أيضاً إذا رجَعَ إلى الشيء ثانياً، إِضتُ فعل وفاعل أيضاً مفعول مطلق منصوب بفعلِه المحذوفِ، والجملةُ المحذوفة جملة معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها

بين المتعاطفين (ثمّ) حرف عطف بمعنى الواو (مذ) معطوف محكي على مِنْ (فيما حضر من الزمان) في حرف جر مبني على السكون ما اسم موصول في محل الجر بفي مبني على السكون، حضر فعل ماض وفاعل مستتر يعود على ما من الزمان متعلق بحضر، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من مذ أي حالة كونها مستعملة فيما حضر ومضى من الزمان، (دون ما منه غبر) دون منصوب على الظرفية الاعتبارية متعلق بحضر، دون مضاف ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، منه جار ومجرور متعلق بغبر، غبر فعل ماض مبني على فتح مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير يعود على ما الموصولة، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة (ما رأيته مذ يومنا) مقول محكي لتقول منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: ما نافية رأيته فعل وفاعل ومفعول به، مذ حرف جر بمعنى في مبني على السكون، يومنا مجرور بمذ وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، يوم مضاف ونا ضمير المتكلم المعظم نفسه أو ومعه غيره في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون الجار والمجرور متعلق برأيت، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لتقول (وربّ عبد كيس مر بنا) الواو عاطفة مثال على مثال، ربّ عبد كيس مر بنا معطوف محكي على ما رأيته مذ يومنا على كونه مقولاً لتقول، وإن شئت قلت: ربّ حرف جر وتقليل شبيه بالزائد مبني على الفتح، عبد مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر، شبيه بالزائد، وسوّغ الابتداء بالنكرة وصفه بما بعده ودخول ربّ عليه كيس صفة عبد والصفة تتبع الموصوف تَبعه في لفظِه أي في جرِّه وعلامةُ جره كسرة ظاهرة في آخره، مرّ فعل ماض وفاعل مستتر يعود على عبد بنا جار ومجرور متعلق بمر وجملة مَرَّ من الفعل والفاعل في محل الرفع خبر المبتدأ، والتقدير: وعبد كيس مار بنا قليلاً والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله ما رأيته، مذ يومنا على كونها مقولاً لتقول، والله أعلم، ثمّ أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى ما انفردَتْ به ربّ عن أخواتها من الشروط وغيرها فقال:

وربّ تأتي أبداً مصدَّرة ... ولا يليها الاسمُ إلّا نكرة
وتارة تُضْمر بعد الواو ... كقولهم وراكبٍ بجَاوِي

(وربّ تأتي) وتَجي (أبداً) أي في جميع أحوالها (مصدَّرة) أي مجعولةً في صدر الكلام الذي وقعت فيه وأوَّله وذلك لأنّها لإنشاء التقليل أو التكثير، وكل ما وُضعه الإنشاءُ فله صدر ـ الكلام (ولا يليها اسم إلا): حالة كونه (نكرة) وإنما اختصت ربّ بالنكرة لأنّها للتقليل قليلاً نحو ربّ رجل كريم لقيته، وللتكثير كثيراً نحو ربّ رجل بخيل لقيته، هذا هو المشهور، وقيل بالعكس، وقيل هي لهما على حدٍ سواءٍ، والتقليل والتكثير

يناسبهما النكرة التي هي ـ للشيوع، وأما المعرفة فلا تُناسِب للتقليل والتكثير لأنّها معروفةُ المقدارِ، ويجب أن تكون تلك النكرةُ موصوفةً لِتحصل الإفادة بالنوع لأنّ الصفةَ تُخصِّص النكرةَ المذكورة أولاً فتصير بها نوعاً من الجنس، ويجب أن يكون عاملها مؤخراً لعدم إمكان تقديمه للزومها الصدارة وأن يكون فعلاً ماضياً لأنّ التكثير والتقليل اللّذَيْن هما مُفادها إنما يكونان في الذي عُرف حَدُّه والمستقبلُ مجهول أفاده الفاسي في حاشيةِ الألفية وفي أبي النجا، وإنما اشتُرط أن يكون عاملُها فعلاً ماضياً لأنّها في جواب ماض منفي إمَّا مقدرٍ كقولك ربّ رجل كريم لَقِيْتُهُ جواباً لمن قال ما لقيتُ رجلاً كريماً أي: لا تُنكر لِقاء الكرام بالمرة فإنّي لقيتُ منهم قليلاً ولهذا لا يجوز ربّ رجل أَضْرِبَه اهـ.

يعني أنَّ ربّ اختصَّتْ مِن بين حروف الجر، بوجوب تصديرها في أوَّلِ الكلام، وبوجوب كون مجرورها نكرة، وهذان معلومان من كلامه، والغالب وَصْفُ مجرورها بنكرة (واعلم) أنّ ربّ لا تجر إلّا بشروط خمسة الأول أن تكون مصدرة في أول الكلام، والثاني أن يكون مجرورها نكرة، والثالث أن تكون النكرة موصوفة، والرابع أن يكون عاملها مؤخراً، والخامس أن يكون عاملها فعلاً ماضياً كما جمعها بعضهم في بيتَين:

خليلَيَّ للتكثير رُبَّ كثيرة ... وجاءت لتقليل ولكنه يَقِل

وتصديرها شرط وتأخيرُ عامل ... وتنكير مجرور بها هكذا نُقِل

وهي تعملُ ظاهرة كما مَثّل ومقدرةً كما قال الناظم (وتارة) أي: وفي حالة (تُضمر) وتُقدَّر (بعد الواو) فتجر الظاهر وذلك (كقولهم) أي كقول العرب (وراكب بجاوي) أي: وربّ راكب بعيراً بَجَاوِياً أي منسوباً إلى بَجَاء بفتح الباء الموحدة، والجيم وبالهمزِ آخره قَبِيلَةٌ من العَرب ساكنةٌ في بَرّ سواكن مشهورةٌ بجَوْدَةِ إبِلها، ويجوز في بجاوى أن يكون مجروراً صفة لراكب، وأن يكون منصوباً على أنّه مفعول راكب، ومثلُه قولُه:

وليلٍ كموجِ البحر أَرْخَى سُدُوله ... عَليَّ بأنواع الهُمُوم لِيَبْتَلي

(أي: ربّ ليل)، وحَذْفُها بعد الواو كثيرٌ كما مُثّل، وبعد الفاء قليلٌ، كقوله:

فَمِثْلك حُبْلَى قد طَرَقْتُ ومرضع ... فألهَيْتُها عن ذي تَمائم مُحْوِل

(أي رُبَّ مِثْلِك)، وبعد بل أقلُّ كقوله:

بَلْ بلدٍ مَلأ الفِجاجَ قَتَمُهُ ... لا يُشْتَرى كَتّانُهُ وجَهْرَمُهُ

(أي: ربَّ بلدٍ).

وباشتراطِ تنكيرِ مجرورِها يُعلم أنها لا تَجر الضميرَ، وقد تجرّه قليلاً بشرط أن يكون ضمير غيبة مفرداً مذكراً أبداً مُفسَّراً بتمييزٍ مطابِقٍ للمعنى المُرادِ، نحوُ: ربّه رجلاً ربه امرأة، ربّه رجلين ربّه امرأتين، ربّه رجالاً ربّه نساء. ثمّ إنَّ ربّ حرفٌ شبيهٌ بالزائد، وفرَّع عليه ابنُ هشام في المغني: إنَّ محل مجرورها في نحو: ربّ رجل عندي رَفْعٌ

بالابتداء، وفي نحو: رب رجل صالح لقيتُ نصبٌ على المفعولية وفي نحو: ربّ رجل صالح لقيته رفعٌ، أو نصبٌ كما في هذا لقيتُه وزيد ضربْتُه. وقد تتَّصِل بها ما الكافة فتَدْخلُ على الجملةِ الاسمية، نحوُ ربّما زيدٌ قائمٌ، وعلى الفعلية نحو ربّما قام زيد، وقد تكون غَيْر كافة فيَبْقى عملُها كقوله:

رُبَّما ضربةٍ بسيفٍ صَقِيلٍ      بَيْن بُصْرَى وطَعْنَةٍ نَجْلَاء

**الإعراب**: (وربُ تأتي أبداً مصدَّرة) الواو استئنافية ربّ مبتدأ محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة، تأتي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على ربّ، أبداً ظرف لاستغراق الزمان المستقبل، منصوب على الظرفية بالفتحة الظاهرة متعلق بتأتي، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة مصدرة حال من فاعل تأتي منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (ولا يليها الاسم إلا نكرة) الواو عاطفة لا نافية يليها، يلي فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل، والهاء مفعول به، الاسم فاعل، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة على جملة قوله تأتي أبداً، على كونها خبر المبتدأ، إلاّ أداة استثناء مفرغ، نكرة حال من الاسم وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، (وتارة تضمر بعد الواو) الواو عاطفة تارة منصوب على الظرفية متعلق بتضمر أو منصوب بنزع الخافض، تضمر فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً يعود إلى ربّ، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة أيضاً على جملة تأتي، بعد منصوب على الظرفية المكانية الواو مضاف إليه مجرور، والظرف متعلق بتضمر (كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كائن، كقولهم، والجملة الاسمية مستأنفة، وراكب بجاوي مقول محكي، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبة فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي، وإن شئت قلت: وراكب الواو: واو ربّ مبنية على الفتح، راكب مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر شبيه بالزائد، وسوّغ الابتداء بالنكرة دخول ربّ عليه، ووصفه بما بعده بجاوي صفة لراكب، تابع للفظه، والصفة تتبع الموصوف تبعه في جره، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي وخبرُ المبتدأ محذوف تقديره: وراكبٌ بجاويٌّ أي منسوبٌ إلى قبيلة بجَاء لقيتُه قليلاً، ويصح أن يكون بجاوي مفعولاً لراكب، والتقدير: وراكبٌ بجاوياً أيّ بعيراً، منسوباً إلى بجَاء لقيتُه قليلاً.

# باب حروف القسم

والإضافةُ فيه من إضافةِ الدال إلى المدلول، وإنما أفردها بالترجمة مع دخولها في حروف الجر لاخصصاصها بِدلالتِها على القسم مع الجر بخلاف باقي حروف الجر، فإنّها جارة، ولا تدل على القسم فهو من ذكر الخاص بعد العام، لنكتة دلالتها على القسم، ولاختصاص القسم بأحكام وهي: أنّ جواب القسم إذا كان جملة اسمية وجب أن يتلقى بإن نحو: والله إن زيداً قائم، أو بإنَّ واللام، نحو: والله لإن زيداً قائم، أو جملةً فعليةً ماضويَّةً وجب أن يُتلقى بقد نحو والله قد قام زيد، أو بقد واللام نحو: والله لقد قام زيد، أو مُضارعيَّةً مُثبْتةً وجب أن يُتلقىَ بنون التوكيد نحو: والله أَصُومنَّ غداً، أو بها واللام نحو: والله لأَصُومنّ غداً، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وقـد يَـجُـر الاسـم بـاء الـقـسـم ووَاوهُ والـتـاءُ أيـضـاً فـاعـلَـم

لـكـن تُـخَـصُّ الـتـاءُ بـاسـم الله إذا تَـعَـجَّـبْـتَ بـلا اشْـتِـبَـاه

أي: وقد يَجَر الاسم الظاهر والمضمرَ باءُ القسم واليمينِ أي باءٌ تدل على القسم نحو: بالله وبه، وفي بعض النسخ: ثمَّ تُجُرُ الاسمَ الخَ، وثمّ على تلك النسخة للترتيب الذكري، أو بمعنى الواو وهي أصلُ حروف القسم، ولذلك تجر الظاهر والمضمر، وإن كانت الواوُ أكثرَ منها دَوَراناً على أَلْسِنَتِهم، تقول: بالله وبه لأفعلن كذا، ويجمع بينها وبين فعل القسم كقوله تعالى: ﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ﴾ وتستعمل في السؤال نحو: بالله أخبرني، فلا يُشترط في اسْتِعمالِها في القسم شيءٌ لأصالتِها فهم يتَوسَّعُون في الأُمهات ما لا يتوسَّعُون في غيرها بخلاف الواو في ذلك، وإن كانت أكثر دوراناً على ألسنتهم، وذكرها الناظم بقوله (وواوه) أي واو القسم أي وتجرّ الاسم الظاهر فقط مع حذف فعل في غير السؤال، وَاوُهُ فتختصّ بالظاهر نحو: ﴿يسٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ٱلۡحَكِيمِ﴾ حطّا لرتبتها عن رتبة أصلها وهو الباء، ولا يُجمع بينها وبين فعل القسم فلا يقال: أُقسم واللَّهِ كما يقال: أُقسم بالله لأنّها عوض عن أصلها الباءِ والفعلِ فهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه، ولا تستعمل في السؤال، فلا يقال والله أخبرني كما يقال: بالله أخبرني حطا لرتبتها (و) تجر الاسم الظاهر الخاص (التاء)، أي تاء القسم وهو لفظ الجلالة فقط وقولُه (فاعلم) أيها السائل ما ذَكَرْتهُ لك من حروف القسم تكملةُ بيت ثمّ استدرك بقوله: (لكن تختصّ التاء باسم الله) لرفع ما يتوهّم من إطلاقه ذِكْرَ التاء من كونها كالواو والباء في جرها كُلَّ ظاهر أي لكن تختص التاء باسم الجلالة (إذا تَعَجَّبْتَ) أي إذا قصدتَ

بقسمك التعجبَ من المقسم عليه فلا تستعمل في غير اسم الله تعالى أي: في غيرِ لفظ الجلالة نحو قوله تعالى في سورة يوسف ﴿تَٱللَّهِ تَفۡتَؤُاْ﴾ أي لا تفتؤ ولا تزالُ تذكرُ يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين تعجباً مِن ذكره يوسفَ المفقودَ مِن زمان فلا تستعمل في غير الجلالة لنقصانها عن الواو الذي هو أنقصُ من الباء حيث اشتُرط في التاء أربعةُ شروط وفي الواو ثلاثةُ شروط، ولم يشترط في الباء شيء، وقولُه: (بلا اشتباه) أي: بلا إشكال ولا اختلاف ولا خَفاءٍ متعلّق بتخص أي اختصاصُها بلفظِ الجلالة لَا اخْتِلافَ فيه، ولا خَفاء والغرضُ منه تكملةُ البيت.

والحاصلُ: أنّ شروط الواو ثلاثة حذف فعل القسم معها لأنّها كالعوض عنه لكثرة استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالاً من أصلها الذي هو الباء، والثاني: أن لا تستعمل في قسم السؤال حطّاً لرتبتها عن رتبة أصلها، فلا يقال؛ والله أخبرني، كما يقال بالله أخبرني والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال؛ وك كما يقال بك لثقلها مع الضمير مع كثرة دورانها على ألسنتهم، وهذه الشروط الثلاثة مُعْتَبَرَةٌ في التاء المثناة فوق، وتزيدُ اختصاصَها بلفظ الجلالة، وحكى الأخفش: تربِّي، وتربِّ الكعبة وهو شاذ، وأما الباء الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك لأصالتِها وقد جمع بعضهم هذه الشروطَ وما فيه بقوله:

| | |
|---|---|
| في ظاهر مع حذفِ فعل القسم | بالواو مع ترك السؤال أَقْسِم |
| وهذه الشروط في التاء وزِدْ | تخصيصَها بالله والباءَ عَمِّم |

**الإعراب**: (وقد يَجُر الاسم باء القسم) الواو استئنافية قد حرف تحقيق، يجر الاسم فعل مضارع ومفعول مقدم باء القسم فاعل ومضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، والجملة الفعلية مستأنفة (وواوه) الواو عاطفة واوه معطوف على باء القسم مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضم (والتاء) معطوف أيضاً على اليَاء مرفوع بالضمة الظاهرة (أيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره إِضْتُ أَيْضاً أي رجعْتُ رجوعاً إلى الإخبار عن تاءِ القسم، والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب (فاعلم) الفاءُ فاء الفصيحة لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتقانَ اصطلاحاتِهم فأقول لك: اعلم ما ذكرته لك عِلْمَ إتقان لا شكّ فيه اعلم فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله مستتر، ومفعوله محذوف، والجملة في محل النصب، مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة معترضة بين الاستدراك وما قبله (لكن تختص التاء باسم الله) لكن حرف استدراك مبني على السكون تختص فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة، التاء نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، باسم الله جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بتختص، والجملة الفعلية استدراكية أو

معترضة لا محل لها من الإعراب (إذا تعجبت) إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية مبني على السكون، تعجبت فعل وفاعل، والجملة في محل الجر مضاف إليه لإذا، والظرف متعلق بقوله وقد يجر الاسم والتقدير: وقد يجر الاسم التاء أي: تاء القسم، وَقْتَ تَعجُبِه من المُقْسمِ عليه (بلا اشتباه) الباء حرف جر لا إسم بمعنى غير في محل الجر بالباء مبني على سكون الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، لا مضاف اشتباه مضاف إليه، مجرور بكسرة ظاهرة، الجار والمجرور متعلق بتخص، والله أعلم.

# باب الإضافة

هذا هو النوع الثاني من أنواع المجرورات وأطلق المصدر الذي هو الإضافة، وأراد اسمَ المفعولِ المطلقَ وهو المضافُ والمقيَّدَ بالجار وهو المضافُ إليه لأنّه تكلَّم عليهما معاً والإضافةُ في الأصل مصدرُ أضاف يُضيف إضافة، وأصله إضْيَاف تحركت الياءُ بحسب الأصل وانفتح ما قبلها بحسبِ الآن فقُلبَتْ أَلِفاً فاجتُمع ألفان فحُذفت الثانيةُ لقول ابن مالك: (وأَلِفَ الإِفْعالِ واستِفعال أَزِلْ لذا الإِعْلالِ) وعُوِّض عنها التاءُ فصار إضافة، والإضافةُ لغة: الإسنادُ يقال: أضَفْتُ ظهري إلى الحائط أي: أسندْتهُ إليه، واصطلاحاً: ضمُّ اسم إلى آخرَ على تنزيل الثاني من الأول منزلةَ تنوينه أو ما يقوم مقامه في الدلالة على تمامه، وانفصالِه عمَّا بعده، فيصير الثاني من تتمة الأول، والأكثر أن يُسمَّى الأولُ مضافاً، والثاني مضافاً إليه ما قبله، وقيل بالعكس، وقيل يجوز التسميتان لكل من الأول والثاني، وعرّفها في التسهيل بقوله: نسبة تقييدية بين اسمين توجب جَرَّ الثاني منهما أبداً، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وقـد يـجـر الاسـم بـالإضـافـة    كـقـولـهـم دار أبـي قـحـافـة

أي وكما يجر الاسم بالحروف يجُر بإضافة اسم إلى اسم إضافة محضة، وتسمى معنوية وسميت محضة لأنّها خالصة عن شائبة الانفصال، ومعنوية لإفادتها أمراً معنوياً وهو تعريفُ المضاف إن كان المضاف إليه معرفة، كما في غلام زيد أو تخصيصه إن كان المضاف إليه نكرة كما في غلام امرأة، والفرق بين التعريف والتخصيص: أنّ التعريف رَفْعُ الاشتراكِ في المضاف بالكلية كما في المثال الأول، والتخصيص تقليل الاشتراك في المضاف كما في المثال الثاني فَإِنَّ الغلامَ قبل الإضافةِ إلى امرأة كان مشتركاً بين غلام امرأة وغلام رجل، فلمَّا أُضيف إلى امرأة خرج غلامُ رجل فقلَّ الاشتراك. فتحصَّل من ذلك: أنَّ الإضافة المعنوية هي التي تُفيد أمراً معنوياً إمّا التخصيصَ كقولهم غلام رجل أو التعريفَ (كقولهم دار أبي قحافة) وأبو قحافة والدُ أبي بكر الصديق رضي الله عنهما، اسمه عثمان وأبو بكر اسمه عبد الله.

أو يُجر بإضافةِ اسم إلى اسم إضافة غيرَ محضة وهي التي في نية الانفصال وتسمى إضافة لفظية لإفادتها أمراً لفظياً إما التخفيف في اللفظ أو رفع القبح كإضافة الوصف إلى معموله نحو ضاربُ زيدِ الآن، فإنّه أخف من ضاربٌ زيداً لحذفِ التنوين في الأول دون

الثاني، فاللفظية لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، بل تفيد تخفيفَ اللفظ كما مثّلنا أو رَفْع القبح في اللفظ نحو مررت بالحسنِ الوجه بإضافة الصفة إلى معمولها، فإنّ في رفع الوجه على الفاعلية قبحاً لخلو الصفة عن ضمير يعود على الموصوف، وفي نصبه على التَّثْنِيَه بالمفعول به قبح لإجراء وصف القاصر مُجرى وصف المتعدي، فعلى رفعه ونصبه قَبحٌ دون جره. وقد بسطنا الكلام على الإضافة في كتابِنا الصُّوَرُ العقلية على تراجم الألفيةِ حتى أَوْصَلْنا أقسامَ الإضافة إلى ألفٍ وثمانين صورةً،

**الإعراب**: (وقد يجر الاسم بالإضافة) الواو استئنافية أو عاطفة، قد حرف تحقيق يجر الاسم فعل ونائب فاعل والجملة الفعلية مستأنفةٌ أو مَعْطوفةٌ بالاضافةِ، الباءُ حرفُ جر الإضافةِ مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب الجار والمجرور متعلق بيجر (كقولهم دار أبي قحافة) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبرٍ لمبتدإٍ محذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، دار أبي قحافة مقول محكي، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال ـ المحل بسكون الروي، وإن شئت قلت: دار خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذه دار أبي قحافة والخبر مرفوع بالمبتدأ، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقولهم، دار مضاف أبي مضاف إليه مجرور بالياء لأنّه من الأسماء الستة، أبي مضاف قحافة مضاف إليه، مجرور بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي لأنّه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والتأنيث اللفظي، ثمّ أشار الناظم إلى أنّ الإضافة المعنوية بالنظر إلى ما يقدر فيها من حروف الجر تنقسم إلى قسمين بقوله:

فتارة تأتي بمعنى اللام ... نحو أتى عبد أبي تمام

وتارة تأتِي بمعنى مِنْ إذَا ... قُلْتَ منا زَيْتٍ فقِسْ ذَاكَ وذا

(فتارة) أي فمرةً وكرَّةً فهي مصدر يُجمع على تِيرَةٍ ويحتمل أن تكون الألفُ فيها بدلاً من واو، أو ياء كما في الجَمل، أو ظرفٌ بمعنى وقتا (تأتي) الإضافة المعنوية (بمعنى اللام) المفيدة للملكِ (نحو أتى عبد أبي تمام) واسم أبي تمام حَبِيبٌ وكان من الخلفاء العباسيين، وقيل: شاعر مشهور، اسمه: أَوْسٌ، ومثله دار أبي قحافة، وغلام زيد، وغلام امرأة، أو الاختصاصِ كيد زيد، وحصير المسجد وقنديله (وتارة) أي وفي حالة (تأتي) الإضافة المعنوية (بمعنى من) الدالة على بيان الجنس، وهذه الإضافة هي المسماة بالإضافة البيانية لأنّ المراد بِمِنْ مِن البيانيةُ، وضابط هذه الإضافة: أنّ يكون المضاف بعضاً من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه وذلك كما (إذا قلت) اشتريت (منا زيت) وثوب خزّ وخاتم حديد، أَلَا تَرَى: أنّ ـ المنا بعض الزيت، وأن الثوب بعض الخز، والخاتم بعض الحديد، وأنّه يقال: هذا المنا زَيْتٌ وهذا الثوبُ خزٌّ، وهذا الخاتم

حديد، فإن انتَفَى القيدان معاً نحو ثوب زيد وعبد أبي تمام ودار أبي قحافة، أو الأولُ فقط نحو: يوم الخميس، أو الثاني فقط نحو يد زيد فالإضافةُ بمعنى لامِ الملك كالأمثلة الثلاثةِ الأُول، أو لامِ الاختصاص كالمثال الرابع والخامس ولا يلزم مِن كون الإضافةِ بمعنى اللام صحةُ التصريح بها، بل تكفي إفادةُ الاختصاص الذي هو مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك على معنى اللام ولا يصح إظهارها فيه كما في أبي النجا، وقوله (فقس ذَاكَ) أي عبدَ أبي تمام (وذا) أي منا زيت أي فاجعل هذين القسمَيْنِ يعني التي بمعنى اللام والتي بمعنى مِن مَقِيْساً مطرداً، والمنا كعصا لغة في المَنِّ بالتشديد الذي هو رطلان، والزيتُ دُهن الزيتون. وهذا الذي جرى عليه الناظم مذهبُ الجمهور، وقال الجُرجاني وابنُ الحاجب وابن مالك، وقد تكون الإضافة المعنوية بمعنى في، وذلك حيث كان المضاف إليه ظرفاً للمضاف نحو: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ و﴿تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ وفي الحديث: فلا تجدون أعلم من عالمِ المدينة، والناظمُ لم يتعرَّض لهذا القسم إما تبعاً للجمهور أو لِقلَّته، والله أعلم.

وأمَّا الإضافة اللفظية فلا تُفيد تعريفاً ولا تخصيصاً ولا تكون بمعنى هذين الحرفين، وضابطُها: هي ما كان المضافِ فيه وصفاً بمعنى الحال أو الاستقبال اسمَ فاعل أو اسمَ مفعول أو صفةً مشبهة أو مِثالَ مبالغة، فإنَّ ذلك كُلَّه باق على تنكيره، وإن أضيف إلى معرفة بدليل دخول ربّ عليه كقوله:

يا رُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكم ... لاقَى مُباعَدةً مِنكم وحِرْمَانا

وإضافة هذا القسم تسمى لفظية، لأنّ فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين، وهي في تقدير الانفصال كما مرّ ذلك كله.

واعلم أنّ الإضافة لا تجامع تنويناً ولا نوناً تالية للإعراب كما مرّ، ولا ما فيه أل إلا إذا كان المضاف وصفاً معرباً بالحروف نحو: جاء الضاربا زيد أو الضاربو زيد أو وصفاً مضافاً لما فيه أل نحو جاء الضارب الرجل أو مضافاً إلى مضاف لما هي فيه نحو جاء الضارب رأس الجاني أو لضمير عائد على ما هي فيه نحو: مررت بالرجل الضارب غلامه.

**الإعراب**: (فتارة تأتي بمعنى اللام) الفاء فاء الفصيحة لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفت أنّ الاسم يجر بالإضافة وأردت بيان معنى تلك الإضافة فأقول لك: تارة الخ تارة منصوب على الظرفية متعلق بتأتي أي فتأتي الإضافة أو منصوب على المفعولية المطلقة، لأنه صفة لمصدر محذوف أي فتأتي إتياناً مرة، تأتي فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة بمعنى الباء حرف جر معنى مجرور بالياء، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، معنى مضاف اللام مضاف إليه مجرور بالكسرة

الظاهرة الجار والمجرور متعلق بتأتي (نحو أتى عبد أبي تمام) نحو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو: والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، نحو مضاف أتى عبد تمام مضاف إليه محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (تارة تأتي بمعنى من) الواو عاطفة تارة منصوب على المصدرية أو على الظرفية متعلق بتأتي تأتي فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة، وفاعله ضمير يعود على الإضافة، والجملة معطوفة على جملة تأتي الأولى، بمعنى الباء حرف جر، معنى مجرور بالباء، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر، معنى مضاف، من مضاف إليه محكى لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، والمضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، الجار والمجرور متعلق بتأتي (إذا قلت منا زيت): إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية، مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً، قلت فعل وفاعل، والتاء ضمير المخاطب منا زيت مقول محكي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وإن شئت قلت: منا مفعول لفعل محذوف تقديره: اشتريت منا زيت، والمفعول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، ومنا مضاف زيت مضاف إليه مجرور ـ بالكسرة الظاهرة، والجملة المحذوفة في محل النصب مقول لقلت، وجملة قلت في محل الجر مضاف إليه، لإذا تقديره: وقت قولك منا زيت، والظرف متعلق بتأتي أي وتارة تأتي بمعنى من وقت قولك اشتريت، منا زيت أي منا من زيت (فقس ذاك وذا) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنّها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أنّ الإضافة تأتي بمعنى اللام وبمعنى من، وعرفت المثالين وأردت بيان كون ذلك قياسياً أو سماعياً فأقول لك: قس ذاك أي اجعل ذاك الأول وهذا الثاني مقيساً مطرداً وغيرهما سماعياً يحتاج إلى النقل عن العرب لا يقال إلا فيما نقل فيه عنهم وهو كونها بمعنى في، وقد عرفت ما فيه من الخلاف آنفاً.

قِسْ فعلَ أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: أنت يعود على السائل، ذاك ذا اسم إشارة يشار به إلى المفرد المذكر البعيد، في محل النصب على المفعولية مبني على السكون الكاف حرف دال على بُعْدِ المشار إليه، مبني على الفتح، وذا الواو عاطفة مبنية على الفتح، ذا اسم إشارة يشار به إلى المفرد المذكر القريب في محل النصب معطوف على ذاك مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

**واعلم**: أنّ الأصل في الاسم أن يستعمل مضافاً تارة، وغير مضاف أخرى، ومن الأسماء: ما لا يستعمل إلاّ مضافاً لفظاً ومعنى، ومنها ما ينفّك عن الإضافة لفظاً لا معنى، فمن الأول لدن ولدى وسبحان وذو ومع وعند وأولو، وإليها أشار بقوله رحمه الله تعالى:

وفي المضاف ما يَجرُ أبداً مِثْلُ لدن زيد وإن شئتَ لدى

ومــنــه سـبـحــان وذو ومِـثْـلُ ومــع وعــنــد وأولُــو وكُــل

وقوله ما يجر أبداً بفتح الياء على صيغة المعلوم أي ومن المضاف ما يلزم الإضافة أبداً أي لفظاً ومعنى أو في جميع أحواله لا ينفك عنها، ولو قال ما يضاف أبداً لكان أجود، لأنَ كُلَّ مضاف يجر أبداً، وكلامه صريح في أنَّ المضاف عامل في المضاف إليه وهو الصحيح، وقيل هو مجرور بالإضافة، وقيل مجرور بالحرف المنويّ، فأمَّا لدن فهي اسم بمعنى عند، فتكون اسماً لمكانِ الحُضور أو زمانِه وضَعَّفه المكوديُّ، والأصحُ أنها اسم لِمَبْدَإِ الغاياتِ زماناً أو مكاناً، والغالبُ اقترانُه بمِنْ نحوُ: كان سيرك من لدن الجامع أو من لدن صلاة العصر وقد تضاف إلى الجُمل نحو: ما رأيته مِنْ لدن زيدٌ قائمٌ، أو من لدن قام زيد، بخلاف عند في ذلك لأنّها لا تُضاف إلا إلى مفرد وهي مبنية أيضاً، فهي تُفارق عند في ستة أمور انْظُرْها في التوضيح، واختلفوا في علة بنائها، فقيل أنّ وَجْهُ بنائها شبهُها بالحرف في الوضع إذْ من جملةِ لُغاتها العشرِ أو الإحدى عشرة، لَدْ مِنْ غير تنوين، وحُملت المنوَّنةُ على غيرها وعلَّل الرضيُّ بنائَها بشبهها الحرفَ في الجمود المحض لأنّها مع كونها ظرفاً غَيْر متصرف كعند فقد فارقَتْ الظروفَ الغيرَ المتصرفة بلزوم معنى الابتداء فتَوغَّلَ في مُشابهةِ الحروف دونها وأمَّا لدى وعند فهما اسمان لمكان الحضور، أو زمانه نحو: لقيتهُ لدى الباب وجلست عنده، غير أنّ عند تُستعمل نصباً على الظرفية وخفضاً بِمنْ ولدى لا تُجَرُّ أصلاً وعند تكون ظرفاً للأَعْيَانِ نحوُ عندي زيد والمعاني نحو: عندي علم، ولدى لا تكون إلّا ظرفاً للأعيان، خاصَّةً وتُقْلب ألفُ لدى ياءً مع الضمير لا الظاهر عند الجمهور نحو: ولَدَيْنا مزيد، وما كنت لديهم، وهي معربة، وإعرابُها مقدر على الياء نصباً، وأما سبحان فهو اسم مصدر بمعنى التسبيح مُلازمٌ للنصب على المصدرية وقد يُفرد عن الإضافة في الشعر منوَّناً إن لم تُنْوَ الإضافةُ كقوله:

سُـبْـحــانَـه ثُـمَّ سـبـحــانَـا نَـعُـوذُ بـه وقَـبْـلَـنـا سَـبَّـح الـجُـودِيُّ والـجُـمَـدُ

**والجوديُّ**: بضمّ الجيم جبل في جزيرة البحر، قُرْبَ الموصل، عليه استقرت سفينةُ نوح عليه السلام، و (الجُمد) بضمّ الجيم جمع الجماد ويجمع على أجماد (والجُمد) بضمّ الجيم وفتحها جبل معروف اهـ شواهد. وغَيْرَ منون إن شئْت الإضافةَ كقوله:

قَــدْ قُــلْــتُ لــمَّــا جَــاءَنِــي فَــخْــرُهُ سـبـحــانَ مِــن عــلــقــمــةِ الــفــاخِــر

أراد سبحانَ الله، فحذَفَ المضاف إليه وأَبْقَى المضاف بحاله، قاله الأعشى في مدح عامر بن الطُفيل، وذَمِّ علقمة بن عُلاثة، وضميرُ فخره يعود إلى علقمة المذكور أي: أَتعجَّبُ من علقمة أي يَفْتَخِرُ، ولعله ذمَّه قبل إسلامه. وأما ذو فهو بمعنى صاحب ولا يُضاف إلّا إلى اسم جنس غير صفة، وقَدْ يُضَافُ إلى علم ولكنه سماعٌ نَحْوُ: (أنا الله ذو بكة) قالوا إنَّه وُجد قبل الإسلام مكتوباً على حجر من أحجار الكعبة بخط قديم، وبكة لغة في مكة، سميت بها لأنّها تُبكُّ وتدُقُّ أعناق الجبابرة، أو إلى جملةِ سماعاً نحو:

اذْهَبْ بذي تَسْلم وهو مسموع من بعض العرب، قيل معناه: اذهب في وقتٍ صاحبِ سلامة أو في مذهبٍ كذلك، فالباء بمعنى في وذي صفة لنكرة محذوفة، وقيل معناه في الوَقْتِ الذي تَسْلم فيه أو في المَذْهب الذي تسلم، وذي على هذا موصولةٌ، وأمَّا مع فهي اسم معرب وهو لمكان الاجتماع أو زمانه نحو: زيد معك وجئتك مع العصر، وفيها لغتان فتحُ العين وسكونها ولغةُ السكون قليلة كقوله:

قـريـشـي مـنـكـم وهَـوَايَ مَـعْـكُـم وإن كـانـت زيـارتُـكـم لِـمَـامَـا

أي وَقْتاً بَعْدَ وقتٍ، والرِيْشُ: اللِّبَاسُ الفاخر، أو المالُ، وزَعَم سيبويه: أنَّ السكون ضوررة وليس كذلك بل هو لغة ربيعة، وإذا لَقِي الساكنُ سَاكِناً جاز كَسْرها على أصلِ حركة التخلص وفَتْحَها إتباعاً، وقد تُفرد عن الإضافة فتنوَّن وتكون بمعنى جميع فتنْصب على الحال، نحو جاء الزيدان معاً أي جميعاً، وأما أُولو فهو اسم جمع لا واحدَ له من لفظه، وقد مرَّ أنَّه محمولُ على جمع المذكر السالم في إعرابه نحو: جاءني أُولوا العلم أي: أصحابه.

وأما القسمُ الثاني وهو: ما يَنْفَكُ عن الإضافة لفظاً لا معنى، ومنه كل وبعض وغَيْرُ وسوى، وأيُّ وحَسَبُ وأوَّل وقبل وبعد، وأسماءُ الجهات الست وهي: فَوْق وتحت ويمين، وشمال ووراء وأمام، فقد ذكره الناظم بقوله رحمه الله تعالى:

ثُـمَّ الـجـهـاتُ الـسـتُّ فـوقُ ووراء ويَـمْـنَـةٌ وعَـكْـسُـهـا بِـلا مِـرا
وهـكـذا غَـيْـرُ وبـعـضُ وسِـوى فـي كـلـم شَـتَّـى رواهـا مَـنْ رَوى

تقول: جاءني كُل القوم فيكون مضافاً لفظاً ومعنى، ولك قَطْعهُ عن الإضافة لفظاً نحو: جاءني كل وهو منويُّ الإضافةِ وقس عليه سائر الأسماء المذكورة، وسيأتي في آخر المنظومة: أنّ لِقَبْلُ وبعد أربعَ حالات، تُعْرَبُ في ثلاثة وتُبْنَى في واحدة، ومثلُهما في ذلك أسماءُ الجهات الست، وأوَّلُ ودُون وحَسْب.

وثُمَّ في قوله (ثمّ الجهات الست) للترتيب الذكري أو بمعنى الواو أي ثمّ أسماء الجهات، الست من هذا النوع أيضاً وهي: فوق ووراء وقصره في النظم للضرورة، ويمنة وعكسها أي عكس هذه الثلاثة وهي تحت وقدام ويَسْرَةُ، وقولهُ: (بلا مرا) قصره للضرورة، أصله بلا مراء بالمد، وهو إمّا جمع مرية بمعنى شكّ أو مصدر مارى يماري مراء بمعنى جدل ونزاع وهو متعلق بمحذوف حال من الجهات الست أي ثمّ الجهات الست حالة كونها بغير شكّ أو بغير جدال في كونها من هذا النوع الذي ينفك عن الإضافة لفظاً لا معنى، والغرض منه تكملة البيت، وقوله: (وهكذا غير وبعض وسوى) أي ومثل هذا المذكور من أسماء الجهات الست في كونه معدوداً من هذا النوع غير وبعض وسوى حالة كون هذه الثلاثة (في كلم شتى) أي مع كلمات كثيرة متفرقات في كتب القوم

(رواها) أي روى تلك الكلمات ونقلها عن العرب (من روى) ونقل عنهم من علماء العربية، كحسب وأي وأوّل وقبل وبعد وعل، وقوله شتى جمع شتيت، كمرضى جمع مريض، وهو غير منصرف لألف التأنيث المقصورة

**الإعراب**: (وفي المضاف ما يجر أبداً) الواو استئنافية في المضاف جار ومجرور خبر مقدم، ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر، يجر فعل مضارع معلوم مرفوع، بالضمة وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على ما، أبداً ظرف مستغرق للزمان المستقبل منصوب متعلق بيجر والجملة الفعلية صلة لما الموصولة، والجملة الاسمية مستأنفة (مثل لدن زيد) مثل خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك مِثْلُ، والجملةُ مستأنفة استئنافاً بيانياً، مثل مضاف لدن مضاف إليه محكي، لأنّ مرادنا لفظه، والمضاف إليه مجرور بالمضاف، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها ـ اشتغال المحل بحركة الحكاية (وإن شئت لدى) الواو استئنافية أو اعتراضية، إن حرف شرط جازم، شئت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني على ـ السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح، لدى مقول محكي لقول محذوف، هو جواب الشرط تقديره: قُلْتَ لدى، وجملةُ الشرط مستأنفة أو معترضة لا محل لها من الإعراب. (ومنه سبحان) الواو عاطفة منه جار ومجرور خبر مقدم، سبحان مبتدأ مؤخر محكي، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله مثل لدن (وذو) معطوف محكي على سبحان مرفوع بضمة ممنوعة بسكون الحكاية (وعند) معطوف محكي على سبحان بضمة ممنوعة بحركة الحكاية (وأولو) معطوف محكي مرفوع بضمة ممنوعة بسكون الحكاية (وكل) معطوف محكي مرفوع بضمة ممنوعة بحركة الحكاية أو مرفوع بضمة ظاهرة (ثمّ الجهات الست) ثمّ حرف عطف بمعنى الواو والجهات معطوف على سبحان مرفوع بالضمة الظاهرة، الست صفة للجهات مرفوع وهو جامد مؤول بمشتق تقديره: المعدودةُ بِستٍّ (فوق) بدل من الجهات بدل بعض من كل، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره وهي فوق وعلى كلا، التقديرين مرفوع بضمة ممنوعة بحركة الحكاية (وورا) معطوف على فوق مرفوع بضمة ممنوعة بحركة الحكاية على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم (ويَمْنَةٌ) معطوفةٌ محكيٌّ على فوقُ مرفوع بضمة ممنوعة بحركة الحكاية (وعَكْسُها) معطوف على فوق مرفوع بضمة ظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه (بلا مرا) الباء حرف جر لاسم بمعنى غير في محل الجر بالباءِ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، لا ـ مضاف مرا مضاف إليه مجرور بالمضاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم لأنّ أصله: بلا مراء، فحذفت الهمزة لضرورة استقامة الوزن فصار: بلا مرا الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الجهات الست، تقديره: ثمّ الجهات الست حالة كونها ملتبسة بغير مراء ونزاع أو بغير شك في كونها منه، والغرض منه تكملة

البيت أو متعلق بمحذوف لوقوعه خبراً لمحذوف تقديره: وذلك كائن بلا مرا (وهكذا غير)، الواو عاطفة هكذا جار ومجرور وحرف تنبيه متعلق بمحذوف خبر مقدم، غير مبتدأ مرفوع بضمة ظاهرة أو ممنوعة بحركة الحكاية، والجملة معطوفة على جملة قوله مِثْلُ لدن (وبعض)، معطوف على غير (وسوى) معطوف على غير مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، لأنّه اسم مقصور، ولم ينّون لأنّه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علة واحدة وهي ألف التأنيث المقصورة أو بضمة ممنوعة بسكون الحكاية (في كلم) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من غير وما بعده وفي بمعنى مع تقديره: حالة كون هذه المذكورات كائنات مع كلم (شتى) صفة أولى لكلم مجرور بفتحة مقدرة للتعذر لأنّه اسم لا ينصرف لألف التأنيث المقصورة (رواها) فعل ومفعول به (من) اسم موصول في محل الرفع فاعل (روى) فعل ماض مبني بفتحة مقدرة للتعذر وفاعله ضمير يعود على من الموصولة، وجملة روى صلة من الموصولة، وجملة رواها في محل الجر صفة ثانية لكلم، لكنها سببية، تقديره: في كلم مُتَفرِّقاتٍ في كتب القوم رَاوٍ إيَّاها مَنْ روى عن العرب أي في كلمات كثيرة مروية من العرب.

# باب كم الخبرية

كم في كلام العرب قسمان خبرية وهي التي بمعنى عدد كثير، وذكروها في باب الإضافة ـ لمناسبتها له لأنّ تمييزها مجرور، واستفهامية وهي التي بمعنى أي عدد، وذكروها في باب التمييز لمناسبتها له لأنّ تمييزها منصوب بها، وأما الخبرية فيقصد بها التعظيم والتكثير ولا يكون مميزها إلّا مجروراً بإضافتها إليه حملاً لها على ما هي مشابهة له من العدد الكثير ولا يكون إلا مفرداً لأنّ العدد الكثير تمييزه كذلك، وهو الأكثر، كتمييز المائة فما فوقها نحوكَمْ مالٍ كسبَتْهُ يدي، وتميمٌ يجيزون النصب بها حينئذ، ولا يكون إلّا جمعاً كتمييز العشرة فَمَا دُونَها نحوكم أعبدٍ ملكْتُ، وإنما جعلوه جمعاً لأنّ العدد الكثير الذي حملت عليه فيه، ما يُنْبِيءُ عن كثرتهِ صريحاً، ولمَّا كانت كم الخبرية ليسَتْ مِثْله في التصريح بالكثرة جعلوا جَمْعِيَّةَ مُميزِّها كأَنَّها نائبةٌ منَابَ التصريح بها ذكره المُلَّاجامي. وذكَرها الناظمُ بقوله رحمه الله تعالى:

واجْـرُر بـكَـمْ مـا كـنـتَ عـنـه مُـخْـبِـرا ... مـعـظِّـمـا لـقـدره مُـكـثـرا

تـقـولُ كـم مـال أفـادَتْـه يـدي ... وكـم إمـاء مـلـكْـتُ وأَعـبُـد

أي (واجرر) أَيُّها النَّحْوِيُّ بإضافة كم الخبرية إلى ما بعدها (ما كنت عنه) أي تمييزاً كنتُ (مخبراً) عنه أي عن كثرته حالة كونك (معظماً لقدره) من حيث الذاتُ (مكثراً) أي مظهراً لكثرته من حيث العدد مفتخراً به، وفي بعض النسخ (مكبراً) بالباء الموحدة وهو بمعنى معظماً أي مخبراً عن كبره، والمعنى: واجرر بكم الخبرية اسماً كنت مخبراً عنه معظماً لقدره مكثراً له إن اتصل بها تقول في مثالها (كم مال أفادته) وأعطته (يدي) للمحتاجين بإفْرادِ تمييزها حملاً له على تمييز المائة فما فوقها وهو الأكثر. (و) قد يكون جمعاً حملاً له على تمييز العشرة فما دونها كقولك (كم إماء) جمع أمة وهي الوليدة الرقيقة ملكتَهْا يدي واكتسبَتْها، والتاءُ في ملكَتْ تاءُ التأنيث لأنّه مُسْنَدٌ إلى اليد، وقولُه (واعبد) معطوف على إماء وهو جمع عبد وهو الذكر الرقيق. وتختصُّ كم الخيرية بالمَاضِي فلا يقال كم غلمان سأَمْلِكَهم، لأنّ التكثير إنما يكون فيما عُرِف حده وقدره، والمستقبل مجهول، ولا تُفارِق صَدَرَ الكلام لأنّها تدل على إنشاءِ التكثير فوجب لها صدر الكلام كما وجب لربّ اهـ س. وهو أيضاً نوع من أنواع الكلام فوجب التنبيه ـ عليه من أوّل الأمر.

**الإعراب**: (واجرر بكم ما كنت عنه مخبراً) واجرر الواو استئنافية، أجرر فعل أمر

مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على السائل، والجملة مستأنفة بكم الباء حرف جر مبني على الكسر كم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية ما اسم موصول في محل النصب مفعول به، مبني على السكون كنت فعل ناقص واسمه والتاء ضمير المخاطب في محل النصب اسمها عنه جار ومجرور متعلق بمخبرا، مخبراً خبر كان منصوبٌ بالفتحة، والجملة صلة الموصول، والعائد ضمير عنه (معظماً لقَدْره مكثراً)، معظماً خبر ثان لكان، أو حال من الضمير المستكن في مخبرا، لقدره جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمعظما مكثراً خبر ثالث لها، أو حال من الضمير المذكور (تقول كم مال أفادته يدي) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، كم مال الخ مقول محكي لتقول منصوب بالفتحة الممنوعة بسكون الحكاية في ياء يدي، وإن شئت قلت: كم خبرية بمعنى عدد كثير في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، أو شبهاً معنوياً لتضمنه معنى رب التكثيرية، كم مضاف، مال مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، أفادته أفاد فعل ماض والتاء علامة تأنيث الفاعل، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، وهو الرابط بين المبتدأ، والجملة الخبرية، يدي فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، يدي مضاف والياء ضمير المتكلم في محل الجسر مضاف إليه مبني على السكون، والجملة الفعلية في محل الرفع خبركم الخبرية، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول (وكم إماءٍ مَلَكَتْ واعْبُدِ) الواو عاطفة مثال على مثال كم إماء الخ، معطوف محكي على كم مال وللمعطوف حكم المعطوف عليه، تبعه بالنصب وعلامة نصبة فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية في قوله: واعبد وإن شئت قلت: كم خبرية بمعنى عدد كثير في محل الرفع مبتدأ مبني على السكون كم مضافٌ إماء مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ملكت فعل ماض مبني على الفتح والتاءُ علامةُ تأنيثِ الفاعل وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هي يعود على اليد، واعبد معطوف على إماء، وجملة ملكت في محل الرفع خبر المبتدأ، والرابط محذوف، والتقدير: وكثير من الإماء والأعبد ملكَتْهَا يَدِي.

# بابُ المبتدأ والخبر

وإنَّما جَمعَهما في باب واحدِ لأنَّ الخبرَ ملازم للمبتدأ، وإن كان المبتدأ لا يلزم الخبرَ، نحو: أقائمُ الزيدان، وسمَّاهما سيبويه المبنيّ والمبني عليه، والمنطقيون الموضوعَ والمحمولَ، والبيانيُّون المُسْنَد والمسندَ إليه.

والمبتدأُ لغة: ما يُبدأ به الشيء، واصطلاحاً: هو الاسم الصريح أَوْ المُؤوّل بالصريح العاري عن العوامِل اللفظية الغيرِ الزائدة، وشبِهها مُخْبَرا عنه ولو حكماً أو وصفاً ولو تأويلاً رافعاً للمكتفى به، والاسمُ الصريح: ما لا يَحتاج في كونه مبتدأ إلى تأويل، كأللهُ ربّنا، ومحمد نبينا، والمؤول به: ما يحتاج في كونه مبتدأ إلى تأويل كقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾، فقوله عن العوامل اللفظية خرجت به المعنوية وهو الابتداء لأنّه رافعه على الأصح وحدّ الابتداء: الاهتمامُ بالشيء، وجَعْلُه أوّلاً للثاني بحيث يكون الثاني خَبراً عن الأول وقد بسطْنَا الكلامَ والتقسيماتِ هنا في الفتوحاتِ القيوميَّة فراجِعْها إن أردتَ الخوضَ فيها وقد عُلِم من حد المبتدأ أنَّه على قسمين: مبتدأ له خبر كما سيأتي في النظم، ومبتدأ لا خبر له بل له مرفوع يُغْني عن الخبر، وهو الوصف المسند إلى الفاعل نحو: أقائم الزيدان أو نائبه نحو: ما مضروب العمران، واستغنى هذا القسم بمرفوعه عن الخبر لشدة شبهه بالفعل بدليل أنّه لا يصغّر ولا يوصف، ولهذا لا يطرد في الكلام حتى يعتمد على ما يُقرِّبه من الفعل من استفهام أو نفي كما مثلنا. واعترض على هذا التقسيم بقولهم (أقل رجل يقول ذلك) بأنّه لا يدخل في القسمين، وأجيب عنه بأنّ هذا التقسيم للمبتدأ بحسب الغالب الكثير المشهور في كلامهم وإلّا فقولهم (أقل رجل يقول ذلك) ليس داخلاً في القسم الأول لأنّه لا خبر له، لا مذكوراً ولا محذوفاً لأنّ يقول نعت لرجل وليس بخبر بدليل جريه على رجل في تثنيته وجمعه، نحو: أقل رجلين كذا الخ، ولا من القسم الثاني لأنّه لا فاعل له إلّا أن يقال المراد بالخبر ما تحصل به الفائدة فيدخل ذلك في القسم الأوّل.

والخبر هو: الاسم الصريح أو المؤوّل بالصريح المرفوع المسند إلى المبتدأ، واختلفوا في رَافِعِهما على أربعة أقوال: الأوّل: أنَّ كليهما مرفوع بالابتداء لأنّه مقتض لهما، والثاني أنهما ترافعا أي رفع كل منهما للآخر، والثالث أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء والخبر مرفوع، بالابتداء، والمبتدأ جميعاً، والرابع وهو الأصح عند ابن مالك ونسب لسيبويه: أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء وهو جعلك الاسم أولاً لتخبر عنه، والخبر مرفوع بالمبتدأ، فعامل الأول معنوي والثاني لفظي،والغالب في المبتدأ أن يكون معرفة لأنّ

الغرض من الكلام حصول الفائدة، والمبتدأ مخبر عنه، والإخبار عن غير معين لا يفيد، وقد يكون نكرة وإن حصلت فائدة وهي في الغالب تحصل بِمُسَوِّغ، ومن غير الغالب حصاة سبحت وشجرة سجدت وكوكب انقض الساعة كما في الكُردي. والمسوغات للابتداء بالنكرة كثيرة، وأنهاها بعضهم إلى نيف وثلاثين، قال المرادي: وهي راجعة إلى التعميم والتخصيص نحو: (كل له قانتون)، وما رجل في الدار، ولعبد مؤمن خير من مشرك، وخمس صلوات كتبهنّ الله.

والأصل في المبتدأ: أن يكون متقدماً على الخبر وقد يتأخر نحو: في الدار زيد، وأين زيد لكن عبارة الناظم قد توهم: أنّ من شرط المبتدأ أن يكون مقدماً حيث قال رحمه الله تعالى:

وإن فتحتَ النطقَ باسم مبتدا ... فارفعه والأَخبار عنه أبدا

تقول من ذاك زيد عاقل ... والصلح خير والأمير عادل

أي: وإن بدأت النطق والكلام باسم مبتدأ أي باسم جُعل أولاً لِيُخبر عنه، وظاهر عبارته تُوهِم اشتراطَ فتح النطق بالمبتدأ وعدمَ جواز تقديم الخبر عليه، وليس كذلك وإنما مراده بذلك تجرده عن العوامل اللفظية غير الزائدة والشَّبِيهْةِ بها (فارفعه) أي فارفع ذلك المبتدأ رفعاً مصوراً أو معلماً بواحد من علاماته أعْنِي الضمةَ والواو والألف (أبداً) أي في جميع أحواله أي سواء كان مفرداً أو غيره منصرفاً كان أو غيره (و) ارفع (الأخبار عنه) أي عن ذلك المبتدأ (أبداً) أي في جميع أحواله أي مفرداً كان أو غيره منصرفاً كان أو لا واحداً كان كأمثلته أو متعدداً كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ وقولهُ (والأخبار) يصح قراءته بفتح الهمزة جمع خبر ففيه إشارة إلى جواز تعدده كما يكون واحداً ويصح قراءته بكسرها مصدراً بمعنى اسم المفعول أي وارفعه وارفع المُخْبَرَ به عنه، لأَنَّ حُكْمَهما الرفعُ باتفاق من النحاة ومتى أخبر عن المبتدأ وجب مطابقة الخبر له إفراداً أو تثنية أو جمعاً تذكيراً أو تأنيثاً نحو: أنا قائم وأنت قائم، وأنت قائمة وأنتما قائمان أو قائمتان ونحن قائمون وأنتّن قائمات، وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان أو قائمتان وهم قائمون وهنّ قائمات (تقول من ذلك) أي في أمثلة ذلك المذكور من رفع المبتدأ والخبر فمِنْ بمعنى في (زيد عاقل والصلح خير والأمير عادل) وعدّد الأمثلة إشارة إلى أنّه لا فَرْقَ في المبتدأ بيْن كونه معرفاً بالعلمية أو بأل الجنسية أو بالعهدية وسُميّ المبتدأ مبتدأ لأنّه جُعِل مَبدأ لغيره مِنْ قولك: ابتدَأتَ الشيءَ إذا جعَلْتَه أَوّلاً وسُمي الخبر خبراً لأنّه يُخْبِرَ عما في المبتدأ من المعنى، ويُسهل عند السامع فَهْمَ المعنى المنطوي في المبتدأ من قولهم أَرْضُ خَبْرَةً أي سَهْلَةٌ.

**الإعراب**: (وإن فتحت النطق باسم مبتدا) الواو استئنافية، إن حرف شرط جازم، فتحت فعل وفاعل وحد الفعل: فتح، فتح فعل ماض في محل الجزم بإنْ الشرطية على

كونه فعل شرط لها مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح، النطق مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره باسم جار ومجرور متعلق بفتحت مبتدأ صفة لاسم، والصفة تتبع الموصوف تبعه بالجر، وعلامة جره كسرة ظاهرة على الهمزة المنقلبة ألفاً للغة أو لضرورة استقامةِ الوزن (فارفعه والأخبار عنه أبداً) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية، ارفع فعل أمر مبني على السكون والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، والجملة الشرطية مستأنفة، والأخبار معطوف على ضمير المفعول، عنه جار ومجرور صفة للأخبار أبداً منصوب على الظرفية متعلق بارفعه وهو لاستغراق الأحوال، تقول فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب والجملة مستأنفة من حرف جر بمعنى في متعلق بتقول ذلك في محل الجر بمن مبني على السكون، واللام لبعد المشار إليه، والكاف حرف دال على الخطاب، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً (زيد عاقل) مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: زيد عاقل مبتدأ وخبر، والجملة في محل النصب مقول لتقول (والصلح خير) معطوف على زيد عاقل وكذا قوله (والأمير عادل)، معطوف عليه أيضاً، قال الناظم رحمه الله تعالى:

ولا يَحُولُ حُكْمُهُ متى دَخَلَ ... لكن على جُملتِه وهل وبل

(ولا يحول) أي ولا يتغير حكم المبتدأ من الرفع (متى دخل لكن على جملته) أي متى دخل شيء من الأدوات التي لا تعمل على جملته أي على جملة المبتدأ مع خبره وإن غيّر المعنى كلكن الاستداركية المخففة (وهل) الاستفهامية (وبل) الإضرابية نحو: زيد قائم لكن خالد جالس وهل زيد قائم وبل عمرو قاعدٌ، بخلاف ما إذا كانت تلك الأدوات عاملة كإنَّ وأخواتِها فإنّها تنسَخ حُكْمه كما سيأتي.

**الإعراب:** (ولا يحول حكمه) الواو استئنافية، لا نافية، يحول فعل مضارع حكمه فاعل ومضاف إليه والجملة مستأنفة (متى دخل لكن) متى اسم شرط جازم يجزم فعلين مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً والظرف متعلق بيحول، دخل فعل ماض مبني بفتح بمقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الضرب، لكن فاعل محكي لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لمتى تقديره: ولا. يحول حكمه، وَقْتَ دُخولِ لكن عليه (على جملته) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بدخل (وهل) معطوف محكي على لكن وكذلك (بل) معطوف على لكن محكي، والله أعلم.

## فصل في تقديم الخبر على المبتدأ

واعلم أنّ الأصل أي الغالب في الخبر: أن يتأخر عن المبتدأ لأنّه وصف له في المعنى وحق الوصف أن يكون متأخراً عن الموصوف، وقد يتقدم عليه إمَّا جوازاً وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمه نحو: في الدار زيد، ومنه قولهم: تميمي أنا، ومَشْنؤٌ مَنْ يَشْنَؤكَ، وإما وجوباً وذلك إذا عَرَضَ ما يُوجب ذلك، وذلك في أربعة مواضع، الأولُ أن يكون الخبر متضمناً لما له صَدْرَ الكلام كالاستفهام، وذكره الناظم بقوله:

وقــدّم الأخـبـار إذ تـسـتـفـهـم ... كـقـولـهـم أيـن الـكـريـم الـمـنـعـم
ومـثـلـه كـيـف الـمـريـض الـمُـدْنِـف ... وأيُّـهـا الـغـادي مـتـى الـمـنـصـرف

أي (وقدم) أيها النحوي (الأخبار) جمعُ خبر جَمَعَهُ اعتباراً بتعدُدِ الأَمثلة (إذ تستفهم) أي إذ تطلبُ فَهم الشيء بها، وهو متعلق بقوله: وقدم أي وقدم الخَبر على المبتدإِ وجوباً وَقْتَ سؤالك به عن الشيء سواء كان سؤالاً عن المكان، أو عن الحال أو عن الزمان (كقولهم: أي كقول العرب (أين الكريم المنعم) أي في أي مكان الرجل السخي الجواد الذي ينعم ويعطي العطاء للناس لنذهب إليه ونأخذ عطائه فأين خبر مقدم، وجوباً لتضمنه الاستفهام لأنّه سؤال عن المكان (ومِثْلُه) أي ومثلُ هذا المثال في كون الخبر اسمَ استفهام واجبَ التقديم على المبتدأ قولُهم (كيف المريض المدنف) فكيف خبر مقدم وجوباً لتضمنه الاستفهام لأنّه سؤال عن الحال، والمدنف بكسر النون وفتحها يقال أدنفه المرضُ إذا أضعفه، وأدنف المريض إذا لازمه المرضُ وصار حَلِيفاً له فهو بتعدي ولا يتعدى، (و) قولُهم (أيها الغادي) والمُبكّر (متى المنصرَفُ) أي متى الانصرافُ والرجوع مِن سفرك، فمتى خبر مقدم لأنّه سُؤَال عن الزمان والمنصرف مصدر ميمي بمعنى الانصراف أي الرجوع، والثاني أن يكون تقديمه مصححاً للابتداء بالنكرة نحو: في الدار رجل، وعندك مال، وقَصدكَ غُلامُه رجلٌ، إذ لو أُخِّر الخبر في هذه الأمثلة لَمَا صحَّ الابتداء بالنكرة، وأيضاً لو أُخر لتُوهم كونُه صفة للنكرة، والثالث أن يَشْتَملَ المبتدأ على ضمير يرجع على جزءِ الخبر نحوُ قولهم: على التمرة مثلُها زُبْداً، وفي الدار صاحبُها، إذ لو أُخر لَلَزِمَ عودُ الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو لا يجوز، والرابع أن يكون المبتدأُ محصوراً فيه نحوُ: مالَنا إلا اتباع أحمد.

ولم يتعرض الناظم مواضعَ وجوب تأخير الخبر، وهي تسعةُ الأولُ: أن يَتَّفِقَ المبتدأ والخبرُ في التعريف نحو: زيد أخوك، أو في التنكير نحو: أفضلُ من زيد أفضلُ من عمرو إذ لو قُدِّم لمَا عُلِم المخبَرُ عنه، والثاني أن يكون الخبر فعلاً، فاعلُه مستتر نحو: زيد يضرب إذ لو أُخِّر المبتدأُ لَالْتبَس بالفاعل، والثالث: أن يكون الخبرُ محصوراً فيه نحو: إنما زيد قائم والرابعُ: أن يقترن بالمبتدإِ لَامُ الابتداء نحو: لَرَجلٌ قائم، والخامس: أن يكون لازمَ الصدر كاسم الاستفهام أو الشرط نحو: مَن في الدار، من يقم

أَقِم معه، والسادس: أن يقترن الخبر بالفاء نحو: والذي يأتني فله درهم، والسابع: أن يقترن بالخبر باءُ زائدة نحو: ما زيد بقائم والثامن: أن يكون الخبر طلبياً نحو: زيد اِضْربه، والتاسع: أن يكون الخبر خبراً لِمُذْ أَوْ مُنْذُ إنْ جعِلَا مبتدأين نحو: ما رأيتُك مُذْ يومٌ، أو مُنْذُ يومان، أي أَمَدُ انقطاعِ رؤيتي لك يومٌ، أو يومان.

**الإعراب**: (وقدم الأخبار إذ تستفهم) الواو استئنافية، قدم فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت والجملة مستأنفة، الأخبار مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، إذ ظرف لما مضى من الزمان في محل النصب على الظرفية مبني على السكون والظرف متعلق بتستفهم، تستفهم فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإِذْ، والتقدير: وقدِّم أيُها النحوي الأخبار على المبتدأ وجوباً وَقْتَ استفهامك بتلك الأخبار وفي بعض النسخ (إنْ تستفهم) بلفظِ إن الشرطية وهي بمعنى إذ الظرفية (كقولهم أين الكريمُ المُنْعِم) الكافُ حرف جرٌ وتمثيلٍ مبنيٌ على الفتح قولِ مجرور بالكاف، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه، الجار والمجرور متعلّق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمحذوف تقديره: وذلك كائنٌ كقولهم: والجملةُ مستأنفة استئنافاً بيانياً.

**أين الكريم المنعم**: مقول محكي لقولهم منصوب بالفتحة المقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: أين اسم استفهام عن المكان في محل الرفع خبر مقدم مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى همزة الاستفهام الكريم مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، المنِعمُ صِفةٌ للكريمُ مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة الاسمية في محل النصب مقولٌ لقولهم (ومِثْلهُ كيفَ المريضُ المدنف وأيُها الغادي متى المنصرف) الواو استئنافية مِثْله مبتدأُ ومضافٌ إليه، وسَوَّغ الابتداءَ بالنكرة، تَخصُّصُها بالإضافة، وإنَّ توغّل في الإبهام أو خبر مقدم وما بعده مبتدأً مؤخَر محكيٌّ، كيف المريض المدنف الخ خبر محكي، أو مبتدأ محكي، والجملة الاسمية مستأنفة، وإن شئت قلت: كيف اسم استفهام عن الحال في محلِ الرفع خبر مقدم وجوباً مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى همزة الاستفهام، المريض مبتدأ مؤخر مرفوع المدنف صفة للمريض مرفوع والجملة الاسمية في محل الرفع خبر لمثله، وأيها الغادي الواوُ عاطفةُ مثالٍ على مثال، أيُّ: منادى نكرة مقصودة في محل النصب على النداء مبني على الضمّ لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى حرف الخطاب، ها حرف تنبيه زائد عوضاً عما فات أي من الإضافة مبني بسكون على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين الغادي صفة لأَيُّ، والصفةُ تتبع الموصوف تبعه بالضمِّ اللّفْظيِّ وعلامةُ رفعه ضمة مقدرة مَنَع مِن ظهورها الثقلُ لأنّه اسم منقوص، أو بالنصب المحليِّ وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة متى اسم استفهام عن الزمان في محل الرفع

خبر مقدم وجوباً مبنيٌ على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، المنصرف مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، والجملة الاسمية جوابُ النداء لا محل لها من الإعراب، وجملة النداء في محل الرفع معطوفة على جملة قوله كيف المريض المدنف.

(واعلم) أنَّ الأصلَ أي الغالبَ في الخبر أن يكون مفرداً، والمفرد هنا ما ليس جملة ولا شبيهاً بها، وإن كان مثنى أو مجموعاً، وقد يقع جملة اسمية أو فعلية، ويُشترط فيها حينئذ ثلاثةُ شروط أن لا تكون ندائية فلا يقال: زيد يا أخاه، وأن لا تكون مُصدَّرة بلكن أو ببل أو بحتى، وأن تَشْتَمِل على ما يَرْبطُها بالمبتدأ وإن لم تكن نَفْسَ المبتدأ في المعنى أو في اللفظ بخلاف ما إذا كانت نَفْس المبتدأ نحوُ: قل هو الله أحد، وقوله: الحاقة ما الحاقة، فلا تحتاج إلى رابط اكتفاءً بكونها نَفْس المبتدأ وقد ذكَرْنا في الفتوحاتِ أنَّ الرابطَ أحدُ أربعةِ أمور فراجعها، مثالُ الاسمية: زيد أبوه قائم ومثال الفعلية: عَمْروٌ قام أبوه، وقد يقع ظرفاً وجاراً ومجروراً، وذكره الناظم رحمه الله تعالى بقوله:

وإن يكن بعضُ الظروف الخبرا ... فأَوْلِه النصبَ ودَع عنك المِرا

تقول زيدٌ خَلْفَ عمروٍ وقعَدا ... والصومُ يوم السبت والسيرُ غدا

أي (وإن يكن بعضُ الظروف) زمانياً كان أو مكانياً (الخبرا) أي خبراً عن المبتدأ بألف الإطلاق، والمراد ببعض الظروف التامُ، وهو ما تَتمُّ به الفائدةُ إذا قُرن بالمبتدأ نحو: ولدينا مزيد، بخلاف الناقص وهو ما لا تتم به الفائدة معه نحو: بَكْرُ أَمَس لعدم حصول الفائدة في - الإخبار به (فأَوْلِهِ) أي فأَعْطه أيُها النحويُّ أي أَعْط ذلك الظرفَ الواقعَ خبراً النَّصْبَ على الظرفية لفظاً أو محلاً، نحوُ: زيد عندك، والرَّكْبُ أسفلَ منكم، (ودَعْ) أي وَاتْرُك (عنك المِرا) أي الجِدال والنزاعَ في نصبه (تقول) أيُها السائل في مثال الظرف الواقع خبراً عن المبتدأ، (زيد خَلْفَ عمرو قعد) بألف الإطلاق لكن تمثيلُه هذا غَيرُ مطابق أي ليس مِن باب الإخبار بالظرف بل هو مِن باب الإخبار بالجملةِ الفعلية، والظرفُ لَغْو متعلِّق بالفعل الواقع خبراً (والصَّوْمُ) كائنٌ (يَوْمَ السبت) فالصومُ مبتدأ يوم السبت ظرفُ زمان منصوب بالفتحةِ الظاهرة متعلِّق بواجب الحذف كما قدَّرنا وكذا تقول في قوله (والسيرُ غدا) أي: والسفر واقع غدا والغَدُ اسمُ لليوم الذي بَعْدَ يومك الذي أنت فيه.

وأشار الناظم بالتمثيل بما ذكر، إلى أنَّ شَرْطَ الحدث الذي يُخْبَر عنه بالزمان أن لا يكون - مُستمراً فإنّ الصوم والسير كل منهما غَيرُ دائم الوقوع، فإنْ كان الحدثُ مُستمرُ الوُقوعِ نحو: طلوعُ الشمس يومَ الجمعة، فلا فائدة فيه لأنّ طلوعها مستمر فلا فائدة في تقييده بيوم الجمعة، وهذان مثالان للظرف الزماني، وأما تمثيلُه لظرف المكان بقوله (زيدٌ خلف عمرو قَعَدا) ليس بصواب كما مرّ، آنفاً، ولو قال بدلَ هذا الشَّطْرِ (تقولُ زيدٌ خَلْفَ عمرٍو أبداً) لصحَّ تمثُله لظرفِ المكان. والحاصلُ أنَّ الظرف والجار والمجرور يقَعانِ خبرَين للمبتدأ نحوُ: زَيْدٌ عندك والحمدُ لله، إذا كانا تامَّين أي تتم بهما فائدةُ الإخبار عن

المبتدأ، وإذا وَقَعَا خبرَينِ فلا بُدَّ لهما مِن محذوف يتعلّقان به وذلك المحذوفُ هو الخبرُ في الحقيقةِ وأطلق عليهما اسمَ الخبر لِنيابتهما عنه، ولهذا لا يُجمع بينهما إلا شذوذاً كقوله:

لَكَ العِزّ إنْ مَولاكَ عَزَّ وَإنْ يُهَنْ فأَنْتَ لدى بُحْبُوحَةِ الهُونِ كَائِن

وذلك المحذوفُ هو عاملُ النصب في لفظِ الظرف أو في محلّه كما يُرشد إليه قوله: (فأَولِه ـ النصب) وفي محل الجار والمجرور، واختلف في ذلك المحذوف هل هو اسمٌ أو فعلٌ فمَنْ قدّر الاسم كان الإخبار بهما من قبيل الإخبار بالمفرد، ومن قدر الفعل كان من قبيل الإخبار بالجملة، ثمّ الظرف على قسمين مكاني وزماني، فظرف الزمان يخبر به عن اسم الذات، نحو: زيد أمامك وعن اسم المعنى نحو: الخير عندك، وظرف الزمان يُخبر به عن اسم المعنى إذا كان الحدث غير مستمر نحو: الصوم يوم السبت، فإن استمر فلا نحو: طلوع الشمس يوم الجمعة لعدم الفائدة كما مرّ آنفاً، ولا يخبر به عن اسم الذات فلا يقال، زيد اليوم لعدم الفائدة، وأما قولهم الليلةَ الهلالُ بنصب الليلة على أنه خبر مقدم، والهلالُ مبتدأ مؤخّر فمؤوَّلٌ على تقديرِ مضاف إلى اسم الذات ليكون الظرفُ خبراً عن المعنى، والتقدير: رُؤْيَة الهلال الليلة. وهذا إذا ما وُجد مع المبتدأ الظرفُ والجار والمجرور فقط، وأما إذا ما وُجد مع المبتدأ اسمٌ وظرف أو اسم وجار ومجرور وكُل من الاسم والظرف والجار والمجرور صالحٌ للخبرية، بأن حَسن السكوتُ عليه جاز جَعْلُ كلٍ منهما حالاً والآخر خبرا، لكن إن تقدم الظرف أو الجار والمجرور على الاسم كما قال الناظم رحمه الله تعالى:

وإن تَقُلْ أينَ الأميرُ جالس وفي فِناء الدار بِشْرٌ مائس
فجالس ومائس قد رُفعا وقد أجيز الرفع والنصب معا

اختير عند سيبويه والكوفيين حاليةُ الاسم، وخبريةُ الظرف والجار والمجرور فتقول: أين الأميرُ جالساً، وفي فناء الدار بشرٌ مائساً، وإن لم يتقدم الظرف والجار والمجرور على الاسم اختير عندهم خبريةُ الاسم وحاليتهُما نحو: زيدٌ جالس عندك بشر مائس في فناء الدار، ومعنى كلامه: وإن تقل أيُها النحوي (أين الأمير جالس) بتقديم الظرف وتأخير الاسم (وفي فناء الدار بشر مائس) بتقديم الجار والمجرور وتأخير الاسم (فجالس ومائس قد رفعا) على الخبرية، بألفِ التثنيةِ والظرفُ والجارُ والمجرور حالان من الضمير المستكن في الاسم على خلافِ ما اختاره سيبويه والكوفيون (وقد أُجيز الرفع والنصب معاً) أي جميعاً أي أُجيزَ رَفْع الاسم على الخبرية مع حالية الظرف والجار والمجرور على خلافِ ما عليه سيبويه والكوفيون ونصبُ الاسم على الحالية مع خبرية الظرف والجار والمجرور كما هو مختارُ هم، وعبارةُ تحفة الأحباب هنا: إذا أَتَيْتَ بمبتدأٍ وأَخبرتَ عنه باسِم استفهام مقدَّم عليه، أو بجار ومجرور أو ظرف متقدمَينِ أو متأخرَين،

ثُمَّ أَتيَت بعد تمامِ الكلام باسم نكرة جاز لك أن تَجْعلَه الخبرَ وأن تجعلهما حالاً فلو أَتَيْتَ به قبل تمام الكلَام كقولك: متى قادمٌ زَيدٌ وخالد قاعد خلفك وعمرو قائم في الدار لم يَجُزْ إلا الرفعُ على أنه الخبر، فتأَمل اهـ منه، وفِنَاء الدار بكسر الفاءِ بزِنَةِ كِتاب سَعةٌ أمامَ الدار، وقيل ما امْتَدَّ مِنْ حوالَيْها اهـ مصباح، ومائسٌ بمعنى غَضْبَانُ، وفي القاموس: مَئَس عليه كمنَع إذا غَضِبَ، ومَئَسَ بَيْنَهُم إذا أَفْسَد اهـ، والمَائِسُ الغَضْبَانُ أو النَّمَّامُ.

**الإعراب**: (وإن يكن بعض الظروف الخبر) الواو استئنافية، إن حرف شرط جازم يجزم فعلين مبني بسكون على النون المدغمة في ياء يكن، يكن فعل مضارع مجزوم بإِنْ الشرطيَّة على كونها فعل شرط لها مبني بسكون على النون المخفاة في باء بعض، بعض اسمها مرفوع وهو مضاف، الظروف مضاف إليه الخبرا خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف حرف إطلاق (فأوله النصب) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية مبنية على الفتح أوله أول فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول أول مبني على الكسر لوقوعه بعد الكسر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على السائل، النصب مفعول ثان منصوب بالفتحة الظاهرة والجملة الفعلية في محل الجزم بأن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة، (ودع عنك المرا) الواو عاطفة مبنية على الفتح، دع فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة معطوفة على جملة قوله فأوله، عنك جار ومجرور متعلق بدع، المرا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة النظم، لأنَّ أصله المراء مصدر مارى يماري مراء (تقول زيد خلف عمر وقعدا) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة زيد خلف عمرو إلى آخِرِ البيت مقول محكي منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية في قوله غدا (وإن شئت قلت: زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء خلف منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة وهو مضاف عمرو مضاف إليه، مجرور بالمضاف والظرف متعلق بقعد، قعد فعل ماض وفاعل مستتر يعود على زيد والجملة في محل الرفع خبر عن زيد، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول (والصوم يوم السبت والسير غداً) الواو عاطفة مثال على مثال الصوم مبتدأ مرفوع يوم السبت يوم منصوب على الظرفية الزمانية السبت مضاف إليه مجرور والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ، والتقدير: والصومُ كائن يومِ السبت، والجملةُ معطوفة على جملةِ قوله زيد خَلْف عمرو وقعدا على كونها مقولاً لتقول. والسير الواو عاطفة السير مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة غداً منصوب على الظرفية الزمانية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً تقديره: والسير كائن غداً، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قوله: زيد خلف عمرو (وإن تقل أين الأمير جالس) الواو استئنافية أو عاطفة، إن حرف شرط جازم، تقل

فعل مضارع مجزوم بأن وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت (أين الأمير جالس وفي فناء الدار بشر مائس) مقول محكي لتقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على سين مائس منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: أين اسم استفهام في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في الخبر، الأمير مبتدأ مرفوع جالس خبره مرفوع والتقدير: الأمير جالس حال مقولاً فيه، أين هو، والجملة في محل النصب مقول لتقول، وإن شئت قلت: أين متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً، الأمير مبتدأ مؤخر، جَالِساً حال من الضمير المستكن في الخبر والتقدير: الأمير أين هو كائن حال كونه جالساً، وفي فناء الدار الواو عاطفة مثال في فناء الدار جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستكن في الخبر، بشر مبتدأ مائس خبره، والتقدير بشر مائس أي غضبان حال كونه في فناء الدار، أو الجار والمجرور خبر مقدم، بشر مبتدأ مؤخر مائساً حال من الضمير المستكن في الخبر والتقدير: بشر كائن في فناء الدار، حالة كونه مائساً أي غضبان، والجملة معطوفة على جملة قوله أين الأمير على كونه مقولاً لتقل (فجالس) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً جالس مبتدأ محكي مرفوع بضمة مقدرة ممنوعة بحركة الحكاية، (ومائس) معطوف محكي على جالس، قد حرف تحقيق رفعا فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح الألف ضمير التثنية في محل الرفع نائب فاعل، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والتقدير: فجالس ومائس مرفوعان، والجملة الاسمية في محل الجزم بأن الشرطية على كونها جواباً لها (وقد أجيز الرفع والنصب معاً) الواو استئنافية قد حرف تحقيق أجيز فعل ماض مغير الصيغة الرفع نائب فاعل له، والنصب معطوف على الرفع معاً منصوب على الحالية من الرفع والنصب ولكن بعد تأويله بالمشتق أي حالة كونهما مجتمعين في الجواز، والجملة مستأنفة.

# بابُ اشتغالِ العامل

## عن المعمول بضميره

أي عن نصِب الاسم السابق، والاشتغالُ لغةً: مصدر اشتغل الخماسي، يقال: اشتغل زيد بكذا، إذا صار مشتغلاً به، واصطلاحاً: أن يتقدَّم اسم ويتأخَّر عنه فعلٌ متصرفٌ، أو وَصْفُ مشتَغلٌ بعمَلِ النصب في ضمير الاسم السابق نَحْوُ: زيداً ضربتُهُ، وزيداً أَضَارِبُه الآن، أو مشتغِلٌ بالعملِ في مُلابِسِ ذلك الضمير أي فِيْما أُضِيفَ إليه نَحْوُ: زيداً ضربْتُ غلامَه أو أنا ضارب غلامَه غداً، وأركانُهُ أربعةٌ: الشَّاغِلُ وهو الضميرُ والمشغولُ وهو الفعل أو الوصفُ والمشغول به وهو العملُ والمشغولُ عنه وهو الاسمُ السابقُ، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وهكذا إنْ قُلْتَ زيدٌ لُمْتُه ... وخالدٌ ضَرَبْتُه وضِمْتُه

فَالرَّفْع فيه جَائِزٌ والنصبُ ... كلاهما دَلَّتْ عليه الكُتُبُ

(وهكذا) أي وكما جاز رفع جالس ومائس ونحِوهما ونَصْبُه فيما تقدم إذا تقدم اسمُ معرفةٌ وتأخَّرَ عنه فعل متصرف عاملٍ في ضميره كما (إذا قلتَ زيد لُمْتُه) بضم اللام وتاءِ المتكلم، من اللوم وهو العِتاب (وخالدُ ضَربْتهُ وضِمْتُه) بكسر الضاد من الضَّيْم وهو الظلمُ أي إذا فَتحْتَ النطقَ باسم هو مفعولٌ في المعنى لفعلٍ هو مشتغَلٌ عنه بضميرهَ أو بملابِسه (فالرفعُ فيه)، أي رفُع ذلك الاسم المتقدَّم على الابتداء (جائزٌ) في العربية، والجملةُ المذكورة بعده خبرٌ عنه (و) كذا (النصبُ) فيه على المفعولية لفعل محذوف وجوباً موافقٍ للمذكور في لفظه، أو في معناه، فلا موضعَ حينئذ للجملة المذكورة بعده من الإعراب لأنّها مفسرة للمحذوفةِ والتقديرُ في مثالِ الناظم: عاتَبْتَ زيداً لُمْتُه وأَهَنْتُ خالداً ضرَبْتُه، وظلَمْتُ عمراً ضِمْتُه. والرفعُ أرجحُ لعدمِ احتياجه إلى تقدير، وإنما وجب حذفُ العامل في صورةِ النصب لأنَّ المذكور كالعِوَض عنه وهم لا يجمعون بين العوض والمعوَّض عنه، نعم لو كان الفعلُ المتأخر دَالاً على الطلب، فالنصبُ أرجحُ من الرفع نحو: زيداً اضْرِبْه لأنّ الرفع يستلزمُ الإخبار بالطلبِ عن المبتدأ وهو خلافُ القياس لعدم احتماله الصدقَ والكذبَ، بَلْ منَعَه بعضُهم، وأوَّل ما ورَد من ذلك كأَنْ يقال في نحوِ: (زيدٌ اضربه) زيدٌ مقولٌ فيه اضْرِبْه.

وخرج بقولنا اسم معرفة ما إذا كان الاسمُ المتقدم نكرةً فيتعيَّن النصبُ نحو: رجلاً أكرمْتُه لعدم جواز الابتداء بالنكرة، وفي التحفة قولُ الناظم (لُمْتُه) بضم اللام كما مرَّ لأنّه

أَجْوَفٌ واويٌّ، يقال لَامَهُ يَلُومه (وضِمْتَهُ) بكسر الضاد لأنّه أجوفٌ يائيٌّ، يقال: ضَامه يَضِيمُه فأُعطِي كلٌّ من الفعلين عند إسناده إلى تاء الفاعل بعد حذفِ العين حركةً مُجانسةً للعين وهي الضمة في لُمْتُه والكسرةُ في ضِمته اهـ منه. وقولُ الناظم (كلاهما) أي كُلٌّ من الرفع والنصب (دلَّت عليه الكُتبْ) النحوية بيانٌ للمعلوم لأنّها هي البَاحِثَةُ عن بابِ الاشتغال والغرضُ منه تكملةُ البيت، وقيل: المرادُ بالكتب كتابُ سيبويه وجَمَعه للتعظيم لأنّه أول منْ وَضَعَ باب الاشتغال.

**الإعراب**: (وهكذا) الواو استئنافية ها حرف تنبيه كذا جار ومجرور متعلق بمحذوف، خبر لمبتدأ، محذوف تقديره: والحكم فيما سيأتي كائن كهذا الحكم المذكور في جالس ومائس من جواز الرفع والنصب، والجملة الاسمّية مستأنفة، أو الجار والمجرور في هكذا متعلق بجائز الأتي والتقديرُ: إن قلتَ زيدٌ لمته الخ، فالرفع فيه جائز، هكذا والنصبُ أيضاً (إن قلت) إن حرف شرط جازم قلت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل (زيد لمته) الخ مقول محكي لقلت، منصوب به، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على هاءِ ضمته، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت زيد مبتدأ مرفوع لُمْته فعل وفاعل، ومفعول به، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقلت، وإن شئت قلت (زيداً لمته) بالنصب فتقول في إعرابه: زيداً مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور بعده، تقديره: عاتَبْتُ زيداً لُمْتُه، عاتَبْتُ فعل وفاعل زيداً مفعول به، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لقلت، وجملة لمته جملة مفسرة لا محل لها من الإعراب، على كونها مقولاً لقلت، وقس على هذا المثال في إعرابه قوله (وخالد ضربته وضمته) (فالرفع) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية، الرفع مبتدأ مرفوع (فيه) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الرفع، على رأي سيبويه، أو متعلق بجائز، جائز خبر المبتدأ، والنصب معطوف على الرفع، والجملة الاسمية في محل الجزم بأن الشرطية على كونها جواباً لها، والجملة الشرطية بدل من جملة قوله: وهكذا الأمر على كَوْنِها مستأنفة (كلاهما) كِلاَ مبتدأٌ مرفوع بالابتداء، وعلامةٌ رفعه الألفُ نيابة عن الضمة لأنّه ملحق بالمثنى الذي رفعه بالألف ونصبه وجره بالياء وهو مضاف والهاء ضمير متصل للمثنى الغائب في محل الجر مضاف إليه، والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية دلَّتْ دَلَّ فعل ماض والتاءُ علامةُ تأنيث، الفاعل عليه متعلق بدلَّتْ والضميرُ راجع إلى كلا، لأنّه مفردُ اللفظ، وإن كان مثنى في المعنى الكُتُب بضم الكاف والتاء جمعُ كتاب، وسُكِّنَتَ التاءُ هنا لضرورة النظم وهو فاعل لِدلَّت والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملةُ الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب.

# باب الفاعل

الفاعل لغة: مَن أوجد الفعل، واصطلاحاً: هو الاسم الصريح أو المؤول بالصريح المسند إليه فعل تام على صيغته الأصلية أو اسم مؤولٌ به مقدمٌ بالأَصَالَةِ واقعٌ منه كضرَبَ زيدٌ أو قائمٌ به كمات زيدُ، وحَدُّ الصريح هو ما لا يَحتاج في جَعْلِهِ فاعلاً إلى تأويل كجاء زيد، والمؤوَّلُ به ما يحتاج في جَعْله فاعلاً إلى تأويل مِنْ جملةٍ نحو: يُعجبني أن تَضرِبَ زيداً أي ضَرْبك زيداً وقد بسَطْنَا الكلامَ في أحكامِ الفاعل وما يتعلَّق به من التَّقسيماتِ في كتابنا الفتوحاتِ القيومية على متن الآجرومية فَراجعها فإنَّها مُهِمٌّ جِداً لا بُدَّ منها، قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

وكُلُّ ما جاء من الأَسْمَاء ... عَقِبَ فعلٍ سالمِ البناء

فارفعه إذ تُعْرِب فهو الفاعلُ ... نحو جرى الماءُ وجار العاملُ

أي (وكل ما جاء) ووَقَع في كلامهم (من الأسماء) المعربة أو المبنية (عقيبَ فعل) أي بعد فعل متصلاً به أو منفصلاً، والمرادُ بالعقيب وهو لغة في العقب أَنْ يقعَ بعد الفعل ولو كان، منفصلاً عنه (سالمِ البناء) أي صحيحِ الصيغة غيرِ مُغيَّرَها (فارفعه) أي فارفع أيها النحوي ذلك الاسمَ الواقع بعد فعلٍ أو وصفٍ يعملُ عَملَه على صيغتِه الأصلية (إذ تعرب) أي: وَقْت تطبيقِ إعرابه أي فارفعه لفظاً أو تقديراً أو محلاً وَقْتَ إرادة إعرابه (فهو الفاعُل) أي: لأنّه الفاعل، وكُلُّ فاعل مرفوع مثالُ رفعه لفظاً قولُ الناظم (نحو: جرَى الماءُ) أي سال الماءُ في الوَادِي أو في الأنهار (وجار) أي ظَلَم (العامل) في الزكاة أو في غيرِها في عَمَلِه وعَدَل عن الحق، وفي بعض النسخ (وجار العَاذِل) بالذال المعجمة أي اللَّائِم أي: عَدَل عن الحق في لَوْمِهِ لِجَنْبِه، وعدَّد المثالَ إشارة إلى أنه لا فرق في رفع الفاعل بين كونِه عاقلاً أو غَيْره، ومثالُ رفعه تقديراً: جاء الفتى والقاضي وغلامي ومحلاً نحو: جاء الذي ضرب زيداً وأقرأني هذا الشيخ. فالاسم الصريح كما مثلنا والمؤوّل به كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ﴾ أي إِنْزَالُنا الكتابَ والفعلُ كما مثَّلْنا والمؤوَّلَ به نحو: (مختلِفٌ ألوانُه) وقولُنا مقدَّم مُخْرِجُ لنحو زيد قام، فإنَّ زيدٌ مبتدأ ليس بفاعل كما يُفهِمه قولُه عقيب فعل بل هو مبتدأ وما بعده خبره لكن تعبيره بعقيب يُوهم أنه لا يجوز الفصلُ بين الفعل والفاعل وليس كذلك كما مرّ، وقولُنا فعل تام خرج به الناقص نحو وكان الله غفوراً رحيماً، وقولنا على صيغته الأصلية مخرج لنحو: ضُرب زيد بضمّ

أوله وكسر ثانيه لأنّها صيغةٌ مُفرَّعَةٌ عن ضَرَب بفتحهما وهُوَ مَعْنَى قولِ الناظم: عقيب فعل سالم البناء أي لم يتغيَّر بناؤُهْ للإسناد إلى المفعول، وقولُه (فارفعه) أشار به إلى أنَّ حُكْمَه الرفعُ ورافعَه هو ما أُسْنِدَ إليه مِن فعلٍ أو شِبْهِه، وقد يُجر الفاعل لفظاً بحرف زائد نحو: ما جاءنا مِن بشير ولا نذير، أو بإضافة مصدر إليه نحو: لولا دَفْعُ الله الناس، وشذَّ نَصْبُه، ورَفْعُ المفعول نحو: خَرَقَ الثوبُ المسمارَ وقولُه (إذ تُعْرِب) أتَى به للتنبيه على أنَّ الرفع إنما يَظْهَر فيه أو يُقدَّر إذا كان معرباً وإلَّا فيقال: في محلِّ رفع، وأشار بتعدادِ المثال إلى أنه لا فَرْق بين الإسنادِ الحقيقي والمجازي ولا فَرْقَ بين الفعل المعتل والصحيح، ولا بين أن يكون واقعاً منه كجار العاملْ أو قائماً به، كجري الماء كما مَرَّت الإشارة إلى ذلك.

**الإعراب**: (وكل ما جاء من الأسماء) الواو استئنافية، كل مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، كل مضاف ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، جاء فعل ماض وفاعل مستتر فيه والجملة صلة الموصول من الأسماء، من حرف جر مبني على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وكانت فتحة فراراً من ثقل توالي كسرتين في كلمة على حرفين الأسماء مجرور بالكسرة الظاهرة، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من الضمير المستتر في جاء أي وكل ما جاء في كلامهم حالة كونه كائناً من الأسماء (عقيب) منصوب على الظرفية المكانية باعتبار الرقم، وعلى الزمانية باعتبار التكلم، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والظرف متعلق بجاء عقيب مضاف (فعل) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (سالم) صفة لفعل مجرور بالكسرة الظاهرة، وهو مضاف (البناء) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (فارفعه) الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ لشبهه بالشرط في العموم مبنية على الفتح، ارفع فعل أمر مبني على السكون، والهاء ضمير متصل في محل النصب على المفعولية مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، تقديره: وكل ما جاء من الأسماء عقيب فعل أو وصف يشبهه فمقولٌ فيه ارفعه والجملة الاسمية مستأنفة، إذ ظرف لما مضى من الزمان في محل النصب على الظرفية مبني على السكون، تعرب فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة استقامة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، ومفعوله محذوف تقديره: إذ تعربه. والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذ، تقديره: وقت إعرابك إياه، والظرف متعلق بارفعه (فهو الفاعل) الفاء تعليلية مبنية على الفتح، هو مبتدأ الفاعل خبر والجملة معللة لقوله: فارفعه لا محل لها من الإعراب (نحو جرى الماء وجار العاذل) نحو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نحو: والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً نحو مضاف جرى الماء وجار العامل مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: جرى فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة

للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، الماء فاعل مرفوع بالضمة، الظاهرة، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لنحو، وجار الواو عاطفة مثال على مثال جار العاذل فعل وفاعل، والجملة الفعلية في محل الجر معطوفة على جملة جرى الماء.

## فصل في توحيد الفعل
## وتجريده من علامتي التثنية والجمع

ذكر الناظم هنا بعض أحكام الفاعل وهي تسعة كَمَا بَيَّنَاها في الفتوحات وهو أن يجرد فعله على اللغة الفصحى من علامتي التثنية والجمع وجوباً إذا كان مثنى أو مجموعاً نحو: جاء الزيدان، وجاء الزيدون، ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ﴾ ﴿وَقَالَ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي ٱلْمَدِينَةِ﴾، وإنما وجب تجريد الفعل من علامتهما لأنّه لو قيل قاما الزيدان، وقاموا الزيدون، وقمن النسوة لتوهم أنّ الاسم الظاهر مبتدأ مؤخر وما قبله من الفعل والفاعل خبر مقدم له، فألْزموا توحيده لدفع هذا الإيهام، قال الناظم رحمه الله تعالى:

ووحّد الفعل مع الجماعة ... كقولهم سار الرجال الساعة
وإن تشا فزد عليه التاء ... نحو اشتكت عُراتنا الشتاء

(ووحّد الفعل مع الجماعة) أي وجرد الفعل أيها النحوي وجوباً على اللغة الفصحى من علامة الجمع مذكراً كان أو مؤنثاً إذا أسندته إلى فاعل ظاهر مجموع كما تجرده إذا أسندته إلى الواحد (كقولهم) أي كقول العرب (سار الرجال الساعة) أي ذهب الرجال في هذه الساعة أي ذهبوا في الوقت القريب، أو ذهبوا في سفرهم مقدار زمن يسمى بالساعة، وهو جزء من اثني عشر جزءاً من اليوم أو الليلة، وذهب النساء كما تقول: ذهب الرجل، وذهبت المرأة، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ﴾ وقولهُ ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ﴾ بخلاف ما إذا أسندته إلى ضمير جمع نحو: الزيدون قاموا والهندات قمن، وكالجمع في ذلك المثنى فيقال: قام رجلان فلا يقال على الأفصح قاما الرجلان قاموا الزيدون وقمن الهندات، ومن العرب من يلحق الفعل الألف والواو والنون على أنها ليست ضمائر، وإنما هي علامات للفاعل كالتاء في نحو: قامت هند، وإنما وجب تجريده على اللغة الفصحى لأنّ تثنية الفاعل وجمعه يعلمان من جوهر لفظه دائماً بخلاف تأنيثه فإنّه قد لا يعلم من لفظه كماذا كان مجازي التأنيث كطلعت الشمس مع أنَّ فِي الإلْحاقِ هنا زيادةَ ثقل لأنّ التثنية والجمع ثَقِيلانِ بالنسبةِ إلى المفرد، فإلحاقُ علامةٍ بفعلهما زيادةُ ثقل كما في الكردي، بخلافه ثَمّ، ثُمَّ ذكَر الناظم حُكْمَ إِلْحاقِ تاءِ التأنيث بالفعل المُسند إلى الجمع بعد تجريده من علامة الجمع فقال (وإن تشا) بالقصر لضرورة النظم أي وإن تُرد بالجمع معنى الجماعة (فزد عليه) أي فَألْحِق بالفعل المسند إليه (التاءَ) أي تاءَ التأنيث (نحو) قولهم (اشتكَتْ عُراتُنا) جمعُ عار من اللّباس، ويجوز أَنْ يُقْرأ بالمعجمتين جمع

غاز في سبيل الله فَأُلْحَقُوا بالفعلِ المسند إلى العُراة الذي هو جمع عار تاءَ التأنيث على تأويله بالجماعة أي اشتكَتْ وَتَألَّمتْ جماعةُ عراتِنا بُرودةَ (الشِّتاء) فالكلامُ على حذف المضاف والشتاءُ فصلٌ من فُصولِ السنة الأربعةِ ذُو بَرْد شديدٍ لبُعْدِ الشمس فيه عن البحر المُتجمِّد الذي في الشمال إلى جهة الجنوب.

يعني: أنك إذا جَرَّدْتَ الفعلَ المسنَد إلى الفاعل الظاهر المجموع من علامة الجمع فأنت بالخيار في إلحاق علامة التأنيث به، فإنْ شئتَ قلت: جاء الرجال بتذكير الفعل على تأويله بالجمع أي جاء جمع الرجال أو جاءت الرجال بتأنيثه على تأويله بالجماعة أي جاءت جماعة الرجال، ومنه قول الناظم: اشتكت عراتنا الشتاء. وشمل كلام الناظم جمعَ التكسير لمذكر أو مؤنث، وجمعَ المؤنث السالم كقامت الهندات وجَمْعَ المذكر السالم وفي هذين خلاف والصحيح أنهما كمفردَيهما فيجب التأنيثُ في نحو: قامت الهنداتُ كما يجب في نحو: قامت هند، ويَجِبُ التذكيرُ نحو: قام الزيدون، كما يجب في نحو: قام زيد.

**الإعراب**: (ووحّد الفعل مع الجماعة) الواو استئنافية، وَحد فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، الفعل مفعول به منصوب، والجملة مستأنفة مع منصوب على الظرفية الاعتبارية بالفتحة الظاهرة وهو مضاف، الجماعة مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، أو بسكون الوقف، والظرف متعلق بوحد، (كقولهم) جار ومجرور، متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة (سار الرجال الساعة) مقول محكي لقولهم منصوب بالفتحة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي، وإن شئت قلت: سار الرجال فعل وفاعل الساعة منصوب على الظرفية الزمانية وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي. (وإن تشا فزد عليه التاء) الواو عاطفة إن حرف شرط جازم مبني على السكون تشا فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وعلامة جزمه السكون الظاهر على الهمزة المحذوفة لضرورة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على المخاطب، فزد الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية زد فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، عليه جار ومجرور متعلق بزِدْ، التاءَ مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة والجملة الطلبية في محل الجزم بإِنْ الشرطية على كونها جواباً لها، والجملة الشرطية معطوفة على جملة قوله وَحد (نحو) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً، تقديره: وذلك نحو والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً، نحو مضاف (اشتكت عراتنا الشتاء) مضاف إليه محكي، وإن شئت قلت: اشتكى فعل ماض مبني بفتحة مقدرة، على الألف المحذوفة للتخلص، من التقاء الساكنين منع

من ظهورها التعذر، والتاء علامة تأنيث الفاعل عراتنا فاعل ومضاف إليه الشتاء مفعول به منصوب، ولكنّه على تقدير مضاف كما مرّ تقديرُهُ: بُرودَةَ الشتاء، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لنحو.

## فصل في إلحاق تاء التأنيث

ولما ذكر الناظم: أن الفعل إذا أسند إلى جَمْعٍ تلحقه تاء التأنيث أراد أنْ يَبيّن مواضعَ وجوبها، فقال:

وتلحق التاء على التحقيق — بكل ما تأنيثه حقيقي
كقولهم جاءت سعاد ضاحكة — وانطلقت ناقة هند راتكة
وتكسر التاء بلا محالة — في مثل قد أقبلت الغزالة

أي (وتلحق التاء) أي تاء التأنيث وجوباً (على التحقيق) أي على القول المحقق عند النحاة الثابت عندهم (بكل ما) أي بكل فعل أسند إلى ظاهر مفرد (تأنيثه حقيقي) أي حقيقي التأنيث لا مجازيه وهو ماله فرج ولو دبرا كالطير، وإنما وجب إلحاق التاء به لئلا يتوهم أن ثمّ فاعلاً مذكراً محذوفاً كأن يقال: في قام هند أي قام أبوها مثلاً. أي إذا أسند الفعل إلى الفاعل المفرد الظاهر الحقيقي التأنيث غير مفصول عنه ولا مراد به الجنس لَحِقَتْه وجوباً تاء ساكنة تدل على تأنيث فاعله (كقولهم) أي وذلك كقول العرب (جاءت سعاد) وحضرَتْ امرأة اسمها سعاد، وسعاد علم مؤنث معنوي من السعادة حالة كونها (ضاحكة) مستبشرة والضحك تَكَشُّرُ الشِّفَاهِ عن الأَسنانِ واللِّثَا مع إظهار الصوت (وانطلقت ناقة هند) أي ذهبت ناقتها حالة كونها (راتكة) أي: راكضة مُحرِّكة أعجازَها من قولهم: رتك البعير من باب: نصر إذا انطلق راكضاً مُحرِّكاً أعجازَه، ومنه قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَتِ ٱمْرَأَتُ عِمْرَٰنَ﴾ (قالت امرأة العزيز بخلاف ما لو كان مجازي التأنيث كطلعت الشمس أو مفصولاً من عامله نحو: قامت اليوم هند وحضرت القاضيَ امرأة إلّا إنْ كان المؤنثُ الحقيقيُ منقولاً عن أسماء الرجال كزيدٍ سُمِّيَتْ به امرأةٌ فإنَّه مع الفصل يجب إثباتُها نحو: جاءت اليومَ زيدَ لدفع الالتباس كما في الملا جامي أو مراداً به الجنسُ نحو: نعمت المرأةُ هند، ففي هذه الحالة جاز إلحاق التاء وحَذْفها لأنّ فاعلَه مقصودٌ به، استغراقُ الجنس، فعُومل معاملةَ جمع التكسير في جواز إثبات التاء وحَذفها لشبهه به في أنَّ المقصودَ به متعدّد والإلحاقُ أرجح.

ويجب إلحاقها أيضاً إذا أسند الفعل إلى ضمير متصل عائد إلى مؤنث حقيقي كهند قامت، أو مجازي كالشمس طلعت إلا عند ابن كيسان فإنه جوَّز أن يقال: الشمسُ طلع كما يقال: طلع الشمس فلا فرق عنده بين ظاهر المجازي وضميره، وأما قوله:

فلا مزنةٌ ودقَتْ وَدْقَها — ولا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَها

فضرورةٌ حَيْثُ حذَف تاءَ التأنيث مِن قوله: أَبقل مع إسناده إلى ضمير مجازي التأنيث، لأنّ الأرض مؤنث مجازي (فائدة): قال التاجُ السبكيُّ في عَرُوس الأفراح: إنَّ مِن إخراج الكلام على خلافِ مقتضَى الظاهر تذكيرَ المؤنث وعَكْسَه، قال: فالأولُ لتفخيمه نحوُ: قوله تعالى: ﴿فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ﴾ ومنه (ولا أرض أبقل إبقالها) لأنَّه أَرادَ تفخيمُ الأرض، فعبَّر عنها بما يُعبَّرُ به عن المكان وبذلك يَنْجَلِي لك أنه لا ضرورة في البيت اهـ يس باختصار، ثُمَّ ذكر الناظم: أنَ هذه التاء التي أصلُها السكونُ قد تُكسر لالتقاء الساكنين فقال: (وتُكسر) أي تُحرَّك هذه (التاءُ) الساكنة في أصلها بالكسرة على أصل حركة التخلص من التقاء الساكنين (بلا محالة) أي بلا مُمانعةٍ ولا مُنازعة (في مثلِ) قولهم (أقبلت) إلينا وحضرت (الغزالة)، ومِثْلُه: قالت امرأة العزيز، وقالت امرأة فرعون، وقد تُحرَّك بالضم نحو: (قالت اخرج عليهنّ)، والغزالُ هو ولدُ الظبي، ويُسمى غزالاً مِنْ وِلَادَتِهِ إلى أن يَقْوى وَيَطْلُع قَرْنهُ ثُمَّ بعد ذلك يُسمَّى الذكر ظبياً، والأنثى ظبية، وقال العلَّامةُ بَحْرقُ اليَمنيُّ، ولا يقال: الغزالة بالهاء ففي تمثيله نظر اهـ. إلّا أن يقال: المرادُ بها المرأةُ المشبَّهة بالغزالة في الجمال، والملاحة.

**الإعراب**: (وتلحق التاء على التحقيق) الواو استئنافية تلحق إما مِن لَحِقَ الثلاثي فَيُقْرأُ بفَتْح التاءِ والحاءِ، فتقول في إعرابه: تلحق فعل مضارع مرفوع، التاء فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، على التحقيق جار ومجرور متعلق بتلحق، وإِمَّا من أَلْحَقَ الرباعي فيقرأ بضمّ التاء وكسر الحاء وفاعله ضمير يعود على المخاطب، والجملةُ على كلا التقديرين مستأنفة استئنافاً نحوياً، (بكل ما تأنيثه حقيقي) بكل جار ومجرور متعلق بتلحق كل مضاف ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون تأنيثه مبتدأ ومضاف إليه حقيقي خبر، والخبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الاسمية صلة لما الموصولة والعائد ضمير تأنيثه (كقولهم جاءت سعاد ضاحكة) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، جاءت سعاد إلى آخر البيت مقول محكي لقولهم، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وإن شئت قلت: جاء فعل والتاء علامة تأنيث الفاعل، سعاد فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، ولم ينون لأنّه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي ضاحكة منصوب على الحالية من سعاد، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقولهم (وانطلقت ناقة هند راتكة) الواو عاطفة مثال على مثال انطلق فعل ماض، والتاء علامة تأنيث الفاعل، ناقة هند فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، وهند مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، راتكة حال من ناقة منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي. (وتكسر التاء بلا محالة) الواو عاطفة جملة على

جملة تكسر فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة، التاء نائب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة والجملة الفعلية معطوفة على جملة قوله: وتلحق التاء بلا الباء حرف جر لاسم بمعنى غير في محل الجر بالبَاءِ مبني على السكون لا مضاف محالة مضاف إليه مجرور بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب الجار والمجرور متعلق بتكسر، (في مثل هذ أقبلت الغزالة): في مثل جار ومجرور متعلق بتكسر مثل مضاف، قد أقبلت الغزالة مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وإن شئت قلت: قد حرف تحقيق أقبلت أقبل فعل ماض مبني على الفتح، والتاء علامة تأنيث الفاعل مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، الغزالة فاعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه.

# باب ما لم يسمّ فاعله

أي باب المفعول الذي لم يذكر معه فاعل عامله من فعل أو شبهه ويسمى نائب الفاعل وهذه العبارة أعم لأنها تشمل كل ما ينوب عن الفاعل من المصدر وغيره، وهو الاسم الصريح، أو المؤول به أسند إليه فعل تام مغير الصيغة، أو مؤول به مقدم عليه بالأصالة ليس واقعاً منه ولا قائماً به، وعامله اثنان الفعل المغير الصيغة والمؤول به، وهو ثلاثة اسم المفعول نحو: أمضروبٌ الزيدان والمصدرُ نحو: عجبتُ من أكل الطعام أي من أَن يُؤكل الطعامُ واسم التفضيل إذا أُخذ من مادة الحُبِّ أو البُغْض، نحو: ليوسف وأخوه أحبُّ إلى أبينا، ولَزَيْدٌ أبغضُ إليَّ من غيره، وحكمه حكمُ الفاعل وهو الرفع.

والذي ينوب عن الفاعل خمسة أشياء: الأول المفعول به نحو: ضرب زيد، وينوب عنه بلا شرط شيء فيه، والثاني الجار والمجرور نحو: ولما سُقط في أيديهم وينوب عنه بأربعة شروط عدم المفعول به، وأن لا يكون الجار حرف تعليل، وكون المجرور مختصاً بالإضافة نحو: سِيرَ بأبيك أو بأَلْ نحو: سير بالرِجال، وكونُ الجار متصرفاً بأن لا يلزم وجهاً واحداً في الاستعمال كمُذْ فإنها تختصُ بالزمان ورُبَّ فإنها تختص بالنكرة، فمجرورها لا يصلح للنيابة عن الفاعل، والثالث: الظرفُ نحو: صيم رمضان وجُلس أمامك، وينوب عن الفاعل بثلاثة شروط: عدمُ المفعول به وكونُه مختصاً، وكونه متصرفاً والمختص من الظرف ما اختص بعلمية كصيم رمضان أو بإضافة نحو: أمامك، أو بوصف سِير وقتٌ طيبٌ وجلس مكان بعيد والرابع: المصدر، وينوب عن الفاعل بثلاثة شروط: عدم المفعول به، وكونه مختصاً ومتصرفاً، والمختص من المصدر: ما اختص بتحديد كضُرب ضربتان أو بالإضافة كضُرب ضَرْبُ الأمير، أو بأل كسير السير، أو بوصف ظاهر نحو: فإذا نُفخ في الصور نفخة واحدة والخامس الجملةُ لأنَّ الأصح أنها تنوب عن الفاعل، وإن كانت لا تقع فاعلاً على الصحيح، لكن نيابتها مختصة بباب القول، دون مرادفه كَالوَحْي والإِلْهام نحو قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ﴾ فجملةُ ماذا في محل رفع نائب الفاعل، ونحو: قيل يا نوح اهبط الآية فجملة يا نوح اهبط في محل رفع نائب الفاعل لأنّه مقول القول، وذكره الناظم بقوله:

واقض قضاء لا يرد قائله ... بالرفع فيما لم يسم فاعله

من بعد ضمّ أول الأفعال ... كقولهم يُكْتب عهد الوالي

(واقض قضاء لا يرد قائله) أي وَاحْكُم أيُها النحويُّ حكماً لازماً لا يُنْكَر قائله (بالرفع فيما لم يسم فاعله) أي في المفعولِ الذي لم يُذْكَر فاعلُ عَامِلِهِ فعلا كان أو صفةً إقامةً له مقام الفاعل أو احكُمْ بعملِ الرفع في المفعول لِفِعْلِ ما لم يُذْكَر فاعله، ولما كان ذلك مُتوقِّفاً على تغيير صيغةِ الفعل قال (مِنْ بعدِ ضَمِّ أَوَّلِ الأفعال) أي احْكُم له بالرفع مِنْ بعدِ ضَمِّ أولِ الأفعال المسندة إليه ماضياً كان أو مضارعاً لفظاً كان أو تقديراً كضُرِبَ ويُضرب، وقيل: ولا يكون الضم في المضارع إلا لفظاً، ومثَّل له الناظمُ بقوله: (كقولهم يُكْتب عَهْدُ الوالي) أي كقول العرب يُكْتَب عهدُ الوالي في المضارع وكُتب عهدُه في الماضي، واقتصر الناظم على ضمّ أوله، ولا بُدَّ مع ذلك مِن كَسْرِ ما قَبْلَ آخره في المَاضِي لفظاً كضُرب أو تقديراً كقيل وبيع، وفَتحِ ما قبل آخره في المضارع لفظاً كيُضْرب أو تقديراً كيُقال ويباع، فإنْ كان مفتوحاً في الأصل كيُسْمَع بُقي عليه، وكذا إن كان أولُه مضموماً بُقّي عليه كيُكرم، وإنما غيَّروا صيغةَ الفعل المبني للمجهول ليتميَّز بذلك من الفعل المبني للفاعل، وإنما فُتح ما قبل الآخر في المضارع لِيَعْتَدِل الضمُّ بالفتحِ في المضارع الذي هو أثقلُ من المَاضي وشرطُ الفعلُ المبني للمفعول أن يكون متصرفاً، فالجامد لا يُبنى له بالاتفاق كنعم وبئس، وأن يكون تاماً فالفعلُ الناقصَ لا يُبْنَى له عند البصريين. ويُعطى المفعولَ النائب مَنابَ الفاعل سائرَ أحكامه من وجوب التأخر عن العامل واستحقاقِه للاتصال به وتأنيث العامل لتأنيثه، فقولك ضُرِب زيدٌ مثلاً أَصْلُه ضرَبَ عَمروٌ وزيداً، فحُذف الفاعل وأقيم المفعول مُقامه فارتفع فحصل اللَّبْسُ لأنَّه لا يُعلم هل الفعلُ مبني للفاعل أو للمفعول، فغُيِّرت الصيغةُ عمَّا كانت عليه ليؤمن اللبسُ، وهذا الحكم المذكور مِن ضمّ أولِ الماضي إذا كان صحيحَ العين كما مُثِّلَ، وأما إذا كان معتلَ العين فقد ذكر حُكْمه بقوله:

وإن يكن ثاني الثلاثي ألف ... فاكْسِرْه حين تَبْتَدِي ولا تقف

تقول بيعَ الثوبُ والغلامُ ... وكِيلَ زَيْتُ الشام والطعامُ

أي (وإن يكن ثاني) الفعل (الثلاثي) الذي أُريد بناؤه للمفعول (ألف) بسكون الضرب أي ألفاً سواء كانت منقبلة عن واو كقال أو ياءٍ كباع (فاكسره) أي فاكسر ذلك الفعلَ الثلاثي المعتل العين (حين تبتدي) تلفّظه أي فاكسر الحرفَ الذي تبتدىءُ به منه، وهو فاء الكلمة (ولا تقف) أي ولا تتوقَّفْ عن كسرة لأنّه الأفصحَ. يعني: إذا أُريد بناءُ الماضي الثلاثي المعتل العينِ لما لم يُسم فاعله كُسر أوله فقلبت ألفه ياء سواء كانت منقلبة عن واو أو ياء فتقول: في باع وقال بيع وقيل أصلُهما: بُيِع وقُوِل نُقلت حركةُ الياء والواو لاستثقالها عليهما إلى ما قبلهما بعد سَلْبِ حركته، فقلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار: بيع وقيل، وهذا هو اللغة الفُصْحى، ومن العرب مَنْ يَكْسِر أوله مُشِماً ضماً تنبيهاً على أنّ الضمّ هو الأصلُ والإشمامُ تهيئة الشفتين للتلفظ بالضمّ من غير

تلفظ به، ومن العرب مَنْ يقول: بُوع وقُول بالواو الساكنة وضمّ الأول وهو قليل، ومنه قولُ الشاعر:

لَيْتَ شباباً بُوعَ فاشتريتُ      لَيْتَ وهل يَنْفَعُ شيئاً لَيْتُ

وأما المضارعُ من المعتل العين فإنَّ عَيْنه إذا أُريد بناؤه للمفعول تُقْلَب ألفاً واواً كانت أو ياء فتقول: في يقول ويبيع يُقال ويُباع، إذ أصلهما يُقْوَل ويُبْيع فنقلت حركة العين إلى ما قبلها ثمّ قُلبت العين ألفاً لتحركها في الأصل، وانفتاحِ ما قبلها الآن فصار يقال ويباع، (تقول) في مثالِ الماضي الثلاثي المعتل العين بالياء في بناءِ للمفعول (بيع الثوبُ والغُلام) أي بِيع الغلامُ مع ثوبه أصلُه بُيِع بضمّ أوله وكسر ثانيه فاستُثقلت الكسرةُ على الياء ثمّ نُقلت إلى ما قبلها فصار بيع (و) تقولُ في مثالِهِ أيضاً (كِيل زَيْتُ الشام) وهو دهنٌ للزيتون (و) كِيل (الطعام) أي: طعامُ الشام وبُرُه، وكَرَّر المثالَ لتكملةِ البيت.

**الإعراب**: (واقض قضاء لا يُرد قائله) الواو استئنافية اقض فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية مستأنفة قضاء منصوب على المفعولية المطلقة بأقض، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره لا نافية يرد فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة، قائله نائب فاعل ومضاف إليه والجملة الفعلية في محل النصب صفة لقضاء ولكنها صفة سببية (بالرفع فيما لم يُسم فاعله) بالرفع جار ومجرور متعلق بأقض فيما في حرف جر ما اسم موصول في محل الجر بفي مبني على السكون و الجار والمجرور متعلق باقض أيضاً، أو حال من الرفع لم حرف جزم ونفى يسم فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم، وعلامة جزمه حذف حرف العلة، وهي الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وسَمَّى هنا بمعنى ذَكَر يتعدى إلى مفعول واحد، فاعلُه نائبُ فاعلٍ لِيُسمّ، ومضافٌ إليه، والجملة الفعلية صلةُ الموصول (مِنْ بعد ضمِّ أوَّل الأفعال) من حرف جر مبني بسكون على النون المُخفَاة في باء يعد مجرور بمِنْ وعلامةُ جره كسرة ظاهرة في آخره، الجار والمجرور متعلق باقض بعد مضاف، ضمّ مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ضمّ مضاف أول، مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وكثرةُ الإضافة لا تُخرج الكلام عن الفصاحة لورودها في الكتاب والسنة (كقولهم يكتب عهد الوالي) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه، متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب يكتب عهد الوالي مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحلّ بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: يكتب فعل مضارع مغير الصيغة لضمّ أوله وفتح ما قبل آخره لفظاً مرفوع بالضمة الظاهرة عهد الوالي نائب فاعل ومضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل لأنّه اسم منقوص، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لقولهم، (وإن يكن ثاني الثلاثي أَلِفْ)

الواو استئنافية إن حرف شرط جازم، يكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية ثاني اسمها مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين مَنَع من ظهورها الثقلُ لأنّه اسم منقوص ثاني مضاف، الثلاثي مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، ألف خبر يكن منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف أو الضرب (فاكسر حين تبتدي ولا تقف) فاكسر الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية مبنية على الفتح، اكسر فعل أمر مبنيٌّ على السكون، والهاءُ ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على الضمّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديرُهُ، أنت، والجملةُ الطلبية في محل الجزم جوابُ لأنْ الشرطية وجملةُ إن الشرطية مستأنفة، حين منصوب على الظرفية الزمانية متعلق باكسر تبتدي فعل مضارع مرفوع بضمه ظاهرة على الهمزة المنقلبة ياءً لضرورة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لحِيْنَ، ولا تقف الواوُ عاطفة، لا نافية جازمة تقف فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامةُ جزمه سكونُ آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملةُ الفعلية معطوفة على جملةِ قوله: فاكسره على كونها جواباً لإنَّ الشرطية (تقول) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة القولية مستأنفة (بيع الثوب والغلام وكيل زيت الشام والطعام) مقول محكي لتقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال بحركة الحكاية في قوله: والطعام، وإن شئت قلت: بيع فعل ماض مغير الصيغة، الثوب نائب فاعل مرفوع والغلام معطوف على الثوب، والجملة في محل النصب مقول لتقول، وكيل الواو عاطفة مثال على مثال، كيل فعل ماض مغير الصيغة، زيت الشام نائبُ فاعلٍ ومُضَافٌ إليه والطعام معطوف على زَيْتُ والجملة في محل النصب معطوفة على الجملة الّتي قبلها.

# باب المفعول به

والهاءِ من به تعود على أل الموصولة في لفظ المفعول، والمعنى: الذي فُعل به، وفي الحقيقة أنها تعود إلى موصوف محذوف أي بابُ الشيء الذي فُعل به، وكذا في المفعول، فيه، وله، ومعه، وهذا بالنظر إلى ما قبل العلمية، وأما بعدها فليست ضميراً بل جزء علم والمفعول لغة: الشيء الذي فُعل به، واصطلاحاً: هو الاسم المنصوب الذي يقعُ عليه الفعلُ الصَّادرَ عن الفاعل، والمُرَادُ بوُقوعِ الفعل عليه، تعَلُّقُه به على سبيل الثبوت نحوُ: ضربتُ، زيداً أو على سبيل النَّفي نحوُ: ما ضربت زيداً.

وعلامةُ كَونِ الاسم مفعولاً به صحةُ الإخبارِ عنه، باسم مفعول تام مَصُوغٍ في مصدر ما عَمِل فيه، والمرَادُ بالتام المأخوذُ مِن مصدرِ عامله بلا واسطةِ حرف جر، فَخَرج به اسمُ مفعول الفعل اللازم، فيصحُّ أن يقال في ضربتُ زيداً زيد مضروب وفي ركبتُ الفرس الفرسُ مركوب وحُكمهُ النصبُ كما أَنَّ حكم الفاعل الرفع، وسبب ذلك: أنَّ الفاعل لا يكون إلّا واحداً لامتناع اجتماع مؤثّرين على أثر واحد بخلاف المفعول، والرفعُ أثقلُ والفتحُ أخف، والفاعل أقل والمفعولُ أكثرُ، فأعطُوا الأقلَّ الأثقلَ والأخفَّ الأكثر ليكون ثقلُ الرفع موازناً لقلةِ الفاعل وخفةُ، الفتحة موازنةً لكثرة المفعول به.

واختُلف في عامل المفعول به على أربعة أقوال: الأَوَّلُ وهو قول البصريين: أنَّ الفعل وحده يقتضي رَفْعَ الفاعل ونصبَ المفعولِ الثاني وهو قولُ هشام بن معاوية من الكوفيين أنّ العامل فيه هو الفاعل فقط، والثالث وهو قول خَلَفٍ من الكوفيين أنَّ العامل في الفاعل معنى الفاعلية وفي المفعول معنى المفعولية، والرابعُ أن العامل فيه الفعلُ والفاعلُ جميعاً، وبدأ الناظم بحُكْمه وهو النصبُ فقال:

والنصبُ للمفعول حكم وجبا ... كقولهم صاد الأمير أرنبا

وربّما أُخر عنه الفاعلُ ... نحو قد استوفى الخراجَ العاملُ

أي: والنصب حكم مُوجَب للمفعول به كما أن الرفع حكم واجب للفاعل وفي بعض النسخ (والنصب للمفعول حكم وجبا) أي حكم واجب للمفعول به عند العرب وذلك (كقولهم) أي: كقول العرب (صاد الأمير) وأَخَذَ من البَرِّيَّةِ (أرنبا) أي حيواناً، يسمى أرنباً، والأرنب حيوان معروف، ويقال: أنه يحيض فأرنبا مفعول به لوقوع فعل الفاعل عليه، وهُوَ وَالصَّيْدُ ويصحّ أن يقال: فيه الأرنب مصيد وشذّ نصب الفاعل ورفع

المفعول كما في قول بعضهم: خرق الثوب المسمار، والأصل في المفعول تأخيره عن الفعل والفاعل، وقد يتوسط بينهما جوازاً كما مثّل به الناظم في قوله: (وربّما أخر عنه الفاعل) أي وقليلاً ما أخر عن المفعول الفاعل جوازاً، وذلك (نحو) قولهم (قد استوفى) وأعطى (الخراج) كاملاً (العامل) في الأرض أي أعطاه لصاحب الأرض، والخراج أجرة الأرض، فالخراج مفعول مقدم، والعامل فاعل مؤخر، وإنما جاز تقديمه على الفاعل لعدم المانع من التقديم، ومنه قوله تعالى: ولقد جاء آلَ فرعون النذر، وإما وجوباً كما إذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول كقوله تعالى: وإذ ابتلى إبراهيمَ ربه لئلا يلزم علينا عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، أو كان المفعول ضميراً متصلاً بالعامل نحو: ضربني زيد، وقد يتقدم عليهما إما جوازاً نحو: فريقاً كذبتم، وإنما جَوَّزُوا تقديمَ المفعول على الفعل، ومنعُوا تقديم الفاعل على الفعل، لأنّ إعراب الفاعل الرفعُ، فلو قدم على الفعل لاشتبه بالمبتدأ، وهذا اللبسُ مفقود في المفعول به لكون إعرابه النَّصْب المُبايِنَ لإعراب المبتدأ، ذكره الحريري اهـ.

وإمّا وجوباً كما إذا كان له صدر الكلام نحو: أياماً تدعو، وقد يجب ذلك الأصل وهو تأخيره عنهما كما أشار إليه بقوله:

وإن تــقــل كــلّــم مــوســى يــعــلــى ... فــقــدم الــفــاعــل فــهــو الأولــى

أي: وإن تقل أيها النحوي في محاورتك كلم موسى يعلى قيل: يعلى اسم لحمزة بن عبد المطلب عمّ رسول الله ﷺ، وحمزة لقبه، ولقبه الرسول الله ﷺ، بأسد الله هكذا سمعنا من أفواه المشايخ، ولكنه لا يصح لعدم النقل فيه عن كتب اللغة وغيرها، وفي القاموس: يعلى بن أُميَّة صحابيٌ، وعُبيد بن يعلى تابعي اهـ. (فقدم الفاعل) أي فاجعل المقدم منهما فاعلاً والمؤخر مفعولاً (فهو) أي جَعْلُ المقدم فاعلاً هو، (الأَوْلى) والأَحرى والأَحقُّ والواجبُ يعني: إذا خيف التباسُ الفاعل بالمفعولَ لعدم ظهور الإعراب ولا قرينة تميِّز أحَدَهما عن الآخر، وجب كون الأول فاعلاً، والثاني مفعولاً، وإن أوهم كلام الناظم خلافه لتعبيره بالأولى سواء كانا مقصورين نحو: كلم موسى يعلى أم اسمي إشارة نحو: ضرب هذا ذاك أم موصولين نحو: ضرب من في الدار من على الباب أم مضافين إلى ياء المتكلم نحو: ضرب غلامي صديقي ولا يجوز في مثل هذه المُثُلِ أيضاً تقديمُ المفعولِ على العامل خوفَ التباسِه بالمبتدأ، فإنْ وُجدت قرينة لفظية نحوُ: ضربَتْ عيسى سعدى أو معنوي نحو أكل الكمثري موسى لم يجب التأخيرُ لعدم اللبس.

واعلم: أنَّ الناصب للمفعول به إما فعل ـ متعد كما مرّ، أو وصف يُشبهه نحو: إن الله بالغ أَمْرُه أو مصدر نحو: ولولا دفع الله الناس، أو اسمُ فعل نحو: عليكم أنفسَكم، ولما كان المفعولُ به ينصبه الفعلُ المتعدي أشار إليه مع التعريضِ إلى أَنَّ مطلق الفعل ينقسمُ إلى متعد ولازم، بقوله:

وكُــلُّ فــعــل مــتــعــد يــنــصــب ... مــفــعــولــه مــثــلُ سَــقَــى ويَــشْــرَبُ

وفي عبارته قلب، والتقدير: وكل فعل ينصبُ المفعولَ به فهو متعد وذلك نحو: سقى زيد دابته الماء، ويشرب العسلَ، وضابط المتعدي: هو ما يتجاوز الفاعل بنفسه إلى المفعول به فينصبه، واللازم بخلافه كظرف وكرم وشرف، وعلامة الفعل المتعدي جواز اتصال ضمير غير المصدر به نحو: زيد ضربه عمرو والخَيْر عمله، وخرج بهاءِ غير المصدر هاءُ المصدر: فإنها تتصل بالمتعدي واللازم، فليسَتْ علامة لواحد مِنْهُمَا مثال اتصال هاء المصدر بالمتعدي نحو الضَّرْبَ ضَرَبَه زيد، ومثالُ اتصالها باللازم: الخُروجَ خرجه عَمْرُو.

(واعلم): أن الفعلَ مِن حيثُ التعدي واللزوم أربعة أقسام: متعد دائماً كضرب ونصر ولازم دائماً: كشرف وكرم، وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها، وما يكون متعدياً تارة ولازماً أخرى نحو: نصحته ونصحت له وشكرته وشكرت له.

(واعلم): أنه إذا أريد تعدي الفعل اللازم إلى المفعول به عدي بحرف الجر كمررت بزيد أو الهمزة نحو: أكرمت زيداً، أو بالتضعيف كشَرَفْتُ زيداً، وقد يحذفَ حرفُ الجر فيصل إلى المفعول بنفسه نحو: مررت زيداً ومنه قول الشاعر:

تَمُرُّونَ الديارَ ولَمْ تَعُوْجُوا ... فَكَلَامُكُمُوا إذاً عَلَيَّ حَرامُ

(واعلم): أنَّ المتعدي على ثلاثةِ أقسام: متعد إلى واحد نحو: شرب زيد لبناً، ومتعد إلى اثنين نحوُ: سقى بكر خالداً سَمْناً، ومتعد إلى ثلاثة نحو: أعلمت زيداً عمراً فاضلاً، والمتعدي إلى اثنين قد يكون الثاني منهما غير الأول كما مثلنا وكباب أعطى وكسا، وقد يكون هو الأول في المعنى نحو: ظننت زيداً قائماً، وعَقَد الناظمُ لهذا القسمِ بابَ ظنّ وأخواتها كما سيأتي قريباً إن شاء الله تعالى:

**الإعراب**: (والنصب للمفعول حكم وجبا) الواو استئنافية، النصب مبتدأ مرفوع، للمفعول جار ومجرور متعلق بوجب الآتي، حكم خبر المبتدأ مرفوع، والجملة مستأنفة، وجب فعل ماض وفاعل مستتر والألف حرف إطلاق، والجملة الفعلية صفة لحكم، والتقدير: والنصب حكم واجب للمفعول به (كقولهم) خبر لمبتدأ محذوف جوازاً تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (صاد الأمير أرنباً) مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة على أرنباً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وإن شئت قلت: صاد الأمير أرنباً فعل وفاعل ومفعول به والجملة في محل النصب مقول لقولهم. (وربّما أخّر عنه الفاعل) الواو عاطفة ربّ حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح ما كافة لكفها ربّ عن العمل فيما بعدها مهيئة لها للدخول على الجمل، أخّر فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح عنه جار ومجرور متعلق بأخر الفاعل نائب فاعل لأخر، والجملة الفعلية معطوفة على جملة قوله: والنصب حكم وجب، أو مستأنفة (نحو): خبر لمبتدأ

محذوف تقديره: وذلك نحو، والجملة مستأنفة نحو مضاف (قد استوفى الخراجَ العامل) مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة ممنوعة بحركة الحكاية، وإن شئت قلت قد حرف تحقيق مبني بسكون مقدر، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، استوفى فعل ماض مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنّه فعل معتل بالألف الخراج مفعول به مقدم على الفاعل جوازاً، العامل فاعل مؤخر مرفوع، والجملة في محل الجر مضاف إليه لنحو (وإن تقل كَلَّمَ موسى يعلى) الواو استئنافية، إن حرف شرط جازم، تقل فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية. على كونه فعل شرط لها وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت: كلم موسى يعلى مقول محكى لتقل منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت كلم فعل ماض مبني على الفتح، موسى فاعل مقدم على المفعول وجوباً، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنّه اسم مقصور ولم ينون لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة يعلى مفعول به مؤخر عن الفاعل وجوباً منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنّه اسم مقصور ولم ينون لأنّه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل (فقدم الفاعل فهو أَوْلَى) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية، قدم فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، الفاعل مفعول به منصوب، والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، والجملة الشرطية مستأنفة (فهو) الفاء تعليلية هو مبتدأ أولى خبره مرفوع بالضمة المقدرة للتعذر، والجملة الاسمية جملة تعليلية لا محل لها من الإعراب (وكل فعل متعد ينصب) الواو استئنافية كل فعل مبتدأ ومضاف إليه متعد صفة لفعل مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنّه اسم منقوص لأنّ أصله متعدي استثقلت الضمة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء، والتنوين ثمّ حذفت الياء لبقاء دالها وهو كسرة الدال فصار متعد، ينصب فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر يعود على فعل مفعوله مفعول به ومضاف إليه، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة (مثل سقى ويشرب) مثل خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك مثل، والجملة الاسمية مستأنفة مثل مضاف سقى ويشرب مضاف إليه، محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت سقى فعل ماض وفاعل مستتر يعود على نحو زيد، والجملة في محل الجر مضاف إليه لمثل، ويشرب الواو عاطفة يشرب فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على نحو زيد، والجملة معطوفة على جملة سقى.

# باب ظنّ وأخواتها

أي نظائرِها في العمل، ففيه استعارة تصريحية، وجملةُ أخوات ظنّ إحدى وعشرون فعلاً ذكر الناظم منها سبعة: وهي ظنّ وخال ووجد ورأى وعلم وحسب وزعم، وهي ثلاثة أقسام: القسم الأول أفعال القلوب وهي أربعة عشر فعلاً وهي نوعان: الأول أفعال الرجحان وهي ثمانية ظنّ وخال وحسب وزعم وجعل وعدّ وحجا وهب، والثاني: أفعال اليقين وهي ستة: رئي وعلم ووجد وألفى ودرى وتعلم بمعنى أعلم، والقسم الثاني: أفعال التصيير وهي ستة: صيّر وردّ وترك واتخذ وجعل ووهب، والقسم الثالث أفعال الحواس وهي: سمع فقط مع اختلاف العلماء فيه، وأفعال القلوب قسمان: متصرف وهو ما عدا هَبْ وتعلّمْ، وغَيْرُ متصرف وهو هما، قال الناظم رحمه الله تعالى:

لـكّـن فـعـلَ الـشـكّ والـيـقـيـن ... يَـنْـصِبُ مـفـعـولـيـن فـي الـتـلـقـيـن

استدراكٌ على قوله (وكُلُّ فعل متعد ينصب مفعولَه) لِرَفْع ما يُتوهم منه من أن كل فعل متعد لا ينصب إلا مفعولاً واحداً، أي: لكن الأفعال المفيدة للشك أو اليقين في التلقين أي: في إعلامِ غيرِك بما في قلبك يَنْصِبُ مفعولَينِ لا واحداً فقط، والتلقين في الأصل حكاية القول لَمن يقوله، والإملاَ حكاية القول لِمَنْ يكتبه، ولكن المرادُ بالتلقينَ هنا إلقاءُ ما في قلبك إلى الغير على سبيل الشّك أو اليقين، وسُميت أفعالُ الشّكِ واليقين لأنَّ منها ما يفيد في الخبر شكاً نحن ظنّ وحسب وخال وزعم، ومنها ما يفيد فيه يقيناً نحو: وجد وعلم ورأى، وسميت أفعال القلوب لأنّ معانيَها قائمة بالقلب، وذكر الناظم أمثلتَها بقوله:

تـقـول قـد خِـلْـتُ الـهـلالَ لائـحـا ... وقـد وجـدتُ الـمـسـتـشـار نـاصـحـا

ومـا أَظُـن عـامـرا رفـيـقـا ... ولا أَرى لـي خـالـداً صـديـقـا

وهـكـذا تـفـعـل فـي عـلـمـت ... وفـي حـسـبـت ثـمّ فـي زعـمـت

وقد ذكر الناظم في هذه الأبيات الثلاثة، سبعة أفعال من أفعال القلوب المتعدية إلى اثنين الثاني منهما هو عَيْن الأول في المعنى إذ أصلهما المبتدأ والخبر، فهذه السبعة وكذا كل ما تصرف من ماضيها كما يشير إليه قوله: ما أظنّ إلى آخره تدخل على المبتدأ والخبر بعد استيفاءِ فاعلها فتنصبهما على أنهما مفعولان لها على التشبيه بأعطيت على الصحيح عند البصريين، وإن كان الأصل أن لا تؤثر فيها لأنّ العوامل الداخلة على الجملة لا تؤثر

فيها وعند الكوفيين انتصب الثاني منهما على التشبيه بالحال مستدلاً بوقوعه جملة وظرفاً، وردّ بوقوعه معرفة وضميراً وجامداً، وبأنّ الكلام لا يتمّ بدونه، ذكره عبد المعطي: وتسد مسدهما، أنّ المفتوحة المشددة ومعمولاها كظننت أنّ زيداً قائم، وإن كان في تأويل اسم مفرد، وكذا تسد عنهما أن وصلتها نحو قوله تعالى: (أَلَم أحسب الناس أن يتركوا) ومثّل الناظمّ لها بقوله: (تقول) أيها السائل في مثال خال الذي مضارعُه يَخالُ لا يَخُولُ (قد خلت الهلالَ لائحا) أي: أدركْتُ كونَ الهلال لائحاً أي: مُضِيئاً إدراكاً راجحاً، والهلال القمر أولَ ظهوره (و) تقول في مثال وجد (وجدت المستشار ناصحاً) أي: أيقنت كون المستشار ناصحاً، ووجد هنا بمعنى أَيْقَنَ وعَلِم لا بمعنى أَصَابَ، وإلا تعدَّتْ إلى واحد كوجدتُ الضَّالَة أي أَصَبْتُها ولا بمعنى استَغْنَى ولا حَقِدَ، وإلا كانت لازماً، والمستشار من تطلب منه المشاورة لإظهار المصلحة، والناصح اسم فاعل من نصح نصيحة، والنصيحة إرادة الخير للغير، أي أيقنت كون المستشار مريداً لِي الخَيْرَ (و) تقول في مثال ظنّ (ما أظنّ عامراً رفيقاً) أي: ما أدركتُ كونَ عامرٍ رفيقاً لي في السفر إدراكاً راجحاً، أو ما أيقَنْتُ ذلك لا بمعنى اتَّهم، وإلا تعدت إلى مفعول واحد، نحو ظننتُ زيداً بمعنى اتهمْتُه (و) تقول في مثالِ رأى (ولا أرى لي خالداً صديقاً) أي: ما أيقَنْتُ كونَ خالد صديقاً لي، والصديقُ مَنْ يَفْرَح لفرحك، ويحزن لحزنك، بخلاف العدو، فإنّه بعكس الصديق، بخلاف ما إذا كان بمعنى أبصر فيتعدّى إلى واحد نحو: رأيت زيداً بمعنى أبصرته (وهكذا) أي: ومثلُ ما فعلْتَ في هذه الأفعال المذكورة من تعديتها إلى اثنين (تفعل في علمتُ) إذا كانت لِليَقين نحو: علمتُ الرسولَ صادقاً، بخلاف ما إذا كان بمعنى عرف فإنّه يتعدى إلى واحد، نحو: علمتُ المَسْأَلَة بمعنى عرفتها، وفي بعض النسخ: وهكذا تصنع (و) كذا تفعل (في حسبتُ) إذا كان بمعنى الرجحان نحو: حسبتُ بكراً صديقاً أي ظننته، وقد تأتي بمعنى اليقين لا بمعنى صِرْتُ ذا حسبٍ، وإلا فهو لازم، وقد تأتي بمعنى اليقين وتنصبُ مفعولين كقوله:

حسبتُ التُّقَى والجُود خَيْرَ تجارة ... رباحاً إذا ما المَرْءُ أَصْبَحَ ثاقلا

أي: تيقَّنتهما خَيْرَ تجارة وقولُه (ثم) بمعنى الواوِ العاطفة أي وكذا تفعلُ (في زعمت) إذا كان بمعنى ظَنَّ نحوُ: زعمت زيداً صادقاً، لا إذا كان بمعنى كَفل أو بمعنى قال فيتعدى إلى واحد، نحو: زعمتُ القومَ أي كنتُ زعيماً لهم.

(واعلم) أنَّ لأَفعال هذا الباب ثلاثةَ أحكام، الأولُ: الإعمال نحو: ظننتُ زيداً قائماً وهو الأصل، وهو واقع في الجميع أي في جميع أفعال القلوب وأفعالِ التصيير، والثاني الإلغاءُ وهو إبطالُ العمل لفظاً ومحلاً لغير مُوجِب لفظي بل معنوي وهو ضَعَفُ العامل بتوسطه نحو: زيد ظننت قائم، أو بتأخُرِه نحو: زيد قائم ظننت، والأرجح الإلغاءُ مع التأخر والأعمالُ مع التوسط، والثالث: التعليقُ وهو إبطال العمل لفظاً لا مَحلاً لموجب

لفظي ككون أحد المفعولين اسم استفهام نحو: (لنعلم أيُ الحزبين أحصى لما لبثوا أمداً) أو مضافاً إليه نحو: علمت أبو مَنْ زيد، أو مدخولاً له نحو: علمت أزيدٌ قائم أم عمرو، أو ما النَّافيةِ نحو: لقد علمتَ ما هؤلاء ينطقون، أو لام الابتداء نحو: (ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة) من خلاق، وهذان الحكمان الأَخَرَانِ مختصان بالقَلْبيِّ المتصرف.

(واعلم): أيضاً أنه لا يجوز في هذه الأفعال حذفُ مفعوليها ولا أحدِهما اقتصاراً أي لغير دليل، لأنَّ أصلهما المبتدأ والخبر، ويجوز الحذفُ اختصاراً أي لدليل فمِنْ حذفهما معاً قول: كُمَيْتِ بن زيد الأسدي يمدحُ آلَ بيتِ رسول الله ﷺ:

بِأيِّ كتابٍ أَمْ بأَيَّةِ سُنَّةٍ تَرى حُبَّهم عاراً عليَّ وتَحسب

أي: تَحْسب حُبَّهم عاراً عليَّ، ومِن حذفِ الأول فقط قولُه تعالى: (ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيراً لهم بل هو شر لهم) أي بُخْلَهم، ومن حذفِ الثاني قولُ عَنْتَرَة العَبْسيِّ:

ولَقَدْ نَزلْتِ فلا تَظُنِّي غَيْرَه مِنّي بمنزلة المُحِبِّ المُكَرَّم

أي: فلا تظني غَيْرَهُ واقعاً مني.

**الإعراب**: (لكن فعل الشكّ واليقين) لكن حرف نصب واستدراك مبني على الفتح، فعل الشكّ اسمها منصوب، الشكّ مضاف إليه، واليقين معطوف عليه (ينصب) فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر يعود على فعل (مفعولين) مفعول به منصوب بالياء لأنّه مثنى، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لكن، وجملةُ لكن جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب (في التلقين)، تنازع فيه كُلٌّ من الشك واليقين، أو متعلق بينصب، والغرض منه تكملةُ البيت (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب، والجملة مستأنفة (قد خلْتُ الهلالَ لائحا) مقول محكي لتقول، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على قوله لائحاً، وإن شئت قلت: خلت فعل وفاعل من أخوات ظنّ تنصب مفعولين، الهلال مفعول أول لائحاً مفعول ثان، والجملة في محل النصب مقول تقول (وقد وجدت المستشار ناصحاً) الواو عاطفةُ مثالٍ على مثالٍ، قد وجدت الخ معطوف محكي على قد خلت، وإن شئت قلت: قد، حرف تحقيق، وجدت فعل وفاعل المستشار مفعول أول ناصحاً مفعول ثان، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قوله قد خلت الهلال (وما أظنّ عامراً رفيقاً) معطوف محكي على قد خلت الهلال، وإن شئت قلت: الواو عاطفة مثال على مثال، ما نَافِيةٌ أَظُنُّ فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، عامراً مفعول أول، رفيقاً مفعول ثان والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قد خِلْتُ الهلالَ (ولا أرى لي خالداً صديقاً) الواو عاطفة لا أرى الخ معطوفٌ محكي على قد خِلْتُ الهلالَ، وإن شئت قلت: الواو عاطفة مثال على مثال، لا نافية أرى فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة،

للتعذر لأنّه فعل معتل بالألف وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا، لي جار ومجرور متعلق بصديقا، أو صفة له قدم عليه لضرورة النظم، أو حال منه، خالداً مفعول أول، صديقاً مفعول ثان، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة قوله قد خلت الهلال لائحاً (وهكذا تفعل في علمت) وفي بعض النسخ: تصنع، كما مرّ، الواو استئنافية ها حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه والكافُ حرفُ جر وتشبيهٍ ذا اسمُ إشارة يُشَارُ به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بالكاف مبنيٌّ على السكون لشبهِه بالحرف شبهاً معنوياً، الجار والمجرور متعلق بتَفْعَلُ، تفعلُ فعل مضارع مرفوع لتجرده عن الناصب والجازم، وفاعلُه ضمير مستتر يعود على المخاطب، والجملةُ مستأنفة في حرف جر، علمت مجرور محكي الجار والمجرور متعلق بتفعل (وفي حسبت) جار ومجرور محكي معطوف على في علمت (ثمّ) حرف عطف بمعنى الواو (في زعمت) جار ومجرور محكي معطوف عليّ في علمت.

# بابُ إعمالِ اسم الفاعل المُنوَّنِ

اسم الفاعل هو ما دلَّ على حدثٍ، وفاعِله جارياً مَجْرى الفعل في الحُدوث والصَّلاحيَةِ للاستعمال بمعنى المَاضِي والحالِ والاستقبالِ. فقولُنا ما دلَّ على حدث كالجنس في الحد يَصْدُقُ بكُلِّ ما دل على حدث، وقولنا (وفاعله) فصلٌ أوَّلُ خرج به اسمُ المفعول كمضروب، فإنه دَلَّ على حدث ومفعوله، وخرج به أيضاً الفعلُ فإنه دلَّ على الحدث والزمان وضعاً، ولم يدلُّ على الفاعل إلَّا التزاماً لا وضعاً، وكلامُنا فيما دلَّ عليه وضعاً وخَرَجَ به أيضاً المصدرُ وقولُنا جَارياً مَجْرى الفعل في الحدوث والصلاحية الخ فصلُ ثان خَرَج به الصفةُ المشبهة كحسن واسمُ التفضيل كأفضل فإنهما لا يَدُلَّانِ إلا على الثبوت، وأورد عليه ما دلَّ من اسم الفاعل على الثبوت نحو دائم وثابت وكرازق وعالم من اسم الله تعالى، وأجيب عنه بأن الثبوت في دائم وثابت مستفادٌ مِنْ جَوْهَرِ المادَّةِ فقولُك: بَاقٍ مثلاً الثبوتُ مستفاد منْ حروفه، وبأنَّ الرازق والعالِم ونحوَهما من أسماء الله تعالى مبني على التجريد من الحدوث المعتبَرِ في وضع الصفة والاستمرارُ فيه ليس مدلولاً لِلفْظِ بل مستفادٌ من العِلْم بأنَّ كل ما هو صفة له تعالى مستمرٌ له، وقولُنا والصلاحيةِ للاستعمال بالجر عطف تفسير على الحدوث، فكأنه قيل فما معنى حدوثه فقيل: حيث كان يَصْلُح للأزمنة الثلاثة فهو يدل على الحدوث، فلا يخرج بذكر الصلاحية شيء كذا في حاشيةِ الحمدون على الألفية.

وهو قسمان: مقرون بأل الموصولة ومجرد عنها، فإن كان مقروناً بأل عَمِلَ عملَ فعله مطلقاً أي: سواء كان ماضياً أو حالاً أو استقبالاً، وسواء اعتمد على ما سيأتي أو لم يَعتمد نحو: هذا الضاربُ زيداً أمس أو الآن أو غداً، وإنما عَمِلَ حينئذ مطلقاً أي من غير شرط لأنّه حينئذ صِلةٌ للموصول الذي هو أل فهو فعل بحسب المعنى، وإن كان اسماً بحسب الصورة ومِنْ ثَمّ جاز عطف الفعل عليه ولم يذكر الناظمُ هذا القسم. وإن كان مجرداً من أل الموصولة عَمِل عملَ فعله متعدياً كان أو لازماً بشرطَينِ الأول: كونُه بمعْنَى الحَالِ والاستقبالِ لا بمعنى الماضي، خلافاً لابن هشام والكسائي فإنهما أجازا عمله بمعنى المَاضِي، لأنّه يَتِمُّ له حينئذ مشابهةُ الفعلِ لفظاً مِن جهة مُوافقتِه له في الحركات والسكنات، فإنَّ ضارباً مثلاً بوزن يَضْرب ومشابهتُه معنى من جهة اقتران حَدثِه بأحد الزمانين المذكورين، والثاني اعتمادُه على نَفْيٍ أو استفهام أو مخبر عنه، أو موصوف نحو: ما ضاربٌ زيدٌ عمراً، وأضاربٌ زيدٌ عمراً ومررت برجل ضاربٍ عمراً لأنَّ بهذا

الشَّرْطِ تَقْوى مشابهتُه له، لأنَّ مقتضَى كونه وصفاً أن يكون له موصوفٌ فقياسُه أن لا يقع إلا مع صاحبه، إذْ ذِكْرُه بدونه يُخرِجُه عن أصلِ وضعه ويُلْحِقُه بالجوامد فلا يعمل، وإنما اشترط عند فُقدان اعتماده على الصاحب أن يَخْلُفَه حرفُ النفي أو الاستفهام لأنّهم قَصدُوا به قَصْدَ الفعلِ فَجَرى مجراه، وقد علم بالاستقراءِ أنّهم لا يَسْتَعْمِلُون الوَصْفَ قائماً مقامَ الفعل إلا مع النَّفْي أو الاستفهام.

وزاد بعضهم لإعمالِ اسم الفاعل في المفعول شرطين آخرين أحدُهما أن لا يكون مصغَّراً والثاني: أن لا يكون موصوفاً لأنّ كلا من التصغير والوصف يَزيل شبهَه بالفعل، فلا يقال جاء رجلٌ ضُوَيرِبُ زيداً، ولا رأيت ضارباً مُسيئاً زيداً، وأجاز الكوفيون ما خلا الفراءَ والنحاسَ إعمالَ المصغر مطلقاً، وأجاز البصريون والفراءُ إعمالَ الموصوف بعد العمل وصحَّحه ابنُ هشام في المغني وهو الأصح، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَآ ءَآمِّينَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ يَبْتَغُونَ﴾ فجملةُ يبتغون نَعتُ لآمِّين لا حالٌ منه، خلافاً لأبي البقاء.

(واعلم): أنَّ اسم الفاعلِ إن كان من فعل ثلاثي جاء على وَزْنِ فاعل وهو أكثر ما يُبنى منه وإن كان من فعل غير ثلاثي كالرباعي والخماسي والسداسي جاء على صيغةِ المضارع المعلوم بوَضْعِ ميم مضمومة موضعَ حرف المضارعة، وكسرِ ما قبل الآخر، كمُكْرِم ومنطلق ومستخرِج، وذكر الناظم رحمه الله تعالى: القسمَ الثاني فقط كما مرّ فقال:

| | |
|---|---|
| وإن ذكرت فاعلاً منوَّنا | فهو كما لو كان فعلاً بَيِّنَا |
| فَارفع به في لازمِ الأفعال | وانصب إذا عُدِّي بكل حال |
| تقول زيدٌ مُسْتَوٍ أبوه | بالرفع مِثْلُ يستوي أخوه |
| وقل سعيد مُكْرِم عثمانا | بالنصبِ مثلُ يُكرِم الضِيفانا |

أي (وإن ذكرت) أيها النحوي (فاعلاً منونا) أي اسمَ فاعل منوناً (فهو) يعمل عملَ الفعل المعلوم، يرفعُ الفاعل فقط بلا شرط شيء إن كان فعلُه لازماً، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً بالشروطِ المارةِ (كما لو كان) العاملُ (فعلا بينا) أي فعلاً صريحاً كما ذكره الناظم بقوله: «فارفع به» أي: باسم الفاعل فاعلاً فقط (في لازم الأفعال) أي: فيما إذا كان مَصُوغاً من الأفعال اللازمة (و) ارفع به فاعلاً و (انصب) به مفعولاً واحداً أو اثنين أو ثلاثة بحسب فعله (إذا عدى) فعلُه إلى المفعول به بهمزة أو بغيرها أو مُتعدِّياً إليه بنفسه وقولُه (بكل حال) إما متعلقٍ بانصب أي وانصب به في كل حالٍ من أحواله سواء كان هو مفرداً أو مثنى، أو مجموعاً، وسواء كان مجرداً أو مزيداً فِيْهِ أو متعلّق بعُدِّي أي وانصب به إذا عدى فعله في كل حال من أحوالِ فعله أي سواء كان فعلُه مجرداً كضَرَب ودحرج أو مزيداً فيه كتعلَّم، واستخرج (تقول) في مثال اللازِم (زيدٌ مستو) أي منتصب أو مرتفع أو معتدل أو مستقيم (أبوه بالرفع) على أنه فاعلُ مُسْتوٍ من الاستواء بمعنى الانتصاب أو

الارتفاع أو الاستقامة (مثلُ ما تقول) في فعلِه اللازم (يَسْتَوِي أخوه) أي ينتصب أخوه بالرفع على أنه فاعل، وفي بعض النسخ:

تقول زيدُ مشترِ أبوه بالرفع مثلُ يشتري أخوه

وما في نُسختِنا أولى بالتمثيلِ لأنَّ اشترَى من الأفعال المتعدية، ويَنْصِبُ المفعولَ الواحدَ إن كان فعله متعدياً إلى واحد نحو: زيد ضارب أبوه عمراً، ومنه تمثيلُ الناظم بقوله:

(وقل) في مثال المتعدي (سعيد مكرم عثماناً بالنصب) أي بِنَصْبِ عثمان على أنه مفعولُ مكرم وألفه للإطلاقِ مِثْلَ ما تقول في فعله المتعدي سعيد (يُكْرِمِ الضيفانا) بألف الإطلاق جمعُ: ضيف وينصب مفعولين إن كان فعله متعدياً إلى اثنين نحو: سعيد معط خالداً درهماً وينصب ثلاثة إن كان فعله متعدياً إلى ثلاثة نحو: سعيد مُعْلِمٌ خالداً بكراً منطلقاً، وإذا اسْتَوْفى اسمُ الفَاعِلِ المجرَّدُ أي عن اللام ما اشترط لصحةِ عمله جاز أن ينصب المفعولَ به، وجاز إضافتُه إليه، وقد قُرِىء بالوجهَين قولُه: (إنّ الله بالغُ أمره هل هنّ كاشفاتُ ضِرُّه) وإذا أُضيف إلى مابعده، وأُتبع جاز لك في التابعِ جَرَّه على اللفظ ونَصْبَه على المحل نحو: هذا ضارب زيدٍ وعمرٍو وعمَرا، فإن كان بمعنى الماضي أو لم يعتمد على شيء من الأمور السابقة لم يعمل، خلافاً لبعضهم وهو الكوفيون كما مرّ.

**الإعراب**: (وإن ذكَرْتَ فاعلاً منوناً) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم، ذكرت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها فاعلاً مفعول به منوناً صفة فاعلاً، وألفُه منقلبةٌ عن التنوين (فهو كما لو كان فعلاً بينا) الفاءُ رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ كما الكاف حرفُ جرٍ وتشبيهٍ ما مصدرية أو زائدة، لو زائدة أو مصدرية، كان فعل ماض ناقص واسمها ضمير يعود على اسم الفاعل، فعلاً خبر كان منصوب بَيِّنَا صفةَ فعلاً منصوب وألفُه بدلُ من التنوين، وجملةُ كان، صلةٌ لما المَصْدَرِيَّة أو صلةِ لِلَوْ المصدريةِ، ما مع صلتِها أو لو مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف تقديره: ككونه فعلاً بيناً، والجار والمجرور متعلق بمحذوفِ خَبرِ المبتدأ تقديرهُ: فهو كائن ككونه فعلاً بيناً، والجملةُ الاسمية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جوابَ شرطٍ لها، وجملةُ إن الشرطية مستأنفة (فَارْفَع به في لازم الأفعال) الفاءُ فاءُ الفصيحة مبنيةٌ على الفتح لأنّها أفصحَتْ عن جواب شرط مقدر تقديرهُ: إذا عرفْتَ أنه كفعل بين وأردت بيانَ كيفيةَ إعْمَالِهِ فأقول لك: ارفع به، ارفَعْ فعلُ أمرٍ مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب تقديره: أنت، به جار ومجرور متعلق بارفع، في لازم الأفعال جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بارفع أيضاً، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة (وانصب إذا عدى بكل حال) الواو عاطفة انصب

فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على ارفع، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على السكون، عدي فعل ماض مغيّر الصيغة مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة النظم، ونائب فاعله ضمير يعود على الفعل، بكل حال جار ومجرور ومضاف إليه إما متعلق بعدى والظرف أعني إذا متعلق بانصب، والتقدير: وانصب به وقت تعدية فعله على أي حال كان فعله ثلاثياً كان أم لا، وإما متعلق بانصب، والتقدير: وانصب به في كل حال من أحواله أي سواء كان مفرداً أو جمعاً أو مثنى وقت تعدية فعله (تقول زيد مستو أبوه بالرفع مثل يستوي أخوه) تقول فعلٌ مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة زيد مستو أبوه مقول محكي لتقول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على الهاء، من أبوه بالرفع جار ومجرور حال من أبوه أي حالة كونه مقروءاً، بالرفع بالواو أو متعلق بتقول وإن شئت قلت: زيد مبتدأ مرفوع بالابتداء مستو خبره مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه اسم منقوص لأن أصله مُسْتَوِيٌ فأُعِل إعلالَ قاض أبوه فاعلٌ مستو مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة مِثْلُ خبر لمبتدأ محذوف تقديره وذلك مِثْلُ، والجملة مستأنفة أو حال من المثال الأول، مثل مضاف يستوي أخوه مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وإن شئتَ قلتَ: يستوي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل لأنّه فعل معتل بالياء أَخُوه فاعل مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة وهو مضاف والهاء مضاف إليه (وقل سعيد مكرم عثماناً بالنصب مثل يكرم الضيفانا) الواو عاطفة مثال على مثال، قل فعلُ أمر وفاعل مستتر والجملة معطوفة على جملة تقول، سعيد مكرم عثماناً مقولٌ محكي لِقُلْ، والمقولُ منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة على نون عثمان وألف عثمانا حرف إطلاق، وإن شئت قلت سعيد مبتدأ مكرم خبره عثمان مفعول مكرم، لأنه يعمل عمل فعله المتعدي، والجملة في محل النصب مقول قل، بالنصب جار ومجرور حال من عثمان أي حالة كونه مقروءاً بالنصب أو متعلق بقل مثلَ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك مثل، والجملة مستأنفة أو حال من المِثَالِ الأوَّل، مثلَ مضاف يكرم الضيفانا مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على نون الضيفانا مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والألف فيه حرف إطلاق، وإن شئت قلت: يكرم فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر يعود على سعيد الضيفان مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وألفه حرف إطلاق، والجملة في محل الجر مضاف إليه لِمثْلٌ.

# باب المصدر

وهو لغة اسمٌ لمحل صُدور الشيء، واصطلاحاً: من حيثُ هو، لا مِنْ حيثُ كونُه مفعولاً مطلقاً اسمٌ دَالٌ على الحدثِ المشتملُ على حروف فعله الأُصول، وليس عَلماً، فخَرج بقولنا اسم دال على الحدث ما عدا اسمَ المصدر، وخرج بالمشتمل على حروف فعله اسمُ المصدر كاغتسل غسلاً وتوضّأ وضوءاً، وخَرَج بقولنا وليس علماً اسمْ الحدث إذا كان عَلماً كفَجَارِ علمٌ للفجرة وجَمادِ علمٌ للجمدة، فاسمُ الحدث قسمان ما اشتملَ على حُروف فعلِه الأصولِ وهو المصدرُ وما لا وهو اسمُ المصدر.

وأمَّا المصدرُ مِنْ حَيْثُ كونُه مفعولاً مطلقاً فهو: ما ليس خبراً مِن مصدرٍ مؤكِّدٌ لعامله أو مُبيِّنٌ لنوعِه أو عَددِه، فخَرَجَ بقولنا ما ليس خبراً نحو: ضَرْبُك ضربٌ أليم، فإنَّ ضَرْبٌ أليمٌ، وإن كان مصدراً مبيناً للنوع إلّا أنه خبرٌ، وقولُنا مِنْ مصدرٍ أَخْرَج نحوَ: وَلَّى مُدْبِراً، فإنَّ مدبراً وإن كان مؤكداً لعامله لكنه اسمُ فاعل لا مصدرٌ، وقولُنا مؤكداً لعامله نَحْوُ: ضَربت ضرباً، وقولُنا أو مبينٌ لنوعِهِ كضربت ضَرْب الأمير، وقولُنا أو عددِه نحوُ: ضربت ضربتين.

وهذا على أنَّ بين المصدر والمفعول المطلق عموماً وخصوصاً مطلقاً، فكل مفعول مطلق مصدرٌ ولا عَكْسَ، وقيل بينهما العمومُ والخصوصُ الوجهيُّ يجتمعان في نحو: ضربتُ ضرباً وينفرد المصدرُ في نحو: يُعجِبني ذَهَابُكَ، وينفرد المفعولُ المطلق في نحو: قولك ضربتُ سوطاً، والقائلُ بالقول الأول يقولُ: سوطاً نائبٌ عن المفعول المطلق، وليس نَفْسَه، قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| والـمـصـدرُ الأصـلُ وأَيُّ أصـل | ومـنـه يـا صـاحِ اشـتـقـاقُ الـفـعـل |
| وأوجـبَـتْ لـه الـنـحـاةُ الـنَّـصَـبَـا | فـي قـولـهـم ضَـرِبْـت زيـداً ضـربـاً |

(والمصدر) الذي هو اسمٌ للحدث هو (الأصل) للفعلِ والوصفِ في الاشتقاق عند البصريين لوجوهٍ وكثيرةٍ في كُتبهم، ولهذا سُمِّي مصدراً لأنَّ فعلَه صدر عنه أي أُخذ منه، وقيل بعَكْس ذلك وهو مذهب الكوفيين وهو ضعيف لأنَّ الفرعَ لا بُدَّ له من الدلالة على الأصل وعلى زيادةٍ ولا شكَّ أن الفعلَ يَدُلُّ على الحدثِ والزمانِ بل وعلى الذات التي قام بها الفعلُ، ففيه زيادة على المصدر الذي لا يدل إلّا على الحدث، وهو فائدةُ الاشتقاق فيكون فرعاً للمصدر (وأَي أصل) هو أي المصدرُ، وأيُّ هنا وصفيةٌ بمعنى كامل وهو خبر

مقدم لمبتدأ محذوف، أَيْ: والمصدر أصل كاملٌ أي أصلٌ لجميع ما سواه من الفعل والوصف، أو معطوف على الأصلُ، والغرضُ من هذه الجملة التأكيد لما قبلها أو الردُّ على مَن قال: إن المصدر أصل للفعل، والفعلُ أصل لما سواه من الوصف كاسم الفاعل، واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وقوله (ومنه) أي ومن المصدرِ (يا صاح) مرخمُ صاحب على غير قياس، فإنَّه لا يُرخَّم إلا العَلَمُ (اشتقاقُ الفعلِ) والوصفِ تفسيرٌ لما قبله (وأوجبت) وجوباً صِناعياً لا شرعياً لأنه لا يكون إلا من الشارع (له) أي للمصدر بمعنى المفعول المطلق (النحاةُ) جمعُ ناح بمعنى نحوي (النصبَا) بألف الإطلاق على المفعولية المطلقة إذا كان فضلةً وسُلِّط عليه عامل من لفظه (كقولهم ضربت زيداً ضرباً) ومِثْله: وكلَّم الله موسى تكليماً، سواء كان عامله فعلاً كما مُثل أو وصفاً نحو: والصافات صفا، أو مصدراً نحو: فإنّ جهنم جزاؤُكم جزاءً موفوراً، ويُسمَّى حينئذ مطلقاً، ومنه عند بعضهم نَحْوُ: قعدت جلوساً ويعجبني قيامُك وقوفاً، وَجزم به ابنُ هشام. وخرج بقولنا: إذا كان فضلةٌ ما إذا كان عُمْدةً نَحْو: ضربك زيداً ضربٌ شديد وخرج بقولنا عامل من لفظه ما إذا سلط عليه عامل من غير لفظه فلا يجوز نَصْبَه على أنه مفعول مطلق نحو: يعجبني ذهابك.

ثمّ إنّ المصدر المنصوب على المفعولية المطلقة يُؤتى به في الكلام لأحد ثلاثة أمور، الأول لقصد التوكيد أي لِتَوكيدِ نَفْس عامله إن كان مصدراً، وإلّا فيؤكدَ مصدَر عامله ليتَّحِدَ المؤكد مع المؤكَّد كما هو شرطُ التوكيد اللفظي الذي هذا منه، فمعنى قولك:) ضربت ضرباً أَحْدَثْتُ ضرباً، ضرباً أفاده الرضي، والثاني لبيان نوع عامله بأَنْ دلَّ على هيئة صدور الفعل، إمَّا باسم خاص نحو: رجَعَ القهقرى أو بإضافةٍ كضربتُ ضرب الأمير، أو بوصف، كضربت ضرباً شديداً أو بلامِ العهد كضربت الضرْب إذا كَانَ بَيْنك وبَيْنَ مخاطَبك ضربٌ معهودٌ، والثالث لبيان عددِ عامله بأن دلَّ على مرات صدور الفعل كضربت ضربتين أو ضربات، والأولُ لا يُثنى، ولا يجمع اتفاقاً لأنه بمثابة تكرير الفعل لكونه يُشبه فعلَه من حيث المعنى لا من حيث اللفظُ لعدم زيادته عليه، والثالث يُثنَّى ويُجمع اتفاقاً، وفي كون الثاني كالأول أو كالثالث قولان: أصحُّهما عند مالك الثاني، وقد ينوبَ مَنَاب المصدر في الانتصاب على أنَّه مفعول مطلق غَيْرُه لما فيه من الدلالةِ على المصدر، وذَكَره الناظمُ بقوله رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وقــد أُقـيـم الـوصـفُ والآلاتُ | مُـقـامَـه والـعـددُ الإثـبـاتُ |
| نـحـو ضـربـتُ الـعـبـدَ سـوطـاً فـهَـرَب | واضـرب أشدَّ الـضـرب مَنْ يَـغْـشَى الـريـبْ |
| واجْـلِـدْه فـي الـخَـمْـر أربـعـيـن جـلـدة | وَاحْـبِـسَـهُ مِـثْـلَ حَـبْـسِ مـولـى عَـبْـدَهُ |

أي (وقد أُقيم) وأُنيب (الوَصْفُ) أي وَصفُ المصدر مقامه فانتصب انتصابَه نحوُ قوله تعالى: ﴿وَكُلَا مِنْهَا رَغَدًا﴾ أي أكلا رغداً فحُذف المصدر وأُقيمت الصفة مقامه في

الانتصاب على المصدرية خلافاً لسيبويه حيث جعَله حالاً من المصدر المفهوم من الفعل، والتقديرُ: فكلا حالةَ كون الأكل رَغداً (و) قد أُقيمت (الآلاتُ) أيضاً (مُقامه) في الانتصاب على المصدرية أي أُقيمت آلاتُ المصدر مُقامه إذا كانت آلة في العادة لذلك الفعل، فلا يقال ضربته خشبةً والآلاتُ، جَمْعُ آلة وهي ما يُعالِجُ به الفاعلُ المفعولَ لوصولِ الأثر إليه (و) قد أُقيم أيضاً (العددُ) أي: اسم العدد، والعددُ لغة مطلقُ الكَمِّيَّة فيدخل فيه الواحدُ، واصطلاحاً: ما سَاوَى نِصْفَ مجموعِ حَاشِيَتَه السُّفْلى والعُلْيا القريبتين أو البعيدتَين فخرَج الواحدُ لأنه ليس له حاشيةٌ سفلى وقولُه (الإثبات) بفتح الهمزة جمعَ ثَبْتٍ وهو فاعلٌ لفعل محذوف تقديره: قاله وحَكَم به العُلماءُ: الثَّابتُون الراسخون في معرفةِ قواعدِ العربية واصطلاحاتِها، ويُقْرأ بكسرها على أنَّه مصدر بمعنى اسم المفعول أي والعدد المُثْبَتُ ولعلَّه إنما خَص العدد بالإثبات دون النفي لأنك: لو قُلَت مثلاً ما جلدتُه أربعين عَقَّبْتَهُ بالإِضراب فقُلْتَ بَلْ عشرين فصار: نيابةُ العدد عن المصدر ملازمةٌ للإثبات، هكذا ذكره صاحبُ التحفة والله أعلم.

ومثَّل لِنيابةِ الآلة بقوله (نحو ضربتُ العبدَ سوطاً) أي ضرباً بسوط (فهرب) أي فشَرد وأبَقَ مِني، فحُذِف الجارُّ توسُّعاً، وأُضِيف المصدرُ إلى الآلة، ثُمّ حُذِفَ المضافُ وأُقيم المضافُ إليه مُقامه فانتصب انتصابَه، والسوطُ آلةُ الضربُ متَّخد مِن جلدٍ مقدَّدٍ مَفْتُولٍ، ومَثَّل لنيابةِ الوصف بقوله (واضرب أشدَّ الضرب) أي ضرباً أشدَّ الضرب (مَنْ يَغْشَى) ويفعلُ أسبابَ (الريب)، جمعُ ريبة وهي التُّهمةُ وسُوءُ الظَن به أي مَنْ يفعل الأسبابَ التي بسببها شَكَّ الناسُ في فاحشتِه كالمُحادثةِ مع الأجنبيةِ والخَلْوةِ بها والدخولِ عليها فحَذَفُوا ضرباً وأنابُوا أشدَّ الذي هو وَصْفٌ له مَنَابَه لأنَّ أصلَه: اضربْهُ ضرباً شديداً.

ومَثَّل لنيابةِ العدد بقوله (وَاجْلِده) أي: واجلد الشَّارب (في) شُرْبِ (الخَمْر) وهو في الأصل ما يُتَّخذِ مِنْ عَصِير العِنبِ، وأَوَّلُ مَنْ صَنَعَها المَلِكُ كُمَّشِيْدُ مِنْ مُلُوك عَادٍ قَوْم هُودٍ كما بَسَطْنَا الكلامَ في ذلك من تفسيرنا حَدَائِق الرُّوْحِ والرَّيْحانِ (أربعين جلدة) أي جَلْداً أربعين فحُذف المصدر، وأُقيم العددُ مقامه، ومثله قوله تعالى: ﴿فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً﴾ أي جلدا ثمانين، ويُقرأ أربعين في البيت بوصلِ همزتهِ لإقامة الوزن، وقولُه (واحْبِسْه) أي زيداً حبساً (مِثْل حبسِ مولى) وسيّدٍ (عبدَه) أي: رقيقه، مثالُ لِنيابةِ الوصفِ عن المصدر نظيرُ قوله أشدَّ الضربَ أي: حبساً مِثْلَ فحُذف الموصوفَ اعتماداً على ظُهورِ المُرادِ، والغَرضُ منه تكملةُ البيت لأنه مَثل لنيابةِ الوصف بأشدَّ الضرب فلا عِلَّةِ لِتَكْرارِهِ إلا التكملةَ.

**الإعراب**: (والمصدرُ الأصلُ وأيُّ أصل) الواوُ استئنافية المصدرُ مبتدأ الأصلُ خَبرَه، والجملةُ مستأنفة، وأيُّ أصل الواوُ عاطفة أيُّ: معطوف على الأصل مرفوع بالضمة الظاهرة وهو مضاف أصلِ مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وإن شئْتَ قلْتَ الواو عاطفةُ جملةِ أيُّ أَصْلِ خبرٌ مقدَّمٌ لمبتدأ محذوف جوازاً تقديرُه: وأيُّ أصلٍ هو أي المصدرُ

هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محَل الرفع مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها للتأكيد (ومنه يا صاح اشتقاقُ الفعل) الواوُ عاطفة جملة على جملة منه جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً يا صاح يا حَرفُ نداء مبنيٌّ على السكون، صاح منادى نكرةٌ مقصودةٌ مرخَّمُ صاحب في محل النصب مبني على الضمّ الظاهر على الحاء على لغةِ مَنْ لا ينتظرُ المحذوفَ أو في محل النصب مبني على الضمّ الظاهر على الباء المحذوفة على لغةِ مَنْ ينتظر المحذوف وجملةُ النداء معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المبتدأ والخبر، اشتقاقُ الفعل مبتدأ مؤخر مرفوع، الفعل مضاف إليه مجرور، والجملة الاسمية معطوفة على ما قبلها (وأوجبت له النحاة النصب في قولهم ضربت زيداً ضرباً) الواو استئنافية أوجب فعل ماض والتاء علامة تأنيث الفاعل له جار ومجرور متعلق بأجبت، النحاة فاعل مرفوع النصبا مفعول به، منصوب وألفه حرف إطلاق، في قولهم جار ومجرور ومضاف إليه، متعلق بالنصب أو بمحذوف حال من النصب وجملة قوله أوجب مستأنفة، ضربت زيداً ضرباً مقول محكي لقولهم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وألف ضربا منقلبة عن التنوين وإن شئت قلت: ضربت زيداً فعل وفاعل ومفعول به، ضرباً منصوب على المفعولية المطلقة والجملة في محل النصب مقول لقولهم، (وقد أقيم الوصف والآلات) الواو عاطفة قد حرف تحقيق أقيم فعل ماض مغير الصيغة، الوصف نائب فاعل مرفوع والآلات معطوف على الوصف، والجملة معطوفة على جملة قوله، وأوجبت مقامه منصوب على الظرفية المكانية وهو مضاف والهاء مضاف إليه والظرف متعلق بأقيم وهو يُقْرَأُ بضمّ الميم لأنه من أقام الرباعي والعدد معطوف على الوصف الإثبات صفة للعدد وهو جامد مؤول بمشتق تقديره: والعددُ المُثْبتَ، هذا إذا قرأنا بكسر الهمزة، وأما إذا قرأناه بفتح الهمزة فجمعُ ثَبَتٍ بمعنى الراسخ في علم العربية فهو على هذا فاعل لفعل محذوف تقديره أَقَامَ هذه المذكوراتِ الإثباتُ مُقامَ المصدر أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: الإثباتُ أقامُوها مُقام المصدر، وعلى كُلِّ التقادير فالغرضُ منه تكميلُ البيت:

(نحو: ضربتِ العبدَ سوطاً فهرب) نحو: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك نَحْوُ والجملةُ مستأنفة نحو مضاف ضربت العبد الخ مضاف إليه محكي لأن مرادنا لفظه لا معناه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب على بَاءِ هرب، وإن شئتَ قلت: ضربت العبدَ فعل وفاعل ومفعول به، والجملة في محل الجر مضاف إليه لنحو، سوطاً منصوب على المفعولية المطلقة لنيابته عن المصدر تقديره ضرباً بسوط فهو مثال لنيابة الآلة على طريق اللف والنشر المشوش فهرب الفاء عاطفة سببية، هرب فعل ماض وفاعله ضمير يعود على العبد والجملة معطوفة على جملة ضربت (واضرب أشدَّ الضرب مَنْ يغْشى الريب) الواوُ عاطفةُ مثال على مثالِ إضْرِبْ أشدَّ الضرب الخ معطوف محكي على ضربت مجرور بكسرة مقدرة على باء الريب وإن شئت قلت:

اضرب فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير يعود على المخاطب أشدّ الضرب منصوب على المفعولية المطلقة لأنه صفة نابَتْ عن المصدر تقديرها: اضرب الضرب الشديد، والجملة في محل الجر معطوفة على جملة ضربتُ العبدَ، ومن اسم موصول في محل النصب على المفعولية يغشى فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر لأنه فعل معتل بالألف وفاعله ضمير يعود على من الموصولة، والجملة صلة لمن الموصولة، الريب مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (واجلده في الخمر أربعين جلدة)، معطوف محكي على ضربت العبد مجرور بكسرة مقدرة على تاء جلدة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، وإن شئت قلت: الواو عاطفة اجلده فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به، والجملة معطوفة على جملة ضربت، العبد أربعين منصوب على المفعولية المطلقة، لأنّه عدد ناب عن المصدر وعلامة نصبه الياء لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، جلدة منصوب على التمييز، لأربعين منصوب به، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على التاء المنقلبة هاء لضرورة الضرب والأصل واجلده جلداً أربعين كما مرّ (واحبسه مثل حبس زيد عبده) معطوف محكي على ضربت العبد مجرور بكسرة مقدرة على الهاء من عبده منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون، الروي، وإن شئت قلت: واحبسه الواو عاطفة مثال على مثال احبسه فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به، والجملة معطوفة على جملة ضربت العبد مثل منصوب على المفعولية المطلقة لأنه صفة نابت عن المصدر، والأصل واحبسه حبساً مثلَ حبس زيدٍ عبده، مثل مضاف حبس مضاف إليه حبس مضاف زيد مضاف إليه، وفي بعض النسخ: مولى وعلى هذا حَبْسَ مضاف مولى مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذرُ لأنه اسمٌ مقصور، عبدَهُ مفعولٌ به لِحَبْسَ منصوب بالفتحة الظاهرة عبدَ مضاف والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على الضمّ المقدر منَعَ من ظهوره اشتغالُ المحل بسكونِ الروي، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وربّما أُضمر فعلُ المصدر ... كقولهم سمعاً وطوعاً فاخْبُر
ومثلُه سَقْياً له ورَعْياً ... وإن تَشَا جَدْعاً له وكَيَّا
ومنه قد جاء الأمير رَكْضا ... واشتملَ الصَّماءَ إذ تَوضَّا

(واعلم) أنه قد تقدم لك أنَّ المصدر ينتصبُ بمثله وبما اشتق منه من فعل أو وصف، وأشار هنا إلى أن عامله قد يُضمر أي: يُحذف إما جوازاً، وذلك عند وجود قرينةٍ لفظةٍ تدلُّ عليه نحو: قولك حِثْيثاً لِمَنْ قال: لك أيَّ سيرٍ سِرْتَ، أو معنويةٍ نحوُ: حجاً مبروراً لِمن قدم من الحج وسعياً مشكوراً لِمَن سعى في خير، وإما وجوباً وهو على قسمين سماعي، أي: موقوف على السماع لا ضابط له عندهم وقياسي له ضابط فيُقاس

عليه، فالسماعيُّ كقولهم عند الأَمْرِ بفعل سمعاً لك وطاعة وحُباً لك وكرامة أي أسمع لك سمعاً وأُطيع لك طاعة وأُحبك حباً وأُكرمك كرامة، وذكره الناظم بقوله (ورُبّما أضمر فعلُ المصدر) أي: وقليلاً أَوْ كثيراً يُضمر ويُحذف فعلُ المصدر أي الفعل الناصب له وجوباً وهو ما لا يجوز إظهاره لنيابة المصدر، عنه وذلك (كقولهم) أي كقول العرب (سمعاً وطوعاً) أي: أَسْمعُ لك سمعاً وأُطيع لك طوعاً أي طاعة أي أَسمعُ لك فيما تقول وأُطيع لك فيما أَمَرْتَني به، وقولهُ (فَاخْبُرْ) أي: فَاعْلَم الحُكْم الذي قلْتُه لك وما مَثَلْتُ به له تكملةَ بيت وهو من خَبَرَ يَخْبُر من باب نصر بمعنى علم (ومِثْلَه) أي: ومثلُ ما ذُكر من الأمثلة في وجوبِ حَذْف فعله قولُهم في الدعاءِ لِشَخْصٍ (سَقْياً) له أي للشخص (ورعياً) له أي سقاك الله تعالى سقياً ورعاك الله رعياً أي حفظكَ من كل مكروه حفظاً (وإن تشا) الدعاءَ عليه فقل (جدعاً له وكياً) أي جَدع الله أنفه جدعاً أي قطَعه وكَواهُ الله كياً أي أحرقه إحراقاً، والجدع قطعُ طرف الأنف وهو كناية عن إذْلالِه وإهانته فهذه المصادر ونحوها منصوبةٌ بأفعال مقدرة من جنسها تُحفظ ولا يقاس عليها لعدم وجود ضابط كلي للحذَفِ يُعرف به لكن محلُ وجوب حذف عاملها عند استعمالها باللام كما مثّلْنا وإنما وجب حَذْفُه حينئذ لأنه لما استعمل باللام طال الكلام فاستحقَّ التخفيفَ فخفَّفُوا بحذف عامله وجوباً، وأما إذا لم يُستعمل باللام فليستَ له هذه المرتبةُ فيستحق التخفيفَ بحذف عامله، وهذه اللام متعلِّقةٌ بالاستقرار المحذوف الواقع صفة للمصدر لا بالمصدر، والقِياسِيُّ في مواضعَ منها، أَن يقعَ المصدرُ تفصيلاً لِعاقِبة ما تقدَّمه نحو قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾ فمنا وفداء منصوبان بفعلٍ محذوف وجوباً لقيام التفصيل مقامه تقديره: فإما تَمنُّون منا، وإما تفدون فداء، ومنها: أن يقع نائباً عن فعل أُخْبر به عن اسم عين، وكان مع ذلك مكرراً مرتينِ فأكثر نحوُ: زيدٌ سيراً، سيراً أي: يسير سيراً لقيام التكرار مقام العامل، بخلاف ما إذا أُخبر به عن اسم المعنى فيجب رَفْعُ المصدر بعده على الخبرية لصحتِها بلا تأويل كأَمْرُكَ سَيْرَ، أو كان محصوراً نحو: إنما أنت سيراً لما في الحصر من التأكيد القائم مقام التكرار، (ومنه) أي: ومن المصدر الذي أضمر عامله نحو قولهم: (قد جاء الأمير ركضاً) أي: يركض ركضاً، وأقبل زيد سعياً أي يسعى سعياً، وإنما فَصَلَهُ عما قبله بِمنْ التبعضيةِ للخلاف الجاري فيه، ولكن عبارتُه تِوهِمُ أنه مِمَّا يجب إضمارُ عامله، وليس كذلك، بل فيه خلاف، فذَهَب بعضُهم إلى أنه مفعول مطلق لفعل مقدر مِن لفظه، وإليه جَنح الناظم وذهب بعضُهم إلى أنه حال عَلَى حَذْفِ مضاف أي ذا رَكْض وذا سَعَى والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين: أنَّ مِثْل ذلك منصوب على الحال على تأويله بالمشتقّ أي: راكضاً وساعياً، وهو الأوجه، ومنه قولُه قوله: ﴿ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا﴾ أي: ساعيات، وقولُه: ينفقون أموالهم سراً وعلانية أي مُسرِّين ومُعلنين، وقولُه (ادعوه خوفاً وطمعاً) أي خائفين وطامعين ووقوعُ المصدر المنكر موقع الحال كثيرٌ في كلامهم، ومع كثرتِه لا يُقاس عليه، وأما قولُه: (واشتمل الصماء إذا توضأ) أي:

اشْتملَ الشِملةَ الصمَّاء وتلفَّف، التلفُّفَ الأصمَّ إذ توضَأ أيْ وَقْتَ وضُوءه، فهو مِن أَمْثلةِ ما ناب فيه صفةُ المصدر منَابه، فليس مِمَّا أضمر عامُله كما تُوهمه عبارته، ومِثْلُه قعَد القُرفصاء أي: قَعد القِعدةَ القُرْفصاء.

قال الفاكهي: واشتمالُ الصماء أن يدير الثوبَ على جسده من غير أن يُخْرج منه يده ويرفع طَرَفَه على عاتِقه الأيسر اهـ.

قال بعضُهم: واشتمالُ الصمَّاءِ أن يُدير الكِساءَ مِن قبل يَمينه ويَضعَه على مَنْكبِهِ الأَيسر، ثُمَّ يرَدُّ ثانيةً مِنْ خَلفهِ على يدِهِ اليمنى وعاتِقه فيُغطِّيهما جميعاً، والاشتمالُ بثوب واحد ليس عليه غيره أن يُديره على جَسده ثُمَّ يرفعَه مِنْ أحدِ جانبيهِ فيضَعه على منكبه، والشِمْلَةُ بكسر الشين هيئة الاشتمال، وإنما قيَّدهُ بالصماء لأنّ الاشتمالُ يكون على هيئاتٍ كثيرةٍ، والصمَّاء نوعٌ منها كما في التحفة، والقُرْفصُاء بضمّ القاف والصاد أو بكسرهما ممدوداً أو مقصوراً: أن يَجْلِسَ على أَلْيتهِ ويُلصق فخذه ببطنه ويَحْتَبي بيديه على ساقيه اهـ. حريري.

والاشتمالُ عند الوضوء أن يُدِير ثوبَه على جسده ويرفع طرفَيه على مِنْكَبَيْهِ مُخالِفاً بينهما ويُخْرِجَ يديه من فوقه.

**الإعراب**: (وربما أُضمر فعلُ المصدر) الواو استئنافية رُبَّ حرف جر شبيهٌ بالزائد ولكنَّها كُفَّتْ عن عملها بما الكافة ما كافة لكفها ما قبلها عن العمل فيما بعدها أضمر فعل ماض مغير الصيغة فعل المصدر نائب فاعل ومضاف إليه، والجملة مستأنفة (كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (سمعاً وطوعاً) مقول محكي لقولهم منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على عين سمعاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: سمعاً مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره: أسمع لك سمعاً وطوعاً مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً، تقديره: أطيع لك طاعة، وعَلاَمَةُ نصبهما فتحة ظاهرة في آخرهما(والجملة المحذوفة في محل النصب مقول لقولهم (فاخبر) الفاءُ فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنها أفصحَتْ عن جوابِ شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما ذكَرْته لك وأردتَ إتْقان العلوم فأقول لك: أُخْبُرْ، أُخْبُرْ فعلُ أمر مبنيٌّ بسكون مقدر مَنَعَ مِن ظهوره اشتغالُ المحل بحركة الروي، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملةُ الطلبية في محل النصب مقولٌ لجوابِ إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب. (ومِثْلُه سقياً له ورعياً) الواوُ استئنافية مِثْلُه مبتدأ ومضاف إليه، سقياً له ورعياً خبرٌ محكي، والجملةُ مستأنفة، أو خبر مقدم ومبتدأ مؤخر محكي أو مبتدأٌ خبرهُ محذوف تقديرهُ: ومِثْلُه قولُك: سَقْياً له وَرَعْياً مقول للقول المحذوف، وإنْ شئت قلت: سقياً مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره

سقاه الله سقياً ورعاه الله رعياً له جار ومجرور متعلق بمحذوف صفةٌ لسقياً ورعياً، تقديرُه: سقياً كائناً له وَرَعْياً كائناً له والجملةُ مقولٌ للقول المحذوف.

(وإنْ تَشَا جَدْعاً له وكيًّا) الواو عاطفة إن حرف شرط جازم تشا فعل مضارع مجزوم بإنْ الشرطية، على كونه فعلَ شرط لها وعلامةُ جزمه سكونٌ ظاهرٌ على الهمزة المحذوفة لاستقامة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب تقديره أَنْتَ، ومفعولُ المشيئة محذوف، تقديره: وإن تشأ الدُّعاءَ عليه، وجوابُ الشرط محذوف أيضاً تقديره: فقل جدعاً وكيًّا والجملةُ الشرطية معطوفة على جملةِ قوله ومِثْلُه سقياً ورعياً جدعاً له وكياً مقول للقول المحذوف محكي، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على كيا، وإن شئت قلت: جدعاً مفعول مطلق لفعل محذوف، وجوباً تقديره: جَدَعَ اللَّهُ أَنْفَه جدعاً، وعلامةُ نصبه فتحة ظاهرة في آخره، والجملةُ الفعلية المحذوفة في محل النصب مقولٌ لجواب الشرط المحذوفِ وكياً الواو عاطفة كيا مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره: كواه الله كياً، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والجملة المحذوفة في محل النصب معطوفة على جملة جدعاً على كونها مقولاً للقول المحذوف (ومنه قد جاء الأمير ركضاً) الواو عاطفة منه جار مجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لما بعده قد جاء الأمير ركضاً مبتدأ مؤخر محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ركضاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله: ومثله سقياً له، وإن شئت قلت: قد حرف تحقيق جاء الأمير فعل وفاعل ركضاً مفعول مطلق لفعل محذوف مِن لفظه تقديره: يَرْكضُ ركضاً، وجملةُ يركض ركضاً في محل النصب حال من الأمير، وهذا ما جَنَح إليه الناظم نظراً إلى أنَّ الحالَ لا تكون إلا وصفاً، والذي عليه سيبويه وجمهور البصريين: أنَّ ركضاً حال من الأمير على أنه في تأويل مشتق أي: راكضاً أو على حذف مضاف أي ذا راكض، وهو الأوجه، ووقوع المصدر المنكر حالاً كثير في كلامهم نحو: ادعوه خوفاً وطمعاً (واشتمل الصماء) في محل الرفع معطوف على جاء الأمير ركضاً على كونه مبتدأ مؤخراً لمنه (إذ) ظرف لما مضى من الزمان، توضأ فعل مَاضٍ مبني على الفتح الظاهر على الهمزة المحذوفة لاستقامة الوزن، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: هو يعود على نحو زيد، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذ، والظرف متعلق باشتمل، والتقدير اشتمل زيد الصماء وقت وضوؤه، وإن شئت قلت: اشتمل فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على زيد مثلاً، الصماء صفة لمصدر محذوف تقديره: واشتمل الشملة الصماء، والجملة معطوفة على جملة قوله: قد جاء الأمير.

# باب المفعول له

ويُسمَّى المفعولَ لأجله، والمفعولَ من أجله، فحينئذ له ثلاثةُ أسماء، أي: بابُ المفعول الذي فَعَلَ الفاعلَ الفعلَ لأجله، فالأَجْلُ الغَرضُ قلت: فالإضافةُ حينئذ بَيانِيَّةٌ كما في الأمير وهو المصدرُ القلبي الفضلةُ المعلِّل لحدث شَاركَه في الزمان والفاعل ولو تقديراً.

وإنما ذَكره الناظمُ عَقِبَ المصدر لاشتراكِهما في المصدريةِ، ولأَنَّ الزجَّاج والكوفيين ذَهبُوا إلى أنه منصوب على المفعولية المطلقة ثمّ اخْتَلَفُوا في ناصبه، فقال: الزجَّاج: ناصبُه فعل مقدر مِنْ لفظه، والتقديرُ في نحو: جئتُك إكراماً جئتُك أُكْرِمك إكراماً، وقال الكوفيون ناصبه الفعلُ المقدر المقدَّم عليه لأنه يُلاقيه في المعنى مِثْلَ قعدتُ جلوساً كما في العبَّادي، ويُؤخذ من الضابط المذكور أنَّ له شروطاً خمسة الأول أن يكون مصدراً فخرج به غير المصدر، فلا يجوز جئتُك السَّمْن والعسلَ بالنصب لأنه اسم عين لا مصدر، والثاني أن يكون قلبياً على ما قاله ابنُ الخبَّاز وغَيْرُهُ، فخَرَج به غير القلبي، فلا يجوز جئتَك قِراءةً للعِلْم لأنَّ القراءةَ مِن أفعال اللسان، ولا قَتْلاً للكافر لأنّ القَتْل من أفعال اليد، والثالث أن يكون فضلةً فخرَج به العُمدةُ نحو: حصلَتْ لي الرغبةُ، والرابع أن يكون معلِّلاً لحدث، فخرج به ما ليس مُعلِّلاً مِن سائرِ المفاعيل، إذ لا تعليلَ فيها، والخامس: أن يكون ذلك الحدثُ مشاركاً له في الزمانِ والفاعِل، فخرج به ما لا يُشاركه في الزمان نحو: تأهبْتُ اليومَ السفرَ غداً لأَنَّ التأهُّبَ زمنُه غَيْرُ زمن السفر، وما لا يشاركه في الفاعل نحو: جئتُك محبتَك إياي لأنّ فاعل المجيء المتكلمُ، وفاعلَ المحبة المخاطُب. وقولُنا تقديراً لإدخال خوفاً من قولِهِ تعالى: يريكم البَرْقَ خوفاً وطمعاً، فإنه في تقدير يجعلكم، ترون البرقَ خوفاً وطمعاً، وهذه الشروطُ شروطٌ لجوازِ النصب لا لِوُجوبه، فإن اختلَّ شرط من هذه الشروط تعيَّن جَرُّه باللام، أو بالباء، أو بِمِنْ، أو بفي، قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وإنْ جَرَى نُطْقَك بالمفعولِ له | فَانْصِبْهُ بالفعلِ الذي قَدَ فعلَه |
| وهو لَعمْري مصدرٌ في نفسهِ | لكنَّ جنسَ الفعلِ غَيْرُ جنسه |
| وغالبُ الأحوال أَنْ تَراهْ | جوابَ لِم فَعلْتَ ما تَهْوَاه |
| تقول قد زُرْتُكَ خوفَ الشر | وغُصتُ في البحر ابتغاءَ الدُّرِّ |

(وإنْ جَرى) ووَقع (نطقُك) وتلفظك (بالمفعول له) أي بالمفعولِ الذي فُعل الفعلُ لأجله (فانصبه) أي: فَانصِبْ ذلك المفعولَ جوازاً كما مرّ آنفاً (بالفعل الذي قد فَعَلَه) فاعُله لأَجْلهِ، يعني: أنَّ ناصبَه الفعلُ على تقديرِ اللام عند البصريين وهو الراجحُ (وهو) أي المفعولُ له، ويقرأ بسكون الهاء لضرورة النظم (لعمري) أي لحياتي قَسِمي، وجملةُ القسم معترضة، والقسمُ بالحياة ليس مُراداً هنا، بَلْ هي كلمة جَرَتْ على ألسنةِ العرب على عادتهم، وإلا فالحَلِفُ بالمخلوق لا يجوز (مصدرٌ في نفسه) فيه تصريح للشرطِ الأول أي هو مصدر في نفسه، لا مصدرٌ لفعله كما صرَّحه بقوله (لكنَّ جنسَ الفعل) أي: مادتَه ولَفْظه (غيرُ جنسه) أي: غَيْرُ مادتِه ولفظِه استدرك به على ما يُتوهم من كونه مصدراً أن يكون مصدراً لفعله، واستُفيد منه أنه لا بُدَّ فيه أن يكون لفظُه مُغَايِراً لِلَفْظِ فعله، وهو كذلك وإلا لكان مفعولاً مطلقاً.

(وغَالِبَ الأحوال) أي: والأَحْوالُ الغالبةُ فيه (أَنْ تراه) أيها المخاطبُ (جوابَ لِم) بكسر اللام وسكون الميم لضرورةِ استقامة الوزن، وهو مُركَّبٌ مِنْ لام الجر، وما الاستفهاميةِ، أي: وعلامةُ كون المصدر مفعولاً له، أن تراه صالحاً لوقوعه في جوابِ لِم (فعلْتَ ما تهواه) أي: ما تُحِبُّه وتَشْتَهِيه، وفيه إِيْماءٌ إلى الشرطِ الرابع، لكن التقييدُ بقوله: وغالبُ الأحوال لا معنى له إلّا أن يقال: أتى به لتكميلِ تفاعيلِ البيت.

(تقول) في أمثلتِه (قد زُرتُك) أيها المخاطب (خوفَ الشر) أي) لأجل خَوف شرّك وضَررِك إنْ لم أَزُرْكَ (وغُصْتُ) وانْغَمَسْتُ (في) ماءِ (البحر ابتغاءَ الدرّ) والجواهر البحرية كالمُرجان واللؤلؤ، والزبرجد، والزمرد، فإنّ خوفَ الشر مصدر منصوب ذُكر علة وبياناً، لسببِ وقوعِ الزيارةِ من المتكلم، فإنَّ سببَ وُقوعِ الزيارةِ من المتكلم خوفُ شرِ المخاطب وابتغاءَ الدر مصدر قلبي منصوبٌ ذُكر علةً لغوصِ البحر، ونبَّه الناظم بهذين المثالين على أنه لا فَرْقَ في نَصْبِهِ بين الفعل المتعدي واللازم.

(واعلم): أنَّه لا يَلْزَمُ في استجماع هذه الشروط الخمسةِ وُجوبُ نصبه كما مرّ، لأنها معتبرة متعيِّنة لجوازِ نصبه لا لوجوبِه، فأنتَ بالخيار إن شئتَ نصبتَ وإن شئتَ جررت بحرف التعليل سواء كان مجرداً مِنْ أل والإضافةِ، نحو: قمت إجلالاً لعمرو، أو مقروناً بأل كضربته التأديبَ أم مضافاً كما في النظم، لكن النصبُ أرجحُ من الجر، فيما إذا تجرَّد من أل، والإضافة، لأنه، أَشْبَهُ الحالَ والتمييزَ في التبيين والتنكير، والجرُّ أرجحُ فيما إذا كان مقروناً بأل، نحو: ضرَبْته للتأديب، لِبُعْد شبهه عنهما، ومستويان فيما إذا كان مضافاً كما مثّلَ به الناظم، ومتى دلت كلمة على التعليل وفقد منها، شرط من الشروط الباقيةِ فليسَتْ مفعولاً له، ووجب جرُّها نَحْوُ (هو الذي خلق لكم) لفقدان المصدرية، وقوله:

وإنّـي لَـتَـعْـرُونـي لِـذكْـرَاكِ هَـزَّةٌ كـمـا انـتـفـض الـعـصـفـورُ بَـلـلـه الـقَـطْـرُ

لفقدان الاتحاد في الفاعل، فالذكرى هي عِلَّةُ عروّ الهَزَةِ، وزَمَنُهُمَا واحد، ولكن فاعلهما مختلفٌ، ففاعلُ العُروُ الهزَّة، وفاعلُ الذكرى المتكلِّم، لأنَّ المعنى لذكْرى إيَّاك، وقوله:

فجئتُ وقد نَضَتْ لنوم ثيابَها لدَى السِّتر إلّا لِبسةَ المُتَفضِّل

لفقدانِ الاتحاد في الوقت، فالنَّوْم علة لخلع الثياب، ولكن وَقْتُهما مختلفٌ، فوقْتُ الخَلع سابق على وقت النوم، فلذلك جُرَّ باللاَم، ونحوُ قوله ﴿وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَٰدَكُم مِّنْ إِمْلَٰقٍ﴾ لفقدان القلبية على ما قاله ابن الخبَّاز وغيرُه.

**الإعراب**: (وإن جرى نطقك في المفعول له) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم، جرى فعل ماض في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه فعل معتل بالألف، نطقك فاعل ومضاف إليه في حرف جر مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهي بمعنى الباء كما وقع في بعض النسخ (بالمفعول له) بالباء المفعول له مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدرة على الأخير، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على الهاء من له لأنها جزء علم، وإن شئت قلت المفعول مجرور بفي، وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره، له جار ومجرور متعلق بالمفعول، والهاء ضمير متصل عائد على أل الموصولة أي باب الشيء الذي فُعل الفعل لأجله، الجار والمجرور في قوله في المفعول له متعلق بنطقك إن كان لفظ في بمعنى الباء، أو بجرى إن كانت على بابها (فانصبه بالفعل الذي قد فعله) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً مبنية على الفتح، انصب فعل أمر مبني على السكون، والهاءُ ضمير متصل في محلِّ النصب مفعول به، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت بالفعل، جار ومجرور متعلّق بانصب، والجملةُ الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملةُ إن الشرطية مستأنفة، الذي اسم موصول في محل الجر صفة للفعل، قد حرف تحقيق، فعله فعل ماض والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني بضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي (وهو) الواو عاطفة، هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ (لعمري) اللام حرف ابتداء عمري مبتدأ، مرفوع بضمة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة للمناسبة، وهو مضاف والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: قسمي، والجملة القسمية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، لاعتراضها بين المبتدأ والخبر، (مصدر) خبر لهو مرفوع بالضمة الظاهرة، والجملة الاسمية معطوفة على جملة إن الشرطية (في نفسه) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوفٍ صفةِ مَصْدرٌ (لكنَّ جنسَ الفعل غَيْرُ جنسه) لكن حرف نصب واستدراك، جنسَ اسمها منصوب الفعل مضاف إليه مجرور غير خبر لكن مرفوع وهو مضاف جنسه مضاف إليه مجرور وهو مضاف

والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه، وجُملةُ لكنَّ جملةٌ استدراكية لا محلَّ لها من الإعراب (وغالبُ الأحوال) الواو استئنافية، غالب الأحوال مبتدأ ومضاف إليه (أنْ تراه جوابَ لِمَ فعلْت ما تهواه) أن حرف نصب ومصدر ترى فعل مضارع منصوب بأن وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة مَنع من ظهورها التعذر، لأنه فعل معتل بالألف وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، والهاءُ ضمير متصل في محل النصب مفعول به إنْ قلنا، إنَّ تَرى بصرية أو مفعول أول، إن قلنا إنها علمية جوابَ حال من ضمير تراه إن قلنا أنها بصرية ولكنَه على تأويله بالمشتق تقديره: حال كونه مُجاباً به لِمَ فعلت، أو مفعول ثان إن قلنا إنها علمية منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، جواب مضاف لم فعلْتَ ما تهواه مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على هاء تهواه وجملةُ أن المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية تقديره: وغالب الأحوال رؤيتُك إياه، صالحاً لجواب سؤالِ لم فعلتَ ما تهواه، والجملة الاسمية مستأنفة، وإن شئت قلت: لم فعلت اللامُ حرف جرمَ اسمُ استفهام للاستفهام الاستخباري في محل الجر باللام، مبني، بسكون على الألف المحذوفة فرقاً بينها وبين ما الموصولة وسكون الميم في النظم للضرورة كما مرّ الجار والمجرور متعلق بفعلت المذكور بعده، فعلت فعل وفاعل، ما اسم موصول في محل النصب مفعول به، تهوى فعل مضارع، مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه فعل معتل بالألف، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، وجملة تهواه صلة لما الموصولة، وجملة لم فعلت في محل الجر مضاف إليه، لجواب على إرادة الحكاية (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة (قد زرتك) إلى آخر البيت مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة على راء الدرّ، وإن شئت قلت: قد حرف تحقيق زرتك فعل وفاعل ومفعول به خوف مفعول من أجله منصوب بزرت وهو مضاف الشر مضاف إليه، والجملة في محل النصب مقول تقول، وغصت الواو عاطفة غصت فعل وفاعل في البحر متعلق بغصت، ابتغاء مفعول لأجله منصوب بغصت، وهو مضاف الدرّ مضاف إليه وجملة غصت معطوفة على جملة زرتك على كونها مقولاً لتقول.

# بَابُ المفعول معه

جَرَتْ عادةُ النحاة أن يجعلوه آخرَ المفاعيل لأمرين أحدهما أنه لا يقال له مفعول إلّا بواسطة حرف ملفوظ به، وهو الواو بخلاف غيره، الثاني أنَّ غيره من المفاعيل قياسي اتفاقاً، وهذا قيل فيه سماعي، وقيل قياسي وهو الصحيح ذكره الفاسيُّ في حاشية الألفية.

والمفعول معه هو: الاسم الصريح الفضلة المنصوب بما سبقه من فعل أو شبهه الواقعُ بعد واو، أريد بها الدِلالة على المصاحبة، المسبوقُ بجملة فعلية كسرت والنيلَ، أو اسمية فيها معنى الفعل، وحروفُه كأَنا سائر والنيلَ المذكورُ لبيان الذات التي فُعل الفعل معها من غير تشريك في الحكم، وقولُنا هو: الاسم خَرَجَ به الفعلُ نحو: لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجُملَ نحو: سرت والشمسُ طالعة برفعهما، فإنَّ الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلَّا أنها داخلة في المثال الأول في اللفظ على الفعل، وفي الثاني على الجملة، والاسم يشمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحاً وتكسيراً، وقيَّدنا بالصريح لأنّ المفعولَ معه لا يكون إلا اسماً صريحاً، وقولُنا الفضلةُ خرج به نحوُ: اشترك زيد وعمرو، لأنّ الثانيَ عمدة إذ الاشتراك لا يقع إلّا من اثنين فأكثرَ، وقولنا المنصوب أي: بما سبقه على الصحيح خلافاً للجرجاني في دعواه أَنَّ الناصب له الواو، إذ لو كان الأمر كما ادَّعى لصحّ اتصالُ الضمير بها فكانَ يُقال: جلستُ وَكَ، كما يتصل بغيرها من الحروفِ العاملةِ نحو: إنّك ولك وذلك ممنوع باتفاق كما قال في الخلاصة:

بمـا مـن الـفـعـل وشِـبْـهِـهِ سَـبَـق ... ذا الـنـصـبُ لا بـالـواو فـي الـقـول الأحـق

وخَرج بقولنا الواقعُ بعد واو بمعنى مع الاسمُ الواقعَ بعد مع نحو: جئتُ مع زيد، وبقولنا المسبوقُ ما لم يسبق بجملة فعلية نحوُ: كل رجلٍ وضيعتُه، فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيمري وبقولنا أو اسمية الخ نحو: هذالك وأباك بالمُوحَّدة فلا يُتكلم به، وقولنا من غير تشريكٍ في الحكم أي من غير مصاحبةِ الفاعلِ والمفعولَ في وقوع الفعل عليه ومصاحبةٍ له في صُدور الفعل منه، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وإن أقـمْـتَ الـواوَ فـي الـكـلام ... مُـقـام مـع فـانـصـب بـلا مـلام

تـقـول جـاء الـبـردُ والـجَـبَـابـا ... فـاسـتـوت الـمـيـاهُ والأخـشـابـا

ومـا صـنـعْـتَ يـا فـتـى وسُـعْـدى ... فـقـس عـلـى هـذا تـصـادِف رشـدا

أي (وإن أقمت) أيها السائل (الواوَ) الواقعةَ (في الكلام مَقام مع) في الدلالة على

المصاحبة فخرج به جاء زيد وعمرو، قبله أو بعده، ومقام بضم الميم لأنه من أقام الرباعي (فانصب) الاسم الواقع بعد الواو جوازاً في أَغْلب الأحوال ووجوباً في أقلِّها نحو: استوى الماء والخشبة لامتناع العطف فيه، كما سيأتي (بلا ملام) أي بلا لوم لائم نَصْبَه، ولا وجودِ نزاعِ منازع لك فيه، والغرضُ منه تكميل البيت (تقول) في مثالِه(جاَء البَرْدُ والجِبابا) بكسر الجيم وفتحها مع ألف الإطلاق، أي: جاء البردُ مع جبابِ النخل أي: تَلقيحه وهو قطعُ طلع الذكور وذرُّها على طلع الإناث، من الجَبِّ وهو القطعُ، لأنّ التلقيح إنما يكون في آخر فصلَ الشتاء وهو وَقْتُ شدةِ البُرودة أي: صاحَبَتْ البرودةُ جِبَابَ النخِلَ أَيْ تَلْقِيحَهُ، ومِثْلَه قولُهم (واستوت المياهُ والأَخشابا) بألف الإطلاق أي مع الأخشاب جمعُ خشبة، والمرادُ بالخشبة، هنا مقياسٌ يُعْرفَ به قدرُ ارتفاع الماء وَقْتَ زيادته، واستوى هنا بمعنى ارتفع، لا بمعنى تَساوَى، والذي يرتفعُ هو الماء لا الخشبةُ، فالمرادُ أنه صاحب الماءُ الخشبةَ وَقْتَ حصول الارتفاع منه، لا أنها استوَتْ لأنها لم تكن مُعوجَّةً فتَسْتوي، ومثلُه قولُهم (وما صنعْتَ) وفعلْتَ (يا فتى) ويا شَابُّ (وسعدى) أي مع سعدى مَحْبُوبتك لأنّ المرادَ السؤالُ عن صُنْعِهِ مع سعدى، لا عن صُنْع كل منهما، والفاء في قوله (فقس على هذا) للإفصاح أي: إذا عرفتَ ما ذكرتهُ لك وأردتَ الانبساط في أمثلته والتفوُّقَ على أَقرانك فأقولُ لك: قس على هذا المذكور من الأمثلة ما بدا لك منها (تُصادف) وتُوافق (رشداً) أي: صواباً مُوافِقاً لقاعدتهم واستعمالاتِهم، والغرضُ من هذا الشطر تكميلُ البيت، وقد علم مِمَّا سبق في تعريفه أَنَّ شرطه أن يكون مسبوقاً بفعلٍ ظاهراً كان كما مَثَّل، أو مقدراً نحو: كيف أنت وقصعةً من ثريد، وما أنت وزيداً أي كيف تكون وقصعةً من ثريد وما تكون وزيداً، أو باسم فيه معنى الفعل وحروفُه نحو: أنا سائر والنيلَ، وأعجبني استواءُ الماء والخشبة، وإنما عدَّد المثال ليفيد أنَّ ما بعد الواو قد يكون صالحاً للعطف كالمثال الأول، وقد لا يكون كالمثال الثاني وإنما لم يصلح لِما مرَّ آنفاً، ومثلُه لا تَنْهَ عن القبيح وإتيانَه، وإنما لم يصحّ العطفُ لاقتضائِهِ خلافَ المعنى المراد بل فيه الأمرُ بِتَقْرِيْرِ القبيح وإِتيانِهِ.

(واعلم): أنَّ الاسم الواقع بعد الواو مِن حيث هو له خمسُ حالات لأنه على قسمين إمّا أن يَصْلُح لكونه مفعولاً معه أو لا، فالأولُ له ثلاث أحوال، رُجْحَانُ العطفِ نَحْوُ: جاء الأميرُ والجَيْشَ بنصبِ الجيش على أنه مفعول معه، وبرَفْعِهِ عطفاً على الأمير وهو أرجحُ لأنه الأصلُ وقد أمكنَ بلا ضعف في اللّفظِ والمعنى، قال في الخلاصة:

والعَطْفُ إنْ يمكن بلا ضعف أَحَق

والثاني: رجحانُ النصب على المعية نحو: قمتُ وزيداً بالنصب على أنه مفعول معه، وبالرفع عطفاً على التاء وهو ضعيف لأنَّ العطف على ضمير الرفع المتصل بلا فصل ضعيفٌ، قال في الخلاصة:

والنَّصْبُ مختارٌ لدَى ضَعْفِ النسق

والثالث وجوب النصب نحو: استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير، ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لأنه يقتضي حينئذ أنّ الاستواء الذي معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع إلّا من الماء.

وأما القسم الثاني من قسمي الاسم الواقع بعد الواو، وهو الذي لا يصلح لكونه مفعولاً معه فهو قسمان: الأول ما يتعين فيه العطف نحو: اشترك زيد وعمرو، وكلِ رجل وضيعته، وجاء زيد وعمرو قبله أو بعده، وما لا يصلح فيه العطف، ولا النصب على المعية كقوله:

عَلَفْتُهَا تِبْنَاً وماءً باردا حتى غَدَتْ هَمالةً عَيْناها

وقوله:

إذا ما الغانياتُ بَرَزْن يوماً وزجَّجْنَ الحواجبَ والعُيونا

فالعطفُ فيهما ممتنع لانتفاءِ المشاركة التي يقتضيها العطفُ، وكذا النصب على المعية لانتفاء المصاحبة في المثال الأول، وانتفاءِ فائدةِ الإعلامِ بها في الثاني، فيؤوَّل العاملُ فيهِمَا بعاملٍ يصح انصبابه على ما بعده فيؤوَّلُ علفتَها بأَنَلْتُها وزجَّجن بزَيَّنَّ كما ذَهَبَ إليه الجَرْمِيُّ وبعضُهم قال: أو يُضْمرَ عاملٌ مُلائمٌ لِمَا بعد الواوِ ناصبٌ له، فيُقدَّر في (علفتها تبناً وماء بارداً) وأسقَيْتُها ماء بارداً (وفي زججن الحواجب والعيونا) وكَحَلْنَ العيونا وإلى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تَبِعَهما، اهـ أبو النجا.

**الإعراب**: (وإن أقمت الواو في الكلام) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم أقمت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك الواو مفعول به في الكلام جار ومجرور متعلق بأقمت مقام منصوب على الظرفية متعلق بأقمت مقام مضاف مع مضاف إليه محكي مجرور، وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، فانصب الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً انصب فعل أمر وفاعل مستتر مبني على السكون، بلا الباء حرف جر لا اسم بمعنى غير في محل الجر بالباء مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، لا مضاف، ملام مضاف إليه مجرور بالكسرة، الظاهرة، الجار والمجرور متعلق بانصب، والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة (جاء البرد والجبابا واستوت المياه والأخشابا) مقول محكي منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على باء الأخشابا وإن شئت قلت: جاء البرد فعل وفاعل والجباب الواو واو المعية مبنية على الفتح الجبابا مفعول معه منصوب بالفتحة الظاهرة والألف فيه حرف إطلاق، ويجوز العطف فيه على البرد، والجملة في محل النصب مقول لتقول، واستوت الواو عاطفة مثال على مثال استوَتْ فعلُ ماضٍ مبنيٌّ بفتحة

مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، والتاء علامة تأنيث الفاعل مبنية على سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين المياه فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والأخشابا الواو واو المعية الأخشابا مفعول معه منصوب على الوجوب، والألف فيه حرف إطلاق ويمتنع العطف كما مرّ البسط فيه (وما صنعت يا فتى وسعدى) معطوف محكي على جاء البرد والجبابا منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألف سعدى، وإن شئت قلت: الواو عاطفة مثال على مثال، ما اسم استفهام في محل النصب مفعول مقدم، أو في محل الرفع مبتدأ صنعت فعل وفاعل، والتاء ضمير المخاطب، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة جاء البرد، أو في محل الرفع خبر لما الاستفهامية، والجملة الاسمية معطوفة على جملة جاء البرد، يا فتى يا حرف نداء فتى منادى نكرة مقصودة في محل النصب مبني بضم مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لأنه اسم مقصور، وجملة النداء معترضة بين المفعول وفعله وسعدى الواو واو المعية سعدى مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، ويصح عطفه على تاء الفاعل لحصول الفصل بالنداء.

(فقس على هذا تصادف رشداً) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك من الأمثلة وأردت الزيادة عليه فأقول لك: قس قس فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على المخاطب، والجملة الطلبية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة على حرف جر هذا ها حرف تنبيه ذا اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب في محل الجر بعلى مبني على السكون الجار والمجرور متعلق بقس، تصادف فعل مضارع مجزوم بالطلب السابق وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: أنت رشداً مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف منقلبة عن التنوين، والجملة الفعلية في محل النصب جزء المقول لجواب إذا المقدرة على كونها جملة جوابية لا محل لها من الإعراب.

# باب الحال والتمييز

والحال أَصْلُه حَولٌ تحرَّكَتْ الواوُ وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً، فألفها منقلبةٌ عن واو لقولهم في جَمْعِها أحوال، واشتقاقُها من التحوُّل وهو التنقُّل، وهي تُذكَّر وتؤنَث لفظاً ومعنى فيقال: حال وحالة وحال حسن وحال حسنة.

وهي لغة: ما عليه الإنسان من خير أو شر، واصطلاحاً: الاسم الصريح المشتق أو المؤول به الفضلة المنصوب لزوماً بالفعل أو شبهه المفسر لما أنبهم من الهيئات أي: لما استتر وخفي ولم يعلم من الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها.

فخرج بقولنا هو الاسمُ الفعلُ والحرفُ، ودخل في المؤول الجملةُ الواقعةُ حالاً نحو: جاء زيد يضحك، فإنَّ الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية، والجار والمجرور وهو في جميع ذلك في محل النصب على الحال، والمرادُ بالفضلة: ما ليس جُزءاً من الكلام، لا ما يَسْتَغني الكلام عنه، فلا يَخْرُج نحوُ: كسالى من قوله تعالى: قاموا كسالى، فإنه حالٌ، ولا يَسْتَغْنِي الكلام عنه، وخرج بالفضلة الخبرُ من نحو قولك: زيد ضاحك، فإن ضاحكاً وإن كان مبيناً للهيئة فهو عمدة لا فضلة، وقولنا المنصوب أي: لأنّه فضلة، والنصب إعراب الفضلات، وقولنا لزوماً خرج به النعت لأنّ نصبه ليس لازماً بل هو تابع للمنعوت، وقولنا أو بشبهه فالمراد بِشِبْهِ الفعلِ هنا ما يعملُ عملَه ويشاركُه في الحروف الأصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلاً أو ما يُفهم منه معنى الفعل، ولا يشاركه في الحروف الأصلية كالظرف واسم الإشارة، وقولنا المفسر لما انبهم من الهيئات جمعُ هيئة، وهي الصفةُ محسوسة كانت كجاء زيد راكباً أو غَيْرها، نحو: تكلم زيد صادقاً، وهذا القيد أعني المفسر الخ، مُخرج للتمييز المشتقِ نحو: لله دره فارساً فإنه تمييز على الصحيح، إذ لم يقْصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان المتعجب منه، فالتعجُّب من الفروسية لا فيها، لأنّ التمييز على تقدير معنى مِنْ لا في، ومُخْرِج أيضاً نَعْتَ النكرةِ المنصُوبَ نحو: رأيت رَجُلاً راكباً لأنَّ راكباً مذكورٌ لتخصيصِ المفعول، فبيانُ الهيئة بالتمييز والنعت وَقَعَ ضمناً لا قصداً.

والتمييزُ لغة: فَصْل الشيء عن غيره كما في قوله تعالى: ﴿وَٱمْتَٰزُوا۟ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ﴾، وهو مصدر أُريد به اسم الفاعل، واصطلاحاً هو: الاسم الصريح الجامد غالباً والمشتقُّ قليلاً المنصوب بالذات المبهمةِ أو بالمُسْنَدِ المُفسِّرِ لِمَا انبهم من الذوات أو النِّسبِ، وقَيَّدْنَا بالصريح لأنّ التمييز لا يكون جملةً ولا شِبْهَهَا، وهذا مِمَّا فارق فيه التمييزُ الحالَ، وقولنا المنصوب خرج به المرفوع والمجرور ولكن قد يكون التمييزُ مجروراً لفظاً

نحو: عندي ثلاثةُ رجال وقفيز بُرّ وقولنا المفسر خرج به ما عدا الحال من المنصوبات، وقولُنا لما انبهم من الذوات الخ خرج به الحالُ، فإنه يرفع الإبهامَ ولكن لا عن ذات، وإنما يَرْفعهُ عن هيئةِ الذات، قال الناظم رحمه الله تعالى:

والحالُ والتمييزُ منصوبان — على اختلافِ الوَضعِ والمَبَاني
ثُمَّ كِلا النَّوعَينِ جاء فضلة — منكَّراً بعد تمام الجملة

ولمَّا كان بَيْنَ الحال والتمييز مشاركةٌ في عِدَّةِ أُمور جَمع بينهما في قوله: والحال والتمييز الخ اختصاراً فقال (والحال والتمييز) المصطلحُ عليهما عند النحاة (منصوبان) لفظاً أو محلاً لأنهما فضلتان، والنصبُ إعرابُ الفضلة، فيُنصب الحال بعاملِ صاحِبه فقط، ولا يعمل فيه غَيْرَه على الأصح، ولهذا لا يأتي من المبتدأ على الأصح خلافاً لسيبويه لأنَّ الابتداءَ عَاملٌ ضعيف فلا يعمل في شيئين الحالِ وصاحِبها، وإذا دخل عليه ناسخ عَمِل في الحال ككان وكاد وأَخْواتهما وليت ولعل وكأَنَّ على الأصح في الجميع، ويُنصب التمييز بالذات المبهمة إن كان تمييز ذات وبالمسند من فعل أو شبهه إن كان تمييز نسبة، لكن الحال لا يكون إلا منصوباً بخلاف التمييز، أي: مشتركان في النصب (على اختلاف الوضع والمباني) أي مع اختلافِ وَضْعِهما، ومبانيهما أي: مع اختلافِ المعنى الذي وُضعا له، لأنّ الحال مفسِّر لِمَا انْبَهم من الهيئات، والتمييزَ مفسر لما انبهم من الذوات والنسب، ومع اختلافِ لفظهما لأنَّ الحال لا تكون إلا مشتقَّةً أو مؤوَّلَةٌ بالمشتق لأنّها في المعنى وَصْفٌ لصاحبها وحقُّ الوصف الاشتقاقُ والتمييز لا يكون إلا جامداً غالباً ومجيئه مشتقاً نادر، لأنّه لتمييزِ الذاتِ أو النسبة، فلا حاجة إلى اشتقاقه وقولُه (ثُمَّ) للترتيب الذكري أو بمعنى الواو (كلا النوعين) أي: وكل من نوعي الحال، والتمييز (جاء) في كلامهم (فضلة) أي: غير داخلين في جزئي الكلام، أي: يقعان بعد جملة تامة مُركَّبةِ من مبتدأٍ وخبرٍ، أو من فعل وفاعل، وإن توقَّف حصولُ الفائدة عليهما وليس المرادُ بكونهما فضلةً أن يكون الكلام مستغنياً عنهما كما وَهِم في ذلك بعضُهم، لأنّ الفائدة قد تتوقَّف عليهما بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا﴾ أي: مستكبراً، وجاء كل منهما أيضاً (منكراً) لئلا يشتبه الحالُ بالصفةِ في نحو: رأيت زيداً العاقلَ، ولأنّ الأصل النكرةُ، والمقصودُ بالحال تقييدُ الحُكْم المسند فقط فلا معنى للتعريفِ حينئذ، فلو عُرِّف وَقَعَ التعريف ضائعاً، فإنْ وقع في كلامَ بعض العرب بلفظِ المعرفة، يُؤوَّل بالنكرة محافظة، على ما استقر للحال مِن لزوم التنكير نحو: جاء زيد وحده أي منفرداً.

ولأنّه لمَّا كان الغرض من التمييز التفسير وإزالة الإبهام وذلك حاصل بالنكرة التزموا تنكيرهِ احترازاً من العبث والزيادة لغير غرض كما في الحال، وأجاز الكوفيون تعريفه مستدلِّين بقول الشاعر:

رأيتُك لمَّا أنْ عرفتَ وُجوهَنا — صَدِدتَ وطبتَ النفسَ يا قيسُ عن عمرو

وأوَّله البصريون على زيادةِ أل أي نفساً وقولُه (بعد تمام الجملة) تفسيرٌ لمجيئهما فضلة أي: لا يقعان إلا بعد تمام الجملة بذكرِ المسندِ والمسند إليه، ولأنّ الحال في الحقيقة خبر وحقُّ الخبر أن يتأخر.

(واعلم): أَنَّ الحال قد تكون رافعةً إمّا لإبهام هيئة الفاعل نحو: جاء زيد راكباً، أو هيئةِ المفعول نحو: ركبت الفرس مسرجاً أو لهيئةٍ صالحةٍ لهما نحو: لقيت عبد الله راكباً فهو إمّا حالٌ من الفاعل أو من المفعول، وقد يكون رافعاً لهيئتِهما معاً نحو: لقيتُ عبدَ الله راكبين وقد سبق أنّ التمييز يكون رافعاً لإبهام ذات أو نسبة، وهذا الفَرْقَ بينهما هو معنى قولِه (على اختلاف الوضع والمباني) أي: وَضْع الكلمات المفردة وتركيبها أي مركَّباتها وهي خاصَّةُ بالحال، لأنّ التمييز لا يكون إلّا مفرداً، هكذا فسّره الفاكهي، والأوضح ما سبق لنا من تفسيره، وقولُه (جاء) بالأفراد مراعاةً لِلَفْظِ كلا فإنّه مفردُ اللَّفظ، مُثنّى المعنى.

ثمّ أشار إلى ما افترقا فيه فقال:

| | |
|---|---|
| لكن إذا نظرتَ في اسم الحال | وجدتَه اشتقَّ من الأفعال |
| ثمّ يُرى عند اعتبار مَنْ عقل | جوابُ كيف في سؤال مَنْ سأل |
| مثالُه جاء الأميرُ راكباً | وقام قُسٌّ في عُكاظ خاطباً |
| ومنه مَنْ ذا في الفِناء قاعداً | وبِعْته بدرهم فصاعداً |

لمَّا قدَّم أنهما يشتركان في النصب والفضلة والتنكير دعَت الحاجةُ إلى الفرق بينهما وهو من أوجه كما سيأتي، اقتصر منها على وجهين، أحدُهما: أنَّ الغالب في الحال أن يكون وصفا مشتقاً من مصدر الفعل للدلالة على متصف به، بخلاف التمييز لا يكون غالباً إلا جامداً وذكر هذا بقوله: (لكن) استدراك على كونهما متفقين في النصب وما بعده أي لكن (إذا فكرت) وتأملت أيها السائل (في اسم الحال) أي في الاسم الواقع حالاً (وجدته) ورأيتَه قد (اشتق من) مصدر (الأفعال) جَمَعَ الأفعالَ نظراً إلى تعدد الأفعال المشتق منها بحسَبِ تعدده والثاني: أنَّ الحال يصح أن يقع جواباً لسؤال مقدَّر بكيف لأنها يُسأل بها عن الأحوال بخلاف التمييز، وذكره بقوله (ثُمّ يرى) وثُمَّ فيه للترتيب الذكري، أو بمعنى الواو أي: يُرى ويُوجد (عند اعتبار مَنْ عقل) أي: عند تأملِ مَنْ عَقَلَ وعَرَفَ معناه صالحاً لوقوعه (جواب كيف) الَّتي يُسأل بها عن الأحوالِ الواقعة (في سؤال مَن سأل) عن حالِ زيد مثلاً، فقال: كيف جاء زيد هل راكباً أم ماشياً، فيقال في جوابه: جاء راكباً، بخلاف التمييز في ذلك فإنه لا يَصْلَح لوقوعه في جواب كيف، (مثالُه) أي: مثالُ الحال الموصوفة بما ذُكر، والمثال جزئيٌّ يُذكر لإيضاح القاعدة كما مر (جاء الأمير) حالة كونه (راكباً) لا ماشياً (و) مِثْلُه (قَام قُسُّ) بنُ ساعدة، أحدُ فصحاء العرب كان خطيباً مِنْ خطباء الجاهلية، مات قبل بعثةِ النبي ﷺ وكان مُصدِّقاً بظهوره ﷺ في آخر الزمان (في) سوق

(عكاظ) وهو سوق وادي نخلةَ، كانَتْ لهم مشهورةَ يجتمعون فيها يوماً من السنة، ويفتخرون فيها بالحسب، والنسب مأخوذة من التعاكُز وهو التفاخُر، وهو غير منصرف للعلمية والتأنيث المعنوي حالةَ كونه (خاطباً) وواعظاً للناس، وكان يقولُ في خطبته: أيها الناس اجتمعوا واسمعوا وادعوا مَنْ عاش مات، ومن مات فات وما هو آت إنّ في السماء لعِبرا، وإن في الأرض لخبرا، مهاد موضوع، وسقف مرفوع، ونجوم تَمُور وبحار لا تَغُور، اهـ رسلان.

ألا ترى أنّ راكباً في جاء الأمير وصف مشتق من الركوب، ويصلُح للوقوع في جواب كيف ومثلُه خاطباً في قام قسُّ في عكاظ خاطباً، ومِمَّا افْتَرَقا فيه: أنَّ الحالَ لبيانِ الهيئة والتمييز تارة يكون لبيانِ الذات، وتارة لبيان جهة النسبة، وأيضاً أنَّ النصب في الحال على معنى في وفي التمييز على معنى مِن البيانية، والحال يقع مفرداً وجملةً وشبهَهَا، والتمييز لا يكون إلّا اسماً مفرداً.

والحاصل: أنّ التمييز والحال يتفقان في خمسة أمور، وهي كونهما اسمين نكرتين فضلتين منصوبين رافعين للإبهام، وإن اختلف جهة الرفع ويختلفان في سبعة أمور: الأول أنّ الحال تجيء مفرداً وجملة وشبهها، والتمييز لا يكون إلّا اسماً مفرداً، والثاني: أنّ النصب في الحال على معنى في، وفي التمييز على معنى من البيانية، والثالث: أنّ الحال قد يتوقف معنى الكلام عليها كقوله: لا تمش في الأرض مرحاً، والتمييز ليس كذلك، والرابع: أنّ الحال تكون متعددة بخلاف التمييز، والخامس: أنّ الحال قَدْ تُقَدَّمُ على عامِلها إذا كان فعلاً متصرفاً أو وصفاً يُشبهه ولا يجوز ذلك في التمييز على الأصح، والسادس: أنّ حقَّ الحال الاشتقاقُ وحقَّ التمييز الجمود، والسابع: أنّ الحال قد تأتي مؤكِّدة لعاملها بخلاف التمييز في ذلك اهـ ع ط ر بتصرف (واعلم) أنَّ الغالب في الحال أن تكون مُنتقلة، ومعنى انتقالها أن لا تكون لازمة لصاحب الحال، كما مثَّل الناظم، وربّما كانت لازمة نحو: خلق الله الزرافةَ يديها أطولَ من رجليها ونحو قوله تعالى: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾.

ولم يتعرض الناظم لصاحب الحال وهو من يكون الحال وصفاً له في المعنى، وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة يصح الابتداء بها مثال المعرفة نحو ﴿خُشَّعًا أَبْصَٰرُهُمْ يَخْرُجُونَ﴾ ومثال النكرة (في أربعة أيام سواء للسائلين) فسواء حال من أربعة أيام لاختصاصها بالإضافة (واعلم): أنّ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، والغالب فيه أن يكون فعلاً متصرفاً أو ما فيه معنى الفعل وحروفه، وقد يكون فيه معنى الفعل دون حروفه، وقد يحذف، وإلى هذَيْن أشار بقوله: (ومنه) أي: ومن الحال التي تَضمَّن عامُلها معنى الفعل دون حروفه قولُهم (مَن ذا بالفناء قاعداً) فمَن اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ، وذا اسم إشارة في محل الرفع خبر بالفناء، جار ومجرور متعلق بقاعداً، وقاعداً

حال من اسم الإشارة لما فيه من معنى الفعل، وهو أشير، ومثله: زيد عندك قاعداً وبكر في الدار جالساً فقاعداً وجالساً حالان من الضمير المستكن، في الجار والمجرور والظرف، والعامل فيهما الظرف والجار والمجرور لتضمنهما معنى الاستقرار. (و) من الحال التي حُذف عاملها وجوباً الحال التي بُيِّنَ بها ازديادٌ في مقدارٍ أو انتقاصٌ فيه شيئاً فشيئاً فيهما نحو (بعته) أي: بعت العبدَ، (بدرهم فصاعداً) أو فسافلاً أي: فزاد الثمن أو ذهَب صاعداً في القَدْر أو فانحَطَّ الثمنُ أو نَقَصَ سافلاً في القدر، ويشترط لِنَصب هذهِ الحال أن تكون مَصْحوبةً بالفاء أو بثُمَّ دون الواو ولفواتِ معنى التدريج معها، وكذا يُحذف عاملُها وجوباً إذا وقعَت بدلاً من لفظ الفعل في التوبيخ كقولهم: أقائماً وقد قعد الناس اهـ تحفة.

وإنما وجب حذفُ عاملها في هذين القسمين لسد الحال مسدَّه، وقد يُحذف عاملُ الحال جوازاً لقرينة لفظية نحو: راكباً لمن قال كيف جئتَ، ومنه: بلى قادرين أي نجمعها، أو حاليةٍ كقولك للمسافر رَاشِداً مهدياً أي تَذْهَبَ ولِلْقَادِمِ مَسْرُوراً أي: رجَعْتَ.

**تتِمَّةٌ**: قد عُلم مِمَا ذكَروهُ في هذا الباب أنَّ الحال لها أقسام كثيرة تَصل إلى أحد عشر قسماً الأُولى المنتقلة، والمراد بها غَيْرُ اللازمة لصاحبها كجاء زيد راكباً، الثانية: اللازمة نحو خُلق الانسان ضعيفاً، الثالثة: المقصودة: كجاء زيد ضاحكاً، والرابعة: المُوطِّئة والمقصود مَا بعدها نحو: فتمثَّل لها بشراً سوياً، الخامسة المقارنةُ في الزمان نحو: هذا بعلي شيخاً السادسة: المحكية وهي الماضيةُ نحو: جاء زيد أمس راكباً، السابعة: الحال المقدَّرة وهي المستقبلة نحو: ادخلوها خالدين أي: مقدِّرين الخُلود بعَد دُخولكم، الثامنة: المُبينةُ وتُسمى: المؤسسة وهي ما لا يُستفادُ معناها إلاَّ بها وهي الغالبةُ، جمعُ الأمثلةِ السابقةِ صالحة لها نحو: ضربت اللُّصَّ مكتوفاً، التاسعة: المؤكدةَ نحو: وأرسلناك للناس رسولاً وقولهِ تعالى: ولا تَعْثَوا في الأرض مفسدين، وقولهِ تعالى: لآمن في الأرض كلهم جميعاً، العاشرة المنفردةُ وهي الغالبةَ جَمْعُ الأمثلةِ السابقة صالحة لها، الحادية عشرة: المتعددةُ وهي: قسمان مترادفةٌ ومتداخلة، فالمترادفةُ في نحو: جاء زيد راكباً متبسماً إذا جعلنا راكباً متبسماً حالين من زيد، وعاملُهما جاء سُميت مترادفة لترادفها أي: تتابعها، والمتداخلة كالمثال المذكور: إذا جعلنا راكباً حالاً من زيد وعاملها جاء وجعلنا متبسماً حالاً من الضمير المستتر في راكباً، وعاملها الوصف وهو راكباً لأنه اسم فاعل، سُميت متداخلة لدخول صاحب الحال الثانيةِ في الحال الأول. والتداخلُ في الحالِ المتعددة أولى من الترادفِ لِمَنْعِ بعضهم ترادفَ الحال مُتضَّادة كانت أولاً، لكن الأصحُ جوازه كما قررناه.

**الإعراب**: (والحال والتمييز منصوبان) الواو استئنافية: الحال مبتدأ مرفوع والتمييز معطوف عليه منصوبان خبر مرفوع بالألف لأنّه من المثنى، والجملة مستأنفة استئنافاً

نحوياً (على اختلاف الوضع والمباني) على اختلاف جار ومجرور متعلق بمنصوبان، اختلاف مضاف الوضع مضاف إليه مجرور، والمباني معطوف على الوضع مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل (ثمّ كلا النوعين) ثمّ حرف عطف بمعنى الواو، كلا مبتدأ مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لأنه اسم مقصور، يُعْرَبُ بالحركة المقدرة لإضافته إلى الظاهر، كلا مضاف النوعين مضاف إليه مجرور بالياء (جاء فضلة منكراً بعد تمام الجملة) جاء فعل ماض مبني على الفتح، وفاعله ضمير يعود على كلا، وأفرده نظراً إلى لفظ كلا والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والتقدير: ثمّ كِلا النوعين، جاءِ أَصْلُه جَائِيٌ، والجملةُ، الاسمية معطوفة على جملة قوله: والحال والتمييز، فضلة منصوب على الحال، من فاعل جاء، أي فاضلاً على جزئي الكلام، منكراً حال ثانية منه، بَعْدَ منصوب على الظرفية الزمانية، أو المكانية، بعد مضاف تمام مضاف إليه، تمام مضاف الجملة مضاف إليه، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً ثالثة من فاعل جاء. (لكن إذا نظرت في اسم الحال وجدته اشتق من الأفعال) لكن حرف استدراك مبني على السكون، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، نظرت فعل وفاعل في اسم الحال، جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بنظرت وجملة نظرت في محل الخفض بإضافة إذا إليها على كونها فعل شرط لها، والظرف متعلق بالجواب الآتي، وجدته فعل وفاعل ومفعول أول، والجملة الفعلية جواب إذا لا محل لها من الإعراب، وجملة إذا جملة استدراكية لا محل لها من الإعراب، اشتق فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير يعود إلى اسم الحال، من الأفعال جار ومجرور متعلق باشتق وجملة اشتق في محل النصب مفعول ثان لوجد، أي: وجدته مشتقاً من مصدر الأفعال.

(ثمّ يرى عند اعتبار من عقل جواب كيف) ثمّ حرف عطف بمعنى الواو يرى فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، لأنّه فعل معتل بالألف، ونائب فاعله ضمير يعود على اسم الحال، وهو المفعول الأول ليرى، إن جعلته علمية، عند منصوب على الظرفية المكانية متعلق بيرى عند مضاف اعتبار مضاف إليه، اعتبار مضاف من اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبنيٌّ على السكون، عَقل فعل ماض مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، وفاعله ضمير يعود على من الموصولة جواب مفعول ثان ليرى إن جعلته علمية، وإن جعلته بصرية فهو حال من نائب فاعل يرى، جواب مضاف كيف مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وجملة يرى معطوفة على الجملة الاستدراكية لا محل لها من الإعراب (في سؤال من سأل) في سؤال جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من كيف، أي حالة كونها واقعة في سؤال من سأل عن حال صاحب الحال، سؤال مضاف من اسم موصول في محل الجر مضاف إليه سأل فعل ماض مبني

بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير يعود على من الموصولة، والجملة صلة من الموصولة لا محل لها من الإعراب (مثاله) مبتدأ ومضاف إليه، (جاء الأمير راكباً) إلى آخر البيت خبر محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على باء خاطباً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب، وإن شئت قلت: جاء الأمير فعل وفاعل راكباً حال من الأمير، والجملة في محل النصب مقول لقول محذوف تقديره: مثاله قولك جاء الأمير راكباً (وقام قس في عكاظ خاطباً) الواو عاطفة مثال على مثال، قام قس فعل وفاعل في حرف جر، عكاظ مجرور بفي، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف، والمانع له من الصرف علتان فرعيتان وهما العلمية والتأنيث المعنوي، الجار والمجرور متعلق بقام خاطباً حال من قس منصوب، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة جاء الأمير (ومنه) الواو استئنافية منه جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً (من ذا في الفناء قاعداً وبعته بدرهم فصاعداً) مبتدأ مؤخر محكي لأنّ مرادنا لفظه، لا معناه، والمبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على دال صاعداً، والجملة الاسمية مستأنفة لا محل لها من الإعراب، وإن شئت قلت من اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ، ذا اسم إشارة في محل الرفع خبر، في الفناء جار ومجرور متعلق بقاعداً، وقاعداً حال من ذا، والعامل فيه ما في اسم الإشارة من معنى الفعل لأنه في معنى أشير إلى الحاضر حال كونه قاعداً، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقول محذوف تقديره: ومنه قولك من ذا في الفناء الخ، وبعته الواو عاطفة مثال على مثال، بعته فعل وفاعل ومفعول به بدرهم جار ومجرور متعلق ببعته، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: من ذا في الفناء قاعداً، فصاعداً الفاء عاطفة صاعداً حال صاحبها محذوف مع عاملها تقديره: بعته فزاد الثمن صاعداً أي عالياً، الفاء عاطفة زاد الثمن فعل وفاعل، صاعداً حال من الثمن منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة زاد معطوفة على جملة بعته، وفي المقام أوجه كثيرة من الأعاريب ذكرتها في الشرح الكبير في إعراب الملحة والله أعلم.

## فصل في بيان أنواع التمييز

والتمييز ويراد به التفسير والتبيين لغة: مصدر بمعنى اسم الفاعل أي المميّز لما فيه من رفع الإبهام في جملة أو مفرد بالنص على أحد محتملاته بفتح الميم، واصطلاحاً: كما سبق اسم نكرة فضلة متضمن معنى من البيانية يرفع إِبْهَامَ اسم أو إجمالَ نسبة وهو على ضربين: تمييز مفرد وتمييز نسبة، فالأول هو الواقع غالباً بعدَ ما يفيد المقادير من العدد والوزن والكيل والمساحةِ لبيانِ جِنْسِها من أيّ شيء هو، وخَرَجَ بقولنا غالباً قولُهم: لله درُّه فارساً لعدم المرجع فالواقعُ بعد العدد إما مجرورٌ بالإضافة كثلاثةِ رجال ومائة عَبدٍ

وألفِ غلام، أو منصوبٌ كالواقع بعد أحدَ عشر إلى تسع وتسعين، وأمَّا الواقعُ بعد غيرِ ذي العدد من الوزن والكيل والمساحة فمنصوب، وناصبَه مُميَّزهُ بفتح الياء كعشرين مثلاً في عشرين درهماً، وإن كان جامد وإنما عَمِل مع جُموده لشبهه باسم الفاعل في طلبه ما بعده وفي الوزن، فإنّ عشرين درهماً مثلاً كضاربين زيداً، وذكر هذا الضَّرْبَ الأولَ بقوله رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وإن تُرد معرفةَ التمييزِ | لكي تُعدَّ مِنْ ذَوي التمييزِ |
| فهو الذي يُذْكرَ بعدَ العددِ | والوزن والكيلِ ومَذْرُوْع اليَدِ |
| ومِنْ إذا فكَّرْتَ فيه مُضْمَرَةْ | مِنْ قبلِ أن تَذْكُره وتُظهِرَهْ |
| تقول عندي مَنَوان زُبْدا | وخمسةٌ وأربعون عبدا |
| وقد تصدَّقْتُ بصاع خلَّا | ومَالَهُ غَيْرُ جَرِيب نخلا |

(وإن تُرد) أيها السائل (معرفةَ) مَحل (التمييز) وموضعَه، وأما حَدُّهُ فقد سبَق في قوله (جاء فضلة منكراً بعد تمام الجملة) (لكي تُعدَّ) وتُحْسَب (مِن) عِدادِ (ذوي التمييز) والمعرفةِ أي مِنْ أصحابِ التميز والتفصيل بين الأشياء المشتبهة، أو من أصحاب التمييز بين الحال والتمييز (فهو) أي التمييز المصطلح عليه عندهم هو الاسم (الذي يُذْكر) ويجيء (بعد) اسم العدد مجروراً نحوُ: عندي ثلاثةُ رجال، أو منصوباً نحو: له تسع وتسعون نعجة والواو في قوله: (والوزن والكيل) الخ بمعنى أو التنويعية، أي أَوْ يُذْكَرُ بعدما يفيد الوزن، نحو: عندي رطل زيتاً، أو بعد ما يفيد الكيل نحو: عندي صاع براً، أَ(وْ) بعدما يفيد المساحةِ مِنْ (مذروع اليد) أي: مِما يُحسب ويقاس بذراع اليد وشِبرها مثلاً كعندي ذراع أرضاً (ومِن) البيانية (إذا فكرت) وتأمّلْت (فيه) أي في معنى التمييز (مُضْمرة) أي مقدَّرة (مِنْ قَبْلَ أن تذكُره) أي مِن قبل أن تذكر لفظَ مِنْ (وتظهره) أي تُظهر لفظَ مِن فهو تفسير لتذكُر، أتى به لتكميلِ البيت، ثُمَّ مثَّل الناظم لهذه الأنواع الأربعة، وأتى بأربعةِ أمثلة، الأول: للموزون والثاني: للمعدود، والثالث: للمكيل، والرابع: للمذروع، فقال (تقول) في مثال الموزون: (عندي منوان زبداً) والمَنوانِ تثنيةُ منَا بوزن عصا وهو لغةُ في المنّ وهو ما يَزِنُ رطلين أي عندي أربعةُ أرطال مِنْ جهة الزبد، وهو ما يُستخرج من خالصِ اللبن (و) تقول في مثال المعدود: عندي (خمسةٌ وأربعون عبداً) أي رقيقاً ذكراً (و) تقول في مثال المكيل (قد تصدقت بصاع خلا) فخلا تمييز لصاع، والصاع أربعة أمداد (و) تقول في مثالِ المذروع (مَالَه) أي ما لزيدِ (غَيْرُ جريب نخلا) أي: مَالَهُ زيادةُ على الجريب، والجريبُ قطعةٌ معلومة منَ الأرض، وفي الكردي: الجريب في اصطلاح أهل البصرة، عشرة آلاف ذراعٍ بذراع اليدِ اهـ.

(واعلم): أنه يجوز في تمييز غيرِ العدد من الثلاثة الباقية، ثلاثةُ أوجه نَصْبه كما مثّل له، الناظم، وجرُّه بِمن ظاهرةٍ كرطل مِن زيت ومنوان من زبد، وجريب من نخل،

وصاع من تمر، وإضافةُ جنسه إليه كرطل زيت، ومَنوا زُبْد وجريبِ نخل، وصاع تمر، نعم إن أُريد بالمقادير الآلاتُ التي يَقعُ بها التقدير لم يَجُزْ إلا إضافتُها كعندي منوا زبد وقفيزُ برّ، يريدُ الرطلَينِ اللَّذين يُوزَنُ بهما الزبدُ والمكيال الذي يكال به البرّ، وهو اثنا عشر صاعاً والإضافة حينئذ بمعنى اللام، وأما تمييز العدد فلا يجوز جرُّه بمِنْ، كتمييز النسبة المحوَّل الآتي.

**الإعراب**: (وإن ترد معرفة التمييز لكي تُعدُّ من ذَوِي التمييز) الواو استئنافية إن حرفِ شرط جازم ترد فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، معرفة التمييز مفعول به ومضاف إليه لكي اللام حرف جرّ وتعليل، كي حرف نصب ومصدر، تُعد، فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، من حرف جر ذوي مجرور بمن وعلامة جره الياء المحذوفة لالْتِقاءِ الساكنين لأنّه ملحق بجمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء، ذوي مضاف التمييز، مضاف إليه مجرور، والجملة الفعلية صلة كي المصدرية، كي مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام، تقديره: لعدّك من ذوي التمييز، الجار والمجرور متعلق بتُرِد، أو بمعرفة (فهو الذي يذكر بعد العدد) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية هو ضمير للمفرد المذكر الغائب في محل الرفع مبتدأ الذي اسم موصول في حل الرفع خبر، والجملة الاسمية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة، يذكر فعل مضارع مغير الصيغة، ونائب فاعله ضمير يعود على الموصول، والجملة صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، بعد العدد ظرف ومضاف إليه متعلق بيذكر والوزن والكيل ومذروع اليد معطوفات على العدد مجرورات بالكسرة الظاهرة، مذروع مضاف اليد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

(ومن إذا فكّرت فيه مضمرة) الواو استئنافية من مبتدأ محكي، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط، فكّرت فعل وفاعل، فيه متعلق بفكرت، وجملة فكرت في محل الجر مضاف إليه لإذا، والظرف متعلق بمضمرة، ومضمرة خبر لمن المحكية، والتقدير: ومِنْ مضمرة في التمييز وقت تفكّرك فيه، والجملة الاسمية مستأنفة، من قبل جار ومجرور متعلق بمضمرة أيضاً أن حرف نصب ومصدر، تذكر فعل مضارع منصوب بأن المصدرية بالفتحة الظاهرة، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، وجملة أن المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الظرف إليه، وتظهره الواو عاطفة تظهر فعل مضارع معطوف على تذكر، وفاعله ضمير مستتر فيه، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني بضمّ مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية معطوفة على جملة تذكره، أي من قبل ذكرك إياها وإظهارك إياها (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر،

والجملة مستأنفة (عندي منوان زبدا) إلى آخر البيتين مقول محكي، لتقول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألف نخلا، وإن شئت قلت: عندي عند منصوب على الظرفية المكانية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، عند مضاف والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً منوان مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف لأنّه من المثنى الذي رفعه بالألف زبداً تمييز، منوان منصوب به، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، والتقدير: منوان من زبد كائنان عندي، والجملة في محل النصب مقول تقول (وخمسة وأربعون عبداً) الواو عاطفة خمسة معطوف على منوان مرفوع بالضمة الظاهرة، وأربعون معطوف على خمسة عبداً تمييز لاسم العدد منصوب به لشبهه باسم الفاعل (وقد تصدقت بصاع خلا) الواو عاطفة مثال على مثال قد حرف تحقيق، تصدقت فعل وفاعل بصاع متعلق بتصدقت، خلا تمييز لصاع منصوب به، والجملة الفعلية معطوفة على جملة قوله عندي منوان، وماله الواو عاطفة مثال على مثال، ما نافية له خبر مقدم غير جريب مبتدأ مؤخّر، نخلاً تمييز لجريب منصوب به بالفتحة الظاهرة، والألف منقلبة عن التنوين، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: عندي منوان على كونها مقولاً لتقول.

## فصل، ومنه منصوب أفعال المدح والذمّ كنعم وبئس

ثمّ ذكر الناظم تمييز النسبة وهو ما يرفع الإبهام عن مضمون الجملة وهو قسمان: محوّل وغير محوّل، فالمحوّل ثلاثة أنواع، الأول محول عن المبتدأ نحو: زيد أجمل منك وجهاً وأنا أكثر منك مالاً، والثاني محول عن الفاعل نحو: تصبّب زيد عرقاً، وطاب محمد نفساً والثالث: محول عن المفعول ولم يتعرض له الناظم نحو: وفجّرنا الأرض عيوناً، وغير المحول وهو الذي وضع ابتداء على التركيب الملفوظ من غير سبق تحويل له نحو: امتلأ الإناء ماء، ونعم رجلاً زيد، وبئس بدلاً عبد الدار وحبذا أرض البقيع أرضاً، لأنّ هذا التركيب وضع هكذا ابتداء، فقال رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| ومـنـه أيـضـاً نـعـم زيـد رجـلاً | وبـئـس عـبـد الـدار مـنـه بـدلاً |
| وحـبّـذا أرض الـبـقـيـع أرضـاً | وصـالـح أطـهـر مـنـك عـرضـا |
| وقـد قَـرِرْتَ بـالإيـاب عـيـنـا | وطـبـت الـنـفـس إذا قـضـيـت الـديـنـا |

(ومنه) أي: ومن التمييز (أيضاً) أي كما أنّ منه ما سبق وفصله عما قبله بمن التبعيضية، لاختصاصه بأحكام ستأتي أي ومن التمييز رجلاً من قولك (نعم زيد رجلاً) ومن التمييز: أيضاً بدلاً من قولك (بئس عبد الدار منه بدلاً) أي: من جهة كونه بدلاً من الممدوح ومنه أرضاً من قولك (حبذا أرض البقيع أرضاً) ومثّل الناظم بهذه الثلاثة لغير المحول ومثلها امتلأ الإناء ماء لأنّ هذا التركيب وضع هكذا: أولاً من غير تحويل عن

أصل آخر كما مرّ (واعلم): أنّ نعم وبئس موضوعان لإنشاء المدح والذمّ ففاعلهما إمّا مقرون بأل الجنسية على الأصح وهي لواحد غير معين في الابتداء ويصير معيناً بذكر المخصوص بعد ويكون، في الكلام تفصيل بعد إجمال ليكون أوقع في النفس نحو: نعم الرجل زيداً وبئس الشراب خمراً اهـ ملاجمامي، وقيل مقرون بأل التي للعهد الذهني لأنّ مدلولها فرد مبهم، ثمّ فَسَّرَ ذلك الفَرْد بعد إبهامه بزيد مثلاً، وقيل للعهد الخارجي، والمعهود المخصوص فكأنما قلت زيد نعم هو، فوضع الظاهر موضع المضمر لزيادة التقرير والتفخيم اهـ خ ض، أو مضاف لما هي فيه نحو: ولنعم دار المتقين ولبئس مثوى المتكبرين، أو مضمر مفرد مستتر مُفسَّر بنكرة مذكورة بعده منصوبة على التمييز مطابقة للمخصوص نحو: نعم رجلاً زيد ونعم رجلين الزيدان، ونعم رجالاً الزيدون، وإذا استوفَتْ نعم وبئس فاعلَهما الظاهر أو المضمر، وتمييزَ ذلك المضمر جيء بالمخصوص بالمدح أو الذمّ على أنه مبتدأ، والجملة قبله خبره والرابط بينهما العموم المستفاد من أل فيما إذا كان الفاعل ظاهراً، والضمير فيما عداه أو خبر لمبتدأ محذوف وجوباً لجريانه مجرى المثل تقديره: هو زيد أي الممدوح، أو هو عمرو أي المذموم، وقيل: مبتدأ خبره محذوف، والتقدير: زيد ممدوح عمرو مذموم، ذكره الشيخ العطار.

ويجوز تقديم المخصوص على الفعل والفاعل فيتعين حينئذ ابتدائيته، ولا يجوز توسّطه بين الفعل والفاعل ولا بينه وبين التمييز عند البصريين إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً وما وقع في النظم إمّا مذهب كوفي أو ضرورة نظم فتقول في إعراب (نعم زيد رجلاً) نعم فعل ماض من أفعال المدح مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لجريانه مجرى المثل تقديره هو يعود على الممدوح رجلاً تمييز لفاعل نعم مؤخر عن المخصوص جرياً على مذهب الكوفيين أو لضرورة النظم منصوب بنعم وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، زيد مخصوص بالمدح، مرفوع على أنه مبتدأ خبره جملة نعم والرابط الضمير المستتر في نعم، والجملة الاسمية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب. أو مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره: المخصوص بالمدح زيد، وتقول في إعراب (بئس عبد الدار منه بدلا بئس فعل ماض من أفعال الذم، مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لجريانه مجرى المثل تقديره: هو يعود على المذموم منه جار ومجرور متعلق ببدلاً بدلا تمييز لفاعل بئس مؤخر عن المخصوص بالذّم جرياً على مذهب الكوفيين، أو لضرورة النظم منصوب ببئس وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، عبد الدار، مخصوص بالذّم مرفوع على أنه مبتدأ خبره جملة بئس، والرابط الضمير المستتر في بئس، والجملة الاسمية جملة إنشائية لا محلّ لها من الإعراب، أو مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره المخصوص بالذّم عبد الدار، وأما حبّذا فهي كنعم في العمل والمعنى مع زيادة أن الممدوح محبوب للقلب، فَلِذَا جُعِل فاعله ذا ليدلّ على الحضور في القلب كما في الخضري، والأصح: أنّ ذا فاعله فلا يتبع أي: لا يجعل

جزء كلمة بل هو كلمة مستقلة خلافاً لمن جعل ذا مع حب اسماً أو فعلاً، كما في الحريري، ويلزم الإفراد والتذكير وإن كان المخصوص بخلاف ذلك لشبهه بالمثل، ويجب ذكر المخصوص بعده على أنه مبتدأ، والجملة قبله خبره، والرابط بينهما اسم الإشارة أو خبر لمبتدأ محذوف، ويجوز تقديم التمييز على المخصوص نحو حبذا رجلا زيد، وتأخيره كما مثّل الناظم، وإذا أريد بحبذا الذمّ أدخلت لا عليها فتساوي بئس في العمل، والمعنى فيقال: لا حبذا زيد.

وتقول في إعراب مثال الناظم (حبذا أرض البقيع أرضاً) حبّ فعل ماض من أفعال المدح، مبني على الفتح، وأصله حَبُبَ كشَرُفَ، ذا اسم إشارة في محل الرفع فاعل مبني على السكون أرضاً تمييز لفاعل حبّ منصوب به، وعَلامة نصبِه فتحة ظاهرة في آخره أرض البقيع مخصوص بالمدح مرفوع على أنه مبتدأ خبره جملة حبذا، والرابط بينهما اسم الإشارة، والجملة الاسمية جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب، أو مرفوع على أنه خبر لمبتدأ محذوف والتقدير والمخصوص بالمدح أرض البقيع، والبقيع مقبرة أهل المدينة شرقيَّ المسجد النبوي.

ثمّ مثّل الناظم للمحول بقوله (وصالح أطهر منك عرضاً) إلى آخر البيتين وهو ثلاثة أقسام على ما ذكره النحويون، وزاد الفقهاء قسماً رابعاً وهو المحوَّلُ عن الخبر: الأول المحول عن المبتدأ مثاله: صالح أطهر منك عرضاً، وزيد أجمل منك وجهاً وعمرو أكرم منك أباً ومنه قوله تعالى (أنا أكثر منك مالاً) والعِرضْ بكسر العين موضعَ المدح أو الذمّ من الإنسان والمراد به هنا النفس، أصلُه: عرض صالح أطهر منك، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه فصار صالح أطهر منك.

ثمّ حصل علينا الإبهام في النسبة ثمّ جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً رفعاً لذلك الإبهام لأنّ ذكر الشيء أولاً مجملاً، ثمّ ذكره مفصلاً أوقع في النفس، وقس عليه سائر الأمثلة.

**والثاني**: المحول عن الفاعل ومَثلَّ له بقوله (وقد قِرَرْتَ) واطمأْنَنْتَ (بالأياب) والرجوع: من السفر (عيناً) وقَررتْ بكسر الراء في الماضي ومضارعُه يَقَرُّ بفتح القاف إمّا من القرار وهو الاطمئنان، أو من القُرِ وهو البرد والإياب بكسر الهمزة مصدر آب يؤوب إياباً وهو العود والرجوع من السفر، أصله قرَّتْ عينْك بالإياب فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فصار قَرَرْتَ، فحصل اللّبس علينا في الإسناد، ثُمَّ جِيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورَفْعاً لذلك الإبهام فصار قررت عيناً، لأنّ ذكر الشيء مجملاً ثمّ مفصلاً أوقع في النفس (وطبت نفساً) أي طابت نفسك وبرئت ذمتك (إذ قضيت الدين) وأديته للدائن أصله وطابت نفسك والثالث: المحول عن

المفعول ولم يذكر الناظم مثاله نحو قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا﴾ أصله: وفّجرنا عيون الأرض، فحول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه فأقيم مقامه فانتصب فصار وفّجرنا الأرض فحصل علينا اللبس في نسبة التفجير إلى الأرض، ثمّ جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام فصار وفّجرنا الأرض عيوناً، والرابع: المحوّل عن الخبر مثاله قول الفقهاء: والقلتان خمسمائة رطل تقريباً أصله: والقلتان تقريبُ خمسمائةِ رِطْلٍ، فحُول الإسناد من المضاف إلى المضاف إليه فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه فارتفع ارتفاعه فصار: والقلتان خمسمائة رطل، فحصل علينا الإبهام في النسبةِ، ثُمَّ جيء بالمضاف المحذوف تمييزاً ورفعاً لذلك الإبهام فصار: والقلتان خمسمائة رطل تقريباً لا تحديداً، لأنّ ذِكْر الشيء مجملاً ثم ذِكْرَهُ مفصلاً أوقع في النفس.

**الإعراب**: (ومنه) الواو استئنافية منه جار ومجرور خبر مقدم (أيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف، وجوباً تقديره: إضت ورجعت إلى الإخبار أيضاً أي رجوعاً، إِضت فعل وفاعل، أيضاً مفعول مطلق منصوب، والجملة الفعلية معترضة لاعتراضها بين المبتدأ والخبر (نعم زيد رجلاً) إلى آخر الباب مبتدأ مؤخر محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على نونِ الذَّيْنَا منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: نعم فعل ماض لإنشاء المدح مبني على الفتح وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره هو يعود على الممدوح رجلاً تمييز لفاعل نعم منصوب بنعم، زيد مخصوص بالمدح مرفوع بالابتداء وخبره جملة نعم والرابط الضمير المستتر في نعم، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقول محذوف، تقديره: ومنه قولك نعم زيد رجلاً (وبئس عبد الدار منه بدلاً) الواو عاطفة مثال على مثال بئس عبد الدار منه بدلاً معطوف محكي على نعم زيد رجلاً على كونه مبتدأ مؤخّراً، مرفوع بضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على لام بدلاً، وإن شئت قلت: بئس فعل ماض من أفعال الذّم مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره هو يعود على المذموم منه جار ومجرور متعلق ببدلاً، وبدلاً تمييز لفاعل بئس منصوب بالفتحة الظاهرة، عبد الدار مخصوص بالذّم مرفوع بالابتداء، عبد مضاف الدار مضاف إليه، وجملة بئس خبر مقدم له، والرابط الضمير المستتر في بئس، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: نعم زيد رجلاً، على كونها مقولاً لقول محذوف كما مرّ آنفاً (وحبذا أرض البقيع أرضاً) في محل الرفع معطوف محكي على نعم زيد رجلاً على كونه مبتدأ مؤخراً لقوله ومنه، وإن شئت قلت: حبّ فعل ماض من أفعال المدح، ذا اسم إشارة في محل الرفع فاعل مبني على السكون أرضاً تمييز لفاعل حبّ منصوب به، أي حبّ وشرف هذا المكان، الحاضر من جهة كونه أرضاً، والمخصوص بالمدح أرض البقيع، وأرض البقيع مخصوص بالمدح مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة، والبقيع مضاف إليه، وجملة حبّذا خبره والرابط اسم الاشارة، والجملة الاسمية في محل

النصب معطوفة على جملة قوله: نعم زيد رجلاً، على كونها مقولاً لقول محذوف (وصالح أطهر منك عرضاً) معطوف محكي على نعم زيد رجلاً على كونه مبتدأ مؤخراً لقوله: ومنه مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ضاد عرضاً مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: صالح مبتدأ مرفوع، أطهر خبر مرفوع منك جار ومجرور متعلق بأطهر عرضاً تمييز محول عن المبتدأ منصوب بأطهر، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، والألف منقلبة عن التنوين، وأصله: عرض صالح أطهر منك كما مرّ (وقد قَرَّرت بالإياب عيناً) معطوف محكي على نعم زيد رجلاً مرفوع بضمة مقدرة، وإن شئت قلت: قد حرف تحقيق مبني على السكون قررت فعل وفاعل بالإياب جار ومجرور متعلق بقررت عيناً تمييز محول عن الفاعل منصوب بقررت وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وألفه منقلبة عن التنوين، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة نعم زيد رجلاً على كونها مقولاً لقول محذوف، وأصله وقد قَرَّتْ عينُك بالإياب (وطبت نفساً إذ قضيت الدنيا) معطوف محكي على نعم، زيد رجلاً، وللمعطوف حكم المعطوف عليه، تبعه بالرفع على كونه مبتدأ، وإن شئت قلت: طبت فعل وفاعل وحدّ الفعل طِبْ، طب فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل نفساً تمييز محول عن الفاعل منصوب بطبت والأصل: طابت نفسك وكرّر مثال المحول عن الفاعل لغرض تكميل البيت، إذ ظرف لما مضى من الزمان في محل النصب مبني على السكون، والظرف متعلق بطبت، قضيت فعل وفاعل، والتاء ضمير المخاطب، الدينا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف حرف إطلاق، والجملة الفعلية في محل الجرّ مضاف إليه لإذ، أي وطبتُ نفساً وَقْتَ قضَائِكَ الدينَ، وجملة طبت معطوفة على جملة قوله نعم زيد رجلاً، على كونها مقولاً لقول محذوف.

# باب كم الاستفهامية

وكم في كلام العرب قسمان خبرية وهي التي بمعنى عدد كثير، وقد سبق البحث عنها واستفهامية وهي التي بمعنى أي عدد وهي المقصودة هنا، وذكرها بعد التمييز لأنّ تمييزها ينصب، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وكم إذا جِئْتَ بها مستفهماً فانصب وقل كم كوكباً تَحْوِي السَّما

أي: (و) كلمةُ (كم إذا جِئْت) ونطقْتُ (بها) في الكلام (مستفهماً) وسائلاً غيرك عن أي عدد (فانصب) بها ما بعدها وجوباً على أنه تمييز لها (وقل) في نصب ما بعدها (كم كوكباً) ونجماً (تحوي السما) أَيْ أَيَّ عدد من الكواكب تحويه السماء وتجمعه أقليلاً أم كثيراً، وجواب الاستفهام بأن يقال: والله أعلمُ بما حَوَتْه يعني: إذا استفهمْتَ غَيْرك بكم من أي عدد وجب نصب ما بعدها على التمييز ولا يكون إلّا مفرداً كتمييز أحد عشر، فتقول في مثالها: كم كوكباً تحوي السماء أي تَجْمَعُ كما تقول رأيت أحد عشر كوكباً وإعرابه كم اسم استفهام في محل النصب مفعول لتحوي مقدم عليه وجوباً لتضمنها معنى ماله صدر الكلام وهو الاستفهام مبنية على السكون لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً أو وضعياً على القول بأن ثاني الحرفين لا يشترط أن يكون حرف مدّ ولين، كوكباً تمييزها منصوب بها وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، تحوي فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمةٌ مقدرةٌ على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنّه فعل معتل بالياء، السماء فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي، والجملة الفعلية مستأنفة نعم إنْ جُرَّتْ كَمْ بالحرف جاز لك في تمييزها إذا كان متصلاً بها الجرُّ أيضاً بمن مضمرة على الأصح عند سيبويه والخليل، وبالإضافة عند الزجاج، فعلى مذهب سيبويه والخليل يكون الجار قد حُذف وبقي عملُه، وهذا مطرد عندهما في تمييز كم الاستفهامية إذا دخل عليها حرف ذكره العطار.

وإنّما جَازَ تقديمُ حرفِ الجر على كم الاستفهامية والخبريةِ مع أنَّ لهما صَدْرَ الكلام، لأنّ تأخيرَ الجارِّ عن المجرورِ ممتنعٌ لضعف عمله، فجوَّزُوا تقديم الجار عليهما لأنّ الجار اسماً كان أو حرفاً يُجعل مع المجرور ككلمة واحدة مستحقّة التصدُّر اهـ ملاجامي. وإنما استحق الاستفهام صَدْرَ الكلام لِيُعْلم من أَوَّلِ الأمر أنه من أيِّ نوع من أنواع الكلام اهـ منه، ويجوز إظهارها فتقول: بكم مِن درهم اشتريت أو بكم درهم اشتريتَ، وقولنا: سابقاً (وجب نصب تمييزها ولا يكون إلّا مفرداً) يقال فيه إنما وجب

نَصْبه وإفراده لأنّ كم كما كانت كِنايةً عن أوَّل العددِ جُعِلَتْ كِنايةً عن وسطه وهو مِن أحد عشر إلى مائة، لأنّها لو جُعلت كنايةً عن أحدِ طرفَيْهِ لكان تَحكُّماً ووسطُ العدد مُميِّزهُ منصوب مفرد، ولمَّا كان الوسطُ عَدْلاً بَيْنَ الطَّرفَينِ ذا حَظٍّ مِنْ كُلٍّ منهما لم يَلْزَمَ التحكُّم في الحَمْلِ عليه وتمييز المائة مفرد مجرور وكذا ما فوقها، وتمييزُ العشرة فما دونها مجرورٌ مجموعٌ ذكره الشيخ يس، وفي الصبان: وإنما وَجَبَ إفراده ونَصْبُه لأنّه لم يُسمع إلّا كذلك، فالعِلَّةُ في ذلك السَّماعُ كما قاله الدماميني، وأجاز الكوفيون جَمْعَهُ مطلقاً وأجازه بعضُهم: إن كان السؤالُ عن جماعةٍ لا عن عدد من الآحاد كَكَمْ غِلْمان لك أي: كم صِنْفٍ من أَصنافِ الغلمان اسْتَقَروا لَكَ بخلافِ كم فردٍ منها وهو تفصيلٌ حسن اهـ منه.

**الإعراب**: (وكم إذا جئت بها مستفهماً) الواو استئنافية كم مبتدأ محكي مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط أو شرطيَّةٌ متعلِّق بانْصب الآتي، جئت فعل وفاعل والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل بها جار ومجرور متعلق بجئت، أو بمستفهماً أو بانصب مستفهماً حال من فاعل جئت، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لاذا، والظرف متعلق بانصب كما مر آنفاً (فانصب وقل كم كوكباً تحوي السما) الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً أو رابطة لجواب إذا وجوباً لكون الجواب جملة طلبية، انصب فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، والجملة الطلبية في محل الرفع خبر المبتدأ، والتقدير: وكَمْ مُخْبَرٌ عنها بكونِ النصب بها وَقْتَ مجيئِك بها في الكلام، أو يُقال: والجملةُ الطلبية جوابُ إذا لا محل لها من الإعراب، وجملة إذا في محل الرفع خبرُ المبتدأ، ولكنه خبر سببيٌّ، والتقديرُ: وكم ناصبٌ أنت بها وَقْتَ مجيئِك بها في الكلام، والجملةُ الاسمية على كِلا التقديرين مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب، وقُلْ الواو عاطفة قُلْ فعلُ أمر، وفاعل مستتر والجملة معطوفة على جملةِ انصب، كم كوكباً تَحْوِي السما مقولٌ محكي لِقُلْ، والمقولُ منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الهمزة المحذوفة لضرورةِ استقامة الوزن مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركةِ الحكاية، وتقدَّم لك إعرابُ هذا المثال، فلا عَود ولا إعادة.

# باب الظرف

وفي بعض النسخ باب المفعول فيه وهو المُسمَّى ظرفاً عند البصريين، ويسميه الكوفيون مفعولاً فيه ومحلاً وصفة، والظرف لغة: الوعاء مطلقاً، واصطلاحاً: قسمان ظرف زمان وظرف مكان، فظرف الزمان هو اسم مدلوله الزمان المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه بتضمين معنى في الدالة على الظرفية، لا لفظها لأنّه قد لا يصحّ تقديرُها، قَبْلَ الظرفِ وذلك في نحوِ سِرْتُ قَبْله وصلَّيْتُ معه ونحوِهما، سواء فيه المختصّ كاليوم والليلة، والمُبْهمُ كحين وزمان وساعة ووقت، فخَرَج بقولنا: مدلولُه الزمان المكانُ وأسماءُ الأعيان والمعاني وخرج بقولنا المنصوبُ المرفوعُ والمجرورُ، وقولُنا باللفظ يشملُ الفعلَ نحو صمت يوم الجمعة وغَيْره مِمَّا يَعْملُ عملَه، نحوُ: أنا صائم يوم الجمعة، فمعنى قولك: قَدِمْتُ يومَ الجمعة وَقَع القُدومِ في يوم الجمعة، والمُراد بالوقوع: التعلُّقُ فهو أعَم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي فيَشْمل ما قَدِمْتُ يوم الجمعة، وخرج بقولنا بتضمينِ معنى في الظرفية ما نُصب، لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو: تمرّون الديار أي بالديار أو على تقدير من كالتمييز نحو: طبت نفساً أو كان بتقدير لفظ في، لا معناها نحو: وترغبون أن تنكحوهنّ أو نُصب لا بتقدير حرف أصلاً نحو: يوم من قوله تعالى يخافوا يوماً، وخرج بقولنا الدالة، على الظرفية التي للتعدية كما في ترغبون الخ، والتي للسببية والظرفية كونُ شيءٍ يَسْتَقِرُّ فيه شيءٌ آخرُ حقيقةً أو حُكْماً كصلَّيْتُ أو صمتُ يوم الجمعة، وقولُنا سواء فيه المختصُّ والمبهم فالمختّص ما دلَّ على زمن مقدر معلوماً كان ذلك المقدر وهو المعرَّفُ بألْ نحو: صمت اليوم وأقَمْتُ العام، أو بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة، أو بالإضافة كجئت زمنَ الشتاء ويومَ قدوم زيد، أو غيرَ معلوم وهو المنكر نحو: سرت يوماً أو يومين أو أسبوعاً، فالمعدود مِن قبيلِ المختّص خلافاً لِمَنْ جعَله قسماً ثالثاً.

والمبهم: ما دلّ على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو: لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة، وظرف المكان هو اسم مدلوله المكان المبهم وهو ما لا يختصّ بمكان بعينه وإنما قيّدنا هنا بالمبهم وأطلقناه في ظرف الزمان، لأنّ ظرف المكان لا يكون إلّا مبهماً كما ذكره عبد المعطي: المنصوب باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه سواء كان فعلاً أو ما أشبهه بتضمين معنى في الدالة على الظرفية نحو: أمام وخلف وقدام ووراء، قال الناظم رحمه الله تعالى:

والظرف نوعان فظرف أزمنة يجري مع الدهر وظرف أمكنة
والكل منصوب على إضمار في فاعتبر الظرف بهذا واكتف

(والظرف) أي: الشيء الذي لا بد لكل حدث من الوقوع فيه (نوعان) أي قسمان زمان ومكان، والفاء في قوله (فظرف) للإفصاح أي: إذا عرفت أن الظرف قسمان وأردت بيان النوعين فأقول لك: أحدهما ظرفٌ (أزمنةٌ) جمعُ زمان وهو امتداد حركة الفلك إلى ما لا نهاية له أي: ظرف دال على الزمان الذي يقع فيه الشيء (يجري) ويدور ظرف الزمان (مع) دوران (الدهر) والدهر الزمان الغير المتناهي، وظرف الزمان أبعاضه المعبر بها عن أوقاته كالعام، والشهر والأسبوع واليوم والليلة (و) ثانيهما (ظرف أمكنة) أي: ظرف دال على المكان الذي يقع فيه الشيء (والكل) أي وكل من النوعين (منصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (على إضمار في) أي مع صحة تقدير معنى في الدالة على الظرفية وملاحظتها فيه، وسمي ظرفاً لوقوع الفعل فيه إذ كل فعل لا بد له من زمان أو مكان يقع فيه، وتسمية الألفاظ ظرف زمان أو ظرف مكان تسمية مجازية اصطلح عليها البصريون فلا مشاحة في الاصطلاح، فلا يُعْتَرضُ ذلك بأن الظرف هو الوعاء المتناهي الأطراف، وليس هذا كذلك، وسماه الفراء محلاً والكسائي وأصحابه صفة، ولعله باعتبار الكينونة فيه (فاعتبر) أيها النحوي (الظرف) أي: كون الاسم ظرفاً (بهذا) أي بصحة تقدير معنى في فيه (واكتف) في معرفة كونه ظرفاً بصحة هذا الإضمار، وإن لم يصح تقدير لفظها كما في قولك: جئت قبله أو معه، والحاصل أنّ ظروف الزمان السائرة بسير الدهر جميعها تقبل النصب على الظرفية، لا فرق بين مبهمها وهو ما دل على وقت غير معين كوقت وحين، ومختصها كأسماء الشهور والأيام، وعلامة المختص صلاحية وقوعه جواباً لمتى الاستفهامية نحو: اليوم ويوم الخميس، فإنّك إذا سئلت متى تسير صلح أن تقول: أسير يوم الخميس أو اليوم أو الليلة، أو جواباً لكم الاستفهامية في المعدود، فإذا قيل: لك كم اعتكفت صلح أن تقول مجيباً له اعتكفت أسبوعاً أو شهراً أو عاماً، وعلامة المبهم عدم صلاحية وقوعه جواباً لشيء منهما فإنك تقول ابتداء من غير سبق استفهام بمتى ولا بكم، جلست حيناً ووقتاً، ونصبه على الظرفية على جهة التوكيد المعنويّ، لأنّه لا يزيد على دلالة الفعل على الحدث شيئاً، وأما ظروفُ المكانِ فلا يقبل النصبَ منها على الظرفية إلّا ثلاثةُ أنواع، الأولُ المبهمُ، وهو ما لا يختص بمكان بعنيه ولا تُعرف حقيقته، إلّا بما معه من مضاف إليه وإشارةٍ ويُقالُ فيه: هو ما كان غَيْر محدود كأسماء الجهات السّت وهي فوق وتحت ويمين وشمال وأمام وخلف، فأمَامَك إذا قلت: جلستُ أمامَك يتناوَلَ أمامَ وَجْهِكَ إلى منقطع الأرض، وخَلْفكَ إذا قلْت: جلسْتُ خَلْفك يتناوَلُ ما رواء ظهرك إلى انقطاع الأرض، وكذا في البَوَاقِي وسُميّت الجِهاتِ الستُّ باعتبارِ الكائن في المكان، فإنَّ له ستَّ حالاتٍ.

**والثاني**: أسماء المقادير الدالة على مسافة معلومة كالمَيْل وهو أربعة آلاف خطوة والفرسخ وهو ثلاثة أميال، والبريد وهو أربعة فراسخ نحو: سرت مَيْلاً أو فرسخاً أو بريداً، والثالث ما كان مشتقاً من مصدر عامله، واتحدَتْ مادته مع مادة عامله، سواء كان عامله فعلاً أم اسماً وهو ما يكون على وزن اسم مفعوله إلاّ في الثلاثي فيكون منه على وزن مَفْعَل بفتح ميمه وعينه ما لم تعتلّ فأُوه وحدها كوعد ووثق، أو تُكسر عينُ مضارعه فتُكْسَر عينُ مفعل حينئذ، كموعد وموضع ومجلس، وشذ ما خالف ذلك كما بسَطْنا الكلام على ذلك من مناهل الرجال شرح لامية الأفعال، نحوُ: جلست مجلِسُ زيد، وقوله تعالى: (وإنا كنا نفقد منها مقاعداً للسمع) وكذهبت مذهب زيد، وأنا قائم مقامك وسرّني جُلوسِي مجلِسَك.

فإن صيغ من غير مصدر عامله تعيَّن جرُّه بفي أو بما في معناها، ولم يَجُزْ في القياس نَصْبُ شيء منها على الظرفية نحو: رمَيْتُ في مقعدِ عَمرو، وجلستُ في مَرْمَى زيد، وصليْتُ بالمطاف كَمَا يتعيَّن ذلك مع غيره من أسماءِ المكان المختصةِ كصليتُ في المسجد، وأقَمْتُ في الدار، وأما قولُهم: دخلْتُ الدارَ وسكَنتُ الشامَ فمفعول به حقيقةً أو مفعولٌ فيه إجراءً له مَجْرى المُبهم أو منصوبٌ بنزع الخافض، وإنما استُأثِرَ ظرف الزمان مطلقاً بصلاحيتِه للنصب على الظرفية على ظرف المكان، لأنّ أصلَ العوامل الفعلُ ودلالتُه على الزمان أَقْوَى مِن دلالتِه على المكان لأنّه يَدلُّ على الزمان تضمُّناً، وعلى المكان التزاماً فقط، فلمَّا كانَتْ دلالته على الزمان قوية تعدَّى النصبُ إلى المبهم وغيرِهِ من الزمان، ولمَّا كانت دلالتُه على المكان ضعيفةً اختصَّ بما ذَكَرناهُ لأنّ في الفعلِ دِلالةً عليه في الجُمْلة.

**الإعراب**: (والظرف نوعان) الواو استئنافية الظرف مبتدأ مرفوع بالابتداء، نوعان خبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، والجملة الاسمية مستأنفة وهذه الجملة لا مطابقة فيها بين الطرفين مع أن التطابق بينهما واجب إفراداً وغَيْرَهُ، فيُقال: الكلامُ على حذف مضاف إمّا من الأول أي: قِسْما الظرفِ نوعان، أو من الثاني أي الظرفُ ذُو نوعين (فظرف أزمنة) الفاء فاء الفصيحة لأنّها أفصَحَتْ عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفْتَ أَنَّ الظرف نوعان وأردتَ بيانَ كل من القسمين فأقولُ لك: ظرفٌ، ظرفٌ مبتدأ مرفوع بالابتداء، وسوَّغ الابتداء بالنكرة وقوعُه في معرض، التفصيل، أزمنةٌ خبر مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، أو الوَقْفِ، والجملةُ الاسميةُ في محلِّ النصب مقولٌ لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (يَجري مع الدهر) يجري فعل مضارع مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل لأنه فعل معتل بالياء، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديرهُ: هي يعودُ على أزمنة، أو تقديره هو على نسخةِ يجري بالياء، وذَكَّره اعتباراً بكونها بمعنى الظرف، مع منصوب على الظرفية الاعتبارية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف الدهر

مضاف إليه، والظرف متعلق بتجري، والجملة الفعلية في محل الرفع صفة لأزمنة تقديره: فظرف أزمنة جاريةٌ سائرةٌ مع سَيْر الدهر ودَورانه (وظرفُ أمكنة) الواو عاطفة ظرف مبتدأ، أمكنة خبرٌ مرفوع وعلامةُ رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الروي، والجملةُ في محل النصب معطوفة على جملة قوله فظرف أزمنة على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (والكل منصوب على إضمار في) الواو وعاطفة الكل منصوب مبتدأ وخبر مرفوعان بالضمة الظاهرة، والجملة معطوفة على جملة قوله: والظرف نوعان، على حرف جر إضمار مجرور بعلى، إضمار مضاف في مضاف إليه محكي لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، الجار والمجرور متعلق بمنصوب (فاعتبر الظرف بهذا واكتف) فاعتبر الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أنّ كِلاَ النوعين منصوبان، وأردت إتقان معرفة الظرف فأقول لك: اعتبر الظرف بهذا، اعتبر فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على المخاطب، الظرف مفعول به منصوب بهذا جار ومجرور متعلق باعتبر، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً واكتف الواو عاطفة اكتف فعلُ أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها لأنه من اكتفى الخماسي يكتفي اكتفاء، إذا قَنِعَ بالشيء، ولم يَطْلُبْ غَيْره، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على المخاطب، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة اعتبر الظرف بهذا، والله أعلم، ثمّ شرع الناظم في أمثلتها فقال:

| | |
|---|---|
| تقول صام خالد أيّاماً | وغاب شهراً وأقام عاما |
| وبات زيد فوقَ سطح المسجد | والفرسُ الأبلقُ تحت معبد |
| والريح هبَّتْ يَمْنَةَ المصلي | والزرعُ تِلقاء الحَيا المنهل |
| وقِيمة الفضة دون الذهب | وثَمَّ عمرو فاذْنُ منه وَاقْرب |
| ودارهُ غربيَّ فيض البصرة | ونَخْلَه شرقيَّ نَهرِ مُرَّة |

ذكر الناظم ثلاثة أمثلة لظرف الزمان المختص ولم يمثل للمبهم منه كصمت حيناً أو وقتاً بقوله (تقول) في مثال ظرف الزمان (صام خالد أياماً) جمع يوم وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس، وإعرابه: صام خالد فعل وفاعل أياماً منصوب على الظرفية الزمانية بالفتحة الظاهرة متعلق بصام، والجملة في محل النصب مقول لتقول (و) تقول أيضاً (غاب) زيد (شهراً) يجمع على أشهر، سمي بذلك لشهرته وظهوره وهو قمريٌّ، ويسمى الهلالي والعربي وأيامه ثلاثون، أو تسعة وعشرون منوط في عرف الشرع برؤية الهلال، وأهل الفلك يبدؤون بالمحرم فيجعلون كل وتر ثلاثين، وكل شفع تسعة وعشرين، إلّا ذا

الحجة ففي سنة الكبيسة يكون ثلاثين وفي غيرها تسعة وعشرين وخُمساً وسُدساً وشمسيٌ وله الأشهر الرومية أولها تشرين فكل وتر واحدٌ وثلاثون وكل شفع ثلاثون إلّا الكانونَ فأحدٌ وثلاثون مطلقاً وشباطَ بإهمال سينه وإعجامها، ففي السنة الكبيسة تسعة وعشرون، وفي غيرها ثمانية وعشرون وربع وعدديُّ، وأيامه ثلاثون مطلقاً، وليس له شهور مخصوصة بعينها، (و)، تقول أيضاً (أقام) بكر (عاماً) وهو مرادف للسنة وهي ثلاثة شمسيةٌ ولها شهورُ العجم من روميةٍ وفارسيةٍ وقِبْطيةٍ وغيرها وهي ثلاثمائة وخمسة وستون يوماً وربع يوم على الصحيح في غيرِ الفارسية، وأما الفارسية فلا كَسْر فيها، سميت شمسية لأنها عبارةٌ عن دَوْرةٍ من دَوْرَاتِ الشمس في الأبراج، الاثنيَ عشرَ، وقمريةٌ ويقال: لها عربية، أَولُها المحرم، وآخرها ذو الحجة وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون يوماً وخُمس يوم وسدسه، سميت قمرية لأنّ شهورها على حسابِ رُؤيَته في عُرْفِ الشمس، وحسابِ سيره في منازلِهِ في عُرْفِ الفلك وعدديّة، ولها الأشهر العددية وهي ثلاثمائة وستون يوماً بلا كسر.

وبقية الأمثلة لظرف المكان المبهم فقط وذكرها بقولها (وبات زيد فوق سطح المسجد) وفوق اسم للمكان العالي، والسطح: ظهر سقف البناء، والمسجد اسم لمكان الصلاة، والعبادة، وإعرابه: بات فعل ماض ناقص زيد اسمها مرفوع فوق منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة، فوق مضاف سطح مضاف إليه، سطح مضاف المسجد مضاف إليه، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً لبات أي كان زيد في الليل كائناً فوق سطح المسجد، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة صام خالد على كونها مقولاً لتقول، (و) تقول أيضاً (الفرس الأبلق تحت معبد) وفي المختار الأبلق الفرس الذي فيه سواد وبياض وتحت ضد فوق، ومعبد اسم رجل، وإعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال، الفرس مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة، الأبلق صفة للفرس تحت ظرف مكان منصوب على الظرفية وهو مضاف معبد، مضاف إليه مجرور والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ، والتقدير: والفرس الأبلق كائن تحت معبد، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة صام خالد (و) تقول أيضاً (الريح هبت) وعصفت (يمنة المصلي) أي جهة يمينه، وإعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال، الريح مبتدأ مرفوع بالابتداء هبت فعل ماض والتاء علامة تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر يعود على الريح، تقديره: هي يمنة منصوب على الظرفية المكانية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، المصلي مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة منع من ظهورها الثقل، لأنه اسم منقوص، والظرف متعلق بهبت، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ أي هَابَّةٌ في جهةِ يمين المصلي، والجملةُ الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة صام خالد (و) تقول أيضاً (الزرعُ تِلْقاءَ الحيا المنهل) والزرعُ كُلّ ما يُزْرع من الأقوات والأبازير كالحنطة والشعير والطِّيفْ والكُزبرةِ والفجل وتلقاً بكسر التاء وسكون اللام بمعنى مقابل كقوله

تعالى: ولما توجه تلقاء مدين أي: مقابل مدين، والحيا بالقصر المطر والمنهل بتشديد اللام المُنْصَبُّ بشدة، وتقول في إعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال، الزرع مبتدأ مرفوع تلقاء منصوب على الظرفية بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف الحيا مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها التعذر، المنهل صفة للحيا مجرور بكسرة ظاهرة والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ، والتقدير والزرع كائن تلقاء المطر المنصبّ بشدة (و) تقول أيضاً في مثاله (قيمة الفضة) وسعرها (دون الذهب) أي أقل من قيمة الذهب، ودون بمعنى تحت وإعرابه الواو عاطفة قيمة الفضة مبتدأ ومضاف إليه، دون منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة الذهب مضاف إليه مجرور والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ، تقديره: وقيمة الفضة كائنة تحت قيمة الذهب، والجملة معطوفة على جملة صام خالد (و) تقول أيضاً في مثاله (ثمّ عمرو) بفتح الثاء المثلثة وتشديد الميم اسم إشارة للمكان البعيد (فادن منه) أي: فاقرب من عمرو لِتَحْظَى من عطائه، وقوله (وأقرب) منه تفسير لاذْنُ منه لأنه مِنْ دَنَا يَدْنُو إذا قَرِبُ إلى الشيء وإعرابه: ثَمّ اسم إشارة للمكان البعيد في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً عمرو مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة والواو تكتب للفرق بين عمرو وعمر، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً تقديره وعمرو كائن ثمّ، والجملة معطوفة على جملة قوله صام خالد (و) تقول في مثاله أيضاً (داره) أي دار عمرو (غربي فيض البصرة) وغربي منسوب إلى الغرب وفيض البصرة زيادة دجلتها، والدجلة نهر البصرة، والبصرة اسم بلدة مشهورة في العراق، وإعرابه الواو عاطفة مثال على مثال داره مبتدأ ومضاف إليه غربي منصوب على الظرفية المكانية بالفتحة الظاهرة وهو مضاف فيض مضاف إليه، فيض مضاف البصرة مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر المبتدأ، تقديره: وداره كائن في جهة الغرب من فيض البصرة ونهرها، والجملة معطوفة على جملة قوله صام خالد (و) تقول في مثاله أيضاً (نخله) أي نخل عمرو كائن (شرقي نهر مرة) أي من جهة الشرق من نهر مرة ومرة اسم رجل كمعبد، وقيل اسم قبيلة، وتقول في إعرابه: نخله مبتدأ ومضاف إليه شرقي منصوب على الظرفية بالفتحة الظاهرة وهو مضاف نهر مضاف إليه، نهر مضاف مرة مضاف إليه مجرور وعلامة جره فتحة مقدرة نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظي منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي على التاء المنقلبة هاء لضرورة الروي، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً تقديره: ونخل عمرو كائن في جهة الشرق من نهر مرة، والجملة معطوفة على جملة قوله صام خالد.

**الإعراب**: (تقول فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره، أنت، والجملة مستأنفة (صام خالد أياماً) مقول محكي لتقول، منصوب بفتحة مقدرة على ميم أياماً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وغاب شهراً) معطوف محكي على

صام خالد (وأقام عاماً) معطوف محكي عليه أيضاً (وبات زيد فوق سطح المسجد) معطوف محكي أيضاً على صام خالد (والفرس الأبلق تحت معبد) معطوف محكي أيضاً على صام خالد (والريح هبت يمنة المصلي) معطوف محكي أيضاً على صام خالد تبعه بالنصب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (والزرع تلقاء الحيا المنهل) معطوف محكي أيضاً على صام خالد (وقيمة الفضة دون الذهب) معطوف محكي أيضاً على صام خالد (وثمّ عمرو) معطوف محكي، أيضاً على صام خالد (فادن منه) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أنّ ثمّ عمرا وأردت معروفه فأقول لك: أدن منه لتحظى معروفه أدن فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الواو والضمة قبلها دليل عليها لأنّه من دنا يدنو، دنوا إذا قرب منه كما مرّ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت منه جار ومجرور، متعلق بأدن، والجملة الطلبية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة، مستأنفة استئنافاً نحوياً لا محل لها من الإعراب (وأقرب) الواو عاطفة أقرب فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قوله: وادن منه، والغرض من هذه الجملة تكميل البيت (وداره غربي فيض البصرة) معطوف محكي على صام خالد منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على تاء البصرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، الممنوعة بسكون الضرب (ونخله شرقي نهر مرة) معطوف محكي على صام خالد وعلامة نصبه فتحة مقدرة على تاء مرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون، الروي، ثمّ ذكر الناظم رحمه الله تعالى الظروف الاعتبارية التي تحتمل النوعين فقال:

وقد أكلت قبله وبعده ... وإثره وخلفه وعنده

هذه الأسماء المذكورة من الظروف أيضاً لكنها لما لم تتعين لأحد الظرفين، بل صلحت لكل منهما باعتبار ما تضاف إليه أفردتها بالذكر تبعاً للناظم في شرحه: فإن أضفتها إلى ظرف الزمان التحقت به وانتصبت انتصابه نحو: صمت قبل السبت وبعد الخميس وإثر رمضان وخلف شعبان، وقدمت عند طلوع الشمس، وإن أضفتها إلى ظرف المكان انتصبت انتصابه أيضاً نحو: داري قبل المسجد وبعد الحمام وخلفه وعنده، ومشيت إثر زيد.

**الإعراب**: (وقد أكلت قبله) الواو عاطفة (قد أكلت قبله) إلى آخر البيت معطوف محكي على صام خالد، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على هاء عنده منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وإن شئت قلت: الواو عاطفة مثال على مثال قد حرف تحقيق أكلت فعل وفاعل والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة قوله صام خالد على كونها مقولاً لتقول، قبله قبل منصوب على الظرفية الزمانية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، قبل مضاف الهاء ضمير

المفردِ المذكر الغائب، في محل الجر مضاف إليه مبني على الضمّ، والظرف متعلق بأكلت لأنه فعل ماض أو حرف عطف وتنويع بعده منصوب على الظرفية الزمانية والهاء مضاف إليه والظرف معطوف على قبله وكذا (إثره وخلفه وعنده) منصوبات على الظرفية الزمانية والهاءَاتُ مضافاتٌ إليها، والظروفاتُ معطوفات على قَبْلَه على كونهامتعلقة بأكلت، ولما كانت عند لا تَتَصَّرفُ نبه على ذلك بقوله رحمه الله تعالى:

وعند فيها النصبُ يَسْتَمِرُّ لكنَّها بمن فقط تُجَرّ
وأينما صادَفْتَ في لا تُضمر فارفع وقُلْ يومُ الخميس نيِّر

أشار بهذا البيتين إلى أنّ الظرف قسمان متصرف وغير متصرف، فالمتصرف هو ما يفارق النصب على الظرفية إلى حالة لا تُشبهها كأن يستعمل مبتدأ وخبراً وفاعلاً ومفعولاً ومضافاً إليه كاليوم فإنه يُستعمل مبتدأ وخبراً كقولك: اليوم يوم مبارك برفعهما وفاعلاً كقولك أعجبني اليوم، ومفعولاً به كقولك: عجبت اليوم ومضافاً إليه كقولك: سرت نصف اليوم وغير المتصرف ما يلزم النصبَ على الظرفية ولا يخرج منها أصلاً، كَقُّط وعَوْضُ وهما مبنيان على الضّم يلازمان الظرفية الأولُ منهما ظرف مستغرق لما مَضَى من الزمان، والثاني ظرف مستغرق لما يستقبل من الزمان، ولا يستعملان إلّا بعد النفي أو شبهِه على الأفصح، أو أخرج منها لكن إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن خاصة كعند تقول جلست عندك بالنصب على الظرفية وخرجت من عندك بالجر بمن، وإنما اختصت من بجرِّ الظُّروفِ الغيرِ المتصرفة لكثرة زيادتها في الظروف فلم يُعْتَّد بدخولها على ما لا يتصرف اهـ صبان.

ومِثْلُ عند في ذلك قبل وبعد ولَدَنْ، وذَكَرَ الناظم هذا القسم الأخير أعني غيرَ المتصرف، بقوله (وعند) التي هي من الظروف الاعتبارية (فيها النصب يستمرّ) أي: يَدُوم ويلزم فيها النصب على الظرفية (لكنها بمن فقط تجر) استدراك على لزومها النصب أي لكن عند قد تجرّ بمن فقط دون سائر حروف الجر لشبه المجرور بالمنصوب لأنّ كل مجرور منصوب المحل ثمّ ذكر القسم الأول أعني المتصرف بقوله (وأينما صادفت في لا تضمر) أي: وأي ظرف صادَفْتَه ووجدتهُ لا تُضمر في فيه، أي لا يصلح تقدير معنى في فيه (فارفع) أي: فارفعه على الابتداء أو على الخبرية أو على الفاعلية أو انصبه على المفعولية أو جُرَّه بالإضافةِ، وقوله فارفع مثالٌ لا قَيْد (وقل) في رفعه على الابتداء (يوم الخميس نيّر) أي كثير النور والبركة.

والحاصل: أنّ ما استعمل من ظرف الزمان أو المكان ظرفاً تارة وغير ظرف أخرى كأن استعمل مبتدأ أو خبراً أو فاعلاً أو مفعولاً به، فإنه يسمى في اصطلاح النحاة ظرفاً متصرفاً كيوم، فإنّه استعمل ظرفاً في نحو لا تَثْرِيْبَ عليكم اليومَ لكون نصبه على إضمار في وغير ظرف في نحو: إنّا نخاف من ربنا يوماً عبوساً، إذ ليس منصوباً على إضمار في بل على أنه مفعول به، إذ المراد أنهم يخافون نفس ذلك اليوم، ومثله حيث في قوله

تعالى: الله أعلم حيث يجعل رسالته، فحيث مفعول به وقع عليه الفعل لا فيه وناصبه مقدر دل عليه أعلم لا هو لأنّ اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعاً، تقديره: يعلم حيث يجعل رسالته، وأنّ ما لزم النصب على الظرفية ولم يخرج عنها أصلاً كقط وعوض مبنيين على الضمّ أو خرج عنها إلى حالة تشبهها وهي الجر بمن خاصة فإنّه يسمى في اصطلاحهم ظرفاً غير متصرف كعند فإنه لا يستعمل إلّا ظرفاً نحو: جلست عندك أو مجروراً بمن نحو: خرجت من عندك، وإذا تقرر أنّ اسم الزمان أو المكان يكون على حسب العوامل إذا لم يكن على تقدير معنى في، فقول الناظم: فارفع محمول على حالة الابتداء كما مثّل، لا قيْد.

**الإعراب**: (وعند) الواو استئنافية، عند مبتدأ أول محكي مرفوع بضمة مقدرة ممنوعة بحركة الحكاية (فيها) جار ومجرور متعلق بيستمر الآتي (النصب) مبتدأ ثان (يستمر) فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على النصب، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر للمبتدأ الثاني، والتقدير: وعند النصب مستمر فيها، وجملة الثاني في محل الرفع خبر للأول، وجملة الأول مستأنفة (لكنها) لكن حرف نصب واستدراك، والهاء ضمير متصل في محل النصب اسمها (بمن) جار ومجرور محكي متعلق بتجرّ الآتي (فقط) الفاء زائدة لتحسين الخط أو اللفظ مبنية على الفتح، قط اسم فعل مضارع بمعنى تكفي مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً، تقديره: هي يعود على مِنْ، وجملة اسم الفعل جملة معترضة لاعتراضها بين لكن وخبرها تجر فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة، ونائب فاعله ضمير يعود على عند تقديره: هي، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر لكن، وجملة لكن جملة استدراكية، لا محل لها من الإعراب، (وأينما صادفت في لا تضمر) الواو استئنافية أينما اسم شرط جازم يجزم فعلين في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، وما زائدة والظرف متعلق بصادفت، صادفت فعل وفاعل في محل الجزم بأين مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل في مفعول به لصادفت محكي لأنّ مرادنا لفظها لا معناها، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، لا نافية تضمر فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ونائب فاعله ضمير يعود على في، والجملة الفعلية في محل النصب حال من لفظ في أي حالة كونها غير مضمرة أي عادمة الإضمار (فارفع) الفاء رابطة لجواب أين الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية، ارفع فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير يعود على المخاطب، والجملة الطلبية في محل الجزم بأينما على كونها جواباً لها، وجملة أين الشرطية مستأنفة (وقل) قل فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على ارفع (يوم الخميس نير) مقول محكي والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة ممنوعة بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: يوم الخميس مبتدأ ومضاف إليه نير خبره، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقل.

# باب الاستثناء

من المنصوبات المستثنى في بعض أحواله وهو المذكور بعد إلّا أو إحدى أخواتها مخالفاً لما قبلها نفياً وإثباتاً وأما الاستثناء فهو: إخراج ما لولاه لدخل فيما قبله، كذا قال الفاكهي في شرحه، وقال الأزهري: المستثنى هو المُخْرَج تحقيقاً أو تقديراً من مذكور أو متروك بإلّا أو بما في معناها بشرط الفائدة، فالمُخْرَج جنس يشمل المُخْرج بالبدل كأكلت الرغيفَ ثلثَه وبالصفة نحو: أعتق رقبه مؤمنة وبالغاية نحو: وأتموا الصيام إلى الليل، وبالشرط نحو: اقتل الذمي إن حارب، وبالاستثناء نحو: فشربوا منه إلّا قليلاً، وقولُه: تحقيقاً يريد به الاستثناء المتصل، وقوله أو تقديراً يريد به الاستثناء المنقطع، وقوله من مذكور يريد به ما عدا المفرغ وهو المسمى بالاستثناء التام، وقوله أو متروك يريد به المفرغ، وقوله: بإلّا أو ما في معناها يخرج به ما عدا المستثنى من البدل وغيره مِمَّا ذكرناه آنفاً، والذي في معنى ألّا هو جميع أدوات الاستثناء الآتية، وقوله: بشرط الفائدة احتراز عن نحو جاءني ناس، إلّا زيداً وجاءني القوم إلا رجلاً، فإنه لا يفيد، وقال الشاطبي: ومعنى إخراجه أن ذكره بعد إلّا يُبيِّن أنه لم يُرَدْ دُخولُه فيما تقدم، فبَيَّنَ ذلك للسامع بتلك القرينة، لأنه كان مراداً للمتكلم، ثُمَّ أَخْرَجَه هذا حقيقةُ الإخراج عند أئمة اللسان سيبويه وغيره وهو الذي لا يصحُ غيره اهـ. (وأدواتُه) أي: أدواتُ الاستثناء وآلاتُه، والمراد الألفاظُ التي يُخْرج بها ما بعدها من حكم ما قبلها إيجاباً أو سلباً (ثمانيةُ) ألفاظٍ، ذكَر الناظم منها هنا خمسة وهي إلّا وعدا وخلا وليس وغير، والبقية ثلاثة وهي حاشا وسوى بلُغَاتِها الأربع، ولا يكون وهي أربعة أقسام ما هو حرف باتفاق وهو إلّا وبَدَأ بها لأنها أصلُ أدواتِه وإن كانَ الأَولى، البُداءةَ بما هو متعيِّن النصب على كل حال أي: سواء كان الكلامُ تاماً موجباً أم لا لأنّ الكلام في المنصوبات وذلك كالمستثنى بليس، ولا يكون كما فعَله ابنُ هشام في الشذور، والثاني ما هُوَ فِعْلٌ باتفاق أي عند الجمهور وهو ليس ولا يكون، والثالث ما هو مشتركٌ بينهما وهو خلا وعدا وحاشا كما تقدم في باب حروف الجر، والرابع: ما هو اسم باتفاق وهو: غير وسوى بلغاتها الأربع وهي: سوى كرضى وسوى كهدى وسواء كسماء وسواء كبناء وهي أغربها وقل من ذكرها، وبدأ الناظم بالكلام على المستثنى بإلّا لأنها أصل أدوات الاستثناء كما مرّ، آنفاً فقال:

| | |
|---|---|
| وكـل مـا اسـتـثـنـيـتـه مـن مـوجـب | تَـمَّ الـكـلامُ عـنـده فَـلْـيُـنْـصـب |
| تـقـول جـاء الـقـومُ إلّا سَـعْـداً | وقـامـت الـنـسـوة إلّا دَعْـدا |
| وإن يـكـن فـيـمـا سِـوى الإيـجـاب | فـأولـه الإبْـدالَ فـي الإعـراب |

تـقـول مـا الـمَـفْـخَـرُ إِلّا الـكَـرم وهـل مـحـل الأمـن إلّا الـحَـرم

(وكلُّ ما استَثْنَيْتَه) أي: وكُلُّ مُسْتَثْنى أخرجْتَه (من موجَب) أي: من المستثنى منه الموجَب أي: المثبتِ وهو الذي لم يسبقه نفي أو نهي أو استفهام إنكاريٌّ (ثَمَّ الكلامُ عنده) أي: عند ذكر ذلك الموجب قبل ذكر المستثنى، والمراد بالتام أن يكون الكلام مشتملاً على المستثنى منه (فلينصب) المستثنى بإلّا وجوباً سواء كان الاستثناء متصلاً وهو ما كان المستثنى فيه من جنس المستثنى منه كما إذا (تقول قام القوم إلّا سعداً، وقامت النسوة إلّا دعداً) أم منقطعاً وهو: ما كان المستثنى فيه من غير جنس المستثنى منه نحو: قام القوم إلّا حماراً.

**فائدة:** واختلف في ناصب المستثنى بإلاّ على ثمانية أقوال، الأول: أنه منصوب بإلاّ وحدها وإليه ذهب سيبويه والمبرد، والثاني: تمام الكلام كما انتصب درهماً بعد عشرين، والثالث: الفعل المتقدم بواسطة إلاّ، وإليه ذهب السيرافي والفارسي وابن باب شاذ، والرابع: الفعل بغير بواسطة إلاّ، وإليه ذهب ابن خروف، والخامس: الفعل المحذوف من معنى إلاّ تقديرَه: استَثْنَيْتُ زيداً وإليه ذهب الزجاج، والسادس: معنى المخالفة، وحكى عن الكسائي والسابع: أن بفتح الهمزة وتشديد النون المحذوفة هي وخبرها، والتقدير: إلا أن زيداً لم يقم حكاه السيرافي عن الكسائي، والثامن: أنّ إلاّ مركبة من إنَّ ولا ثمّ خُففت إنَّ وأدغمت في اللام حكاه السيرافي عن الفراء، وزاد ابن عصفور: فإن انتصب ما بعدها فعلى تغليبِ إنّ وإن لم ينصب فعلى تغليب حكم لا عاطفة اهـ تصريح.

والحاصل: أنّ للمستثنى بإلّا ثلاثَ حالات: إحداها أن يكون ما قبلها كلاماً تاماً أي: غير محتاج إلى ما بعد إلّا موجباً بفتح الجيم أي: مثبتاً لم يسبقه نفي ولا شبهه، فيجب نصب المستثنى بإلا سواء كان الاستثناء متصلاً أم منقطعاً، الثانية: أن يكون ما قبلها غير تام وغير موجب، فيعرب المثنى بحسب ما يقتضيه العامل، ولا عمل لاءِلّا فيه، ومِن ثَمَّ يسمى الاستثناء مفرغاً لأنّ ما قبل إلا تفرّغ أي: تَهيَّأ للعمل فيما بعدها تقول: ما جاء إلّا زيد، فترفع زيد بجاء وما رأيْتُ إلّا زيداً فتنصبه برأيت وما مررتُ إلّا بزيد فتَجرُّهُ بالباءِ فصار الحُكْمُ معها كالحكم بدونها، وعن هذه الحالةِ احترَزَ بقوله: تَمَّ الكلامُ عنده، الثالثةُ: أن يكون ما قبلها تاماً غَيْر موجَب بأن سبَقَه نفي أو شِبْهُهُ، وإليه أشار بقوله (وإن يكن فيما سوى الإيجاب) أي: وإن يكن المستثنى في غير الإيجاب، فما زائدةٌ، وفي بمعنى الباء أي: وإن يكن المستثنى مسبوقاً بكلام تام غير موجب بأن سبقه نفي أو نهي أو استفهام إنكاري ويصحّ إبقاء الكلام على ظاهره والمعنى أي: وإن يكن اسْتِثْنَاءُكَ فيما سوى الإيجاب، (فَأَوْله) أي: فَاعْطِ المستثنى (الإِبْدالَ في الإعراب) بأَنْ تجعلَه تابعاً للمستثنى منه في إعرابه بدلاً أي: بدلَ بعض من كل، عند البصريين، ولم يُصرَّح معه

بضمير، لأنّ قوّة تعلق المستثنى منه تُغني عن الضمير غالباً، قاله: الأَزهريُّ، نحوُ: ما قام القوم إلّا زيدٌ بالرفع على الإبدال، وما مررت بأحد إلّا زيدٍ بالجر، والإبدالُ غير متعين بل يجوز النصبُ أيضاً على الاستثناء، وقد قُرِىء بهما قولُه تعالى: ﴿مَّا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِّنْهُمْ﴾ نعم الإبدالُ راجحٌ فيما إذا كان المستثنى متصلاً كما مثَّلْناه، لما فيه من حصول المُشاكلة بين المستثنى والمستثنى منه في الإعراب، مرجوحٌ فيما إذا كان منقطعاً، وأمكن تسلُّط العامل على المستثنى كما في قوله:

وبَلْدةٍ ليس بها أَنِيس إلّا اليعافيرُ وإلّا العِيسُ

جمعُ يعفور، وهو وَلَدُ البقرةِ الوحشيةِ، والعِيْسُ بكسر العين: جمعُ عَيْساءَ بفتحها في الأنثى والذكرُ أَعْيَسُ وهي الإبلُ البِيْضُ المَخْلُوطُ بياضُها بشُقرة، ويقال هي: كرائمُ الإبل فأَبْدلَ اليعافيرَ، والعِيسَ من الأَنِيسِ لأنه لو قيل ليس بها إلّا اليعافير وإلّا العيس لناسب المقام، وإن لم يمكن تسلُّط العامل على المستثنى نحو: ما زاد هذا المالُ إلّا ما نقص، تعيَّن النصبُ إجماعاً لعدم صحةِ المعنى على البدل، إذ لا يقال: زاد النَّقْصُ أي: لا يجوزُ رَفْعُه على الإبدال من الفاعل لأنّه لا يجوز تسلُّطَ العاملِ عليه، إذْ لا يُقال: زَادَ النَّقْصُ بل يُقالُ كثر النقص لما بين الزيادةِ التي هي النُّمُوُّ والنقصانِ من التضادّ وما في هذا المثال مصدريَّةٌ، وجملةُ نقص صلةٌ، والتقدير: ما زاد هذا المالُ إلّا النَّقْص بالنصب على الاستثناء، ومحلُّ قوله فأَوْله الإبدالَ إذا لم يتقدَّم المستثنى على المستثنى منه، فإنْ تقدَّم امتنع الإبدالُ كما سيأتي بقوله (وانصبِ إذا ما قُدِّم المستثنى)، وظاهرُ قولهِ (تقول) أيُها السائلُ (ما المفخر) أي ليس الشيءُ الذي يُفْتخَرُ به (إلا الكَرَمُ) والسَّخاء والجُود (وهل محلُّ الأَمْن) أي وليس المحلُّ الذي يحصل إلا من فيه من المخاوف (إلا الحرم) المكيُّ أنه مثالُ للمستثنى المسبوق بكلام تام غير موجب، فيكون ما بعد إلّا بدلاً، والمعنى عليه: أي ما المفخر شيءٌ إلا الكرمُ، وما محَلُّ الأمْنُ مكانٌ إلا الحرم، لأنّه مثَّل به للإبدال، لا للتفريغ، وليس كذلك لأنّ الاستثناءَ فيه من كلام غير تام فهو مثالٌ للاستثناء المفرَّغ، ولم يتعرض الناظم لحكمه، فالمفخر مبتدأ وما بعد إلّا خبره، ومثلُه قوله: وهل محلُّ الأَمْنُ إلا الحرم.

**الإعراب**: (وكل ما استثنيته من موجَب) الواو استئنافية، كل مبتدأ مرفوع وهو مضاف، وما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه، استثنيته فعل وفاعل ومفعول، والجملة صلة الموصول، والعائد ضمير المفعول من موجب جار ومجرور متعلق باستثنيَتْ (تَمَّ الكلامُ عنده فَلْيُنْصَب) تَمَّ الكلامُ فعل وفاعل عنده ظرف منصوب ومضاف إليه متعلق بتَمَّ، والجملة صفة لموجب، ولكنها سببية أي: من موجبٍ تَامِّ الكلامُ عنده فلينصب الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم، واللام لام الأمر مبني على السكون لدخول الفاء عليها ينصب فعل مضارع مغيّر الصيغة مجزوم بلام الأمر،

ونائب فاعله ضمير يعود على كل، ما استثنيته، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والتقدير: وكل ما استثنيته فمنصوب وجوباً، والجملة مستأنفة (تقول؛ جاء القوم إلا سعدا، وقامت النسوة إلاّ دعدا) تقول فعل مضارع، وفاعله ضمير يعود على المخاطب، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، جاء القوم إلى آخر البيت مقول محكي لتقول، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على دال، دعدا مَنع من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: جاء القوم فعل وفاعل، إلا أداة استثناء سعدا منصوب بإلاّ على الاستثناء، والجملة في محل النصب مقول لتقول، وقامت الواو عاطفةُ مثال على مثال، قامت النسوة فعل وفاعل، والتاء علامة تأنيث الفاعل، إلا أداة استثناء، دعدا منصوب بإلا على الاستثناء، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة جاء القوم، (وإن يكن فيما سوى الإيجاب) الواو عاطفة إن حرف شرط يكن فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، واسمها ضمير يعود على المستثنى فيما في حرف جر ما اسم موصول في محل الجر بفي مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً ليكن، أي: وإن يكن المستثنى واقعاً في كلام سوى الإيجاب سوى منصوب على الظرفية المكانية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين، سوى مضاف، الإيجاب مضاف إليه، والتقدير: وإن يكن المستثنى واقعاً في الكلام الذي استقرّ سوى الإيجاب بأن سبقه نفي أو شبهه (فأوله الإبدال في الإعراب) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً، أوله أول فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب الإبدال مفعول به، في الإعراب، جار ومجرور متعلق بأوله، والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية معطوفة على جملة قوله وكل ما استثنيته (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة (ما المفخر إلا الكرم) إلى آخر البيت مقول محكي لتقول، وإن شئت قلت: ما نافية لا عمل لها لانتقاض نفيها بإلاّ، المفخر مبتدأ إلاّ أداة استثناء، ملغاة الكرم خبره، والجملة في محل النصب مقول لتقول، وهل الواو عاطفة مثال هل حرف استفهام بمعنى النفي محل الأمن مبتدأ، إلاّ أداة استثناء ملغاة الحرم خبر والجملة في محل النصب معطوفة على الجملة التي قبلها. قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وإن تقل لا ربّ إلّا الله | فارفعه وارفع ما جرى مجراه |
| وانصب إذا ما قدم المستثنى | تقول هل إلّا العراق مغنى |

أشار الناظم بالبيت الأول إلى أَنَّ ما تعذَّر فيه الإبدالُ على اللفظ لوجود مانع يُبْدَلُ على المحل فقال (وإن تقل) أيُها السائل إقراراً باللسان واعتقاداً بالجَنان (لا ربّ) ولا معبودَ في الوجود (إلّا الله) أي إلّا المعبودَ الواجبَ الوجود لذاته (فارفعه) أي فارفع لفظ

الجلالة على البدلية من محل لا مع اسمها، لأنَّهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه وانصبه أيضاً على الاستثناء وخبر لا على كلا التقديرين محذوف، تقديره: لا ربَّ في الوجود إلّا الله، وإنما لم يُنصب على البدلية من محل اسم لا فقط، لأنّ لا لا تعملُ في نكرة، ولا مُوجَب واختار أبو حيان: أنَّ الاسم الكريم بدلٌ من الضمير المستتر في الخبر المحذوف (وارفع) أيضاً (ما جرى مجراه) أي مَجْرَى هذا المثال أي: وارفع على البدلية من محَلْ لا مع اسمها في كل ما شَابَه هذا المثالَ في وقوع الاسم المعرَّفِ بعد إلّا نحو: قول الموحِّد لا إله إلا الله، برفعِ لفظ الجلالة على البدلية من محل لا مع اسمها، لأنَّ محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه وبنَصْبهِ على الاستثناء، ومِمَّا يتعيَّن فيه الإبدالُ على المحل تابعُ المجرور بمن الزائدة، نحو ما في الدار مِن أحد إلّا زيداً بنصَبِ زيد على الاستثناء، وبرفعه على البدلية حملاً على المحل ولا يجوز جرُّه حملاً على اللفظ لأنّ من الزائدة لا تَجرُّ المعرفةَ.

وأشار بالبيت الثاني إلى حكم ما إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فقال: (وانصب إذا ما قُدِّم المستثنى) أي وانصب أيها النحوي وجوباً المستثنى على الاستثناء لا غَيْرُ إذا قُدم على المستثنى منه (تقول) في مثالِه (هل إلا العراقَ مغنى) أصله هل مغنى لنا إلا العراقَ، يقال: غَنِي بالمكان بوزن رَضِي إذا أقام به، والمعنى: مالنا مَنزلٌ إلّا العراق، والعراقُ إقليم معروف، يعني أنَّ محلَّ جواز الإبدال في التام الغير الموجب إذا لم يتقدم المستثنى على المستثنى منه، فإن تقدم امتنع الإبدال، ووَجَب النصبُ على الاستثناء كقول كُميت بن زيد الأسديِّ:

ومـالـي إلّا آلَ أَحْـمَـدَ شِـيْـعَـةٌ ومـالـي إلا مَـذْهـبَ الـحـق مَـذْهَـبُ

والأصلُ: ومالي شيعة إلّا آل أحمد، ومالي مذهب إلا مذهب الحق، والشِيعةُ بكسر الشين المعجمة: الأنصار والأعوان وكل قوم اجتمعوا على أمر دينيا أو دنيويا.

وإنما امتنع الإبدال في هذه الحالة، لأنّ التابع لا يتقدم على مَتبْوعهِ وأما إذا تقدَّم المستثنى على صفةِ المستثنى منه نحوُ: ما جاءني أحدٌ إلَّا زيدٌ خيرٌ منك، فَمذْهَبُ سيبويه جوازُ الإتباع، بدلاً والنصبِ على الاستثناء، والإتباعُ عنده أرجح للمشاكلة، وعند المازني: وجوبُ النصب لأنَّ تقدُّمَه على الصفة كتقدّمهِ على الموصوف، وعند المبرد: اختيارهُ وعند ابن مالك استواؤهما.

**الإعراب**: (وإن تقل لا ربّ إلاّ الله) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تقل فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، لا ربّ إلا الله مقول محكي لتقل، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على هاء الجلالة، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (فارفعه) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً، ارفع فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير

مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعولٌ به، والجملةُ الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، والجملة الشرطية مستأنفة (وارفع ما جَرَى مجراه) الواو عاطفة ارفع فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه، والجملة في محل الجزم معطوفة على جملة فارفعه على كونها جواباً لأن الشرطية، ما جرى ما اسم موصول في محل النصب مفعول به لارْفَعْ جرى فعل ماض وفاعل مستتر يعود على ما الموصولة، والجملة صلة لما الموصولة والعائد ضمير الفاعل، مجرى منصوب على الظرفية المكانية، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه والظرف، متعلق بجرى، (تتّمة): (لا ربّ إلا الله) لا نافية للجنس تعمل عمل إنَّ تنصب الاسم وترفع الخبر ربّ في محل النصب اسمها مبني على الفتح عند البصريين لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى من الاستغراقية، وإنما حرك ليعلم أن له أصلاً في الإعراب وكانت الحركة فتحة للخفة مع ثقل التركيب، أو اسمها منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره عند الكوفيين، وحذف التنوين للتخفيف، أو لا رب مع لا في محل الرفع مبتدأ عند سيبويه، وعلى كل التقادير فالخبر محذوف تقديره: في الوجود، إلاّ أداة استثناء، ولفظ الجلالة منصوب على الاستثناء بالفتحة الظاهرة، أو إلاّ ملغاة لا عمل لها، ولفظ الجلالة مرفوع على البدلية من الضمير المستتر في الخبر، وجملة لا في محل النصب مقول تقل(وانصب إذا ما قدم المستثنى) الواو عاطفة انصب فعل أمر وفاعل مستتر، والجملة معطوفة على جملة قوله: وإن تقل، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط ما بعد إذا زائدة، ولكن لا تخلو عن فائدة، وفائدتها توكيد ما قبلها، قدم المستثنى فعل ونائب فاعل، والجملة في محل الجر مضاف إليه لإذا، والظرف متعلق بانصب، والتقدير وانصب المستثنى وجوباً وقت تقديمه على المستثنى منه، تقول فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة هل إلا العراق مغني مقول محكي لتقول والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: هل حرف استفهام للاستفهام الإنكاري، إلاّ أداة استثناء العراق مستثنى مقدم على المستثنى منه منصوب وجوباً، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره مغني مستثنى منه مؤخر عن المستثنى مرفوع على الابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنّه اسم مقصور، وخبر المبتدأ محذوف تقديره: هل مغني لنا إلاّ العراق أي ما مغني ومنزل لنا إلاّ العراق، ثم أشار الناظم إلى المستثنى بما خلا وما عدا، وليس بقوله رحمه الله تعالى:

وإن تكن مستثنياً بما عدا ... وما خلا أوليس فانصب أبدا

تقول جاؤوا ما عدا محمداً ... وما خلا عمراً وليس أحمدا

أي: وإن تكن أيها النحوي مستثنياً بما عدا أو بما خلا (فانصب) المستثنى بهما

وجوباً على أنه مفعول به (أبداً) أي في جميع أحواله، وظاهر قوله أبداً أنه عام في المتصل والمنقطع، وليس كذلك، والصواب خصوصه بالمتصل لأنّ المنقطع لا تدخل عليه هذه الأفعال اهـ حمدون ولو قال: بدل قوله أبداً فانصب يا فتى لسلم من الاعتراض، مع تكملة البيت، لتعين فعيلتهما بعد ما لأنّ ما المصدرية لا يليها حرف، وفاعلهما ضمير مستتر فيهما وجوباً، عائد على البَعْضِ المفهوم من الكُلَ السابق، أو على اسم الفاعل المفهومِ من السياق، وتقديرُ الكلام قام القوم ما خلا زيداً، قام القوم خلا بعضهم زيداً أو خلا القائم زيداً، وإنما قلنا عائد إلى البعض المفهوم الخ لأنَّ قولكَ: جاؤوا ما عدا محمداً بَعْضٌ بالنظرِ إلى كونِ محمدٍ مُخْرَجاً منهم، وكُلٌ بالنظرِ إلى ما قبل الإخراج اهـ حضري، وإنما وجَبَ استتارُ الفاعل في هذه الأفعال لأنها محمولَةٌ على إلّا في تِلْو المستثنى لها، ليكون ما بعدها على صورة المستثنى بإلّا، وظهورُ الفاعل يَفْصِلُ بينهما فيفوتُ الحَمْلُ اهـ خضري.

وجوَّز بعضُهم جرَّ المستثنى بهما على تقديرِ كونهما حرفي جر وكونِ ما زائدةً وهو شاذٌ لأنّه لم يُعهد زيادةُ ما قبل حرف الجر، وإنما عُهد زيادتُها بعده كقوله تعالى: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَٰقَهُمْ﴾ وموضعُ ما وصلتها نصبٌ بلا خلاف، وإنما الخلافُ هل هو على الحالِ أَوْ على الظرفية على حذفِ مضاف، فتقديرُ جاء القوم ما عدا زيد أي مُجاوِزينَ زيداً أو وَقْتَ مجاوزتهم زيداً، «واعلم»: أنّ ما هنا وإن كانت مصدرية لا تَسْبِكُ ما بعدها بمصدر لأنهما جامدان لا مصدر لهما فتنبه لهذه الدقيقة ذكره الشيخ عطار، وقوله (أوليس فانصب أبداً) أي أو كنت مستثنياً بليس فانصب المستثنى أبداً أي: في جميع أحواله، وفي قوله: أبداً ما مرّ آنفاً أي وأما المستثنى بليس نحو: جاؤوا ليس أحمد فهو واجب النصب أيضاً لأنه خبرها واسمها ضمير، مستتر فيها عائد على البعض المفهوم من الكل السابق أو إلى اسم الفاعل المفهوم من السياق أي: ليس هو أي بعض الجائين أحمد، واختلَف في جُملَةِ الاستثناء هل لها محل فقيل: محلُّها نصبٌ على الحالية، قاله السيرافيُ وقومٌ، وقيل لا لأنها مستأنفة قاله ابن عصفور، وصحَّحه، ومثلِ ليس لا يكون نحو: قام القوم لا يكون زيداً، وقد تقدم في باب حروف الجر أنه يُستثنى بخلاً وعدا وحاشا نواصبَ للمستثنى أو خوافض له قال أبو حيان: والأفعال التي يُستثنى بها لا تقعُ في المنقطع، فلا يقال: ما في الدار أحد خلا حماراً.

«**فائدةٌ**»: كلمة ليس هذه سبب قراءة سيبويه النَّحو وذاك أنه كان يقرأُ على حماد بن سلمة الحديث فَأَمْلَى عليه قولَه ﷺ: (ليس من أصحابي أحدٌ إلاّ ولو شِئْتُ أخذتُ عليه ليس أبا الدرداء فقال سيبويه ليس أبو الدرداء فصاح به حماد لحنْتَ يا سيبويه فقال: والله لأطلبنَّ علما لا يُلْحِنِيُ معه أحدٌ، فلزم الخليل، وقيل سببُ قرائته النحو أنه قال لحماد ما تقول في رجل رَعُفَ بضمِّ العين في الصلاة قال لحنت قُلْ رَعَفَ بالفتح وهي: الفصحى

وقرأ الكسائي النَّحو على كبر سنه، وسببه أنه مشى يوماً في الطريق فحَصَل له التعبُ فقال عَيِّيتُ فقالوا له: لا تُجالسُنا لأنه لحَنْتَ فقال وما ذاك فقالوا له: قُل إذا حصل لك التعبُ أَعْيَيْتَ بالهمز، ومن الحيلة عَيِيْتُ فخرجَ ولزمَ معاذاً حتى عرف ما عنده، ولحق الخليلَ فقال: له من أين أخذتَ علمك، قال؛ من العرب فخَرَج وجعَل يطوفُ على العرب حتى عَرف جميعَ اللُّغات، ولم يكن هَمُّه إلا الرجوعَ إلى الخليل، فلما رجَع وجَدَه مات وتصدَّى يونسُ موضعَه فوَقَعَ بينهما مجالس أَقرَّ له يونسُ فيها بالفَضل اهـ حمدون على الألفية (ج١ ـ ص ١٧٠).

**الإعراب**: (وإن تكن مستثنياً بما عدا) الخ: الواو استئنافية إن حرف شرط جازم، تكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية واسمها ضمير يعود على المخاطب مستثنياً خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة، بما عدا الباء حرف جر ما عدا مجرور محكي بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، الجار والمجرور متعلق بمستثنياً أو حرف عطف وتنويع، ما خلا معطوف محكي على ما عدا، أو حرف عطف وتفصيل ليس معطوف محكي على ما عدا (فانصب أبداً) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية، وجوباً، انصب فعل أمر وفاعل مستتر، أبداً منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بانصب والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها وجملة إن الشرطية مستأنفة (تقول) فعل مضارع والفاعل مستتر، والجملة مستأنفة (جاؤوا ما عدا محمداً) إلى آخر البيت مقول محكي لتقول منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على دال أحمدا، وإن شئت قلت: جاؤوا فعل وفاعل، والألف تكتب للفرق بين واو الضمير، وواو جزء الكلمة ما مصدرية عدا فعل ماض من أفعال الاستثناء مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لجريانه مجرى المثل تقديره هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق تقديره: جاؤوا ما عدا البَعْضُ الجَائِيْ محمداً، أو على اسم الفاعل المفهوم من السياق تقديره ما عدا الجائي محمداً، ومحمداً منصوب على الاستثناء بعداً، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وجملة ما عدا في محل النصب على الحالية من فاعل جاؤوا تقديره: جاؤوا حالة كونهم مجاوزين مخالفين محمداً أو منصوب على الظرفية على تقدير مضاف تقديره: جاؤوا وقت مجاوزتهم محمداً، ومثله وما خلا عمرا (وليس أحمداً) الواو عاطفة مثال على مثال ليس فعل ماض ناقص من أفعال الاستثناء مبني على الفتح واسمها ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: ليس هو يعود على البعض المفهوم من الكل السابق تقديره: ليس هو أي: البعض الجائي أو على اسم الفاعل المفهوم من السياق تقديره: ليس الجائي أحمد، وأحمدا خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف فيه حرف إطلاق، وجملة الاستثناء مستأنفة أو في محل النصب حال.

والأصل في غير أن يكون صفة بمعنى مغاير نحو: جاءني رجل غير زيد، لكنها حملت على إلّا واستعملت في الاستثناء كما حملت إلّا عليها، واستعملت صفة فيما إذا أتت بعد جمع منكر غير محصورة غالباً لتعذر الاستثناء حينئذ نحو قوله تعالى: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ أي: لو كان فيهما آلهة غير الله وإلا حينئذ اسم بمعنى غير لكن ظهر إعرابها فيما بعدها لكونها على صورة الحرف كَأل الموصولة على الأصح فيهما اهـ كك.

وقد تخرج عن الصفة وتتضمن معنى إلا في الاستثناء فيستثنى بها حملاً لها عليها والمستثنى بها مجرور بإضافتها إليه، ولا يخرج عن الجر أصلاً لملازمتها الإضافة المستولية عليها كما قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وغَيْـر إن جـئْـتَ بـهـا مـسـتـثـنـيـة | جـرَّتْ عـلـى الإضـافـةِ الـمـسـتـولـيـة |
| وراؤُهـا يَـحـكـم فـي إعـرابـهـا | مـثـلُ اسـم إلّا حـيـن يُـسـتَـثْـنَـى بـهـا |

أي: (و) كلمة (غير إن جئت بها) في الكلام حالة كونها (مستثنية) ما بعدها عما قبلها (جرت) غير ما بعدها (على الإضافة) أي بإضافتها إليه فعلى بمعنى الباء، وقوله (المستولية) صفة للإضافة أي: جرت بالإضافة المستولية عليها أي: الغالبة فيها اللازمة لها غالباً، ويكون المستثنى بها مجروراً أبداً، ويجب في لفظ غير أن يعرب بما يعرب به المستثنى بإلّا، ويستحقه لأنه لما جُرَّ بها المستثنى انتقل إعرابه إليها، وقد عرفت تفصيله فيكون إعرابها على سبيل العارية من المستثنى، ويوجد له نظير وهو أن صلة الموصول لا محل لها من الإعراب والذي يعرب هو الموصول لا صلة أل فإن إعرابها من إعراب الموصول ذكره في التشويق فيجب نصبها بعد الكلام التام الموجب نحو: قام القوم غير زيد فتقول في إعرابه: قام القوم، فعل وفاعل، غير اسم استثناء منصوب على الاستثناء وعلامة نصبه فتحة ظاهرة وهو مضاف زيد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وما ذكرته من أنها منصوبة على الاستثناء هو الذي عليه ابن خروف وأهل الأندلس، فإنّهم قالوا: ناصبها الجملة التي انْتُصِب عن تمامها على الاستثناء لكونها جاءت فضلة بعد تمامها، وعند الفارس أنها منصوبة على الحال من المستثنى منه، وفيها معنى الاستثناء، وأنّ الناصب لها ما في الجملة من فعل أو شبهه، وعند السيرافي أنها منصوبة على التشبيه بظرف المكان المبهم لما فيها من الإبهام، والناصب لها أيضاً الفعل أو شبهه، ومثله قام القوم غير حمار بالنصب على الاستثناء، ويجوز الاتباع على البدلية من المستثنى منه، والنصب على الاستثناء بعد الكلام التام المنفي نحو: ما قاموا غير زيد برفع غير على أنه بدل من الواو في قاموا، وبنصبها على الاستثناء، ويعرب بحسب العوامل الداخلة عليه بعد الكلام المنفي غير التام في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام غير زيد وما رأيت غير زيد وما مررت بغير زيد.

وذكر الناظم رحمه الله هذا التفصيل بقوله (وراؤها) أي: وراء غير (يحكم) روي بالياء على صيغة المجهولِ، وبالتاء على صيغة المعلوم، وقوله (مثل اسم إلّا) بالرفع نائب فاعل ليحكم على رواية الياء، وبالنصب مفعول به على رواية التاء أي: يحكم في إعراب غير مثل إعراب الاسم المذكور بعد إلا الاستثنائية (حين يستثنى بها) أي: بإلّا من التفصيل السابق آنفاً، أو تحكم أيها النحوي في إعرابها، مثلَ إعراب الاسم المستثنى بإلّا أو صفة لمصدر محذوف تقديره: أي تحكم في إعرابها حكماً مثل حكم الاسم المستثنى بإلّا في التفصيل المار بين الكلام، التام الموجب والكلام التام المنفي والكلام المنفي الغير التام، وخرج بقوله حين يستثنى بها ما إذا كانت صفة بمعنى غير، كقوله لو كان فيهما آلهة إلّا الله، وأما سوى بلغاتها الأربع فلم يتعرض لها الناظم لأنها عند سيبويه، والجمهور، لا تكون إلا ظرفاً، ولا تخرج عنه إلا في الضرورة، قال الناصر: ومعنى قول الجمهور بظرفيتها أنها منصوبة في حال الاستثناء نظراً إلى أصلها من الظرفية وإلا ففي حالِ الاستثناء ليس فيها شيء من معنى الظرفية لأنها خرجت عن معنى الظرفية إلى معنى الاستثناء اهـ عطار.

ومذهب الزجاج واختاره ابن مالك: أنها كغير معنى وإعراباً، وجزم به ابن هشام في القطر وصححه في الشذور، قال ابن مالك: وإنما اخْتَرْتُ غَيْرَ مَا ذَهَبُوا إليه لأمرين أحدهما: إجماع أهل اللغة على أن معنى قولك: قاموا سواك وقاموا غيرك واحد، فإنّ أحداً لا يقول: إنّ سوى هنا عبارة عن مكان أو زمان وما لا يدل على ذلك فهو بمعزل عن الظرفية، ثانيهما أن من يحكم بظرفيتها يحكم بلزومها إياها، وأنها لا تتصرف والواقع في كلام العرب نظماً ونَثْراً خلافُ ذلك فوقعَتْ فاعلاً في قوله:

ولـم يَـبْـق سِـوى الـعُـدْوا ... نِ دِنَّـاهُـمْ كـمَـا دَانُـوا

وأُضيف إليها في قوله:

فَـإنّـنِـي والَّـذي يَـحُـجُّ لـه الـنَّـا ... سُ بـجَـدْوَى سِـواكَ لـم أَنِـقْ

وابْتُدِىء بها في قوله:

وإذا تُـبـاع كـريـمـةٌ أو تُـشْـتَـرى ... فـسـواك بـائـعُـهـا وأَنْـتَ الـمـشـتـرِي

وعمَلَت فيها نواسخُ الابتداء في قوله:

أَأَتْـرُكُ لَـيـلْـى لـيـس بـيـنـي وبَـيْـنـهـا ... سِـوىَ لـيـلـةٍ إنّـي إذاً لـصـبـور

ودخل عليها غَيْرها من العواملِ اللفظية كما في قوله ﷺ: (دعوتُ ربّي أن لا يُسلِّط على أمتي عدواً مِن سوى أنفسهم) انتهى ما قاله ابن مالك، وقد نُظر فيما قاله من أوجه ليس هذا المختصرُ موضعَ ذكرها، قال ابن عقيلٍ وما استشهد به ابنُ مالك على خلاف قول الجمهور محتملٌ للتأويل بأنّه للضرورة أو شاذٌ.

**واعلم**: أنَّ غَيْرُ وسوى يُفارقان إلا في جوازِ تفريغيهما مطلقاً في الإيجاب كقام غير زيد وسوى عمرو، برفعهما مع امتناع قام إلاّ زيدٌ، وفي جوازِ كونهما تابعَين في التام الموجب نحو قام القومِ غَيْرَ زيد وسوى عمرو برفعهما بدلاً من القوم ومررت بهم غير زيد وسوى زيد بالجر فيهما بدلاً من الضمير المجرور، وبالنصب في المثالين على الاستثناء وذلك لأنهما في معنى النفي، فالكلامُ معهما كأنه غير مُوجَب، ويفُارقانها أيضاً في أنَّ تابعَ المستثنى بهما يجوز فيه رعايةُ المعنى ورعايةُ اللفظ، فإذا قلتَ: ما قام القوم غير زيد وعمرو أو سوى زيد وعمرو جاز فيه جرُّ عمرو عطفاً على لفظ زيد، ورفْعَه حملاً على المعنى لأنّ المعنى ما قام إلاّ زيد وعمرو وهو من الاتباع على المعنى المُسَمَّى بالتوهُّم ومع إلاّ لا يجوز إلا مراعاةٌ اللفظ فقط اهـ كوكب.

**الإعراب**: (وغَيْرُ إنْ جئْت بها مستثنية) الواو استئنافية غير مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، ولم ينّون لضرورة استقامة الوزن، أو للحكاية إن حرف شرط جازم جئت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونها فعل شرط لها، بها جار ومجرور متعلق بجئت مستثنية حال من ضمير بها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (جرَّتْ على الإضافة المستولية) جرّ فعل ماض والتاء علامة تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير مستتر يعود على غير، والجملة في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها على حرف جر بمعنى الباء السببية الإضافة مجرور بعلى، الجار والمجرور متعلق بجرت، المستولية صفة للإضافة مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وجملة إن الشرطية في محل الرفع خبر المبتدأ، والتقدير: وغير جارة ما بعدها بالإضافة اللازمة لها، إن جئت بها مريداً الاستثناء بها (وراؤها يحكم في إعرابها) الواو عاطفة راؤها مبتدأ ومضاف إليه يحكم فعل مضارع مغير الصيّغة مرفوع في إعرابها، جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بيحكم، (مثل اسم إلا) مثل نائب فاعل ليحكم مثل مضاف اسم مضاف إليه مجرور اسم مضاف إلا مضاف إليه محكي، وعلى رواية التاء تقول في إعرابها، تَحْكُم فعل مضارع وفاعل مستتر مثل مفعول به، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله: وغير إن جئت بها (حين يستثنى بها) حين منصوب على الظرفية الزمانية والظرف متعلق بمحذوف حال من إلا أي حالة كون إلاّ حين يستثنى بها يستثنى فعل مضارع مغير الصيغة بها جار ومجرور في محل الرفع نائب فاعل ليستثني والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لحين.

# باب لا النافية للجنس

أي: لِصفتِه وحُكمِهِ وإلا فالجنسُ لا يُنفى، وإسناد النفي إليها مجاز من باب إسناد ما للشيء إلى آلته اهـ يس، واحتُرز بهذا القيد عن النافية للوحدة وهي التي تعملُ عملَ ليس ويُفْرق بين إرادة الجنس وغيره بالقرائن ومِنْ قرائن إرادة الجنس قولُه: بل امرأة بَعْدَ قولِهِ: لا رجل في الدار، ومِن قرائنِ إرادة غيرِ الجنس قولُه: بل رجال أو رجلان بعد قوله: لا رجل في الدار، اهـ شيخنا. ومعنى الترجمة بابُ لا النافية لحكم الخبر عن جنس الاسم على سبيل التنصيص فإذا قلت: لا رجل في الدار دلَّتْ على نفي الكينونةِ في الدار عن جنس الرجل، لا على نفي الرجل إذ من المعلوم أنَّ الذوات لا تُنفى وإنما يُنفى المعنى فخرج بقولنا النافية الزائدة كقوله تعالى: ما منعك أن لا تسجد، وبقولنا لحكم الخبر عن جنس الاسم العاطفةُ، وبقولنا على سبيل التنصيص العاملةُ عمل ليس، فإنها نافية للجنس على سبيل الاحتمال.

**واعلم**: إنَّ لا هذه تعمل عمل إِنَّ فتنصب الاسم بلا تنوين إذا كان مضافاً نحو: لا صاحب علم ممقوت، ومع التنوين في الشبيه بالمضاف نحو: لا طالعاً جبلاً حاضر، ومحلاً في المفرد وهو ما ليس مضافاً، ولا شبيهاً بالمضاف. وإنما عملت عملَ إنّ لشبهها بها من أربعة أوجه أحدها أنَّ إنّ لتأكيد النسبةِ المُثْبَتَة ولا لتأكيد النسبة المنفية، فلمَّا توغَّلَتا في الطرفين تشابَهتَا فأُعملت عملها اهـ ع ط. وثانيها أنَّ كلا منهما يدخل على الجملة الاسمية، وثالثها: أن لا نقيضة لأنّ، والشيءُ يُحمل على نقيضه كما يحمل على نظيره، ورابعها: أنّ كلاً منهما له صدر الكلام اهـ تصريح. ويشترط في عَملها عمل إن أن يُقصد بها نَفي حكم الخبر عن جنس الاسم وهو الكينونة والوجود إذ الذوات لا تُنفى بل المعاني تُنفى، ثمّ تارةً يُنفَى مع الحكم الجنسُ نحو: قول المُوحِّد: لا إله إلاّ الله، وتارةُ لا نحو: لا رجل في الدار، إذ المرادُ نفي وجوده في الدار لا نَفْيهِ رَئِيساً اهـ كردي، وأن يكون نفيها على سبيل الاستغراق فلو قصد بها نفي الوحدة، أو كان نفيها إياه على سبيل الاحتمال عملت عمل ليس نحو: لا رجلٌ قائماً، وأن لا يدخل عليها جار، فلو دخل عليها جار نحو: جئت بلا زاد لم تعمل أصلاً، لأنّ الجار إنما يعمل في الأسماء فإذا دخل عليها لم يكن طالباً بها بل بالاسم الذي بعدها فيكون الاسم المذكور، بعدها معمولاً للجار لا لها اهـ يس، وأن يكون اسمها وخبرها نكرتين حطاً لرتبتها عن رتبة إنّ ولأنّ الاسم أيضاً على تقدير من الاستغراقية وهي مختصة بالنكرات، وأما كون

الخبر نكرة فعلى الأصل، ولِئَلاً يُخْبَر بالمعرفة عن النكرة، وأن يكون اسمها متصلاً بها فيضر الفاصل ولو جاراً أو ظرفاً، لأنّ الفصل يضعفها، ولو كان مدخولها معرفة أو نكرة منفصلة عنها وجب إهمالها، ورفع ما بعدها، ووجب حينئذ تكرارها نحو: لا زيد في الدار ولا بكر ونحو: لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون تنبيهاً على نفي الجنس، إذ هو تكرار للنفي كما يجب مع المعرفة جبراً لما فاتها من نفي الجنس، وأجاز المبرد وابن كيسان عدم تكرار لا فيها، والحاصل أنه يشترط لعملها ستة شروط، أربعة في نفسها، كونها نافية وكونها للجنس وكونها للتنصيص وعدم جار لها وواحد لمعموليها وهو كونهما نكرة، وواحد لاسمها وهو اتصاله بها كما ذكرناها في الفتوحات، قال الناظم رحمه الله تعالى: مشيراً إلى بعض هذه الشروط:

وانصب بلا في النفي كل نكرة ... كقولهم لا شكّ فيما ذكره

وإنْ بَدَا بَيْنَهُمَا مُعْتَرِض ... فَارفَعَ وقُلْ لا لأبيك مُبْغِضْ

(وانصب) أَيُّها النحوي (بلا) المستعملة (في النفي) خرَج بهذا القيدِ العاطفةُ والزائدةُ كما مرّ (كُلَّ نكرة) متصلةٍ بها، وظاهرُ قوله: كل نكرة أنها تنصب نَصْبَ إنّ المشددة، مفرداً كان اسمُها وهو ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، أو غَيْر مفرد وهو ما كان مضافاً أو شبيهاً به كما هو مذهبُ الكوفيين، والرَّاجحُ مذهبُ البصريين من أنه يُبْنى معها المفردُ على الفتح، ويُنصب غيره إلا أنّ يُؤوَّلَ كلامه فيقال أي: وابن كلّ نكرة مع لا النافية للجنس على ما تنصب به لو كانت معربةً إذا كانت مفردة وهو الفتح أو ما ينوب عنه، وانصبها نصب إن المشددة، إن كانت غير مفردة، ليوافق كلامه المذهبَ الراجح مثالُها في النكرة (كقولهم لا شك) ولا رَيْب (فيما ذَكره) اللَّهُ سبحانه وتعالى وأَخْبَرَهُ، على لسانِ نبيه محمد ﷺ من البعثِ وأهواله وأُمور الآخرة.

**وإعرابه**: لا نافية لحكم الخبر عن جنس الاسم تعملُ عملَ إن تنصب الاسم وترفع الخبر مبنية، على السكون شكَّ في محل النصب اسمها مبنيٌ على الفتحِ لشبَهِهِ بالحرف شبهاً معنوياً لتضمُّنه معنى من الاستغراقية، وإنما حُرِّك مع كون الأصل في المبني السكونِ ليُعلم أنَّ له أصلاً في الإعراب، والحركةُ أَقْرب إلى الإعراب، وكانت الحركةُ فتحة دون الضمة والكسرة للخفَّةِ، مع ثقلِ التركيب، فيما في حرف جر مبني على السكون ما اسم موصول في محل الجر بفي، مبني على السكون، ذكر فعل ماض، وفاعل مستتر فيه يعود إلى الله تقديره هو، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني على ضمّ مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الضرب وهو العائد إلى ما الموصولة الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف، لوقوعه خبراً للا، تقديره: لا شكَّ موجود فيما ذكره الله تعالى في كتابه العزيز، وجملة لا مع اسمها وخبرها في محل النصب مقول لقولهم (وإن بدا) وظهر (بينهما) أي: بين لا وتلك النكرة (معترض) أي: فَصَل بينهما فاصلٌ،

ولو جارا ومجروراً وظرفاً كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ ونحوُ: لا في الدار رجل (فارفع) تلك النكرةُ على كونها مبتدأ مؤخرا (وقل) في مثالِ فَضْلها ورَفْعها (لا لأبيك مبغض) أي: مُمقِتُ من البُغْض وهو المَقت والحِقْد والإِحن.

**وإعرابه**: لا نافية للجنس تعمل عمل إن تنصب اسم وترفع الخبر ولكن بطل عملها لوجود فاصل بينها وبين اسمها لأبيك اللام حرف جر أبيك مجرور بالياء لأنه من الأسماء الستة والكاف مضاف إليه، مبغض مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة، الجار والمجرور متعلِّقٌ بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً تقديره: لا مبغضٌ موجودٌ لأبيك.

**واعلم**: أنه إنما يظهر نَصْبُ اسمها إذا كان مضافاً نحوَ: لا صاحب علم ممقوت أي: مبغوض أو شبيهاً له بأن يكون عاملاً فيما بعده عملَ الفعل نحو: لا حسناً وجهه، مذموم ولا طالعاً جبلاً حاضر، ولا راغباً في الشر محمود، فإن كان اسمها مفرداً بُني معها على ما ينصب به لو كان معرباً، والمفرد في هذا الباب: ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به، فدخل المفردُ وجَمْعُ التكسير، والمثنى والجمعُ على حده وجمعُ المؤنث السالم، فالمفردُ وجمعُ التكسير يُبنيان على الفتح نحو: لا رجلَ ولا رجالَ لأَنَّ نَصْبَهما به، والمثنى والمجموع على حده يبنيان على الياء نحوُ: لا رجلَين ولا قائِمينَ لأنَّ نصبهما بها، وأما جمعُ المؤنث السالم فيبنى على الكسر نظراً إلى أنه لو كان معَرباً لنَصب بالكسرة، أو على الفتح نظراً إلى أنَّ الأصل في بناء المركبات الفتحُ، نحو: لا مسلماتِ، وعلةُ بناء اسم لا تضمنُه معنى من الاستغراقية، وقيل تركبه معها تركيبَ خمسة عشر وهذا راجعٌ إلى العلَّة الأُولى في الحقيقة، وإنما بُني معها على ما ينصب ليكون البناء على ما استحقه ذلك الاسم النكرة في الأصل قبل البناء، وإنما لم يبن المضاف ولا الشبيه به لأنَّ الإضافة ترجّح جانب الاسمية فيردّ الاسم بسببها إلى ما يستحقه في الأصل من الإعراب.

«**الإعراب**»: (وانصب بلا في النفي كل نكرة) الواو استئنافية، انصب فعل أمر وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة، بلا الباء حرف جر لا مجرور محكي بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، الجار والمجرور متعلق بانصب، في النفي جار ومجرور متعلق بمحذوفٍ حالٍ من لا تقديره: حالة كونها مستعملة في النفي، أو صفةٍ لها تقديره: المستعملة في النفي، كل مفعول انصب منصوب بالفتحة الظاهرة، كل مضاف نكرة مضاف إليه مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، (كقولهم لا شكّ فيما ذكره) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة، لا شك فيما ذكره مقول محكي لقولهم والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (وإن بدا بينهما معترض) الواو عاطفة إن حرف شرط جازم بدا فعل ماض في محل الجزم بإن

الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر بَيْنَهُمَا بين منصوب على الظرفية الاعتبارية وعلامة نصبه فتحة ظاهرة بين مضاف والهاء ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الجر، مضاف إليه مبني على الضمّ والميم حرف عماد، والألف حرف دال على التشبيه والظرف متعلق بيدا معترض فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة (فارفع) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية ارفع فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب تقديره: أنت، والجملة في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية معطوفة على جملة قوله وانصب، وقل فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على ارفع، لا لأبيك مبغض، مقول محكي لقل والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والله أعلم بالصواب. وأشار الناظم رحمه الله تعالى إلى حكم ما إذا تكررت لا مع النكرة فقال:

| | |
|---|---|
| وارفـع إذا كـرِّرتْ نـفـيـاً وانـصِـب | أو غَـايِـر الإعـرابَ فـيـه تُـصِـب |
| تـقـول لا بـيـعٌ ولا خِـلالُ | فـيـه ولا عَـيـبٌ ولا إِخْـلَالُ |
| والـرفـعُ فـي الـثـانـي وفـتـحُ الأول | قـد جـاز والـعَـكْـسُ كـذلـك فَـافـعَـل |

أي: (وارفع) أيها النحوي الاسمَين جميعاً على إلْغَاءِ لا وَرَفع الاسمينِ على الابتداءِ أو على إعمالِها عَمَلَ لَيْسَ (إذا كَرَّرْتَ نفياً) بلا، فتقول: لا بيع ولَا خلال برفع الاسمين (وانصب) أي: وافتح الاسمين جميعاً على أعمالها عمل إنّ فتقول لا بيعَ ولا خلالَ بفتحهما بلا تنوين، ففي كلامه إطلاق النصب بمعنى الفتح حيث قال: وانصب ومثله: لا حول ولا قوة (أو غاير الإعراب) أي: وخالف بين الإعراب (فيه) أي في اسم لا في الموضعين (تصب) أي توافق العرب فيما نطقته، والنحاة فيما حكمته إن فعلت ذلك، والمغايرة تصدق بثلاثة أوجه الأول: فَتْحُ الأول على أعمالها عمل إنّ، ورفعُ الثاني بالعطف على محل لا الأُولى مع الاسم فإنّ محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، وتكون لا الثانية حينئذ زائدة للتوكيد فتقول: حينئذ لا بيعَ بالفتح ولا خِلالٌ بالرفع، والثاني: فتحُ الأول على إعمالها عملَ إنّ ونصبُ الثاني بالعطف على مَحَّلِ اسم لا الأُولى، فتكون لا الثانيةُ زائدةً أيضاً، فتقول لا بَيْعَ بالفتح ولا خلالاً بالنصب، والثالثُ: رَفْعُ الأوَّل بالابتداءِ وَفَتْحُ الثاني على إعمالها عمَل إن فقول: لا بَيْعٌ ولا خِلالَ، ولا يجوزُ إذا رفَعْتَ الأوَّل نصبُ الثاني لعدمِ المعطوف عليه.

والحاصل: أنه إذا تكررت لا مع النكرة نحو: لا حول ولا قوة، ومثله مثال الناظم، جاز لك في جملة التركيب خمسة أوجه، وذلك لأنه يجوز في النكرة الأولى وجهان الفتح والرفع فإن فتحتها جاز لك في الثانية ثلاثة أوجه، الفتح والرفع، والنصب، وإن رفعتها فلك في الثانية وجهان الرفع والفتح، ويمتنع النصب لعدم المعطوف عليه،

كما مرّ آنفاً، وهذه الأوجه الخمسة مستفادة من كلام الناظم، أما رفعهما وفتحهما فمستفادان من الشطر الأول، وأما الثلاثة الباقية، فمن الشطر الثاني إذا المغايرة تصدق بهذه الثلاثة.

وتقول في إعراب مثال الناظم (لا بيع) بالرفع لا ملغاة بيع مبتدأ مرفوع بالابتداء، وسوّغ الابتداء بالنكرة تقدم النفي عليه، أو لا عاملة عمل ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر، وبيع اسمها مرفوع بها، وعلى كلا التقديرين فالخبر محذوف تقديره: لا بيع موجود فيه، أو ليس بيع موجوداً فيه، والجملةُ في محل النصب مقولٌ لتقول (ولا خلال) بالرفع الواو عاطفة ولا زائدة لتأكيد النفي خلال معطوف على محل لا الأولَى مع اسمها لأنّ محلّهما رفع بالابتداء عند سيبويه، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، أو معطوف على النكرة الأولى، على إلغاء لا الثانية أيضاً أو على أعمال لا الثانية أيضاً عملَ ليس فالكلام، حينئد جملتان أو بالفتح على أعمالها عمل إنّ. (ولا عيب) بالفتح الواو عاطفة مثال على مثال لا نافية تعمل عمل إنّ تنصب الاسم عيب في محل النصب اسمها مبني على الفتح (ولا إخلال)، بالفتح الواو عاطفة جملة على جملة لا نافية عاملة أيضاً عمل إنّ إخلال في محل النصب اسمها مبني على الفتح، وخبر لا في الموضعين محذوف تقديره: ولا عيب موجود فيه ولا إخلال موجود فيه (ولا إخلال) بالرفع على جعل لا زائدة، وإخلال معطوف على محل لا الأولى مع اسمها لأنّ محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه أو على إعمالهما عمل ليس (ولا إخلال) بالنصب عطفاً على محل اسم لا الأولى وجعل الثانية زائدة.

ومعنى مثال الناظم: لا مال ولا صديق ينفعان فيه أي في يوم القيامة، والبيع في الأصل تمليك مال بعوض، والمراد به المال الذي يباع، والخلال بالكسر جمع خلة بالضمّ وهي الصَّداقَة والمراد بها الصديق ففي كل من البيع والخلال إطلاقُ اسم المعنى على الذات (ولا عيب) فيها أي: في الجنة أي في نسائها بالقذورات (ولا إخلال) فيها أي: في الجنة أي: لا نقص فيها بزوال النعم وتكدر معيشتها وفناء أهلها، ويوجد في بعض النسخ هنا:

وإنْ تَشَا فَافْتَحْهُمَا جميعاً ولا تَخَفْ رَداً ولا تَقْرِيْعاً

أي: (وإن تشا) أي: وإن ترد أيها النحوي إعمال لا في الموضعين (فافتحهما) أي: فافتح الاسمين (جميعاً) أي كِلَيْهِما على إعمال لا في الموضعين عمل إنّ (ولا تخف) أيها النحوي في إعمالهما جميعاً (ردّاً) عليك ونزاعاً فيه (ولا) تخف أيضاً في إعمالهما جميعاً (تقريعاً)، لك وتوبيخاً به فإنه جائز لا خلاف فيه، والتوبيخ: لوم الشخص على ما لا يليق به مع تخويف له وهذا البيت لا يحتاج إليه للاستغناء عنه بما قبله إذ يلزم عليه التكرار أو أن يكون رفع الاسمين مسكوتاً عنه، وأما إذا لم تكّرر لا مع النكرة نحو: لا رجل وامرأة

وجب فتح الأولى لأنّ المجوّز إهمالها هو تكرارها، وقد انتفى فوجب المصير إلى الأصل وهو البناء على الفتح، وجاز في الثانية الرفع بالعطف على محل لا الأولى مع اسمها، لأنّ محلهما رفع بالابتداء عند سيبويه، وجاز النصب بالعطف على محل اسم الأولى أو على لفظه كما مرّ ويمتنع الفتحُ على الأفصحِ لعدم تكرارِ لا، قال ابن عنقاء: وفتحُ النكرة الثانية لغةٌ ضعيفة اهـ سجاعي، لأنهم لا يُركِّبُون ثلاثةَ أشياء.

**الإعراب**: (وارفع إذا كرَرَّتْ نَفْياً وَانْصِب) الواو عاطفةٌ وفاعلُه ضمير مستتر يعود على المخاطب، والجملة معطوفة على جملة قوله وانصب، بلا في النفي، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط متعلق بارفع، كررت فعل ماض والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح نفياً مفعول به، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذا والتقدير: وارفع وقت تكريرك النفي وانصب الواو عاطفة انصب فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الضرب، والجملة معطوفة على جملة قوله: وارفع (أو غاير الإعراب فيه تصب) أو حرف عطف وتنويع، غاير فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص، من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب الإعراب مفعول به منصوب، والجملة معطوفة على جملة ارفع، فيه جار ومجرور متعلق بغاير نصب فعل مضارع مجزوم بالطلب السابق، وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه، وجوباً تقديره أنت، والجملة الفعلية جملة جوابية لا محل لها من الإعراب (تقول لا بيع ولا خلال فيه) الخ تقول فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة، لا بيع ولا خلال فيه ولا عيب ولا إخلال مقول محكي لتقول والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، على لام إخلال. (والرفعُ في الثاني وفَتْحُ الأول قد جاز) الواو استئنافية، الرفع مبتدأ مرفوع بالابتداء في الثاني جار ومجرور متعلق بالرفع أو حال منه على مذهب سيبويه، وفتح الأول الواو عاطفة فتح معطوف على الرفعُ الأولِ مضاف إليه، قد حرف تحقيق جاز فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره: هو يعود على الوجه المذكور، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: والرفع في الثاني وفتح الأول جائز، والجملة مستأنفة (والعكس) الواو عاطفة العكس مبتدأ مرفوع (كذلك) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والتقدير: والعكس كائن كذلك في جوازه، والجملة معطوفة على الجملة التي قبلها (فافعل) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفتَ جوازَ ما ذكَرْتُه لك وأردت تطبيقه فأقول لك: افعل ما ذُكر، افعل فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه، تقديره أنت، والجملة الطلبية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (وإن تشا فافتحهما جميعاً) الواو استئنافية إن حرف

شرط جازم تشا فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية وعلامة جزمه سكون ظاهر على الهمزة المحذوفة لضرورة استقامة الوزن، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب ومفعول المشيئة محذوف تقديره: وإن تشا فتحهما، فافتحهما الفاء رابطة، لجواب إن الشرطية وجوباً افتح فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره أنت، والهاء ضمير للمثنى في محل النصب مفعول به، والميم حرف عماد والألف حرف دال على التثنية، جميعاً حال من ضمير التثنية والحال منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة الفعلية في محل الجزم على كونها جواباً لإن الشرطية وجملة إن الشرطية مستأنفة (ولا تخف رداً ولا تقريعاً) الواو عاطفة لا نافية جازمة تخف فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب رداً مفعول به منصوب ولا الواو عاطفة لا زائدة زيدت لتأكيد النهي السابق تقريعاً معطوف على رداً، والجملة الفعلية في محل الجزم معطوفة على جملة قوله: ولا تخف.

# باب التعجب

**أي**: باب الكلام في صيغتي التعجب، والتعجب لغة: انفعال وتأثر يحدث في النفس عند شعورها بأمر خفي سببه بأن خرج عن نظائره بكونه قليل الوجود في العادة أو قَلَّتْ نظائره، ولهذا أي: ولكونهِ عند الشعور بأمر خَفِيَ سببه، قيل إذا ظَهَرَ السبب بطل العجب والتعجب هو: سبب وضع النحو وذلك أنَّ ابنةَ أبي الأسود الدؤلي قالت: يا أبت ما أَشَدُّ الحرّ برفع أشدُّ وجَرِ الحر، فظّن أنها مستفهمة فقال: زَمَنُنا حرٌّ فقالت: يا أبت إنما أردتُ التعجبَ وكان من حقها أن تَنطِقَ بأشدَّ مفتوحاً الحرَّ منصوباً على أنه مفعول به فذَهَبَ إلى عليّ رضي الله عنه، وقال: اختلطَت ألسنةُ العربِ بغيرها إلى آخر ما في تلك القصة كما بَيَّنّاه في جواهر التعليات.

وحَدَّه ابنُ عصفور بقوله: التعجبُ هو استعظامُ زيادةٍ في وَصْفِ الفاعل خَفِي سَبَبُها، وخَرَجَ بها المُتعجَّبُ مِنه عن نظائره أو قَلَّ نظيرُه، أي: استعظام ما يَقْبَلُ الزيادةَ والنقصانَ كالكرَم الذي في زيد مِن قولك ما أَكْرَم زيداً، فإنَّ الكَرَمَ يَقْبَلُ الزيادةَ والنقصانَ فَيَخْرجُ بزيادةٍ ما لا يقبلُ الزيادةَ والنقصانَ من الأشياء الثابتة كالطُول والقِصر، وشَذَّ قولهم ما أَطْوَلَهُ وما أَقْصَرَه، ويَخْرُج بفي ـ وَصْفِ الفاعلِ استعظامُ زيادةٍ في وَصْفِ المفعول فلا يقال: ما أَضْرَبَ زيداً تعجُباً من الضربِ الواقعِ على زيد، وخرج بقولنا خَفِي سَبَبُها الأُمورُ الظاهرةُ الأسباب فلا يُتعجب من شيء منها لقولهم: إذا ظهر السبب بطل العجبُ فلا تَستعظم الكتابةُ مِن حيثُ كاتبُها لأنَ سَبَبَها ظاهر وهو الكاتبُ نعم، تَستعظم مِن حيثُ زيادةُ حُسْنِها.

**واعلم**: أنَّ التعجب إنما يتصوَّر مِمْن يُمكن منه الاستعظامُ، فلا يجوز على الباري سبحانه، لأنه لا يَعْزَب عن علمه شيء، فإن ورد ما يوهمه وجبَ تأْويلُه نحو قوله (فما أصبرهم على النار) فيؤوّل على أنَّ المعنى هؤلاء لِصَبْرهم على النار، فمَنْ رآهم يتعجَّب مِن حالهم في تَلبُّسهم بموجِباتِ النار من غير مبالاة منهم، لا أنَّ الله تعالى تَعجَّب منهم لأنه لا يَعْزُب عن شيء واصطلاحاً: الصيغتان المشهورتان المُصطلحُ عليهما عند النحاة المُبَّوبُ لهما في النحو، ولِلتعجُبِ اللّغوي صيغٌ كثيرةٌ تَدُلُّ عليه نحوَ: كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتاً فأحياكم، وكقوله ﷺ، لأبي هريرة رضي الله عنه سبحان الله: إنّ المؤمن لا ينجس حياً وميتاً حين ناداه فلم يُجبْهُ أبو هريرة، وكان جُنُباً فسأله فقال: ما مَنَعك أَنْ تُجيبني فقال: كُنت نجساً، فقال: سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس لأنَ التعجب في الأول من أصل الكفر، وفي الثاني من ظنّ أبي هريرة أنّ المؤمن ينجس لا من زيادتِهما، وكقولهم: للّه دُرهُ فارساً وناهيك

به ويالك رجلاً، ووَيْلَه رجلاً، وقاتَله اللّهِ من شاعر، ولا ثُلَّ عَرْشُه وأكْثَرُ هذه الصِيَغ منقولةٌ إلى التعجب من الدعاء أو الاستفهام أو غيرهما وليس كُلُّ فعلٍ أفاد هذا المعنى بطريقَ اللزوم يُسمَّى فعلَ التعجب بل المصطلح عليه المُبَوَّب له في النحو صيغتان وُضِعَتا لإنشاءِ التعجب لاطرادهما في كُلِّ معنى يصح التعجُّب منه.

فما في الشذور مِنْ جعلِها ثلاثَ صيغ عَدَّ منها فَعُلَ بفتح الفاء وضمّ العين كشَرُف وحَسُن خلافُ الاصطلاح كما أشار إلى ذلك الرضيُّ لأنَّ القَصْدَ مِن شَرف وحسن الإخبارُ بشرفه وحُسنه ويلزم منه التعجب منهما بخلافِ ما أَحْسنَ زيداً وأَحْسن به، فإنه ليس القَصدُ منه إلَّا إنشاءَ التعجب ويَخْرُج أيضاً عجبتُ وتعجَّبتُ لكونه خبراً لا إنشاءً، والصيغتان المذكورتان لازمتان لصيغةِ الماضي، وإن كانت الثانيةُ بصورةِ صيغةِ الأمر، كما سيأتي إن شاء الله تعالى، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وتُنْصبَ الأسماء في التعجُّب ... نَصْبَ المفاعيل فلا تَسْتَغْجِب

تقولُ ما أحسنَ زيداً إِذْ خَطا ... وَمَا أَحَدَّ سيفَه حِين سَطا

أي: (وتُنصب الأسماءُ) لفظاً أو تقديراً أو محلاً (في) إحدى صيغتي (التعجب) المُطَّردتينِ فيه (نَصَب المفاعيل) أي نصباً كنَصْبِ بقيةِ المفاعيل، وإلّا فهذا منها (ولا تستعجب) أي: ولا تَستغرب ذلك لجهلكِ حُكْمه (تقول) في مثاله (ما أحسن زيداً) أي شيءٌ عجيبٌ حَسنَّ زيداً أي صَيَّره حسناً (إِذْ خَطا) خطوات في مَشيه (وما أَحدَّ سيفَه) أي: شيءٌ عجيبٌ جعَل سَيْفه حاداً (حين سطا) وعلا على عَدُوِّه، وزيداً وسيفاً مفعولان لأَحْسن وأَحدَّ منصوبان بالفتحة الظاهرة، قال الفاكهي وللتعجّب صيغ كثيرةٌ دالةٌ عليه، منها ما هو بالقرينةِ نحوُ: سبحان الله إنّ المؤمن لا ينجس، ومنها ما هو بالوضع نحوُ: ما أَفْعَلَه وأفعلِ به وهاتان الصيغتان، اقْتصَر عليهما النحويون في هذا البابِ لاطرادِ الإتيان بهما في كُلِّ معنى يصحُّ التعجبُ منه فإذا أردت إنشاء فعل التعجب فجِيء به على وَزنِ أَفْعَل بعد ما مبتدِئاً بها، ثُمَّ جيء بالمتعجَّب مِنْ فعلِهِ منصوباً نَصْبَ المفعول به ولا تَسْتَغْرِب ذلك أو جِيء به على وَزْنِ أَفْعِلْ ثُمّ جِيء بالمتعجب مِن فِعْلِهِ مجروراً بالباء، مثالُ الأول نحوُ: ما أحسنِ زيداً إذْ خطا وما أَفْضَله وما أَكْرَمه وما أَعْلمَه، فتقول في إعرابه: ما تَعجُبِيَّةٌ بمعنى شيءٌ عظيمٌ في محلِّ الرفع مبتدأ مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى التعجب وهو المُسوِّغ، للابتداء بالنكرة أَحْسَن فعل ماض مبني على الفتح بدليل اتصال نون الوقاية به إذا اتصل به ياءُ المتكلم نحو: ما أَفْقَرني إلى عفو الله، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً لِجَريانه مَجْرَى، المَثَل تقديره: هو يعود إلى ما زيداً مفعول به منصوب بأحسن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره إذ ظرف لما مضى من الزمان متعلق بأحسن خطا فعل ماض مبني بفتحة مقدرة، منع من ظهورها التعذر، وفاعله ضمير يعود إلى زيد، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإِذْ وجملةُ أحسن في محل الرفع خبر المبتدأ تقديرُهُ: شيء عجيب، حَسنَّ زيداً إذ خطا أي

صيرَّهُ حسناً وَقْتَ خطوته، والجملة الاسمية في محل النصب مقولٌ لتقول، وإعراب المثال الثاني في المَتن، وما أحَدَّ سَيْفَه حِين سطا الواو عاطفة ما تَعجُّبِيَّةٌ في محل الرفع مبتدأ أَحدَّ فعل ماض لإنشاء التعجب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هو يعودُ إلى ما سَيْفَه مفعولٌ به منصوب بأحدَّ، والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه حين منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بأحدّ، سطا فعل ماض وفاعله ضمير يعود إلى زيد والجملةُ في محل الجر مضاف إليه لحين، وجملةُ أَحَد في محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير شيء عجيب صيَّر سيفَه حاداً وقتْ سَطَوتهِ على عدوِّه، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة ما أحسن على كونها مقولاً لتقول.

ومثالُ الصيغة الثانية نحو: أَحسن بزيد فأُحسن لفظه لَفْظُ الأمر ومعناه الخبر، وليس بفعل أَمْرٍ إذ لا معنى للأمر هنا، فتقول في إعرابه: أَحْسِن فعلُ ماض لإنشاءِ التعجب، لفظُه الأَمْرُ ومعناه المضيُّ مبنيٌّ على السكون، وليس فيه ضمير لأنه لو كان فعلَ أمر لكان فيه ضميرٌ يعود على المخاطب بل فاعله الاسم الظاهر المذكور بعده وهو بزيد الباء زائدة وجوباً، لجريانه مجرى المثل زيد فاعل أحسن مرفوع به، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد، والباء زيدت كما زيدت في وكفى بالله شهيداً، والهمزة فيه للصيرورة، والتقدير أَحْسَنَ زيدٌ أي: صار حسناً، وهذا مذهب سيبويه، ففيه زيادةُ الباء، واستعمالُ الأمر بمعنى المَاضِي، وقال الفراء والزجاج، والزمخشري، وابن كَيْسان أَنَّ لَفْظهُ، ومعناه الأمرُ وفيه ضمير والباءُ للتعدية، فموضعُ مجرورها نَصْبٌ على المفعولية اهـ أشموني. ولم يتعرَّض الناظم لهذه الصيغةِ لكون المتعجَّب منه مجروراً، وأَصل قولك، في التعجب أَحْسِن بزيد بصيغةِ الأمر أَحْسَن زيدٌ بصيغة المَاضي، والهمزةُ فيه للصيرورة، لا للنقل أي صار ذا حُسْنٍ نحوُ: أَوْرق الشجرَ أي صار ذا ورق، وأَزهر النبات أي صار ذا زَهْر ثُمَّ غُيِّرت صيغتُه من الماضي إلى صيغةِ الأمر مع بقاء المعنى الخَبريِّ، لأنَّ في الأمر تعظيماً والتعظيم يُناسِبُ معنى التعجب فصحَّ إسنادَه وهو بصيغةِ الأمر إلى الاسم الظاهر، فلمَّا كان صورة فِعْل أمر الوحد المذكر لا يجوز إسنادُها إلى الاسم الظاهرِ زيدَت الباءُ في الفاعل صوناً لِلَّفظِ عما هو قبيحٌ غَيْرُ جائز، ولهذا وجبَتْ زيادتُها.

**تتمّة**: جَرى لَفْظُ صيغةِ التعجب مَجْرى المثل، فلذا لا يُغيَّر بل يُحافظ عليه كما يحافظ على المُثل فلا يُغيَّر ذلك اللفظُ مِن تذكيره وإفراده وتثنيتِه وجمعه عند استعمالِهِ كذلك، فلا يتصرَّف فيهما بتغييرٍ ولا بتقديم للمعمول، فلا يقال: ما زيداً أَحْسَن، ولا بزيدٍ أَحْسِن ولا يُفْصلَ بين العامل والمعمول، نعم يُغتفر الفَصْل بالظرفِ والجارِّ والمجرور لثبوتِه نظماً ونثراً كقولِ عَمْرو بن معدي كرب: للَّهِ دَرُّ بَنِي سُلَيم، ما أَحْسَنَ في الهَيْجَاءِ لقاءَها وأَكْرَمَ في اللِّزيَاتِ عَطاءَها وأَثْبتَ في المَكْرُمات بقاءَها، واللِّزبَاتُ الشدائدُ، وقولِ الآخر: ما أَحْسَن بالرجلِ أن يَصْدُق، ومن النظم قولُ بعضِ الأنصار:

وقال نبيُّ المسلمينَ تَقَدَّمُوا ... وأَحْبِبْ إِلَيْنا أَنْ يَكُونَ المُقدَّما

وجوّز الجَرْمِيُّ وهشامٌ الفَصْلَ بالحالِ نحو: ما أحْسَنَ مُقْبِلاً زيدا.

**واعلم**: أنَّ فِعْل التعجب إنما يُبْنَى مِنْ فعلٍ متصرف ثلاثيٍ مجرد، تام مُثْبت متفاوِت في المعنى مبني للفاعل غيرَ دال على لون أو عَيْب، فلا يُبْنَى من الاسم ولا مِن غير متصرف كنعم وبئس، ولا مِن غير ثلاثي كدَحْرَج، ولا من المزيد كانطلق، واستخرج، ولا مِن ناقص ككان ولا مِن مَنْفِيٍّ نحو: ما ضَرَبَ ولا من غير متفاوت في المعنى كماتَ وفَنِي، لأنَّ حقيقتَهما لا تتَفَاوَت ولا من فعل مبنى للمفعول كضُرب زيد، ولا من فعل دال على لون كسَود، وحَمِرَ ولا مِن ـ دال على عيب كعَور ومرَض، فإذا أريد التعجب من فعل دال على لون أو عيب يتوصَل إلي بجائز يصاغ منه فعل التعجب، وينصب مصدر التعجب منه بعده مفعولاً كما يعلم من قول الناظم رحمه الله تعالى:

وإن تعجّبتَ من الألوان ... أو عاهةٍ تحدث في الأبدان

فابن له فعلاً من الثُّلاثي ... ثُمَّ ائتِ بالألوان والأحداث

تقول ما أنقى بياضَ العاج ... وما أشدَّ ظلمة الدياجي

(وإن تعجبت من الألوان) أي: وإن أردت وقصدت التعجب من فعل ثلاثي دال على أي لون من الألوان (أو) دال على أي (عاهة) من العاهات والعلل التي (تحدث) وتحصل (في الأبدان) والأجسادِ (فابنِ له) أي: فصغ للتعجب من تلك الألوان والعاهات (فعلاً من الثلاثي) يناسب المقامَ لأنَّ فعل التعجب لا يصاغ إلَّا من الثلاثي مع استيفاء باقي الشروط الثمانية المذكورة سابقاً (ثمّ ائت بالألوان والأحداث) أي: ثم ائت بعد ذلك الثلاثي بمصدر الفعل الدال على الألوان والأحداث أي الآفاتِ الحادثةِ بعد أن لم تكن الذي تريد التعجب منه منصوباً بعد ما أفعل مضافاً إلى فاعل الفعل الذي أردتِ التعجب منه، أو إلى ضميره، (تقول) في التعجبِ من بيض (ما أنقى) وأصفى وأشدّ (بياض العاج) والعاج عظام الفيل واحدُه عاجة، قال سيبويه: يقال لصاحب العاج هوَّاجُ بالتشديد اهـ (و) تقول في التعجب مِنْ أظلمَ الرباعي (ما أشد ظُلمة الدياجي) ودياجي الليل حنادسه وظلماته كأنه جمع دَيجاه اهـ مختار، والمراد بالدياجي هنا: أواخر الليل أي ما أشدَّ ظلام أواخر الليل والظلام أمر حادث بعد النور فهو مِثال للأحداث أو لِبناءِ صيغةِ التعجب من الرباعي كما مرّ آنفاً وتقولُ في التعجب من عَور: ما أقبح عوره، وفي التعجب من نحو انطلق مما هو فعل زائد على ثلاثة ما أشدَّ انطلاقَه وأسرع استخراجه وأشد ظلمته، وأما الفعل الجامد والذي لا ـ يتفاوَتُ معناه فلا يتعجب منهما ألْبتة أي قَطْعاً، وقد أفهم كلامه: أنَّ فعل التعجب لا يُبنى من الألوان ولا مِن العاهات ولا من اسم ولا مِن فعل زائد على ثلاثة أحرف، كما بسطنا الكلام في علل ذلك في حاشيتنا رفع الحجاب عن مخدَّراتِ كشف النقاب.

(فائدةٌ): وقولُنا ألبَتَةَ مصدرٌ حُذِف عامله وجوباً، والتاء فيه للوحدة، وألْبَتُّ القطع أي: اقْطَعُ بذالك القَطْعة الواحدة أي لا أتردَّد فيه، ثمَّ أجزم مرّة أخرى، وكأنَّ اللام فيه

للعهد أي القَطعة المعلومةَ التي لا تردُّد معها ولا يجوز حَذْفُ أَلَ على المشهورِ، ولم يُسْمع فيها إلّا قَطْعُ الهمزةِ، والقياسُ وَصلهُا اهـ خضري.

**الإعراب**: (وتنصب الأسماء في التعجب) الواو استئنافية، تنصب الأسماء فعل مضارع ونائب فاعل في التعجب جار ومجرور متعلق بتنصب، والجملة مستأنفة، نصب المفاعيل مفعول مطلق ومضاف إليه (ولا تستعجب) الواو عاطفة لا ناهية جازمة تستعجب فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة معطوفة على جملة تنصب، (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة (ما أحسن زيداً) إلى آخر البيت مقول محكي، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألف سطا (وإن تعجبت من الألوان أو عاهة تحدث في الأبدان) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تعجبت فعل وفاعل في محل الجزم بإِنْ الشرطية على كونه فعل شرط لها من الألوان جار ومجرور متعلق بتعجبت أو حرف عطف عاهة معطوف على الألوان، تحدث فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير يعود على عاهة، في الأبدان جار ومجرور متعلق بتحدث والجملة الفعلية في محل الجر صفة لعاهة تقديره: أو عاهة حادثة في الأبدان (فَابْنِ لها فعلاً من الثلاثي) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ابن فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة، فعلاً مفعول به منصوب من حرف جر الثلاثي مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي. (ثمّ ائت بالألوان والأحداث) ثمّ حرف عطف مبني على الفتح، ائت فعل أمر مبني على حذف حرف العلة، هي الياء وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل الجزم معطوفة على جملة فابن بالألوان، جار ومجرور متعلق بائت والأحداث معطوف على الألوان تقول فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة، ما أنقى بياض العاج إلى آخر البيت مقول محكي، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ياء الدياجي وإن شئت قلت: ما أنقى بياض العاج ما تعجبية في محل الرفع مبتدأ أنقى فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: هو يعود على ما بياض مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، بياض مضاف العاج مضاف إليه، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: شيء، عجيب، صير بياض العاج نقياً وما أشد. الواو عاطفة مثال على مثال ما تعجبية في محل الرفع مبتدأ أشدَّ فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ما تقديره هو: ظلمةَ مفعول به الدياجي مضاف إليه، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: شيءٌ عجيب صَيَّر ظلمةَ الدياجي شديداً والجملةُ الاسمية في محل النصب معطوفة على جملةِ ما أَنْقَى بياضَ العاج على كونها مقولاً لتقول.

# باب الإغراء

**والإغراء لغة**: مصدر أغرى الرباعي، يقال: أغرى على الشيء إذا حَثَّه عليه وألْزَمه، واصطلاحاً تنبيهُ المخاطب على أمر محمود ليلزمه، قال الناظم رحمه الله تعالى:

والنصب في الإغراء غير ملتبس ... وهو بفعل مضمر فافهم وقس

تقول للطالب خلا براً ... دونك بشراً وعليك عمراً

(والنصب) أي: ونصب المُغْرَى به (في الإغراء) على أنه مفعول به (غير ملتبس) أي غير مختلف ولا مشتبه على من له إلمام بالعربية (وهو) أي: ونَصْبُه يكون إما (بفعل مضمر) أي: محذوف جوازاً نحو: الصلاةَ جامعةً أي: احضروا الصلاة، وإمّا وجوباً نحو: أخاك أخاك بالتكرار، وإما بعامل ظاهر وذلك كما إذا (تقول للطالب خِلا براً) أي: صديقاً مُحسناً لِيَلْزمه (دونك بشراً) أي: خُذْهُ لأنه خِلٌّ بَرٌّ فدونك اسم فعل أمر مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، بشراً مغرى به منصوب بدونك على أنه مفعول به، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وجملة اسم الفاعل مع مفعوله في محل النصب مقول لتقول (و) تقول أيضاً (عليك عمراً) أي: الزم عمراً فعليك اسم فعل أمر مبني على الفتح، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، عمراً مغرى به، منصوب بعليك على أنه مفعول به، وجملة عليك عمراً معطوفة على جملة دونك، بشراً على كونها مقولاً لتقول وقوله: (فافهم) أي ما سَمِعْتَه من العرب (وقس) عليه ما لم تَسْمَعْه منهم فالنصب على الإغراء قياسي لا سماعي، والغرضُ منه تكملة البيت.

والحاصلُ: أنَّ العامل في الإغراء إما ظاهر كما مثَّل، وإما مضمر جوازاً نحو: الصلاةَ جامعة فالصلاة مغرى به منصوب بعامل محذوف جوازاً، تقديره: احْضُروا الصلاةَ حالة كونها جامعة ويجوز رَفْعُها على الابتداءِ والخبرِ، ورفع الأول على أنه خبر لمبتدأ محذوف، أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: هذه الصلاةُ أو الصلاةُ حاضرة، ونصبُ الثاني على الحالية وبالعكس، أو وجوباً وذلك في موضعَينِ الأولُ: في العطف عليه نحو قولهم: الأهلَ والولدَ والمُروءَةَ والنَّجْدةَ أي الشجاعةَ فالأهل منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره: إلْزَم الأهلَ الخ، والثاني: في التكرار كقوله:

أخـــاك أخـــاك إنّ مَـــنْ لا أَخـــاً لــــه          كــسـاع إلــى الـهَـيْـجَـا بـغـيـر سـلاح

فأخاك منصوب بعامل محذوف وجوباً تقديره: الزم أخاك، وإنما وجب إضمار العامل فيهما لجعلهما كالعوض، من التلفظ وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض عنه، كما أشار إلى ذلك في التكرار الآتي في التحذير قريباً.

# باب التحذير

والتحذير لغة: مصدر حَذَّر يُحَذِّر تحذيراً إذا مَنعه من الشيء المكروه، واصطلاحاً: تنبيهُ المخاطب على أمر مكروهٍ ليَجْتَنِبَه وقَدَّم الإغراء على التحذير لأنّ عادةَ النحويين تقديمُ الأحسنِ مَعْنَى فيقولون نعم وبئس والثواب والعقاب والوعد والوعيد والأحسنُ معنى هنا: الإغراءُ لأنه للمصلحةِ، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وتَــنـصِــبُ الاســمَ الــذي تُــكــرِّره عــن عــوض الــفــعــل الــذي لا تُــظــهِــره
مِــثْــلَ مــقــالِ الــخــاطــب الأَوَّاه الــلَّــه الله عــبــادَ الله

أي: (وتَنصب الاسمَ) المُحذَّرَ عنه (الذي تكرِّره عن عوض الفعل) أي ليكون تكرارهُ عوضاً وبدلاً عن ذِكر الفعلِ والعاملِ (الذي لا تظهره) أصلاً على التحذير أي: انصب المحذر عنه المكرَّر على أنه مفعول به بالفعل الذي لا يُذكر لوجوبِ حذفه لقيام تكراره مقامه كما يجب حذفُه في المغرى به المكرر كما مرّ آنفاً، وذلك المحذَّر عنه المكررُ مثلُ مقالِ أي مِثْلَ قولِ الواعظ الأواه أي كثيرِ التأوهِ والتوجّعِ لخوفِ الله تعالى، الله الله أي: اتقوا الله سُبحانه وتعالى يا عبادَ الله بامتثالِ أوامره واجتنابِ نواهيه، فالله محذَّر عنه منصوب على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً لقيامِ تكراره مقامه، تقديره: اتقوا الله سبحانه وتعالى يا عبادَ الله عباد الله منادى مضاف حُذف منه حرف النداء، (واعلم): أنَّ التحذير كالإغراء في أحكامهِ ويكون بثلاثة أشياء، الأولُ: إياك وأخواتُه من إياكِ وإياكما وإياكم وإياكنّ، والثاني: ما ناب عنه من الأسماءِ المُضافةِ إلى ضمير المخاطب نحو: نَفْسك أو رَأْسَك، والثالثُ: ذِكْرُ المحذَّرِ عنه نحوُ الله الله والأسدَ الأسدَ ويجب حذفُ عامله في أربعة مواضع الأولُ: أن يكون بإيّاكِ بدُون عَطْفٍ لأنه لما كَثُر التحذير بلفظ إياك جعلُوا إيَّا كأنها بَدَلٌ عن العاملِ المحذوف والثاني أن يكون بإياك مع العطف نحو: إياكَ والأسد، والثالث والرابع إذا كان التحذيرُ بِغَيْر إيَّاً مع العطف أو التكرارِ، فالعَطْفُ نَحْوُ: رَأْسَكَ والحائطَ والتكرارُ نحوُ: الأسدَ الأسدَ، وإنمَا وجب حَذْفُ الفعل في التحذيرِ لضَيقِ الوَقْتِ عن ذكره اهـ ملاجامي.

**واعلم**: أنَّ العطف في التحذير وكذا في الإغراء خاص بالواو لأنّ المرادَ فيهما الجَمْعُ، والاقترانُ ولا يُفيد هذا المعنى من حروف العطف غَيْرُ الواو، وأنه لا يكون المُغْرَى به إلاّ ظاهراً متأخراً عن عامله، وأما قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ فمصدرٌ مؤكِّد لعامله المحذوف لأنَّ ما قبله حُرمت عليكم الخ، فدلَّ على أنَّ الحُكْمَ المذكور قبله عليكم، وكأنّه قال: كتب الله عليكم ذلك كتاباً.

**واعلم**: أنه يجب حذف العامل في سبعة أبواب الأول: باب الاشتغال، والثاني: باب النداء، والثالث: باب الإغراء والتحذير، والرابع: المنصوب على المدح نحو: أتاني زيد الكريم، والخامس: المنصوب على الذّم نحو: أتاني زيد الفاسق، والسادس: المنصوب على الترحم نحو: مررت بزيد المسكين، والسابع: الاختصاص نحو: نحن العرب أقرى الناس، للضيف فنحن مبتدأ وأقرى خبره، والعربَ منصوب على الاختصاص، بفعل لا يَظْهر وجوباً أي أَخُصّ العربَ، والجملةُ حالُ.

**الإعراب**: (والنصب في الإغراء غير ملتبس) الواو استئنافية النصب مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة غير خبر مرفوع ملتبس مضاف إليه، مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الاسمية مستأنفة (وهو) الواو عاطفة هو مبتدأ (بفعل) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ (مضمر) صفة فعل، والجملة معطوفة على جملة قوله والنصب في الإغراء، (فافهم وقس) الفاء فاء الفصيحة مبنية على الفتح لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره إذا عرفت ما ذكُرْتُه لك وأردت النصيحة فأقول لك: افهم، افهم فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره أنت، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً والغرض منها تكميل البيت كما مرّ (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة (للطالب) جار ومجرور متعلق بتقول (خلا) مفعول للطالب منصوب به (برا) صفة خلا (دونك بشرا وعليك عمرا) مقول محكي لتقول، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على راء عمراً، (وتنصبُ الاسمَ الذي تكرره) الواو استئنافية، تنصب الاسم فعل ومفعول به، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة مستأنفة الذي اسم موصول في محل النصب صفة للاسم تكرره، تُكرر: فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه، تقديره أنت، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني بضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة صلة الموصول والعائد ضمير المفعول به (عن عوض) جار ومجرور متعلق بتُكرِّر، عوض مضاف (الفعل) مضاف إليه مجرور (الذي) في محل الجر صفة للفعل (لا تظهره) لا نافية تظهر فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر تقديره أنت، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، مبني بضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة صلة الموصول (مثل مقال الخاطب الأواه) مثلُ خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك مِثْل، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً مثل مضاف مقال مصدر ميمي مضاف إليه مجرور، مقال مضاف، الخاطب مضاف إليه الأوَّاه صفة للخاطب وهو مشتق لأنه اسم فاعل من أَوَّهَ يُؤَوِّهُ فهو أَوَّاهٌ إذا قال آه مِن خوفِ الله تعالى وخشيتهِ (الله الله عباد الله) مقول محكي لِمقال والمقولُ منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركةِ الحكاية على هاءِ الله.

# بابُ إنَّ وأخواتِها

أي: نظائِرها في العمل، وإنما عَمِلَتْ هذه الأحرفُ الستةُ النَّصْب والرفعَ، وإن كان المنُاسِبُ لاختصاصها بالاسم أن يعمل الجَرَّ لأنها أشبهَت أفعالاً تامَّة متصرفة أشبهَتْها في اللفظ والمعنى، أما اللفظ فلأنها ثُلاثية ورباعية وخُماسية كما تكون الأفعالُ كذلك، وأمَّا في المعنى فلأنَّها بمنزلةِ أكَّدتُ وتَمنَّيْت وترجَّيْتُ واستدركْت، وشَبَّهت، وإنما لم يُقدم مرفوعُها على منصوبها لإِظهار قُوَّتها على ما الحجازية، لأنّ ما شبيهةٌ بفعل واحد وهو ليس لا غير ولم تُشبهها إلا في المعنى اهـ حمدون، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وستةٌ تَنْتَصِبُ الأسماءُ ... بها كَما تَرتَفِعُ الأَنْبَاءُ
وهي إذا رَوَيْتَ أو أَمْلَيْتَا ... إنّ وأنّ يا فتى ولَيْتَا
ثُمَّ كأَنَّ ثُمَّ لكنّ وعَلّ ... واللغةُ المشهورةُ الفُصْحَى لَعَل

من جملةِ نواسخ الابتداء هذه الأحرفُ الستةُ المشبهة بالفعل في لُزوم دُخولهّن على المبتدأ والخبر والاستغناء بهما فعَمِلَتْ معكوساً فإنَهَما تَنْسَخُ حُكْمَ الابتداءِ بدخولها على المبتدأ والخبر، فتنصب المبتدأ اتفاقاً، ويُسمَّى اسمها وترفع الخبر عند البصريين ويُسمى خبرها، وعند الكوفيين أنه مرفوع بما كان مرفوعاً به قَبْلَ دخولِها لأنه لم يتغير عما كان عليه، ولأجلِ ذلك لا يجوز إنَّ قائمٌ زيداً ولو كان معمولاً لها لجاز، وعبارةُ الناظم صادقةٌ بالمذهبين وإلى الأول أقربُ وهو الراجحُ، وعبارةُ الفاكهي في شرح القطر: والأصحُ الأولُ، لأنّ هذه الأحرف أشبهَتْ بكان الناقصة في لزوم دُخولهنّ على المبتدأ والخبر والاستغناءِ بهما فعَمِلَتْ عملَها معكوساً لكون المبتدأ والخَبر معهنّ كمفعولِ قُدّم وفاعل أُخِّر تنبيهاً على الفرعية، ولأنَّ معانيهَا في الأخبارِ فكانَتْ كالعُمَدِ والأسماءُ كالفَضْلات، فأُعطيتِ إعرابَ العُمَد والفَضْلَاتِ اهـ.

قال الناظم: (وستةٌ) من الأحرف المُشبَّهة بكان (تنتصب الأسماء بها) أي تنتصب المبتدأَتُ بها اتفاقاً، وتُسمى أسماء لها (كما ترتفع الأنباءُ) أي: كما تَرتفع أخبارُ المبتدأَتِ بها على الأصح وتُسمَّى أخباراً لها ولا يَخْفَى ما في عبارة الناظم من القَلْبِ ولو عَكَس التشبيهَ فقال:

وستةٌ تَرْتَفِعُ الأنباءُ ... بها كما تَنتَصِبُ الأسماءُ

لكان أَوْلَى إذ الصوابُ تشبيه ارتفاع الأخبار بنصبِ الأسماء لأنَّ عملها النصبَ مُتَّفقٌ

عليه، دون الرفع وما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها (وهي) أي: وتلك الأحرف الستة (إذا روَيْتَ يا فَتَى) أي: نَقَلْتَها عن النُّحاة أو عن العرب (أو أَملَيْتَا) بألف الإطلاق في الضرب أي: أو أمليْتَها لغيرِك يا فَتَى لِتَعْليمهِ والإملاءُ حكايةُ القولِ لِمَنْ يَكْتُبه وقولُه: (إنّ وأنّ) خَبرُ المبتدأ (ولَيْتَا) بألف الإطلاق وثُم في قوله (ثُمّ كأنَّ ثمّ لكنَّ) بمعنى الواو العاطفة أتى بها لضرورة استقامة الوزن (وعلَّ) معطوف على ما قَبلَه (واللُّغةُ المشهورة) على ألسنةِ الناس (الفُصْحَى) أي المشتملةُ على الفصاحة عند اللغوِّيين (لعل) بلا مَينِ بينهما عَيْنٌ مهملة.

**واعلم**: أنّ هذه الأحرفَ الستة تُسمى النواسخ جمعُ ناسخ وهو ما يُزيل حكْمَ المبتدأ والخبرِ، ويُثْبتِ لهما حكماً آخر من النسخ بمعنى الإزالة، وإنما أزالَتْ حُكْمَهما لأنها عوامل لفظية والابتداءُ عامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي، ويُشترط لدخولها على المبتدأ والخبر ثمانيةُ شروط، الأول: أن لا يكون المبتدأ لازمَ الصدر نحو: أيُّهم عندك، والثاني: أن لا يَلْزمَ الحَذْفَ كالمُخْبرَ عنه بنعت مقطوع نحو: الحمد لله الحميدُ، والثالثُ: أن لا يلزم حالة واحدة نحوُ: طوبى للمؤمنين، وويل للكافرين، والرابعُ: أن لا يلزم الابتداءَ بنفسه نحوُ: أقلُّ رجل يقول ذلك، والخامس: أن لا يلزم الابتداءَ بغيره نحو: خرجتُ فإذا أسد بالباب، والسادس: أن تكون كُلّها مصدرة ما عدا أنّ، والسابع: أن تكون مرتبة في العمل فلا يجوز إنّ قائمٌ زيداً بتقديم الخبر على الاسم، وأن لا تكون مقترنة بما الزائدة ما عدا ليت، وهي بالنسبة إلى التخفيف والتشديد ثلاثة أقسام، الأول ما لا يكون إلا مشدداً وهو لعل، وما لا يكون إلا مخففاً وهو ليت، وما يكون مشدداً ومخففاً وهو الأربعة الباقية وهذه الأربعة ثلاثة أقسام أيضاً، الأول ما عمله كثير مطلقاً، وهو أنّ المفتوحة وكأنّ وما عمله قليل، إذا كان مخففاً وهو إنّ المكسورة، وما لا يعمل إلا مشدداً وهو لكن اهـ فتوحات الأول: منها (أن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهي أمّ الباب كما سيأتي في كلام الناظم والموضع الذي يجب فيه كسر همزة إن تسعة كما بيناها في الفتوحات، وضابطها: أنْ تقولَ كُلُّ موضع تتعيَّنُ فيه الجملةُ ويمتنع فيه المفردُ وجب فيه كسرها، والثاني (أَنَّ)، بفتح الهمزة وتشديد النون، والموضع الذي يتعين فيه فتحُ همزة أنّ ثمانية كما بسطناها هناك، وضابطُها: أن تقول كُلُّ موضع تعيَّن فيه المفرد وامتنعت فيه الجملة وجب فيه فَتْحَها، ويجوز فيها الأمران الكسرُ والفتحُ، وذلك في ثمانية مواضع كما شرحناها هناك وضابُطها أن تقول كُلُّ موضع يَصْلُح فيه المفرد، والجملة يجوز فيه الأمران الكسرُ نظراً لصلاحيتِه للجملة، والفتحُ نظراً لصلاحيته للمفرد كما سيأتي جميعُ ذلك في النظم (ومعنى إن وأن) تأكيدُ النسبة ونَفْيُ الشكِ عنها والإنكارِ، لها إلا أنَّ المفتوحة مع ما بعدها في تأويلِ المفرد كما سيأتي.

**ثُمّ اعلم**: أنَّ المقرَّر في علم المعاني: أنَّ المخاطب بمضمونِ الكلام إما أن يكون

خاليَ الذهن من النسبةِ أو شاكاً فيها أو مُنْكِراً لها، فخالي الذهن يُلْقَى إليه الكلامُ غَيْرَ مؤكد، لأنّه مهما أُلقى إلَيه الكلامُ ثبتَ في ذِهْنِهِ لعدمِ ما يُعارِضه فيه، فَالتَّأْكِيدُ بالنسبةِ إليه ضائعٌ وهم يقتصرون في تراكيبهم على قَدر الحاجَة، والشَّاكُّ يُلْقَى إليه الكلامُ مؤكداً استحساناً لإزالةِ الشك، الذي في قَلْبِه، والمنكر يجبُ أن يؤكِّد له الكلامُ على قَدْرَ إنكاره قوةً وضعفاً، قال تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُم مُّرْسَلُونَ﴾ فلما بالغوا في الإنكار زيد التأكيد باللام، فقال تعالى: ﴿إِنَّآ إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ﴾ وأما العالِمُ بالنسبة فلا يُخاطب بما عَمِلَهُ لعدم الفائدة، إلا إذا نُزِّلَ منزلةَ واحد من هذه الثلاثة اهـ من الفاسي، (ومعنى ليت) التمني وهو طلبُ ما لا طمعَ فيه أو ما فيه عسر فالأولُ كقوله:

ألا ليتَ الشبابَ يعودُ يوماً ... فأُخْبِره بما فعلَ المَشِيبُ

فعودُ الشباب مما لا طمع فيه، وهذا القِسْم هو الغالب، ومثالُ الثاني قولُ منقطع الرجاء ليت لي مالاً فأتصدَّق به، فوُجدان الفقير المالَ عسير، وهذا القسم غير غالب، ثُمَّ التمني يكون في الممنوع والمُمْكن دون الواجب فلا يقال: ليت غداً يَجيء لأنَّ مجيئه واجب، (ومعنى كأنَّ) التشبيهُ المؤكَّد لأنه مركب من الكاف وأنَّ (ومعنى لكن) الاستدراكُ وهو تعقيب الكلام برفعِ ما يُتوهم ثبوته من الكلام السابق، أو إثباتِ ما يُتوهم نَفْيُهُ عنه، فالأولُ نحو: زيد شجاعَ، ولكنه ليس بكريم، فيتوهم المتوهِّم أنه كريم لأنّ مَنْ جاد نفسه يجودُ بما له غالباً من باب أولى، فترفع ما يتوهم ثبوته بقولك: لكنه لَيس بكريم، ومثالُ الثاني: زيد بخيل لكّنه شُجَاعٌ (ومعنى لعلَّ) الترجِّي في المحبوب نحوُ: لعل الحبيب قادم والإشْفَاقُ في المكروه نحوُ: لعلَّ زيداً هالك ويُعبَّر عنهما بالتوقع، ويقال فيها: لعلَّ وعلَّ ولعنَّ بمعنى واحد (فائدة): وقد يُنصب الجزآن بعد إنّ وأخواتِها، فعنه ﷺ: إنَّ قَعَر جَهنم لسبعين خريفاً، ومنه قولُه:

خَاطَ لي عَمرو قَبَاء ... ليتَ عَيْنَيْهِ سواءَ

فَسَلِ الناسَ جميعاً ... أَمَديحاً أم هِجاءَ

فنصبت ليت الجزئين، وكان عَمْروُ هذا أَعْوَر، فلم يَعْلَم أَمَدَحَه بأنه لَيْتَ عَيْنَيَه معاً صحيحتان أو هَجَاهُ أي: ليت العينَ الأخرى الصحيحةَ مِثْلُ السقيمةِ اهـ حمدون.

**تتمّة**: واعلم أنّ أنَّ المفتوحة تُؤوَّل بمصدرِ خبرها مُضافاً لاسمِها إن كان مشتقاً وبالكون إن كان جامداً، أو ظرفاً كبلَغني أنك زيدٌ أو في الدار أي: بلغني كونُك زيداً الخ، أو يُقال: في الجامد بلَغني زيديَّتُك، لأنَّ ياءَ النَّسب مع التاءِ تُفيد المصدريَة كالفرُوسيةِ اهـ خضري وقد تُستعمل أنَّ غَيْر حرف فتكون فعلاً ماضياً مبنياً للفاعل، أو للمفعول مشتقاً من الأَنِينِ تقول: أنّ زيدٌ في الدار بفتح أنّ، فإذا بنَيَتْه للمفعول تَكْسِرُ الهمزةَ على لغةِ مَنْ يقول في رَدَّ رِدّ بكسر الراء، وقد تُستعمل أمراً تقول: إنَّ يا زيدُ بكسر الهمزة كقولك: فِرَّ يا زيدُ من الأسد اهـ هامش الشارح.

**الإعراب**: (وستة تنتصب الأسماء بها) الواو استئنافية ستة مبتدأ مرفوع وسوّغ الابتداء بالنكرة، وَصْفُه بالصفة تقديرها: وستة من الأحرف تنتصب الأسماء فعل وفاعل، بها جار ومجرور متعلق بتنتصب، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ ولكنه خبر سببيٌّ، تقديره: وستة من الأحرف منتصبة بها الأسماءُ، والجملة مستأنفة (كما) الكاف حرف جر ما مصدرية (ترتفع الأنباء) فعل وفاعل، والجملة الفعلية صلة لما المصدرية تقديره: كارتفاع الأنباء، بها الجارُ والمجرور متعلق بتنتصب (وهي إذا رويت أو أمليتا) الواو استئنافية هي مبتدأ إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه منصوب بجوابه، متعلق بجوابه المحذوف رويت فعل وفاعل وحد الفعل: روى، روى فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل، وجملة رويت في محل الخفض بإضافة إذا إليها على كونها فعل شرط لها، أو حرف عطف وتنويع أمليت فعل وفاعل معطوف على رويت والألف حرف زائد لإطلاق الضرب، والجملة معطوفة على جملة رويت، وجواب إذا محذوف دلّ عليه ما قبله وما بعده، تقديره: إذا رويت أو أمليت فهي إن وأنّ الخ، وجملة إذا جملة، معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المبتدأ والخبر (أن) وما عطف عليه خبر محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، والخبر مرفوع بالمبتدأ وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وإن) معطوف محكي على أنّ، والجملة الاسمية، مستأنفة استئنافاً بيانياً (يا فتى) يا حرف نداء فتى منادى نكرة مقصودة في محل النصب مبني بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، لأنه اسم مقصور، أو منادى نكرة غير مقصودة منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، وجملة النداء جملة معترضة لاعتراضها بين المعطوف والمعطوف عليه (وليتا) الواو عاطفة ليت معطوف محكي على أنّ والألف حرف إطلاق (ثمّ كأن ثمّ لكن وعل) ثمّ حرف عطف بمعنى الواو في الموضعين وما بعدها معطوف محكي على أنّ (وعل) معطوف محكي على أنّ، وللمعطوف حكم المعطوف عليه، تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الضرب (واللغة المشهورة الفصحى لعل) الواو استئنافية اللغة مبتدأ مرفوع، المشهورة صفة أُولَى للغة، الفصحى صفة ثانية لها مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذر، لعلّ خبر محكي لأنّ مرادنا لفظه لا معناه، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي، والجملة الاسمية مستأنفة ـ قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وإن بالكسرة أمّ الأَحرفِ | تأتي مع القول وبعد الحلف |
| واللام تختّص بمعمولاتها | ليستبين فضلها في ذاتها |
| مثاله إنّ الأمير عادل | وقد سمعت أنّ زيداً راحل |
| وقيل إنّ خالداً لقادم | وإنّ هنداً لأبوها عالم |

(وإن بالكسرة) أي: وإنّ المكسورة الهمزة (أمّ) هذه (الأحرف) الستة وأصلها لاختصاصها بما ليس لغيرها كجواز دخول لام الابتداء على خبرها أو على اسمها أو على مَعْمُولِ خبرها كما سيأتي قريباً، ولها ثلاثةُ أحوال، الأولُ: وجوبُ الكسر إنْ لم يسُدَّ المصدرُ مسدَّها، ومسد معمولَيْها، ووجوبُ الفتح إن سد ذلك مسدَّها وجوازُ الوجهين إن صحّ الأمران، فذكر الناظم وجوبُ الكسر بقوله (تأتي) إنّ المكسورةُ الهمزة وتتعيَّن (مع القول) أي: إذا وقعت في أولِ الجملة المحكمة بالقول، لأنَّ المحكي بالقول لا يكون إلا جملة، أو ما يُؤدِّي معناها نحوُ: قال إني عبد الله فتقول في إعرابه: إني ناصب واسمه وعبد الله خبره والجملة في محل النصب مقول قال، ونحو (وإذا قيل لهم إنّ وعد الله حق) وجملة إنّ مع اسمها وخبرها في محل الرفع نائب فاعل لقيل على مذهب الكوفيين القائلين بأنّ نائب الفاعل يكون جملة، وقال ابن عنقاء: نائب الفاعل ضمير القول، والجملة مفسرة له وهو أولى، لأنّ نائب الفاعل لا يكون جملة عند البصريين، وخرج بقولنا في أولِ الجملةِ الواقعةُ في أثناءِ الجملة المحكية بالقول فإنها تُفتح نحو: قال زيد اعتقادي أنَّ عمراً فاضل. (و) تأتي إنّ المكسورة وتتعيَّن (بعد الحَلِف) والقسم إذا وقعت في أول جوابه، لأنّ جواب القسم لا يكون إلا جملة، سواء أوجدت اللامُ في خبرها نحو: والعصر إن الانسان لفي خسر، أولا نحوُ: حم والكتاب المبين، إنا أنزلناه في ليلة مباركة.

فخرج بقولنا: إذا وقعت في أول جوابه ما إذا وقعَتَ في أثناء الجواب نحوُ: والله اعتقادي أنّ زيداً فاضل فإنها تفتح لأنها وقعت خبر المبتدأ، وكذا تتعيَّن إذا وقعت في ابتداء الكلام نحو: إنّا أنزلناه في ليلة القدر، وبعد أَلا الاستفتاحيَّةِ نحوُ: ألا إنّ أولياءَ الله لا خوف عليهم، وبعد حَيْثُ نحوُ: جلسْتُ حيث إن زيداً جالس وغير ذلك من سائر المواضع التي أَشرْنَا إليها في أول الباب. (واللام تختصُّ بمعمولاتها) أي: وتختصُّ إنّ المكسورةُ الهمزةِ وتتميَّز عن سائر أخواتها بجوازِ دُخول لام الابتداء على بعض معمولاتِها عند إرادة المبالغة في التأكيدِ، فتَدْخُل على خبرها بشرطِ أن يكون مؤخراً عن الاسم ولم يكن منفياً ولا ماضِياً متصرفاً خالياً مِن قد، فلو قُدم نحو: إنَّ لدينا أَنْكالاً، لم تدخل عليه لئلا يتَوالَى حرفا تأكيد، وكذا إن كان مَنْفِياً نَحْوُ: إن الله لا يظلم الناس، لم تدخل فراراً من توالي لامين في نحو: لا ولم، وطرداً للباب في البواقي، ولأنّ اللام لتأكيد الإثبات وهو ضد النفي اهـ خضري وكذا إن كان ماضياً متصرفاً خالياً من قد لم تدخل نحو: إن الله اصطفى آدم، وإنما امتنع دخولُها حينئذ لأنَّ أصلها الدخولُ على الاسم والمضارع والمَاضِي المتصرفُ لا يُشْبِهُهُ، فإنْ قُرن بقد قَرَّبَتْه من الحال فيُشبه المضارعَ المُشْبَه للاسم، فتدخلُه وكذا الجامد لأنه كالاسم المفرد لعدم دلالته على الزمان اهـ منه، ولا فَرْق في دخولها على الخبرِ بَيْنَ أن يكون مفرداً (مثالهُ) بلا لام قولُك: (إنّ الأميرَ عادلٌ) في الرعيَّةِ وقولهُ: (وقد سمعتُ أنّ زيداً راحل) أي: مسافر مثالٌ غَيْرِ مطابق للمقام، ولو قال بدلَ ذلك (وقد سمعتُ إنه لراحل) لكان أنسبَ بالمقام، ويكون مثالاً لدخولِ اللام

على الخبر المفرد إلّا أن يقال أراد الناظم بالمثالَين التمثيلَ لأنَّ وأنّ المفتوحة مع الإيماء إلى الفرق بينهما بتقدُّم العامل على المفتوحة وبعدمِهِ في المكسورة (و) مثالُه مع اللام نحو: (قيل إنّ خالداً لَقادم) مِن سفره (و) بين أن يكون جملة اسمية نحو: (إنّ هذا لأبوها عالِمُ) أو جملةً فعلية مصدَّرة بمضارع نحو: إنّ ربّك ليحكم بينهم أو ماضٍ غير متصرف نحو: إنّ زيداً لنعم الرجل، أو متصرفٍ مقرون بقد نحو: إنّ زيداً لقد قام، أو ظرفاً نحو: إنّ زيداً لعندي، أو جاراً ومجروراً نحو: وإنك لعلى خلق عظيم، وتختص أيضاً بجوازِ دخول اللام على اسمها بشرط أنّ لا يَليَ إنّ نحو: إنّ في ذلك لعبرة، إن فيك لزيداً راغِبٌ، وعلى معمول خبرها إذا توسَّط سواء تقدَّم الاسمُ نحو: إنّ زيداً لطعامَك آكل، أو الخبرُ نحو: إنّ عندي لفي الدرا زيداً، أو تقدَّم غَيْرهُما نحو: إنّ عندي لفي الدار زيداً جالساً، وهذه اللامُ هي الداخلة على المبتدأ وإنما أُخرت إلى الخبر مع إنَّ لكراهيةِ تَوالي حرفي تأكيد، ولهذا تُسمَّى اللاَّمَ المُزحلقةَ بالقاف، والمُزْحَلَفة بالفاء، قال الأزهري وغيره: سُمِيت لامَ الابتداءِ لأنها تدخل على المبتدأ وسُميت اللام المُزْحلقة والمُزْحلفة لأنّ أصل إن زيداً لقائم لأنَّ زيداً قائم فكرهوا اجتماعَ حرفي تأكيد فزَحْلَقُوا اللامَ دون إنّ لئلا يتقدم معمولُها عليها. فلا تدخل بعد أَنَّ المفتوحة لأنّ وضعَ اللام المذكورة لتأكيدِ الجملة، وأنّ المفتوحة تصير الجملةُ معها في تأويل مفرد، فلو جامعَتْها اللامُ لزم خلافُ وضعها ولا بَعْدَ لَيْتَ، ولعلَّ وكَأَنَّ بإجماع، ولا بَعْدَ لكنَّ على الصحيح، أمَّا الثلاثةُ الأُول فلأنَّهُنَّ يغيِّرن معنى الكلام الذي كانَتْ اللامُ تدخُل عليه، وأما لكن فإن ما بعدها مطلوب لما قبلها، وما بعد لام الابتداء منقطع عما قبلها فزال التشابُه بينهما اهـ، قال سيبويه: وإنما دخلت بعد إن المكسورة لأنها شبيهة بالقَسم في التأكيد اهـ، قال الفاكهي: واختصَت: إن بهذه اللام ليظهر بذلك عُلُوها على أخواتها في ذاتها، وليظهر أنَّها أُمّ الباب اهـ.

**الإعراب**: (وإن بالكسرة أمّ الأحرف) الواو استئنافية أنّ مبتدأ محكي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية بالكسرة، جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أنّ أَيْ حالة كونها مشكولة بكسر الهمزة، أمّ الأحرف خبر ومضاف إليه، والجملة مستأنفة (تأتي مع القول وبعد الحلف) تأتي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها الثقل، وفاعله ضمير يعود على أنّ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر ثان لأنّ مع منصوب على الظرفية، الاعتبارية، وهو مضاف القول مضاف إليه مجرور، والظرف متعلق بتأتي، وبعد الواو عاطفة بعد منصوب على الظرفية المكانية الحلف مضاف إليه مجرور، والظرف معطوف على الظرف المذكور قبله (واللام تختص بمعمولاتها) الواو استئنافية أو عاطفة اللام مبتدأ مرفوع وفاعله ضمير يعود على اللام بمعمولاتها جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بتختصّ والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة أو معطوفة على ما قبلها، (ليستبين فضلها في ذاتها)

اللام حرف جر وتعليل يستبين فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد لام كي، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، فضلها فاعل ومضاف إليه في ذاتها جار ومجرور ومضاف إليه، متعلق بفضلها، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام، تقديره: لاستبانة فضلها في ذاتها الجار والمجرور متعلق بتختص (مثاله) مبتدأ ومضاف إليه أي مثال ما ذكر من إنّ وأنّ (إنّ الأمير عادل) خبر محكي مرفوع بضمة مقدرة على لام عادل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وإن شئت قلت: إن حرف نصب وتوكيد، الأمير اسمها منصوب عادل خبرها مرفوع، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقول محذوف خبر المبتدأ تقديره: مثاله قولك: إن الأمير عادل، (وقد سمعت) الواو عاطفة مثال على مثال (قد سمعت أنّ زيداً رحل) معطوف محكي على قوله أن الأمير عادل على كونه خبر المبتدأ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على لام راحل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية زان شئت قلت: قد حرف تحقيق سمعت فعل وفاعل، أنّ حرف نصب ومصدر، زيداً اسمها منصوب راحل خبرها مرفوع وجملة أن من اسمها وخبرها في تأويل مصدر منصوب على كونه مفعولاً لسمعت تقديره، وقد سمعت رِحْلَةَ زيد والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة قوله إنّ الأمير عادل على كونها مقولاً لقول محذوف خبر المبتدأ (وقيل إن خالداً لقادم) الواو عاطفة قيل إن خالداً لقادم معطوف محكي على قوله إنّ الأمير عادل على كونه خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ميم قادم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت، قيل فعل ماض مغير الصيغة أن خالداً ناصب، واسمه لقادم خبره، واللام حرف ابتداء، وجملة أن في محل الرفع نائب فاعل لقيل، وجملة قيل في محل النصب مقول لقول محذوف خبر المبتدأ، تقديره مثاله قولك: إنّ الأمير عادل، وقولك: قيل إن خالداً لقادم (وإن هنداً لأبوها عالم) الواو عاطفة مثال على مثال، إنّ هنداً لأبوها عالم معطوف محكي على أنّ الأمير عادل، وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ميم عالم، وإن شئت قلت: إن حرف نصب وتوكيد هنداً اسمها منصوب لأبوها اللام حرف ابتداء أبوها مبتدأ ومضاف إليه مرفوع بالواو عالم خبر المبتدأ والجملة من المبتدأ والخبر في محل الرفع خبران، وجملة أن في محل النصب معطوفة على جملة قوله: إنّ الأمير عادل على كونها مقولاً لقول محذوف خبر المبتدأ تقديره مثاله قولك إنّ الأمير عادل وقولك: إنّ هنداً لأبوها عالم، قال الناظم رحمه الله تعالى:

ولا تُقَدِّم خبرَ الحروف ... إلّا مع المجرور والظروف
كقولهم إنّ لزيد مالا ... وإن عند عامر جمالا
وإن تُزَدْ ما بعد هذه الأَحْرفُ ... فالرفْعُ والنصبُ أُجِيزَا فَاعْرِفِ
والنصبُ في ليت لعل أظهر ... وفي كأنّ فاستمع ما يُؤْثَر

(ولا تقدم) أيها النحوي (خبر) هذه (الحروف) الستة المذكورة، فأل في الحروف للعهد الذكرى، والقياس أن يقال: الأحرف لأنها من أفراد جمع القلة، إلا أن يقال: أتى بالحروف لضرورة استقامة الوزن، على أسمائها بل ولا عليها من باب أولى، وأَوْجِبْ، الترتيبَ بذكرها أولاً ثُمَّ بأسمائها ثم بأخبارها (إلّا مع) كونه من (المجرور) آت (و) من (الظروف) لأنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما، وذلك (كقولهم) أي كقول بعض العرب (إنّ لزيد مالاً) عظيماً بتقديم خبرها المجرور على اسمها (و) قولهم (إنّ عند عامر جمالاً) بكسر الجيم جمع جمل أي إن عند عامر جمالاً كثيرة أو بفتح الجيم مصدر جَمُلَ بمعنى حَسُن أي إن له جمالاً بديعاً لا نظير له بتقديم خبرها الظرفي على اسمها يعني: لا يجوز في هذه الأحرف الستة السابقة أن يتقدم خبرها على اسمها لضعفها في العمل لعدم تصرفها بلزومها حالة واحدة لأنها لا تثنى ولا تجمع كما قاله الدَّمَامِينيُّ اهـ يس.

وإن عملت عمل الأفعال من النصب والرفع بالحَمْلِ عليها أي لا يتقدَّم خبرُها على اسمها إلّا إذا كان ظرفاً أو جار ومجروراً كما مَثَّله الناظم، وقد يجب التقديمُ لعارض نحو إنّ عند هند عبدَها، وإن في الدار صاحبَها، لِما يلزم في التأخيرِ من عود الضمير على متأخر لفظاً ورتبة وهو لا يجوز، وإذا امتنع تقديمُ خبرها على اسمها امتنع تقديمُه عليها من باب أولى، لأنّ امتناعَ الأسهل يستلزم امتناعَ غيره، وهو تقديمُه على الأحرف بخلاف العكس، فلا يلزم من جواز تقديم الظرفِ والمجرور على الاسم جوازُ تقديمه عليها، إذ لا يلزم من تجويز الأسهل تجويز غيره، ثُمَّ ذكر الناظم حُكْمَ ما إذا زيدت ما الحرفيةُ بعد هذه الأحرف الستة فقال (وإن تُزَدَ ما) الحرفيةُ (بعد هذه الأحرف) الستة (فالرفع) أي رفعُ اسمها على إهمالها (والنصب) أي: نَصْبُ اسمها على إعمالها قد (أُجيزا) أي قد أجيز كُلٌّ منهما (فاعرف) أي إذا أردت إتقان العلوم فاعرف ما ذكرتُه لك.

يعني: إذا اتصلت ما الحرفية الزائدة بهذه الأحرف كَفَّتْها ومنعَتْها عن العمل وهَيَّأَتها للدخول على الجُمل الفعلية بعد أن كانت مختصَّة بالجمل الاسمية، فيتعيَّن فيها الإلغاءُ لعدم اختصاصها بالأسماء نحوُ: (إنما اللَّهُ إله واحد) و (أفحسبتم إنما خلقناكم عبثاً) و (كأنما يساقون إلى الموت وهم ينظرون) وقولِ الشاعر:

ولكِنَّما أَسْعَى لمجد مُؤَثَّل … وقد يُدرك المجدَ المؤثَّل أمثالي

بفتح الثاء المثلثة وتشديدها أي قديمَ الأصلِ اهـ كردي، وقولِ الآخر:

أَعِدْ نظراً يا عبدَ قيس لعلَّمَا … أضاءَتْ لك النَّارُ الحمارَ المُقيَّدا

قائلُه يَزْمِي، عبدَ قيس بإتيانه الحُمُرَ اهـ كردي، نعم يُستثنى من تعين الإلغاء ليت فيجوز فيها الإعمالُ استصحاباً للأصل بجَعْلِ ما زائدة مُلْغاة وهو الأرجح لبقائها على اختصاصها بالأسماءِ وهو الأكثر والإهمالُ على جعلِ ما كافة حملاً لها على أخواتها وقد رُوي بالوجهين قولُ النابغة في زَرْقاء اليَمامَةِ:

قالَتْ ألا لَيْتَمَا، هذا الحمامُ لِيه، إلى حماتيه، ونصفُه قَدِيَه، تَمَّ الحمامُ مِيه، رُوي بنصب الحمام على الإعمال ورفعِه على الإهمال هذا مذهب سيبويه والجمهورِ وهو الراجحُ، وذهب جمعٌ إلى جواز إعمال الكل قياساً على ليت، لأنّ الاعمال لم يُسمع إلا فيها، قال بعض شُرَاح الألفية: ولا يصحّ القياسُ في شيء من ذلك لِبُقاءِ اختصاص ليت بالاسم دُون غَيْرِها اهـ، وسُمع الإعمال أيضاً في إنْ نحو: إنما زيداً قائم بنصب زيداً رواه الأخفَش والكسائي، عن بعض العرب سماعاً ونَدَر إنما الأعمالَ بالنيات بنصب الأعمال، وجرى الناظم على جواز إعمال الكل غير أنه يَرى: أنَّ الأعمال أظهرُ في ليت ولعل وكأنَّ حَيْثَ قال (والنصبُ) أي: على الأعمال (في ليتَ و) في (عَلَّ وفي كأنّ أظهر) أي: أرجح من الإهمال لاشتراكِها في تغييرِ معنى الجملة الابتدائية، بخلاف البقية لأنَّ الكلام قَبْل هذه الثلاثة الإخبارُ مِن المسند إليه بالمُسند وبعدها لِتَمنِّي المُسنَدِ للمسند إليه أو تَرجِّيه له أو تَشْبيهه به، وقيل لأَنَّ هذه الثلاثةَ تُغيِّر معنى الجملةِ إلى الإنشاء اهـ صبان، وعن الزجاج وابنِ أبي الربيع: إعمالُ الثلاثة لا غَيْرَ للعلة المذكورة فيها، وعن الفراء: وُجوبِ الإعمال في ليت ولعل.

**واعلم**: أنَّ هذا الكلام كُلَّه فيما إذا اتصلَتْ بهن ما الحرفية الزائدة، أمَّا إذا اتصلَتْ بهذه الأحرف ما الموصولةُ، فإنها لا تُبطل عملها كقوله تعالى: أيحسبون أَنَّما نُمدُّهم به، وقولِهِ تعالى: إنما صنعوا كيدُ ساحر، ومِن ذلك قولُ الشاعر:

فوالـلّـهِ مـا فـارَقْـتـكُـم قـالِـيـاً لـكـم ولـكـنَّ مـا يُـقْـضـى فـسـوفَ يـكـونُ

أي: ولكن الذي يُقضى وكذا إذا اتصلَتْ بها ما المصدرية لا تُبطل عملَها نحو: أعجبني أنَّما فَعَلْتَ حسن أي أَنَّ فِعْلكَ حسنٌ، ففِعْلَ اسمُ أنَّ وحَسنُ خبرها، وفاعلُ أعجبني المصدرُ المنسبكُ من أنَّ وما بعدها، والتقديرُ: أعجبني حُسْنُ فعلك، وقولُه (فاستمع ما يؤثر) أي فاسمع ما يؤثر ويُنقل عن العرب فَاتَّبعه تكلمةُ بيت.

**الإعراب**: (ولا تُقدم خبر الحروف) الواو استئنافية لا ناهية جازمة تقدم فعل مضارع وفاعل مستتر، مجزوم بلا الناهية، والجملة مستأنفة خبر الحروف مفعول به ومضاف إليه (إلا مع المجرور والظروف) إلا أداة استثناء مفرغ مع منصوب على الظرفية الاعتبارية متعلق بتقدم وهو مضاف المجرور مضاف إليه، والظروف معطوف عليه(كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف، تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (وإن لزيد مالاً) مقول محكي لقولهم منصوب بفتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: إن حرف نصب وتأكيد لزيد جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم لأنّ ما لا اسمها مؤخر، والجملة في محل النصب مقول لقولهم: والشاهد في تقديم خبر إنّ المجرور على اسمها جوازا، وقد تقدم لك مثال تقديمه وجوباً (وإن عند عامر جمالاً) الواو عاطفة إن عند

عامر جمالاً معطوف محكي على أنّ لزيد مالاً على كونه مقولاً لقولهم، وإن شئت قلت: إن عند عامر ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف، خبر مقدم لأنّ جمالاً اسمها مؤخر جوازاً، والجملة في محل النصب معطوفة على قوله: إنّ لزيد مالاً على كونها مقولاً لقولهم (وإن تُزَد ما بعد هذه الأحرف) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تزد فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بإن الشرطية، وعلامة جزمه سكون آخره، ما نَائِبُ فاعلٍ محكيٌّ مرفوعٌ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، بعد منصوب على الظرفية المكانية متعلق بتزد، ها حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه مبني على السكون ذي اسم أشارة يشار به للمفردة المؤنثة القريبة في محل الجر مضاف إليه مبني بسكون على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين الأحرف بدل من اسم الإشارة بدل كل من كل مجرور بالكسرة الظاهرة (فالرفع والنصب أجيزا) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية الرفع مبتدأ مرفوع والنصب معطوف عليه أجيزا فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح الألف ضمير للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع نائب فاعل، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة (فاعرف) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما ذكرته لك، وأردت إتقانَ العلوم فأقول لك: اعرف، اعرف فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، يعود على المخاطب والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (والنصب) الواو عاطفة النصب مبتدأ مرفوع (في ليت) جار ومجرور محكي متعلق بمحذوف حال من النصب (لعل) معطوف محكي بعاطف مقدر على ليت (أظهر) خبر المبتدأ مرفوع والجملة معطوفة على جملة قوله: فالرفع والنصب على كونها جواباً لإنَّ الشرطية (وفي كأنَّ) جار ومجرور محكي معطوف على قوله في ليت (فاستمع ما يؤثر) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك استمع استمع فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، تقديره: أنت، ما اسم موصول في محل النصب مفعول به مبني على السكون، يؤثر فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة ونائب فاعله ضمير يعود على ما الموصولة، والجملة صلة لما الموصولة وجملة استمع في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة.

# بَابُ كان وأخواتِها

أي: نظائرها في العمل استعار لَفظُ الأخوات للنظائر بجامع مطلق المُجانسة، وخصَّ كان بالذكر لأنَّها أمُ الباب، إذ حدثُها وهو الكونُ يَعمُّ جميعَ أخواتها، ولذلك اختصت عنها بزيادةِ أحكام وتصرفاتٍ، وأصلُها كون بالفتح لا بالضمّ ولا بالكسر، وتُسمى هذه الأفعال نواسخَ الابتداء فتدخلُ على المبتدأ فترفعه تشبيهاً بالفاعل، ويُسمى اسمها حقيقة وفاعلاً مجازاً، وعلى الخبر فتنصبه تشبيهاً بالمفعول، ويُسمى خبرها حقيقة ومفعولاً مجازاً، وعملُها عَكْسُ عملِ إنّ وأخواتِها. ونسبُة الرفع إلى هذه الأفعال هو مذهب البصريين، وأما الكوفيون فإنهم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر، لأنّ الاسم لم يتغيَّر عما كان عليه والصحيح الأول لاتصالِه بها إذا كان ضميراً، والضميرُ بالاستقراء لا يتَصلُ إلّا بعامله، وأيضاً كُلُّ فعل، يرفع قد ينصب بأَن كان متعدياً، وقد لا ينصب بأَن كان لازماً، وأمّا إنه ينصُب، ولا يرفعُ فلا يُوجد في كلامهم. قال بعضهم: وتسميةُ المرفوع باسمها، والمنصوبِ بخبرها تسميةٌ اصطلاحية خالية عن المعنى، إذ المرفوعُ ليس اسماً لها حقيقة، وإنما اصطلحوا على تسميتِه بذلك، وكذا المنصوبُ ليس خبراً لها حقيقة، وإنما هو خبر لاسمها حقيقة، فلا حاجة إلى تقدير مضاف أي خبر اسمها، فاندفع بذلك ما قيل من أنّ المرفوع ليس اسمها بل هو اسم للذي وضع له اهـ يس.

ويُشترط لدخولها على المبتدأ خمسةُ أمور: الأول أن لا يكون المبتدأ لازمَ التصدير، كأسماء الشرط نحو: مَنْ لم يَقُمْ أَقِمْ، والثاني: أن لا يلزم الحذْفَ كالمخبر عنه، بنعت مقطوع كالحمد لله الحميدُ بالرفع على تقدير هو الحميد، والثالث: أن لا يلزم عدمَ التصرف نحو: طوبى للمؤمنين، وويل للكافرين، والرابع أن لا يلزم الابتدائيةَ بنفسه نحو: أقل رجل يقول: ذلك إلا زيداً، والخامس: أن لا يلزم الابتداء بغيره كمصحوب، إذا الفجائية نحو: خرجت فإذا أسد.

ويشترط لدخولها على الخبر شرطان، الأول: أن لا يكون جملة طلبية نحو: زيد، اضربه، والثاني: أن لا يكون جملة إنشائية نحو: هندٌ زَوَّجْتكُهَا، وما جاز أن يكون خبراً للمبتدأ جاز أن يكون خبراً لها، وهذه الأفعال ثلاثة أقسام، قسم يعمل هذا العمل من غير شرط شيءٍ، بل يعمل سواء كانت مثبتة أم منفية صلة لما الظرفية، أم لا وهو كان وليس، وما بينهما وقسم لا يعمله إلا بشرط تقدم نفي أو نهي أو دعاء، وهو زال مَاضِي يَزالُ بمعنى يستمرُ، وانفكَ وفتيء وبرح، وهذه الأربعةُ معناها واحد، واحْتَرزوا بقولهم:

ماضي يزال عن زال، مَاضي يَزُول بمعنى يتحرَّكُ نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ﴾ أي: تتحوَّلا وتنتقلا، فإنه لا يعملُ هذا العملَ بل هو فعل قاصر غَيْرِ متعد، وعن زال مَاضي يَزِيل بمعنى يتميَّز نحو: زال زيدٌ ضَأْنَه مِن معزه أي ميَّزه منه، فإنه لا يعملُ هذا العملَ بل هو فعل متعد لواحدٍ، والقسمُ الثالث: ما يعملُ هذا العملَ بشرط أن يتقدَّمه ما المصدرية الظرفية وهو دام فقط، نحو: (ما دمتُ حياً) أي: مدةَ دوامي حياً.

وهي قسمان أيضاً متصرف وهو ما عدا ليس ودام وغَيْرُ متصرف وهو هُما وهي قسمان أيضاً ما يلزم النقصَ وهو ليس وما بعدها وما لا يلزم وهو ما قبلها. قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وعَكْس إنَّ يا أُخَي في العَمَل | كان وما انفكَّ الفتى ولم يَزَل |
| وهكذا أَصْبَحَ ثُمّ أَمْسَى | وظَلَّ ثُمّ باتَ ثُمَّ أضحى |
| وصار ثُم ليس ثُمّ ما بَرِح | وما فتيء فافقَه بياني المُتضِح |
| وأختُها ما دام فاحفَظَنْهَا | واحذَر هُدِيتَ أن تَزيغَ عنها |
| تقول قد كان الأميرُ راكباً | ولم يزَلْ أبو عليّ عَاتِبا |
| وأصبح البردُ شديدا فَاعْلَم | وبات زيدٌ ساهرا لم يَنَمْ |

(وعَكْس إن) المكسورة المشدَّدةِ وأخواتِها وهو خبر مقدم وقولُه (يا أخي) جملة معترضة (في العمل) متعلق بعَكْسُ وقوله (كان) وما عطف عليه مبتدأ مؤخر أي: كان (وما انفك الفتى ولم يزل) مضارعُ زال خلافُ إنّ في العمل أي: ترفع الاسمَ وتنصب الخبرَ عَكْس عملِ إن من نصب الاسم ورفع الخبر، وكان هي كلمةٌ موضوعة للدلالة على اتصاف المخبَر عنه بمصدرِ خبرها في الزمن الماضي، إما مع الدوام نحو: وكان الله غفوراً رحيماً أي: اتصَف الله سبحانه بالغفران والرحمةِ على الدوام، أو مع الانقطاع نحو: كان زيد شاباً أي: اتصف بالشبابِ مع الانقطاع، (وما انفك الفتى) مُعتكفاً وهي موضوعة للدلالة على ملازمة الخبر للمخبَر عنه على حسب ما يقتضيه الحال من استمرار أو انقطاع نحو: وما انفك محمد كريمًا (ولم يزل) مضارع زال وهي مِثلُ انفك في المعنى نحو: لم يزل الفتى صائماً ولم يزل عالماً، وأتَى في ما زال بالمضارع في الموضعين إشارة إلى أنَّ ما تصرَّف من هذه الأفعال يعملُ عملَ ماضيها (وهكذا) أي: ومِثْلُ هذا المذكور في هذا العمل (أصبح) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبَر عنه بمصدر الخبر في الصباح وهو من طلوع الفجر إلى الزوال نحو: أصبح البَرْدُ شديداً والمعنى اتصف البَرْدَ بالشدة وقت الصباح، وثُمَّ في قوله (ثُمَّ أَمسى) بمعنى الواو وهي موضوعةٌ للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدرِ الخبر في المساء وهو مِن الزوال إلى الغروب نقيضُ الصباح نحو: أمسى زيد غنياً أي: اتصف زيدٌ بالغنى وقت المساء (وظل) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبَر عنه بمصدر الخبر في جميع النهار نحو: ظل زيد

صائماً أي اتصف زيدٌ بالصوم في جميع نهاره، وقد تكون بمعنى صار نحو قوله تعالى: ﴿ظَلَّ وَجْهُهُۥ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ أي: صار وجهه مسوداً لأنه ليس المرادُ ثَبَتَ لوجهه الإسوادُ جميعَ النهار فقط كما لا يخفى، (ثُمَّ بات) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبر عنه بمصدر الخبر ليلاً نحو: بات زيد مصلياً أي: اتصف زيد بالصلاةِ في جميع ليله (ثُم أضحى) وهي موضوعة للدلالة على اتصاف المخبَر عنه بمصدر الخبر وَقْت الضحى وهو من ارتفاع الشمس إلى الزوال نحو: أضحى الفقيهُ ورعاً أي اتصف الفقيهُ بالوَرَع وقت الضحى (وصار) وهي موضوعة للدلالة على التحوُّل والانتقال من حقيقة إلى حقيقة نحو: صار السعر رخيصاً وصار الطينُ حجراً أو من صفة إلى صفة نحو: صار زيد غنياً (ثُمَّ لَيس) وهي موضوعة للدلالة على نَفْي الحال عند الإطلاق والتجردِ عن القرينة نحو: ليس زيد قائماً أي: الآن أي ليس متصفاً بالقيام الآن، ويمكن أن يقوم بَعْدُ (ثمّ ما برح وما فتيء) وهما متحدان مع ما انفك في المعنى مثالُهما نحو: ما برح محمد داعياً وما فتيء عَمرٌ وجالساً، والفاءُ في قوله (فافقه بياني المتضح) للإفصاح أي إذا عرفْتَ ما ذكرتُه لك وأردتَ بيانَ ما هو النصيحةُ فأقول لك: فَاسْمعَ بياني الواضحَ وافقهَ معناه لِتعملَ بمقتضاه وهو عملُ هذه الأفعال عَكْسَ عمل إن المشددة (وأختها: أي أختُ هذه الأفعال المذكورة ونظيرتُها في العملِ أو أختُ كان ونظيرتُها وهو خبر مقدم لقوله (ما دام) أي) وكلمةُ، ما دام أختُ هذه الأفعال في العمل دون المعنى (فاحفظنَها) أي: فاحفظ أيها النحوي ما دام مع هذه الأفعال لكونها اختَها في العملِ وهي موضوعة للدلالة على استمرارِ خبرها لاسمها، نحوُ: لا أَصْحَبك ما ادم زيد متردداً إليك، وسُميت ما الداخلةُ على دام ظرفية لنيابتها عن الظرف المقدر، ومصدريةً لتأويلها ما بعدها بمصدر، والتقديرُ: لا أصحبك مدةَ دوام تردُّدِ زيد إليك، وجملةُ ما دام معناها توقيتُ أمر بمدةِ اتصافِ اسمها بخبرها، وقوله: (واحذر) أَمْرُ من الحَذْر وهو الاجتنابُ عن الأمر القبيح، وقوله (هديت) جملة دعائية، أَتَى بها لِتأكيدِ معنى الكلام، وقوله (أن تزيغ عنها) مفعول احذر أي: واحذر واجتَنِبْ عن أنْ تزيغ وتَمِيلَ وتُخطىء وتَغْفَلَ وتَضِلَّ عن عملها، عملَ كان وإخواتِها أو عن عَدِّها في هذه الأفعال، هداك الله تعالى إلى ما هو الصواب، والغرضُ من هذه الجملة تكلمةُ بيت (تقول) في مثال كان (قد كان الأمير راكباً) أي اتصف الأميرُ بالركوب (و) تقول أيضاً في مثال زال، (ولم يزل أبو علي عاتباً) أي: لائمالي على الغفلةِ والبطَالةِ والجَهالة (و) تقول في مثال أصبح (أصبح البردُ شديدا) أي: اتصف البردُ بالشدة في الصباح (فاعلم): أيها النحوي ما ذكَرته لك من الأمثلةِ وكمِّلْ عليه ما تركْتهُ نحو: أمسى زيد غنياً وظل بكر صائماً (و) تقول في مثالِ بات (بات زيد ساهراً) أي اتصف زيدٌ بالسَّهَر جميعَ الليل، وقوله (لم ينم) تفسيرٌ لمعنى السهر، لأَنَّ السهر تَرْكُ النوم، أتى به لتكملة البيت.

**الإعراب**: (وعكس إن يا أخي في العمل كان) الواو استئنافية، عكس خبر مقدم مرفوع وهو مضاف، إن مضاف إليه محكي مجرور بالكسرة المقدرة، يا أخي يا حرف

نداء أخي منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الواو المنقلبة ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة قبلها المحذوفة لتوالي الأمثال منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، لأنّ ما قبل الياء لا يكون، إلا مكسوراً، أخي مضاف وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح، وجملة النداء معترضة لا محل لها من الإعراب، لاعتراضها بين الخبر والمبتدأ، وتقدم بسط الكلام عليه في باب الأسماء الستة فراجعه إن شئت في العمل، جار ومجرور متعلق بعكس لأنه مصدر بمعنى اسم الفاعل أي: مخالفها في العمل، كان وما عطف عليه مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والجملة الاسمية مستأنفة (وما انفك الفتى)، معطوف محكي على كان مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألف الفتى (ولم يزل) معطوف محكي على كان وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالرفع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (وهكذا أصبح) الواو عاطفة ها حرف تنبيه، كذا جار ومجرور خبر مقدم أصبح مبتدأ مؤخر محكي والجملة معطوفة على جملة قوله: وعكس إنّ (ثمّ) حرف عطف بمعنى الواو (أمسى) معطوف محكي على أصبح (و) كذا (ظل) معطوف محكي على أصبح، وقوله (ثم بات ثم أضحى وصار ثم ليس ثمّ برح وما فتىء)، كلها معطوفات محكيات على أصبح مرفوعات بضمة مقدرة منع من ظهورها في بعضها حركة الحكاية، وفي بعضها سكون الحكاية، وفي بعضها سكون الضرب، وثمّ في مواضعها كلها بمعنى الواو العاطفة.

(فافقه بياني المتضح) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتقان العلوم، فأقول لك أفقه افقه فعل أمر مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت بياني مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأنّ ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً بيان مضاف وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه، المتضح صفة للبيان والصفة تتبع الموصوف تبعه بالنصب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً، (وأختها ما دام فاحفظنها) الواو عاطفة أختها خبر مقدم، ومضاف إليه، أو مبتدأ، ما دام مبتدأ مؤخر محكي أو خبر، والجملةُ معطوفةٌ على الجُمل التي قبلها أو مستأنفة، فاحفظنها الفاءُ فاءُ الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْت النواسخ وأردت إتقانَها فأقول لك: احفظنها احفظَنْ فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة ونونُ التوكيد الخفيفة حرف لا محل لها من الإعراب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، والجملة الفعلية في محل النصب مقولٌ لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة (وَاحْذر أَنْ تَزِيغ عنها) الواو عاطفة احذَرْ فعلُ أمر مبني على

السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملةُ معطوفة على جملةِ قوله: فاحفظَنْها، هُديت فعل ماض مغيرُ الصيغة مبني على السكون لاتصالها بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في مَحَلِّ الرَّفْع نائب فاعل والجملة معترضة لا محل لها من الإعراب، أنَّ تزيغ أنْ حرفُ نصب تزيغ فعلَ مضارع منصوب بأن المصدرية، وفاعله ضمير المخاطب عنها جار ومجرور متعلق بتزيغ، والجملة الفعلية مع أن المصدرية في تأويل مصدر منصوب على المفعولية تقديره: واحذر الزَّيْغَ عنها، هداكَ اللَّهُ إلى كُلِّ علم (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (قد كان الأمير راكباً ولم يزل أبو عمرو عاتباً وأصبح البرد شديداً) مقول محكي منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على دال شديداً، وإن شئتَ قلت: قد حرف تحقيق كان الأمير راكباً فعل ناقص واسمه وخبره والجملةُ في محل النصب مقول لتقول، وكذا تقول فيما بعده من الأمثلة (فاعلم): الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما مثلته لك وأردت معرفة باقي الأمثلة فأقول لك اعلم ما بقي منها، اعلم فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة استقامة الضرب، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت، ومفعول العلم محذوف جوازاً تقديره: فاعلم ما بقي من الأمثلة، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة أو معترضة (وبات زيد ساهراً لم ينم) معطوف محكي، على قد كان الأمير راكباً منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية الممنوع بحركة الروي في ميم ينم، وإن شئت قلت: بات زيد ساهراً فعل ناقص واسمه وخبره، والجملة معطوفة على جملة قد كان الأمير راكباً على كونها مقولاً لتقول، لم ينم جازم وفعل مضارع وفاعل مستتر يعود على زيد مجزوم وعلامة جزمه سكون ممنوع بحركة الروي، والجملة الفعلية في محل النصب خبر ثان لبات، أو مفسرة لساهراً ثمّ أشار الناظم إلى مسألتين إحداهما أنه يجوز في هذه الأفعال أن يتقدم خبرها على اسمها وإن كان الأصل تأخيره، كما يجوز تقديم خبر المبتدأ عليه، والمفعول على الفاعل نحو قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وقد يجب ذلك نحو: كان يعجبني أن يكون في الدار صاحبها، وقد يمتنع نحو: صار عدوي صديقي، ثانيتهما أنه يجوز تقديم خبرها عليها وعلى اسمها كما يجوز تقديم المفعول على فعله وفاعله كقوله:

اعلموا أني لكم حافظ ... شاهداً ما كنت وغائبا

وقد يجب ذلك نحو: أين كان زيد، وكم كان مالك، وكيف كان بكر، فقال رحمه الله تعالى:

ومن يُرِد أن يجعل الأخبارا ... مقدَّمات فليقل ما اختارا
مثاله قد كان سَمْحاً وائل ... وواقفاً بالباب أضحى السَّائلُ

أي: (ومن يرد أن يجعل الأخبارا) بألف الاطلاق أي أن يجعل أخبار أفعال هذا الباب (مقدمات) على اسمها فقط أو مقدمات عليها وعلى أسمائها (فليقل ما اختارا) بألف الإطلاق أي: فليقل ما أراد مِنْ تَقْديمها على أسمائها فقط، أو تقديمها عليها وعلى أفعالها جميعاً (مثاله) أي مثال تقديم الخبر على الاسم فقط (قد كان سمحاً) أي سخياً كريماً (وائل) اسم رجل أو أبو قبيلة، فقد قَدَّم فيه سمحاً على وائل جوازاً، (و) مثالُ تقديمه على الاسم والفعلِ جميعاً قولك (واقفاً بالباب أضحى السائل) أي: أضحى السائلُ الفقيرُ واقفاً بالباب أي: على الباب فقد قدم فيه واقفاً على أضحى السائل جوازاً، نعم يُستثنى من إطلاق قوله (ومن يرد أن يجعل الأخبار مقدَّمات فليقل ما اختار) خبرُ ليس فإنه لا يجوز تقديمه عليها على الأصحّ، وإن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً لعدم السماع ولئلا يلزم تقديمُ ما في حيزِّ النفي على المَنْفِيَ وقياساً على عَسَى بجامع الجمودِ، وإنما امتنع في عيسى لتضمنه إنشاء الطمع والرجاء كلعل والإنشاءُ في الأغلب مِن معاني الحروف فلا يتصرف فيها اهـ ملاجامي وكذلك خبر دَام لا يجوز تقديمهُ عليها مع ما باتفاق لامتناعِ تقديم معمول الصلة على الموصول ولا على دام وحدها لعدم تصرُّفها، ولئلا يلزم الفَصلُ بين الموصولِ الحرفي وأَوَّلِ صلته ومثلُ دام: كل فعل قارَنَتْه حرف مصدري كيعجبني أن تكون عالماً لامتناع تقديم معمول المصدر على نفسِ المصدر كما ذكره الملاجامي، وإذا نفي الفعل الناسخ بما جاز توسُّط الخبر بين النافي والمنفي نحو: ما قائماً زيدٌ، وما مقيماً زال بكْرَ، وامتنع تقديمُه على ما لأنَّ لها صَدْرَ الكلام كأَيْنَ.

**الإعراب**: (من يرد أن يجعل الأخبار مقدمات) الواو استئنافية من اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ والخبر جملة الشرط أو الجواب أو هما يرد فعل مضارع مجزوم بمن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وفاعله ضمير يعود على من، أن حرف نصب ومصدر، يجعل فعل مضارع منصوب بأن وفاعله ضمير مستتر يعود على مَنْ الأخبارَ مفعول أول والألفُ حرف إطلاق، مقدمات مفعول ثان منصوب بالكسرة لأنه جمعُ مؤنث سالم، والجملة الفعلية صلة أن المصدرية أن مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على المفعوليةِ لِيُرِدْ تقديره: ومن يرد جَعْلَ الأخبار مقدمات على الأسماء أو عليها وعلى الأفعال (فليقل ما اختارا) الفاء رابطة لجواب مَنْ الشرطيَّة وجوباً لكون الجواب جملة طلبية، واللام حرف جزم وطلب مبني على السكون لوقوعه بعد الفاء يقل فعل مضارع مجزوم باللام وعلامة جزمه سكون آخره، وفاعله ضمير مستتر يعود على من ما اسم موصول في محل النصب مفعول به مبني على السكون، اختار فعل ماض مبني على الفتح والألف حرف إطلاق، وفاعله ضمير يعود على من، والجملة صلة لما الموصولة والعائد محذوف تقديره، ما اختاره، وجملة يقل في محل الجزم بمن الشرطية على كونها جواباً لها وجملة من الشرطية مستأنفة (مثاله) مبتدأ ومضاف إليه (قد كان سَمْحاً وائلٌ) إلى آخر البيت خبر محكي مرفوع بضمة مقدرة على لام السائل منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً، وإن شئت

قلت: قد حرف تحقيق كان فعل ماض ناقص سمحاً خبر كان مقدم على اسمها، وائل اسمها مؤخر، وجملة كان في محل النصب مقول لقول محذوف وقع خبراً للمبتدأ تقديره: مثاله قولك، قد كان سمحاً وائل، وواقفاً الواو عاطفة مثال على مثال واقفاً خبر مقدم لأضحى، بالباب جار ومجرور متعلق بواقفاً والباء بمعنى على أضحى فعل ماض ناقص، السائل اسمها، وجملة أضحى في محل النصب معطوفة على جملة قوله قد كان سمحاً على كونها مقولاً لقول محذوف.

ثمّ أشار الناظم إلى بيان حكميَن من أحكام هذا الباب أحدهما: استعمال كان وبعض أخواتها تامة وهي التي تكفي بمرفوعها عن طلب المنصوب نحو: قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ وثانيها: زيادةُ الباء في خبر ليس لرفع توهُم الإثبات عند البصريين في حقّ من لم يسمع ليس ولتأكيد النفي عند الكوفيين نحو قوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ﴾ فقال رحمه الله تعالى:

وإن تَـقُـل يـا قـومِ قـد كـان الـمَـطـر ... فـلَـسْـتَ تـحـتـاجُ لـهـا إلـى خَـبـر

وهـكـذا يـصـنـعُ كُـلُّ مَـنْ نَـفَـثْ ... بـهـا إذا جـاءت ومـعـنـاهـا حَـدَث

والـبـاءُ تـخـتـصُّ بـلـيـس فـي الـخـبـر ... كـقـولـهـم لـيـس الـفـتـى بـالـمُـحْـتَـقَـر

(وإن تقل) أيها النحوي (يا قوم)ي الذين حَلَّ بهم القحطُ (قد كان المطر) أي: وُجد وحَصل المطرُ (فلسْتَ) أيها النحوي (تحتاجُ لها) أي لكان (إلى خبر) أي: فلست تحتاجُ إلى ذِكْرِ خبرٍ لها في إفادة السامع لأنها تامة مستغنية بمرفوعها عن طلب المنصوب، (وهكذا) أي ومثلَ ما تصنعُ مِن عدم ذكرِ خبرٍ لها في قولك: قد كان المطر (يَصْنَعُ كُلُّ من نفث) ولَفظ (بها) أي بكان التامة إذا (جاءَت) كان في كلامه (ومعناها حَدَث) أَيْ والحالُ أنَّ معناها حدَثَ وحصلَ كمثاله وقولُه نفَثَ مِنْ النَّفْثِ بمعنى النَّفْخِ وهو أقلُّ من التَّفل ولكنه هنا بمعنى لَفَظ كما ذكرَناه.

**واعلم**: إنّ كان تُستعمل في كلامهم على أربعة أَوْجه إحداها ناقصة وهي التي لا تكتفي بمرفوعها عن طلب منصوبها وهي المرادةُ في هذا الباب، وثانيتَهُا: شانيةٌ وهي التي كان اسمها ضميرَ الشأن نحو قولِهِ: إذا مُتُّ كان الناسُ صِنْفان: مُثْنٍ لي وآخرُ شامِتُ، وثالثُها: تامَّةٌ وهي التي تكتفي بمرفوعها عن المنصوب كمثالِ الناظم ونحو (وإن كان ذو عسرة) وإذا استعملت تامة كانت بمعنى فعل لازم ولا يختصُّ ذلك بكان بل سائرُ أخواتها تُستعمل تامة ما عَدا ليس وزالَ وفَتِيء نحوُ: (فسبحان الله حين تُمسون وحين تصبحون) أي تَدخلُون في المساء والصباح وقولِه: ما دامت السموات والأرض، وأما ليس وزال وفتيء فإنها ملازمة للنقص، ورابعتُها: زائدةٌ وهي التي دخولُها في الكلام كخروجها فهي كالحرف الزائد لفظاً ومعنى، فلا تُفيد الدلالةَ على المضي ولا يُسند إليها فاعل ويبقى الكلامُ بعد حذفها على معناه قَبْلَه إلا في التأكيد، وشرطُ زيادتها أن تكون

بلفظِ المَاضِي لخفَّتِه ولتعيُّنِ الزمانِ فيه دون المضارع، ونَدرَ زيادتها بلفظِ المضارع كقول الشاعر:

أنــت تــكــونُ مــاجــدٌ نــبــيــلُ إذا تَــهــبُّ شَــمْــأل بــلَــيــلُ

بفتح الباء بوزن قتِيل بمعنى مَبْلُولة، وأن تكون في حشو الكلام بأنْ تقع بين شيئين متلازمين، ليسا جارا ومجروراً كالمبتدأ وخبره نحو: زيد كان قائم والموصول وصلته كقوله تعالى: (كيف نكلم من كان في المهد صبياً) قال أبو البقاء: كان زائدة أي من هو في المهد وصبياً حال من الضمير في الجار والمجرور اهـ.

فخرج بقولنا في حشو الكلام أوله فلا تزاد فيه لأنه محل الاعتناء وآخره لأنه محط الفائدة وبقولنا: ليسا جارا ومجروراً، الجار والمجرور فلا تزاد بينهما لشدة الاتصال بينهما فكأنهما كلمة واحدة وكثرت زيادتها بين ما وفعل التعجب نحو: ما كان أحسن زيداً وأشعر كلامهم وتختص كان بجواز زيادتها أن غيرها من أخواتها لا يزاد، قال ابن مالك ورُبَّما زيدَ أصبح وأمسى كقولهم: ما أَصْبَح أَبْرَدَهَا، وما أَمْسَى أَدْفَأَهَا، بمعنى ما أبردها وما أَدْفأها، قال الدماميني: وهذا عند البصريين نادرٌ لا يُقاس عليه اهـ.

ثُمَّ ذكر الناظم زيادةَ الباء في خبر ليس فقال: (والباء تختصُّ بليس في الخبر) أي: وتختص زيادةُ الباء في الخبرِ بليس لرفع توهم السامع الإثبات في الكلام، أو لتأكيدِ النفي كما مرَّ، وذلك، (كقولهم) أي كقول بعض العرب (ليس الفتى) أي ليس الشَّبابُ البارُّ (بالمحتقر) أي: محتقراً مُهانا عند الناس، ومثلُه قولُه تعالى: أليس الله بكاف عبده، وتُزاد أيضاً في خبر ما النافية نحو: ما زيد بقائم، وكذا في مَعْمُولِ الفعل الناسخ المَنْفي بلَمْ نحو: لم أكن بقائم ولم أَظُنَّ عمراً بقاعد، إذا عَلِمْتُ ذلك، فمُراد الناظم: أنَّ ليس مِن بين أخواتها تختصُّ بجواز دخولِ الباء في خبرها. وإذا عطفْتَ عليه حينئذ اسماً نحو ليس زيدٌ بقائم ولا قَاعد جاز لك جرُّه باعتبار اللفظ ونصبُه باعتبار المحل، ومِنْه قولُه:

مُــعَــاوِيُ إنَّــنَــا بــشَــرٌ فَــاسْــجَــحْ فَــلَــسْــنَــا بِــالــجِــبَــالِ ولَا الــحَــدِيْــدا

بنصب الحديد اعتباراً بالمَحلّ وقولهُ: (فاسجح) أي: فارْفَق بنا ولا تحْمِلْ علينا ما لا طاقةَ، لَنَا به.

**الإعراب**: (وإن تقل يا قوم قد كان المطر) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تقل فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، يا قوم يا حرف نداء قوم منادى مضاف منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة لدلالتها عليها وجملة النداء في محل النصب جزء مقول قد حرف تحقيق كان فعل ماض تام لأنه بمعنى حصل، المطر فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب والجملة الفعلية في محل النصب جزء مقول، وإن شئت قلت، يا قوم قد كان المطر

مقول محكي لتقل، منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على راء المطر الممنوعة بسكون الضرب (فلست تحتاج لها إلى مخبر) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة جامدة، لست فعل ناقص مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع اسمها تحتاج فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب، لها جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لخبر أو حال منه لأنه صفة نكرة قدمت عليها إلى خبر جار ومجرور، بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي الجار والمجرور متعلق بتحتاج، وجملة تحتاج في محل النصب خبر ليس تقديره: فلست محتاجاً إلى خبر لها، وجملة ليس في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة (وهكذا يصنع كل من نفث بها) الواو استئنافية ها حرف تنبيه كذا جار ومجرور متعلق بيصنع، يصنع فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة كل فاعل مرفوع وهو مضاف ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه نفث فعل ماض مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، وفاعله ضمير يعود على من الموصولة، والجملةُ صلة من الموصولة بها جار ومجرور متعلق بنفث (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط متعلق بيصنع (جاءت) فعل مضارع وتاء تأنيث وفاعله ضمير يعود على كان، والجملة في محل الجر مضاف إليه لإذا (ومعناها حدث) الواو حالية معناها مبتدأ ومضاف إليه حدث خبر محكي، للمبتدأ مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي، والجملة الاسمية في محل النصب حال من فاعل، جاءت وإن شئت قلت: حدث فعل ماض مبني بفتحة مقدرة، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على الشيء، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ. (والباء تختص بليس في الخبر) الواو استئنافية الباء مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة تختص فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير يعود على الباء تقديره: هي، بليس جار ومجرور محكي متعلق بتختص في الخبر جار ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه حالاً من فاعل، تختص تقديره: والباء تختص بليس حالة كونها زائدة في خبرها وجملة تختص في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: والباء مختصة زيادتها في الخبر بليس، والجملة مستأنفة (كقولهم ليس الفتى بالمحتقر) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة الاسمية مستأنفة ليس الفتى بالمحتقر مقول محكي لقولهم، منصوب بالفتحة المقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي، وإن شئت، قلت: ليس فعل ماض ناقص الفتى اسمها مرفوع بالضمة المقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور بالمحتقر الباء زائدة في خبر ليس لتأكيد النفي المحتقر خبرها منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد الممنوعة بسكون الروي، وجملة ليس في محل النصب مقول لقولهم.

## باب ما النافية

الحجازية، قد تقدم أنّ الأصل في كل حرف لا يختص بقبيل من الاسم أو الفعل أن لا يعمل وما النافية من قبيل غير المختص، فكان القياس أن لا تعمل لعدم اختصاصها بقبيل، فلذلك أَهْمَلَها بَنُو تميم، قال شاعرهم:

وَمُهَفْهَفُ الأَعطافِ قلتُ له انتَسِبْ فأَجَابَ ما قَتْلُ المُحِبِّ حَرامُ

فاستغنى بوقوع الاسمين بعد ما النافية مرفوعين من أن يُصرِّح نسَبَه ويقول: أنا تميميٌّ وأما الحجازيون فأَجْروهَا مُجْرى ليس لمشابهتها لها في النفي والدخولِ على المبتدأ والخبر وتخليصِ المحتمل للحال نحو: ما زيد قائماً الآن بعد أن كان محتملاً لِلحَالِ والاستقبال في قولك: زيد قائم فرَفَعُوا بها المتبدأ اسماً لها ونصبوا الخبر خَبراً لها، وقال تعالى (ما هذا بشرا) (ما هنّ أمهاتهم) وإعرابُهما: ما نافية حجازية والهاء حرفُ تنبيه وذا اسم إشارة في محل رفع اسمها وبشرا خبرَها منصوب وأيضاً ما هنّ أمهاتِهم، ما نافية حجازية هنّ ضمير منفصل لجماعةِ الإناث الغائبات في محلٍّ رفع اسمها أمهاتهم خبرُها منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم والهاءَ ضمير متصل في محل جر مضاف إليه، قال ابن هشام، ولم يقع إعمال ما في القرآن صريحاً في غير هاتين الآيتين، ولما كان عملها عندهم على خِلافِ القياس اشترط في عملها اجتماع أربعة شروط، الأول: أن لا تقترِنَ ما النافيةُ بإِنْ الزائدةِ، الكافَةِ المكسورةِ الهمزةِ بخلاف إن النافية، فإِنَّها مؤكدة لها فلا تَضرُّ في عملها، فإنْ اقْتَرفَتْ بها امتنع عملُها كقوله:

بَني غُدانَةَ ما إِنْ أنتم ذهَبٌ ولا صريفٌ ولكن أنتم الخَزَفُ

لأَنَّ مقارنةَ إن يُبْعِد شبهَها بليس لأنَّ لَيْسَ لا يَلِيهَا إن، والثاني: بَقاءُ نَفْيِها فإن انْتقضَ، بإِلَّا بطلَ عملها لبطلان معنى ليس نحو: (وما محمد إلا رسول) بخلاف ما إذا انتقض النفي بغيرِ إلا نحو: ما زيدٌ غَيْر قائم، والثالث: أن لا تُؤكَّد بما، فإن أُكِّدت بما امتنع عملُها أيضاً نحو: ماما زيدٌ قائمٌ لأَنَّ الأُوْلَى نافيةٌ والثانيةُ نفَتْ النفْيَ فبقي إثباتاً، فلا يجوز نَصْبُ قائم وأجاره بعضُهم وهو الأظهر لأنّ الأُولَى هي التي نَفت النَّفْي عن الخبرِ فانتفى قيامُ زيد والجمهورُ على إسقاط هذا الشرط، وذَكَرهُ الفاكهي في شرحه ولكنَّه ساقطٌ مِن غالبِ نُسَخِهِ والرابع: أن لا يتقدَّم خبرُها ولو ظرفا، خلافاً لابن عصفور على اسمِها لضعفها في العمل فلا تتصرَّفُ بأنْ تعملَ النصبَ قبل الرفع فإن تقدَّم امتنع عليها نحو: ما

مسيءٌ مَنْ اعْتَبَ أي: ليس مذنباً من أَعْتَب، وتاب مِن ذنبه، وعمل صالحاً لأنّ التوبة تَجُبُّ ما قبلها فإذا امتنع عَملُها في حالِ تقدم الخبر ففي حالِ تقدم معموله أولى نحو: ما طعامَك زيداً آكل، نعم يُغتفر تقدم مُعمول الخبر إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً لأنهم يتوسَّعُون فيهما مالاً يتوسعون في غيرهما، نحوُ: ما عندك زيدٌ مقيماً وما في الدار عَمْرو جالساً، وقضيةُ هذه العلةِ جوازُ تقدُّم الخبر إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً للتوسُّع فيهما نحوُ: ما عندك زيدٌ وما في الدار عمروٌ، وهو مذهبُ الجمهور، وصحَّحه الفراءُ والأَعْلَم وابنُ عصفور كمَا مَرَّتْ الإشارةُ إليه، فمَتَى وجُدت هذه الشروطُ الأربعةُ جاز إعمالها في معرفة ونكرة، عند الحجازيين. وأما بَنُو تميم: فلا يُعملونها وإن توفَّرت الشروط المذكورة، قال الزمخشري في المفصل: ويقرؤون ما هذا بشرٌ، برفع بشر إلا مَنْ دَرى كيف هي في المصحف اهـ وفي المغني: وعن عاصم أنه رَفَع أمهاتهم على التميميَّة اهـ، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وما الـتَّـي تَـنْـفِـي كـلـيـس الـنـاصـبـة ... فـي قـولِ سُـكَّـانِ الـحِـجـازِ قـاطـبـة
فـقـولُـهـم مـا عـامـرٌ مُـوافِـقـا ... كـقـولـهـم لـيـس سـعـيـدٌ صـادقـاً

(وما التي تَنْفِي) مضمونَ الخبرِ عن المبتدأ (كليس) الرافعةِ للمبتدأ على أنه اسم لها (الناصبة) للخبر على أنه خبرٌ لها أي: وترفع ما النافيةُ المبتدأ على أنه اسمها، وتنصبُ الخبرُ على أنه خَبَرٌ لها حملاً لها على ليس لاتحادِ مَعْنَيَيْهما في الحقيقة، وتقييدُ الناظم ليس بالناصبة لبيان الواقع، أو لِلرَّدِّ على بني تميم لأنهم يُهْمِلُونها، أي: إنها تعملُ عملَ ليس (في قَوْل) ولُغةِ قوم (سُكَّانِ الحجاز) وهم قريش ومَنْ دَانَ دِينهَم حالة كونهم (قاطبة) أي جميعاً والحجازُ مكةُ والمدينة والطائفُ وقُراها لأنها حجزَتْ بين نجد وتهامة أو بَيْنَ نَجْدِ والسَّراةِ، أو لأنها احتُجِزَتْ بالحِرَارِ الخَمْسِ حَرَّة بني سُلَيم ووَاقِم وَلَيْلَى وشَوْرَانَ والنَّارِ اهـ قاموس.

(فقولُهم) أي فقولُ أهل الحجاز (ما عامر مُوافقاً) لنا (كقولهم) أي مِثْلِ قولهم (ليس سعيدٌ صادقاً) في حُبِّنَا في رفعِ الاسم الأول على أنه اسمُ ما ونَصْبِ الثاني على أنه خبرُها كما رُفع الأول مع ليس ونُصبَ الثاني معها حملاً لها على ليس، وإذا عُطف على خبرِها المنصوبِ بِلكنْ أو ببَلْ تعيَّن في المعطوف الرَّفعُ على أنه خَبْرُ مبتدإِ محذوفٍ نحو ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ وبَلْ قاعد، ولا يجوزُ النصب لأنّ المعطوفَ بهما مُوجَب، وأما المعطوفُ بغَيْرهما فيجوزُ فيه الأمران والنصبُ بالعطف أجودِ، للمشاكلة وتُزاد الباءُ في خبر ما ولا يختصُّ ذلك بخبرِ ما الحجازية بل تُزاد في الخبرِ بعد ما التميمية خلافاً للفارسي والزمخشري لوجودِ ذلك في أشعارِ بني تميم ونَثْرهم كقول الفرزدق:

لَـعَـمْـرُكَ مـا مَـعْـنٌ بـتـارِكـي حَـقِّـهِ

ولأنَّ الباءَ إنما دخلَتْ الخبرَ لكونه منفياً لا لكونه منصوباً، وقضيةُ هذه العِلَّةِ جوازُ

زيادتِها وإن بَطَلَ عَملُ ما لزيادةِ إنْ أو لتقدُّمِ الخبرِ وهو كذلك خلافاً للكوفيين اهـ فاكهي،

**الإعراب**: (وما التي تنفي) الواوُ استئنافية ما مبتدأ محكي مرفوع بضمة مقدرة مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية التي اسم موصول في محل الرفع صفة مبنيٌّ على السكون، تنفي فعل مضارع وفاعل مستتر تقديرُهُ: هي يعود على الموصول والجملةُ صلةُ الموصول (كليس) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبرِ المبتدأ والتقديرُ: وما النافية كائنة كليس في العمل والجملةُ الاسمية مستأنفة، الناصبة صفةِ لليس مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة مَنع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، في قول جار ومجرور متعلق بما تعلَّق به الخبرُ وهو مضاف سُكانِ مضاف إليه. سكان مضاف الحجازِ مضاف إليه (قاطبةُ) حالٌ من سُكَّان الحجاز منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (فقولهم) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أن ما تعمل عمل ليس وأردت بيان مثالها فأقول لك: قولهم مبتدأ ومضاف إليه ما عامر موافقاً مقول محكي لقولهم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على قاف موافقاً، وإن شئت قلت ما نافية حجازية تعمل عمل ليس عامراً اسمها موافقاً خبرها وجملة ما الحجازية في محَل النصب مقولٌ لقولهم، كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبرِ المبتدأ تقديره: فقولهم كائنٌ كقولهم، والجملةُ الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة (ليس سعيد صادقاً) مقول محكي لقولهم، وإن شئت قلت: ليس سعيد فعل ماض ناقص وَاسْمُهُ صادقاً خبره، وجملةُ ليس في محلٌ النصب مقولٌ لقولهم.

# باب النداء

النداءُ لغة: الصوت، ويُضمّ أوله ويكسر لأنه مصدر نادى ينادي نِداء ومنادة إذا صوّت، واصطلاحاً: الدعاء بحُروف مخصوصة، والمنادى بفتح الدال: اسم مفعول مِن نادى وهو المطلوب إقباله بحرف من حروف النداء الثمانيةِ، الأولُ: الهمزةُ نحو: أَزَيْدُ وهي للقريب والثاني: أَيْ بالقصر والسكون نحوُ قوله ﷺ: لعمه أبي طالب أَيْ عَمّ قُلْ: لا إله إلا الله، وهي للقريب أيضاً، والثالثُ: يا وهي أمُّ الباب لدخولها على كل نداء ولتعيُّنِها في نداءِ اسم الله ونداءِ الاستغاثة فهي لنداء البعيد حقيقةً أو حُكْماً كالنَّائم والساهي وقد يُنادى بها القريبُ توكيداً، والرابعُ: أَيَا نحو: أيا زيدُ وهي للبعيد، والخامسُ: هَيَا للبعيد وهائُها بدلٌ مِنْ همزة أيا، وقيل هي أصلٌ، والسادس: أيْ بالمد والسكون نحو: آي زيدُ بمعنى يا زيد، والسابع: وَا وهي عند الجمهور مختصَّةٌ بالنُّدْبة وحُكِيَ استعمالُها في غير الندبة قليلاً، كقول عُمر بن الخطاب رضي الله عنه، واعجباً لك يا ابنَ عباس، والثامنُ: آ بالمدِ بأَنْ يُؤتَى بعد الهمزة بالألفِ.

وأما المنادِي بكسر الدال وهو: طالب الإقبال ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به الذي حذف عامله وجوباً وهو هنا أدعو، أو أطلب أو أنادي، وإنما حذف لنيابة أحرف النداء عنه، وإنما وجب لأنهم لا يجمعون بين النائبُ والمناب عنه، والذي سَبَقَ هو تَعْريفٌ للمنادى، باعتبارِ معناه، وأما تعريفُه باعتبار لفظه فهو الاسمُ الذي يَدْخُل عليه يا لفظاً أو تقديراً، أو إحدى أخواتها ففي التعريف السابق مُسامحة لأنّ النحو: إنّما يبحثُ عن الألفاظ إلا أن يقال إنّ التعريف السابق على حذف مضاف أي اسمُ المطلوب إقبالُه أي توجُّهُه إلى الطالب بقُبالةِ الوجهِ، والمرادُ المطلوب: إجابَته أي: حقيقة، كالعقلاء أو حكماً كالمنزَّل منزلتَهم نحو يا سماءُ أقلعي. (واعلم) أنّ المنادى باعتبار أفراده خمسةُ أنواع، وأما باعتبار حكمه فاثنان وهو النصبُ والضمُّ، وأما باعتبارِ حده فواحدٌ وهو المطلوب إِقْبالُه بيا أو بإحدى أخواتها الأولُ: المفردُ العلم وهو: ما كان تعريفه سابقاً على النداء كيا زيد وهو باق بعد النداء، على تعريفه السابق بالعلمية استصحاباً له بعد النداء، غير أنّ الخطاب أَحْدَث فيه نوعاً من التخصيص على جهةِ التأكيد كما تُخصِّصه الصفة، والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا ما ليس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف، والثاني النكرةُ المقصودة وهو: ما عَرض تعريفُها بالنداء بأن قُصد بها معين كقولك: يا رَجل تريد به شخصاً معيناً من الجماعة، والثالث: النكرةُ غير المقصودة

بالذات، وإنما المقصودُ واحدٌ مِن أفرادها كقولك: يا رجلا خُذْ بيدي تُريد به واحداً منهم غَيْرَ معين بالقصد، والرابع: المضافُ إلى غيره إضافة لفظية نحو: يا ضاربَ غلامه، أو إضافة معنوية نحو: يا غلام زيد، والخامس: المُشَبَّهْ بالمضاف وهو ما اتصل به شيء من تمام معناه نحو: يا طالعا جبلا.

فأَمَّا المفردُ العلم والنكرة المقصودة فيبنيان لفظاً كيا زيد ويا رجل، أو تقديراً على ما يرفعان به في حالِ الإعرابِ مِنْ حركة أو حرفٍ مِنْ غير تنوين إلا في الضرورة كقوله:

سلامُ الله يا مطرٌ عليها ... وليس عليك يا مطرُ السلام

سواء كَانَا مفردَينِ في الأصل مَلْفُوظي الضم، نحو: يا زيد ويا رجل، وإعرابه: يا حرف نداء مبني على السكون (زيد) منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على الضم لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى حرف الخطاب وحُرِّك مع كونِ الأصل في المبني السكون ليُعْلم أنَّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة ضمة إِيْثَاراً له بأَقْوَى الحركات جَبْراً لِما فاته من الإعراب، و (يا رجلُ) يا حرف نداء رجل منادى نكرة مقصودة في محل النصب على المفعولية مبنيٌّ على الضم لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً الخ أو مُقدَّرِي الضمِّ نحوُ: (يا موسى يا فتى) وإعرابه يا حرف نداء موسى منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على ضم مقدر منع من ظهوره التعذر، لأنه اسم مقصور، يا فتى يا حرف نداء فتى منادى نكرة مقصودة في محل النصب مبني على ضمّ مقدر منع من ظهوره التعذُّر لأنه اسم مقصور، أو مَحلِّي الضم كاسم الموصولِ نحو: يا مَنْ لا إله إلا هو، وإعرابه يا حرف نداء من اسم موصول منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني بضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي وكان من المفرد العلم لسبق تعريفه بالصلة على النداء، وجملة لا إله صلة الموصول ومِثْلُه اسمُ الإشارة نحو: يا هذا القائمُ، والضميرُ نحو: يا أنت يا إياك يا هو في ندائه تعالى ويمتنعُ نِداءُ غَيْرِه تعالى بذلك، فالمنادى في جميع ذلك مَبْنيٌّ على الضمّ المحلي أو كان جمعَ تكسيرٍ لمذكر نحوُ: يا زُيودُ في المفرد العلم، يا رجالُ في النكرة المقصودة، أو لمؤنث نحو: يا هُنود في المفرد العلم يا نساءُ في النكرة المقصودة ونحوُ: يا أسارى في جمع التكسير المبنيّ على ضمّ مقدر في المذكر، ويا جواري في المؤنث منه، أو كانا جمعَ مؤنث سالماً نحو يا هندات في المفرد العلم، ويا مسلماتُ في النكرة المقصودة، أو كانا مركباً تركيباً مزجياً نحو: يا معدي كرب، بضمّ الباء، وإعرابه يا حرفَ نداء معدي كرب منادى مفردُ العلم في محل النصب مبني على الضم ومعناه: فيما قاله ثَعْلَبُ: عَداهُ الكَرْبُ أي تجاوَزَه، ومن المركب المزجي يا سيبويه، بالبناء على الكسر كما تقول: يا حذام وقطام، ونحوها من الأعلام المبنية قبل النداء فإنك تَبنِيها بعد النداء على ما كانت عليه قَبْلَه وتُقدِّر فيها الضمةُ كما تُقدِّرُها في المعتل كالفتى، والقاضي، ويظهر أثرُ

ذلك في التابع، فتقول: يا سيبويه العالمُ برفع العالم مراعاة للضمة المقدرة في آخرِ سيبويه، وإن كان مَبْنِياً لفظاً على الكسر ونَصْبِهِ مُراعاةً لمحله كما يُفعلُ في تابع المنادى، وقد أَلْغَزَ فيه بعضهم بقوله:

يَــا سِــيْــبَــوِيْــهِ أَجِــبْــنِــي لا زِلْــتَ تَــجْــلُــو الــمُــعَــمَّــى
مَــا اســـمٌ حَــوى فـــي زَمـــانٍ فَــتْــحــاً وكَــسْــراً وضَــمَّــا

وتقول في إعرابه: سيبويه: يا حرف نداء سيبويه منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على ضمٍّ مقدرٍ منعَ من ظهوره اشتغالُ المحل بكسرة البناء الأصلي. والعلمُ المركب الإسناديُّ المحكيُّ كما هو عليه كالمبنيِّ في تقديرِ الضمة في آخره، فتقول: يا تأبَّط شراً ويا بَرَق نحرهُ وإعرابه: يا حرف نداء تأبط شراً منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على ضمّ مقدر في آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الحكاية، ومثلُه برق نحره ومعنى تأبط شراً: جَعَل السلاحَ تحت إبطه، وتقول في نَحو يا قاضي يا حرف نداء قاضي منادى نكرة مقصودة مبنيٌّ على ضمّ مقدم مَنَعَ من ظهوره الثقلُ وفي نحوِ الفتى وموسى مبنيٌّ على ضمّ مقدر منع من ظهوره التعذر، ويُبنيان على الألف في التثنيةِ نحوُ: يا زيدان ويا رجلان فتقول في إعراب يا زيدان: يا حرف نداء زيدان منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على الألف نيابة عن الضمّ لأنه من المثنى الذي رفعه بالألف ونصبه بالياء ومثله: يا رجلان ولكنه نكرة مقصودة ويبنيان على الواو في جمع المذكر السالم نيابةً عن الضمّ نحو: يا زيدون ويا مسلمون وتقول في إعراب يا زيدون: يا حرف نداء زيدون منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبني على الواو نيابة عن الضمّ لأنه من جمع المذكر السالم الذي رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء، ومثله يا مسلمون ولكنه نكرة مقصودة.

**تنبيهٌ**: وإنما بُني المنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة مع أنّ أصلهما الإعرابَ لِمُشابَهَتِهما بكاف أدعوك في الأفراد والتعريف وتضمُّن معنى الخطاب، وهذه الكاف الاسمية تُشبه الكاف الحرفية في نحو: ذاك وإياك لفظاً ومعنى فصار كل منهما مشابهاً لِمُشبهِ الحرفِ وبُنيا على الحركة ليعلم أن لهما أصلاً في الإعراب، وكانت الحركة ضمة إيثاراً لهما أَقْوَى الحركات إذا كانا مُعَربين في الأصلِ جبراً لِما فاتهما من الإعراب، وللفَرْقِ بينهما وبين المنادى المضاف، إذ الكسر يُلْبَسُ بالمضاف إلى ياء المتكلم بعد حَذْفِها والفتحُ يُلبس به عند قَلْبِها ألفاً وحَذْفِهَا، وأما ضمُّه بعد حَذْفِ يائه فقليلٌ لا يُبالَي باللَّبْسِ اهـ خ.

وأما الثلاثةُ الباقية فمعُربةٌ منصوبة لقصورها عن المفرد المعرفة في الشَّبهِ بالكاف الاسميَّةِ وهي النكرة غير المقصودة كقول الأعمى يا رجلاً خذ بيدي، والمضافُ نحو: يا عبد الله والمُشبَّهُ بالمضاف في توقُّفِ فَهْم معناه على ما بعده كتوقُّفِ المضاف عَلَى

المضافِ إليه، سواء كان مرفوعاً به نحو: يا حسناً وَجْهه أو منصوباً بابه نحو: يا طالعاً جبلاً، ويا ضارباً زيداً، أو مجروراً متعلّقاً به نحو: يا رحيماً بالعباد، قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| ونَـاد مَـنْ تَـدْعـو بـيـا أو بـأَيـا | أو هـمـزةٍ أو أَيْ وإن شـئـتَ هَـيـا |
| وانـصـب ونـوّن إذ تُـنـادِي الـنـكـرة | كـقـولـهـم يـا نَـهِـمَـا دعِ الـشَّـرَه |
| وإن يـكـن مـعـرفـةً مـشـتـهـرة | فـلا تُـنـوِّنْـه وضُـمّ آخـره |
| تـقـول يـا سـعـدُ أيَـا سـعَـيـدُ | ومِـثْـلُـه يـا أيُّـهـا الـعَـمِـيـدُ |
| وتَـنـصـب الـمـضـافَ فـي الـنـداء | كـقـولـهـم يـا صـاحـبَ الـرِداء |

أي) (وناد) أيها النحوي (مَنْ تدعو) أي مَنْ تُريد دعائه ونداءه وإقْبالَه إليك (بيا) سواء كان المنادَى قريباً أو بعيداً وهي أُمُّ الباب لدخولِها في كُلّ نداء وتتعيَّن في نداء اسم الله وكذا المستغاثُ وأيُّها وأيَّتُها لعدم سماعها بغَيْرِ يَا لِبُعْدِها حقيقةً أو تنزيلاً كما في الخضري (أو) نَادِهِ (بأيا) إن كان بَعِيداً لاحتياجِه إلى مَدِّ الصوت، (أو) نادِهِ (بهمزةٍ) ممدودةً كانت أو مقصورةُ (أو) (بأي) كذلك إن كان المنادى قريباً لعدم احتياجه إلى مدِّ الصوت (وإن شئت) في المنادي البعيد أبدلَت همزةَ أيا هاءً فقُلْت (هيا) بالهاء بدلَ الهمزة (وانصب) أيُّها النحوي (ونوِّن إذ تنادي النكرة) الغَيْرَ المقصودة أي: وانصب المنادى وجوباً تشبيهاً بالمفعول به، ونونه إذا كان نكرة غير مقصودة، أي: غَيْرَ معينة في قصده المتكلم لضعفِ شَبَهِهَا بكافِ الخطاب بعدم تعيُّنِها، وذلك (كقولهم) أي: كقول بعض العرب (يا نَهِماً) أي: يا شديدَ الحِرْصِ في طلب الدنيا أو يا شديدَ شهوةِ الأكْلِ وهو بفتح أوَّلهِ وكسرِ ثانيه اسمُ فاعل من فَعِلَ اللازم كفرح (دَعِ الشَّرَه) بفتح أوله وثانيه مصدرُ فَعِلَ اللازم كفَرحَ أي اترك الحرصَ في الدنيا أو شدةَ شهوة الأكل واقْنَع بما أتاك الله سبحانه، والنَّهَمُ والشَّرَه بفتحتين فيهما بمعنى واحد أو مُتقاربَا المَعْنَى يقال: نَهِمَ كفَرِح نهماً ونَهَمةً محركَينِ إذا أفرطَتْ شهوتَه في الشيء، وشَرِهَ يَشْرَه شرَهاً من باب فرح إذا اشتدَّ حرصُه في الطلب وإعرابُ هذا المثال (يا نَهِمَا دع الشره) يا حرف نداء نَهِماً منادى نكرة غير مقصودة منصوب بالفتحة الظاهرة، وجملة النداء في محل النصب مقولٌ لقولهم دع فعل أمر وفاعل مستتر فيه مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، الشَّرَه مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الروي، والجملة الطلبية جوابُ النداء لا محل لها من الإعراب ومثلُه قولُ الأعمى: يا رجلا خُذْ بيدي. (وإن يكن) المنادى (معرفة مشتهرة) عندهم، هنا بالعَدِّ وهما اثنتان المفرد العلم والنكرة المقصودة (فلا تُنَوِّنْهُ): أي: فلا تُلْحِق التنوينَ في آخره (وضُمّ آخره) أي: ابْنِه على الضم لفظاً أو تقديراً إن كان مفرداً أو جَمْعَ تكسير أو جمعَ مؤنث سالماً وعلى الألف إن كان مثنى وعلى الواو إن كان جمع مذكر سالماً كما مرّ

لك مع أمثلته مبسوطاً يعني: إذا كان المنادى مفرداً أَيْ: غير مضاف ولا شبيه، وكان معرفةً قبل النِّداء بالعلمية ونحوِها وهو المفردُ العلمْ أو معرفةً بعده بالقصد والنداء وهو النكرةُ المقصودة فَابْنِهِ على الضم، بلا تنوين لشَبهه بالحرف شبهاً معنوياً (تقول) في مثالِ المفرد العلم (يا سَعْدُ أيا سعيدُ) وإعرابه: يا حرف نداء سعد منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبنيٌ على الضم لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، وتقول في أيا سعيد أيا حرف نداء لنداءِ البعيد مبني على السكون سعيدُ منادى مفرد العلم في محل النصب على المفعولية مبنيٌ على الضم (ومِثْلُه) أي: ومثلُ هذا المثال المذكور في كونه مفرداً معرفة قولُهم (يا أيها العميد) أي: يا أيها السيد الرئيسُ أَغِثْنا وانْصُرْنا، والمنادى في الحقيقة أيُّ وضمَّتُها ضمةُ بناء وما فيه أل صفةٌ لها وضمتُه ضمةُ إعراب لابناء اهـ تحفة، وإعرابه: يا أيها العميد يا حرف نداء أيُّ منادى نكرة مقصودة في محل النصب على المفعولية مبني على الضم لشبهه بالحرفِ شبهاً معنوياً، ها حرف تنبيه زائد عوضاً عما فات أي من الإضافة كما زادوا بعدها، ما لا محل لها من الإعراب مبني بسكون على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين العميد صفة لأيّ، تابع للفظه مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره، وجملة النداء في محل النصب مقول لقول محذوف تقديره قولهم كما مر ومِثله قولُه تعالى: يا أيها النبي، يا أيها الرسول.

والحاصل: أنه إذا نُوديت أَيٌّ لزمها ها التنبيهُ لأنَّ المنادى محلُّ تنبيهٍ، فتُنَاسِبهُ الهَاءُ وهي نكرة مقصودة مبنيةٌ على الضمِّ، وتكون بلفظ واحد وإنْ ثُنِّيت صِفتُها أو جُمعت نحوُ: أيُّها الرجلان وأيها المسلمون، ولكن يُختار تأنيثُها لتأنيثِ صفتها كقوله: يا أيتُها النفسُ المطمئنةَ، وإذا وصف المنادى المفرد العلم بابن مضافٍ إلى علم نحو: يا زيدُ بنَ سعيد جاز لك ضمَّهُ على الأصل في بنائِهِ وفَتحه إتباعاً لفتحةِ ابن الحاجْزِ بينهما لأنه غَيْر حصين أو تركيباً للصفةِ مع الموصوف وجَعْلِهما شيئاً واحداً كخمسةَ عشرَ، أو على إقحام الابن، أيْ: زيادته وإضافتِه إلى سعيد اهـ سجاعي، وكذا لو تكَرَّر المنادى المبنيُّ على الضم وأُضيف إلى ما بعده نحو: يا سعدَ سعدَ الأوس، جاز لك فتحُ الأول على كونه تابعاً لسعدِ الثاني أو على جَعْل الثاني زائداً وإضافتِه إلى الأوس وضَمُّه أي ضمُّ الأول على الأصلِ، ووجب نصبُ الثاني بإضافتهِ إلى الأوس، (وتَنصب) أَيُّها النحويُّ (المضافَ) إلى ما بعده (في النداء) وجوباً سواء كانت إضافتُه معنوية كيا عبدَ الله، أو لفظية (كقولهم يا صاحبَ الرداء) ومِثْلُه المشبهُ به وهو ما اتَّصل به شيء من تمام معناه نحوُ: يا رفيقاً بالعباد.

والحاصلُ: أن المنادى باعتبار أفراده خمسةُ أقسام: المفرد العلم والنكرة المقصودة والنكرة غير المقصودة والمضاف وشِبْهُه، فالمفرد العلم والنكرة المقصودةُ يبنيان على ما يُرفعان به لو كانا معربيَن من حركة أو حرف، والثلاثةُ الأخيرة منصوبة لفظاً أو تقديراً أو محلاً، ولم يتعرَّض في النظم للمشبهِ بالمضاف كما مر جميع ذلك والرداء: ما يُلبس في

أَعالي البدن، يُجْمع على أَرْدِيَةٍ وتَثْنِيَتُهُ رِدَاءَانِ ورِدَاوَان، يقال: تَرَدَّى إذا لَبِس الرداءَ اهـ مختار.

**الإعراب**: (وناد من تدعو بيا أو بأيا) الواو استئنافية ناد فعل أمر وفاعل مستتر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء، والجملة مستأنفة من اسم موصول في محل النصب مفعول به تدعو فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة صلة الموصول والعائد محذوف تقديره: من تدعوه بيا البَاءُ حرف جر مبني على الكسر يا مجرور محكي وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية الجار والمجرور متعلق بناد (أو) حرفُ عطف وتنويع (بأيا) جار ومجرور محكي معطوف على الجار والمجرور قبله على كونه متعلقاً بناد (أو همزة) معطوف على أيا مجرور بكسرة ظاهرة (أو) حرف عطف (أَيْ) معطوف محكي على أيا مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (وإن شئْتَ هيا) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم شئت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع فاعل مبني على الفتح (هيا) مقول محكي لقول محذوف وقع جواباً لأن الشرطية، تقديره: قلت هيا، والمقول منصوب بالقول علامة نصفه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وجملة إن الشرطية مستأنفة أو معترضة (وانصب ونَوِّن إن تناد النكرة) الواو عاطفة انصب فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على قوله: وناد، ونون فعل أمر وفاعل مستتر معطوف أيضاً على قوله تُنَادِ إنْ حرف شرط جازم تناد فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء النكرة مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب وجواب إن معلوم مما قبلها تقديره: إن تناد النكرة فانصبها ونونها وجملة إن الشرطية مستأنفة أو معترضة، وفي بعض النسخ (إذ تنادي النكرة) وعليها تقول: في إعرابه إذ ظرف لما مضى من الزمان متعلق بانصب أو بنُوِّن على سبيل التنازع، تنادي فعل مضارع وفاعل مستتر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه فعل معتل بالياء النكرة مفعول به، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه، لإذْ (كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم: والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (يا نهما دع الشره) مقول محكي لقولهم والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (وإن يكن معرفة مشتهرة) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم يكن فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها واسمها ضمير مستتر فيها تقديره هو يعود على المنادى معرفة خبرها منصوب بالفتحة الظاهرة مشتهرة صفة لمعرفة منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (فلا تنونه وضم آخره) الفاء رابطة

لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية، لا ناهية جازمة تنونه فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، والجملةُ الطَّلَبيَّةُ في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة، وضمّ الواوُ عاطفة ضُمَّ فعلُ أمر مبنيٌ بسكون مقدر مَنعَ من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: أنت يعود على المخاطب آخرُه مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه مبني على ضمّ مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الطلبية في محل الجزم معطوفة على جملة قوله فلا تنونه على كونها جواباً لإن الشرطية (تقول يا سعد أيا سعيد) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة يا سعد أيا سعيد مقول محكي لتقول والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (ومثله يا أيُّها العميد) الواو استئنافية مثله مبتدأ ومضاف إليه، أو خبر مقدم، يا أيها العميد خبر أو مبتدأ محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية (وتنصب المضاف في النداء) الواو استئنافية أو عاطفة، تنصب فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب المضاف مفعول به، في النداء جار ومجرور متعلق بتنصب والجملة الفعلية مستأنفة أو معطوفة على جملة قوله: وإن يكن معرفة مشتهرة (كقولهم يا صاحب الرداء) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً، يا صاحب الرداء، مقول محكي لقولهم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: يا حرف نداء صاحب الرداء منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره وهو مضاف الرداء مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجملة النداء في محل النصب مقول لقولهم، قال الناظم رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وجـــائـــز عـــنـــد ذوي الأفـــهـــام | قـــولُـــك يـــا غُـــلام يـــا غُـــلامـــي |
| وجـــوّزَوا فـــتْـــحـــةَ هـــذي الـــيـــاءِ | والـــوَقْـــفَ بـــعـــد فَـــتْـــحِـــهـــا بـــالـــهَـــاء |
| والـــهـــاءُ فـــي الـــوقـــفِ عـــلـــى غُـــلامـــيـــه | كـــالـــهـــاءِ فـــي الـــوقـــف عـــلـــى ســـلـــطـــانـــيـــه |
| وقـــال قـــومٌ فـــيـــه يـــا غُـــلامَـــا | كـــمـــا تَـــلَـــوا يـــا حَـــسْـــرَتـــا عـــلـــى مـــا |

**واعلم**: أنه إذا نودي الاسم الصحيحُ الآخرِ المضافُ إلى ياء المتكلم إضافة محضة أي: معنوية جاز فيه سِتُّ لُغات ذكَر منها الناظمُ أربعَ لغات إحداها حَذْفِ الياء اكتفاءً عنها بالكسرةِ نحوَ قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ﴾، والثانيةُ: إثباتُ الياء ساكنة نحو قوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِ لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ﴾ وهاتان اللُّغتان ذكرَهما الناظم في البَيْت الأول بقوله: (وجائزٌ) جوازاً لغوياً لا شرعياً (عند ذوي الأفهام) وأربابِ المعرفة بالعربية والقواعدِ النحوية،

جَمْعُ فهم وهو إِدْرَاكٌ جازم ناشيءٌ عن دليل أي جائزٌ عندهم في المنادى المضافِ إلى ياء المتكلم نحوُ: يا غلامي ويا قومي ويا عبدي ويا أَبِي ويا أُمي (قولُك) فيه (يا غلام) بحذفِ الياء والاجتزاءِ عنها بالكسرة ومِثْلُه قولُهم يا عبدِ ويا قومِ ويا أبِ ويا أمِ وهي أفصح اللُغات الستِّ، وأكثرُها على الألْسنة كما ذكرنا ذلك في رسالتِنا هَديةِ أُولي الإنصافِ في إعراب المنادى المضاف وإعرابُ المثال يا غلامِ يا حرب نداء مبنيٌّ على السكون غلام منادى مضاف منصوب وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركةِ المناسبة غلام مضاف وياءُ المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً، وجملةُ النداءِ في محل النصب مقولٌ لقولك، وقِسْ عليه إعرابَ بقية الأمثلة.

وجائزٌ أيضاً قولُك فيه(يا غلامي) بإثباتِ الياء ساكنةً، ومِثْله قولهم يا عبدي ويا قومي ويا أَبِي ويا أمي، وهذه اللغةُ والَّتِي تليها تليان الأُولَى في الأفصحية كما ذكرناه في الرسالة وإعرابُ هذا المثال: يا حرف نداء مبني على السكون غلامي منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً غلام مضاف وياء المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، وجملةُ النداء في محل النصب مقول لقولك، وقس عليه إعرابَ بقية الأمثلة.

واللغةُ الثالثة: تحريكُ الياء بالفتح كقوله تعالى: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ أَسۡرَفُواْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمۡ﴾ ويُوقَف على هذهِ اللغةِ بهاء السكت حفظاً لفتحةِ الياء فيقال يا غلامِيَهْ كما يقال في غيرِ النداء وقفاً على الهاء (هَلَكَ عني سُلطانية) لغرضِ حفظ فتحةِ الياء، وذكر الناظمُ هذه اللغةَ بقوله (وجَوَّزُوا فتحة هذه الياء) أي وحَكَم علماءُ العربية جوازَ فتحةِ هذه الياء التي أضيف إليها المنادى (والوَقْفَ بعد فتحها بالهاء) أي: وجوَّزوا الوَقْفَ بالهاء بعد هذه الياء المفتوحة فرقاً بين الوصل والوقف كما في الملاجامي (والهاءُ) الثابتةُ (في الوقف على) الياء في قولهم في النداء (يا غلامية) وقولُه والهاءُ مبتدأُ خبره (كالهاء) أي كائنةٌ كالهاء الثابتة في غير النداء (في) حالةِ الوقفِ على (سلطانية) مِنْ قوله تعالى: هلك عني سلطانيه، في أنَّ الغرض مِن كل من الهائَين حفظُ حركة الياء والتفرقةُ بين حالتي الوقف والوصل لا الضميرُ فتقول في حالةِ الوَصْلِ يا غلامِيَ أَقْبل ويا قوميَ ويا أبيَ ويا أميَ اشْفُقِي عَليَّ بفتح الياء في الكُلِّ وتقول في حالةِ الوقف يا غلاميه بهاء السكت حفظاً لفتحة الياء من السقوط وهذه اللغةُ كالتي قَبْلَها في الأفصحيةِ كما ذكَرْنَا آنفاً.

واختلفُوا في أَنَّ أَصْلَ هذه الياءِ السكونُ لكونها من المبنيَّات أو الفتحُ لكونها على حرف واحد فلكُلٍّ من القولين عِلَّةٌ فلا مُرجِّح لأحدِهما على الآخر فاستويا انتهى مِنَ

الهَدِيَّةِ وتقولُ في إعراب يا غلامية يا حرف نداء مبنيٌّ على السكون غلام منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأن ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً غلامِ مضاف والياءُ ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على الفتح لكونها على حرف واحد وكانت فتحة للخفةِ مع ثقلِ الضمير، والهاءُ حرفٌ زائد للسَكْت حفظاً لفتحةِ الياء، وجملة النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب، وقس عليه إعراب بقية الأمثلة، واللغةُ الرابعة: قَلْبُ الياء ألفاً بعد قلب حركةِ ما قبلها فتحة كقوله تعالى: ﴿يَٰأَسَفَىٰ عَلَىٰ يُوسُفَ﴾ وإنّما قَلَبُوا الياءَ ألفاً والكسرةَ فتحة لأنَّ الألف والفتحةَ أَخَفُّ من الكسرةِ والياءِ، وذكَر هذه اللغةَ الناظم بقوله (وقال قوم) من العرب أو من النُّحاة (فيه) أي في قولِهم يا غلامي (يا غلاما) بقَلْبِ يَاء غلامي ألفاً بعد قَلْبِ كسرةِ ما قبلها فتحة لمناسبة الألف (كما تَلَوا) وقرءُوا بَدَلَ يا حسرتِي بالياء (يا حسرتا على ما) فرطتُ في جنب الله، بقَلْبِ ياء حسرتي ألفاً بعد قَلْبِ كسرة ما قبل الياء فتحةً فتقول على هذه اللغة: يا غلاماً ويا قوماً ويا عبداً ويا أباً ويا أماً، وتقول في إعراب المثالِ الأول، يا حرف نداء مبني على السكون غلامَ منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبةِ ألفاً بعد قلبِ الكسرة فتحة لمناسبةِ الألف مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة غلامَ مضاف وياءُ المتكلم المنقلبةُ ألفاً للتخفيف في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً، وجملةُ النداء جملةٌ إنشائية لا محل لها من الإعراب. وقيل: غلامَ مضاف والألفُ ضميرُ المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبنيٌّ على السكون لشبهِه بالحرف شبهاً وضعياً وبهذه الألِفِ الْغَزَ بعضهم فقال: ما أَلِف وقعَتْ للمتكلم وهي في محل جر فقال:

أيَـا عَـالِـمـاً لاحَـتْ شَـوارِقُ نُـورِه  عَـلَـى الـجَـوّ حَـتَّـى ضَـاءَ كُـلُّ جَـانِـبِـه
فَـمَـا أَلِـفٌ جَـاءَتْ ضَـمِـيـرَ مـتـكـلِّـم  ومَـجـرورةً فـاسْـمَـحْ بِـرَدِّ جَـوابِـه

فأجابه بعضُهم بقوله:

أيَـا سـيـداً حَـازَ الـمـكـارم جُـمْـلـةً  ولَا زَالَـتْ الأَلْـغَـازُ تَـسْـمُـو بِـبَـابِـهِ
أيَـا حَـسْـرتَـا بِـالـبَـابِ جَـاءَتْ مُـجِـيْـبَـةً  تُـنَـادِي أنـا مُـبْـدِ لِـكَـشْـفِ نِـقَـابِـهِ

وقس عليه إعراب بَقية الأمثلة وهذه اللغةُ تَلِي اللغة الثانيةَ والثالثة في الأفصحية واللغةُ الخامسةُ قَلْبُ الياء ألفاً وحذْفُ الألف اجتزاءً عنها بالفتحة الدالَّةِ عليها، وهذه اللغةُ تلي اللغةَ التي قبلها، ولكنَّها وإن كانت وَاردةً ضعيفةٌ شَاذَّةٌ كما ذكَرناهُ في الرسالةِ المذكورةِ فتقولُ في مثالِها: يا غُلامَ ويا عبدَ ويا قومَ ويا أبَ ويا أمَّ ويا حسرةَ بفتح الآخِرِ في الكُلِّ وإعرابه: يا غلام يا حرف نداء مبني على السكون غلام منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً محذوفةً اجتزاءً عنها بالفتحة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، غلامَ مضاف وياء المتكلم

المنقلبة ألفاً محذوفةً اجتزاء عنها بالفتحة في محل الجر مضاف إليه مبنية على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً، وجملةُ النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب.

واللغةُ السادسة: حَذْفُ الياء اكتفاء عنها بنية الإضافة وضَمُّ آخرِ المنادى تشبيهاً له بالنكرة المقصودة في كونه ليس علماً ولا مقروناً بأل، ولا إضافةٍ ظاهرةٍ، وهذه اللغة أضعفُ اللُّغات الستّ، وحكَى يونس عن بعض العرب: يا أُمُّ لا تَفْعَلِي بالضمّ، وقرأ أبو جعفر من العشرة: (قال ربّ احْكُم بالحق) و (قال ربُّ السجْنُ أَحبُّ إليّ) بالضّم، وإنما تكون هذه اللغةُ فيما لا يُنادى غالباً إلا مضافاً إلى الياء، كالربُّ والأبوَين والقوم، لا نحوِ: الغلام ذكره الخضري في حواشي الألفية، كما نقَلْنا عنه في رسالتنا المذكورة، تقول في مِثالها (يا غلامُ ويا قومُ ويا أبُ ويا أمُّ ويا حسرةُ ويا ربُّ بضمّ أواخرهنّ، وتقول في إعراب: يا غلامُ يا حرف نداء، مبنيٌّ على السكون غلامُ منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم، المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرةِ المقلوبةِ ضمةً تشبيهاً له بالنكرة المقصودة مَنع من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة المناسبة، غلامُ مضاف وياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بالكسرة المقلوبة ضمَّةً في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً، وجملةُ النداء جملةٌ إنشائية لا محل لها من الإعراب، وقس عليه إعرابَ بقية الأمثلةِ. فهذه سِتُّ لغات أَفْصَحَها حَذْفُ الياءِ اكتفاءً عنها بالكسرة، ثُمَّ إثباتُها ساكنةً ومفتوحةً، ثم قلبها ألفاً وحَذْفُ الألف اكتفاءً بالفتحة وأما اللغتان الأخيرتان فضعيفتان فلذلك ترَكَهُما الناظم وهذه اللغاتُ الستُّ جارية في المنادى الصحيح الآخر المضاف إلى ياء المتكلم إضافة محضة سواء كان لفظَ أب أو أم أو غَيْرَهما، وأمَّا نَحوياً مُكْرِمي ويا ضارِبي مِمَّا الإضافةُ فيه للتخفيف فليس فيه إلا لغتان إثباتُ الياء ساكنةً أو مفتوحةً ومِثْلُه في وجوب إثبات الياء إلا أنَّها مفتوحةٌ فيه لا غَيْرُ المنادى المعتلُّ المضافُ إلى الياء نحو: يا فتايَ بفتح الياء مخفَّفة ويا قاضِيَّ بفتحها مدغمةً فيها ياءُ المنقوص. وأما إذا كان المنادى لفظ أب أو أُم جاز فيه مع هذه اللغاتِ الستِ خَمْسُ لُغاتٍ أُخرَ فجملةُ ما يجوزُ فيهما من اللغاتِ إحدى عشرة، وقد ذَكَرْنَا جَميعَها مع بيانِ إعرابها في رسالتِنا هديةِ أُولي العِلْم والإِنْصافِ في إعرابِ المنادى المضافِ بما لا مَزِيدَ عليه فرَاجِعْهَا.

**الإعراب**: (وجائزٌ عند ذوي الأفهام) الواوُ استئنافية جائز مبتدأ وسوَّغ الابتداء بالنكرة عَملُه فيما بعده أو خبر مقدم، عند منصوب على الظرفية المكانية متعلق بجائز عند مضاف ذوي مضاف إليه مجرور بالياء المحذوفة لالتقاء الساكنين لأنه ملحق بجمع المذكر السالم وهو مضاف الأفهام مضاف إليه (قولك يا غلام يا غلامي) قولك خبر المبتدأ أو فاعل سد مسد الخبر أو مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية مستأنفة يا غلام يا غلامي مقول محكي لقولك، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية.

وفي بعض النسخ: (في يا غلامِ قولُ يا غلامي) وعلى هذه النسخة في غلام جار ومجرور محكي متعلق بجائز قولُ فاعلَ مرفوع وهو مضاف يا غلامي مضاف إليه محَكي، والنسخة الأُولى أَقْرَبُ إلى الصواب (وجوَّزُوا فتحةَ هذه الياء) الواو استئنافية جوزوا فعل وفاعل والجملةُ مستأنفة فتحةَ مفعول به منصوب وهو مضاف هذه ها حرف تنبيه ذي اسم إشارة يشار بها للمفردة المؤنثة القريبة في محل الجر مضاف إليه مبني بسكون على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين الياءِ بدل من اسم الإشارة أو عطف بيان أو بدل منه مجرور بالكسرة الظاهرة (والوقف بعد فَتْحها يا لهاء) والوَقْفُ معطوف على فتحة منصوب بعد فتحها ظرف ومضاف إليه متعلق بالوقف بالهاء جار ومجرور متعلق بالوقف أيضاً (والهاء في الوقف على غلاميه) الواو استئنافية الهاء مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة في الوقف جار ومجرور حال من الهاء على مذهب سيبويه أو صفة له على حرف جر، غلامية مجرور محكي بعلى وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف أو الضرب (كالهاء) جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً تقديره: كائن كالهاء، والجملة مستأنفة (في الوقف) جار ومجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه صفة أو حالاً من الهاء (على سلطانيه) جار ومجرور محكي وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، أو الوقف (وقال قوم) فعل وفاعل، والجملة مستأنفة (فيه) جار ومجرور متعلق بقال (يا غلاماً) مقول محكي لقال منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، (كما تلوا يا حسرتا على ما) الكاف حرف جر وتشبيه ما مصدرية تلوا فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الياء المنقلبة ألفاً محذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأنّ أصله تَلَيوا تحركت الياء وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً فالتقى ساكنان فحذفت الألف لبقاءِ دالها فصار تلوا، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل والألف تُكتب للفرق بين واوِ العطف وواوِ الجمع في مثال سَادَوا وجادُوا، وطرداً للباب على وتيرة واحدة في غيره. أو للفرق بين واوِ الضمير وواوِ جزء الكلمة ومفعولُه محذوفٌ تقديُره قولُه تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا﴾ مقولٌ للقول المحذوف الذي قدَّرْنَاه منصوبٌ وعلامةُ نصبه، فتحة مقدرة مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الحكاية على ألفِ ما، وجملةُ تلوا صلةُ ما المصدرية ما مع صلتها في تأويلِ مصدر مجرور بالكاف تقديرُهُ: كتلا وتِهم، يا حسرتا على ما الجارُ والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره: وقال قوم فيه يا غلاماً قولاً، مِثْلَ تلاوتهم قولَه تعالى: ﴿يَٰحَسۡرَتَىٰ عَلَىٰ مَا فَرَّطتُ فِي جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾ سبحانه وتعالى، وإعرابه: يا حسرتا يا حرف نداء حسرتا منادى مضاف منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف بعد قلب الكسرة فتحة لمناسبة الألف منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأنّ ما قبل الألف لا يكون إلا مفتوحاً، حسرتا مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً للتخفيف في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون لشبهها

بالحرف شبهاً وضعياً، وجملة النداء بحسب ما في القرآن على حرف جر، ما مصدرية، فرطت فعل وفاعل والتاء ضمير المتكلم، في جنب الله جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بفرطت، والجملة الفعلية صلة ما المصدرية، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بعلى تقديره: على تفريطي في جنب الله وحُقوقِه الجار والمجرور متعلق بحسرتا لأنه مصدر حَسِرَ على الشيء مِن باب طَرِبَ حَسراً وحَسْرةً والمعنى: يا نَدامَتي على تفريطِي وتقصيرِي في حُقوق الله تعالى احضري إليّ فهذا أوانُكِ لأتعجَّب مِنكِ. ثُمَّ ذكر الناظم مواضعَ جوازِ حذفِ حرف النداء وامتناعه بقوله رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وحذف يا يجوز في النداء | كقولهم ربّ استجب دعائي |
| وإن تقل يا هذه أو ياذا | فحذف يا ممتنع يا هذا |

أي (وحذف يا) اختصاراً دون سائر حُروف النداء (يجوزُ في النداء) لأنها أمُّ الباب وهم يتَوسَّعون في الأُمهات ما لا يتوسَّعون في غيرها (كقولهم) أي كقولِ بعض الناس (ربّ استجب دعائي) أي: يا ربّ فَاقْبَل دعائي إياكَ بقضاءِ حوائجي، وكقوله تعالى: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا﴾ و ﴿رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا﴾ و ﴿سَنَفْرُغُ لَكُمْ أَيُّهَ الثَّقَلَانِ﴾ واعرابُ مثال الناظم: (ربّ استجب دعائي) ربّ منادى مضاف حُذف منه حرف النداء اختصاراً تقديرُه: يا رب منصوب وعلامة نصفه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لأنَّ ما قبل الياء لا يكون إلا مكسوراً، ربّ مضاف وياءُ المتكلم، المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، وجملةُ النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب، استجب فعل دعاء سُلُوكاً مسلك الأدب مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على الله سبحانه، دعائي مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة وهو مضاف وياءُ المتكلم في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، والجملة الطلبية جواب النداء لا محل لها من الإعراب. ويمتنعُ حَذَفُ حرفِ النداء في ثمان مواضع ذكَرها ابنُ هشام في التوضيح، الأولُ منها: اسمُ الإشارة وذكره الناظم بقوله (وإنْ تَقل) أيها النحوي (يا هذه) المرأة افعلي (أو يا) هـ(ذا الرجل أقبل (فحذف يا) في هذا المثال ممتنع (يا هذا) النحويُّ، وإعرابه: يا حرف نِداء ها حرف تنبيه لتنبيه المخاطب على ما يلقى إليه مبني على السكون، ذي اسم إشارة يشار به للمفردة المؤنثة القريبة منادى نكرة مقصودة في محل النصب على المفعولية مبني على ضمّ مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي المرأة بدل من اسم الإشارة بالرفع تابع للفظه وبالنصب تابع لمحله وجملة النداء في محل النصب مقول لِتَقُلْ، وقس عليه إعراب يا هذا الرجلُ فلا يجوز حَذْف حرفِ النداء مع اسم الإشارة عند البصريين لعدم السماع مع أن الحذف غير قياس، وأما قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰؤُلَاءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ الذي استدل به الكوفيون، فمحمول على أنّ

هؤلاء خبر أنتم، وجملة تقتلون حال أو هؤلاء بدل من أنتم، وجملة تقتلون هو الخبر، وليس من قبيل المنادى المحذوف منه حرف النداء والموضع الثاني: اسم الله إذ لم تلحقه الميم نحو: بالله لأنَّ الحذف على خلاف القياس، فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل، والحذف إنما يكون لدليل كما أشرنا إليه سابقاً بقولنا اختصاراً، لأن الاختصار هو الحذفُ لدليل، وأما الاقتصارُ فهو الحذف بلا دليل، والموضعُ الثالث: النكرةُ مقصودة كانت، كيا رجل لمعيَّن أو غير مقصودة نحو: يا رجلاً خذ بيدي، وإنما امتنع الحَذْفُ مع النكرة لأنَّ حرفَ النداء في اسم الجنس كالعوض، مِن أدوات التعريف فحَقُّه أَنْ لا يُحْذَف كما لا تُحذف الأدوات.

وأما ما استدلَّ به الكوفيون على جَوازِ الحَذْفِ مع النكرةِ مِنْ نَحْوِ: قولهِ ﷺ: (ثوبي حَجر) وقوله: (اشتَدي أَزْمَةُ تنفرجي) فلم يَثْبُت كونُه بلفظِ الرسولِ ﷺ والبيتُ محمولٌ على الضرورة، والموضعُ الرابعُ: نِداءُ النُّدْبة: وهو نِداءُ المُتفجَّع عليهِ باسْمِهِ، بيا أو بِوَا، وحُكْمُه في الإعرابِ والبناءِ حُكْمُ المنادى إنْ كان معرفةً مفرداً يُبْنى على الضم وَإِنْ كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف يُنصب نحو: وأزيدا واعبدَ الله واضاربا زيداً، وإعرابُه: وازيداً وا حرفُ نِداءٍ ونُدْبةٍ زيداً منادى مفردُ العلم مَنْدُوب في محلِّ النصب مبنيٌّ بضم مقدر مَنَع مِن ظهوره، اشتغالُ المحلَ بحركة المناسبة لألفِ النُدْبَةِ، والألفُ حَرْفٌ دالٌّ على النُّدْبةِ لا محلَّ لها من الإعراب فلا يجوز فيه حَذْفُ حرفِ النداء بالاتفاقِ، لأنَّ المقصودَ فيه مَدُّ الصوت والحَذْفُ يُنافيه، والموضعُ الخامس: المنادى البعيدُ فلا يجوزُ الحذفُ فيه، بالاتفاقِ لاحتياجِه إلى مَدِّ الصوت والموضع السادس: المضمر نحوياً إيَّاكَ قَدْ كَفَيْتُك فيمتنعُ معه الحَذْفُ، لأنه يَفُوت معه الدلالةُ على النداءِ إذْ هو دَالٌ بالوَضْع على الخطابِ، ويا للخطاب أيضاً فلو حُذِفَ يا لَتُوهِّمَ أَنَّك إنما أردتَ أَنْ تُخاطِبَ شخصاً دُونَ ندائِه، فيَفُوت، المقصودُ، والسابع: المنادى المتعجَّبُ منه نحو: يا عجباً لزيد، ومنه الحديثُ واعجَبَاً لَكَ يا بنَ الخطاب، وإنما امتنعَ الحذفُ لأنه يَحْتَاجُ إلى مَدِّ الصَّوْتِ والحذفُ يُنافيه، وإعرابُه: يا حرفُ نداءٍ عَجباً منادى متعجَّب منه مبنيٌّ بضمّ مقدَّر مَنَع من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة المناسبةِ للألف المعاقبة عن لام التعجب وبني على الضم لأنه كالنكرة المقصودة لزيد جار ومجرور متعلّق بعَجبا لأنه بمعنى أَعْجَبَ، والثامن: الاستغاثةُ وهي نداءُ مَنْ يُخلِّصُ مِن شدة أو يُعِينُ على مشقة ويُجرُّ المستغاثُ بلام مفتوحة تَتعلَّقُ بفعلِ النداء بعد تضمينه معنى الالْتِجاءِ، ويُجرَ المستغاث لأجله بلام مكسورة نحو: يا للَّهِ لِلمسلمين، وإعرابُه: يا حرفُ نداء لله اللام حرف جر ولفظُ الجلالة مستغاث به مجرور باللام وعلامةُ جره كسر الهاءِ تأدُباً للمسلمين اللامُ حرف جر المسلمين مستغاث لأجله مجرور بالياء لأنه جمع مذكر سالم، واللامُ الأولى وكذا الثانيةُ متعلّقةِ بيا لنيابتِها عن الفعل، وقيل بأُنادي أو بأَدْعُو الذي نابَتْ عنه الياءُ وقيل بفعلٍ خاصٍ

وهو أَلْتَجِيءُ، وقيل اللامُ زائدةٌ لا تتعلق بشيء، وقيل غَيْرُ ذلك، وإنما امْتنعَ حَذْفُ حرفِ النداء معه لأنه يَحتاج إلى مد الصوت والحَذْفُ يُنافيه.

وأما حذفُ المنادى وإبقاءُ حرف النداء ففيه خلاف، جزمَ ابن مالك بجوازه قَبْلَ الأمرِ والدعاء وخُرِّجَ عليه قولُه تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا﴾ على قراءةِ الكسائي بتخفيفِ أَلَا على أنه حرفُ تنبيه وحذفِ المنادى تقديرهُ: ألا يا قومِ اسجدوا لله فحُذفت همزةُ فعلِ الأمر للدرج، والألفُ لالْتِقاء الساكنين، وقولُ الشاعر:

يَـا لَـعْـنَـةُ الـلَّـهِ والأَقْـوَامِ كُـلِّـهِـم والصَّـالِـحِـينَ عـلـى سِـمْـعَـانَ مِـنْ جَـارِي

أي: يا قوم أَوْ يا هَؤُلاء.

**الإعراب**: (وحذف يا يجوز في النداء) الواو استئنافية حذف مبتدأ مرفوع بالابتداء حذف مبتدأ يا مضاف إليه محكي، يجوز فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على الحذف في النداء جار ومجرور متعلق بيجوز، والجملة الفعلية في محل الرفع خَبرُ المبتدأ والتقديرُ: وحَذْفُ يا جائز في النداء (كقولهم رَبِّ استجب دعائي) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبرٍ لمحذوف تقديره: وذلك كائن، كقولهم: والجملةُ مستأنفة استئنافاً بيانياً ربّ استجب دعائي مقولٌ محكي لقولهم والمقولُ منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة، مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الحكاية.

(وإنْ تَقُلْ يا هذِهِ أو ياذا) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تقل فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب مجزوم بإن الشرطية، على كونه فعل شرط لها وعلامة جزمه سكون آخره يا هذه مقول محكي لتقل منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، أو حرف عطف وتنويع يا ذا معطوف محكي على هذه وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية (فحذف يا ممتنع يا هذا) الفاء رابطة، لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة اسمية حذف مبتدأ مرفوع وهو مضاف ويا مضاف إليه ممتنع خبر المبتدأ مرفوع، والجملة الاسمية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة يا هذا يا حرف نداء ها حرف تنبيه ذا اسم إشارة يشار به للمفرد المذكر القريب، منادى نكرة مقصودة في محل النصب مبني بضمّ مقدر منع من ظهوره اشتغالُ المحل بسكون البناء الأصلي، وجملةُ النداء جملة إنشائية لا محل لها من الإعراب.

# باب الترخيم

والترخيم لغة: ترقيق الصوت وتليينه، يقال: صوت رخيم أي رقيق، ومنه قول الشاعر:

لـهـا بَـشـرٌ مـثـل الـحـريـر ومـنـطـقٌ رخـيـمُ الـحَـواشـي لا هُـرَاءٌ ولا نَـزْرُ
وعَـيـنَـانِ قـال الـلَّـهُ كُـونـا فـكـانَـتـا فَـعـولانِ بـالألْـبَـابِ مـا تَـفْـعَـلُ الـخـمـرُ

قالهما ذُو الرمة في قصيدةٍ أَوَّلُها:

أَلا يَـا اسْـلَـمي يـا دارَ مَـيٍّ عَـلَـى الـبِـلـى ولا زَالَ مُـنْـهـلاً بـجَـرْعَـائِـكِ الـقَـطْـرُ

والشاهدُ في قوله: رخيمُ الحواشي أي رقيقُ الحواشي جمعُ حاشية وهي ناحيةُ الثوب وغيره كما في القاموس، والمرادَ هنا نَواحي الكلام أي أطرافُه، وخَصَّها بالذكر، لأَنَّ تَشوُّقَ السامعَ لأَوَّل الكلام وآخِره أَكْثَرَ أو جَزْياً على عادةِ العرب من التعبير بأطرافه الشيء عن كُلِّه لأنه يلزم عادةً من الإحاطة بالأطراف الإحاطةُ بالكل فهو كنايةٌ عن رِقَّيَّةِ كُلِّه و (هُرَاءٌ) بضم الهاء وتخفيف الراء أي كثيرٌ (ونَزْرَ) ضدُّه أي كلامُها مع رِقَّتِهِ ولَطافتِه متوسِّط بين الكثرة المُمِلَّةِ والقلَّةِ المُخلَّةِ. وهو مصدر رَخَّم ترخيماً، والمرادُ به: اسمُ المفعول أي الاسمُ المرخَّم واصطلاحاً: حَذْف أواخر الكلمة تخفيفاً على وجه مخصوص بكونه جامعاً لِمَا شرطوه فيه، والمرادُ بكونه على وجه مخصوص أن يكون الحذفُ اعتباطاً جوازاً، فخرَج الحذفُ في نحوِ: قاض لأنَّ الحذف فيه لعلة تصريفية، وخرج أيضاً حذفُ لامِ يد ودم لأنه واجب اهـ س وهو ثلاثةُ أنواع، ترخيمُ نداء وهو المراد هنا كقولهم في سعاد ياسعا، وترخيمُ ضرورة وهو جائز بإجْماعِ النحاة على لغةِ من لا ينتظرُ كقوله:

لـنـعْـمَ الـفـتـى تَـعْـشُـو إلـى ضَـوء نَـاره طَـرِيـفُ بـنُ مَـالٍ لَـيْـلَـةَ الـجُـوعِ والـخَـصَـرْ

أي: طريفُ بن مالك وتَعْشُو بتاء الخطاب أي تَسِيرُ في العِشَاء أي في الظلام، والخصر بفتح المعجمة فالمهملة شدةُ البرد فإنه حذف الكاف من مالك، ونوَّن الباقيَ مع جره بالإضافة كالاسم التام ولو انتظر المحذوف لم يُنوِّن، وأما ترخيمُ الضرورة على لغةِ من ينتظرُ فأجازه سيبويه، ومَنَعَه المبرد كما هو مبسوط في المطولات.

وترخيمُ: تصغير، كقولهم: عُطَيف في مِعْطَف وسُويد في أسود وبُرَيْهٍ في إبراهيم وحُميد في مُحمد اهـ كردي، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وإن تـشـا الـتـرخـيـمَ فـي حـالِ الـنـدا فَـاخْـصُـصْ بـه الـمـعـرفـة الـمـنـفـردا

واحـــذف إذا رخَّـمْـتَ آخـرَ اسـمِـه ولا تُـغـيِّـر مـا بَـقِـي عـن رَسْـمِـهِ
تـقـولُ يـا طَـلَـحُ ويـا عـامِ اسْـمَـعـا كـمـا تـقـول فـي سُـعـاد يـا سُـعـا

(وإن تشا الترخيم) بحذفِ همزة تشأ لضرورة النظم أي: وإن تُرد أيُها النحوي ترخيم آخرِ الاسم وحَذْفَه تخفيفاً من غيرِ علة تصريفية (في حالِ الندا) أَخْرَجَ به ترخيمَه في حالةِ الضرورة أو في حالةِ تصريفه (فاخصص به المعرفة المنفردا) أي فاخصص المفرد المعرفة بالترخيم سواء كان علماً كفاطمة أو نكرةً مقصودة كجارية فلا يُرخم المضافُ سواء كان مجرداً أم بالتاء كطلحةَ الخيرِ ويا عبد الله ولا شِبْهه كيا طالعةً جبلا ويا ثلاثاً وثلاثين، ولا نكرةٌ غيرُ مقصودة كيا امرأةً ويا رجلا خُذَا بيدي.

**واعلم**: أنَّ المنادى إما أن يكون مختوماً بتاء التأنيث أو مجرداً عنها فالأولُ يُرخَم مطلقاً أي سواء كان علماً كفاطمة أو غيرَه كجارية زائداً على ثلاثة أحرف كما مُثّل أم لا كشاة وثُبَة وإنما رُخم ذُو التاء مطلقاً لأنّ وضع التاء على الزوالِ فيَكْفيه أدنى مُقتضى السقوطِ فكيف إذا وقع موقعاً يَكْثر فيه سقوطُ الحرف الأصليِّ ولم يُبالوا ببقاءِ نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على حرفين لأنّ بقائُه كذلك ليس لأجلِ الترخيم بل مع التاء كان ناقصاً عن ثلاثة إذ التاء كلمة أخرى برأسها ذكره المُلاَّجامي لكن يشترط فيه أن لا يكون مضافاً كطلحة الخير ولا شِبْهَه كطالعة جبلاً ولاذَا إسناد كقامَتْ فاطمةُ ولا نكرة غير مقصودة كيا امرأة خذي بيدي ولا مختصاً بالنداءِ كفُلَةُ ولا مبنياً كخمسةَ عشر ولا مستغاثاً، فكُلُّ ذلك لا يُرخَّم مطلقاً أي: سواء كان مختوماً بالتاء أو مجرداً عنها اهـ خضري بتصرف.

**والثاني**: أعني المجردَ من التاء يُرخَم بشرطِ كونه معرفةً أي علماً مفرداً مجاوزاً ثلاثة أحرف أي رباعياً فأكثرَ، وإنما رُخِّم العلم دون غيره لأنّ العلم لكثرة ندائه يُناسبه التخفيفُ بالترخيم اهـ صبان، ولأنه لِشهرته يكون فيما بقي منه دليلٌ على ما أُلقي عنه ولزيادته، على الثلاثة لم يلزم نَقْصٌ عن أقلِّ أبنيةِ المُعرَب بلا علة موجبة اهـ ملاجامي وذلك نحو: حارث وجعفر وعامر وسعاد، فتقول: يا حارِ ويا جعفَ ويا عامِ ويا سُعا بحذف آخرها مع إبقاءِ ما قبله، في هذه الأمثلة وفي الأمثلةِ السابقة على حاله كأَنَّ المحذوف منطوقٌ به كما ذكره الناظم بقوله (واحذف) أيها النحوي (إذا رخَّمْتَ) أي: إذا أردت ترخيمَ الاسم (آخرَ اسمهِ) أي آخر الاسم المفرد المعرفة كما مثَّلْنا (ولا تُغيِّر ما بقي) بسكون الياء لضرورة النظم ويصح أن يُقرأ بفتح القاف لِلُغةِ كما في التحفة أي: ولا تُغير ما بقي من الاسم بعد حذف آخره (عن رَسْمه) أي عن حالِه وصفتِه محركاً كأن أو ساكناً، وهذا يُسمَّى لغةَ من ينتظر المحذوف، وهو الأكثر في كلامهم. فلا يُرخم نحو: إنسان مراداً به معيَّن لأنه ليس علماً ولا نَحْوُ عبد الله، ولا نَحْوُ: شاب قرناها لأنهما ليسا بمفردَينِ، وإنما لم يرخم نحوُ: عبد الله لأنه لا يمكن الحذف من الأول لأنه ليس آخرَ أجزاءِ المنادى نظراً إلى المعنى، ولا من الثاني لأنه ليس آخرَ أجزائِهِ نظراً إلى اللفظِ

فامتنع الترخيمُ بالكلية فيهما اهـ ملاجامي، وإنما لم يُرخَّم نحو: شاب قرناها لأن الجملة محكية بحالها فلا تُغيَّر اهـ منه.

وأما المركب تركيبَ مزج فيرخم بحذف عجزه فتقول فيمن اسمه معد يكرب وبعلبك يا معدي، يا بَعْلَ، ولا نحو: زيد وعمرو، وحَكَم لأنها ثلاثية، وأجاز الفراء والأخفش ومَنْ وافقهما ترخيمَ نحو: حسن وحكم مِمَّا هو ثلاثيٌّ مُحَّركُ الوسط قياساً على إجْرَائِهم نَحْوَ: سقر مُجْرَى زينبَ في إيجاب منع الصرف، وعلى هذه اللغة وهي لغةُ من ينتظر المحذوف (تقول) في ترخيم طلحة (يا طلح) بحذفِ التاء وإبقاءِ فتحة الحاء (و) في ترخيم عامر (يا عام) بحذفِ الراَء وإبقاء كسرةِ الميم والألِفُ في (اسمعا) ألفُ التثنيةِ راجعٌ إلى طلحة وعامر، أي اسمعا ما أَقُولُ لكما من النَّصيحة (كما تقول في) ترخيم (سعاد) علماً لمؤنث (يا سعا) بحذفِ الدال وإبقاءِ، الألف الساكنة وعلى هذه اللغة تقولَ في ثمود يا ثمو بِإبْقاءِ الواو على صورتِها من غير إبدال لأنها في حَشْوِ الكلمة لنيةِ المحذوف، وفي المنادى المُرخَّم لغةٌ أخرى، وهي لغةُ من ينتظر المحذوف فيجعل الباقيَ بعد الحذف كالاسم التام، وأشار الناظم إليها بقوله رحمه الله تعالى:

وقد أُجيز الضمُّ في الترخيم ... فقيل يا عامُ بضم الميم

أي وقد أجاز النحاة الضمَّ في آخر المنادى المرخَّم بقطع النظر عن المحذوف وجعلِ الباقي بعد الحذف كأنه اسم تام لم يُحذف منه شيء فيُبنى على الضمّ فتقول في طلحةَ وعامر وجعفر يا طلحُ ويا عامُ ويا جعفُ بضمّ آخرها، وتقول في ثمود يا ثمي بقَلْب الضمة كسرة، والواو ياءً لتطرُّفها بعد ضمة ولا يجوز إبقاؤُها لأنه يؤدِّي إلى عدم النظير إذ ليس لنا اسمٌ معربٌ آخره واو لازمة قبلها ضمة إلا ويجبِ قَلْبُ الواوِ ياء والضمةِ كسرة، فخرج بقولنا اسم الفعلُ كيدعو فإنه لوضعه على الثقلِ احتمل فيه ذلك، وبالمعرب المبني كهو وذو الطائية، وبلازمة نَحْوَ: أبوك، وبقَبْلَها ضمةٌ نحوُ: دَلْو، وأما نحو: سَنْبُو اسمُ بلد بالصَّعِيدِ فالظاهرُ أنه غَيْرُ عربي اسمٌ لطيرِ.

**الإعراب**: (وإن تَشا الترخيمَ في حالِ الندا) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تشا فعل مضارع، مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وعلامةُ جزمه سكون ظاهر على الهمزة المنقلبة ألفاً للتخفيف المحذوفَ لالتقاء الساكنين، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، الترخيمَ مفعول به منصوب في حال الندا جار ومجرور ومضاف إليهْ متعلقِ بتَشا (فاخصُصْ به المعرفةَ المنفردا) الفاء رابطة لجوابُ إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية اخصص فعل أمر مبني على السكون وفاعلُه، ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب، به جار ومجرور متعلِّق باخصص، المعرفة مفعول به المنفردا صفة للمعرفة، والألفُ حرف إطلاق، وذَكَّر الصفةَ نظراً إلى كونِ المعرفة بمعنى العَلَم، والجملةُ الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملةُ إن الشرطية

مستأنفة (واحذف إذا رخَّمت آخرَ اسمه) الواو استئنافية احذف فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب، والجملة مستأنفة إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط متعلق باحذف رخمّتَ فعل وفاعل، والجملة في محل الجر مضاف إليه لإذا أي: احذف وَقْتَ ترخيمِكَ أخرَ اسمه مفعول به لاحذف ومضاف إليه (ولا تُغيِّر ما بقي عن رسِمه) الواو عاطفة لا ناهية تُغيِّر فعل مضارع، وفاعل مستتر يعود على المخاطب مجزوم بلا الناهية، والجملةُ معطوفةٌ على جملةِ واحذف، ما اسم موصول في محل النصب مفعول به لِتغير، بقي فعل ماض مبني بفتحة مقدرة، على الأخير منَع من ظهورها اشتغال المحل بسكون ضرورة استقامة الوزن، فاعلُه ضمير يعود على ما، والجملة صلةِ لما الموصولة، عن رسمه جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بلا تُغيِّر (تقول يا طلح ويا عام اسمعا) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر والجملةُ مستأنفة، يا طلح ويا عام اسمعا مقول محكي لتقول والمقولُ منصوب بالقول، وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألفِ اسمعا وإن شئتَ قلت: يا حرف نداء طلح منادى مفرد العلم مرخم طلحة في محل النصب مبني بضمة ظاهرة على التاء المحذوفة للترخيم على لغة من ينتظرُ المحذوف ويا عام الواو عاطفة عام منادى مفرد العلم مرخم عامر في محل النصب مبني بضمة ظاهرة على الراء المحذوفة للترخيم على لغة من ينتظر المحذوف اسمعا فعل أمر مبني على حذف النون والألف ضمير للمثنى المذكر يعود على طلح وعام في محل الرفع فاعل، والجملة الطلبية جواب النِدائين لا محل لها من الإعراب، وجملة الندائين في محل النصب مقول لتقول (كما تقول في سعاد يا سُعا) كما الكاف حرف جر وتشبيه ما مصدرية تقول فعل مضارع وفاعل مستتر في سعاد جار ومجرور وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف العلمية والتأنيث المعنوي، الجار والمجرور متعلق بتقول يا سعا مقول محكي لتقول منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وجملة تقول صلة ما المصدرية ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف تقديره: كقولك الخ، الجار والمجرور صفة لمصدر محذوف تقديره: تقول يا طلح ويا عام قولاً مثل قولك في سعاد يا سعا (وقد أجيز الضم في الترخيم) الواو استئنافية قد حرف تحقيق أجيز فعل ماض مغير الصيغة مبني على الفتح الضم نائب فاعل مرفوع في الترخيم، جار ومجرور متعلق بأجيز والجملة مستأنفة (فقيل يا عام بضم الميم) الفاء عاطفة قيل ماض مغير الصيغة يا عام نائب فاعل محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: يا حرف نداء عام منادى مفرد العلم مرخم عامر مبني على الضمّ على لغة من لا ينتظر المحذوف وجملة النداء في محل الرفع نائب فاعل لقيل، وجملة قيل معطوفة على جملة قد أجيز بضم الميم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من عام تقديره: حال كونه مقروءاً بضم الميم (واعلم): أن المحذوف

للترخيم إما حرف واحد كما مر أو حرفان وإليه أشار الناظم رحمه الله تعالى بقوله:

وأَلْقِ حرفين بلا غُفول ... مِنْ وزن فعلان ومن مفعول
تقول في مَرْوان يا مَرْوَ اجْلِسْ ... ومِثْله يا مَنص فافهَمْ وقِس
ولا تُرخِّم هذا في النداء ... ولا ثُلاثياً خلا من هاء
وإن يكن آخره هاءً فقل ... في هبةٍ يا هبُ مَنْ هذا الرجل
وقولُهم في صاحب يا صاح ... شَذَّ لمعنى فيه باصْطِلاح

(وألق حرفين بلا غُفول) أي: واسقط أيها النحوي في الترخيم حرفين بلا غفلة ولا سهو عن إسْقاطِهما ولا خَطأ في عَدِّهما، والغرضُ منه تكميلُ البيت (من) كل اسم خُماسي على (وزنِ فعلان ومن) كُل اسم خماسي على وزن (مفعول) فـ (تقول في) ترخيم (مروان) اسمُ رجل الذي على وزن فعلان (يامر وَاجْلس) واقعُدْ مَعَنا نتَحدَّثْ بإسقاطِ الألف والنون (ومِثْلُه) أي مثلُ مروان في إسقاط حرفين منه منصورٌ فتقول في ترخيمه (يا منص) بإسقاطِ الواو والراء منه (فافهم) ما ذكَرْتهُ لك (وقس) عليه ما لم أَذْكُرْهُ.

**والمعنى**: أي احذف الحَرْفَ الأخيرَ وما قبله مِمَّا استكمل شُروط الترخيم، وكان ما قبل آخره حَرف لين ساكناً زائداً مُكمِّلاً أربعة فصاعداً لئلاً يلزم مِن حذفِ حرفين منه بقائه على أقلَّ مِن بنْيَةِ المعرب قَبْلَهُ حركةُ من جنسه كما مَثَّل سواء كان على وزن فعلان كسَلْمَان وعُثمان ومِسْكين أو على وزن مفعول كمَنْصور فتقول في ترخيمها يا سَلْمَ ويا عِثْمَ ويَا مِسكَ، وتقول في منصور على لغةِ من ينتظرُ يا مَنْصُ ببقاءِ ضمة الضاد وعلى اللُّغَةِ الأُخْرَى يا مَنْصُ بتقديرِ ضمة بناءِ غَيْرَ تلك الضمة التي كانت قبل الترخيم، فإن لم يكن ما قبل الآخر زائداً كمختار فإنَّ ألفه منقلبةٌ عن أصل إذ أصله مُخْتِيرٌ بفتح الياء اسمَ مفعول أو بكسرها اسم فاعل أو كان غَيْرَ لين كَشْمأَلٍ فإنَّ همزته زائدةٌ وليسَتْ ليناً أو غَيْرَ ساكن كقَنوَّرٍ بفتح القاف والنون وشدِّ الواو وآخرُهُ راءٌ وهو الصعب اليابسُ من كل شيء ومثله هَبيَّخٌ بفتح الهاء والموحدة وشد التحتية، فخاء معجمة، وهو: الغُلام السمين المُمْتَلِيءُ لحماً أو غَيْر رابع كَمَجيد لم يَجُزْ حذفُه فتقول: يا مختا ويا قَنَّو ويا هبيَّ ويا مَجي، وأمَّا فرعون ونَحْوُه وهو ما كان قبل واوِه فتحةٌ أو قبل يائِه فتحة كغُرْنيق بضمّ الغين المعجمة وسكون الراء وفتح النون آخره قاف وهو طيرٌ مِن طيور الماء ففيه خلاف فمذهبُ الفراء والجَرْمي أنَّهما يُعاملان معاملةَ مسكين ومنصور فتقول عندهما يا فِرْعَ ويا غُرْن ومذهبَ غيرهما من النحويين عدمُ جواز ذلك فتقول عندهم: يا فِرْعَوْ: ويا غُرْنَي (واعلم) أَنَّ حروفَ وأي إنْ سُكنتْ بعد حركة تُجانسها سميت حرف عِلَّةٍ ولَيْنٍ ومَدٍّ كقال ويقول: ويبيع، أو بَعْدَ حركةٍ لا تُجانسها سُمِّيَتْ حَرْفَ علة ولَيْنٍ فقط، كفرعون وغرنيق، أو تَحركَّتْ فِعلَّةً فقط، فَكُل مدٍّ لَيْنٌ، وكُلُّ لينٍ عِلَّةٌ ولا عَكْسَ، فالألفُ حرفُ مد دائماً لأنها دائماً ساكنةٌ بعد فتحة اهـ خضري.

ثُم أشار الناظم إلى أنَّ الثلاثي المجرد من الهاء لا يُرخَّم مطلقاً فقال (ولا تُرخِّم) أيها النحوي (هنداً) ونَحْوه من كل ما كان علماً لمؤنث كدعد (في النداء) بيانٌ للمعلوم لأن الباب في ترخيم النداء إلا أن يقال أتَى به لتكميلِ الأَجْزاء (ولا) اسماً (ثلاثياً) لمذكر (خلا) وعرى (مِن هاء) التأنيثِ كزيد وعَمرو لما في ترخيمه من تنقيصِ بِنْيةِ الاسم المُعْربِ (وإن يكن آخره: أي آخر الاسم الثلاثي (هاء) أي تَاءَ تأنيثٍ فرَخِّمْه علماً كان كهبة أم لا كثُبة وهي الجَمَاعَةُ من الناس، فإذا أردتَ ترخيمَه (فَقل في) ترخيم (هبة) علَماً لمؤنثٍ أو لمذكر (يا هِبْ مَن هذا الرجلُ) الجالس معك بإسقاطِ تاء التأنيث وفي ثبة ياثُب أقْبِلِ. وقد يُقال عُلِم مِنْ كلامه أنه لا يُرخَّم إلا العلمُ أَوْ مَا فِيه تاءَ التأنيث، فلِمَ رُخِّم صاحبٌ مع أنه نكرةٌ مجرَّدة من التاء فأجاب بأنه شاذٌ خارجٌ من القياس حَيْثُ قال، (وقولُهم) أي وقولُ العرب في مُحاوَرَاتِهم (في صاحب يا صاح) بحذف آخره مع أنه غير علم (شذَّ لمعنى فيه باصطلاح) أي خرج من اصطلاح النحاة وقواعدِهم، ولكن عُومل معاملةَ العلمَ وأُجرى مُجْراه لمعنى فيه أي لعلةٍ وُجدت فيه تَقْتَضي إجراءَه مجرى العلَم وهي كثرةُ استعماله في كلامِ العرب مُرخَّماً كالعلم فأعطى حكَمه فهو شاذ، في القياس، لا في الاستعمال.

**الإعراب**: (وألق حرفين بلا غُفول) الواو استئنافية ألق فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت حرفين مفعول به منصوب بالياء بلا غفول الباء حرف جر لا اسم بمعنى غير ولكن نُقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف غفول مجرورٍ باليَاءِ وعلامةُ جره كسرة ظاهرة في آخره الجار والمجرور متعلق بألْق، والجملة الفعلية مستأنفة (مِنْ وزن فعلان ومن مفعول) من وزن جار ومجرور متعلق بألق وزن مضاف فعلان مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون، ومن مفعول جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور قبله على كونه متعلقاً بألق (تقول في مروان يا مرو اجلس) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة في مروان جار ومجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون الجار والمجرور متعلق بتقول، يا مرو اجلس مقول محكي لتقول منصوب، وعلامةُ نَصْبِه فَتْحةَ مُقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بالسكون الممنوع بحركة الضرب، وإن شئت قلت يا حرف نداء مرو منادى مفرد العلم مرخم مروان في محل النصب مبني بضمّ ظاهر على النون المحذوف للترخيم على لغة من ينتظر المحذوف أو في محل النصب مبني على الضم الظاهر على الواو على لغة من لا ينتظر المحذوف، وجملة النداء في محل النصب مقول لتقول اجلس فعل أمر وفاعل مستتر مبني على السكون الممنوع بحركة الضرب، والجملة الفعلية جواب النداء على كونه جزء مقول لتقول (ومِثْله يا مَنص فافْهم وقِسْ) الواو استئنافية مثله مبتدأ ومضاف إليه أو خبر مقدم يا منص خبر محكي أو مبتدأ مؤخر مرفوع

بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، والجملة مستأنفة وإن شئت قلت: يا منص يا حرف نداء، منص، منادى مفرد العلم مرخّم منصور في محل النصب مبني بضم ظاهر على الراء المحذوفة للترخيم على لغة من ينتظر المحذوف أو على ضمّ مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بِالضَّم الأصليّ، للصاد، فافهم الفاءُ فاءُ الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقدِيره إذا عرفت ما ذكرت لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك افهم فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه، وجوباً تقديره: أنت، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة، وقس الواو عاطفة قس فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة معطوفة على جملة افهم (ولا تُرخِّم هنداً في النداء) الواو عاطفة لا ناهية جازمة ترخم فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: أنت، هنداً مفعول به منصوب، والجملة معطوفة على جملة قوله وألق حرفين، في النداء جار ومجرور متعلق بترخم (ولا) الواو عاطفة لا زائدة لتأكيد النهي السابق (ثلاثياً) معطوف على هنداً (خلا) فعل ماض وفاعله ضمير مستتر يعود على ثلاثي (من هاء) جار ومجرور متعلق بخلا، وجملة خلا في محل النصب صفة لثلاثياً، (وإن يكن آخره هاء فقل) الواو عاطفة إن حرف شرط يكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإنْ الشرطية على كونه فعل شرط لها آخره اسمه ومضاف إليه هاءً خبره منصوب فقل الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً، لكون الجواب جملة طلبية داخلةٌ على جواب محذوف تقديره فرخّمه وقُلْ في هبةٍ، وجملةُ رخِّمه في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية معطوفة على جملة قوله: ولا تُرخم هنداً، وَقُلْ الواو عاطفة قل فعل أمر وفاعل مستتر (في هبة) جار ومجرور متعلق بقل، والجملة الطلبية معطوفة على جملة رخمه على كونها جواباً لإنْ الشرطية. (يا هب مَنْ هذا الرجل) مقول محكي لقل منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدَّرة مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الروي على لام الرجل، وإن شئت قلت: يا هب يا حرف نداء هب منادى مرخم هبة مفرد العلم في محل النصب مبني على ضمّ ظاهر على التاء المحذوفة للترخيم على لغة من ينتظر المحذوف، أو مبني على الضم الظاهر على الباء على لغة من لا ينتظر المحذوف، وجملة النداء في محل النصب جزء مقول لقل مَن اسم استفهام في محل الرفع مبتدأ هذا ها حرفُ تنبيه ذا اسم إشارة في محل الرفع خبر مبني بسكون على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين الرجل بدل من اسم الإشارة، والجملة الاستفهامية في محل النصب جزء المقول (وقولهم في صاحب يا صاح) الواو استئنافية قولهم مبتدأ ومضاف إليه في صاحب جار ومجرور متعلق بقولهم يا صاح مقول محكي لقولهم وإن شئت قلت: يا حرف نداء صاح منادى نكرة مقصودة مرخم صاحب في محل النصب مبني بضم ظاهر على الباء المحذوفة للترخيم على لغة من ينتظر المحذوف أو بضم ظاهر على الحاء

على لغة من لا ينتظر المحذوف، وجملة النداء في محل النصب مقول لقولهم شُذَّ فعل ماض، وفاعل مستتر يعود على قولهم والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة لمعنى جار ومجرور متعلق بمحذوف تقديره: وإنما رُخِّم لمعنى فيه، والجملةُ المحذوفة معترضةٌ بَيْنَ الجارِّ والمجرور ومتعلِّقة فيه جار ومجرور متعلِّق بمحذوف صفة لمعنى أي رُخِّم لمعنى كائنٍ فيه باصطلاح الباء حرف جر بمعنى عَنْ اصطلاح مجرور بالياء الجار والمجرور متعلِّق بَشذَّ أي خَرَج عن اصطلاحاتهم، وإِنَّمَا رُخِّم لمعنى فيه هو كَثْرةُ استعمالِه في كلامِ العرب.

# باب التصغير

والتصغير لغة: مصدر صَغَّر الشيء تصغيراً إذا عدَّهُ صغيراً، والصِغَرِ ضُدُّ الكِبَرِ، وهما يكونان، في الذاتِ، واصطلاحاً: زيادةُ ياءٍ ساكنة في وَسط الاسم مع ضمِّ أوَّله وفتح ثانيه لغرض من الأغراض، وأوزانُ التصغير ثلاثة فُعَيْلٌ في الثلاثي كرُجَيْل في تصغيرِ رَجُل وفُعَيْعِلُ في الرباعي كدُرَيْهِم في تصغير درهم وفُعَيْعِيلٌ في الخماسي فما فوقه كعُصَيْفِير، في تصغير، عصفور. وشُروطه: أربعةُ الأول: كونَه اسماً وشَذَّ تصغير فعلِ التعجب، والثاني: كونُه متمكناً، وشَذَّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات، والثالثُ: قبولُ الاسم التصغيرَ فلا تُصغُر أسماء الله تعالى، فلا يَرِدُ مُهَيْمِن لِوضْعْهِ هكذا، والرابعُ: خُلَوَّهُ مِنْ صِيْغَتِهِ فلا يُصغَّر نحوُ: كُمَيتٍ ومُبَيْطِر، وقد جَمَعَ بعضُهم هذه الشروطَ في بيتين:

اسمٌ وتمكينٌ كذا قَبولُه تصغيراً ومِنْ وَزْنِهِ خُلُوُّه
وما هو كالكُمَيْتِ لا يَقْبَلُه كذا الكَبير والجَسِيمْ فَافْهَمْهُ

وفوائدُه أربعة أيضاً: الأوْل: تصغيرُ ما يُتوهَّم كبره كجُبيل، والثانيةُ تحقيرُ ما يُتوهم عِظمه كسُبَيْع، والثالثة: تقليلُ ما يُتوهم كثرته كدريهمات، والرابعةُ: تقريبُ ما يُتوهم بُعْدُ زمانه كقُبيلَ أو بُعْد مكانِه كفُويق الجبل، أو بُعْد رُتبته كأُصيغر منك، وزاد الكوفيون خامسة وهي التعظيم كقول لبيد:

وكُلُّ أُناس سوفَ يَدْخُلُ بينهم دُوَيْهِيَةٌ تصفرُ منها الأَنامِلُ

فصَغَّر الدَّاهية لتعظيمِها لأن المقام للتهويل بدليل وَصْفِها بما بعدها وردَّهُ البصريون: إلى التحقير بتأويلِهِ بأنه إشارة إلى أنَّ حَتْفَ النفوس الذي يترتَّبُ عليه أعظمُ المشقات قد يكون بِصغَار الدَّواهي، وزاد بعضُهم: سادسةً وهي التَّحنُّن والشفقةُ كأُخَيَّ في تصغيرِ أخ، وبُني في تصغيرِ ابن، قال الناظم رحمه الله تعالى:

وإن تُرِدْ تصغيرَ الاسمِ المحتقر إمَّا لِتَهْوَانٍ وإمّا لِصغر
فَضَمَّ مَبْدَاه لِهذي الحادثةِ وزِدْهُ ياءً تَبتديها ثالثةً
تقول في فَلْس فُلَيس يا فَتى وهكذا كُلُّ ثلاثيٍّ أَتَى

أي: (وإن تُرِدْ) أيها النحوي (تصغيرَ الاسم المحتقر) أي الذي يَقْبَلُ التحقييرَ خرج به الأسماءُ المُعظَّمة كأسماءِ الله تعالى، وأنبيائِه وملائكتِهِ وكُتبه والمسجد والمصحف،

لأنّ تَصْغِيرَها يُنافي تعظيمَها، والمُرادُ بالأسماءِ المُعظمةِ التي أريد بها مُسمَّياتُها المُعظَّمةُ وأمَّا إن أُريد بها غَيْرَها جاز تصغيرُها كما صرَّح به الشاطبي في شرح الألفية (إمَّا لِتَهْوانِ) شَأنِه أي لإِهَانةِ شَأنِه، يقال: تَهاوَن الشيءَ تَهاوُناً وتَهْواناً إذا أَهَانه وأَذلَّه وحَقَّره، كرُجَيل في تصغير رَجُل، (وإمَّا لِصِغر) ذاتِه كطُفَيل في تصغيرِ طفل أو لغيرِ ذلك من الأغراض السَّابقة (فضُمَّ مَبْدَاهُ) أي مَبْدأَ ذلك الاسم أي الحَرْفَ الأوَّل منه وافتح ثانِيَه لفظاً فيهما كرُجَيل في تصغيرِ رجل، أو تقديراً كذلك إن كان المُكبَّر مضمومَ الأول مفتوحَ الثاني كصُرَد فتُقدَّر الضمةُ والفتحةُ في المصغَّر غَيْرَهما في المُكبَّر كما في فُلْكٍ مفرداً وجمعاً، قاله ابن إياز (لهذه) الإرادةِ والفائدةِ (الحادثةِ) أي إرادة التصغير (وزِدْه) أي وزد ذلك الاسم (ياءً) ساكنة (تبتديها) أي تُظْهِرُها وتَنْطِقُها حالة كونها (ثالثة) لِما قَبلها من الحروف فـ (تقولُ في) تصغيرِ (فَلْسٍ) وهو الرَّدِيُّ من الدراهم كَالمُلَّلةِ السعودية (فُلَيس) بضمّ أوله وفتحِ ثانيه، ثُمَّ زيادةِ ياءٍ ساكنةٍ ثالثةٍ، أي هذا فليسٌ لك فخُذْهُ (يا فتى وهكذا) أي ومثلُ هذا المثال المذكور في الحكم المذكور (كُلُّ) اسم (ثلاثي أَتى) مُصغَّراً في كلامِهم فتقول في: رجل رُجيل وفي جبل جُبيل وفي طفل طُفيل.

**واعلم**: أنَّ التصغيرَ من خوّاصِ الاسم المعرب، فلا يُصغَّر الفعلُ ولا الحرفُ ولا الاسمُ المبني وشذَّ تصغيرُ نحوِ ذا والَّذي كما سيأتي، وله فوائد كما مرّ آنفاً، فتارة يُصغَّر الاسمُ للإهانة أي: لتحقيرِ شأنه كرُجيل أو ذاتِه كطُفيل وهذا هو المرادُ بقوله: وإما لِصغر وتارة لتقليلِ عدده، كدُريهمات، وتارةً للتقريب إما لزمانه كبُعيد العصر أو لمكانه كدُوَين، السماءِ أو منزلتِه كصُدَيِّقي، وتارة للعطف والشفقة كيا أُخيَّ ويا حُبَيِّبي، وإذا علمْتَ ذلك وأردتَ تصغير الاسم لشيء من تلك الفوائدِ فضُمَّ مبدأه أي: أَوَّله لفظاً أو تقديراً، وافتح ثانيَه كذلك. وزد بعد ثانيه ياءً ساكنة تُسمى ياءَ التصغير لتكون ثالثة فيكون وزنه فُعيلا واقْتِصرْ على هذا العملِ إن كان الاسمُ ثلاثياً كفُليس في فَلْس، وإن كان رباعياً فأكثر فَافْعل به ذلك، واكْسِر ما بعد الياءِ كدُريهم في درهم وعُصيفير في عَصفور، فتحصَّل من ذلك أن أبنيةَ التصغير ثلاثة: فُعيل وفُعيعل وفُعَيْعِيل، وتخصيصُه بهذه الثلاثة اصطلاحٌ خاصٌّ بهذا البابِ اعتُبر فيه مجرَّدُ اللفظِ تقريباً بتقليلِ الأوزان، وليس جارياً على مصطلح الصرفيين ألا ترى أنَّ وزن أُحيمر ومُكيرم وسُفيرج في التصغير فُعَيْعِلٌ، وفي التَّصْرِيفِ أُفيَعِلٌ، ومُفَيْعِلٌ وفُعَيْلِلٌ اهـ خضري. وقال في النُّكت: إنّ هذه الأوزانَ في المثنى والجمع والمركب المزجي لا الاسناديّ وما فيه زيادةُ فعلان، وفيما فيه ألفُ التأنيثِ الممدودةُ، وتاءُ التأنيث، وفيما فيه ياءُ النسبِ والمضافِ والعَددِ راجعةٌ إلى ما قبل علامةِ التثنية والجمع وإلى ما قبلَ الجُزء الثاني من المركَّب وإلى ما قبل الزيادة وإلى ما قبل علامةِ التأنيث وإلى ما قبل ياءِ النسب وإلى ما قبل المضاف إليه لأنها تُعَدُّ منفصلةً ذكره في الصبان.

**الإعراب**: (وإن تُرد تصغيرَ الاسم المحتقر) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم ترد

فعل مضارع مجزوم بإن الشرطية وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب تصغيرَ الاسم مفعول به ومضاف إليه المحتقر صفة للاسم والصفة تَتْبَعُ الموصوفَ تبعه بالجر وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (إمَّا) حرفُ تفصيل (لِتَهْوَانٍ وإما لِصغر) لتهوان جار ومجرور متعلّق بتصغير، وإما الواو عاطفةٍ إمَّا على إمّا، وإما حرفُ تفصيل لصغرٍ معطوف على تهوان، (فضُمّ مَبْدَاه لهذه الحادثةِ) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ضُمّ فعل أمر مبني بسكون مقدر مَنَعَ من ظهوره اشتغالُ المحل بحركة التخلص، من التقاء الساكنين، وفاعلُه ضمير مستتر فيه وجوباً، تقديره: أنت مُبْدَاه مفعول به منصوب، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الهمزة المنقلبة ألفاً لِضَرورةِ استقامة الوزن وهو مضاف والهاء ضمير متصل في محل الجر مضاف إليه لهذه جار ومجرور متعلّق بضُمَّ الحادثة صفة لاسم الإشارة أو بدلٌ منه، والجملةُ الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها والجملةُ الشرطية مستأنفة استئنافاً نحوياً (وزده ياءً تَبْتَدِيها ثالثةً) الواوُ عاطفة زده ياءً فعل أمر وفاعل مستتر ومفعولان، والجملة في محل الجزم معطوفة على جملة قوله؛ فضُمَّ على كونها جواباً، لأن الشرطية، تبتديها فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة مَنَع من ظهورها الثقلُ لأنه فعل معتل بالياء، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت والهاءُ ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبنيٌّ على السكون، ثالثةً حالٌ من الهاء في تبتديها منصوب، وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة مَنَع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي وجملةُ تبتديها في محل النصب صفة لياء، (تقول في فلس فُلَيْسٌ يا فَتى) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، في فَلْسٍ جار ومجرور متعلق بتقول، فُلَيْسُ يا فتى مقول محكي لتقول والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة مَنَع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: فُلَيس خبر لمبتدإ محذوف تقديره: هذا، فليس لك فخذه يا فتى، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول يا حرف نداء فتى منادى نكرة مقصودة في محل النصب على المفعولية مبني بضمّ مقدر مَنَعَ من ظهوره التعذُّر لأنه اسم مقصور، وجملةُ النداء في محل النصب جزءُ مقول لتقول (وهكذا كل ثلاثي أتى) الواو استئنافية، هكذا جار ومجرور خبر مقدم كل ثلاثي مبتدأ مؤخر ومضاف إليه، والجملة الاسمية مستأنفة أتى فعل ماض وفاعل مستتر، والجملة في محل الجر صفة لثلاثي، ثمّ أشار الناظم إلى حُكْم ما إذا كان الاسم الثلاثي مؤنثاً معنوياً بلا تاء فقال:

| | |
|---|---|
| وإن يكن مُؤَنَّثاً أَرْدَفْتَه | هاءً كما تُلْحِقُ أَوْ وَصَفْتَه |
| فصغِّر النَّارَ على نُوَيْرَه | كما تقولُ نارُهُ مُنِيرَهْ |
| فصَغِّر البابَ فقُلْ بُوَيب | والنَّابُ إن صغَّرْتُه نُيَيْبُ |
| لأَنَّ بَاباً جَمْعُه أَبْوابَ | والنَّابُ أصلُ جمعِه أنيابُ |

أي: (إن يكن) الاسم الثلاثيُّ الذي تُريد تصغيرهُ (مؤنثاً) في المعنى بلا تاءٍ (أردفْتَه) أي: ألحقْتَ آخرَه (هاء) التأنيث وتاءَه وسمَّاهُ هاءً، لأنَّ تاءَ التأنيث تقلب هاء عند الوقف (كما تُلْحِقُها) بصفتِه (لو وَصْفته) أي لو وصفْتَ المؤنثَ المعنوي، والفاءُ في قوله (فصَغِّر) للإفصاح أي إذا عرفتَ الحُكْم المذكور، وأردتَ تطبيقَه فأَقُول لك: صَغِّر (النَّار) الَّتِي هي: مؤنثٌ معنويٌّ (على نُوَيرَة) بإلحاق تاءِ التأنيث بها (كما تقولُ) في صِفتها (نارُهُ) أي: نارُ زيد نارٌ (مُنيرة) أي ذاتُ نورٍ وضَوء، واختصَّ الثلاثيَّ بإلحاق التاء لِخِفَّتِه، يعني: إذا كان الاسم الثلاثي مؤنثاً معنوياً بلا علامة ألحقْته تاءَ التأنيث غالباً عند تصغيره بشرط أمن اللبس كما تلحقها بصفته لأنَّ المصغر في المعنى موصوفٌ فيردّ إلى أصله الذي هو التأنيث وذلك كنار وسن وأذن فتقول في تصغيرها نويرة ودُويرة وسُنَيْنة وأُذينة كما تقول في وَصْفها نار مُضيئة ودار واسعة وسِنٌّ جميلة وأُذن سامعة.

وشَمِل كلامَهُ ما هو ثلاثي في الأصل كيد فتقول يَدَيَّة، وخرَج بالثلاثي الرباعي المؤنث، المعنوي كزَيْنبَ وَسُعاد فلا تَلْحَقهُ التاءِ فتقول في تصَغيرهما زُيَّنِبٌ وسُعَيِّدٌ بتشديد الياءِ فيهما لقيام الحرف الرابع مقامَ التاء، وبقولنا بلا علامةٍ ما فيه ألفُ التأنيث كحُبْلَى وحمراء فإن التاءَ لا تَلْحقُ ذلك فتقول في تصغيرهما حُبَيْلَى وحُمَيْراءَ بلا إلحاق تاء، إذ لا يُجْمع بَيْنَ علامتي التأنيثِ كما في التصريح، وخَرَج بقولنا غالباً قولُهم: في ذَوْدٍ وحَرْبٍ وقوس ونَعْل ذُوَيْدٌ وحُرَيْب وقُويس ونُعَيل بلا تاءٍ ذَكَره ابْنُ ع. وخرج بقولنا: بشرط أمن اللبس ما إذا خِيف اللبسُ كخَمْس وسبع وتسع في عددِ المؤنث، فلا تَلْحَقهُ التاءُ عند تصغيره إذْ لَوْ لَحِقَتْهُ لَالْتَبس بعددِ المذكر، وكشَجَر وبقر إذ لو لَحِقَتَه لالْتَبس بتصغير شجرة وبقرة هذا ما إذا لم يُسم به مذكر فإن سُمي به مذكر كأُذُنٍ عَلَم لرجل فالجمهورُ على أنه لا تلحقه التاءُ إذا صُغر اعتباراً بما آلَ إليه من التذكير، وذهَبَ يُونس إلى أنها تلحقه اعتباراً بأَصْلِه مُحتجاً بقولهم عُروةَ بن أُذينة ومالكَ بن نُويرة وعُيينة بن حِصن، وفي احتجاجه نَظرٌ لأنه يمكن أن تكون التسمية بعد التصغير، فلا شاهد له، وأما إذا سُمِّي به مكبراً ثمّ صُغِّر فهو شاذ لا يُقاس عليه فلا اعتبار به. ثُمّ أشار الناظم إلى حُكْم ما إذا كان ثاني الثلاثي لَيْناً منقلباً عن لين، فقال: (وصَغِّر) أيُّها النحوي (البابَ) الذي هو اسم لفُرجةٍ في الدَّار (فقل) في تصغيرهِ (بُويب) بردِّ ألفِه واواً لأنَّ أصلَها واوٌ (والنَّابُ) الذي هو اسمٌ لِسِنِّ الإبلِ، ويطلق على السنّ التي تَلِي الرَّبَاعِيةَ من الإنسان (إن صغرتُه) أي إن أردت تصغيره فقل (نُيَيْب) برّد ألفها، ياء لأنها بدل عن ياء وإنما قُلبت الألفُ في الباب واواً، وفي الناب ياءً (لأنَّ باباً جمعه) إذا جُمِع جَمْعَ تكسير (أبوابُ) بردِّ ألفه واواً (والنابُ أصلُ) ألفه ياءُ بدليل أن يقال في: (جمعه أنياب) بردِّ ألفه ياءً. يعني إذا كان ثاني الاسم الثلاثي ليناً منقلباً عن لين رددتَه في التصغير إلى أصله لأنَّ التصغير كجمع التكسير يَرُدُّ الأشياءَ إلى أُصولها فيقال في تصغير باب بُويب بردِّ ألفه لأنّ ألفَه بدلٌ من واو بدليلِ جَمْعِهِ على أبواب، وأصلُ باب بَوَبٌ تحرَّكَتْ الواوُ وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً ويقال في

تصغيرِ ناب نُييب بردّ ألفهِ ياءً، لأنَّ ألفه بَدلٌ من ياء بدليلِ جمعه على أنياب، وأصلُ ناب نَيَبٌ تحركت الياءُ وانفتح ما قبلها قُلبت ألفاً وإنما رُدَّ البابُ والنابُ إلى الأصل في التصغير والجمع دون المفرد والمثنى لِزَوالِ مُوجِب الأبدال فيهما وهو انفتاحُ ما قبل حرفِ العلة، فإنْ جُهِل أصلُ الألف رُدّتِ إلى الواو لأنَّ بابَ طَوَيْتُ أكثرُ من باب رَمَيْتُ كعاجٍ وهو عظمُ الفيل وصابٍ اسمٌ لِنَبْتٍ كَريهِ الرِيحِ مُرِّ الطَّعْم في الأُرَمِيا (طُقُنْ) فتقول في تَصغيرهما عُويج وصُويب، ويقال في ثوب وبيت ثُويب وبُييت بلا قلب لإصالةِ اللَّين فيهما وعدمِ انقلابه في الجمع بدليل جمعهما على أثواب وأبيات بخلاف نحو ريح وقِيمة فيقَال في تَصغيرِهما: رُوَيح وقُويمة بالواوِ لأنها الأصلُ المُنقلَبُ عنه، لأنّ أصلَهما رِوْحٌ وقِوْمَةٌ قُلبت الواوُ ياء لسكونها وانكسارِ ما قبلها، وشَذَّ في نحو: عيد عُييد لأنه مِن عاد يعود، وإنما قالوا فيه عُييد بالياءِ كراهيةَ التباسِه بتصغير عُوْد لو قالوا عُوَيد، وإن كان ثالثُ الثلاثي ألفاً كفتى وعصى، أو واواً كدَلو وجَب قَلْبه ياءً، وإدغامُ ياء التصغير فيها، فيقال: فُتَيٌّ وعصَيٌّ ودُليٌّ، لكن إن كان مؤنثاً لَحِقَتْه تاء التأنيث، فتقول في تَصَغير عُصَى ورُحَى عُصَيَّةٌ ورُحيَّة، كما في الحريري.

**الإعراب**: (وإن يكن مؤنثاً أردفته) الواو عاطفة إن حرف شرط يكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها واسمها ضمير مستتر فيه تقديره: هو يعود على الاسم الثلاثي مؤنثاً خبرها منصوب أردفته فعل وفاعل ومفعول أول في محل الجزم بإن على كونه جواب شرط لها (هاء) مفعول ثان لأردف، والجملة الشرطية معطوفة على جملة قوله: وإن ترد تصغير الاسم على كونها مستأنفةً أو مستأنفةٌ (كما تُلْحِق لو وصفته) الكاف حرف جر وتشبيه ما مصدرية تلحق فعل مضارع معلوم، وفاعل مستتر يعود على المخاطب والمفعول محذوف تقديره: كَمَا تُلْحِقُها يعود على الهاء، والجملةُ الفعلية صِلَةُ ما المصدرية ما مع صلتها في تأويلِ مصدر مجرور بالكاف تقديرُهُ: كأَلْحاقِهِ إياها به، الجار والمجرور صفة لمصدر محذوف مأخوذٍ من معنى أردفْتَه أي ألحقَتْه هاءَ إلحاقاً كائناً كإلحاقك إياها به، لو وصفته، لو حرف شرط بمعنى إذا الظرفية المجردة عن معنى الشرط متعلق بتُلْحِق، وصفْتَه فعل وفاعل ومفعول به، والجملةُ في محل الجر مضاف إليه، للوَ الَّتي بمعنى، إذا، والتقديرُ كما تُلْحقِه هاءَ وَقْتَ وصفِك إياه بصفةٍ، وهذا المعنى أوضحُ وإن لم يكن له نظيرٌ، وقيل: لو مصدرية، والتقديرُ: كما تُلْحِقُها وَصْفَكَ إيَّاه. (فصَغر النارَ على نويره كما تقول نارُه مُنيره) الفاءُ فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفتَ الحكم الذي ذكَرْتُه وأردتَ تطبيقَه فأقول لك: صَغِّر النارَ، صغّر فعْل أمر وفاعل مستتر النارَ مفعول به والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة على نُويرة جار ومجرور وعلامة جره كسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، الجار والمجرور متعلق بصَغر كما تقول: الكاف حرف جر وتشبيه ما مصدرية تقول فعل مضارع، وفاعل مستتر، والجملة

صلة لما المصدرية ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف تقديره: كقولك نارُه منيرة، الجار والمجرور صفة لمصدر محذوف، تقديره؛ وقُل في تصغيرها نُويرة بالتأنيث قولاً كائناً كقولك في وصفها ناره منيرة بالتأنيث، ناره مبتدأ ومضاف إليه منيرة صفة لخبر محذوف تقديره: ناره نار منيرة كما أشرنا إليه في الحل والصفة تتبع الموصوف، تتبعه بالرفع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول (وصَغُر البابَ) فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به، معطوف على قوله فصغر النار، (فقل بويب) الفاء عاطفة قل فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على صغر بويب خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: هذا بويب، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقل (والناب) مبتدأ ولكنه على تقدير مضاف تقديره: وتصغيرُ الناب والخبر قوله في آخر البيت (نييب) والجملة الاسمية مستأنفة (إن صغرته) إن حرف شرط جازم صغرته فعل وفاعل ومفعول في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها وجواب إن الشرطية محذوف دلَّ عليه ما قبلها وما بعدها، والتقدير إن أردتَ تصغيرَه فتصغيرَه نُييب وجملة إن الشرطية معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بين المبتدأ والخبر (لأن باباً جَمْعُه أبواب) الخ اللاَّمْ حرفَ جر وتعليل أنّ حرف نصب ومصدر باباً اسمها، منصوب، جمعه أبواب مبتدأ وخبر، والجملة الابتدائية في محل الرفع خبر أن، وجملة أن في تأويل مصدر مجرور باللام تقديره: لكون جمع باب أبواباً، الجار والمجرور متعلق بمعلو محذوف تقديره وإنما صُغِّر البابُ على بُويب لكون جَمْعِه أبواباً، والجملةُ المحذوفة مستأنفة، والنَّابُ مبتدأ أَوَّلُ جَمْعه مبتدأ ثان، ومضاف إليه، أنيابُ خبر للمبتدأ الثاني وجملة الثاني خبرٌ للأول، وجملةُ الأول معطوفة على جملة أنَّ، والتقدير: وإنما صُغِّر ناب على نُييب لكون جمعه أنياباً، ولمَّا فرغ الناظمُ مِن تصغير الثلاثي أَخَذَ في تصغيرِ ما زاد عليه فقال:

وفاعل تصغيرُهُ فُوَيعل ... كقولهم في راجل رُوَيْجل

وإن تَجِدْ مِنْ بعدِ ثانيه ألف ... فَأقلِبْهُ ياءً أبداً ولا تَقِفْ

تَقُولُ كَمْ غُزَيِّلٍ ذَبَحْتُ ... وَكَمْ دُنَيْنِيرٍ بهِ سَمَحْتُ

وقلْ سُرَيحِينُ لِسَرْحَانُ كَمَا ... تقولُ في الجمعِ سَراحِينُ الحِمَى

ولا تُغيِّر في عُثَيْمان الألف ... ولا سُكَيْران الذي لا ينصرف

وهكذا زُعيفران فَاعْتَبر ... به السُّدَاسِيَّاتِ وَافْقَهْ ما ذُكِرْ

**وفاعل** أي: ومُوازن فاعل مِمَّا ثانيه ألف زائدة (تصغيرُه فُويعل) أي تصغيرُهُ يكون على وزن فويعل بقَلْبِ ألفِه واواً لانْضِمَام ما قبلها لأجلِ التصغير، وذلك (كقولهم) أي: كقولِ العرب (في) تصغير (راجل) وهوَ ضدُّ الفَارِسِ يُجْمع على رِجَالٍ كما في قوله تعالى: فرِجالاً ورُكبانا (رُويجل) بقلب ألفِه واواً مفتوحةً لضمِّ ما قبلها بسبب التصغير

يعني: إذا كان ثاني الثلاثي المزيدِ عليه ألفاً زائدةً كألف فاعل فيُصغَّر على فُويعل بقلبِ ألفه واواً لانضمام ما قبلها فتقول في ضارب وعامر وصاحب ضُويرب وعُويمر، وصُويحب، ومثلُه نحو: آدم مِمَّا ألفُه مبدلةٌ مِن همزة لكراهيةِ اجتماعِ همزتَين فتقول في تصغيره أُويدم كما تقول في جمعه أوادم، ولكن تصغيرُه إذا كان عَلَماً لغير نبيٍّ، أو صفةً من الأُدْمَة وأما إن كان علماً لنبيّ فلا يُصغَّر كما أشرْنَا إليه في أوائل الباب.

وأمَّا الرباعي المجرد فيصغَّر على فُعَيْعِل، كجُعيفر ودُريهم في تصغير جعفر ودرهم ثمَ أشار إلى كيفية تصغير ما ثالثه أو رابعه ألف فقال: (وإن تجد) أيها النحوي: (مِن بعد ثانيه) أي مِن بعدِ ثاني الرباعي المزيدِ فيه (ألفاً) زائدةً (فاقْلِبه) أي: فاقلب ألفَه (ياء) وادغم ياءَ التصغير فيها (أبداً) أي في جميع أحواله سواء كان مصدراً ككِتابٍ أو اسماً كغزال وغلام (ولا تقف) أي: ولا تَتوقَّفْ عن قَلْبِه وإدغامِه، ولا تَتَردَّد فيه لأن ذلك واجبٌ فيه، فتقول في تصغيرِ كتاب وغلام: كُتيب وغُليم، وتقول في تصغير غزال اسمٌ لحيوان معروف (كم غُزَّيل ذَبَحْتُهِ) وتصدَّقْتُ بلحمِه بقلب ألفها وإدغام ياءِ التصغير في تلك، الياءِ المبدلة عن الألف، أو تَجد بعد ثالثه ألفاً كدِيْنار ومثقال ومفتاح وجب قَلْبُ ألفه ياء، (و) تقول في تَصغير دينار (كم دُنَيْنِيرٍ به) أي: بذلك الدينارِ (سَمَحْتُ) وأعطيتُ للمحتاج، وفي تصغير مثقالٍ مُثَيْقِيْلٌ، وفي تصغير مفتاح مُفَيْتِيحٌ بَقْلبِ ألفها الرابعةِ ياءً، ومِثْلُه أي ومثلُ ما ثالثهُ أو رابعه ألف ما ثالثه أو رابعه واوٌ كعَمودِ (بوزنِ رسول) وعُصفور فيقال: فيهما عُمَيِّدٌ بتشديد الياء وعُصَيْفير بقلب واوهما ياء مع إدغام ياءِ التضغير، فيها في الأولِ «تنبيهٌ»: وأصلُ دِينار دِنَّارٌ بتَشدِيْدِ النُون، فأَبْدلُوا مِنْ أَوَّلِ المثلين ياءً ساكنةً فصار دينار، بدليل جمعه على دنانير، وتصغيره على دنينير برد الألف إلى أصلها، وهي الياء اهـ خ ض، ثُمَّ أشار الناظم إلى تصغير ما جاء على وزن فعلان فقال: (وقل) أيها النحوي (سريحين) إذا أردت (لـ) تصغيرِ (سبرحان) بقَلْبِ ألفه ياء (كما تقول في الجمع) أي: في جمعِه جَمْعَ تكسير (سراحينُ الحمى) بقلب الألف التي في المُفْردِ ياءً، والسرحانُ الذئبُ، والحِمى المكانُ الذي مَنَع الإمامُ الناسَ من الرَّعْي فيه، وأعدَّه لمَرعى مواشي الزكاةِ والغنائم والفَيْي، وقيل: الحِمى اسمٌ من أسماءِ مدينة رسول الله ﷺ يعني إذا صُغِّر ما جاء على وَزْنه فعلان فإن كان يُجمع على فَعالين كسرحان وسلطان قَلَبْتَ ألفَه ياءً كما تَقْلِبه في جمعِه، لأنَّ التكسير والتصغير أَخَوان في ردِّ الأشياءِ إلى أصولها، فتقول: في تصغيرهما سُريحين وسُليطين، وإن كان لا يُجمع على فعالين لم تُغيَّر ألفه عن حالها لإِبْقاءِ علَّةِ مَنْع الصرف اسماً كان كعُثمان أو صفةً كسكران، كما ذكره الناظم بقوله (ولا تُغيِّر) أيها النحويَ (في عُثْمَانَ الألف) بقَلْبِها ياء عند التصغير (ولا) تُغير الألف في (سكران) الذي هو صفةٌ لمن سَكِر مِن الشراب، وقوله (الذي لا ينصرف) صفة كاشفة، لسكيران أتى به لتَكْميلِ البيت لا للإِحْتَرازِ.

والحاصلُ: أنَّ وزن فعلانِ إذا كان لا يُجمع على فعالين لا تُقلب ألفُه ياء في حالة التصغير إِبْقاءً لعلةِ مَنْع الصرف لعدمِ وُرود الجمع فيه فيقُاس عليه، علماً كان كعثمان

وعمران، أو صفة، كسكران وندمان، فتقول في تصغيره عُثَيْمان وعُميران وسُكيران ونُديمان، ومثلُه نحو: زعفران مِمَّا الألف والنون فيه، بعد أربعةِ أحرف، فإنه إذا صُغر لا تُغيَّر ألفُه كما قال الناظم، (وهكذا) أي ومِثْلِ هذا المذكور في إبقاءِ ألفِه زعفرانُ ومَرْطبَان، فتقول في تصغيره (زُعيفران) ومُرَيْطبان (فاعتبر به) أي بزعفران (السداسيات) أي: وقِسْ أيُّها النحوي على زُعيفران في إبقاء ألفه كُلَّ اسم سداسي آخرُهُ ألف ونون كثُعْلُبان بضمّ الثاءِ، واللام ذكرَ الثعلب، والأنثى ثعلبة ومرطبان اسمُ نبت يَنْبتُ في الحِنطة والشعير يُشْبِه ورقُه ورقَهما ويُخالِفُهما في السَّنابل والحُبوب، ولا يُؤكل، فتقول في تَصغيرهما ثُعَيْلِبَان، ومُريطبان بإبقاء ألفهما على حالها، وقوله (وافقَه ما ذُكر) أي: وَافْهَم ما ذكَرْتُه لك من أحكام التصغير حَقَّ الفهم، وطَبِّقْه في الكلماتِ العربية ولا تَتَرَدَّدْ فيه ولا تَتوقَّف عنه تكملةُ البيتِ.

**الإعراب**: (وفاعل تصغيره فويعل) الواوُ استئنافية فاعل مبتدأ أول مرفوع تصغيرُه مبتدأ ثان، ومضاف إليه فويعل خبر للمبتدأ الثاني، وجملة الثاني في محل الرفع خبر للأول، وجملة الأول مستأنفة (كقولهم في راجل رويجيل) كقولهم خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، في راجل جار ومجرور متعلق بقولهم رويجل مقول محكي لقولهم أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: زيد رويجل أي رجل حقير الشأن، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقولهم (وإن تجد من بعد ثانيه ألف) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تجد فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها من بعد ثانيه جار ومجرور ومضاف إليه، متعلق بتجد ألف مفعول به لتجد، لأنه مِن وُجْدان الضالة منصوب، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (فاقلبه ياء أبداً ولا تقف) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً اقلبه فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول أول، ياء مفعول ثان له، والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة أبداً منصوب على الظرفية الزمانية مُتعلِّقٍ باقْلِبْ ولا تقف الواو عاطفة لا ناهية جازمة تقف فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره، والجملة الفعلية في محل الجزم معطوفة على جملة قوله فاقلبه، (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة (كم غزيّل) إلى آخر البيت مقول محكي لتقول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على تاء سمحت، وإن شئت قلت: كم خبرية بمعنى عدد كثير في محل النصب مفعول مقدم مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً غزيل تمييز لكم مجرور، بإضافتها إليه، ذبحت فعل وفاعل والجملة الفعلية في محل النصب مقول لتقول، وكم دنينير الواو وعاطفة مثال على مثال كم خبرية بمعنى عدد كثير في محل النصب مفعول، مقدم أو في محل الرفع مبتدأ دنينير تمييز لكم مجرور بإضافتها إليه بِهِ جار ومجرور متعلِّق بسَمَحْتُ سمحْتُ فعل وفاعل والجملةُ الفعليةُ على

الاحتمالِ الثاني، خبرُ المبتدأ، والجملةُ الفعليةُ على الاحتمالِ الأول، والاسميةُ على الاحتمال الثاني في محلِّ النصب معطوفةٌ على جملةِ قوله كم غُزيل على كونها مقولاً لتقول (وقُلْ سُريحين لسرحان) الواو عاطفة، قل فعل أمر وفاعل مستتر معطوفة على جملة تقول أو مستأنفة سريحين مقول محكي أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا سريحين، والجملة الاسمية في محل النصب مقولُ تَقُلْ، لسرحان اللام حرف جر بمعنى في سرحان مجرور باللام بكسرة ظاهرة لأنه اسم جنس منصرف الجار والمجرور متعلق بقُلْ ولكنه على تقدير مضاف، أي: قل في تصغير سرحان سريحين (كما تقول في الجمع سراحين الحمى) الكافُ حرف جر وما مصدرية، تقول فعل مضارع وفاعل مستتر في الجمع جار ومجرور متعلق بتقول، سراحين، الحمى مقول محكي لتقول، أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه سراحين الحمى، الحمى مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للتعذر، والجملة الاسمية في محل النصب مقول تقول، وجملة تقول صلة ما المصدرية ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف تقديره كقولك سراحين الحمى، في جمعه الجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره: وقل سريحين في تصغير سرحان قولا كائنا كقولك: سراحين الحمى (ولا تغير في عُثَيْمانَ الألف) الواو استئنافية أو عاطفة، لا ناهية جازمة تغير فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بلا الناهية، والجملة مستأنفة في عثيمان جار ومجرور، بالفتحة لزيادة الألف والنون، متعلق بتغير الألف مفعول به، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (ولا سكيران) الواو عاطفة لا زائدة زيدت لتأكيد نفي ما قبلها سكيران معطوف على عثيمان مجرور بالفتحة لزيادة الألف والنون (الذي) صفة لسكران (لا) نافية (ينصرف) فعل مضارع وفاعل مستتر مرفوع بالضمة المقدرة، منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي والجملة الفعلية صلة الموصول (وهكذا زعيفران) الواو استئنافية هكذا جار ومجرور خبر مقدم، زعيفران مبتدأ مؤخر، والجملة مستأنفة (فاعتبر به السداسيات) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت حُكْمَ زعيفران في التصغير وأردتَ معرفةَ حكم ما يُشابهه فأقول لك: اعتبر اعتبر فعل أمر وفاعل مستتر به متعلق باعتبر السداسيات مفعول به منصوب بالكسرة لأنه جمع مؤنث سالم والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (وافقه ما ذكر) الواو عاطفة أفقه فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على اعتبر ما اسم موصول في محل النصب مفعول به ذُكر فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل مستتر فيه يعود إلى ما الموصولة مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة. ثمّ أشار الناظم إلى كيفية تصغير ما حُذف منه حرف فقال:

واردد إلى المحذوف ما كان قد حُذف ... مِن أصله حتى يَعُود مُنتَصِف

كقولهم في شَفةٍ شُفَيْهة ... والشاةُ إن صغَّرْتَها شُوَيْهَة

أي: (واردد) أيها النحوي (إلى) الاسم (المحذوف) منه (ما كان) قد (حُذف من

أصلهِ) ومادَّتهِ التي وضعَتْه العربُ (حتى يعود) ويصير غايةٌ لاردد أي اردد إلى المحذوف منه وهو الباقي بعد الحذفِ ما قَدْ حُذِف منه أيْ حرفاً حُذف منه حتى يَصِير المحذوفُ مِنْه بَعْدَ رَدِّ المحذوف مع زيادةِ ياءِ التصغير عليه رُباعياً مُنتصِفاً أي له نصفٌ صحيح، فيكون الباقي بعد الحذفِ حرفان، والمَرْدُودُ حرفان مع ياءِ التصغير، ولا يُحَسب مِنَ الباقي تاءُ التأنيث سواءٌ كان المحذوفُ فاءَ الكلمة كعِدَة أَصْلُه وعْدٌ بكسر الواو فنُقلت حركةُ الواو إلى العين وحُذفت الواو وعُوِّض عنها هَاءُ التأنيثِ أو عَيْنَ الكلمة كَمُذْ إذا كان علماً أصلُه مُنْذُ حُذفت النونُ اعتباطاً أو لامَ الكلمةِ كشفةٍ وشَاةٍ أصلُهما شَفَهٌ وشَاهُ، فيقال في تصغيرِها وُعَيْدَةُ بردِّ فاءِ الكلمة، ومُنَيْذَةٌ بردِّ عينِ الكلمة وشُفَيْهَةُ وشُوَيْهة بردِّ لام الكلمة كما ذكَره الناظمُ بقوله (كقولهم) أي وذلك الردُّ كقولهم (في) تصغيرِ (شفة شُفَيهة) بردِّ لام الكلمة (والشاةُ إنْ صغَّرتَها) أي: إن أردت تصغيرَها تقول (شُويهة) بردِّ لام الكلمة، وإنما وجَب ردُّ المحذوف في الجميع ليتمكَّن مِن بناء فُعَيلٍ فيكون بردّ المحذوف مع زيادةِ يَاءِ التصغير رَباعياً له تَصْفٌ صحيح، والحاصلُ: أنَّه إذاً صُغِر ما حُذف منه حرفٌ وجَب ردُّ الحرف المحذوف لأنَّ التصغير يَردُّ الأشياء إلى أصولها إن كان قد بَقِيَ بعد الحذفِ على حرفين غَيْرِ التاء مذكراً كان كأَب، وأخٍ، أو مؤنثاً كيد وشَفَة محذوفَ الفاء كَكُلْ وخُذْ وعِدْ أعلاماً فتقول في تصَغيرِها أُكَيْل وأُخيذ ووعُيد بردّ الفاء أو محذوفَ العين كمُذْ علماً وثُبةٍ بمعنى وَسطِ الحَوْض، وأَصْلُ مذ منذ بالنونِ، وأصلَ ثُبة ثُوْبٌ ثُمَّ حُذفت عينُ الكلمة التي هي الواوْ، وعُوِّض عنها هاءُ التأنيث فإذا صُغِر رُدّ إلى أَصْله والمراد بالثُبة هنا وسَطُ الحوضِ، وأمَّا الثُبةُ بمعنى الجماعة، فأَصْلُه: ثُبَوٌ فالمحذوفُ منه اللامُ فهو من باب سَنة فتقول في تَصغيرها مُنَيْذٌ وثُوَيْبَةَ بُردِّ العين، أو محذوفَ اللام كأب وأخ وشفة وشاة، فتقول في تصغيرها أُبَيٌّ وأُخَيٌّ وشُفَيهة وشُويهة بردِ اللام، فإنْ بقي بعد الحذفِ على أكثر مِن حرفين غَيْرَ التاء صُغِّر على لفظه، ولم يُحْتَجْ إلى ردِّ المحذوف، لأَنَّ بناءَ فُعَيل مُمْكِنٌ بدُونه كما يؤُخذ من التعليلِ السابق كقولك في هَارٍ بمعنى ساقطٍ لأنَّ أصلَه هَائرٌ وشَارِ مَخْزنِ العَسلِ للنَحْلِ أصلُه شَائِرٌ وخَيْرِ أصلُه أَخْيَرٌ وشَرٌ أصله: أَشرّ هُوَيْرُ وشُوَيْرُ وخُبَيْرُ وشُرَيْرُ، وإذا صُغِّر نحوُ: أخت وبنت رُدَّ إليهما المحذوف كما في شَفةٍ فتقولُ أُخَيَّةٌ وبنُيَّة، ولا يُعتدُّ بالتاء كما لا يُعتدَ بهمزةِ الوصل في نحوِ اسم وابنِ أي: فتقول: أُخَيَّةٌ وبنيَّة بردِّ المحذوف، وأصلُهما بُنَيْوَةٌ وأُخَيْوَةٌ، فقلُبت الواوُ ياء فأُدغمت ياءُ التصغيرِ في الياءِ المقلوبةِ فصار: أُخَيَّةٌ وبُنيَّةٌ اهـ خ.

**الإعراب**: (وَارْدُد إلى المحذوف ما كان حذف) الواو استئنافية، أردد فعل أمر فاعل مستتر والجملة مستأنفة إلى المحذوف، جار ومجرور متعلق باردد، ما اسم موصول في محل النصب مفعول أردد كان فعل ماض ناقص واسمها ضمير يعود على ما الموصولة حذف فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل مستتر فيه، وجملة حذف في محل النصب خبر كان أي: ما كان محذوفاً، وجملة، كان صلة ما الموصولة، ويحتمل كون كان زائدة

(من أصله) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بحذف (حتى يعود منتصف) حتى حرف جر وغاية يَعُود فعل مضارع ناقصٍ من أخوات، صار منصوب بأن مضمرة بعد حتى الجارة، واسمها إما ضمير يعود إلى المحذوف منه منتصف خَبرُها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الروي، وجملة يعود صلة أن المضمرة، أَنْ مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحتى، تقديره؛ إلى عوده، الجار والمجرور متعلّقِ بأرْدُدْ فهو غاية له، والتقدير: واردد إلى المحذوف منه، ما قد حُذف منه إلى عوده، وصَيرورتهِ بسببَ ردّ المحذوف وزيادةِ ياء التصغير رباعياً منتصفاً أي له نصف صحيح فيكون على وَزْنِ فُعَيل، وإما ضمير يعود على أصله، والجار والمجرور متعلق بحُذف فيكون غايةً للحذف أي: اردد ما حُذف مِن أصله حتى يعود أَصْلُه الباقي منتصفاً أي نِصْفَ الكلمةِ التامةِ بردِّ المحذوف، فإذا قُلْت: شُفَيهة بردِّ المحذوف يكون الشِينُ والفاءُ الباقي مِن أصلِه نصفَ حروفِ الكلمة التامة بردِّ المحذوف (كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبرٍ لمحذوف تقديره: وذلك كائنٌ كقولهم، والجملةُ مستأنفة استئنافاً بيانياً (في شفة)، جار ومجرور متعلّق بقولهم (شُفَيهة) مقولٌ محكي لقولهم، وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة، مَنَع مِن ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الضرب، أو خبر لمبتدإ محذوف، تقديره: هذه شُفَيْوهَة، والجملةُ الاسمية في محل النصب مقول لقولهم (والشاةُ) الواوُ استئنافية، الشاة مبتدأ مرفوع، إنْ حرف شرط (صَغَّرْتها) فعل وفاعل ومفعول به، في محل الجزم بإن الشرطية على كونِه فعلَ شرط لها (شُوَيهة) خبر لمبتدأ محذوف مقرونٍ بالفاء الرابطة والخبرُ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي والتقدير: والشاةُ إن صَغَّرْتَها فهي شُويهة، والجملةُ من المبتدأ والخبر في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، والجملةُ الشرطية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر مستأنفة استئنافاً بيانياً.

## فصل في الحروف الزوائد

| | |
|---|---|
| وألْقِ في التصغير ما يُستثقل | زائدُه أو ما تراه يَثْقُل |
| والأحرفُ اللَّاتي تُزاد في الكلم | مجموعُها قولك سَائِلٌ وانْتَهِم |
| تقولُ في مُنْطلق مُطيْلق | فافهم وفي مُرْتَزِق مُرَيْزق |
| وقيل في سفرجل سُفَيرِج | وفي فَتىً مُستخرج مُخَيرِج |

(وألق) أي واحذف أيها النحوي: (في التصغير ما يُستثقل) أي ما يُعَدُّ (زائدُه) ثقيلاً أي: ما يُعَدُّ بقاءُهُ في حالةِ التصغير ثقيلاً من الأسماءِ الخُماسية التي رابعُها ليس حرفَ عِلَّةٍ كمنطلق ومُدْحَرِج ومَرتزق، أو من السُّداسية كمستخرج، وأقْوى الدليل على زيادةِ الحرف سقوطُه في بعض التصاريف (أو ما تراه يَثْقُل) أي: واحذف أيضاً في التصغيرِ ما ترى بقاءَه ثقيلاً من الحروفِ الأصيلةِ كسفرجل فتقول في منطلق مُطيلق بحذف النون دُون الميم،

لتصدرها، ولدلالتها على معنى اسم الفاعل، وكذا تقول في مرتزق مريزق بحذف التاء دون الميم لِما قلنا كما سيأتي في النظم، (والأحرفُ اللّاتي تُزاد في الكلم) العربيةِ (مجموعُها) عشرة يجمعُها (قولُك سَائِلْ) أيُّها الطالب أَمْرٌ من سَائَلَ يُسَائِلُ وهو بمعنى الثلاثي أي: أَكْثِر السؤالَ عن العِلْم والطلَبَ له (وَانْتَهِم) أي كُنْ نَهِماً حريصاً على طلبِه لتكون مِنْ حَمَلة العلم، وفي بعض النسخ (يَا هَوْلُ اسْتَنِمْ) أي يجمعها حروفُ مقولك: يا هَوْلُ، ويا شِدّةُ، استَنم أي: اسْكُنْ وانفرج عنَّا وجَمعَها بعضهم كابن مالك في (أمانٌ وتسهيلُ) وبعضُهم في (تَسهيلٌ ومُناءُ) ومعنى كونها زائدةً: أنَّ الحروف الزائدةَ على الأصولِ لا تكون إلا منها لَا أَنَّها لا تكونُ إلا زائدةً أبداً لأنها قد تكون أُصولاً ولمعرفةِ الزائدِ من الأصول، ضابطٌ مذكورٌ في علم التصريف. (تقول) أيها النحوي (في) تصغيرِ (منطلق مطيلق) بحذفِ نونه لثقلِها دُون ميمه لما مرّ (فافَهمْ) أيها النحوي ما قُلْتَه لك في أحكامِ تصغير الاسم المَزيدِ فيه من الخماسي (و) تقول (في) تصغيرِ (مُرتزق) أي: طالبِ الرزقَ (مُريزق) بحذفِ تائه دون ميمه لما ذكر (وقيل في) تصغيرِ ما حُذف منه حرفٌ أصليٌّ كـ (سفرجل سُفيرج) بحذفِ لامه لثقلِه، وإن كان مِن الأصل وهو شجرٌ شبيهٌ شجرةُ شجرَ البُرْتُقَال ويُخالِف ثمرةُ ثمرَه طعماً لأنه حامضٌ (و) قيل (في) تصغيرِ مُستخرج من قولك: هذا (فَتَىً مستخرج) أي طالبُ الخروج أو آخذُ الخَراج وهو الأجرةُ على الأرضِ أو غَيْرِها (مُخَيرج) بحذفِ سينه وتائِه لثقلهما دون الميم لما مرَّ وهو من السداسي الذي حُذف منه حرفان من حروف الزيادة.

**واعلم**: أنه قد سبق أَنَّ للتصغير ثلاثةَ أوزان: فُعيل وهو للثلاثي المجرد كفُلَيس وفُعيعل وهو للرباعي المجرد كدُريهم، وفُعَيْعيل وهو للرباعي المزيدِ قبل آخرِه حرفُ مَدٍ كمصباح، فإذا كان الاسمُ خماسياً مجرداً من الزيادة كسفرجل أو مزيداً فيه حَرفٌ واحد كمدحرج، ولم يكُن قبل آخره حرفِ مد فاحذف في التصغير من الأول آخرَه فتقول في سفرجل سَفيرج بحذفِ آخره، ومن الثاني زائدَة فتقول في مُدْحرِج دُحَيْرِج بحذفِ أولهِ ليَصِيرَا رُباعياً فيتوصل إلى بناءِ فعيعل لأنّ بقاءَهما يُستثقل، فإنْ اشتملَ الاسمُ على زيادتَين ولإحداهما مزيَّةٌ على الأخرى لدلالتها على معنى خاص حذفت الأُخرى كمنطلق فتقول في تصغيره مُطيلق بحذفِ النون دون الميم، لتصدُّرِها ولدلالتِها على معنى اسمِ الفاعل وهكذا تقولُ في مرتزق مُريزق بحذف التاء دون الميمِ لِمَا ذُكر آنفاً.

وإذا صُغِّر السداسيُّ حُذف منه حرفانِ من حروف الزيادةِ ليُتوصَّل إلى بناء فُعَيْعِل كمستخرج فتقول فيه: مُخيرج بحذفِ السين والتاء، ثُم ذكرَ الناظم رحمه الله تعالى حُكْمَ زيادةِ الياء الثانيةِ قَبْلَ الآخرِ جَبْرا للمصغر وليتوصّل بها إلى بناء فَعَيْعِيل فقال:

وقَدْ تَزاد اليَاءَ لِلتَعْويضِ  وَالجَبْر لِلمُصغَّر المَهِيضِ

كَقولِهِم إنّ المُطَيْلِيقَ أَتَى  وأَخْبا السُّفيريج إلى فصلِ الشتا

(وقد تُزاد الياء) أي: وقليلاً تُزاد الياءُ الثانية الساكنةَ جوازاً قبل الآخر (للتعويض) أي: تعويضاً لها عن الحرف المحذوف فيما حُذف منه حرف أصليٌّ كسُفيريج، أو حرفٌ زائد كمُطيلق أو حرفان كمُخَيْرج (والجَبْرِ للمصغر المَهيض) أي: وجبراً للاسم المصغَّر المحتقر المَكْسورِ بحَذْفِ بعضِ حروفه، والمَهِيضُ: اسمُ مفعول مِن هاض يَهِيض كمبيع مِن باع يبيع، من قولهم) هَاضَ العظمُ إذا كُسِر. وذلك (كقولهم) في المُطيلق المصغَّر بحذفِ نونه (إن المطيليْقَ أتى) وجَاء من السِجْنِ بزيادةِ ياء ساكنة قبل القاف جبراً لما حُذف منه، أَوَّلاً وهو النونُ وليكون على وزن فعَيعِيل، (و) كقولهم أيضاً (أَخْبَاءَ) زيدٌ بقَلْبِ همزته ألفاً لضرورةِ الوزن وحَذْفِها لالتقاء الساكنين أي: خَزَّن وادَّخر السفيريجَ (إلى) مَجيء (فصلِ الشتا) بحذف همزتِهِ لضرورةِ الروي، لِيبَعه فيه غَالِباً لانعدامِه في ذلك الفصل والشتاءُ الفصلُ الأخير من فُصولِ السنةِ الأربعةِ الربيعِ والصيفِ والخريف والشتاء، كما جَمَعها بعضَ أهلِ الميقات بقوله:

رَبِيعٌ صَيْفٌ مِن الأَزْمَانِ　　خَرِيف شِتَاء فَخُذْ بَيَانِي

فزاد في السُفَيريج ياءَ ساكنة قبل الآخر ليكون على وزن فُعَيعِيل وجبراً لِما حُذف منه أَوَّلاً، وهو اللام يعني أنه يجوز أن يُعوَّض مِمَّا حُذف منه حرف أصليٌّ أو زائدٌ أو حرفان في التصغير ياءٌ ساكنة قبل الآخر جبراً لما حُذف منه وليتُوصل بذلك إلى بناء فُعَيعيل، فتقول في منطلق، وسفرجل مُطيليق وسفيريج وفي مستخرج مُخيريج، وفُهِم من قولِه: وقد تُزاد قِلَّةُ ذلك، وأنه غَيْرُ لازم، وأنه لا يُخِلُّ ببناءِ التصغير بخلافِ بقاءِ الزائد.

**الإعراب**: (وأَلْق في التصغير ما يُسْتَثْقل) الواوُ استئنافية، ألق فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي: الياءُ، وفاعلُه ضمير مستتر فيه تقديره: أنت، والجملةُ مستأنفة (في التصغير) جار ومجرور متعلق بأَلْقِ (ما يُستثقل) ما اسم موصول في محل النصب مفعول به مبني على السكون، يُسْتَثقل فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بالضمة الظاهرة (زائدُهُ) نائبُ فاعل ومضاف إليه والجملة صلة الموصول والعائد ضمير زائدُه (أو ما تراه يَثْقُل) أو حرف عطف ما اسم موصول في محل الرفع معطوف على ما الأُولى، تراه فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول أول، يثقل فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على ما تقديره: هو، وجملة يثقل في محل النصب مفعول ثان لترى، تقديره؛ أو ما تراه ثقيلاً، وجملة ترى صلة ما الموصولة، والعائد ضمير المفعول في تراه (والأحرف اللاتي تزاد في الكلم) الواو استئنافية، الأحرف مبتدأ أول، اللاتي اسم موصول، للجمع المؤنث في محل الرفع صفة للأحرف، تزاد فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعل مستتر فيه تقديره: هي يعود على اللاتي، والجملة صلة الموصول، في الكلم جار ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، الجار والمجرور متعلق بتزاد (مجموعها قولك سَائِلٌ وَانْتَهِم) مجموعها مبتدأ ثان ومضاف إليه قولك خبر للمبتدأ الثاني ومضاف إليه،

والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للأول، وجملة الأول مستأنفة سائل وانتهم مقول محكي لقولك، والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: سائل فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: أنت يعود على المخاطب، والجملة في محل النصب مقول لقولك، وانتهم فعل أمر وفاعل مستتر في محل النصب معطوف على جملة سائل، وفي بعض النسخ: يا هولُ استنم فهو مقول محكي أيضاً، وإن شئت قلت: يا هول منادى نكرة مقصودة في محل النصب مبني على الضمّ وجملة النداء في محل النصب مقول لقولك: استنم فعل أمر وفاعل مستتر، والجملة جواب النداء على كونِها جُزْءَ مقول (تقول في منطلق مُطيلق) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملةُ مستأنفةٌ، في منطلق جار ومجرور متعلق بتقول، مطيلق مقول محكي لتقول منصوب بفتحة مقدرة أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا مطيلق، والجملة في محل النصب مقول لتقول (فافهم) الفاءُ للإفصاح لأنها أفصحت عن جوابِ شَرْطٍ مقدَّر تقديره: إذا عرفْتَ ما ذكرتُه لك، وأردتَ إتقان العلوم فأقول لك: افْهَمْ، افهم فعلُ أمر وفاعل مستتر، والجملةُ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملةُ إذا المقدرة معترضة لا محلَّ لها من الإعراب (وفي مُرتزق) جار ومجرور، معطوف على قوله في منطلق على كونه متعلقاً بتقول، مريزق معطوف على قوله مطيلق، على كونه مقولاً لتقول، (وقيل) الواو استئنافية قيل فعل ماض مغير الصيغة (في سفرجل) متعلق بقيل (سفيرج) نائب فاعل لقيل، أو خبر لمحذوف تقديره: هذا سفيرج، والجملة في محل الرفع نائب فاعل لقيل، (وفي فتى مستخرج مخيرج) وفي فتى جار ومجرور، معطوف على قوله: في سفرجل، مستخرج صفةِ لفتى مُخيرج معطوف على سفيرج على كونه نائبَ فاعل لقيل وفي هذا وفي ما قبله عطف معمولَينِ على معمولَي عاملٍ واحد (وقد تُزاد الياء للتعويض والجبر للمصغر المهيض) الواو استئنافية قد حرف تقليل تزاد الياءُ فعل ونائب فاعل، والجملةُ مستأنفة للتعويض جار ومجرور متعلق بتزاد، والجبرِ معطوف على قوله للتعويضِ لِلمُصغَّرِ جار ومجرور متعلق للجبر، المهيض صفة للمصغر (كقولهم) جار ومجرور خبر لمحذوف تقديره: وذلك كقولهم والجملةُ مستأنفة استئنافاً بيانياً (إنَّ المُطَيْلِقَ) إلى آخر البيت مقول محكي منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الحكاية على ألف الشتا، وإن شئت قلت: إنّ حرف نصب المطيليقَ اسمُها منصوب بالفتحة (أتى) فعل ماض وفاعل مستتر يعود على المُطيليق، والجملة في محل الرفع خبر إنَّ وجُملةُ إنّ في محل النصب مقولٌ لقولهم (وأَخْبَأ السُفيريج إلى فصل الشتا) الواو عاطفة مثال، على مثال، أَخْبَا فعل ماض وفاعل مستتر يعود على المُطَيْلِيق، تقديره: هو مبني بفتحة ظاهرة على الهمزة المنقلبة ألفاً للتخفيف المحذوفةَ لالتقاء الساكنين السفيريج مفعول به منصوب، والجملةُ الفعلية في محل الرفع معطوفة على جملةِ أَتىَ على كونها خبراً، لإنَّ

إلى فصل جار ومجرور متعلق بأخَبا فصل مضاف الشتا مضاف إليه مجرور بكسرة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي. ثُمّ ذكَر الناظمُ رحمه الله ما شَذَّ في التصغير فقال:

وَشَذّ مِمَا أَصَّلُوه ذَيَّا ... تصغيرُ ذا ومِثْلُه اللَّذَيَّا

وقولُهم أيضاً أُنيسَانُ ... شَذّ كَمَا شَذّ مُغَيرِ بَانِ

وليس هذا بمثالٍ يُحْذَى ... فَاتَّبِع الأصلَ ودَعْ ما شَذّا

(وشَذَ) أي: وخَرج (مِمَا أَصَّلوه) أي: مِما جعلوه أصلاً وقاعدةَ وقانوناً وضابطاً في باب التصغير وهو أن لا يُصغر المبنيُّ من الأسماءِ وكونُ المصغر مضمومَ الأول ومفتوحَ الثاني أي: خَالَف لِمَا أَسَّسُوهُ وجعَلُوه قاعدةً في التصغير (ذَيَا) بفتح الذال وتشديد الياء المفتوحة الذي هو (تصغيرُ ذا) من أسماءِ الإشارة إلى المفرد المذكر القريب أي: خالَف قاعدتَهم، في أصل تصغيره وفي صفتهِ حيث كان مبنياً ومفتوح الأولِ (ومثلُه) أي: ومثلُ ذَيَّا المذكور في مخالفتِه لأُصولهم (اللَّذَيَّا) بفتح أوله وتشديدِ ثالثه الذي هو تصغيرُ الَّذِي الموصول الموضوع للمفرد المذكر.

**واعلم**: أنه قد سَبق في أوَّل الترجمة أَنَّ التصغير من خواص الإسم المتمكن فالأصلُ: أن لا يدخل غَيْرَ المتمكن لكنهم خالَفوا هذا الأصلَ فصغَّروا شذوذاً أسماءَ الإشارة، والأسماءَ الموصولةِ لشبَهها بالأسماء المُتمكِّنة في كونِها تُوصف بالغيرِ كقولهم في أسماءِ الإشارة جاء هذا الرجلُ أي: الحاضرُ، وفي الموصول: جاء الذي في الدار العاقلُ وفي كونها صفةً للغير كقولك في أسماءِ الإشارة: جاء زيدٌ هذا أي الحاضرُ، وفي الموصول: جاء زيد الذي قام أبوه، فجوَّزُوا لذلك تصغيرَها لكن على وَجْهٍ خَالَف قاعدةَ التصغير فتُرِك أولُها على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير، وزيد في آخرها ألفُ عِوضاً عمَّا فاتها من ضَم الأول فقالوا في ذا وتا ذَيًا وَتَيًا، مع وُقوع ياء التصغير فيهما ثانيةً، وفي الذي والتي اللَّذَيَّا واللَّتيَا. وقد سُمع التصغير في خمسةِ ألفاظ من أسماء الإشارة ذَاوتَا وذَانَ وتَان وأُولَى فيقال: ذَيَّان وتيَّان وأُولَيَّا بالقصرِ على لغة الحجاز وبالمد على لغةِ تميم، وسمع أيضاً في خمسة ألفاظ من أسماء الموصولات الذي والتي وتثنيتهما وجمع الذي فيقال: اللَّذيَّان، واللَّتيَان واللَّذيُّون بضمّ ما قبل الواو رفعاً وبكسره مع الياء جراً ونصباً عند سيبويه، وقد صغَّروا أفعلَ في التعجب فقالوا ما أُحَيْسِنه، وكذا المركب المزجي كبعلبك وسيبويه في لغةِ مَنْ بناهما على الفتح في بعلبك وعلى الكسر في سيبويه، وصغَّروا الجُزء الأول منهما فقالوا: بُعَيْلَبَكَ وسُيَيْبَويه بضمّ أولهما وفتح ثانيهما واجتلابِ ياء التصغير ثالثةً، وأمَّا على لغةِ من أعربهما إعرابَ ما لا ينصرف فلا إشكال في تصغيرِهما لأنهما حينئذ مِنْ أقسام المتمكن (وقولُهم) أي قولُ العرب (أيضاً أُنَيْسِيَان شَذَّ) أي وقولُهم في تصغير إنسانَ أُنيسيان، بزيادةِ الياء شَذَّ، وخَرج عن قياس استعمالاتِهم في التصغير أيضاً أي: كما شَذّ ذُيَّا واللذيا وقياسه أُنيسَانٌ، هذا إن لم يُعتبر

جَمْعُه على أناسِين وإلا فقياسُه أَنَيْسِينٌ بكسر ما بعد ياء التصغير وقَلْبِ الألفِ ياءً، وقال الكوفيون: تصغيرُ إنسان أُنَيْسِيان لأنّ أصلَه إنْسيَانٌ على وزن إفْعلان بكسر الهمزةِ والعين وإذا صَغَّروا إفعلان قالوا أُفَيْعِلان، وهو مبني على قولهم: الإنسانُ مأخوذ من النِسيان كما في الصبَّان (كما شَذَ) وخرَج عن القياس قولهم مُغيرِبان في تصغيرِ مغرب بزيادة ألف ونون، وقياسه مُغَيرِب، (وليس هذا) الذي ذُكر من أُنسيان ومُغيربان (بمثالٍ) وأوزانٍ (يُحْذَى) ويُتَّبع، ويُقاس عليها غَيْرُها بل تُحفظ ولا يُقاس عليها لأنها شَاذَّةٌ، والشاذُّ يَحفظ ما سَمع منه ولا يقاس عليه غيْره (فاتبع الأصلَ) الفاء فيه للإفصاح أي: إذا عرفْتَ ما ذكرته لك من القياس والشاذ وأردتَ مُوافقَة استعمالاتِهم فأقول لك: اتبع الأصلَ أي القياسَ (ودع) أي؛ واترُك (ما شَذَّا) بألف الإطلاق أيْ ما خَرج عن القياس وخَالف قواعدَهم أي: اتبع ما أَصَّلُوه واترُكْ ما شذُّوه، يعني أنَّ مِمَّا خرجَ عن القياس فصغِّر شذوذاً قولَهم في إنسان وليلةٍ أُنيسيان ولُييلِيَةٌ بزيادة الياء فيهما، وقياسهما أُنَيْسان ولُيَيْلةَ، وفي مغرب وعِشَاء: مُغيربان وعُشَيَّان بزيادة ألف ونون، وقياسُهما مُغَيرِب وعُشَيَّيٌ وفي رجل رُويجِل، وقياسُه رُجَيل، وفي صِبْيَةٍ وغِلْمةٍ وبَنون: أُصَيْبِيَة وأُغَيلِمة وأُبَيْنُون، بزيادةِ الهمزة في أولِّها، وقياسُه صُبَيَّةٌ بتشديد الياء وغُلَيْمَةٌ وبُنَيْنُون، فهذه أمثلةٌ تُحفظ ولا يُقاس عليها.

**الإعراب**: (وشُذَّ مِمَا أصلوه ذَيَّا) الواو استئنافية شذ فعل ماض مما من حرف جر مبني بسكون على النون المدغمة في ميم ما، ما اسم موصول في محل الجر بمن مبني على السكون، الجار والمجرور متعلق بشذ، أصلوه أَصَّلَ فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، لأنّ ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل مبني على السكون، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به، مبني على الضم، والجملة صلة لما الموصولة، والعائد ضمير المفعول، ذَيَّا فاعل محكي مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، أو في محل الرفع فاعل مبني على الفتح، والألف حرف زائد تعويضاً عما فاته من ضمّ الأول وجملة شذّ من الفعل والفاعل مستأنفة (تصغير ذا) تصغير بدل من ذيا بدل اشتمال وبدل المرفوع مرفوع وهو مضاف ذا مضاف إليه محكي (ومِثْلُه) مبتدأ ومضاف إليه (اللَّذَيَّا) خبر محكي مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، والجملةُ الاسمية معطوفة على جملة شَذَّ (وقولهم أيضاً أُنَيْسِيان شَذَّ) الواوُ استئنافية قولهم مبتدأ ومضاف إليه، أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف وجوباً تقديره: إضتَّ أيضاً أي رجعْتُ إلى الإخبار عن الشاذ كما أخبرتُ عنه أوَّلاً، والجملةُ معترضة لاعتراضِها بين المبتدأ والخبر، أُنَيْسْيانَ مقول محكي لقولهم أو خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذا أُنيسيان والجملةُ في محل النصب مقول لقولهم (شذ كما شذ مغيربان) شَذَّ فعل ماض وفاعل مستتر، والجملة خَبرٌ عن قولهم، والجملة مستأنفة كما الكاف حرف جر وتشبيه، ما مصدرية شَذَّ فعلٌ ماض

مُغَيْرِبَانُ. فاعلُ شَذَّ مرفوع بالضمة والجملة الفعلية صلةُ ما المصدرية ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف تقديرُهُ: كشذوذِ مغيربان، الجار والمجرور متعلق بشَذَّ أو صفة لمصدر محذوف تقديره: شَذَّ شُذوذاً كائناً كشذوذِ مغيربان، (وليس هذا بمثال يحذى: الواوُ استئنافية ليس فعل ماض ناقص هذا ـ ها حرف تنبيه ذا اسم إشارة يُشار به للمفرد المذكر القريب، في محل الرفع اسمُها بمثال الباء زائدة في خبرِ ليس مِثالٍ خَبَرَهُا منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف جر زائد، والجملةُ مستأنفة يُحْذى فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها التعذُّر، ونائبُ فاعله ضمير يعود على مثال، والجملةُ في محَل الجر تبعاً لِلَفْظهِ أو في محلِ النصب تبعاً لمحله صفةٌ لمثالِ تقديرهُ: بمثالِ مَحْذِيٌّ أو محذياً، (فَاتَّبع الأصل ودع ما شَذَّا) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكَرْتُه لك مِنَ الشاذ والقياس، وأردتَ مُوافقة استعمالاتِ النحاة فأقولُ لك: اتَّبع الأصلَ اتبع فعل أمر وفاعل مستتر فيه مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، الأصلَ مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة، ودع الواو استئنافية دع فعل أمر مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت، والجملة معطوفة على جملة اتبع، ما اسم موصول في محل النصب مفعول به لدع شذ فعل ماض مبني على الفتح وفاعله ضمير يعود على ما، والألف حرف إطلاق، والجملة صلة لما الموصولة والعائد ضمير الفاعل.

# باب النسب

ويأتي في لفظه ثلاثُ لغات نُسَب على وزن عُمر ونَسْبٌ على وزن لَحْم بصيغة المصدر ونِسَبٌ بصيغةِ الجمع جمعُ نِسْبَةٍ مِثْلُ حِكَم وحِكْمة، وأركانُه ثلاثةٌ منسوبٌ كرَجُل ومنسوب إليه كقرِيش وأداة وهي: الياءُ غالباً فتقولَ: رَجُلٌ قُرشيٌ.

وسمَّاه سَيبويه: بابَ الإِضافة أيضاً، وابْن الحاجب: بابَ النسْبة بالضمّ والكسر بمعنى الإِضافة ويَحْدُث بالنّسبِ ثلاثُ تغييرات، الأول لفظيٌ وهو ثلاثةُ زيادةُ ياء مشدَّدة آخرَ المنسوب وكَسْرَ ما قبلها، ونقلَ إعرابه إليها، والثاني معنوي، وهو: صيرورتُه اسماً لِما، لم يكن له وهو المنسوبُ بعد أن كان اسماً للمنسوب إليه، والثالثُ: حكميٌ وهو مُعاملَتُه معاملةَ الصفةِ المشبهة في رَفعه الظاهر والمضمرَ بإطرادٍ اهـ خضري.

ولمَّا كان النَّسبُ معنىً حادثاً افتقر إلى علامةٍ تَدلُّ عليه كالتصغير وغيرِه وكانت من حروف اللِّيْنِ لخِفَّتِها، ولم تَلْحق الألفُ لئلا يصير الإعراب تقديرياً ولا الواوُ لثقلها أيْ: ثقلِ أوْجهِ الإعراب عليها، وشُددت الياءُ لئلا تلتبس بياء المتكلم ولتَجْري عليها أوجهُ الإعراب اهـ خط قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وكُلُّ منسوب إلى اسمٍ في العرب | أو بَلَدةٍ تَلْحَقُه ياءُ النَّسب |
| فشَدِّد الياءَ بلا تَوقُّف | من كل منسوب إليه فاعرِف |
| وإن يكن في الأَصل هاءٌ فَاحْذِف | كمثلِ مكيّ وهذا حَنَفي |
| تقولُ قد جاء الفتى البكريُّ | كما تقول الحسنُ البصري |

(وكُلُّ) شخص (منسوب) أي أُريد نِسْبتهُ (إلى اسم في العرب) أي: إلى اسم من أسماءِ قبائل العرب، أو العجم، والعربُ ليس بقيد كهاشم، وبكر (أو) إلى (بلدة) من بلادِ العرب كمكة ومصر والمدينَةِ والبصرة (تَلْحَقُه) أي تَلْحَق ذلك المنسوبَ (يَاءُ النسب) أي ياءٌ تَدُلُ على أنه منسوبٌ إلى ذلك الاسم أو إلى تلك البلدةِ مكسورٌ ما قبلها، فتقولُ: جاءني رجل هاشميٌّ أو بكري أو مكي أو مصري أو مدني أو بصري (فشدِّد الياءَ) أي فشدِّد أيُها النحوي ياءَ النسبة فرقاً بينها وبين ياء المتكلم (بلا توقُفِ) ولا تردُّد ولا شك في تشديدها أَيْ فشدِّد الياءَ حالة كونها كائنةً (مِن كُل) شخص (منسوب إليه) أي إلى ذلك المذكور من اسم، أو بلدة في العرب، أو العجم (فَاعْرِف) ما ذكرتَهُ لك من أحكام النسب وطَبِّقْه في كلامك، فتقول جاءني رجل قرشيٌ أو مكي أو دمشقي، يعني: إذا أُريدَ

النسبُ إلى أب أو قبيلة أو بلدة أو صَنعة، زِيد في آخرِ المنسوب إليه ياءٌ مشددة مكسورٌ ما قبلها فتصير حرفاً يَجْري عليه الإعراب فيقال في النسب إلى دمشق دمشقي وإلى قريش قرشي، وإنما زيدت الياءُ لتدُلَّ على نسبه المنسوب إلى المجرد عنها، وكانت مشددة فرقاً بينها وبين ياء المتكلم، ولأنها لو كانت مخففة لَثقُلت عليها الضمةُ والكسرةُ وكُسِر ما قبلها تشبيهاً لها بياءِ الإضافة. وهذا أحد التَّغْييرَاتِ اللَّاحقةِ للاسِم المنسوب إليه إذْ تَلْحقُه ثلاث تغييرات كما مرّ لفظيٌ وهو كَسْرُ ما قبل الياء، وانتقالُ الإعراب إليها ومعنويٌ وهو صَيْرُورته اسماً لِمَا لم يكن له اسماً قَبْلَ، وحُكيٌ وهو: رَفْعُه لِما بَعْدَه على الفاعلَيَّةِ كالصفة المشبهة كمررت برجل قرشيٍّ أبوه، كأنك قلت منسوب إلى قريش أبوه ويَطَّرد ذلك الحُكْم فيه وإن لم يكن مشتقاً، وفي بعض النسخ: بدل هذا البيت أعني: (فَشدِّد الياءَ) الخ.

وتُحذف الهاءُ بلا توقُّف مِن كُلِّ منسوب إليه فاعرف

تقول قد جاء الفتى البكريُّ كما تقول الحسنُ البصري

ولم يكن في تلك النسخة قولُه:

وإن يكُنْ في الأصل هاءٌ فَاحْذف كمثل مكي وهذا حنفي

ثمّ أشار إلى حكم ما إذا كان آخرُ المنسوب إليه تاء التأنيث فقال: (وإن يكن) آخرُ المنسوب إليه (في الأصل) أي قبلَ النسبةِ (هاءَ) أي تاءَ تأنيثٍ (فاحذفها) وجوباً لِلنَّسب حذَراً مِنَ اجتماع تَاءَيْ تأنيث عِنْدَ نسبةٍ مؤنثةٍ في قولك: جاءَتْ إمرأةٌ مكيَّةٌ أو بَصْريَّةٌ، إذ لَوْ بَقِيَتْ التاء لقيلَ مَكتيَّةٌ وبَصْرَتِيَّةٌ، فيقال: رَجُلٌ مكيٌّ وبَصريٌّ، وامرأةٌ مكيةٌ وبصريةٌ، قال أبو حيَّان: وقولُ الناس: درهمٌ خَلِيفَتِيٌّ لَحْنٌ، وقياسُه خليفيٌّ وفي التصريح: وقولُ المتكلمين في النسبةِ إلى الذَّاتِ ذاتيٌّ اصطلاحٌ لهم غَيْرُ جارٍ على اللغة كاستعمالهم الذاتَ بمعنى الحقيقةِ مع أنّ المعروف لُغةً: كونُها بمعنى صاحبةٍ ولا مُشاحةَ في الاصطلاح اهـ منه.

وقياسهُ: ذَوَوِيٌّ يحذف التاء وقَلْبِ ألفه واواً، وردِّ لامِه المحذوفةِ اهـ خضري، وذلك: (كـ) مِثْلِ قولهم مررتُ برجل (مكي) أي منسوب إلى مكة بحذفِ التاء الَّتِي كانت في الأصل (وهذا) الحاضرُ رجل (حنفيٌّ) أي منسوبُ إلى بني حنيفة، أو إلى مذهبِ أبي حنيفة) بحذف التاءِ في الأصل، و (تقولُ) أيضاً في النسبةِ إلى القَبيلة (قد جاء الفَتى البَكْريُّ) أي: الشَّابُّ المنسوبُ إلى بني بكر، اسم قبيلة (كَمَا تقولُ) في النسبَةِ إلى البلدة حدثنا (الحسنُ البصريُّ) عن أنس رضي الله عنه، أي الحسنُ المنسوبُ إلى البصرة بلدةٌ في العراق، وهو: الحسنُ بن أَبِي الحَسن، واسمُ أَبيه يَسارٌ، بالتحتانية، والمهملة الأنصاريُّ الإمامُ أبو سعيد أحدُ أئمَّةِ الهدى والسنةِ اهـ مِنْ خلاصة المفهم. ومثلُ تاءِ التأنيث في وجوبِ الحذف للنَسبِ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ إذا كانت خامسةً فصاعداً نحوُ:

قَرْقَرِيٌّ في قَرْقَرى اسمُ موضع، وحِثِّيثِيٌّ في حِثِّيثَى ضَرْبٌ من السير، أو اسمُ مصدرٍ مِنْ حَثَّ على الشيء إذا حَضَّ عليه، أو كانت رابعة في اسمِ متحرِّكِ الثاني كَحَمَزِيٌّ في حَمَزى بفتح الميم والزاي، وَصْفٌ بمعنى، السريع، يقال: حِمارٌ حَمزَى أي سريعٌ لأنَّ الحركةَ تقُوم مقامَ الحرف الخامس في الثِقلِ فخُفِّف بِحذْفِ الألفِ اهـ خط. فإن كان ساكنَ الثاني كحُبْلَى فحُكْمهُ ما أشار إليه مع غيره بقوله:

| | |
|---|---|
| وإنْ يكن مِمَّا على وزن فتى | أو وزن دُنْيا أو على وزن متى |
| فأَبْدلِ الحرفَ الأخيرَ وَاوَا | وعاص مَنْ مَارَى ودَعْ مَنْ نَاوَى |
| تقولُ هذا علويٌّ مُعْرِقُ | وكُلُّ لهوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ |
| وَانْسُبْ أَخَا الجِرْفَةِ كالبقَّالِ | وَمَنْ يُضاهِيهِ إلى فَعَّالِ |

(وإن يَكُن) المنسوبُ إليه (مِمَّا على وزن فَتى) من كل ثلاثي مقصور سواء كانت ألفُه بدلاً من واو كعصا أو من ياءٍ كفَيء (أو) مِمَّا على (وزن دنيا) من كل رباعي مقصور ثانيه ساكنٌ كحُبْلى وموسى وعيسى (أو) مِمَّا على (وزن متى) من كل ثلاثي ألفُه مجهولٌ كقفَا وقَنا (فأَبْدِلِ الحْرفَ الأَخيرَ) منه، وهو الألفُ (واواً) أي: فَاقلِب ألفَه واواً عند النسبةِ إليه وجوباً، سواء كانت ألفهُ بدلاً مِن واو كعصا أو من ياء كفتى أو مجهولةً كمتى، فتقولُ في النِسْبَةِ إليه عَصِويٌّ وفَتِويٌّ ومَتَوِيّ. وإنما قُلبت في فتى واواً وإن كان أصلُها ياء كراهيةَ اجتماع الكسرة والياآتِ، وأما نحوُ: دُنْيا كحُبْلى مِما هو رباعي مقصور ثانيه ساكن فيجوز في ألفِه الحَذْف، والقَلْب، فتقول دينيُّ وحُبْلِيٌّ ودُنْيَوِيٌّ وحُبْلَوِيُّ، والحذفُ أرجحُ، لأنَّ شَبَهها بتاءِ التأنيثِ أقوى مِن شَبهها بالمنقلبةِ عن الأصل كما في التصريح، وليس القلْبُ مُتعَيِّناً كما تُوهمُه عبارةُ الناظم (وعاصِ) أي خَالِفْ (مَنْ مارَى) أي: مَنْ جَادَلك ونازَعك هذا الحُكْم (ودَعْ) أي: اتْرُكْ (مَنْ نَاوَى) أي: مَنْ باعَد عن هذا الحكم وأَنْكَره ولا تُبالِ به ثُمَّ أشار إلى حكم النسبةِ إلى فَعِيل معتلِّ اللام كغَنِيٍّ وعَلِيٍّ، فـ (تقولُ) في النسبةِ إليه، جاء رجلٌ غَنوِيٌّ (وهذا عَلَوِيٌّ مُعْرِقُ) أي: أَصِيلٌ بحَذْفِ الياءِ الأُولَى، وفَتْحِ ما قبلها، وقَلْبِ الثانيةِ واواً، أي: بَعْدَ قَلْبِها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها أي: فحُذِفت الياءُ الأُولى كراهيةَ تَوالِي الياآتِ، فقُلبت الثانيةُ واواً، وإما رُجوعاً إلى أصلها كقُصَيٍّ وعَدِيٍّ وعليٍّ أو لأَجلِ ياءِ النسب كَوليَ، فيقال: وَلَوِيٌّ. ومنه أي، ومن النسبةِ إلى فَعِيل معتلِ اللام، قولُ الناظم: (هذا علويٌّ معرق) لأنه نسبة إلى علي لا إلى عَلَا، كمَا تُوهِمه عبارتُه أيضاً وقولُه (وكُلُّ لَهْوٍ دُنْيَوِيٌّ مُوبِقُ) أي: مُهلِكٌ صاحبَه بتفويتِ أمورِ الآخرة عليه مِثالٌ لِما هو رباعي مقصور ثانيه ساكنٌ فيجوز في ألفه قلبه واواً كما ذكره أوَّلاً بقوله: (أو وَزْن دنيا) وليس من بابِ عَلَوي كما تُوهمه عبارته.

وإذا نُسب إلى المنقوص فإن كانت ياؤُه ثالثة كشَجٍ وعَمٍ مِنْ عَمِي عليه، الأَمر إذا

الْتَبسَ عليه فُتح ما قبلها وقُلبت واواً فتقول شجويٌ وعمويٌ، وإن كانت رابعة كقاضي جاز حَذْفُها وقلْبها واواً، والحذفُ أحسن للخفةِ فتقول في النسبةِ إلى قاض قاضِيٌ وقاضَوِيُ، وإن كانت خامسة فصاعداً وجَبَ حَذْفها كمُعْتَدى في مُعْتدٍ ومستعلِى في مستعل، ومَنْ قال: الهِجْرةُ المصطفويَّة فقد أَخْطأَ، كما في التحفة، بَل الصَّوابُ المصطفيَّةُ.

وإذا نُسب إلى الممدود فإن كانت همزتُه للتأنيثِ قُلبت واواً، لكون الهمزة أَثْقَلَ من الواو كصحراوي، في صحراء أو أصلاً سَلِمَتْ من القلب غالباً نحو: قُرَّائِيٌ في قُرَّاء وهو الرَّجلُ العابدُ ومِن غيرِ الغالب تُقْلب واواً فيُقال: قُرَّاوِيٌ وهو قليل أو بدلاً من أصل نحو كساء جاز الوجهان نحو: كسائيٌ وكساوِيّ بالواو رُجوعاً إلى الأصل.

وإذا نُسب إلى المركب، فإن كان التركيبُ إِسْنَادِياً كتأبَّط شراً أو مزجياً كبعلبك نُسب إلى صدره، فتقول تأبطيٌ وبعليُ، وكذا إذا كان إضافياً كأمرِئي بكسر الراء بعدها همزةُ في امرئي القَيْسِ، إلا إذا كان الإضافيُ كُنيْةٌ كأَبِي بكر وأُمِّ كلثوم، أو معرَّفاً صدرُه بعَجْزه كابن عُمر وابن الزبير، فإنك تَنْسَبه إلى عجزه فتقول بكريُّ وكلثوميُّ وعمريّ وزُبيريّ، ورُبَّما أُلْحِق بهما ما خِيْفَ فيه لَبْس كقولهم في عَبْد الأشهَل أَشْهَليّ، وفي عبد مناف مَنافيّ، والأشهلُ في الأصلِ مَنْ به شُهْلَةٌ في العينِ، والشهلةُ أن يشُوب سوادَها زُرقةٌ، يقال: رجل أشهلُ العَين أي: بَيِّنُ الشَّهْلِ، ومناف في قولِهم: عبد مناف اسمُ صَنمٍ لقريش.

ثُمّ ذكرَ الناظم: أنه قد يُسْتَغنى عن ياء النسب بصوْغ المنسوب إليه على وزن فعال وذلك غَالبٌ في الحرف فقال: (وانسب) أيها النحوي (أخا الحِرفة) أي: صاحَب الحرفة، والحرفةُ: كُلُّ عمل وكسب يَرْتَزَقُ منها الإنسانُ، كالبيع والزراعة، سُميت حرفةً لانحراف الناس إليها، (ومَنْ يُضاهيه) أي: ومن يضاهي صاحبَ الحرفة ويُشابهه كأخي الصناعة، (إلى فعَّال) أي إلى وزن فعال (كالبَقال) لِبيَّاعِ الأطعمة، وهو لغةٌ عاميَّةٌ، والصحيحُ: البَدَّالُ كما في القاموس، وأمَّا مَنْ يَبيع البقُول والخضروات فَبْقِليٌّ، وقولُه: كالبقال، وهو مثالٌ لصاحبِ الحرفة، ومثالُ مَنْ يضاهيه من الصناعةِ، كالبَزَّاز نسبةٌ إلى بَيْعِ البَز، وهي: الثيابُ المختلطةُ ودَقَّاقٍ لمن يبيعُ الدقيقَ وبَرَّارٍ لمن يبيعُ البُرَّ وعَطَّار لمن يبيع العُطور ونَجَّار لمن يَصْنَعُ الحديدَ، فتقول: جاء البقَّالُ والبزَّازُ والخَيَّاطُ لمن يَصْنَع الخِياطة، وجُعل منه قولُه تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّـٰمٍ لِّلْعَبِيـدِ﴾ وقد يُصاغ أيضاً على فاعلٍ أو فِعِلٍ بمعنى ذي كذا فالأولُ كتامر ولابن وطاعم وكاس، والثاني كطَعِم ولَبن ونَهِر، كقولِ الشاعر:

لَسْتُ بِلَيْليٍّ ولَكنِّي نَهِرُ ... لَا أُدْلِجُ اللَّيْلَ ولكِنْ ابْتَكِرُ

أي: عاملٌ في النهار وهذه الأبنيةُ ليسَتْ مَقِيْمَةً وإن كان بعضُها كثيراً لأنّ الكَثْرةَ لا تُثْبِتُ القياسَ، وهذا مذهبُ سيبويه، ويُقال: والمُبرِّدُ يقَيسهُ، والفرقُ بين فاعل هذا واسم الفاعل أنَّ الثاني يُفيد العِلاجَ، ويقبل التاءَ دون الأول أعني ما هنا، والله سبحانه وتعالى.

**الإعراب**: (وكل منسوب إلى اسم في العرب) الواو استئنافية كل منسوب مبتدأ ومضاف إليه إلى اسم جار ومجرور متعلق بمنسوب، في العرب جار ومجرور صفة لاسم (أو بلدة) معطوف على اسم (تلحقه) فعل ومفعول (ياء النسب) فاعل ومضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية مستأنفة (فشدد الياء بلا توقف) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أن ياء النسب تلحق كل منسوب وأردت بيان صفة إلحاقها فَأَقُولُ لك شَدِّد الياءَ، شدِّد فعلُ أمر وفاعل مستتر الياءَ مفعول به، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة، بلا الباء حرف جر لا اسم بمعنى غير في محل الجر بالباء مبني على السكون لا مضاف توقف مضاف إليه، الجار والمجرور متعلق بشَدِّد، (من كل منسوب إليه فاعرف) من كل منسوب جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف حال من الياء إليه متعلق بمنسوب فاعرف الفاء فاء الفصيحة لأنها، أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا سَمِعْتُ ما قُلْتُ لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك اعرف ما قُلْتُه لك حقَّ المعرفة اعرف فعل أمر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة الروي، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت: والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (وإن يكن في الأصل هاءٌ فاحذف) الواو استئنافية، إن حرف شرط جازم يكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية واسمها ضمير مستتر فيها يعود إلى آخر المنسوب، في الأصل جار ومجرور متعلق بيكن، هاءً بالنصب خبر يكن منصوب بالفتحة، وبالرفع هاءٌ اسمُ يكنْ مؤخر في الأصل خبره مقدم فاحذف الفاءُ رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً احذف فعل أمر وفاعل مستتر مبني بسكون مقدر مَنعَ من ظهوره اشتغال المحل بحركة الضرب، والجملة الطلبية في محل الجزم جواب إن الشرطية وجملة إن الشرطية مستأنفة، (كمثل مكي وهذا حنفي) كمثل مكي جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوفٍ خبرٍ لمحذوف تقديره: وذلك كمثل مكي، والجملة مستأنفة، وهذا حنفي الواو عاطفة لقول محذوف على مثل مكي تقديره: وذلك كمثل مكي وقولِك هذا حنفي، هذا مبتدأ حنفي خبر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي والجملة الاسمية في محل النصب مقولٌ لذلك القول المحذوف، (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة (قد جاء الفتى البكري) مقول محكي لتقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على ياء البكري منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وإن شئت قلت: قد حرف تحقيق جاء الفتى فعل وفاعل البكري صفة للفتى والجملة الفعلية في محل النصب مقول لتقول (كما تقول الحسن البصري) الكاف اسم بمعنى مثل مبني على الفتح ما مصدرية تقول فعل مضارع وفاعل مستتر الحسن فاعل لفعل محذوف تقديره: حدثنا الحسن البصري صفة للحسن، والجملة

المحذوفة في محل النصب مقول لتقول، وجملة تقول صِفةٌ لما المصدرية، وجملة ما المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة الكاف إليه، والكاف صفة لمصدر محذوف، تقديره تقول قد جاء الفتى البكري، قولاً مثل قولك، الحسن البصري (وإن يكن مما على وزن فتى) الواو استئنافية إن حرف شرط يكن فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر يعود على المنسوب إليه مما جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليكن، تقديره: وإن يكن المنسوب إليه كائناً على وزن فتى على وزن فتى جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف صلة لما الموصولة أي وإن يكن المنسوب إليه كائناً مما كان على وزن فتى، (أو وزن دنيا) مضاف ومضاف إليه معطوف على وزن فتى، (أو على وزن متى) جار ومجرور ومضاف إليه معطوف على قوله على وزن فتى (فأبدل الحرف الأخير واواً) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية أبدل فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين الحرف مفعول به أول الأخير صفة للحرف، واواً مفعول ثان، والجملة الطلبية في محل الجزم بإنْ الشرطية على كونها جواباً لها، وجملةُ إنْ الشرطية مستأنفة (وعاص مَنْ مارى ودَع مَنْ ناوى) الواو عاطفة عاص فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب مبني على حذف حرف العلة وهي الياء لأنه من عَاصَى يُعاصِي مُعاصاة، والجملة معطوفة، على جملة فأبدل من اسم موصول في محل النصب مفعول به مارى فعل ماض وفاعل مستتر تقديره: هو يعود على من، والجملة صلة من الموصولة، ودع الواو عاطفة دع فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب مبني على السكون، والجملة معطوفة على جملة أبدل من اسم موصول في محل النصب مفعول به ناوى فعل ماض وفاعل مستتر يعود على من الموصولة، والجملة صلة لمن الموصولة (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة، (هذا علويّ) إلى آخر البيت مقول محكي والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على قاف موبق منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية، وإن شئت قلت: هذا علوي مبتدأ وخبر معرق صفة لعلوي، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول (وكل) مبتدأ (لهو) مضاف إليه (دنيوي) صفةِ لِلَهْو (موبق) خبر المبتدأ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله هذا علويّ، (وانسب أخا الحرفة) الواو استئنافية، انسب فعل أمر وفاعل مستتر أخا مفعول به منصوب بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين لأنه من الأسماء الستة الحرفةِ مضاف إليه، والجملة الفعلية مستأنفة (كالبَقّال) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كالبقال والجملة معترضة بين المعطوف والمعطوف عليه لغرض التمثيل لا محل لها من الإعراب، (ومَنْ يُضاهيه) الواو عاطفة من اسم موصول في محل النصب معطوف على أخا الحرفة يضاهيه فعل مضارع ومفعول به وفاعل مستتر يعود على من الموصولة، والجملة صلة لمن الموصولة، (إلى فَعَّال) جار ومجرور متعلق بأنسب.

# بَابُ التوابع

التوابعُ جمعُ تابع، والتابع لغة: المُتابع لغيره، كالمأموم يُتابع الإمامَ، واصطلاحاً: هو اللفظ المشارِك لما قبله في إعرابه الحاصلِ في ذلك التركيب، والمتجدِّد في غيره غَيْرُ خبر، وقولنا: في إعرابه أي: وجوداً وعدماً ليدخل نحو: قام قام ولا لا مما ليس بمُعْرَب، والمراد بقولنا في إعرابه الإعرابُ وما يُشْبِهه من حركة عارضة لِيَدْخُلَ نحو يا زَيْدُ الفاضلُ بالضم مِمَّا أُتبع فيه المنادى على لفظهِ فإنه مشارك في شِبْه الإعراب، وكذا في نَفْسِ الإعراب، لكنه محليٌّ في زيدُ، ومقدَّر في الفاضل لأنّ ضمَّته لمجردِ إتباع لفظِ زيدُ لا بناءٌ ولا إعرابٌ لعدم مُقتضِيهما تدبَّر، اهـ خضري. والمرادُ بقولنا: في إعرابه: جنسُ إعرابه ونوعِه لأنّ شَخَص إعراب السابق لا يَنْتَقِلُ عنه، وإنما المعنى أنَّ التابَع والمتبوعَ يَندَرِجَان تحت نوع من الإعراب كما في قولك مررتُ بأحمدَ الفاضِل لأنَّ جر الأول بالفتحة، والثاني بالكسرة، وقولُنا في إعرابه الحاصل والمتجدد نحوُ: جاء رجلٌ عاقل، فعاقل تَبِعَ رجلاً في الإعراب الحاصل وهو الرفع ولو تجدد لرجل إعرابٌ غَيْرُ الرفع تَبِعه عاقل كرأَيْتُ رجلاً عاقلاً ومررت برجل عاقل فخَرج بذلك نحوُ: درهماً من قولك: أعطيتُ زيداً درهماً لأنَّ مشاركتَه ما قبله في النصبِ تَزول في قولك: أُعطي زيدٌ درهماً، وكذا راكباً في قولك: رأيتَ زيداً راكباً، فإنها تزولُ في قولك: جاء زيد راكباً ومررت بزيد راكباً اهـ كردي، وقولُنا: غَيْرَ خبر خرَجَ به الخبرُ نحوُ: حامض في قولك: الرّمانُ حُلْوٌ حامضٌ فإنه مشارك لما قبله في الإعراب الحاصلِ والمتجددِ بالنَّاسخ نحو: كان الرمانُ حلواً حامضاً وليس تابعاً لأنه خبر، واعترضَ بعضهم هذا بأنَّ حامضاً ليس خبراً بل جُزْءُ خبرِ، فزَاد غَيْرَ خبرِ، ولا جُزْء خبرِ اهـ يس.

والتابعُ أربعةُ أقسام: عطف وتوكيد ونعت وبدل، ومن فَصَّل في العطف جَعَلَ التوابع خمسة ومن فصَّل في التوكيد جعلَها ستة والأَوْلَى أن يُبْدَأَ منها بالنعتِ ثُمّ البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم النسق لأنها إذا اجتمعَتْ في التبعيَّةُ رُتِّبَتْ كذلك كما في التسهيل في نحو قولك: جاء الرجلُ الفاضلُ أبو بكر نَفْسُه أَخُوكَ وزيدٌ، كما أشار إلى الترتيب بعضُهم بقوله:

قَدِّم النَّعْتَ فالبَيانَ فأَكِّدِ ثُمَّ أَبْدِلْ وَاخْتِم بِعَطْفِ الحروف

والعاملُ فيها عند الجمهور هو العاملُ في متبوعها إلا البدل فعاملُه مقدر لأنه على

نية تكرار العامل لكونه مقصوداً بالحكم خلافاً للمبرد، وقيل العاملُ في الجميع مقدَّر، وقيل العاملُ في النعت والبيان والتوكيد التبعيَّة.

وفائدةُ الخلاف جوازُ الوقف على المتبوع على القول بتقديرِ العامل دون غيره، قال الناظم رحمه الله تعالى:

والعطفُ والتوكيدُ أيضاً والبدل ... توابعٌ يُعْرَبْنَ إعرابَ الأُول
وهكذا الوَصْفُ إذا ضَاهَى الصِفة ... موصوفَها منكَّراً أو معرفة
تقول خَلِّ المَزْجَ والمُجونَا ... وأقبلَ الحُجَّاجُ أجمعونا
وَامرُرْ بزيدٍ رجلٍ ظَريف ... وَاعْطِف على سائِلِكَ الضَّعِيف
والعطفُ قَدْ يَدْخُلُ في الأفعال ... كقولهم ثُبْ وَاسْمُ للمعَالي

أي: (والعطفُ) الشاملُ لنوعَيْه البيانِ والنسقِ (والتوكيد) الشاملُ لنوعيَه اللفظي والمعنوي (أيضاً والبدل) بأقسامهِ الأربعة، ولفظةُ أيضاً؛ كلمةٌ يُؤتَى بها إذا كان بَيْنَ ما قبلها وما بعدها ارتباطٌ، ومناسبةٌ أي: إضتُ ورجعتُ إلى الأخبار عن البدل بعد ما أخبرتُ عمَّا قبله، (توابع) لما قبلها حكماً ولفظاً وفسَّره بقوله (يُعرْبن) تلك التوابعُ (إعراب الأُول) أي: إعراباً كإعراب الأسماء والأفعال الأُول: أي يُوافِقْن ما قبلها في إعرابه رفعاً ونصباً وجراً وجزماً (وهكذا) أي: ومثلُ هذا المذكور في مُوافقَتِه ما قَبْله (الوَصْف) أي: النعتُ (إذا ضاهى) وشَابَه النعتُ و (الصفةَ موصوفَها) ومنعوتَها في كونه (منكرا) كمررت برجل عاقل (أو) في كونِه(معرفة) كمررت بزيد العالم (تقول) أيها السائلُ في مثالِ عطفِ النسق (خَلِّ) أي: اتْرُكْ واجْتَنِبْ أيها المجتهدُ في اتباع السُّنة (المَزْحَ) بفتح الميم مَصدرُ مَزَح مَزْحاً مِن باب مَنَع إذا لَعِب بكلام مُضْحِكٍ لا يُقْصَد معناه (والمُجُونَا) بضمّ الميم الخُروجُ من المَزْحِ إلى حَد الخِلَاعَةِ بِذكْرِ ما يُسْتَحْيَا منه ذَكَرَه في التحفة.

وفي القاموس: مَجَن مُجُونا من باب قَعَد إذا صَلُب وغَلظُ ومنه المَاجِن لِمَنْ لا يُبالِي قولاً وفعلاً كأنَّه صُلْبُ الوَجْهِ أي: اترُكْ أيُّها المؤمن المَزْحَ والمُجُونَ لأَنَّهما من الأَحاديث، والأَباطيل والأَضاحيك الَّتِي لا تُجْدِي نَفْعاً واشْتَغِلْ بأَذْكارِ ربِّك، (و) تقولُ في مثالِ التوكيدِ (أَقْبلَ الحُجَّاجُ) وأفاضَ كُلُّهم (أجمعونا) من عرفةِ إلى مزدلفة، واستُفيد مِن هذا المِثالِ جوازُ التوكيد بأجمع من غيرِ تَقدُّم كُلٍ (و) تقولُ في مِثالِ البدل (امْرُرْ بزيدٍ رَجُلٍ ظريفٍ) أي: كَيِّسٍ عاقلٍ واستُفيد منه جوازُ إبدال النكرة من المعرفة، وأنَّ النكرة إذا أُبدلَت من المعرفةِ تُوصف بنكرةٍ مِثْلِهِ (و) تقولُ في مثالِ الوصف (أعطف) واشْفُقْ (على سائِلك الضعيف) أي: المسكينِ وَافْهَم قولُه سابقاً (وهكذا الوَصْفُ) إلى آخره، أَنَّ المعرفةَ لا تُنعت بنكرة ولا العَكْسُ وهو كذلك، ثُمَّ ذكر الناظم: حكْمَ العطف في الأفعال، والمراد به عطف النسق لأنّ عطف البيان لا يكون في الأفعال بقوله: (والعطف)

أي: عطفُ النسق (قد يَدْخُل في) جميعِ أنواع (الأفعال) مثالُه في الأمر (كقولهم) أي كقولِ بعض العرب (ثِبْ) بكسر المثلثة أَمْر من وَثَب يَثِب من باب وعد إذا ارتفع إلى علو (واسْمُ) أمر من سما يسمو سُمُوًا إذا ارْتفَع وعلا، فعطفهُ على ما قبله من عطفِ الرديف أي: ثِبْ وَثْباً وارتفع إلى المعالي وَاعْلُ إليها أي سارعْ إلى اكتسابِ المعالي والدرجاتِ العالية عند ربك بكثرةِ السَّهرِ والقيام في اللَّيالي لِتفُوزِ رضا الرّبِ المتعالِي، مثالُه في الماضي: قام وقعد زيدِ، ومثالُه في المضارع يأكُلُ ويشربُ عمرو، وَافْهَمَ تَعْبيرُه بقَدْ إلى قِلَّةِ وقوعه في الأفعال لكن لَيْس على إطلاقه، بل بالنسبةِ إلى وُقوعهِ في الأسماء، وقد اختصر الناظمُ رحمه الله تعالى أحكامَ التوابعِ ولا بأس بذكِر جُملٍ منها فنقول: الأولُ:

# بابُ النعت

ويُرادفه الوَصْف والصفة على المختار، لكن النعتُ عبارةُ الكوفيين وهما عبارةُ البصريين وهذه الثلاثة: ألفاظٌ مترادفة على ما هو الحقُّ، قال ابن إياز في شرح الفصول، قال بعض المتأخرين: الوصفُ يُطلق على ما لا يتغيَّر وعلى ضِدِّه، والنعتُ: لا يُطْلَقُ إلا على ما يتغيَّر فقط، ولذا يقال: صفاتُ الله: ولا يقال نُعوتُه انتهى يس.

وفي الكواكب: ولا فَرْقَ بينهما عند النُّحاة، وأما عند غيرهم فقيل: النعتُ: ما يُمْكن زَوالُه عن مَحلِّه، كاللَّونِ العَارض وعدمِ العالمية في المخلوقِ والصفةُ ما لا يَزُول إلّا بزوالِ محله كاللَّوْنِ الخِلْقِيِّ، والعالميةِ، قال ابنُ عنقاء: والحقُّ: أَنَّ الوصف أعم، عند النحاة. لأنه يقال الحالُ والخبرُ وَصْفٌ معنى، ولا يقال نعتٌ معنى، اهـ منه، فهو لغةً: وَصْفُ الشيء بما هو فيه واصطلاحاً: هو التابعُ المشتق أو المؤوَّل به المُباين للفظِ متبوعه الموضَحُ لمتبوعه إن كان معرفة كجاء زيد العاقلُ، والمُخصِّص له إن كان نكرة كمررت برجل عاقل.

والفَرقُ بين التوضيح والتخصيصِ، أنَّ التوضيح: رَفْع الاشتراك اللفظي في المعارفِ، والتخصيصُ تقليلُ الاشتراكِ المعنوي في النكرات. والمرادُ بالمشتق: ما دل على حدث وصاحبه وتَضمَّن معنى فعلٍ وحُروفهِ، وهو خمسةُ أنواع: اسم الفاعل نحوُ: هذا رجل ضارب، واسم المفعول نحو: هذا عبد مضروب، والصفة المشبهة نحو: رأيت رجلاً حسنَ الوجه، واسم التفضيل نحو: مررت برجل أَعْلَم منك.

وإنما نُعت بهذه الخمسة لأنَّ كلا منها مأخوذ من لفظ المصدر للدلالة على معنى منسوب إلى المنعوت، فخَرَج مِن ذلك ما اشتُقَّ لزمانٍ أو مكانٍ نحو مَرْمَى لزمانِ الرمي أو مكانِه، أو آلةٍ نحو: مِفْتاح، فإنه لا يُنعت بها، فلا تَرِدُ نقضاً على قولهم المُشتقُّ، والمرادُ بالمؤوَّل بالمشتقِ الجامُد الذي يُفيد من المعنى ما يُفيده المشتقُ، وتضمَّن معنى فعل دون حروفه فأَشْبه المشتقَّ في إفادةِ معناه فجَرى مَجراه، وهو قسمان قياسي وهو ما يَجْرِي مَجْرى المشتق، باطراد وغَيْرُ قياسي وهو ما يَجْرِي مجراه بحالٍ دُون حال، فالأولُ أعني القياسيَّ سبعةُ أنواع الأولُ اسمُ الإشارة نحوُ: جاء زيد هذا أي: الحاضرُ، والثاني اسمُ الموصول نحو: جاء زيدٌ الذي قام أي: القائمُ، والثالثُ: ذُو بمعنى صاحب نحوُ: جاء رجل ذُو مال أي: صاحبُه، والرابع أسماءُ النَّسَب نحو: جاء رجل قرشي أي: منسوبٌ

إلى قريش، والخامسُ: الجملةُ اسميةً كانت أو فعلية نحوُ: جاء رجل جاريته ذاهبة، وجاء رجل يضحك، والسادس: شِبْهُ الجملة نحو: جاء رجل في الدار، وجاء رجل عندك، والسابع أيٌّ الوصفيةُ نحوُ: جاءَ رَجُلٌ أيُّ رَجُلٍ أي كامِلُه، وغَيْرُ القياسي أربعةُ أشياء، الأولُ: المصدر نحو: جاء رجل عَدْلٌ أي عادلٌ، والثاني: المقدار نحوُ: اشتريتُ البُرَّ القفيزَ أي المَكِيلَ به، والثالث: العددُ نحو: مررت بجماعة ثمانين أي معدودين بها، والرابعُ: اسم جنس فيه معنى المشتق نحوُ: جاء رجل أسد أي شُجاع وشَرْطُ المنعوت بالجملةِ أو شبهها أن يكون نكرة لأنها في حكم النكرة لتأويلِها بالمفرد النكرةِ، فلا يجوز أنْ ينعت بها المعرفةُ، ثمَّ إما أن يكون المنعوتُ نكرةً لفظاً ومعنى نحو: واتقوا يوماً تُرجعون فيه إلى الله أي: راجعين فيه إلى الله، وإمَا أن يكون نكرةً معنى فقط، على الأصح، كقوله تعالى: كمثَلِ الحمار يحملُ أسفاراً، فجملةُ يحملُ أسفاراً نَعْتٌ للحمار لأنه ليس المرادُ حماراً بعَيْنه، فهو وإن كان معرفة لفظاً لكنه نكرةٌ من حيثُ المعنى فجاز أن ينعت بالجملة نظراً إلى معناه، وقيل: إنَّ الجملة في مثلِ هذا تَتَعيَّنُ للحال، ومِنْ ذلك قولُ الشاعر:

ولَقَدْ أَمُرُّ على اللَّئيم يَسبُّني ... فَمَضَيْتُ ثَمَّتَ قُلْتُ لا يَعْنِيني

والنعتُ باعتبارِ الحقيقة وضده قسمان: حقيقي وسببي، فالأولُ: هو الذي يرفعُ ضميرَ المنعوت نحو جاء زيد الفاضل، والثاني: هو الذي يرفع اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً يَعُود على غيرهِ نحو: جاء زيدُ العاقلُ أبوه، وجاء غلامُ هندٍ ضاربتُه هي.

فالحقيقيُّ يَتْبَع منعوتَه في أربعة من عشرة، في واحدٍ من أَوْجُهِ الإعراب الثلاثةِ الرفع والنصبِ والخفضِ، وفي واحدٍ من التعريف والتنكير، وعلى هَذِه الخمسةِ اقْتصَر الناظمُ، وفي واحدٍ من التذكير والتأنيث وفي واحدٍ من الإفراد والتثنية والجمع.

والسببيُّ يَتْبَعَ منعوتَه في اثنين من خمسة: في واحدٍ من أوجه الإعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتنكير ويُطابق مرفوعَه في التذكير والتأنيث، وفي الإفراد والتثنية والجمع فهو بالنسبةِ إلى هذه الخمسةِ كالفعلِ الحالُ محلَّه فيُفرد لرفعهِ ذلك، ويُذكَّر أو يؤنث لرفعه ذلك نحوُ: مررتُ برجلين قائمةٍ أُمُّهما وبرجال قائم أباؤهم، وسُمِّي الأولُ حقيقياً لرفعه ضميرَ المنعوت، والثاني سببياً لجريانهِ على غَير صاحبه مع ما بينَهما من المُلابسة، وفائدتُه حقيقياً كان أو سببياً عشرةٌ، الأَوَّلُ: التخصيص وهو تقليل الاشتراك في النكرات، كما مرّ نحوُ: مررت برجلٍ كاتبٍ، والثاني: التوضيحُ وهو رَفْعُ الاحتمالِ في المعارف نحو: مررت بزيد العالم، والثالث: مجردُ المدح نحو: بسم الله الرحمن الرحيم، والرابع: مجرد الذم نحو: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، والخامس: الترحُم أي الاستعطافُ للمنعوت نحو: اللهم ارحم عبدَك المسكين، والسادس: التوكيد نحو:

تلك عشرة كاملة، والسابعُ: التفصيلُ نحو: مررت برجلين عربي وعجمي، والثامن: الإبهام نحو: تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة، والتاسع: التعميم نحو: يَحْشُر الله عبادَه الأولين والآخرين، والعاشر: التفسير وتسمى الصفة الكاشفة، وهي التي يراد بها الكَشْفُ عن الماهية كقولهم: الله قديم لا ابتداءَ له أو الإعلامُ للمخاطب أنَّ المتكلمَ عالمٌ بِحَالِ المنعوت كأَنَّ يُقال لَهُ: أَرأَيْتَ فقيهاً فقال مجيباً فقيهَ بلدِكم العالمَ العاملَ، ويجوز قطعُ النعتِ إنْ عُلِم منعوتُه بدونِهِ إلى الرفع بتقدير هو، أو إلى النصب بتقدير أعني مثلاً، والثاني.

# بابُ عطفِ البيان

والعَطْفُ لغة: الرجوعُ إلى الشيء بعد الانصراف عنه كقولك: عطفْتُ من مكة إلى داري بَعْدَ أداءِ نُسَكي، واصطلاحاً: هو التابعُ الجامد غيرُ المؤول بالمشتق المُوضِّح لمتبوعه إن كان معرفة كعُمر من قوله:

أَقْسم بالله أبو حَفْصٍ عُمر: ما مَسَّها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر: فَاغْفِرْ له اللَّهُمَّ إن كان فجَرَ أو المخصِّصُ له إن كان نكرة كطعام من قوله تعالى: فديةٌ طعامُ مسكينٍ الموافقُ لمتبوعه في أربعة من العشرة السابقةُ في النعتِ الحقيقي فقولُنا: الجامد لإخراجِ النعت، وكونه موضحاً أو مخصصاً هو الأصلُ الكثير الغالب، وإلا فقد يأتِي لمجرد المدح أو الذم أو الترحم اهـ كردي. وسُمِّي هذا العطفُ بياناً لأنه تكرارٌ للأولِ بمرادِفه لزيادةِ البيان فكأنك عطفْتَ على نفسه بخلاف النعت والتوكيد والبدل والكوفيون يُسمُّونه: الترجمةَ ولم يَحْتَج إلى حرف كَالنَّسقِ لأنه عَيْنِ الأولِ، والصَّحِيحُ: أنَّ عاملَه عاملُ متبوعه.

ويُفارق النعتَ في كونه جامداً غيرَ مؤوَّل بمشتق كما مر، وفي أنه يُوضِح متبوعَه بحَسبِ الذات والنعتُ يُوضِّحه بحسبِ معنى فيه كالمدح أو الذم أو غيرِ ذلك مِمَّا سبق، وعطفُ البيان لا يَدُلُّ على معنى في متبوعه، وفي كونه يصحُ إعرابَه عَطْفَ بيان، وإعرابُه بدلَ كلٍ مِن كل نظراً لكونه مقصوداً بالإسناد إليه، وجِيء بالأول تَوْطئةً له. والثالثُ:

# باب التوكيد

والتوكيد لغة: التقويةُ والتشديدُ، كقوله تعالى: مِن بعد توكيدها، واصطلاحاً: قسمان توكيد لفظي وهو إعادة اللفظ الأول بعينه نحو: جاء زيد زيد، أو بمرادفِه كقوله:

وأنــت بــالــخــيــرِ حَــقِــيــقٌ قَــمِــنْ

لدفع غفلة السامع ولأجلِ تقريره وإثباته في ذهنه وهو يكون في الكَلِمِ الثلاث في الاسم كقول الشاعر:

أخــاك أخــاك إنْ مــن لا أخــاً لــه ... كــســاعٍ إلــى الــهــيــجــا بــغــيــر ســلاح

فأخاك الثاني توكيد لأخاك الأول، وفي الفعل نحو: قام قام زيد، وكقول الشاعر:

فــأيْــن إلــى أيــنَ الــنَّــجَــاءُ بــبــغْــلَــتِــي ... أتــاك أتــاك الــلَّاحِــقُــون احــبــس احــبــس

وفي الحرف نحو: نعم نعم، وكقول الشاعر:

لا لا أَبُــوحُ بــحُــبِّ بَــثْــنَــةَ إنَّــهــا ... أَخَــذَتْ عَــلــيَّ مَــوَاثِــقــاً وعــهــودا

وفي الجملة اسميةً كانَتْ كزيد قائم زيد قائم، أو فعليةً، نحو: كلا سيعلمون ثمّ كلا سيعلمون والغالبُ اقْتِرانُها بالعاطفِ كهذا المِثالِ وقد يُحْذَفُ كقول الشاعر:

أَيَــا مَــنْ لَــسْــتُ أَقْــلَاهُ ... وَلَا فِــي الــبُــعْــدِ أَنْــسَــاهُ
لَــكَ الــلَّــهُ عَــلَــى ذَاكَ ... لَــكَ الــلَّــهُ لَــكَ الــلَّــهُ

وقد يتعيَّنُ تَرْكُ العاطف إذا تُوهِّم التعددُ نحو: ضربتُ زيداً ضربتُ زيداً، ولو جيء بالعاطف بينهما لأَوْهَمَ تكرُّرَ الضرب، وليس مراداً، ومِمَّا ذُكر يُعلم أنه يشترط اتفاقُ معنى المؤكَّدِ والتأكيد اللفظي، فنحو: أنتِ طالق أنتِ طالق أنتِ طالق، إذا قَصَدَ بالثانيةِ والثالثةِ التوكيدَ فلَا جائزٌ أَنْ تكونا خبريَتَينِ لأَنَّ الجملةَ الخبريَّة غَيْرُ الإنشائية، والجملةُ الأُولى إنشائية، وشَرْطُ التأكيد أن يكونَ من جنسِ الأول فهما لإنشاءِ التوكيدِ، فلا يقع بهما شيءٌ، وإنما تقع طلقةٌ واحدةٌ بالأُولى، وليسا لإنشاءِ الإيقاع وإلا لحَصَل بهما طَلْقتَان.
والثاني: توكيدٌ معنوي وهو الاسم التابع الرافع لاحتمالِ تقدير الإضافة إلى المتبوع إن كان بالنفس والعين أو الرافعُ لاحتمالِ إرادة الخصوص بما ظاهرُه العمومُ إن كان بكلا وكلتا وكُلَ وأجمعَ وجميع مثلا، وهو أي المعنويُّ يختصُّ بالألفاظ المعلومة المذكورةِ هنا، وغيرِها تُحْفَظ ولا يُقاس عليها ألفاظٌ أُخَر قال الأَنْدَلُسِيُّ: التوكيدَ المعنويُّ على

ضربَين، لأنه إما أن تكون ألفاظُه محصورةً أَوْلاً، والثاني كثيرٌ واسعٌ مِثْلُ غَرِبيْبِ سُودٍ، فالغِرَابِيبُ هو السُّودُ في المعنى الإفرادي لا في النسبةِ والشمولِ ونحوُ: فَبِما نَقْضِهِم ميثاقَهم ونَحْوُه تلك عشرةٌ كاملة وغَيْرُ ذلك مِمَّا يُرادُ مِنَ اللَّفظِ تَمكُّنُ المعنى، ومنها الألفاظُ الموضوعة لهذا المعنى مثلُ: إنَّ ولامِ التوكيد لأنها نائبةٌ عن تكرارِ الجملة بلفظها، ومنها تأكيدُ المصدر لأنه نائبٌ عن تكرار الجملة فهذا كُلُّه من التأكيد المعنوي وهو مِمَّا أغفل النحاةُ ذِكْرَه في بابِ التوكيد، ثُمَّ إنهم يقولون: ما زائدةٌ للتوكيد وإنَّ حَرْفُ توكيد اهـ.

**واعلم**: أنه يختصُّ التوكيد المعنوي بالأسماء المعارف فلا تَتْبَعُ هذه الألفاظُ النكراتِ، على الراجح عند البصريين وشَذَّ على مذْهِبهم قولُ عائشة رضي الله عنها: ما صام رسولُ الله ﷺ شهراً كُلَّه إلا رمضان، وقولُ الشاعر:

لـكـنَّـه شَـاقَـهُ أنَّ قِـيْـلَ ذا رَجَـبُ      يـا لَـيْـتَ عِـدَّةَ حـولٍ كُـلِّـه رَجَـبُ

فمذهبُ البصريين المَنْعُ مطلقاً سواء كانت النكرةُ محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أَمْ غَيْرَ محدودة كوقت وحين وزمن، ومذهبُ الكوفيين الجوازُ مطلقاً، واختارُ ابن مالك جوازَ تَوْكيدِ النكرة، إذا كانت محدودةً لحُصولِ الفائدة نَحْوَ: صمتُ شهراً كُلَّه، ومِثْلُه يَوْمٌ وسَنَةٌ لا غَيْرُها كساعة وزمان اهـ عبد المعطي ببعض تغيير.

والألفاظُ المعلومةُ فيه عندهم: النفس والعين وكلا وكلتا وكل وأجمع وجمعاء وجَمْعُهما مِن أجمعين، وجُمَع وتوابعُ أجمع، وجميعُ وعامةٌ وطُرٌّ وقاطبةٌ. ولا بُدَّ من إضافة النفس والعين وكلا وكلتا وكُلٍّ إلى ضمير مطابق للمؤكَّد وإذا اجتمعَتْ النفسُ والعينُ وَجَبَ تأخيرِ العينِ منها: كجاء زيد نفسه عينه، وإذا أُكِّد بهما مثنى أو مجموع أو ما في معناهما كالمُتعاطفَينِ والمُتعاطفاتِ جُمِعا على أَفْعُلٍ بضم العين كجاء الزيدان أَنْفُسهما، وجاء الزيدُون أنفسَهم، ويؤكَّد بكلا وكلتا المثنى أو ما في معناه إن صحَ وُقُوع المفرد موقَعه واتَّحد معنى المسنَد كجاء الزيدان كلاهما والمرأتان كلتاهما، ولا يقال: اختصم الزيدان كلاهما إذ لا يصح اختصم زيدٌ ولا يقال: مات زيد وعاش بَكْرُ كلاهما لاختلاف المسند، ويؤكَّد بكلٍ غَيْرُ المثنى إن كان ذا أجزاء يصحُّ وقوع بعضِها موقعَه، كجاء القوم كُلُّهم، وبعْتُ العَبْدَ كُلَّه، والأمةَ كُلَّها. والرابع.

صراطِ الله والنكرة من النكرة نحو: إن للمتقين مفازاً حدائق ومن المعرفة نحو: يسألُونَكَ عن الشهر الحرام قتالٍ فيه ويُبدل الظاهرُ من الظاهر نحو: جاء زيد عمرو، ومن المضمر نحو: ضربْتُه زيداً، والمضمرُ من المضمر نحو: رأيتك إياك، وكذا من الظاهر عند الجمهور نحو: رأيتُ زيداً إياه، وتُبدل الجملةُ من الجملة نحو: أَمدَّكم بما تعلمون أمدَّكم بأموال وبنين، ومن المفرد كقول الشاعر:

إلــى الله أَشْـكُــو بــالـمَـديـنـةِ حـاجـةً وبَـالـشَّـامِ أُخـرى كَـيْـفَ يَـلْـتَـقِـيَـانِ

فجملةُ كيف يَلْتقيان بدلُ اشتمال من حاجة وأخرى وهما مفردان، وهذه أمثلةُ أقسام البدل الأربعةِ في الأسماء، وأمَّا الأفعالُ فتَجْرِي فيها الأقسام الأربعة أيضاً فمثالُ بدل الكلَ من الكل من الفعل قولهُ تعالى: ومن يفعل ذلك يلق أثاماً يضاعف له العذاب يوم القيامة، فإِنَّ معنى مُضاعفة العذاب هو لَقِيُّ الآثام، ومثالُ بدل البعض من الكل إنْ تُصَل تَسجُد لله يرحمك ومثالُ بدل الاشتمال قولُ الشاعر:

إنَّ عَــلَــيَّ الــلَّــهَ أَنْ تُــبَــايِــعَــا تُــؤْخَــذَ كُــرْهــاً أو تَــجِــيءَ طَــائِــعَــا

لأنّ الأخْذَ كرهاً والمَجيءَ طائعاً من صفاتِ المبايعة، ومثالُ بدل الغلط إنْ تَأْتِنَا تَسأَلْنَا نُعْطِك، وفي أَوْجُه إبدال الاسمِ من الاسم والفعل من الفعل صُوَرٌ عقليَّةٌ تَزيدُ على أَلْفِ صورة أَشَرْنَا إلى بعضِها في الفتوحاتِ القيومية وكملناها في الصور العقلية على تراجم الألفية فلتراجع في المبسوطات، والخامس:

# باب البدل

والتعبيرُ به اصطلاحُ البصريين والكوفيون يُسمُّونه الترجمةَ والتَّبيين والتكريرَ، وهو لغة: العِوضُ، ومنه قوله تعالى عسى ربنا أن يُبْدِلَنَا خيراً منها، واصطلاحاً: هو التابع المقصود بالحكم بلا واسطةٍ بينه وبين متبوعه. فالتابعُ يَشْمَلُ جميعَ التوابع، والمقصودُ بالحكم مُخْرِجٌ لبقيةِ التوابع ما عدا المعطوف بِبَلْ بعد الإثبات، فإنَّ النعت والتوكيد وعطف البيان ليسَتْ مقصودةً بالحكم، بل المقصودُ به متبوعُها، وهي مُكملاتٌ للمقصود والمعطوفُ بلا بعد الإيجاب، وبِبَلْ بعد النفي ليس مقصوداً بالحكم الواقع قبله بل المقصودُ به هو ما قبله وأما المعطوف ببقيةِ أحرُف العطف فليس هو المقصودَ بالحكم فقط، بل المقصودُ بالحكم هو المعطوف والمعطوف عليه جميعاً، بخلاف البدل فإنه هو المقصودُ بالحكم فقط وقولُنا بلا واسطة بينه وبين متبوعه أخرج المعطوفُ ببل بعد الإثبات فإنه مقصود بالحكم لكن بواسطة، وظاهرُ التعريف المذكور: أنَّ المبدلَ منه ليس مقصوداً بالحكم وإنما ذُكر توطئةً ومقدِّمة للبدلِ لأنَّ ذكْرَ المقصود بالنسبةِ بعد التوطئةِ لِذكْره يفيد توكيدَ الحكمِ وتقريرَه، ولهذا كان في حكم تكرير العامل عند الجمهور، ولا يُنْوى بمتبوعه الطَّرْحُ، وقولُ كثيرين: المبدَلُ منه في حكم الطَّرْح، إنما يَعْنُون به مِن جهة المعنى غالباً دون اللفظ بدليلِ جواز نحو: ضربتُ زيداً رَأْسه إذ لو لم يعتدَّ بزيد أصلاً لم يكن للضمير ما يَعودُ إليه قاله ابنُ عنقاء: ثُمَّ البدلُ يَدْخُل في الأسماء والأفعال وحكْمهُ التشريك في الإعراب وهو أربعة أقسام الأول بدلُ كل من كل، وهو ما كان مدلولُه مدلولَ الأول، كجاء زيد أخوك، وسمَّاه ابن مالك البدلَ المطابق أي: المُوافقَ لمعنى المبدل منه، لوقوعه فيما لا يُطْلَق عليه الكُلُّ كأسماءِ الله تعالى، والثاني بدلُ البعض من الكل وهو: ما كان مدلولُه جزءاً من الأول، كبعتُ العبدَ نصفه وأكلت السمكة رأسها، والثالث: بدل اشتمال وهو: ما كان بينهما ارتباط بغير الكُليَّةِ والجزئيةِ، وكان البدلُ بحيث تَبْقَى النفسُ عند ذكر الأول منتظرةً لذكره نحو: سُلب زيد ثوبُه وأعجبني بَكْرُ حُسْنهُ. والرابع: بدلُ الغلط وهو: الذي لم يكن بينه وبين الأول، ارتباطٌ بالكلية ولا بالجزئية ولا بغيرهما نحو: جاء زيد غلامُه أو حمارُه.

ولا يشترط في البدل موافقتُه للمبدل منه، في التعريف والتنكير، ولا في الإظهار والإضمار، فتُبدل المعرفة من المعرفة كجاء زيد أخوك، ومن النكرة نحو: صراط مستقيم

# بَابُ عَطْف النسق

أي: المعطوفِ بالحرف عَطْفَ نسق بفَتْح السِيْنِ، والنَّسَقَ: ما جاء على نِظام واحدٍ، يقال هذا على نَسَقٍ، هذا أي على نَظْمهِ فَيُسمَّى التابعُ المذكورُ نسَقاً لأنَّ ما بعدَ حرفِ العطف على نَظْم ما قبله في إعرابه، والتعبيرُ بالنسق هو اصطلاحُ الكوفيين وهو المُتداوَل وسيبويه وأصحابُه، يُسمَّونه بابُ الشَركة، لأنَّ هذه الحروفَ تُفيد تشريكَ ما بعدها لما قبلها في الإعراب، وهو التابعُ المتوسطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الحروف العشرة الآتية، وقولُنا: التابع: جنس يشملُ جميعَ التوابع وما بعده مُخرج لما عداه، والمرادُ بتَوَسُّطِ الحرف أن تكون تبعيةُ الثاني للأول بواسطةِ الحرف، فلا تَرِدُ الصفة المعطوفة على مِثْلها، ولا الجملةُ المقرونةُ، بثُمَّ المؤكَّدُ بها جملةٌ أخرى نحو: كلّا سيعلمون ثمّ كلا سيعلمون، لأنّ التبعيةَ فيهما حاصلةٌ بغير الحرف، فإطلاقُ العطف عليهما مجاز فنحو: جاءني زيد العالمُ، والعاقلُ باق على ما كان عليه من الوصفية وإنما حَسنُ دخولُ العاطف بنوعٍ من التَّشْبيه بالمعطوفِ لِمَا بينهما من التغايُر، وتقييدُ الحروف بالعشرة لإخراج ما عداها مِمَّا قيل إنه من حروف العطف نحوُ أَيْ التفسيرية مِن نحو قولك: مررت بغضنفر أي أسدٍ، فإنَ أسدٍ تابع لغضنفر بتوسط حرف التفسير، وهو أَي وليس هو من الحروف العشرة فليس هو عطفَ نسق، وإنما هو عطفُ بيان بالأَجْلى على الأخفى، وذهب الكوفيون إلى أن أي حَرْفٌ عاطفٌ وهو خلاف ما عليه الأكثرُ، ومِمَّا ذَكَرْتُه يُعلم أنَّ حقيقةَ عطف النسق تابعٌ مقصود بالنسبةِ مع متبوعه تتوسَّط بينهما تلك الحروفُ العشرة وعاملُه عاملُ متبوعهِ بواسطةِ الحروف، فإذا قلتَ: جاء زيد وعمرو، فعمرو قُصد لنسبةِ المجيء إليه كما قُصد نسبتُه إلى زيد، والعاملُ فيه هو العاملُ في زيد، وهو جَاءَ ثم ذكر الناظم رحمه الله تعالى: الحروف العشرة بقوله:

وأَحْرفُ العطف جميعاً عشرة ... محصورةٌ مأثورة مشتهرة

الواوُ والفاءُ وثُمَّ للمَهَلْ ... ولا وحتَّى ثُمَّ أَوْ وأَمْ وبَلْ

وبَعْدها لكن وإمّا إنْ كُسِر ... وجَاءَ للتخيير فَاحْفَظْ ما ذُكر

(وأَحرفُ العطف) أي: والأحرفُ الَّتي يُعطف بواحد منها الاسمُ على الاسم والفعلُ على الفعل، والجملةُ على الجملة (جميعاً) كُلُّها (عشرة محصورة) أي: مَضْبُوطة بالعدّ (مأثورة) أي: منقولةٌ عن العرب (مشتهرة) عند علماءِ هذا الفن ولعلّه قصَد بذلك الرّد

على مَنْ أنكر أنَّ إما المسبوقةَ بمثلِها عاطفةٌ، وأنَّ العطفَ بالواوِ والَّتي قبلها.

ونُقل عن ابن عصفور: دعوى الإجماعِ على كونها غير عاطفة كالأُوْلَى تَخلُّصاً مِن دخولِ عاطف على عاطف، وإنما ذُكرت في باب العطف لمصاحبتها لحَرفِهِ، وفي بعض النسخ (مُسَطَّرة) بدلَ مشتهرة أي مُسطَّرة في كُتب النَّحاةِ مكتوبةٍ فِيها، وتِلْك العشرةُ قسمان قسمٌ يَقْتَضِي التشريك بين المعطوف، والمعطوف عليه في اللَّفْظ دون المعنى، وهو ثلاثةٌ: بل ولا ولكن وقسمٌ يَقْتَضِي التشريكُ بينهما في اللفظ والمعنى وهو السبعةُ الباقية، الأَوَّلُ: مِن تلك العشرة (الواوُ) وقدَّمها لأنها أُمُّ الباب لأنها تَعطِف المصاحِبَ والسابقَ واللاحقَ وهي موضوعة للدلالةِ على اجتماعِ أمرَينِ أو أُمور في حكم واحد من غير تقييد بقبلية ولا بعدية ولا معية، ولا ترتيب، بَلْ هي أَعمُّ مِن أن تكون مُهْمَلةً عن الترتيب أَوْلاً على الصحيح، نحوُ: جاء زيد وعَمْرو قبله أو بعده أو معه (و) الثاني منها (الفاءُ) وهي موضوعة للدلالة على الترتيب، والتعقيب، والترتيبُ لغة: وَضْعُ شيء في مَرْتَبتهِ، واصطلاحاً: قسمان معنوي وهو هنا أي: في مقامِ الفاء لا في مقامِ ثُمَّ كونُ ما بعد الفاء واقعاً بعد ما قبلها في الوجود كما في قام زيد فعمرو، وذِكْرى وهو هنا أن يكون المذكورُ بعد الفاء كلاماً مُرتباً في الذكر على ما قبلها وأكثرُ ما يكون هذا في عطف مُفَصَّل على مجمل نحوُ: ﴿وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ رَبِّ إِنَّ ٱبْنِى مِنْ أَهْلِى﴾ الآيةَ، والتعقيبُ هو وقوعُ المعطوف عقبَ المعطوف عليه بلا مهملة لكنه في كل شيء بحسَبه نحو: جاء زيد فعمرو، ونحوُ: تزوَّج زيد فوُلِد له إذَا لم يكن بَيْنَ التزوُّج، والولادةِ إلا مُدَّةُ الحمل مع لحظةِ الوطء ومُقدَّمتِه. (و) الثالث منها (ثُمَّ) بضم المثلثة لا بفتحها لأنها حينئذ ظَرْفٌ بمعنى هنالك، وليسَتْ عاطفةً وهي موضوعة للدلالة على ترتيب، ووقوع الفعل أو ذِكْرِه، والتراخي وهو المرادُ بقوله (وثُمَّ للمُهْل) أي: للمُهْلَةِ أي: للتراخِي وهو كَوْنُ الزمنِ الذي بَيْنَ الفعلين زائداً على ما لا بُدَّ منه بينهما نحوُ: جاء زيد ثم عمرو، إذا كان مَجِيءُ عمرو بعد مجيء زيد بمهلة أي: بتراخ، ونحوُ غاب زيد ثم حضر، إذا تأخر في رجوعه (و) الرابع منها (لا) وهي موضوعة للدلالة على نفي الحكم عن تاليها وقصره على متلوها نحو: جاء زيد لا عمرو، وللعطف بها شروط أربعة: إفراد معطوفها، وأن تُسبق بإيجاب أو أمر نحو: جاءني زيد لا عمرو، واضرب زيداً لا عمراً، وإن لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول: جاءني زيد أولاً عمرو، وأن لا يصدق أحد متعاطفيها على الآخر فلا يقال: جاءني رجل لا زيد (و) الخامس منها (حتى) وهي كالواو، لا تفيد الترتيب وهي موضوعة للدلالة على التدريج والغاية نحو: مات الناس حتى الأنبياء، والتدريج: انقضاء الشيء شيئاً فشيئاً فهو ملزوم للغاية التي هي آخره فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكلّ وللعطف بها شروط أربعة أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه نحو: أَكَلْتُ السمكةَ حتى رأسَها، أو كَبعْضِه نحوُ: أعْجَبَنِي الجاريةُ حتى حديثُها، (وأن يكون

غاية في الشرف أوعدمه نحو: مات الناس حتى الأنبياء، وقدم الحجاج حتى المشاة، وأن يكون، ظاهراً لا مضمراً، فلا يجوز: قام الناس حتى أنا، وأن يكون مفرداً لا جملة، وكونها للعطف قليل وقد تكون ابتدائية بمعنى أنها تدخل على جملة لا تعلق لها بما قبلها من حيثُ الإعرابُ وإن وجب التعلُّق من حيثُ المعنى نحو: حتى ماء دجلة أَشكل، وتكون جَارةً نحو قوله تعالى: حتى مطلع الفجر، فتحصَّل أنَّ لحتى ثلاثةَ أحوالٍ: مختلفة (ثُمَّ) السادس منها (أو)، وهي مفيدةٌ بعد الطلب إما التخييرَ بين المتعاطفين نحو: تزوَّجَ زينبَ أو أختَها، أو الإباحةِ نحو: تعلَّم فقهاً، أو نحواً، والفرقُ بينهما جوازُ الجمع بين الأمرين في الإباحةِ دون التخيير، والمرادُ بالطلب ما يشملُ الأمر والنهي بصيغةِ الفعل أو غيرُها كالتَّمنِّي والعَرْض، ومفيدةٌ بعد الخبر إمَّا الشكَّ من التكلم كجاء زيد أو عمرو، أو التشكيكَ للسامع أي: إيقاعه في الشك، ويُعبَّر عنه بالإبهامِ نحو: وإنا أو إياكم لعلى هدى، أو في ضلال مبين، أو التقسيمَ نحو: الكلمةُ اسم أو فعل أو حرف أو الإضرابُ نحو: وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون (و) السابع منها (أم) وهي تنقسم إلى قسمين متصلة ومنقطعة، فالمتصلة هي الموضوعةُ للدلالة على طلبِ التعيين إن وقعَتْ بعد همزة يُطْلب بها، وبأم التعيين ولا تقعُ حينئذ إلا بين مفردَين فقط نحو: قولك لبكر أعندك زيد أم عمرو، إذا كنت عالماً بأن أحدهما عنده ولكنك لا تَعرِف عينه وطلبَتْ منه تعيينَه، ولذا يكون الجوابُ بالتعيينِ فيقال: زيد أو يقال عمرو، ولا يجاب بنعم ولا بلا، إذ لا فائدة فيه أو على التسوية إن وقعت بعد همزة التسوية ونحوها، كما أدري، وما أبالي وليت شعري ولا تدخل إلا على جملة في تأويل مصدر ولا يَسْتَحِقُّ ما بعدها جواباً لأنَّ الكلام معها خَبَرٌ نحوُ قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ وسُميت هذه متصلة لأنه لا يُستغنى بما قبلها عما بعدها وبالعكس، والمنقطعة هي الواقعة بين جملتين كل منهما مُسْتَقِلَّةٌ فتكون بمعنى بل كقوله تعالى: ﴿أَمْ هَلْ تَسْتَوِي ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ﴾ وسُميت منقطعة لأنه يُستغنى بما قبلها عما بعدها وبالعكس (و) الثامن منها (بل) وهي موضوعة للدلالة على الإضراب والإعراض عما قبلها ولِلعَطْفِ بها ثلاثةُ شروط الأول إفراد معطوفها، فإن وقعَتْ في الجُمل فهي حرف ابتداء، لا عاطفة، خلافاً لابن مالك وحينئذ تكون للإضراب الإبطالي نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًا سُبْحَٰنَهُۥ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ أي: بل هم عباد، أو للإضراب الانتقالي نحو: قد أفلح مَنْ تزكى، وذكر اسم ربه فصلى بل تؤثرون الحياة الدنيا، والثاني أن لا تقترن بالواو، والثالث: أن تُسبق بإيجابِ نحو: قام زيد بل عمرو، أو أمرٍ نحو: اضرب زيداً بل عمراً، أو نهيٍ نحو: لا تضرب زيداً بل عمراً، أو نفي نحو: ما قام زيد بل عمرو، لا بالاستفهام فلا يقال: أَضربت زيداً بل عمراً، ثُمَّ إنْ سُبقت بالايجاب نحو: قام زيد بل عمرو، أو بالأمر نحو: إضرب زيداً بل عمراً، دلَّتْ على صرف الحكم عن الأول وجَعْلهِ في حكم المسكوت عنه، وإن سُبقت بنهي أو بنفي دلَّت على تقريرِ حكم ما قبلها، وإثباتِ نقيضه لما بعدها (و) التاسع (بعدَها) أي بعد هذه

الثمانية (لكن) بسكون النون لا بفتحها مع التشديد فإنها تقدَّمَتْ في النواسخ وهي موضوعة للدلالة على تقرير حكم ما قبلها وإثباتِ نقيضه لما بعدها نحو: لا تضرب زيداً لكن عمراً، وللعطفِ بها شروط ثلاثة إفرادُ معطوفها، وأن تُسبق بنفي أو بنهي نحو: ما قام زيد لكن عمرو، ولا تضرب زيد لكن عمراً، وإن لا تَقترن بالواو (و) العاشرُ منها (إما إنْ كُسِر) أَوَّلُها أي المكسورةُ الهمزة المسبوقةُ بمثلها المقرونةُ بالواو (وجاء) حَرْفُ إما المذكورةِ مستعملةً (في التخيير) بين شيئين وفي غيرهِ مِنْ معانيها(فاحفظ ما ذُكر) لكَ أيها السائل مِنْ حروف العطف العشرة ولا تَزِد عليها بل هي تُحفظ ولا يُقاس عليها واقتصر الناظم مِن معانيها على التخيير لكونه أشهرَ معانيها، وقيَّدها بقوله: وإما إن كسر للاحتراز عن أَمَّا المفتوحة فإنها غير عاطفة، بل حرفٌ متضمِّنٌ لمعنى الشرط مؤوَّل عند سيبويه بمهما يَكُن من شيء، وهي موضوعة للدلالة على التخيير نحو: تزوَّج إما هنداً وإما أختها، أو على الإباحة نحو: تعلم إما فقهاً وإما نحواً، إن وقعت بعد الطلبِ وللدلالة على الإبهام نحو: أنا وأنت إما على هدى وإما على ضلال أو على الشك نحو: قرئتُ إما سورة كذا وإما سورة كذا، أو على التفصيل نحو: إما شاكراً وإما كفوراً، أو على التقسيم نحو: الكلمة إما اسم وإمّا فعل وإما حرف، إن وقعت بعد الخبر، قال الفاكهي: وهي مِثلُ أو في إفادة معانيها المتقدمة سوى الإضرابِ فلا تُفِيدُه.

**الإعراب**: (والعطف والتأكيد أيضاً والبدل) الواو استئنافية العطف مبتدأ والتأكيد معطوف عليه أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: إضت أيضاً، والجملة معترضة بين المتعاطفين والبدل معطوف على العطف مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (توابع) خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ونُوِّن مع كونه على صِيغةِ مفاعل لضرورة النظم (يَعْرَبْن) فعل مضارع مغير الصيغة مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة، ونون النسوة في محل الرفع نائب فاعل مبني على الفتح، (إعراب) منصوب على المفعولية المطلقة إعراب مضاف (الأُول) مُضَافُ إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملةُ الفعلية في محل الرفع صفة لتوابع، أو خبر ثان تقديره: توابع مُعرباتٌ إعراب الأسماءِ الأُول أو الأفعالِ الأُول. (وهكذا الوَصْفُ إذا ضاهى الصفة موصوفَها) الواو عاطفة ها حرف تنبيه كذا جار ومجرور خبر مقدم الوصف مبتدأ مؤخر مرفوع، والجملة معطوفة على جملة قوله والعطف: إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط في محل النصب على الظرفية مبني على السكون، ضاهى فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين مَنَع من ظهورها التعذر لأنه فعل معتل بالألف الصفةُ فاعل مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، وذكُر الفعل مع كون الفاعل مؤنثاً لكونِ تأنيثه مجازياً كطلع الشمس أو لضرورةِ الوزن أو نظراً لكونه بمعنى النعت موصوفَها مفعول به ومضاف إليه، والجملةُ الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذا، والظرفُ متعلق بالاستقرار

الذي تعلّق به الخبرُ، والتقديرُ: والوصْفُ كائنٌ هكذا وَقْتَ مُضَاهاتِه مَوْصُوفَه، في كونِه (منكّراً أو معرفة) منكراً خبَرٌ لِلكَوْن المحذوف كما قدَّرنا، أوحالٌ من موصوفها أي حال كونِ موصوفها منكراً أو تمييزٌ للصفة أو حرفٌ عطف وتفصيل معرفة معطوف على منكراً وللمعطوف حكم المعطوف عليه تبعه بالنصب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (تقولُ) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة (خل المَزْح) إلى آخر البيت الثاني مقول محكي، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على فَاءِ الضعيف منعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وإن شئت قلت: خل فعلُ أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب مبني على حذف حرف العلة، وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها المَزْحَ مفعول به منصوب والمجونا معطوف على المَزْج والألف حرف إطلاق، والجملة الفعلية في محل النصب مَقُولٌ لتَقُول، وأقبل الحجاج، الواو عاطفة مثال على مثال، أقبل الحجاج فعل ماض وفاعل أجمعونا توكيد للحجاج مرفوع بالواو والألف حرف إطلاق، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة خل المزح (وامرر بزيد رجل ظريف واعطف على سائلك الضعيف) الواو عاطفة مثال على مثال امرر فعل أمر وفاعل مستتر بزيدٍ متعلق به، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة خلّ، رجل بدل كل من كل ظريف صفة لرجل مجرور بالكسرة الظاهرة واعطف فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على خلّ، على سائلك جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بِاعْطِفْ الضعيف صفة لسائلك مجرور بالكسرة الظاهرة (والعَطْفُ قد يَدْخُل في الأفعال) الواو استئنافية العطف مبتدأ مرفوع قد حرف تحقيق يدخل فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على العطف في الأفعال جار ومجرور متعلق بيدخل، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة (كقولهم ثِبْ واسْمُ للمعالي) كقولهم جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره وذلك كائن كقولهم: ثب، واسم للمعالي مقول محكي لقولهم منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ياء المعالي، وإن شئت قلت: ثب فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب، والجملة في محل النصب مقول لقولهم: وَاسْمُ الواوُ عاطفة اسم فعل أمر وفاعل مستتر مبني على حذف حرف العلة وهو الواو، والضمة قبلها دليل عليها، والجملة معطوفة على جملة ثب، للمعالي جار ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها الثقل، لأنه اسم منقوص، الجار والمجرور تنازع، فيه كل من ثب واسم.

(وأحرف العطف جميعاً عشرة محصورة مأثورة مشتهرة) الواو استئنافية أحرف العطف مبتدأ ومضاف إليه جميعاً حال من أحرف العطف على رأي سيبويه على تأويله بمشتق تقديره حالة كونها مجتمعات عشرة خبر مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الاسمية مستأنفة محصورة صفة أولى لعشرة مرفوع بالضمة الظاهرة، مأثورة صفة ثانية له مسطره، أو مشتهرة صفة ثالثة له

مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (الواو) وما عطف عليها بدل من عشرة بدل تفصيل من مجمل تبعه بالرفع مرفوع بالضمة الظاهرة (والفاء) معطوف على الواو مرفوع بالضمة الظاهرة (وثم) معطوف على الواو أيضاً مرفوع بالضمة المقدرة للحكاية (للمهل) جار ومجرور بالكسرة المقدرة الممنوعة بسكون الضرب، متعلق بمحذوف حال مِن ثُمَّ (ولا وحتى) معطوفان محكيان على الواو (ثم) حرف عطف بمعنى الواو (أو) معطوف محكي على الواو (وأم وبل) معطوفان محكيان على الواو (وبعدها) الواو عاطفة بعدها ظرف ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر مقدم (لكن) مبتدأ مؤخر محكي (وإمَّا) معطوف محكي على لكن والتقدير ولكن وإما كائنان بعد هذه الثمانية في الذكر، والجملة معطوفة على جملة قوله وأحرف العطف، أو مستأنفة، (إنْ كُسِر) إنْ حَرْفُ شَرْطٍ جازِمٌ كُسِرَ فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل مستتر يعود على إما في محل الجزم بإِن الشرطية مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، وجواب إن الشرطية محذوف تقديره إنْ كُسر إما يكون مِنْ حروف العطف، وجملة إن الشرطية مستأنفة (وجاء) الواو استئنافية، جاء فعل ماض وفاعل مستتر يعود على إمّا، والجملة مستأنفة (للتخيير) جار ومجرور متعلق بجاء (فاحفظ ما ذكر) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك: فاحفظ احفظ فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب ما اسم موصول في محل النصب مفعول به ذكر فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل مستتر يعود على ما مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي والجملة الفعلية صلة لما الموصولة، وجملة احفظ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة.

# باب ما لا ينصرف

**واعلم**: أنَّ الاسم المُعْرَب قسمان منصرف وغير منصرف، فالأول: وهو الغالبُ في الأسماء ما دخله الصرف أي: تنوينُ التمكين وجُرَّ بالكسرة، واحترَزْنا بتنوينِ الصرف عن تنوين المقابلة وهو اللاَّحِق بجمعِ المؤنث في مقابلة نون جمع المذكر السالم، فإنَّه يصحب غَيْر المنصرف منه كأذرعاتِ وعرفات وهندات علم امرأة كما يَصْحَب المنصرفَ منه وهو ما كان باقياً على جمعه كمسلمات وهندات جمعاً. والثاني وهو غَيْرُ المنصرف، وهو: قليلٌ بالنسبةِ إلى الأول ما، فيه علتان فرعيتان معتبرتان من علل تسع ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى أو ما فيه علة واحدة تقوم مقام تلك العلتين سواء كان مفرداً أو جمعاً مكسراً ظاهرَ الإعرابِ أو مُقدَّرَهُ، وإنما منع من الصرف لشَبهِهِ بالفعل في اشتمالِه على علتين فرعيتَينِ مختلفتَين مرجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى أو علةٍ فرعيةٍ تقوم مقام العلتين المذكورتين، وذلك أنَّ الفعلَ فيه علتان فرعيتان إحداهما ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقُ لفظه من لفظ المصدر عند البصريين، والمشتقُّ فَرْعُ المشتقَ منه، وأمَا عند الكوفيين فَالعِلَّةُ شِبْهُ التركيب لأنَّ الفعلَ يدل على الحدث والزمان، والاسمُ يدل على الذات فقط، والمركَب فرعُ المفرد والمصدرُ عندهم مشتق من الفعل، والفرعيةُ اللفظية عندهم التركيبُ.

وثانيتُهما ترجع إلى المعنى وهي احْتياجُهُ إلى الفاعل في الإِفَادةِ وما يحتاجُ فرعٌ لما لا يَحتاج فالفعلُ فرع عن الاسم باعتبارِ اللفظ والمعنى، فإِذَا شَابَه الاسمُ في اشتمالِه على مطلق العلتين لا على عَيْنِ العلتين اللتين في الفعل مُنِع منه شيئان ممنوعان في الفعل، وهما الكسرةُ والتنوين (ثمّ اعلم): أنَّ حاصلَ العلل الموجِبةِ لمنع الصرف تسعُ، الأُولى: صيغةُ منتهى الجموع، وهو كُلُّ جمع بعد ألف تكسيره حرفان أو ثلاثةُ أحرف، ثانِيَهمَا ساكن كمَسَاجِدَ ومصابيح، والثانيةُ: التأنيثُ وهو ثلاثةُ أنواع: تأنيثٌ بالألف مقصورة كانَتْ أو ممدودة، وتأنيثٌ بالتاء وتأنيثٌ معنويّ، والثالثة العلميةُ، والرابعةُ: العجمة، والخامسةُ: وَزْنُ الفعل، والسادسة زيادةُ الألف والنون، والسابعةُ: العدل، والثامنة: التركيبُ، والتاسعة: الوصف، وقد جَمَعَها العلامةُ الإمامُ النَّحْوِيُّ بهاءُ الدين محمد بن النَّحاس الحَلبيُّ رحمه الله تعالى بقوله:

اجْـمَـعْ وزنْ عـادلاً أَنِّـثْ بـمـعـرفـةٍ ... رَكِـبْ وزِدْ عُـجْـمـةً فـالـوصْـفُ قـد كَـمُـلا

بتثليث ميم كملا وأَلِفه للإطلاق، ومعنى البيت بطريقِ الرَّمْز فظاهرٌ لأنَّ قوله: اجمع إشارةٌ إلى الجمعِ المتناهي، وقولُه: وزِنْ إشارة إلى وزن الفعل، وعادلاً إلى العدل، وأَنِّثْ إلى التأنيثِ، ومعرفةً إلى العلمية، وركِّب إلى التركيب، وزِدْ إلى زيادة الألف والنون، وعجمة إلى العجمة، فالوصفُ إلى الوصفية، قد كملا تكميلُ بيت.

وأَمَّا بطريقِ اللفظ فمعناه: اجمَع أيُّها المؤمنُ جَميعَ أعمالك في طرفَي النهارِ حسنِها وسيئِها وزِنها بميزان الشرع حالةَ كونك عادلاً مُقْسِطاً في وَزْنِها لِتَشْكرُ على حسناتِها وتستغفرَ عن سيئاتها أَنِّثْ وقَلِّل بمعرفتِك واحسَبْ نَفْسَك من أَجْهَلِ الناس لئلَّا يُورث إكثارُها العُجْبَ فتَهلِكِ، ركب عجمةَ وجَهْلا على نفسِك وزد عليها عُجمةً فوق عجمة، فحينئذ قد كَمُل واسْتَجمعَ فيك أوصافُ الرجالِ الكُمَّل وأَخْلَاقُهم المحمودةُ هكذا ظَهَر لي معنى هذا البيتِ، وتلك التسع قسمان: ما استقلَّ بمنع الصرف وهو شيئان: الأول صيغةُ منتهى الجموع، لأن كونَه جمعاً بمنزلة علة ترجع إلى المعنى لأنَّ الجمع فرعُ المفرد، وكونَه أقصى الجموع بخروجه عن صِيَغ الآحاد العربية بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ، والثاني ألف التأنيثِ المقصورةِ أو الممدودةِ لأَنَّ دلالتَها على التأنيث بمنزلةِ علة ترجع إلى المعنى ولزومَها لِبنَاءِ ما هي فيه بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ، والقسمُ الثاني: ما لا يستقلُّ بمَنْع الصرف وهي: الباقيةُ وبعضُ الثانيةِ وهو التأنيثُ بالتاء، والتأنيثُ المعنويُّ، وهذا القِسَمُ على قسمين أيضاً قسم منهما يمنع مع الوصف وهو: ثلاثةٌ: العدلُ مع الوصف، كمَثْنَى وثُلاث ورُباع، والوزنُ مع الوصف كأَحْمَر وأفضلَ وزيادةُ الألف والنون مع الوصف كسكران، وقسمٌ منهما يَمْتنعُ مع العلمية وهو ستة: وزنُ الفعل مع العلمية كأحمد، والعجمةُ مع العلمية كإبراهيم وإسماعيل، والتركيبُ مع العلمية كبعلبك والعدل مع العلمية كعمر وزُفر، والتأنيثُ مع العلمية كفاطمة وزينب، وزيادةُ الألف والنون مع العلمية كعثمان اهـ من الفتوحات.

والحاصلُ: أنَّ المانعَ مع العلمية سبعةٌ، ومع الوصفية ثلاثةٌ، والمستقلُ بالمنع اثنان اهـ خضر ص ١٠٩ ج٢، وتسميةُ كُلّ واحدة منها علةَ بمعنى أنَّ لها مَدْخلاً في العِلِّيَّةِ، ففيه تَجوز والعلة في الحقيقة مجموعُ شيئين منها، أو ما قاما مقامهما.

فهذه الأمثلةُ المذكورة كُلُها تخفض بالفتحة نيابة عن الكسرة ما لم تضف أو تَتْلُ أل فإنها حينئذ تَخفض بالكسرة على الأصل لدخول ما هو مِن خواص الاسم عليها نحو: مررت بأفضلكم وبالأفضلِ منكم، ولكل من هذه العلل شروط كما سَنُشِيرُ إليها في مواضعها، قال الناظم:

| | |
|---|---|
| هـذا وفـي الأسـمـاءِ مـا لا يـنـصـرف | فـجَـرُّه كـنَـصْـبِـه لا يـخـتـلِـفْ |
| ولـيـس لـلـتـنـويـن فـيـه مَـدْخَـلُ | لِـشِـبْـهِـهِ الـفـعـلَ الـذي يُـسْـتَـثْـقَـلُ |

| | |
|---|---|
| مثالُه أفعلُ في الصفات | كقولهم أحمرُ في الشِيات |
| أو جاء في الوزنِ مثالَ سكرى | أو وزنَ دُنيا أو مثالَ ذكرى |
| أو وَزْنَ فَعْلان الذي مؤنثُه | فعلى كسكران فخُذْ ما أَنفثُه |
| أو وزنَ فعلاء وأفْعِلاء | كمِثْلِ حَسْناءَ وأَنْبياء |

(هذا) أي خُذْ هذا المذكورَ من الإعراب وهو الجرُّ بالكسرة فإنه حُكْم غُالبِ الأسماء، ولا يَخْفَى ما في قوله: (هذا) من حُسْنِ التخلُّص وهو الانتقالُ مِن فَنٍّ من الكلام إلى فن آخرَ مع المناسبةِ بينهما، ويسمى براعةَ المَخْلَص، وإن لم تكن بينهما مناسبةٌ يسمى اقتضاباً كما هو معلوم عند البديعيين، والواوُ في قوله: (وفي الأسماء) للاستئناف أي: وفي الأسماءِ المعربَة (ما لا ينصرف) أي: ما لا يقبل تنوينَ الصرف والجرَّ بالكسرة (فجره) أي فجرُ ما لا ينصرف يكون بالفتحة نيابة عن الكسرة (كنصبه) أي: كما يكون نُصْبَه بالفتحة على الأصلِ (لا يختلفُ) جَرُّه نَصْبَه في كونه بالفتحة فهذا تصريح بما علم من التشبيه أي: فحُكْمُه أنَّ نَصْبَه وجرَّه بالفتحة لا يختلفان (وليس التنوين) أي: لتنوينِ الصرف لا تنوينِ المقابلة كما مرّ (فيه) أي: فيما لا ينصرف (مدخل) أي دخولٌ فهو مصدر ميمي جَاءَ على القياس بمعنى الدخول أي: وليس للتنوين دخول فيه (لِشبْهِهِ) أي: لشبهِ ما لا ينصرف (الفعلَ الذي يُستثقل) أي يُعَدُّ ثقيلاً لكونه مركباً أي: لكون مدلولِه مركباً من الحدث والزمان بخلافِ الاسم فإنه خفيفٌ لِبسَاطته أي: لكون مدلوله غيرَ مركب وهو الذات فقط، أي: لِشبْهِه الفعلَ الثقيلَ بوجود علتين أو ما في معناهما فيه، فَلِمَا يُشَابِهُهُ في ذلك ثِقَلٌ فحُمِلَ عليه في الحكم، فمُنع مِمَّا مُنع منه الفعل وهو الجر والتنوين ـ (واعلم) ـ: أنَّ ما لا ينصرف قسمان، قسم يمتنع صرفُه معرفة ونكرة وهو خمسةُ أنواع، وقسمُ يمتنع صرفه معرفة لا نكرة، وهو ستةُ أنواعٍ فمجموعُ الأسماء التي لا تنصرف أحد عشر نوعاً، وبدأ بالقسم الأول منها فقال: (مثالُه) أي مثالُ ما لا ينصرف (أفعلُ) أي: ما جاء على وزن أَفْعل الذي هو من أوزان الفعل في الأصلِ كأكرم واعلم (في الصفات) أي: حالة كونه مستعملاً في الصفاتِ وذلك (كقولهم) أي: كقوله العرب: زيدٌ (أحمر) وعمرو أبيضُ وبَكْرُ أُسود (في الشِيَاتِ) أي: في بيانِ شيَاتِ الشيء وأَلْوانِهِ جمعُ شِيَةٍ وهو اللَّونُ كما في قوله تعالى (لاشيةَ فيها) أي كقولهم أحمر وأبيض في بيانِ الشيات والألوان، وأحسنُ وأجملُ وأكرمُ وأعلم في بيانِ الصفات التي ليسَتْ من الألوان كالكرَم والحسن والجمال والعلم، والمانعُ له من الصرف وَزْنُ الفعل والصفةُ وهي علة معنوية لاحتياجها إلى موصوف تُنْسبَ إليه، بخلافِ الجامد كأحمد، لكن يشترط فيما جَاء على وزن أفعل بالنسبةِ إلى الصفة أمران، أحدُهما أن يكون وصفاً في الأصل بأن يكون من أولِ الأمر دالاً على الوصفيةِ وإن غَلَب عليه الاسميةُ كما سيأتي قريباً لِيَخْرُج ما وُضع اسماً للعدد، ثُمَّ عرضَتْ له الوصفيةُ ولهذا صُرف أربعٌ في نحوِ:

مررتُ بنسوةٍ أربعٍ، لأنه وُضع اسماً للعدد، فلم يُلتفت إلى ما طرأ له من الوصفية، والثاني: أن لا يَقْبَلَ التاء إما لأنه لا مؤنثَ له كأَكْمرَ لعظيم الكَمْرَةِ أي الحشفةِ وآدر لِمَنْ بخُصيتيه نفخٌ أوله مؤنث لكنه على وزن فعلاء أو فُعْلَى كأحمر وحمراء وأفضلَ وفُضْلَى بخلاف نحو: أرملٍ وهي من لا زوج لها، فإنه يَقبلُ التاء فيقال: أرملةٌ فهو منصرف، وأما أَدْهَمُ للقيَد وأرقمُ لذكرِ الحيات، وأبطحُ لموضع البطحاء، وأجدلُ للصقر وأَفْعَى للحية الخبيثةِ، فغير مصروفةٍ عند الجمهور كما يُعلم مما مرّ لأنها وُضعت صفاتٍ فلم يُلْتَفت إلى ما طرأ لها من الاسميةِ، لأنّ الأدهَم في الأصل صفةٍ لما فيه دَهْمَة أي سوادٌ ثم صار اسماً للقيد، والأرقم صفةٌ لكل ما فيه بياضٍ وسواد ثمّ صار علماً لذكرِ الحيات ومصروفة عند بعضهم نظراً إلى ما طَرأَ لها من الاسميةِ. ثُمَّ ذكَر النوع الثانيَ من القسم الأول فقال: (أو ما جاء في الوزن مثالَ) فَعْلى بفتح الفاء، كـ (سكرى) مؤنثِ سكران أي: والاسمُ الذي لا ينصرف ما جاء على وزن أفعل في الصفاتِ أو ما جاء مماثلاً لفَعْلَى بفتح الفاء كسكرى (أو وزن) فُعْلَى بضم الفاء أي: أو ما جاء موازناً لفُعلى بضم الفاء كـ (دُنْيا) مؤنث الأَدْنى (أو) ما جاء (مثالَ) فِعْلى بكسر الفاء أي: موازناً مماثلاً لفِعلى بكسرها، كـ (ذِكرى) مصدرُ ذكَرَ بمعنى تذكُّر، والمعنى والنوع الثاني من القسم الأول: ما جاء مُماثلاً في وزنهِ فَعلى بتثليث الفاء كسكرى ودنيا وذكرى ونحو ذلك مما آخره ألفُ التأنيث المقصورة نكرة كان كما ذُكر، أو معرفة كرُضوى، بتثليث الراء اسمُ جَبل بالمدينة مفرداً كما مرّ أو جَمْعاً كجَرْحى جمع جريح اسماً كان كما مرّ أو صفةً كحُبْلى والمانع له من الصرف ألفُ التأنيث المقصورة وَحدها وَإِنَّما استقَّلْت بالمنع لأنها زيادةٌ دالةٌ على التأنيث لازمةٌ لِلَفْظ ما هي فيه، فكونُها دالة على التأنيث بمنزلة علة ترجع إلى المعنى، ولزومُها لبناء ما هي فيه حتى كأنها أصولُ الكلمة بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ بخلاف التاء فإنها في تقدير الانفصال، وإن كانت لازمة في بعض المصادر لأنها في الأصل إنما زيدت للفرق بين المذكر والمؤنث.

ثُمَّ ذكر النوع الثالث من القسم الأول فقال: (أو وَزْنَ فعلان) أي: أو ما جاء موازناً مماثلاً في وزنه فعلان (الذي مؤنثه فَعْلى كسكرى) أي الذي مؤنثه سكرى (فخُذَ) أيها النحوي، (ما أنفثه) أي: ما أَلْفِظه لك من الأمثلة والأوزان والغَرْض منه تكميل البيت.

والمعنى، والنوع الثالث من القسم الأول: ما جاء مماثلاً في وزنه فعلان بفتح أوله بشرط كونه وصفاً في الأصل وكونِه غَيْرَ قَابلِ التاءَ، إما لأنه لا مؤنَّث له كَلَحْيَان لكثيرِ اللحية، غير منصرف بالاتفاق، ورحمان على الصحيح، لأنه، لو فُرض له مؤنث لكان على وَزْن فعلى لأنه لكثرته كان أَوْلَى به من فعلانة، أوله مؤنث لكنه على فعلى كسكران وغضبان، والمانع له من الصرف الصفةُ وزيادةُ الألف والنون، ومَنْ شَرَط وجودَ فعَلى له كالناظم صَرَف نَحْوَ رحمانٍ لانتفاءِ وجود فَعْلى له لأنه ليس له مؤنث، لا رَحْمَى ولا رحمانة لأنه صفة خاصَّةٌ بالله تعالى لا يُطلق على غيره لا على مذكر ولا مؤنث، قال

صاحبُ المتوسط: والحقُّ انتفاءُ وجود فعلانة له، لأنَّ وجود فعلى ليس شرطاً بالذاتِ بل لكونه مستلزماً لانتفاءِ فعلانة الذي هو شرط بالذات انتهى، فلو كان غَيْرَ صفة كسَرْحان للذئب أو وصيفته عارضةٌ كصفوان بمعنى القاسي أو مؤنَّثهُ على فعلانة كندمانة صُرِف لضَعْفِ زيادته لِشبَهِها الأُصولَ في لُزومِها المُذكَّرَ، والمؤنَّث وقبولِها علامةَ التأنيث فكأنَها لم تُوجد، والنَّدْمانُ المذكور هنا هو المأخوذ مِنَ المنادمة على الشراب، وأما ندمان المأخوذُ من الندامة فإن مؤنثه نَدْمَى فَغَيْرُ مصروف ومن النوع الثاني من القسم الأول: ما أشار إليه بقوله (أو) ما جاء (وَزْنَ فَعْلَاء أو أَفْعِلاء) أي أو ما جاء موازناً وزْن فعلاء كحسناء وحمراء، أو موازناً وَزَن أفعلاء كأنبياء وأصدقاء ونحوِها مِمَّا فيه ألفُ التأنيث الممدودة نكرة كان كحمراء أو معرفة كزكرياء، مفرداً كما ذُكِر أو جمعاً كأصدقاء اسما كان أو صفة كما ذُكر، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَسْـَٔلُوا۟ عَنْ أَشْيَآءَ﴾ إذا أصله فَعْلَاء، قال الخليل: أصلُ أشياء كَحَمْراء فكرهوا اجتماعَ همزتين بينهما ألف فنَقلُوا الهمزةَ الأُولى وهي لامُ الكلمة إلى موضع الفاء فقالوا أشياء بوزن لَفْعَاء، وهو عندهم اسم جمع لشيء لا جَمْعٌ له ذكره العطار في حاشيتِه على الأزهرية، بخلافِ (إنْ هي إلا أسماء) فإنَّه مصروف لأنَّ همزته بدلٌ من لام الكلمة لأن أصله أَسْمَاوٌ، والمانعُ له من الصرف ألف التأنيث الممدودة واستقلَّتْ بالمنع لما تقدم في المقصورةِ.

**الإعراب**: (هذا) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: حكم غالب الأسماء هذا الذي سبق ذِكْرهُ من الإعراب أو مبتدأ خبره محذوف تقديره: هذا الذي سَبَق ذكرهُ حُكْمُ غالب الأسماء أو مفعول به لفعل محذوف تقديره خُذ هذا الذي سبق ذكره من الإعراب، أو مفعول لاسم فعل محذوف تقديره هاك هذا المذكورَ من الإعراب، وعلى كُلِّ التقادير، فالجملةُ مستأنفة، والغرضُ منها التخلُّص كما مر (وفي الأسماءِ ما لا ينصرف) الواوُ استئنافية في الأسماء جار ومجرور خبر مقدم، ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر، والجملة مستأنفة لا نافية ينصرف فعل مضارع مرفوع، بضمة مقدرة منعها سكونُ الضرب، وفاعل مستتر يعود إلى ما، والجملة صلة الموصول (فجره كنصبه لا يختلف) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت أن في الأسماء ما لا ينصرف وأردت بيان حكمه فأقول لك: جره كنصبه جره مبتدأ ومضاف إليه كنصبه جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره: فجره كائن كنصبه، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة، لا نافية يختلف فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة ممنوعة بسكون الروي، وفاعله ضمير مستتر يعود على جره والجملة في محل النصب حال من الضمير المستكن، في الخبر أي كائن هو كنصبه حالة كونه لا يخالفه (وليس للتنوين فيه مدخل) الواو استئنافية ليس فعل ماض ناقص للتنوين جار ومجرور خبر مقدم لليس فيه متعلق بمدخل، مدخل اسم ليس مؤخر، والتقدير: ليس مدخل فيه كائناً للتنوين، وجملة ليس مستأنفة (لشبهه الفعل الذي يستثقل)

لشبهه جار ومجرور، ومضاف إليه متعلق بليس وهو مصدر مضاف إلى فاعله الفعل مفعوله منصوب بالفتحة الذي اسم موصول في محل النصب صفة للفعل يستثقل فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع ونائب فاعله ضمير يعود على الموصول، والجملة الفعلية صلة الموصول، والتقدير لشبهه الفعل الثقيل (مثاله أفعل في الصفات) مثاله مبتدأ ومضاف إليه أفعل خبر مرفوع أو مثاله خبر مقدم أفعل مبتدأ مؤخر، في الصفات متعلق بمحذوف حال من أفعل أي: حالة كونه مستعملاً في الصفات، والجملة الاسمية مستأنفة (كقولهم) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف، خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كقولهم، والجملة مستأنفة (أحمر في الشيات) أحمر خبر لمبتدأ محذوف تقديره هذا أحمر، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لقولهم في الشيات جار ومجرور متعلق بقولهم، أو حال منه (أو جاء في الوزن مثال سكري) أو حرف عطف، وتنويع جاء فعل ماض وفاعله ضمير يعود على الموصول المحذوف تقديره: أو ما جاء والموصول المحذوف في محل الرفع معطوف على أفعل، في الوزن متعلق بمثال لأنه بمعنى مماثل مثال حال من فاعل جاء مثال مضاف سكرى مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف ألف التأنيث المقصورة، والتقدير: أو ما جاء مماثل سكرى في الوزن (أو وزن دنيا) أو وزن معطوف على مثال سكرى منصوب بالفتحة الظاهرة وزن مضاف دنيا مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة للتعذر، لأنه اسم لا ينصرف لألف التأنيث المقصورة (أو مثال ذكرى) معطوف على مثال سكرى وذكرى مضاف إليه مجرور بالفتحة المقدرة للتعذر لألف التأنيث المقصورة، والتقدير أو ما جاء حال كونه موازن دنيا، أو حال كونه مماثل ذكرى (أو وزن فعلان) معطوف أيضاً على مثال سكرى وزن مضاف فعلان مضاف إليه مجرور بالفتحة لزيادة الألف والنون والوصفية أي: أو ما جاء موازن فعلان (الذي مؤنثه فعلى) الذي اسم موصول في محل الجر صفة لفعلان مؤنثه مبتدأ فعلى خبر له والجملة الاسمية صلة الموصول (كسكران) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كسكران، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (فخذ ما أنفثه) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك من الأمثلة وأردت إتقان العلوم فأقول لك: خذ ما أنفثه خذ فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب ما اسم موصول في محل النصب مفعول له، انفث فعل مضارع مرفوع وفاعله ضمير مستتر يعود على المتكلم والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة صلة لما الموصولة، وجملة خذ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة. (أو وَزْنَ فَعْلاء وأفعلاء) أو حرف عطف وتنويع وَزْنَ فعلاء معطوف على وزن، سكرى منصوب على الحال من فاعل جاء، وزن مضاف فعلاء مضاف إليه مجرور بالفتحة لألف التأنيث الممدودة وأفعلاء معطوف على فعلاء مجرور

بالفتحة لألف التأنيث الممدودة، والتقدير: أو جاء حالة كونه موازن فعلاء أو موازن أفعلاء (كمثل حسناء وأنبياء) كمثل جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره: وذلك كائن كمثل حسناء، مثل مضاف حسناء مضاف إليه مجرور بالفتحة لألف التأنيث الممدودة، وأنبياء معطوف على حسناء مجرور بالفتحة لألف التأنيث الممدودة.

ثم أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى النوع الرابع والخامس من القسم الأول بهذه الأبيات:

| | |
|---|---|
| أو مِثْلَ مَثْنَى وثُلاث في العدد | فَأَصْغِ يا صاح إلى قولِ السَّدد |
| وكُلُّ جمع بعد ثانيه أَلِف | وهو خُماسيٌّ فليس يَنْصَرِف |
| وهكذا إِنْ زَادَ في المثال | نحوُ دنانير بلا إشكال |
| فهذه الأنواعُ ليست تنصرف | في موطنٍ يَعرِف هذا المعترفُ |

وقوله (أو مثلَ مثنى) الخ إشارةٌ إلى النوع الرابع من القسم الأول فهو معطوف أيضاً على مثالِ سكري أي: أو ما جاء مماثلاً في وزنه مَفْعَل بفتح أوله كَمثْنَى أو فُعالَ بضم أوله كثُلاث حال كونهما مستعملَين (في العددِ) المكرَّر مِن الواحد إلى الأربعة باتفاق ومن الخمسة إلى العشرة على الأصح عند ابن مالك وجماعةٍ كأُحاد ومَوْحدَ وثُناءَ ومَثْنى وثُلاث ومَثْلَث ورُباع ومَربْعَ الخ، وهي معدولة عدلاً تحقيقياً عن ألفاظِ العدد الأُصول المكررةِ اختصاراً والدليلُ على عَدْلِها كونُها بمعنى المكرر، فأصلُ جاءني القومُ أحاد جاءُوا واحداً واحداً، وكذا يقال في أخواته فعُدِل عن واحد إلى أُحَادَ، ولا تُسْتَعملُ هذه الألفاظُ إلا ملحوظاً فيها معنى الوصف، وإن كانت في أصلها أسماءً للمعدود فلا يقال إن وصفيتها عارضةٌ كأصلها فلا تُؤثر في منع الصرف لأنَّ وَضْعَ المعدول غَيْر وضع المعدول عنه اهـ خ، فلا تُستعمل إلا نُعوتا نحو: (أُولى أجنحةٍ مثنى وثُلاثَ ورُباع) أو أخْباراً نحوُ: (صلاةُ الليل مثنى مثنى)، أو أحوالاً نحوُ: (فَانْكَحُوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع) والمَانعُ لهذا النوعِ من الصرفِ الصفةُ والعدلُ، والعدلُ لغة: ضِدُّ الجَوْرِ، واصطلاحاً: تحويلُ الاسم عنَ حالةٍ إلى أُخرى مع بقاءِ المعنى الأصليّ لغير قَلْبٍ أو تخفيفٍ أو إلحاقٍ، أو معنى زائدٍ فخرَجَ المعدولُ لِقَلْبِ نحوُ: أَيِسَ مقلوبُ يَئِس، وفَخْذِ بسكون الخاء مخففِ فَخذ بكسرها، وكوثر بزيادةِ الواو، في كُثْرٍ لإلحاقِه بجَعْفر ورُجَيل مصغرِ رجل لإفادةِ معنى التحقير، فليسَتْ هذه الألفاظُ معدولةً عنها أفاده الخضري، وإذا سمي بهذا النوع كمثنى وثلاث بَقي على مَنْع صرفه كما أفاده كلامه الآتي حَيْثُ قال (فهذه الأنواعُ ليست تنصرف في موطن) خلافاً للأخفش والمبرد: لأن الصفة وإن زالَتْ بالتسمية خَلِفَتْها العلميةُ والعدلُ باقٍ على حاله.

وقولهُ (فأَصْغ) أي فاستمع (يا صاح) أي يا صاحبي من الإصغاء وهو إمالةُ الأُذن لاستماع القول والإضافةُ في قوله (إلى قول السدد) من إضافةِ الموصوف إلى الصفة

كمسجد الجامع أي إلى القول السديد، والصوابِ: والسَّدَدُ بفتحتين لغةٌ في السداد بالألف والغَرضُ منه، تكميلُ البيت، وما يُوجد في بعض النسخ بدلَ هذا الشطرِ (إذْ ما رَأَى) من الرأي بمعنى القول (صَرْفَهما) أي صَرْفَ مثنى وثلاث (قط) أي فيما مَضَى من الزمان (أحد) من علماءِ العربية فيه، نظرٌ بالنسبةِ إلى نَفْي الخلاف، ثُمَّ أشار إلى الخامس من القسمِ الأول بقوله: (وكُلُّ جمع) مُكسَّر (بعد ثَانِيه) أي بعد الحرف الثَّانِي منه (ألفُ) تكسيرٍ (وهو خُماسي) أي مستكملٌ خمسةَ أحرف وهو زنةُ مفاعل كَمَساجِد ومفاتح (فليس) ذلك الجمعُ (ينصرف) أي يَقبل التنوينَ والجرَّ بالكسرة لكونه على صيغةِ منهى الجموع (وهكذا) أي ومِثْلُ هذا الخماسِي (إن زاد) على الخماسي (في المثال) أي في الوزنِ وعددِ الحروف بأن كان بعد ألف تكسيرِه ثلاثةُ أحرف وهو زنةُ مفاعيل (نحو دنانير) ومصابيح ومفاتيحِ وقولُه (بلا إشكال) ولا إِلْبَاس، ولا شك، ولا نِزاع متعلِّق بما تعلَّق به هكذا. أي: وكلُّ جمع خماسي أو سداسي موازنِ مفاعلَ، أو مفاعيلَ في كون أَوَّلِه مفتوحاً، فإنه لا ينصرف كمساجد ومصابيح ودوابَّ، ولا يشترط أن يكون أَوَّلُه مِيْماً كدراهمَ ودواب لأن المعتبرَ مُوافقتُه لمفاعل أو مفاعيل في الهيئةِ «أي في الحركات والسكناتِ» لا في الحروف ويُسمَّى الجمعَ المتناهيَ، والجمعَ الذي لا نظير له في الآحاد العربية لانتهاءِ الجمع إليه بخلاف غيره من الجُموع فإنه يُجمع مرة ثانية كأَنْعام وأَكْلب فإنهما يُجمعان على أَنَاعِم وأَكَالِب، وإنَّما استقل بمنع الصرف لِقيامِهِ مقام علتيَن فكَوْنُهُ جمعاً بمنزلةِ علَّة ترجع إلى المعنى وخروجُه عن صِيغ الآحاد العربية بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ، لأن هذين الوزنين يختصان بالجمع أو بما نُقل عنه كحَضَاجر للضبعُ إذ هو في الأصل جمعُ حِضَجْرِ بوزن قِمَطْرٍ بمعنى عظيمِ البَطْنِ إنساناً كان أو غَيْره فجُمِع على حَضَاجر اهـ محرم. وإذا كان هذا الجَمْعُ معتلَّ اللام كجَوارٍ وغواشٍ أُجري في الرفع والجَرُ مُجْرى المنقوص المنصرفِ كقاضٍ في حَذْفِ يَائِه وثبوتِ تنوينه نَحْو: ومِنْ فوقهم غواش، والفجرِ ولَيَالٍ عشرٍ، وفي النصب مُجرى الصحيح كدارهم في سلامةِ آخره، وظهورِ فتحه من غير تنوين نحو: سِيْرُوا فيها لياليَ، لكن تنوينُ قاضٍ تَنْوينُ صَرْفٍ وتَنْوِينُ نحوِ: جوارٍ تَنْوينُ عوض، وجُرُّ قاضٍ بكسرة مقدرة، وجوارٍ بفتحة مقدرة، وإنما قُدِّرت مع خِفَّتِها لنيابتها عن الكسرة.

(فهذه الأَنْواعُ) الخَمْسَةُ المتقدِّمةُ من القسم الأَوَّل(لَيستْ تنصرف) أي تَقْبلُ الصرفَ (في) كُلِّ (موطن) وموضع وقعَتْ فيه سواء وقَعَت في موضع تنكيرها أَو تعريفِها أي لا تنصرفُ في كُلِّ حال من الأحوال بخلافِ الأنواع الستة الآتية، فإنَّهَا تُمْنَعُ من الصرف في حالةِ تعريفها دون تنكيرها سيأتي ذلك قريباً (يَعْرَفُ هذا) الحُكْمَ الثابتَ لَهَا مِنْ عدم صرفها مطلقاً، (المعترِفُ) أي كُلُّ من اتَّصف بمعرفةِ القواعد العربية والقَوانين النحويةَ والغرضُ من هذه الجملةِ تكميلُ البيت. يعني: أن هذه الأنواعَ الخمسة لا تنصرف في

موضع تنكيرها ولا تعريفها وهذا معروف متفق عليه عندهم، فإذا سُمِّي بشيء منها بقي على مَنْعِ صرفه كما لو سُمِّي شخصٌ بالجمعِ المتناهي كحَضاجر علماً للضَّبُع، أوْ بأَفْعَل الوَصْفِ كأَحْمَر مُسمَّى به، أو بفعلان الوَصْفِ كسَكْران مُسمّى به نظراً إلَى أصلها وقد مَرَّ أَنَّ بعضَهم يصرِفُ نحو: أَدهم مما استُعمل استعمالَ الأسماء وعن الأخفش وأبي العباس المبرّد: أنهما يَصرِفَان نحوَ: مثنى وثُلاث إذا سُمِّي بهما وذلك لزوالِ الوصف والعدلِ فليس فيهما إلا التعريفُ فقط.

ورُدَّ هذا القولُ بأنَّ الصرف في حالة التعريف وعدمَه في حالة التنكير لا نظيرَ له إذْ لا يُوجَد في كلَامُهم ما ينصرف في حالةِ التعريف ولا ينصرف في حالةِ التنكير، وإنما المعروف العكْسُ (واعلم) أن هذه الأنواعَ الخمسة إذا نُكّرت بعد التسمية بها لم تنصرف أيضاً إلا أفعل التفضيل، إذا سُمي به مجرداً، مِنْ مِنْ ثُمَّ نُكِّر، فإنه ينصرف بالإجماع لأنه لم يَبْقَ فيه شِبْهَ الوَصْف وهو التفضيلُ إذ لا يُستعمل فيه إلا بمن ظاهرةٍ، كقولك: أفضلُ منك أفضلُ مِنّي أو مقدرةٍ كقولهم اللَّهُ أكبر أي مِنْ كل كبير أو مِن كل متكبّر، فإن سُميَ مع من ظاهرةٍ ثم نُكِّر مُنِعَ من الصرف بلا خلافٍ بينهم.

**الإعراب**: (أو مثل مثنى وثلاث في العدد) أو حرف عطف وتنويع مثل مثنى معطوف على مثال سكرى مثل مضاف مثنى مضاف إليه مجرور بفتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها التعذر لأنه اسم لا ينصرف للعدل والوصفية وثلاث معطوف على مثنى مجرور بالفتحة الظاهرة لأنه اسم لا ينصرف للعدل والوصفية في العدد جار ومجرور بكسرة مقدرة لسكون الضرب متعلق بمحذوفٍ صفةٍ لمثنى وثلاث تقديره مستعملَيْنِ في العدد أو حالٍ منهما والتقدير أو ما جاء مُماثِلاً مثنى وثلاث حالةَ كونهما مستعملين في العدد (فأَصْغِ يا صاحِ إلى قول السدد) الفاءُ فاءُ الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْتَ ما ذكرتُه لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك أَصغ إلى قول السدد أصغ فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء لأنه من أَصْغَى الرباعي وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت يعود على المخاطب يا حرف نداء صاح منادى نكرة مقصودة في محل النصب على النداء مبني بضمة ظاهرة على الباء على لغة من ينتظر المحذوف وجملةُ النداءِ جَوابُ الطَّلبِ لا محلَّ لها من الإعراب، على كونها جزءَ مقول وجملةُ أَصْغِ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة إلى قول السدد جار ومجرور ومضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها سكون الروي، وفي بعض النسخ (إذ ما رأى صَرْفَهُما قط أحد) ـ إذْ حرف تعليل ما نافية رأى فعل ماض من الرأي صَرْفَهُمَا مفعول به مقدم ومضاف إليه قط ظرف مستغرق لما مضى من الزمان في محل النصب على الظرفية مبني على الضم لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنها معنى حرفي ابتداءِ الغاية وانْتِهَائِها، لأن معناها هنا ما رَأى صرفَها أحد مُنْذُ خَلقَه اللَّهُ تعالى إلى الآن، وحُرِّك فراراً من التقاء الساكنين وكانت الحركةُ ضمة في بعضِ لغاته

حملاً لها على قَبْلُ وبعدُ أفاده في التصريح، والظرف متعلق برأي أحد فاعل مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها انشغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية في محل الجر بلام التعليل المقدرةِ المدلول عليها بإذْ التعليلية المتعلِّقة بمعلول محذوف تقديره: وإنما مُنعَا من الصرف لعدم قولِ أحدٍ من العلماء صَرْفَهُما قط (وكُلُّ جمع) الواو استئنافية كل جمع مبتدأ ومضاف إليه (بعد ثانيه ألف) بعد منصوب على الظرفية بعد مضاف ثانيه مضاف إليه والظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ألف مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب والجملة الاسمية في محل الجر صفة لجمع، (وهو خماسي) الواو حالية هو خماسي مبتدأ وخبر، والجملة الاسمية في محل النصب حال من جمع (فليس ينصرف) الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لما في المبتدأ من العموم ليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير يعود على كل جمع ينصرف فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على كل جمع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية في محل النصب خبر ليس، وجملة ليس في محل الرفع خبر المبتدأ أعني كُلُّ جمع، والجملة الاسمية، مستأنفة (وهكذا إن زاد في المثال) الواو استئنافية هكذا جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لمحذوف والتقدير: والأمر فيه كائن هكذا، والجملة مستأنفة إن حرف شرط زاد فعل ماض في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها وفاعله ضمير يعود على الجمع في المثال، جار ومجرور متعلق بزاد، وجواب إن الشرطية معلوم مما قبلها، والتقدير إنْ زاد ذلك الجَمْعُ في الوزن على ذلك فالأَمْرُ فيه كذلك أي ممنوعُ الصرف، وجملةُ إن الشرطية مستأنفة، (نحو دنانير) نحو خبر لمحذوف تقديره: وذلك نحو: والجملة معترضة سيقت لغرضِ التمثيل (بلا إشكال) الباء حرف جر لا زائدة أو اسم بمعنى غير، في محل الجر مبني، على السكون لشبهها بالحرف شبهاً وضعياً وهو مضاف إشكال مضاف إليه، الجار والمجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به هكذا (فهذه الأنواع ليست تنصرف) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت تفاصيلَ هذه الأنواع الخمسة وأردت بيان حكمها إجمالاً فأقول لك هذه الأنواع هذه مبتدأ الأنواع بدل من اسم الإشارة مرفوع ليست فعل ماض ناقص والتاء علامة التأنيث واسمها ضمير يعود على الأنواع، وجملة تنصرف خبر ليس، وجملة ليس في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: فهذه الأنواع الخمسة عادمة الانصراف والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة (في موطن) جار ومجرور متعلق بتنصرف (يعرف) فعل مضارع مرفوع (هذا) في محل النصب مفعولٌ يعرف المعترف فاعل مؤخر مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية مستأنفة، والغرض منها تكميل البيت.

ثم أشار الناظم إلى القسم الثاني وهو ما امتنع صرفه معرفة لا نكرة وهو ستة أنواع، بدأ منها بما تأنيثه بغير الألف، فقال رحمه الله تعالى:

وكـل مـا تـأنـيـثـه بـلا ألـف ... فـهـو إذا عُـرِّف غـيـر مـنـصـرف

| | |
|---|---|
| تـقـول هـذا طـلـحـةُ الـجـواد | وهـل أَتَـتْ زيـنـبُ أم سـعـاد |
| وإن يـكـن مـخـفـفـاً كـدعـد | فـاصـرفـه إن شـئـت كـصـرف سـعـد |
| وأَجْـرِ مـا جـاء بـوَزْنِ الـفـعـل | مُـجْـراهُ فـي الـحـكـم بـغـيـر فَـصْـل |
| فـقـولُـهـم أَحـمـدُ مـثـلُ أَذْهَـبُ | وقـولـهـم تَـغْـلِـبُ مـثـلُ تَـضـرب |
| وإن عـدلَـت فـاعـلاً إلـى فُـعَـل | لـم يـنـصـرف مُـعـرَّفـاً مـثـلُ زُحـل |

(وكل ما تأنيثه بلا ألف) أي: وكل اسم كان تأنيثه بغير ألف مقصورة أو ممدودة بأن كان تأنيثه بالتاء، أو كان تأنيثه معنوياً (فهو) أي فذلك الاسم المؤنث بغيرها (إذا عُرِّف) لاما إذَا نكِّر (غير منصرف) أي غيرُ قابلِ الانصرافِ للعلمية والتأنيث اللفظي أو المعنوي (تقول) في مثال المؤنث اللفظي (هذا) الرجلُ الحاضر (طلحةُ الجواد) أي السخيُّ الكريم فيُمنع طلحةُ من الصرف للعلمية والتأنيث اللفظي وإن كان علماً لمذكر نظراً إلى لفظه، لا إلى معناه (و) تقول في مثال المؤنث المعنوي (هل أَتَتْ) وجاءَتْ (زينبُ أم) جَاءَتْ (سُعاد) فَيُمْنَع كُلٌّ مِنْ زينب وسعاد من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي لأنهما علما مؤنثٍ وإن كان لفظهما مجرداً عن علامة التأنيث نظراً إلى معناهما (وإن يكن) المؤنثُ المعنوي (مخففاً) بسكونِ الوسط (كَدعْدِ فاصرفه) أي فاصرف أيها النحوي ذلك الاسم المخفَّف بسكون الوسط (إن شئت) وأردتَ صَرْفه صرفاً (كصرف سعد) عَلَم لمذكر.

**يعني**: إذا كان الاسمُ المؤنث بغير الألف معرفةً بالعلمية امتنع صَرْفهُ للعلمية والتأنيث سواء كان علماً لمؤنث كفاطمة أم لمذكر كحمزة، زائداً على ثلاثة أحرف كزنيب أم لا كهِنَد محرَّكَ الوسطِ كسقَر اسمٌ لطبقةٍ من النار. أم لا كدَعْد عجمياً كَبَلْخَ اسمُ بلدةٍ بالشام أم لا كهند منقولاً من مذكر إلى مؤنث، كزيد علم امرأة، أم لا كدعد. لكن يُشترطِ لتحتُّم التأنيثِ المعنوي في منع الصرف أحدُ أمور أربعة، إما زيادتُه على ثلاثةِ أحرف كزينبَ لقيامِ الحرف الرابع مقامَ التاء، أو تحرُّكُ الوسط كسقر لقيام الحركة مقام الحرفِ الرابع القائم مقامَ التاء، وذلك لأنَّ الاسمَ بالحركة خَرَجَ عن أَعْدلِ الأسماء وأَخفِّها، وهو الثلاثيُّ الساكنُ الوسط فصار كالرباعي في الثقلِ. أو العجمةُ كبَلْخَ، لأنَّ ثِقَل العجمة يُقاوِمُ تحرُّكَ الوسط أَو النَّقْلُ من مذكر إلى مؤنث كزيد اسم امرأة لأنَّ ثِقَل نَقْلهِ إلى المؤنث يعادِلُ خفةَ اللفظ فيُصيِّرُها كالعدم فيرجع إلى تحتُّم المنع وإنما جاز الوجهان في هند مع أنه مِثْلُه هيئةً وحروفاً ويزيدُ بأصالةِ تَأْنيثِه، لأنَّ خفةَ لفظِهِ بالسكون لم يُعارِضها ثقلٌ أصلاً، إذ الشيءُ الباقي على أصلهِ لا ثِقَل فيه، بخلاف ذلك، هذا مذهب سيبويه والجمهور، وجَعَلَه الجَرْميُّ والمبَرِّد ذا وجهين، كهند اهـ خضـ. وما عدا ذلك من الثلاثي الساكنِ الوسط كهند يجوز فيه الصرفُ نظراً إلى خفة اللفظ والمنعُ وهو أولى نظراً إلى وجود العلتين فهما يؤثِّران جوازَ مَنْع الصرف لا تَحَتّمهَ وهذا هو المرادُ بقوله (وإن يكن مخففاً) إلى آخره، وأوجب بعضهم الصرفَ في نحو هند نظراً إلى أنَّ سكون الوسط

قَابَل إحدى العلتين فتساقطَتَا فبَقِيَ بلا سببٍ، وقيل يجوز الوَجْهَان أيضاً في نحو: زيد اسم مرآة كما ذكَرْنَا آنفاً.

ثُمَّ أشار إلى النوعِ الثاني من القسم الثاني بقوله: (وأجر) أيُّها النحويُّ (ما جاء) من الأعلام (بوزن الفعل) أيْ على وَزنهِ وهيئتهِ كأَحْمَد (مُجراه) أي مُجرى ما أُنِّثَ بغير تاءِ (في الحكم) أي في منع الصرف (بغير فصل) أي مِنْ غير فرق بينهما في الحكم لوجودِ العلتين فيه (فقولُهم) أَي فقولُ العرب هذا (أحمد مِثْلَ) قولهم أنا (أَذْهَبُ) وأَمْشِي في الحركات والسكنات، وإن اختلفا في الجنس (وقولُهم) أي وقولُ العرب جاءت (تَغلِبُ) اسمْ قبيلة (مثلُ) قولهم أنت (تضرب) في الحركات والسكنات، وإن اختلفا في الجنس.

**يعني**: أَنَّ ما جاء من الأعلام على وزن الفعل كأحمد وتَغلِبَ يَجري في الحكم الذي هو عدم الصرف للعلمية ووزنِ الفعل مُجرى المؤنث بغير ألف من غير فرق بينهما في الحكم المذكور لكن يُشترط في وزنِ الفعل المانعِ من الصرف أحدُ أمور ثلاثة: إما أنْ يختصَّ ذلك الوزنُ، بالفعلِ كشمَّر بتشديد الميم على وزن فعَّل اسمُ فرس لمعاوية، وضُرِب على وزن فُعِل بالبناء للمجهول، وانطلق بوزن انْفعَل أَعْلاماً أو يكون ذلك الوَزْن مُفْتتحاً بزيادة هي بالفعل أَوْلَى لدلالتِها على معنى في الفعلِ دُونها في الاسم كأحمد ويعلى، فإن الهمزةَ في الفعل تدلُّ على التكلم والياءَ على الغيبة ولا يَدُ لأنِ على معنى في الاسم ويكون ذلك الوزنُ، غالباً كثيراً في الفعل دونه في الاسم كإِثْمِد بوزنِ إِضْرب للكحل المعروف، وإِصْبَعَ بوزن إِسْمَعْ واحدُ الأصابع، وأبْلُم بوزن انْصُرْ وهو خوْصُ الدُّوْم، فإنّ وجودَ أوزانها في فعلِ الأمر المأخوذِ من الثلاثي أَكْثَرَ منه في الاسم وإنْ لم تدلَّ تلك الزيادةُ على معنى في الفِعْلِ كالاسم لأنّ همزةَ الوصل لا تَدلُّ على معنى زائد في الفعل، فإنْ كان الوزن خاصاً بالاسم كالذي على وزن مفعول، أو غالباً فيه كالذي على وزن فاعل ككاهل علماً، أو كان مستعملاً في الاسم والفعل على السواءِ كالذي على وَزْن فَعْلٍ بفتح الفاء والعين كشَجر وحجر وضَرَب أو على وزن فَعْلَل كجعفر ودحرج لم يؤثر في منع الصرف فتقول في رجل اسمُه ضَرب، هذا ضَرَبٌ ورأيتُ ضرباً ومررت بضربٍ لأنهُ يوجد في الاسم كمَدَر وفي الفعل كضرَبَ. ثمّ أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى النوعِ الثالث من القسم الثاني بقوله: (وإن عَدلْتَ) أي وإن حَوَّلْت صيغةَ فاعل إلى صيغة فُعَل بضم الفاء كعامرَ إلى عمر وزاحل إلى زُحل (لم ينصرف) أي لم يَقْبل الصرفَ حالة كونه (مُعرَّفاً) بالعلمية وذلك (مثلُ) زاحل عُدل إلى (زحل) اسم لكوكبٍ في السماء السابعة سُمِّي به لبُعده عن كُرة الأرض، لأنه في آخِر السموات، والعدل تحويلُ لَفْظٍ أَوَّل مع المسمى إلى لفظٍ آخرَ، فإذَا عُدل عن صيغةِ فاعل إلى صيغة فُعل بضمَ الفاء عدلاً تَقْدِيرياً امْتنعَ صَرْفَه إذا اقْتَرَنَ به التعريفُ بالعلمية، كعُمر وزُفر اسمٌ لعالمِ حَنفيٍّ وزُحل، فكُل منها ممنوعُ الصرف للعلمية والعدل في الأول عن عامر وفي الثانِي عن زافر وفي الثالث عن زاحل تقديراً لورودِها ممنوعةَ الصرفِ، وليس فيها ظاهراً إلا العلميّةُ وهي لا

تَسْتَقِلُّ بمنع الصرف فحُكم بتقديرِ العدل لإمْكانهِ وتعذُّرِ غيره، فإنَّ ورَد فُعَلَ ممنوعَ الصرف وفيه مع العلمية مانعٌ من الصرف لم يُجْعل معدولاً نحوُ: طُوَى اسمُ بئر بمكة، فإنَّ فيه مع العلمية التأنيثُ باعتبارِ البقعة فلا وَجْهَ لتكلُّفِ غيره مع إمكانه، وإنما عَدلُوا عن عامر مثلاً حال إرادةِ التَّسْمِيةِ به، إلى عمر اختصاراً، ولئلا يُتوهَّم إرادةُ الوَصْف المنقول عنه.

**الإعراب**: (وكُلُّ ما تأنيثُه بلا ألف) الواوُ استئنافية كُلُّ مبتدأ أول مرفوع وهو مضاف ما اسم موصول في محل الجر مضاف إليه تأنيثه مبتدأ ومضاف إليه بلا ألف الباء حرف جر، لا اسم بمعنى غير، في محل الجر بالباء وهو مضاف ألف مضاف إليه مجرور بكسرة ممنوعة بسكون الضرب، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ تقديره: تأنيثه كائن بغير ألف، والجملة صلة ما الموصولة (فهو إذا صُرِّف غَيْرُ متصرف) الفاء رابطة الخبر بالمتبدأ هو ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ ثان، إذا ظرف لما يستقبل من الزمان مجرد عن معنى الشرط متعلق بمنصرف الآتي عرف فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير يعود إلى المبتدأ، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لإذا، غير منصرف خبر لهو مرفوع وهو مضاف منصرف مضاف إليه مجرور بكسرة ممنوعة بسكون الروي، والجملة من المبتدأ الثاني وخبره في محل الرفع خبر للأول والتقدير وكل ما تأنيثه بغير ألف فهو غير منصرف وقت تعريفه، والجملة من الأول وخبره مستأنفة (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة الفعلية مستأنفة استئنافاً بيانياً (هذا طلحة الجواد) إلى آخر البيت مقول محكي لتقول، وإن شئت قلت: هذا مبتدأ طلحة خبره، ولم ينون، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث اللفظي، الجواد صفة لطلحة، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول، وهل الواو عاطفة مثال على مثال هل حرف استفهام للاستفهام الاستخباري مبني على السكون، أتت أتى فعل ماض مبني بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر، والتاء علامة تأنيث الفاعل، زينب فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ولم ينون للعلمية والتأنيث المعنوي، أم حرف عطف سعاد معطوف على زينب، ولم ينون للعلمية والتأنيث المعنوي، (وإن يكن مخففاً كدَعْد) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم يكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها واسمها ضمير يعود على المؤنث المعنوي مخففاً خبرها كدعد جار ومجرور بالكسرة الظاهرة متعلق بمحذوف خبر لمحذوف تقديره وذلك كائن كدعد، والجملة الاسمية معترضة جيء بها لغرض التمثيل لا محل لها من الإعراب (فاصرفه إن شئت كصرف سعد) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً اصرفه فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به، والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة، إن حرف شرط جازم شئت، فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وجواب إن الشرطية معلوم مما قبلها، تقديره: إن

شئت فاصرفه، وجملة إن الشرطية معترضة لاعتراضها بين الجار ومُتعلَّقه كصَرْف سعد، جار ومجرور ومضاف إليه متعلق باصرفه، أو بمحذوف صفة لمصدر محذوف تقديره: فاصرفه صرفاً كائناً كصرف سعد. (وأَجْر ما جاء بوزن الفعل مجراه في الحكم بغير فصل) الواو استئنافية أَجر فعل أمر وفاعل مستتر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء ما اسم موصول في محل النصب مفعول به جاء فعل ماض وفاعل مستتر يعود على ما بوزن الفعل الباء حرف جر بمعنى على وزن مجرور بالباء الفعل مضاف إليه الجار والمجرور متعلق بجاء مجراه مفعول مطلق نوعي ومضاف إليه منصوب بأَجْرِ أو منصوب على الظرفية المكانية متعلق، بأجر في الحكم متعلق بأجر. أو بمجراه إن قلنا أنه مفعول مطلق بغير فصل جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بأجر أيضاً (فقولهم أحمد مثل اذهب) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت تمثيله لك فأقول لك: قولهم أحمد الخ، قولهم مبتدأ ومضاف إليه أحمد خبر لمحذوف تقديره: هذا أحمد، والجملة المحذوفة في محل النصب مقول لقولهم، مِثْلُ خَبرٌ لقولُهم وهو مضاف اذهب مضاف إليه محكي، والجملةُ من المبتدأ والخبر في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة، (وقولهم تغلب مثل تضرب) الواو عاطفة قولهم مبتدأ ومضاف إليه، تغلب فاعل لفعل محذوف تقديره: جاءت تغلب، والجملة المحذوفة في محل النصب مقول لقولهم، مثل خبر لقولهم، مثل مضاف تضرب مضاف إليه محكي، والجملة من المبتدأ والخبر في محل النصب معطوفة على جملة قوله فقولهم، (وإن عدلت فاعلاً إلى فعل) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم عدلت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها فاعلاً مفعول به منصوب إلى فُعَل جار ومجرور بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والعدل أو بكسرة مقدرة، (لم يَنْصَرِفْ معرَّفاً مثلُ زُحل) لم حرف جزم ونفي ينصرف فعل مضارع مجزوم بلم، وفاعله ضمير يعود إلى فُعل معرفاً منصوب على الحالية من فاعل ينصرف وجملة لم ينصرف في محل الجزم بإن الشرطية على كونه جواباً لها، وجملةُ إن الشرطية مستأنفة مثلُ خبر لمبتدأ محذوف، تقديره: وذلك مِثْلُ زُحل، والجملةُ مستأنفة، مثلُ مضاف زحل مضاف إليه مجرور بالفتحة للعدل والعلمية الممنوعة بسكونِ الروي. ثُمَّ أَشار إلى بقيةِ الأنواع الستَّةِ من القسم الثاني: فقال رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| والأَعْجَمِيُّ مِثْلُ مِيْكَائِيلا | كذاك في الحكم وإسماعيلا |
| وهكذا الاسْمانِ حِيْنَ رُكِّبا | كقولهم رأَيتُ معدي كَرِبا |
| ومنه ما جاء على فَعْلانا | على اختلافِ فائِهِ أَحْيانا |
| تقولُ مَروانُ أَتى كِرْمانا | ورحمةُ الله على عثمانا |
| فهذه إنْ عُرِّفَتْ لا تَنْصرِف | وما أتى منكَّرا منها صُرِف |

فأشار إلى النوع الرابع منها بقوله: (والأعجميُّ) أي: والاسمُ الذي هُو من أَوْضاع العجم وهم مَنْ عدا العربَ وهو مبتدأ خبره: (كذاك) أي: كائنٌ مِثْلَ ما ذُكر من طلحة وزينب وأحمد وزُحل، وقولُه: (في الحكم) متعلق بما تعلَّق به الخبر، أي كائنٌ مثلَ ذاك المذكور في الحكم وهو عدمُ الصرف، وذلك مِثْلُ: (ميكائيلا) بألف الإطلاق اسمٌ لمَلكِ الأمطار والبحار (وإسماعيلا) بألف الإطلاق أيضاً معطوف على ميكائيلا اسمٌ لولد إبراهيم مِنْ هاجر عليهما السلام. يعني: أنّ الاسم الأعجمي وَضْعاً كميكائيل وإسرافيل وجبرائيل وإسماعيل وإبراهيم عليهم السلام، مِثْلُ ما سَبَقَ من الأسماء الممنوعة من الصرف كطلحةَ وزينب وزُحل وغيرِها، في الحكم السابقِ وهو المنعُ من الصرف لكن بشرطِ زيادة الأعجمي على ثلاثة أحرف بخلافِ نوح ولوط، وبشرط كونه علماً في اللغة العجمية كما مُثِّل فخرَج به لُجَامٌ، وذلك بأنْ تُنقل الكلمةُ، وهي علمَ في العجمِ إلى لسان العرب فاستُعملت علماً، فحينئذ يُمنع من الصرفِ للعجمة، والعلمية بخلاف الاسم الأعجمي الثلاثي فيُصْرَفَ وإن كان علماً في العجمية كشَتَر اسمُ قَلْعَةٍ بالعجم ونوح، لأن العُجَمةَ سببٌ ضعيف فلا تُؤثِّر في منع الصرف بدون الزيادة على ثلاثةِ أحرف، بخلاف التأنيث فإنَ علامتَه مقدَّرة، وتَظهر في بعضِ التصاريف فله نوعُ قوة في الثقلِ وتحرُّكُ الوسطِ يَزِيدُه فمُنِعَ اهـ. وبخلاف ما نُقل وهو نكرة في لسانِهم، ثم استعملَتْه العربَ في معناه الأصلي ثُمَّ نقلَته للعلميةِ. كلُجام اسمُ لحديدة تُجعل في فم الفرس، وفَيْروز: علم لمحدِّث، مُسمَّى بهما، وهذا مصروف اتّفاقاً، أو جعلَتْه العرب مِن أَوَّلِ الأمر علماً كبُنْدَارِ بضم الموحدة عِندَ العَجم اسمُ جنس للتَّاجِر الذي يَخْزَنُ البضائع أو يَبِيعُ المعادِنَ ثُمَّ جُعِلَ لَقباً لمحمد بن بشار العبديَ وقَالُون بالروميِّ اسمُ جنس بمعنى الجَيِّد سُمِّي به نافعٌ راوِيه عيسى لِجَودةِ قرائَتِهِ ولم تَسْتعمِلْها العربُ كذلك بل علمَين ابتداءً وهذا مصروف عند غير الثَّلَوبينَ وابنِ عصفور، والمرادُ بالأعجمي: كُل ما نُقل إلى لسان العرب مِن غيرِها سواء كان من لغةِ الفرس أم الروم أم الحبشةِ أَمْ الهندِ أم البِربر أم غيرِ ذلك، وتُعرف عجمةِ الاسم بخرُوجه عن أبنية العرب كاسماعيل ونقلِ الأئمة أعجميَّته، وبأَنْ يَجتمِع فيه ما لا يجتمع في لغةِ العرب كالجيم والصاد كصَولجان اسمُ عصا مُعوجِّ الرأس، تُضرب بها الكُرةُ، وهي معروفةٌ تُلَاعِبُ بها الصبيانُ أو كالجيم والقاف كمنجنيق آلةٌ لرمي الحجارة أَوَّلَ مَنْ صنعها نمروذُ عدوُّ إبراهيمَ علَّمهُ إبليسُ أو كالجيم والكاف كسُكرُّجة اسمٌ لوعاءِ السمن أو غيرِ ذلك مِمَّا ذكَرُوه، كأن تكون فيه السينُ والذالُ كسَاذُج وأستاذ، أو تكون في أوله نُونُ بعدها راءٌ كنَرجسَ، أو يكون آخره زاياً قبلها دال، كمُهَنْدِزِ لأنَّ ذلك كُلَّه لا يكون في كلمة عربية.

**فائدة**: وجميعُ أسماء الأنبياء والملائكة عليهم الصلاة والسلام كُلُّها غَيْرَ مصروفة للعلمية والعجمة، ويُستثنى من الأنبياء سبعةٌ: محمدٌ ﷺ، وشُعيب وصالح وهود ولوط ونوح وشيث، فكُلُّها مصروفة لَفقْدِ العجمة في الأربعة الأُولى وفَقْدِ شرطها في البواقي وقد جَمعها بعضُهم بقوله:

أَلا إنَّ أسماءَ النبيِّين سبعةٌ  لها الصرفُ في إعراب من يَتَنَشَّدُ

فشيث ونوحُ ثُم هود وصالح　　شُعيب ولوط والنَّبِي محمدُ

ويُستثنى من الملائكة أربعة: رضوانٌ ومالك ومنكر ونكير، وقد جَمعَها بعضُهم في قوله:

رضوانٌ مالكٌ مُنكَرٌ نَكِيرُ　　أربعتُها بالصَّرْفِ عندهم شَهِيرُ

وأشار إلى النوع الخامس منها بقوله: (وهكذا) أي ومثلُ هذا المذكور من الأعلام المتقدمة في الحكمِ وهو عدمُ الصرف (الاسمان حِين ركباً) أي إذْ ركباً تركيبَ مزج، وذلك (كقولهم) أي قولِ العرب، (رأيتُ معدي كربا) بألفِ الإطلاق، ومررتُ ببعلبَّك، والأفصحُ في المركب المزجي أن يُعرب ثاني جزئيه إعرابَ ما لا ينصرف ويُفتح الأولُ، وقيل يُبْنى الجزءآن على الفتح وقيل يُعرب الأولُ، ويُضاف إلى الثاني. لكن بشرط أن يكون معرفةً بالعلمية ولم يُخْتَم بويه فيُمنع حينئذ من الصرفِ للعلمية والتركيبِ المزجي، بخلاف ما خُتم بويه كسيويه فإنه مبنيٌّ، لتضمنه معنى حرف العطف وهو الواوُ لأنه مركب من سِيبَ وهو التفاحُ ووَيْهِ وهو رائحتُه كذا قيل: وفيه نظرٌ، قال بعضهم: لأنَّ وَيْهَ اسمُ صوت، وهو مبنيٌّ لأنه أَشْبَه الحرفَ في عدم التأثُّرِ بالعاملِ فَبُنِيَ سِيبَوَيْه تغليباً لجانب الصوت لأنه الآخر، وهو على التقديم والتأخير أي: رائحةُ التفاح وإنما حُرِّك على كلا القولَين ليعلم أنّ له أصلاً في الإعراب وكانت كسرة لأنها الأصلُ في التخلص من التقاءِ الساكنين، وبخلافِ ما ركب من الأعداد كخمسةَ عشر فمبنيٌّ لتضمُّنِه معنى حرف العطف وهو الواوُ، والأصلُ فيه خمسة وعشر، ثُم حذفت الواوُ لقصدِ مَزْج الاسمين وتركِيبهما، وبُنيا على الحركة ليعلم أنَّ لهما أصلاً في الإعراب، وكانت فتحة لتخفيفِ الثقل الحاصلِ بالتركيب اهـ شُذور. وبخلافِ ما رُكب من الظروف سواء كانت زمانيةً نحو: تأتينا صباح مساء والأصلُ تأتينا كُلَّ صباح ومساء فحُذف العاطف ورُكِب الظرفان طلباً للتخفيف فعلةُ بنائه، تضمنُه معنى حرفِ العطف وحُركَ لِيُعلم أن له أصلاً في الإعراب، وكانت فتحة قصداً للتخفيف أو كانت مكانية كقولهم: سُهِّلَتْ بَيْنَ بَيْنَ أصلُه بينها وبَيْنَ حرفِ حركتِها فحُذف ما أُضيف إليه بين الأُولى وبَيْنَ الثانية وحرفُ العطف ورُكِّب الظرفان فبُنيا على الفتح كما ذكَرْنَا، وبخلاف ما رُكبَ من الأحوال كقولهم: هو جاري بَيْتَ بَيْتَ، أصلُه: بَيْتٌ لبيتٍ فحُذِفَ الجارُ وهو اللامُ، ورُكبَ الاسمان وبُنيا لتضمنهما معنى حرفِ الجر، وحُرِّكا وفُتحا لما مر، وعاملُ الحال ما في قوله: جاري من معنى الفعلِ فإنه في معنى مُجاوري، وجوَّزُوا أن يكون الجارُّ إليّ وأنْ لا يُقدَّر جارٌّ أصلاً بل العاطفُ اهـ يس، فإنه مبني على الكسر في الأولِ وعلى الفتح في البَواقي وبخلافِ المركب الإضافي نحو: عبد الله فمصروف، لأنَّ الإضافةَ قد تُخْرِجُ المضافَ إلى الصرفِ وإلى حُكْمهِ فكيف تُؤثِّر في المضافِ إليه ما يُضادُّه اهـ يس، وبخلاف المركب الإسنادي نحو: شاب قرناها فمحكيٌّ عند السَّيِّد وصَاحب اللُّبَابِ واختار ابنُ الحاجب كونَه مبنيًّا.

وأشار الناظم إلى النوع السادس من القسم الثاني بقوله: (ومنه) أي ومِن غير المنصرف (ما جاء) من الأعلام (على وزن فعلانا) بألف الإطلاق حالة كون فعلان (على اختلاف) حركات (فائه) وأَوَّلِه (أحياناً) أي في أحيانٍ مختلفة أي حالةَ كونه مُثلَّثَ الفاء، والمعنى أي ومِن المنصرفِ العَلَمُ المزيدُ في آخره أَلفٌ ونُون الجائي على وزن فعلان مثلثَ الفاء (تقول) أيها النحويُ في أمثلتِهِ مثلَّثَ الفاء (مروانُ) بن الحكم (أَتى) وجاء في خِلافتِه (كرمانا) بألف الإطلاق، اسمُ بلدة بالعجم (ورحمة الله) سبحانه وتعالى (على عثمانا) بن عفان ذي النورين رضي الله عنه، وأرضاه بألفِ الإطلاق أيضاً.

وإنَّما أَوْرَدَ هُنَا ثلاثَة أوزان مختلفة ولم يُورِد في الصفة إلّا وزناً واحداً، وهو مفتوحُ الفاءِ، كسكرانٍ، لأنَّ مضمونَ الفاء من الصفاتِ كعُرْيَان مؤنثُه يَقْبَلُ التاءَ فيكون منصرفاً قطعاً ومكسورَ الفاءِ لا يُوجد وَزْنَه في الصفات ولا يختص العلم المزيد في آخره ألف ونون بوزن فعلان، فمن أوزانه أفعلان كأصبهان بفتح الهمزة وكسرها وبفتح الموحدة عند المغاربة وتُبْدِلُها المشارقةُ فاءً اسمُ مدينة بفارس سُمِّيَتْ باسم أولِ مَنْ نزلَها وهو أصبهانُ بن نوح عليه وعلى نبينا أفضلُ الصلاة والسلام اهـ خ، ومِن أوزانِه أيضاً: فَعَلان كغطفان بفتح المعجمة والطاء المهملة، وبالفاء قبيلةٌ من قبائل العرب، سُميت باسم أبيها وهو غطفان بن سعيد بن قَيْس بن عَلْيَان اهـ منه، ومنه فُعَالَانُ كخُراسَانَ بضم الخاء المعجمة وبألف بعد الراء اسمُ مدينة بفارس.

والحاصلُ: أَنَّ ما فيه من الأعلام ألفٌ ونونٌ مزيدتان يُمنع من الصرف للعلمية والزيادة ويُحكم بزيادتهما إذا تقدم عليهما أكثرُ من حرفين أصليين، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مضعف فلك اعتباران، إن قَدَّرْتَ أَصالةَ التضعيف فهما زائدتان فيُمنع من الصرف أو زيادتَه، فالنونُ أصلية فيُصرف كحسَّانَ وعَلَّانَ وحَيَّان، فإن جعلْتَها من الحِسِّ وهو الإدراكُ ومن العِلِّ وهو الشربُ ثانياً، والحياةِ فوَزْنُها فَعْلَانَ فلا تَنصرِف أو من الحُسْن والعَلَن والحَيْنِ بفتح الحاء الموت فوزنُها فَعَّالٌ لا فَعْلَان فتَنصرِف ومثلُها: شيطان هَلْ مِن الشَّيْط من شَاطَه إذا أَهْلَكَهَ، أو من الشَّطْنِ بمعنى البُعْدِ، قال أبو حيان: ومحلُّ ما ذُكر في حسَّان غيرِ الصحابي، أما هو فممنوع من الصرف قطعاً لأنه المسموع في شِعره وعلى أَلْسِنَةِ الرواة اهـ، فيُستفاد منه، أنّ محلَّ الوجهين في غيرِ ما سُمع فيه أحدهما فقط وإلا فلا يُتعدَّى اهـ خ. (فهذه) الأنواعُ الستةُ المتقدمةُ من القسم الثاني (إنْ عُرِّفَت) أي إنْ قُصِدَ بكُلٍ منها التعريفُ بالعلمية (لا تنصرف) أي لا تَقْبلُ الصرفَ لوجودِ العلتين فيها وذلك: كمررت بطلحة وأحمد وعُمر وإبراهيم ومعدي كرب ومروان بفَتْح أواخرِها (وما أَتى) وجاء (منها) أي مِن هذه الأنواعِ الستةِ في كلامهم (منكَّرا) أي مقصوداً به التنكيرُ (صُرف) أي نُوِّن وجُرَ بالكسرة لزوالِ العلمية تقول في تنكيرها؛ رُبَّ طلحةٍ وَأحمدٍ وعُمرٍ وإبراهيمٍ ومعدي كربٍ ومروانٍ لَقِيتُهم بالجرِّ، والتنوينِ في كُلها، والله أعلم.

**الإعراب**: (والأعجميُّ مِثْلَ ميكائيلا كذاك في الحُكْم وإسماعيل) الواو استئنافية الأعجمي مبتدأ مرفوع كذاك جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، في الحكم جار ومجرور متعلق بالاستقرار الذي تعلق به الخبر أي والاسم الأعجمي كائن كذاك في الحكم، والجملة الاسمية مستأنفة مثل خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك مثل ميكائيل، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، مثل مضاف ميكائيل مضاف إليه مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة والألف فيه حرف إطلاق وإسماعيل معطوف على ميكائيل مجرور بالفتحة للعلمية والعجمة والألفُ فيه حرف إطلاق (وهكذا الاسمان حين رُكِّبا) الواوُ عاطفة هكذا جار ومجرور خبر مقدم الاسمان مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف والتقدير: والاسمان كائنان هكذا، والجملةُ معطوفة على ما قبلها، حِيْنَ ظرفٌ لزمانٍ مبهم في محل النصب على الظرفية مبني على الفتح لإضَافتهِ إلى المبني والظرفُ متعلق بالاستقرار الذي تعلّق به الخبر رُكباً فعل ماض مغير الصيغة والألف ضمير متصل للمثنى المذكر الغائب في محل الرفع نائبُ فاعل، والجملةُ في محل الجر مضاف إليه لِحِينَ (كقولهم رأيتُ معدي كربا) كقولهم جار ومجرور ومضاف إليه خبر لمحذوف تقديُره: وذلك كائنٌ كقولهم، والجملةُ مستأنفة رأيت معدي كربا مقول محكي منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الحكاية، والألفُ حَرْفُ إطلاق، وإن شِئْتَ قلْتَ: رأَيْتُ فعل وفاعل معدي كربا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة والألفُ حرفُ إطلاق ولم ينون للعلمية والتركيب (ومنه ما جاء على فعلانا على اختلاف فائه أحياناً) الواو استئنافية منه جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ مؤخر، والجملة الاسمية مستأنفة جاء فعل ماض وفاعل مستتر يعود على ما، والجملة صلة لما الموصولة على حرف جر فعلانا مجرور بعلى وعلامةُ جره الفتحةُ لأنه اسم لا ينصرف، للعلمية وزيادة الألف والنون والألفُ حرفُ إطلاق، الجار والمجرور متعلق بجاء، على اختلافِ فائه جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بجاء أيضاً أحياناً منصوب على الظرفية متعلق باختلاف (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة (مروانُ أَتى كرمانا) إلى آخر البيت مقولٌ محكي منصوب بفتحة مقدرة على نون عثمان، وإن شِئْتَ قلت: مروان مبتدأ مرفوع ولم يُنوَّن للعلمية وزيادةِ الألف والنون أَتَى فعل ماض وفاعل مستتر يَعُودُ على مروان كرمانا مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة ولم يُنوَّن للعلمية وزيادة الألف والنون، وجملةُ أَتَى في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملةُ الاسمية في محل النصب مقولٌ لتقول، ورحمةُ الله الواو عاطفةٌ مثال على مثال رحمةُ الله مبتدأ ومضاف إليه على عثمانا جار ومجرور بالفتحة للعلمية وزيادة الألف والنون، والألف حرف إطلاق، الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أي رحمة الله نازلة على عثمان والجملة معطوفة على جملة المثال الأول (فهذه) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عَرفْتَ هذه الأنواع الستة وأردت بيان الفرق بين معرفتها ونكرتها فأقول لك: هذه مبتدأ (إن

عُرِّفَتْ) إن حرف شرط جازم عُرفت فعل ماضٍ مغير الصيغة في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعلَ شرط لها، والتاءُ علامةُ تأنيثِ نائبِ الفاعل ونائبُ فاعله ضمير يعود على هذه الأنواع الستة، وجوابُ إن الشرطية معلوم مِمَّا بعدها تقديرُهُ: إنَّ عُرِّفَتْ لا تنصرفُ وجملة إن الشرطية معترضة لا محل لها من الإعراب، لاعتراضها بين المبتدأ والخبر (لا تَنْصَرِف) لا نافية تنصرف فعل مضارع مرفوع بضمة ممنوعة بسكون الضرب، وفاعله ضمير يعود على المبتدأ، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: فهذه الأنواعُ الستةُ عَادِمةُ الانصرافِ وَقْتَ تعريفِها لا وَقْتَ تنكيرها، والجملةُ الاسمية في محل النصب مقولٌ لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة (وما أُتي) الواو عاطفة ما اسم موصول في محل الرفع مبتدأ أتى فعل ماض وفاعل مستتر يعود على ما والجملة صلة الموصول (منكراً) حال من فاعل أتى (منها) متعلق بأتى (صُرف) فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعل مستتر، والجملة في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية معطوفة على جملة قوله فهذه على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة.

ثُمَّ ذكَر الناظم رحمه الله تعالى حُكْمَ ما إذا دخلَتْ على الأسماء الممنوعةِ من الصرف ما يُعارِض شبَهها بالفعلِ من الإضافة والألف واللام فقال:

وإن عَـراهـا ألـفٌ ولَامٌ ... فـمـا عـلـى صـارفـهـا مـلام
وهـكـذا تُـصـرف بـالإضـافـةِ ... نـحـو سَخَـى بـأطـيـبِ الـضـيـافـة
ولـيـس مـصـروفـاً مـن الـبِـقـاع ... إلّا بـقـاعٌ جِـئْـنَ فـي الـسـمـاع
مِـثْـلُ حُـنـيـن ومِـنـى وبَـدْر ... وواسِـطٍ ودَابِـقِ وحِـجْـر
وجـائـزٌ فـي صَـنْـعـةِ الـشـعـر الـصَّـلِـف ... أنْ يَـعْـرِف الـشـاعـرُ مـا لا يـنـصـرف

وقولُه: (وإن عراها ألف ولام) مُرتَّب على محذوف تقديرُهُ: هذه الأسماءُ التي لا تنصرف إنما تُمنع من الصرف فتَجُرُّ بالفتحةِ إذا لم يَدْخُلْها أل أو بَدَلُها من أم الحميرية أو لم تُصف لشبهها حينئذ بالفعلِ في وجودِ علتين فرعيتين فيها، فإِن دَخَلها أل أو بدلُها كقوله:

أَأَنْ شِـمْـتَ مِـنْ نَـجْـدٍ بَـرِيـقـاً تَـأَلَّـقَـا ... تَـبِـيـتُ بِـلَـيْـلِ أَمْ رَمَـدِ اعْـتَـادَ أَوْلَـقَـا

سواء كانَتْ أل مُعرِّفة كقوله تعالى: وأنتم عاكفون في المساجد، أم موصولةً كقوله:

مَـا أَنْـتَ بِـالـيَـقْـظَـانِ نَـاظِـرُهُ إذا ... نَـسِـيْـتَ بِـمَـنْ تَـهْـوَاهُ ذِكْـرَ الـعَـواقـبِ

بناءً على أن أل تُوصَل بالصفة المشبهة، أم زائدةً كقوله:

رأيـتُ الـولـيـدَ بـن الـيـزيـد مـبـاركـاً ... شـديـداً بـأَعْـبَـاءِ الـخـلافـة كَـاهِـلُـهْ

وجب جرَّها بالكسرة كما قال الناظم (وإن عراها) أي وإن عرا هذه الأسماءَ الغَيْر

المنصرفة ودَخَلَ عليها (ألف ولام) أي حرفُ أل سواء كانت معرفة أم موصولة أم زائدة كما مَثَّلْنا، (فما على صارفها) أي صارف هذه الأسماء الغيرِ المنصرفةِ بجَرِّها بالكسرةِ (ملام) أي لَوْمٌ واعتراضٌ لعدمِ خُروجه عن قواعدهم واصطلاحاتِهم (وهكذا) أي وكما تُصرف بدخولُ أل عليها (تصرف) هذه الأسماءُ وتُجر بالكسرة، (بالإضافة) أي: بإضافتِها إلى ما بعدها لفظاً (نحو سخَى) وأَعْطى (بأطيبِ الضيافة) وأحسنِ القِرى فجَرَّ أطيب بالكسرةِ لإضافتهِ إلى الضيافة مع وجودِ علتين فيه وهما الوصفيةُ ووَزْنُ الفعل، وكقولهِ تعالى: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ أو تقديراً كقول بعضهم: (إبَدأْ بِذا مِنْ أَوَّلِ) بكسر أول بلا تنوين على نيةِ لفظ المضاف إليه، لكن هل هي حينئذ منصرفةٌ أم باقية على منع صرفها فيه خلاف، فَذَهَبَ جمعٌ منهم الناظم إلى الأول، لأن ما لا ينصرف لما دخله ماهو من خواص الاسم أعني أل والإضافة قابل شبَه الفعل فرجع إلى أصله من الصرف وهو الجر بالكسرة، وهذا القولُ ضعيف، وقيل: بالثاني بناءً على أن الكسر لم يَزَلْ عما لا ينصرف إلا لزوالِ التنوين بالعلتَين، فلمَّا كان زوالَه هنا لأَجلِ اللام والإضافة لا لأجل العلتين زَالَ مُوجِب مَنع الكسرِ فدخَل، وهذا هو قولُ الأكثرين، والذي اختاره كثيرٌ من المتأخرين أنه إن زالَتْ منه إحدى العلتين بالإضافةِ أو بأل صُرف نحو: مررتُ بأحمدِ وباليزيدِ منكم، لزوالِ عَلتَيْهِما بالإضافةِ وبأَلْ، لأن العلمَ لا يُضاف ولا تَدْخُل عليه أل حتى يُنكَّر، وإلّا أيْ: وإن بَقِيَتْ العلتان فلا، نحوُ: مررتُ بأحسنكم ثُمَّ ذكر الناظم رحمه الله تعالى حُكْمَ أسماءِ البقاع، والأماكن فقال: (وليس مصروفاً) أي مجروراً بالكسرة مع التنوين (مِن) أسماء (البقاع) والأماكن جمعُ بقعة وهي: القطعةُ المُتَّسعةُ من الأرض (الإبقاع) أي إلا أسماءُ بقاعٍ وأماكنَ (جِئْنَ) أي جاء صَرْفُهن (في السَّماع) أي في الكلام المسموعِ من فُصحاء العَرب (وذلك مِثْلُ حنين) اسمُ واد بَيْن مكة والطائف (ومنى) واد بين مزدلفة ومكة، سُمِّي بذلك لكثرة ما يُمنى ويُراق فيها من الدماء (وبدر) اسمُ ماء هناك أو اسمُ رجل حفر البئرَ (وواسط) اسم مدينة مشهورة، بناها الحجَّاج بن يوسف وسطا بين البَصْرة والبغداد وهو مصروف (ودابَق) بفتح الباء الموحدة وكسرها اسم بلد من أعمال حَلب، وأصله اسم نهر وهو مصروف (وحِجر) اسم لمواضع متعددة، أشهرُها حِجر اليمامة، اسمُ بلد على مرحلتين من الطائف إلى جهة اليمن وهو على أربعةِ مراحل من مكة المكرمة، سُميت يمامة باسم جارية مشهورة بزَرْقاء كانت تَبْصرُ الراكبَ مِن مسيرةِ ثلاثة أيام اهـ تحفة، وهو أيضاً اسمُ موضع بديارِ بَنِي عَقيل وواد بين بلادِ بني عُذْرَة وغطفان وبلدةٌ لبني سُليم. يعني: أَنَّ أسماءَ الأماكن والبلدان صَرْفُها وعدمُه مبنيان على المعنى فإذا أُريد بها البقعةُ أو المَحِلَّةُ أو المَحطَّةُ مُنعت الصرفَ أو المكان أو البلد صُرفت كالأسماء التي ذكرها الناظم، لكن لمَّا غلبَ عليها التأنيثَ في كلامهم لتأوُّلها بما ذُكر غَلَب عليها مَنْعُ الصرف، فكان أكثرها لا ينصرف، وقد يتعيَّن اعتبارُ المكان أو البقعة فالأولُ كبَدْرٍ ونَجْد، والثاني كدمشق بلدة بالشام سُميت باسمِ مَن بناها دمشقُ بن نُمروذ عدوٌ إبراهيم عليه

السلام، وهو رجل صالح وجِلَّق بكسر الجيم واللام مع تشديدها موضعٌ بالشام، وقد يستوي الأمران كسبأ بلدةٌ اليمن وحراءَ بمكة ومِنى وقُباء بالمدينة وبغداد بالعراق، ومثلُ أسماء البقاع أسماءُ القبائل، فإن أُريد باسم القبيلة الأبُ كمُعدٍّ وتَميم أو الحيُّ كقُريش وشقيف صَرف، أو الأمُّ كباهلة أو القبيلة كمجوس ويهود مُنع للتأنيث مع العلمية.

ثُمَّ ذكرَ الناظم حُكْم ما إذا اضطرَّ الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف لاستقامة الوزن فقال: (وجائز) أي: واسعٌ (في صَنْعة الشعر) أي في صِناعةِ الشعر وإنشائِها (الصَّلِف) بفتح الصاد وكسر اللام أي المَائِل عن اعتدالِ أوزانهِ وأجزائِهِ بتركِ التنوين (أَنْ يَصِرف) ويُنوِّن (الشاعر ما لا ينصرف) ولا يُنوَّن من الأسماء الغيرِ المنصرفة لغرضِ استقامةِ الوزن، وإنما سُمِّي الشعرُ صَلِفًا لأنه يتضمَّنُ الكذبَ في الغالبِ إذ يكون المَدْحُ بِما لَيس في الممدوح والذمُّ كذلك وهو مِنْ أعظم المَيْلِ عن الاعتدالِ وأَصْلُ الصَّلف بفتح الصاد: المَيْلُ عن الاعتدال.

**والمعنى**: إذا اضطر الشاعر إلى صرف ما لا ينصرف صَرفه لأن الضرورة تَردُّ الشيء إلى أصله وأصلُ الأسماء الصرفُ لكن الضرورة قد تكون مُوجبة للصرف لأجل إقامة الوزن بأن لا يستقم الوزن إلا بالتنوين كقولهم:

ويومَ دخلْتُ الخِدرَ خِدْرَ عُنيزة فقالَتْ لكَ الوَيْلَاتُ إنكَ مُرْجِلي

بتنوينِ عُنيزة والخِدْر: السِتْر، وقال الأعلم: الخِدر الهودجُ، وهو مَرْكب من مراكب النساء، وقد لا تكون مُوجبةً للصرف بأن يستقيم الوزن بدونه، ولكن يحصُل بمَنعِهِ زحافٌ وتغييرٌ يُخرج الشعر عن السلامة كقوله:

أَعِدْ ذِكْرَ نَعمانَ لنا إنَّ ذِكْرَهُ هو المِسْكُ ما كَرَّرْتَه يتَضوَّعُ

إذ لو بقي نعمان على منعِ الصرف لم ينكسر الوزنُ إلا أنه يكون فيه الزحاف المُسمَّى بالكفِّ وهو قَبِيح عندهم وهو سُقوطُ الحرفِ السابع الساكنِ كسقوط نون مفاعيلن، فعَدَل إلى الصرف لتحصيلِ أمرٍ مستحسن. ومنَعَ جَمْعٌ صَرف ما فيه ألف التأنيث المقصورةِ لتأديتهِ إلى حذفِ ساكن وهو الألفُ وإثباتِ لشيء آخرَ، وهو التنوينُ، فلا فائدةٌ، وأَجَازه بعضهم وهو ظاهرُ إطلاق النظم فقد يكون فيه فائدةٌ بأن يُنوَّن فيَلْتَقِي ساكنان فيُكْسَر فيكون محتاجاً إلى ذلك وبه جُزَم الدماميني، ويجوزُ صَرْفُ ما لا ينصرف للتناسب نحوُ (سلاسلا وأغلالا) وقولهِ: (ودًا ولا سُواعاً ولا يغوثا ويعوقا ونصرا) فإن سلاسلا فيه صيغةُ منتهى الجموع فصُرف لمناسبة المنصرف المجاورِ قَبْلَه أعني: اغلالاً وكذا وُدًّا فإنَّه من المضْعف المبني للمجهول، فصرف لمناسبةِ ما بعده، وكذا (قواريراً قواريرا) فإن الأولَ صُرف لمناسبةِ رؤوس الآي، اهـ من الحاشية، وقد يكون التصغيرُ سبباً للصرف أيضاً، نحو: حُميد وعُمير في أحمد وعُمر لزوال أحد السببين بالتصغير.

وأَمَّا مَنْعُ المصروف من الصرف فمَذْهَبُ البصريين المَنْعُ مطلقاً، لا في شعر ولا في

نثر لأنه خُروج عن الأصل بخلافِ صرف الممنوع فإنه رجوعٌ إلى الأصل، وجَوَّزَه بعضُهم مطلقاً، وبعضهُم في الشعر فقط، كقوله:

وَمِـــــمَّـــــنْ وَلَـــــدُوا عَـــــا ... مِـــرُ ذُو الـــطُّـــوْلِ وذُو الـــعَـــرْض

فمنَع عامراً من الصرف، وليس فيه إلا العلميةُ اهـ فاكهي بزيادة.

**الإعراب**: (وإن عراها ألف ولام) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم عراها فعل ماض ومفعول به في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها ألف ولام فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، (فما على صارفها ملام) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب منفياً بما أو لكونه جملة اسمية ما نافية مهملة على صارفِها جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف، خبر مقدم ملام مبتدأ مؤخر والجملة الاسمية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة إن الشرطية مستأنفة (وهكذا تُصْرف بالإضافة) الواو عاطفة هكذا جار ومجرور متعلق بتصرف تصرف فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير يعود على الأسماء الغير المنصرفة بالإضافة جار ومجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب متعلق بتصرف، والجملة معطوفة على جملة إن الشرطية (نحو) خبر لمبتدأ محذوف، تقديره وذلك نحو: والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً، نحو مضاف سخا بأطيب الضيافة مضاف إليه، محكي مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وإن شئت قلت سخا فعل ماض مبني بفتحة مقدرة للتعذر، وفاعله ضمير مستتر تقديره: هو يعود على زيد مثلاً بأطيب الباء حرف جر أطيب مجرور بالكسرة الظاهرة مع كونه وصفاً على وزن أفعل لإضافته إلى ما بعده أطيب مضاف الضيافة مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي وهو من إضافة الصفة إلى الموصوف أي بالضيافة الطيبة (وليس مصروفاً من البقاع الإبقاع) الواو استئنافية ليس فعل ماض ناقص مصروفاً خبرها مقدم من البقاع جار ومجرور متعلق بمصروفاً إلا أداة استثناء مفرغ بقاع اسمها مؤخر مرفوع وجملة ليس مستأنفة (جئن) فعل وفاعل وحد الفعل جيء، جيء فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والنون نون النسوة في محل الرفع فاعل مبني على الفتح لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً (في السماع) جار ومجرور متعلق بجئن، وجملة جئن في محل الرفع صفة لبقاع (مثلُ حُنَيْن) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: وذلك مثل حنين، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً، مثل مضاف حنين مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة (ومنى) معطوف على حنين مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور (ويدر وواسط ودابق وحجر) معطوفات على حنين مجرورات بكسرة ظاهرة في أواخرها (وجائز في صنعة الشعر الصلف) الواو استئنافية جائز مبتدأ مرفوع بالابتداء وسوغ الابتداء بالنكرة عمله فيما

بعده في صنعة الشعر جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بجائز، الصلف صفة للشعر مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (أن يصرف الشاعر) أن حرف نصب ومصدر يصرف فعل مضارع منصوب بأن المصدرية الشاعر فاعل مرفوع، والجملة الفعلية مع أن المصدرية في تأويل مصدر مرفوع على الخبرية لجائزٌ والتقدير وجائز في صنعة الشعر الصلف صرف الشاعر (ما لا ينصرف) ما اسم موصول في محل النصب مفعول به لا نافية ينصرف فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، وفاعله ضمير مستتر يعود على ما، والجملة الفعلية صلة لما الموصولة لا محل لها من الإعراب.

# باب العدد

والعدد بفتحتين هو: في اللغة مصدر عَد يَعُد عدا وعدداً، وفي الاصطلاح: ما ساوى نصفَ مجموع حَاشيتين السُّفلى والعليا القريبتَين أو البَعِيدتَين على السَّواء، وذلك كالثلاثة، فإنّ حاشيتَها القريبةَ السفلى اثنان وحاشيتَها القريبة العليا أربعةٌ ومجموعُ الاثنين والأربعة ستةٌ ونصفُها ثلاثة وهو المطلوبُ والثلاثةُ أيضاً لها حاشيةٌ بَعْدَى سُفْلَى وهي واحدٌ ولها حاشية بعدى عُلّيَا وهي خمسة ومجموعُ واحدٍ وخمسةٍ ستة ونصفُها ثلاثةٌ وهو المُراد إذا عَلِمْتَ هذا تبيَّن لك أَنَّ القريبة علياً أو سفلى هي التي ليس بَيْنَها وبين لفظِ العدد مرتبةٌ أصلاً، كالاثنين والأربعة بالنسبةِ إلى الثلاثة فيما مرّ، والبعيدةُ علياً أو سفلى هي الَّتِي بينها وبَيْنَ لفظِ العدد مرتبةٌ واحدةٌ فأكثر لكن لا بد أن تكون مرتبةُ العليا مع مرتبةِ السفلى واحداً بمعنى أنه إن كان بين العدد وبين البعيدةِ السفلى مرتبةٌ، فكذلك يكون بين العدد وبينَ العليا البُعْدَى مرتبةٌ، وإن كان بينه وبين السفلى مرتبتان فكذلك يكون بينه وبين العُلْيا البعيدةِ مرتبتان وهذا معنى قولهم على السَّواء اهـ حمدون.

ومِنْ ثَمَّ قيل الواحد ليس بعددٍ، لأنه ليس له حاشيةٌ سفلى، وحينئذ فإطلاقُ الحُسَّاب عليه اسمَ العدد مجازٌ مِنْ تسميةِ الجزء باسم الكل ذكره الصبان في حاشيتِه على المَلَّوي، وقيل هو عددٌ لوقُوعه في جوابِ كم، وإذا أريد بالحاشيةِ ما يَعمُّ الصحيحَ والكَسْرَ دخَل الواحدُ لأنَّ له حاشية تَنْقُص عنه بقدرِ ما زيدَتْ العليا عليه من الكسرِ، ولا تَخْتَصُّ بالنصفِ خلافاً لمن تَوهَّمه كعشْرٍ مع واحدٍ وتسعةِ أعشار، فإن العشر يَنْقُص عنه بقدرِ زيادةِ العليا عليه فهما مُتقابلتان، ونصفُ مجموعهما واحدٌ، والمُرادُ بالعددِ هنا: الألفاظُ الدالَّةُ على المعدود اهـ خضري، قال الناظمُ رحمه الله تعالى:

وإن نـطَـقْـتَ بـالـعُـقـودِ فـي الـعَـدد ... فَـانْـظُـر إلـى الـمـعـدود لَـقِـيـتَ الـرَّشَـد

فَـأَثْـبِـت الـهـاءَ مـع الـمـذكَّـر ... وَاحْـذِف مـع الـمـؤنـثِ الـمُـشْـتـهـر

تَـقُـولُ خَـمـسـةُ أثـواب جُـدَد ... وَازْمُـمْ لـهـا تـسـعـاً مـن الـنُّـوق وقُـدْ

وإن ذكَـرْتَ الـعـددَ الـمُـركَّـبـا ... وهـو الـذي اسْـتَـوْجَـبَ أَنْ لا يُـعْـرَبـا

فَـأَلْـحِـق الـهـاءَ مـع الـمُـؤنَّـث ... بـآخـرِ الـثـانـي ولا تَـكْـتَـرِث

مِـثـالُـهُ عـنـدي ثـلاثَ عـشْـرَةَ ... جُـمـانـةً مَـنـظُـومـةً ودُرَّةَ

وقـد تَـنـاهَـى الـقـولُ فـي الأسـمـاء ... عـلـى اخْـتِـصـارٍ وعَـلَـى اسْـتِـيْـفَـاءِ

(وإن نطقتَ) أيُها النحويُ (بالعقود) أي أَسماءَ آحادِ العُقود (في العدد) أي في بيانِ مِقدارِ كميَّةِ الأشياء فالعقودُ جمعُ عَقْدٍ وهو العَشراتُ ولكن الكلام على حذفِ مضاف لأنَّ المراد هنا الآحاد وقد يقال المعنى: وإن نطقْتَ بالعُقود أي بالآحاد في بيانِ كميةِ الأشياء، وسَمَّاها حينئذ بالعقود لأنهم يَعْقِدُون الأَصابعَ عند عَدِّها، والمرادُ بالآحاد الثلاثةُ والعشرةُ وما بينهما، فإِنَّ الواحدَ والاثنين يَجْريان على القياس يُذكَّران مع المذكر، نحوُ واحدٍ واثنيَنِ ويؤنثان مع المؤنث نحو إحدى واثنتينِ على لغةِ الحجازِ، وثنتين على لغةِ تَميِم، ويُشاركهما في ذلك ما وَازَن فاعلاً والعشرةُ فتقول: في المذكر الثالثُ والثالثَ عشرَ وفي المؤنث الثالثةَ والثالثةَ عشرةَ اهـ ت.

ولا يُضافان إلى معدودهما فلا يقال: واحدُ رجلٍ ولا اثنا رجلَينِ، لأن رجلا يُفيدُ الجنسيةَ والوحدةَ وكذلك رجلان يُفيدان الجنسية والزوجة فلا حاجة إلى الجمع بينهما وما وَرَدَ مِنْ ذلك فضرورةٌ كقوله:

كأنَّ خصْيَتَيْهِ مِنَ التَّدَلُّلِ ظَرْفَا عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلِ

وأما الثلاثةُ والعشرةُ وما بينهما فيجب الجمعُ بينهما وبين المعدود إذ لا يُستفاد العدد، والجنسيةُ إلا بالجمع بينهما ثُمَّ إنْ قُصد بها المعدودُ جَرَتْ على خلافِ القياس مِنْ إثباتِ الهاء مع المذكر وحَذْفِها مع المؤنث كما ذكره الناظمُ بقوله (فانظُرْ) أيُها السائلُ (إلى المعدود) هل هو مذكر أَوْ مؤنث وقولُه (لُقِّيْتَ الرشدَ) بتشديد القاف مع البناء للمجهول جملة دعائية قُصد بها تكميلُ البيت أي أَلْهَمك اللّهُ سبحانه وتعالى، وألقَى في رَوْعِك بما هما الرُّشْدُ والهُدَى وأَجْرَى على لسانك بما هو الصواب من الكلام. أي: فَانظُر إلى مفردِ المَعْدُودِ هل هو مذكر أَوْ مؤنث (فأَثْبِت الهاءَ) الَّتِي للتَّأْنيثِ (مع) المعدودِ (المذكرِ) إظهاراً لشرفِ المذكر لأنه أصل للمؤنث (واحذِفْ)ها (مع) المعدود (المؤنث المشتهر) أي المشهورِ المعلوم بكونِهِ خِلَافَ المذكرِ حَطًّا لِرَتبته عن رتبة المذكر، وتمييزاً له عن المذكر، وإنما لم يَعْكِسُوا لأَن الإِثْبات أشرفُ من الحذف والمذكرُ أشرفُ من المؤنث، فأعطي الأشرف للأشرف والأخس للأخس سلوكاً مسلك التناسب.(تقول) في مثالِ المعدود المذكر (لي خمسةُ أثواب) جمع ثوب وهو اللِّباسُ المعروف (جُدَد) جمعُ جديد أي خام غَيْرِ مقصور بإثباتِ التاءِ في اسم العدد، لأنَ الثوب المعدود الذي هو مفردُ الأثواب مذكرٌ (و) تقول في مثالِ المؤنث (ازْمُمْ) أي ارْبُطْ بالزمام (لها) أي لهندٍ (تسعاً من النوق) جمعُ ناقة الأنثى من الإبل والزِمامُ الحبلُ الذي يُرْبَط بفم الناقة، ثُم يُوصَل به المِقْوَد الذي تقاد به أي اربط لها بالزمام تسعاً من النوق (وَقدْ) بها تلك النُّوق أَمْرٌ من القِيادة أَي خُذْ مِقَودَ أُولَى تلك النوقِ وَامْشِ بها لِتَصِل إلى مقصدها فحَذفَ التاءَ من اسم العدد الذي هو تسع لأنَّ مفردَ النوقِ الذي هو المعدود مؤنَّثٌ وهو لفظُ ناقة.

والمرادُ بالهاءِ في كلامه التاءُ سَمَّاهَا هاءً لأنها تُقْلَب بِالهَاءِ عند الوقف، والعبرةُ في

تذكير المَعْدُود وتأنِيثه المفردُ لا الجمعُ كما يُستفاد من تمثيلهِ ولذلك يقال: عندي ثلاثةُ اصطبلات وثلاثةُ حمَّامات بإثباتِ التاء فيهما على الصحيح، ولا يقال: ثلاثٌ بتَرْكِها لأن مفردَ المعدود مذكر وهو الاصطبلُ، والحمامُ خلافاً للكسائي والبغدادِيِّين، ويقال ثلاثُ هُنود بلا تاءٍ نظراً إلى تذكيرِ المفرد وتأنيثِهِ وهذا في الجَمْع أما اسم الجمع واسم الجنس فالعبرةُ بهما أَنْفُسِهما لا بواحدِهما تقولُ ثلاثةٌ من القومِ والغَنم بالتاءِ لتذكيرِهما وثلاثٌ من الأبلِ والنَّخْلِ بلا تاءٍ لتأنيثهما وثلاثٌ من البقر بالتاء وعدمها لأن البقر يُذكر ويُؤنَّث اهـ خضري، وخَرَج بقولنا سابقاً إذا قُصد المعدود ما إذا حُذِف المعدود ولم يُقْصَد أصلاً بل قُصد اسم العدد فقط، فتكون أسماءُ العدد كُلُّها حينئذ بالتاءِ كثلاثةٌ خَيْرٌ مِن ستةَ وتُمنع الصرفَ للعلمية الجنسيةِ والتأنيثِ اللفظي اهـ خضر.

وقد مَرَّ في باب التمييز أنَّ مُميِّز الثلاثةِ ونحوِها يجوز جَرُّه بالإضافةِ تخفيفاً لِلَّفْظِ بحذفِ التنوينِ كما أشار إليه الناظم هنا بقوله: (لي خمسةُ أثواب) ويجوز جَرُّه بمن الزائدةِ، كما نَطَقَ به هنا بقوله: تسعاً من النوق.

ثُمَّ ذكرَ الناظم العددَ المركَّب المستحِقَّ للبناء وهو من أحد عشر إلى تسعة عشر بإدخال الغاية فقال: (وإن ذَكَرْتَ) أيها النحويُّ (العددَ المركَّبا) بألف الإطلاق مِن آحادِ وعشراتٍ (وهو) أي العددُ المركب هو العددُ (الذي استَوجبَ) واستحقَّ (أَنْ لا يُعربا) بألفِ الإطلاق لِشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً ومعنوياً بَلْ يُبْنَى على فتح الجزئين بُنِي الجزءُ الأول لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارِهِ إلى الجزء الثاني في إفادتِهِ المعنى المرادِ كافتقارِ الحرف إلى غيره في إفادة المعنى وبني الجزء الثاني لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنه معنى حرف العطف، وإنما حُرِّكا ليعلم أنَّ لهما أصلاً في الإعراب وكانت الحركةُ فتحة للخفة مع ثقل التركيب. (فـ) أَلْحِق الهاءَ مع المذكر بآخرِ الجزءِ الأول واحذفها من الجزءِ الثاني فتقول عندي ثلاثةَ عشرَ عبداً (وأَلْحِق الهاءَ مع) المعدودِ (المؤنثِ بآخر) الجزءِ (الثاني ولا تَكْتَرِث) أي ولا تُبالِ بِمَنْ خالف في ذلك من الاكتراثِ وهو المُبالاة (مثالُه) أي مثالِ المعدود المؤنث (عندي ثلاثَ عشرةَ جُمانةً منظومةً) (و) عندي أربعَ عشرَةَ (دُرَّةً) منثورةً بحذفِ الهاء من الجزء الأول لأنه يَجْرِي على خلاف القياس، وبإلحاقها بآخر الجزء الثاني لجَرْيانِهِ على القياس. والجُمانة بضم الجيم واحدُ الجُمَان وهو حَبٌّ يُصْنع من الفضةِ الخالصةِ على شِبْهِ اللؤلؤِ، والمنظومةُ المَسْلُوكَةُ المُركَّبةُ في خيطٍ مثل المِسْبَحةِ، والدرَّةُ اللؤلؤة المنثورة.

**واعلم**: أنَّ العددَ المركبَ المستوجِبَ للبناء هو المؤلَّفَ من الآحاد السابقةِ مع العشرة كأحد عشر إلى تسعة عشر بإدْخال الغايةِ، فالآحادُ من الثلاثة إلى التسعة على حُكْمِها السابقِ من إثباتِ الهاء مع المذكر وحَذْفِها مع المؤنث، وما دُون الثلاثة من الواحدِ والاثنين على القياسِ، إلاّ أَنَّك تَأْتِي بأحد وإحدى طلباً للتخفيف مكانَ واحدٍ، وواحدةٍ لا يُسْتَعْمَلُ الأَحَدَ

والإحدى إلاّ في التركيب، وتَبْنِي الجزئَين بعد التركيبِ لِمَا مَرَ إلاَّ اثْنَين في لغةِ الحجاز وَاثْنَتَين في لغةِ تميم فتُعربهُما كالمثنى لأنهما مُلْحَقان به كما مر في باب الإعراب. وإنما لم يُجْعَلا كأخواتهما في البناءِ لأنَّ عشراً بعدهما واقعٌ موقعَ نُونِ المثنى وهما مع النون كانا معربَينِ، فكذلك يكُونان مع ما هو واقعٌ موقعَ النون اهـ حمدون، وإلاَّ ثَمَانَ عشر فلك فَتْحُ الياءِ كبناءِ صَدْرِ الأعداد المركبة على الفتح كخمسةَ عشر وإسكانُها كآخر الجزء الأول من المركب المزجي كمعدي كرب، ونُقِل حَذْفُها مع بقاءِ كسرةِ النونِ وفتحِها.

وأما العشرةُ فتَجْري على القياس فَأُلْحِق بها التاءَ مع المؤنث دون المذكر وتَبْنِيهما على الفتح مطلقاً مذكراً كان المعدود أم مؤنثاً رفعاً أو نصباً أو جراً مع واحد وواحدة أو مع أحد وإحدى، فتقول في المذكر: عندي أحد عشر عبداً واثنا عشر رجلاً بتذكيرهما وثلاثةَ عشر عبداً بتأنيثِ الأول وفي المؤنث إحدى عشرة أمة واثنتا عشرة جارية بتَأْنيثِهما وثلاثَ عشرة جاريةً بتذكيرِ الأول. وإنما خالفَتْ العشرةُ حُكْمَها قَبْلَ التَّركيبِ دون الثلاثة وأَخواتِها لكراهةِ اجتماع تأنيثَينِ فيما هو كالكلمة الواحدةِ كثلاثة عشرةَ رجلاً ولكراهةِ إخْلَاءِ لفظَينِ معناهما مؤَنَّثٌ من العلامةِ في ثلاث عشرة امرأة، ولم يُعْكَس لسبقِ الثلاثة وأخواتِها على العشرة فاستحقَّتْ الأصل في العدد دُونَها لأنّ تأنيث الكلمة وتذكيرها إنما يكون قياساً في آخرها وإنما لم يُبالوا باجتماع تأنيثين في إحدى عشرة وثِنْتي عشرة مع أنه كالكلمة الواحدة لاختلافِهما في الأَوَّلِ مع أَنَّ الألف كجزء الكلمة ولذا لم تَسْقُط في تصحيح ولا تَكْسيرٍ إذ قالوا في حُبْلَى حُبْلَياتٍ بخلافِ التاءِ فَتسْقُط كجِفَانٍ وجَفْنَاتٍ في جَفْنَةٍ ولَبناءِ الكلمةِ على التاء في الثاني إذ لا واحدَ له من لفظه، فكانَتْ كالأصلِ والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة اهـ خضري.

والشِينُ في عشرة في التذكير مفتوحةٌ وفي التأنيث يجوزُ إسكانُها لأنَّ السكون أخفُّ من الفتحةِ بالنسبةِ للكسر اهـ ملا. وكَسْرُها احترازاً عَنْ تَوالي أربعِ فتحات مع ثقلِ التركيبِ في إحدى عشرة واثنا عشرة أو خَمْسِ فتحات في ثلاث عشرة إلى تسعة عشرة ذكَره المُلَّاجامي. والأولُ أفصحُ وعبارةُ التوضيح: وإذا كانت العشرةُ بالتاءِ وهي مركبة سُكنتْ شِيْنُها وجوباً في لغةِ الحجاز كراهةَ توالي أربع حركات فيما هو كالكلمةِ الواحدةِ وكسرَها أكثرُ تميم تشبيهاً بتاء كَتِفٍ وبَعْضُ تميم يُبْقِيها على فتحها الأصليِّ وبه قَرأ يَزيدُ بن القعقاع وهو الأعمشُ: فانفجرتْ منه اثنتاً عشرَة عيناً اهـ، وأمَّا إذا حذفت التاءُ فالشينُ بالفتح لا غَيْر لكن قد تُسْكن العينُ حِينئذ كقراءةِ أبي جعفر أحدَ عَشْرَ كَوكباً، وقد قُرىء اثنا عشر شهراً بالسكون ولكن فيه اجتماع ساكنين اهـ خ. وإذا تَجاوَزْتَ التسعةَ عشرَ في التذكيرِ والتسعَ عشرة في التأنيث اسْتَوى لفظُ المذكر والمؤنث تقول: عندي عشرون عبداً وثلاثون أمةً، ومُميِّز أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ، وتسعين مفردٌ منصوبٌ، ومُميِّز الماءةِ والألفِ مفردٌ مجرور.

(وقَدْ تناهَى القولُ في الأسماء) أي وقد انتهى الكلامُ في بيانِ أحكام الأسماء (على اختصار) أي مع اختصارِ اللفظِ (وعلى استيفاء) أي مع استيفاءِ المعنى المرادِ في بيانِها وإكمالِهِ، والاختصارُ: الإِتْيَانُ بالمعنى المراد بلفظٍ قليلٍ، والمعنى قد انتهى الكلامُ في الأسماءِ بلا اختصارٍ مُخِلٍّ ولا تطويلٍ مُملٍّ، فلِله سبحانه الحمدُ على نعمةِ التوفيق.

**الإعراب**: (وإن نطقت بالعقود في العدد فانظر المعدود) الواوُ استئنافية إن حرف شرط جازم نطقْتَ فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها بالعقود جار ومجرور متعلق بنطقْت في العدد جار ومجرور حالٌ من العقود فانظر الفاءُ رابطة لجواب، إن الشرطية وجوباً انظر فعل أمر وفاعل مستتر إلى المعدود، جار ومجرور متعلقِ بانْظُرْ والجملةُ في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملةُ إن الشرطية مستأنفة (لُقِّيت) فعل ماض مغير الصيغة مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك والتاءُ ضميرُ المخاطب في محل الرفع نائب فاعل وهو المفعول الأولِ لِلقِّيِّ (الرشد) مفعول ثان له منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الفعلية جملة دعائية لا محل لها من الإعراب. (فأَثْبِت الهاءَ مع المذكر وَاحْذِف مع المؤنث المشتهر) الفاءُ فاءُ الفصيحة لأنها أفصحَتْ عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا نظَرْتَ إلى المعدود وعَرفْتَ أنه مذكرٌ أو مؤنث وأردتَ بيانَ حكمه فأقول لك أثبت الهاء أثبت فعل أمر وفاعل مستتر مبني بسكون مقدر مَنَع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين الهاء مفعول به مع المذكر ظرف ومضاف إليه متعلق بأَثْبت، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة، واحذف الواوُ عاطفة احذف فعلُ أمر وفاعل مستتر ومفعولُه محذوف تقديره: واحذِفْها، والجملةُ في محل النصب معطوفة على جملة أَثْبت مع المؤنث ظرف ومضاف إليه متعلق باحذف المشتهر صفة للمؤنث (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة (ليْ خمسةُ أثواب جُدَد) إلى آخر البيت مقول محكي لتقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت: لي جار ومجرور خبر مقدم خمسة أثواب مبتدأ مؤخر ومضاف إليه جدد صفة أثواب مجرور بكسرة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول (وَازْمُمْ لها تسعاً من النوق وقُد) الواو عاطفة ازمم فعل أمر وفاعل مستترِ والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قوله لي خمسة أثواب على كونها مقولاً لتقول لها جار ومجرور متعلق بازمم تسعاً مفعول به من النوق جار ومجرور صفة لتسعا، وقد الواو عاطفة قد فعل أمر وفاعل مستتر معطوفٌ على ازمم (وإن ذكَرْتَ العددَ المركبا) الواو استئنافية، إن حرف شرط ذكرت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها العدد مفعول به المركبا صفة للعدد والألف حرف إطلاق، (وهو الذي استوجب أن لا يعربا) الواو اعتراضية هو ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ الذي

اسم موصول في محل الرفع خبرُ المبتدأ، والجملة الاسمية معترضة لا محل لها من الإعراب، لاعتراضها بين الشرط وجوابه استوجب فعل ماض وفاعل مستتر يعود على الموصول، والجملة صلة الموصول أن حرف مصدر لا نافية يعرب فعل مضارع مغير الصيغة منصوب بأن المصدرية، والألف حرف إطلاق، ونائب فاعله ضمير يعود على الموصول، وجملة أن المصدرية مع صلتها في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لاستوجب، تقديره: فهو الذي استوجب عدمَ إعرابه (فألحق الهاء مع المؤنث بآخرِ الثاني) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً ألحق الهاء فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به مع المؤنث ظرف ومضاف إليه متعلق بألحق بآخرِ الثاني جار ومجرور ومضاف إليه متعلق أيضاً بالحق، والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة أن الشرطية مستأنفة (ولا تكترث) الواو عاطفة لا ناهية جازمة تكترث فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، والجملة الفعلية في محل الجزم معطوفة على جملة ألحق (مثالُه) مبتدأ ومضاف إليه (عندي ثلاث عشرة) إلى آخر البيت خبر محكي للمبتدأ مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على تاء درة، وإن شئت قلت عند ظرف مكان ومضاف إليه متعلق بمحذوف، خبر مقدم ثلاث عشرة عدد مركب في محل الرفع مبتدأ مؤخر مبني على فتح الجزئين مقدرٍ على تاءِ عشرة مَنع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب بُني الجزء الأول لافتقاره إلى الثاني وبُني الجزء الثاني لتضمنه معنى حرف العطف وحُركا بالفتح للخفةِ مع ثقل التركيب والتقدير ثلاثَ عشرةَ كائنة عندي والجملة الاسمية في محل الرفع خبر المبتدأ أعني مثالُه جمانةً تمييز للعدد، المركب منصوب به، منظومة صفة لجمانة منصوبٌ بالتَّبعِ ودرة معطوف على جمانة منصوب على التمييز وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي (وقد تناهى القول في الأسماء) الواو استئنافية قد حرف تحقيق تناهى فعل ماض مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر القول فاعل مرفوع في الأسماء متعلق بتناهى أو حال من القول، (على اختصار) جار ومجرور متعلق بتناهى وعلى استيفاء جار ومجرور معطوف على اختصار.

# بابُ نواصب الفعل المضارع

والنواصبُ جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب أو جمعُ ناصبة بمعنى كلمة ناصبة، وإنما قَدَّم النواصب على الجوازم لأن أثر الناصب وجودي وهو الحركةُ، وأثر الجازم عدمي وهو السكون والوجوديُّ أشرفُ من العدمي، والمرادُ أثرُ الناصب الأصلي فلا يُنْتَقض بأَنَّ أثره قد يكون عدمياً كما في الأفعال الخمسة في حالةِ النصب لأن هذا ليس بطريق الأصالة اهـ فتوحات.

ولمَّا فرغ الناظم رحمه الله تعالى عن الكلام في الأحكام المتعلقة بالأسماءِ باختصار في العبارة واستيفاء لكل ما يُهِمُّ أمرهُ في إرشاد المبتدي قال:

وحـقّ أن نَـشْـرحَ شـرحـاً يُـفْـهِـم ... مـا يـنـصـبُ الـفـعـلَ ومـا قـد يَـجْـزِمُ

(و) إذا انتهى كلامُنا في الأسماء بذكر النكرة والمعرفة ثُمَّ بذكْرِ المجرورات بحرف أو بإضافة ثم بذكر المرفوعات والمنصوبات (حَقَّ) أي ثَبت ووجَب علينا (أن نشرح) ونُبيِّن (شرحاً) أي بياناً (يُفهم) ويُتم المرادَ، والمُهمَّ للمبتدي أي حَق علينا أن نشرح (ما ينصب الفعل) المضارع (وما قد يجزمُ)ه شرحاً يُفهم المراد ويُتِم المقصود للمبتدي فقولُه شرحاً مفعول مطلق، وقوله (ما ينصب) مفعول به.

والمعنى وإذ فرغْنَا من الأسماء وجَب علينا أن نَشْرعَ في إتمام المقصود ببيانِ نواصب المضارع وجوازمِه لِما تقدَّم من أنه لا يُعرب من الأفعال سواه وأنه يَدْخُله من أنواع الإعراب الرفعُ والنصب والجزم، أمَّا رَفْعُه فلا خلاف في أنه إذا تجرَّد من ناصب أو جازم ولم تُباشره نونا التوكيد، ولا نونُ الإناث يكون مرفوعاً بحركة أو حرف لفظاً أو تقديراً، وإنما الخلافُ في رَافعه، أمَّا رافعه فهو تجردُه عن الناصب والجازم كما عليه الكوفيون، أو حُلُولُه محلَّ الاسم كما عليه البصريون، أو مضارعتُه بالاسم كما عليه الثَّعْلَبُ، أو أحرفُ المضارعة كما عليه الكسائي والأصحُّ الأولَ، وإنْ كان مذهب الكوفيين اهـ أبو النجا. لِدَورانِ الرفع مع التجرد وجوداً وعدماً، والدَّورانُ مِن مسالكِ العِلَّةِ ولا يرد أنَّ التجردَ عدميٌّ فلا يكون عِلَّةً للرفع الوجوديِّ لأَنَّ معنى التجرد الإتيانُ بالمضارع على أَوَّلِ أحوالِهِ، وهذا ليس بعدمي، ولو سُلِّم فهو عدمٌ مقيدٌ، والممتنعُ كونُه علة للوجودي هو العدمُ المطلق أفاده الخضري.

ورُدَّ القول الثاني بأنه يُنتقض بنحو: هلَّا تفعلُ كذا، لأنّ أداة التخصيص مختصةٌ

بالفعل وبقولهم: جعلْتُ أفعلُ كذا لأنَّ أفعالَ الشروع لا يكون خبرُها اسماً مفرداً إلّا شذوذاً، وبنحو قولك: رأيتُ الَّتي تفعلُ لأنَّ الصلة لا تكون اسماً مفرداً، فالفعلُ في هذه المواضع مرفوع مع أنَّ الاسم لا يقعُ فيها فلو لم يكن للفِعْلِ رافعٌ غَيْرُ حلوله محلَّ الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعاً بلا رافع، فبَطل القولُ بالحُلول وصحّ القولُ بأنّ رافعه التجردُ اهـ أُشموني بتصرف وأجاب عنه القائلون بالحُلول بأَنَّ المرادَ حلولهُ محلَّه في الجملة فلا يُعترض بهذا المذكور، وردَّ القولُ الثالث بأَنَّ المضارعة إنما اقتضَتْ إعرابَه من حيثُ الجملة ثُمَّ يَحتاجُ كُلُّ نوع من أنواع الإعراب إلى عاملٍ يقتضيه، وردَّ القولُ الرابع: بأنّ جُزءَ الشيء لا يَعْمَلُ فيه، وأما نَصْبُه، فإذا دخل عليه ناصبٌ، والنواصب على ما ذهب إليه الناظم تبعاً للكوفيين تسعةٌ وهو ضعيف والأصح أنها أربعة فقط، وهي أن ولن وإذن وكي وما عدا هذه الأربعةُ فالفعلُ بعدها منصوب بأن مضمرة وإلى عواملِ النصب إشار بقوله:

فتَنصِب الفعلَ السَّلِيمَ أَن ولَنْ ... وكَي وإِنْ شئْتَ لكَيلا وإذنْ
والنَّصْبُ في الفعلِ المعتلِّ كالسَّلِيمْ ... فَانْصِبْهُ تَشفِي عِلَّةَ السَّقِيْم

أَيْ (فَتُنصِب الفعلَ السَّليمَ) أي الصحيحَ الآخرِ والمعتلَّ بالواوِ والياءِ لَفظاً، والمعتلَّ بالألف تَقْديراً، لأَنَّ الفتحةَ لا تَظْهَر فيه ولذا قيَّد الفعلَ بالسليم أي الصحيح الآخرِ للاحْتِرازِ عنه وكان الأَوْلَى تَرْكَ هذا القيدِ إِلّا أَنْ يُقال قَيَّد به نظراً للغالب، لأَنَّ الفتحةَ تَظْهَرُ في غيرِ المعتلِّ بالألف، ولو قال بدلَ هذا الشَّطْرِ (فتنصبُ الفعل الخالي أَنْ ولَنْ) أي الخَالِ من النونين لسلمَ من الاعتراضِ، وإنْ دخلَه الزِحافُ كما دَخَلَ على قوله الفعل السليم، وقوله (أَنْ) وما عُطف عليه فاعلُ تَنْصب وقدَّمها لأنها أُمُّ الباب لأنها تنصب ظاهرةً ومضمرةً أي فالذي ينصب المضارعَ بنفسه أربعةٌ الأولُ أن المصدرية بفتح الهمزة وسكون النون وهي التي لم تُسبق بعلم أو ظن وهي وما بعدها في تأويلِ مصدر، ولذلك سُمِّيت بالمصدريَّة، فإن كانَت في أَولِ الكلام فالمصدرُ مبتدأُ نحوُ: (وأَن تصوموا خير لكم) وإن كانت في أثنائِه فهو على حَسبِ العوامل والثاني لن وذكَرها بقوله: (و) تنصب المضارعَ (لن) الموضوعةُ للنفي والاستقبالِ والثالث كَيْ وذَكَرها بقوله: (و) تنصب الفعلَ السليمَ (كي) المصدريةُ المسبوقةُ باللام تقديراً نحو: جِئْتُ كي أقرأَ العِلْم، أو لفظاً وذكرَهُ بقوله (إن شئت) إظهارَ اللام قَبْلها قلْتَ (لكيلا) تَأْسوَا على ما فاتكم، والرابعُ إذنَ وذكرَها بقوله (و) تنصب الفعلَ السليم (إذن) الجوابيَّةُ بشروطِها الآتية، وفي بعض النسخ هنا زيادةُ بَيْتٍ لم يَشْرَحْها أحدٌ من الشُّرَاح وهي (والنصبُ في الفعلِ المعتلّ) بالواوِ والياءِ نحو: لن نَدْعُوَ ولن نَرمِيَ (كالسليم) أي كالنصب في الفعلِ الصحيحِ الآخرِ يكونُ بالفتحة الظاهرة على الواوِ والياء (فانصبه) أي فانصب أيها النحوي الفعلَ المعتلَّ بهما بالفتحةِ الظاهرة، فإنك إذا نصَبْتَه كذلك (تَشْفِي) وتُعالِجُ (عِلَّة) هذا (السقيم) الذي هو الفعلُ المعتلُ بدَواء إظهار الفتحةِ عليه،

بخلافِ المعتل بالألف فإنَّه تُقدَّر فيه الفتحةُ كالضمة والكسرة فلا يَقْبَلُ العِلاج.

فهذه الأربعةُ هي نواصبُ المضارع باتفاقٍ، ولا فَرْق فيه بين أن يكون صحيحَ الآخر أو معتلّه خلافاً لِما أَوْهَمَهُ كلامُه الأَوَّلُ منها أنْ المصدريةُ المفتوحةُ الهمزةِ الساكنة النونِ، وشرط النصب بها أن تكون مصدريةً وهي التي تُؤوِّل ما بعدها بمصدر وهي من الموصولات، الحرفية الَّتي تُؤوِّل ما بعدها بمصدر ولا تحتاجُ إلى عائد وهي خمسةٌ نظَمها السَّنْدُوبي بقوله:

وهَاكَ حُروفاً بالمصادرِ أوِّلَتْ وعَدِّي لها خَمساً أَصحُّ كما رَووا
وهَا هِي أَنْ بالفَتحِ أَنَّ مُشدَّدا وزِيدَ عليها كي فَخُذْهَا وَمَا وَلَوْ

فخرجت بالمصدرية الزائدةُ وهي الواقعةُ بَيْنَ لمَّا الرابطة وفعلِ شرطها نحوُ قوله تعالى فلمَّا أَنْ جاءَ البشيرُ، أو الواقعةُ بين الكاف ومجرورِها كقوله:

ويَوْماً تُوافِينَا بِوَجْهٍ مُقَسَّمٍ كَأَنْ ظَبْيَةٍ تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَمِ

في روايةِ الجر، وخرجَتْ أيضاً المفَسِّرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه كقوله تعالى: ﴿فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ﴾ وأن تكون غير مسبوقة بعلم كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ ٱلَّذِينَ يَتَّبِعُونَ ٱلشَّهَوَٰتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلًا عَظِيمًا﴾ فإنْ سُبقت بعلم وجب إهمالُها وتُسمَّى مخففةً من الثقيلة نحو: علم أن سيكونُ منكم مرضى، وإن سُبقت بظن جاز إعمالها، لأن الظنّ باعتبارِ دلالته على غلبةِ الوقوع يُلائِمُ أَنْ المخففةَ الدالَّة على التحقُّقِ فيجوزِ إهمالها، وباعتبارِ دلالتِه على عدم التحقق يُلائم المصدريةَ فيجوز إعمالُها فيجوزُ وقوعُ كَلَيْهما بعده فيجوز في أن التي وقعَتْ بعده الوجهان اهـ ملاجامي، وقد قُرِىء بالرفع والنصب قولُه: (وحسبوا أن لا تكونُ فتنةٌ).

والثاني منها (لَن) وهي كلمة موضوعة للدلالة على نَفْي الحدثِ في الزمان المستقبل نحو: لن يضرب زيدٌ عمرا، ولا يشترط فيها شيء، والثالث منها (كي) المصدريةُ وهي الداخلةُ عليها لامُ التعليل لفظاً نحو: (لكيلا تأسوا) أو تقديراً نحو: (كي لا يكون دُولةً) فإنْ ظهرت، اللامُ بعدها أو أن المصدريةُ نحو جئتك كي لتكرمَنِي، أو كي أنْ تكرمني تعَيَّن كونُها جارَّةً أَمَا مع اللام فإنَّه لا يُفْصلُ بين الحرفِ المصدريِّ وصِلَتِه، وأمَّا مع أنّ فلأنّ الحرفَ المصدري لا يَدْخل على مثله، والفعلُ بعدها حينئذ منصوب بأن لكنها مضمرةٌ في الأوَّلِ مؤوَّلٌ بمصدر، مجرور بكي، فإنْ لم تظهر اللامُ قبلها ولا أنْ بعدها نحو: (كيلا يكون دولة) أو ظهرَتا معاً كقوله:

أردتَ لكيما أن تَطِيرَ بِقِرْبَتِي وتَتْرُكَهَا شَنَّاء بِبَيْدَاءَ بَلْقَعِ

جاز كونُها جارة مؤكَّدة لِلَّام ومصدرية مؤكَّدة بأَنْ، والأولُ أرجح لأن لُصوق أن بالفعل يُرجِّح نَصْبَها وأيضاً هي أمُّ بابِها فلا تُؤكِّد غَيْرَها، والثاني أرجحُ عند بعضهم

بالنسبةِ لظهورهما معاً كما في المجيب. واغتفر هنا دخولُ حرف الجر، أو المصدر على مِثْلِهِ للضرورة بخلافِ ما مر، وأجمعُوا على جوازِ فَصْلِها من الفعلِ بلا النافيةِ، وقيَّدْنا كي بالمصدريةِ لتَخْرُج كيَ المختصرةُ مِن كيف، كقوله:

كـي تَـجْـنـحُـون إلَـى سِـلْـمٍ ومَـا ثُـئِّـرَتْ قَـتْـلَاكُـم ولَـظَـى الـهَـيْـجَـاءِ تَـضْـطَـرِمْ

فإنّ الفعلَ بعدها مرفوع ولتَخْرُج التعليليةُ، فإن الناصبَ للفعل أن مضمرةٌ بعدها لا كي نحو: جئتُ كي أقرأَ العلْمَ إذا لم تُقدَّر اللامُ قبلها. والرابع منها (إذَنْ) وهي موضوعة للدلالة على الجوابِ والجزاءِ نحوُ قولك: إذَنْ أُكرمك لِمَنْ قال لك أزورُك غداً، ويشترط في نصبها ثلاثةُ شروط الأوَّلُ أن تكون مُصدَّرةً في أَوَّلِ الجواب، والثاني أن يكون الفعلُ بعدها مستقبلاً، والثالثُ أن يكون الفعلُ متصلاً بها، ولكن إعْمالُها مع هذه الشروطِ ليس واجباً عند بعضِ العرب فيجوز إلْغائُها عنده مع استيفاءِ الشروط نَحْوُ: ما ورد في الحديث الصحيح إذَنْ يَحلفُ يا رسول الله بالرفع، وإنما اشتُرط كونُها مصدرة لتكون في أشرف المواضع، فإن أُخِّرت أُلْغِيَتْ نحوُ أكرَمك إذن وكذا إنْ تَوسَّطَت نحوُ: أنا إذَنْ أكرمك، وما وَرَدَ من الإعْمال مع التوسط فضرورةٌ كقوله:

لا تَـتْـرُكَـنِّـي فِـيـهِـمْ شَـطِـيـرًا إنِّـي إذَنْ أَهْـلِـكَ أو أَطِـيـرَا

بالنصب أو خبرُ إنَّ محذوف أي لا أستطيعُ ذلك وإذن الخ مستأنفة، وإنما اشتُرط كونُ الفعل بعدها مستقبلاً لأنَّ مِنْ شأنِ الناصب أَنْ يُخلِّص المضارعَ إلى الاستقبال لا المَاضي والحالِ فلو كان حالاً لم تَعْمل نحوُ قولك: لِمَنْ يُحدِّثكِ إذن أَظُنُّك كاذباً أو إذن تَصْدقُ بالرفع إذ المرادُ به الحالُ، وإنما اشترط كونُ الفعلِ متصلاً بها لئلَّا تَضعف عن العمل بالفَصْلِ، ولا يَضرُّ الفصلُ بالقسم، كقوله:

إذَنْ والـلَّـهِ نَـرْمِـيَـهُـم بِـحَـرْبٍ يُـشِـيـبُ الـطـفـلَ مِـنْ قَـبْـلِ الـمـشـيـب

ولا بلا النافيةِ مع القسم وبدُونِه كقولك: إذاً لا أُهينَك، وإذا والله لا أُهِينك جواباً لِمَنْ قال غداً آتِي إليك، وإذا كان مع إذن حرفُ عطف لم تَعْمَلْ إلا على قِلَّةٍ، كقوله تعالى: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَٰفَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ وقُرِىء شاذاً: (وإذَنْ لا يَلْبَثُوا خَلْفَكَ) فهذه الأربعةُ تنصبُ المضارعَ بنفسها إتفاقاً.

ثُمَّ شرَع في ذكْر ما ينصبُ المضارع بعده بواسطةِ أن مضمرة فقال:

والـلَّامُ حِـيْـنُ تَـبْـتَـدِي بِـالـكَـسْـرِ كَـمِـثْـلِ مـا تُـكْـسَـرُ لَامُ الـجَـرِّ

أي (و) تَنصب الفعلَ المضارع (اللامُ حِين تَبْتَدِي) وتَظْهَر وتُنْطَق (بالكسر) أي اللامُ المكسورة (كمثل ما تُكسر لامُ الجر) الداخلةُ على الاسم الخاصُ، وهذه أيضاً لامُ الجر إلا أنها تَجرُّ، المصدر المؤوَّل من الفعلِ سواء كانت للتعليل نحوُ: ليغفر اللَّهُ، أو للعاقبة والصيرورة، نحوُ: فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدواً وحزناً، أو للتأكيد نحوُ: وأمرنا

لِنُسلِمَ لرب العالمين، فهذه بأقْسَامِهَا تُسمى لامَ كي، فتُضْمَر أَنْ بعدها جوازاً إلّا إن اقترنَ الفعلُ بعدها بلا نافيةً كانَتْ نحو: لئلا يكون دولةً، أو زائدةً للتوكيد نحو: لئلّا يعلم أهلُ الكتاب، فيجب، حينئذ إظهارُ أَنْ كراهةَ اجتماعِ لامين، أو للجحود وهي المسبوقةُ بكان المنفية بِمَا أو يَكُن المنفيةِ بلَم وإلَى هذا التعريفِ أشار بعضُهم نَظْماً بقوله:

وكُلُّ لامٍ قَبْلَهُ مَا كَانَا أوْلَمْ يَكُنْ فَلِلْجُحُودُ بَانَا

والجحودُ في اللغة النَّفْي بعد العلم، والمرادُ به هنا مطلقُ النفي والأَوْلَى أن تُسمَّى بلام النفي لأنَّ الجحودَ لِمَنْ كذَّب نبياً، كذا قيل اهـ حمدون، فهذه تُسمَّى لامَ الجحود، فتُضْمر أَنْ بعدها وجوباً لعدمِ ظهورها سماعاً مثالُها نحوُ: (وما كان الله ليعذبهم) و (لم يكن الله ليغفر لهم)، ثُمَّ ذكرَ الثالثَ مِمّا يُنْصبَ المضارعُ بعده بأَنْ مضمرة وجوباً وهو الفاءُ الواقعةُ في جوابِ إحدى المواضع التسعة أو الثمانيةِ المشهورةِ عندهم بالأَجْوِبَةِ الثمانية المجموعةِ في قول بعضهم:

مَرْ وَانْهَ وَادع وسَلْ وَاعْرِضْ لِحَضِّهِم تَمَّنْ وَارْجُ كَذَاكَ النَّفْيُ قَدْ كَمُلَا

فقال:

والفاءُ إن جاءَتْ جوابَ النَّفْي والأَمْرِ والعَرْض معاً والنَّهْي
وفي جوابِ لَيْتَ لي وهَلْ فَتَى وَأَيْنَ مَغْنَاكَ وأَنَّى ومَتَى

آي: (و) يَنصِب الفعل المضارع أيضاً (الفاءُ) السببيةُ وهي التي كان ما قبلها سبباً لِمَا بعدها (إن جاءَتْ) ووقعَتْ في (جوابِ النفي) المَحْضِ أي الخالِصِ مِن معنى الإثبات وقيَّدْنَا بالمَحْضِ لإخراجِ نحوِ قولهم: أَلم تَأْتِينا فنُكْرِمُكَ، لأنّ الاستفهامَ التقريريَّ فيه معنى الإثبات، نحوُ قوله تعالى: ﴿لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْ﴾ أ (و) وقعتْ في جوابِ (الأمر) والمرادُ به طلب الفعل سواء كان من الأعلى إلى الأدنى نحوُ: أَقْبِل فأُحسنَ إليك ونحوُ قوله:

يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحاً إِلَى سُلَيمانَ فنَسْتَرِيحَا

أو مِن الأَدنى إلى الأعلى نحو: ربِّ وَفِّقْنِي فأَعْمَلَ صالحاً، أ (و) وقعَتْ في جوابِ (العَرْض) وقولُه (معاً) تأكيدٌ لِمَا قبله أَي حالةَ كونِها جميعاً، والعَرْضُ هو الطلبُ برِفْق ولِيْن، نحوُ: ألا تنزلُ عندنا فتُصِيب خيراً، وقولِه:

يَا ابْنَ الكِرام أَلَا تَدْنُو فتُبْصِرَ ما قَدْ حَدَّثُوكَ فَمَا رَاءٍ كَمَنْ سَمِعَا

أو (و) وقعَت في جوابِ (النهي) وهو طلبُ الترك نحو لا تضرب زيداً فيغضبَ، وقولِه تعالى ﴿وَلَا تَطْغَوْاْ فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيۖ﴾ أ (وفي جوابِ) التمنِّي وهو طَلبُ ما لا طمعَ فيه، أو ما فيه عسر كقولِه:

لَيْتَ الشَّبابَ يَعُودُ يوماً فأُخْبِرَه بما فَعَل المَشِيبُ

وقولُ الفقير: (ليت لي) مالا فأَحُجَّ منه، وقولِه تعالى: ﴿يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾، أ (و) وقعَتْ في جوابِ الاستفهام، وهو طلبُ الفَهْم سواء كان بحرفٍ نحوُ (هل كريمٌ في الدار فأذْهَبَ إليه، أ (و) باسم نحو: (أيْنَ مَغْنَاكَ) ومنزلُك فأَزُورَك فأين اسمُ استفهام عن المكان (و) نحوُ (أني) مَخْزَنكَ فَتأْخُذَ منه، وهو أيضاً اسم استفهام عن المكان (و) نحوُ: متَى تَأْتينا فتُحدِّثَنا، وكذا إذا وقعَتْ في جوابِ التخصيص وهو الطلب بحثّ وإزعاج نحو قولك: هلّا اتَقَيْتَ الله فيغفرَ لك، ولم يذكره الناظمُ إلّا إن قُلْنا إنه أَدخلَه في العَرْض ولم يَذْكُر الترجيَ أيضاً نحوُ: لعلي أُراجعُ الشيخ فيُفهِمَني المسألةَ، وقوله تعالى: ﴿لَّعَلِّىٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ أَسْبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ﴾ بالنصب في قراءةِ حفص عن عاصم، ومذهبُ الجمهور: أن الفعل في هذه المواضع الثمانيةِ أو التسعةِ منصوب بإضمار أَنْ وجوباً بعد الفاءِ لا بها ولا بالمخالفةِ أي مخالفةِ ما بعدها لِما قبلها في الصِدْق والكذب والخَبرِ والإنشاء خلافاً لِمَنْ زَعَم ذلك.

ثُمَّ ذَكَرَ الرابعَ مِمَّا يُنصب المضارعُ بعده بأن مضمرة فقال:

والـواوُ إنْ جَـاءَتْ بـمـعـنـى الـجَـمْـعِ  فِـي طَـلَـبِ الـمَـأْمُـورِ أَو فَـي الـمَـنْـعِ

أي (و) ينصب المضارعَ أيضاً (الواوُ إن جاءت بمعنى الجمع) والمعيةِ والمصاحبةِ إذا وقعَت، (في) جوابِ (طلبِ المأمور) به فعلاً أو في جوابِ النَّفْي مِن أمرٍ ودعاءٍ أو أستفهام أو عرض أو تحضيض أو تمن أو ترج (أو) وقعت (في) جواب (المنع) والنَّهْي كالفاءِ فلا وَجْهَ لاقتصارِ الناظم على الأَمْر والنهي المعبَّرِ عنه بالمنع. مثالُ النفي نحو: ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلمَ الصابرين والأمرِ نحوُ قوله:

فَـقُـلْـتَ ادْعِـي وَأَدْعُـوَ إنَّ أَنْـدَى  لِـصَـوْتٍ أَنْ يُـنَـادِي دَاعِـيَـان

والنهي نحوُ قوله:

لا تَـنْـه عـن خُـلُـقٍ وَتَـأْتِـيَ مِـثْـلـه  عَـارٌ عـلـيـك إذا فـعـلْـتَ عَـظِـيـمُ

والدعاءِ نحوُ: اللهم ارزُقْني بعيراً وأَحُجَّ عليه، والاستفهام نحوُ: قوله:

تَـبِـيـتُ رَيَّـانَ الـجُـفُـونِ مِـنَ الـكَـرَى  وَأَبِـيْـت مِـنْـكِ بِـلَـيْـلَـةِ الـمَـلْـسُـوعِ

والعرضِ نحوُ: ألا تقومُ وأَقومَ معك، والتخصيصِ نحوُ: هلا اتَّقيَتْ الله وَيغفرَ لك، والتمنِّي يا لَيْتَنَا نُردُّ ولا نُكَذِّبَ بآيات ربنا ونكونَ من المؤمنين في قراءة نصبِ الفعلين في جوابِ التمني وفي قراءة رَفْعُهما على الاستئنافِ والترجِّي نحو: لعلي أُراجع الشيخَ ويُفهمني المسألةَ قال ابن هشام: ولم يُسْمَع النصبُ بعد الواو في المواضعِ المذكورة إلا في خمسةِ النفي والنهي والأمرِ والتمنّي والاستفهام وقاسه النحويون في الباقي ومذهبُ الجمهور: أنَّ الفعلَ في هذه المواضعِ منصوبٌ أيضاً بإضمار أَنْ وجوباً بعد

الواو لا بالواو، ولا بالمخالفةِ خلافاً لِمَنْ زعم ذلك، ثُمَّ ذكر الناظم الخامسَ مِمَّا يُنصَب المضارعُ بعده بأن مضمرة وجوباً فقال:

وَيُـنْـصَـبُ الـفـعـلُ بـأَوْ وحَـتَّـى ... وَكُـلُّ ذَا أُودِعَ كُـتْـبـاً شَـتَّـى

أَي (وينُصب الفعلُ) المضارعُ أيضاً (بأَوْ) الَّتِي بمعنى إلى نحو: لألزمنَّك، أو تقضِينَي حقي أي إلى أن تَقضِني حَقّي أو بمعنى إلّا كقوله:

وكـنـتُ إذا غـمـزتُ قَـنَـاة قـومٍ ... كَـسَـرْتُ كُـعُـوبَـهـا أَوْ تَـسْـتَـقِـيـمَـا

أي: إلا أَنْ تستقيم، والفرقُ بين أو الَّتِي بمعنى إلى، والتي بمعنى إلَّا أنَّ الأولَى يَنْقَضِي ما قبلها شيئاً فشيئاً، والثانيةَ ينَقْضِي ما قبلها دفعةً واحدةً.

والصحيحُ: أنَّ أو عاطفة والنصبُ بإضمار أن بعدها وجوباً والفعلُ بعدها مُؤوَّل بمصدر معطوف على مصدر متصيِّد من الجملةِ التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى، وكذا الحُكْم فيما بعد الفاء السببيةِ والواو المعيةِ في أمْثلتِهما المتقدِّمةِ.

وقد بَسَطْنَا الكلامَ في إعراب أمثلةِ هذا الباب بما لا مزيدَ عليه في الدُّرَرِ البهيَّة في إعرابِ أمثلةِ الأجرومية فراجِعْها تَسْتَفِدْ منها فوائدَ كثيرةً لا تُوجَدُ في غيرها.

ثُمَّ ذكَر الناظم السادس مِمَّا يُنصب المضارعُ بعده بأن مضمرة وجوباً فقال: (وحتى) أي ويُنصب الفعل المضارع أيضاً بحتى الَّتِي بمعنى إلى وعلامتُها صلاحيةُ إلى في موضعها نحوُ قوله تعالى: لن نبرحَ عليه عاكفين حتى يرجعَ إلينا موسى أي إلى رجوع موسى، أو الَّتِي بمعنى اللَّام نحو قولك للكافر: أسلم حتى تدخلَ الجنة أي لِدُخولِكَ الجنةَ، وظاهرُ كلام الناظم: أنَّ النصبَ بحتى، والصحيحُ أنَّ حتى جارةٌ والنصبُ بإضمار أن بعدها وجوباً، والفعلُ مؤوَّل بمصدر مجرور بحتى لأنه قد ثَبَت جرُّها للأسماء فوجَبَ نِسْبةُ العملِ هنا إلى أَنْ لمَا تقرَّر مِنْ أَنَّ عواملَ الأسماء لا تكون عواملَ في الأفعال لأن ذلك يَنْفِي الاختصاصَ ويشترط لإضمار أن بعدها أن يكون الفعلُ بعدها مستقبلاً بالنظرِ إلَى ما قَبْلَها كما مَثَّلْنا لأنَّ رُجوعَ موسى مستقبلٌ بالنسبةِ إلى عُكوفهم، ودخولَ الجنة مستقبلٌ بالنسبة إلى إسلام الكافر. وأشار بقوله: (وكُلّ) هـ (ذا) المذكورِ هنا مِن النواصب قد (أُودع) واسْتُحفِظَ (كُتُبا شَتَّى) أي: كتباً كثيرة متفرقةُ مختلفةً مِنْ حيثُ البسطُ والاختصارُ مِنْ كُتب النحاةِ أي: ذُكِرَتْ في كتبِ متنوعةِ كثيرةِ متفرقةِ فيها، إلى أنَّ هذه النواصبَ كانت متفرقةً في كُتَبِ شَتَّى فجَمَعَها في هذه الأَبْيَاتِ القليلةِ السَّهلةِ الحِفْظِ، وقَرَّبها إلى فهم الطالب فجزاه اللَّهُ تعالى خيراً.

**الإعراب**: (وحُقَّ أَنْ نَشْرحَ شرحاً يُفهم ما ينصب الفعلَ وما قد يجزم) الواو عاطفة حق بضم الحاء فعل ماض مغير الصيغة وبفتحها فعل ماض مبني للمعلوم أن نشرح أن حرف نصب ومصدر، ونشرح فعل مضارع منصوب بأن، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره:

نحن يعود على المتكلم المعظم نفسه، شرحاً منصوب على المفعولية المطلقة، يفهم فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على شرحاً والجملة في محل النصب صفة لشرحاً، وجملة نشرح مع أن المصدرية في تأويل مصدر مرفوع، على كونه نائب فاعل، أو فاعلاً له تقديره: حُقَّ شَرْحُنا شرحا يُفهِمْ، والجملة معطوفة على جملة قوله قد انتهى القولُ في الأسماء أو مستأنفة ما ينصب ما اسم موصول في محل النصب مفعول به لِنشرحُ، ينصب الفعل فعل مضارع وفاعل مستتر ومفعول به، والجملة صلة لما الموصولة والعائد ضمير الفاعل، وما قد يجزم الواو وعاطفة ما اسم موصول في محل النصب معطوف على ما الأُولى، قد حرف تحقيق يجزم فعل مضارع وفاعل مستتر يعود إلى ما، والجملةُ الفعليةُ صلة لما الموصولة. (فتنصبُ الفعلَ السليمَ أن ولن وكي وإن شئَت لكيلا وإذَنْ) فتنصب الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عرفتَ ما ذكرْتُه وأردتَ بيانَ النواصب فأقولُ لك: تنصب الفعلَ الخ، تنصب فعل مضارع الفعلَ مفعول به السليمَ صفة له، أنْ فاعل محكي، وعلامةُ رفعه ضمة مقدرة منَعَ من ظهورها اشتغالُ المحلِّ بسكون الحكاية ولن وكي معطوفان محكيان على أنْ وإنْ شِئتَ الواو اعتراضيةٌ إن حرفُ شرط، شئت فعل وفاعل في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها لكيلا مقول محكي لقول محذوف وقع جواباً لأن الشرطية تقديره: وإن شئت قلت في كي لكي بإدخال اللام عليه وجملة إن الشرطية معترضة لا محل لها من الإعراب لاعتراضها بَيْنَ المعطوف والمعطوف عليه وإذن معطوف محكي على أَنْ على كونها فاعلاً لِتَنْصِب، وجملةُ تَنْصِبُ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً (والنصبُ في المعتلِّ كالسليم) الواوُ عاطفة النصبُ مبتدأ في المعتل جار ومجرور متعلق بالنصب أو حال منه، أو صفة على أن أل فيه جنسية (كالسليم) جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدإ، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله فتنصب على كونها مقولاً لجواب إذا المقدرة (فانصبه تشفي علة السقيم) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر، تقديره: إذا عَرفْت أنه كالسليم وأردت بيانُ إعرابه فأقول لك: انصبه بالفتحة الظاهرة، انصبه فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة (تشفي) فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب (علة السقيم) مفعول به ومضاف إليه، والجملة الفعلية جملة تعليلية لا محل لها من الإعراب (واللام) معطوفة على أن مرفوع بالضمة الظاهرة (حين) منصوب على الظرفية الزمانية متعلق بقوله فتنصب الفعل السليم، (تبتدي) فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على اللام مرفوع بضمة مقدرة (بالكسر) جار ومجرور متعلق بتبتدي، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليه لحين (كمثل ما تكسر لام الجر) كمثل جار ومجرور ما مصدرية تكسر فعل مضارع مغير الصيغة مرفوع لام الجر نائب فاعل ومضاف إليه، والجملة من الفعل المغير ونائب فاعله صلة لما

المصدرية، ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافة مثل إليه، تقديره: كمثلِ كَسرٌ لامِ الجر، الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكسر أي حال كون ذلك الكسر ككَسر لام الجر الداخلة على الأسماء أو صفة لمصدر محذوف، تقديره حين تبتدي، بالكسر كسراً كائناً مِثْلَ كسر لام الجر (والفاء إن جاءَتْ جواب النفي) الواو عاطفة الفاء معطوف على أن مرفوع بالضمة الظاهرة إن حرف شرط جاء فعل ماض التاء علامة تأنيث الفاعل، وفاعله ضمير يعود على الفاء تقديره: هي والجملة في محل الجزم بإن الشرطية على كونها فعلَ شرط لها، وجوابُ إن الشرطية محذوف تقديره إن جاءت جوابَ النهي تكون من النواصب، وجملةُ إن الشرطية جملة معترضة لا محل لها من الإعراب جوابَ النهي منصوب بنزع الخافض تقديرهُ: في جواب النهي جواب مضاف النهي مضاف إليه، (والأمر والعرض) معطوفان على النهي مجروران بالكسرة الظاهرة، (معاً) بمعنى جميعاً منصوب على الحالية من الثلاثة قبله أي حالة كونها جميعاً (والنفي) معطوف، على النهي أيضاً (وفي جواب) جار ومجرور في محل النصب معطوف على جواب النهي جواب مضاف (ليت لي) إلى آخر البيت مضاف إليه محكي مجرور بكسرة مقدرة على ألف مَتَى مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الحكايةِ، وإن شئْتَ قلْتَ: ليت حرفَ تَمنٍّ ونصبٍ لي جار ومجرور متعلِّقٌ بمحذوفٍ خبر ليت واسمُها محذوف تقديره: لَيْتَ مالاً كائنٌ لي فَأَحُجَّ منه الفاءُ عاطفة سببية أَحَج فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً لعدم ظهورها سماعاً بعد الفاء السببيةِ الواقعة في جواب التمني، وفاعلُه ضمير مستتر يعود على المتكلم، منه جار ومجرور متعلق بأحج، وجملة أحج من الفعل والفاعل صلة أن المضمرة أَن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر، متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره أتمنّى كونَ مال، لي فحَجّي منه، وجملةُ التمني في محل الجر مضاف إليه لِجَوابِ (وهل فتى) الواو عاطفة مثال على مثال هل حرف استفهام للاستفهام الاستخباري مبني على السكون، فتى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، وسوّغ الابتداء بالنكرة وَصْفُه بالصفة المحذوفة تقديرها: هل فتى كريم أو مقدرة بحرف الاستفهام وخبرُ المبتدأ محذوف تقديره في الدار، فأَذْهَب إليه الفاء عاطفة سببية اذهب فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنا إليه جار ومجرور متعلق باذهب، وجملة اذهب صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى، تقديره هل ثُبوتُ فتى كريم في الدار فذهابي إليه، وجملةُ الاستفهام في محل الجر معطوفة على جملة التمني على كونها مضافاً إليه لجواب (وأَيْنَ مَغْنَاكَ فَنَزُورَكَ) الواو عاطفة مثال على مثال أين اسم استفهام في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على

الفتح لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً مغناك مبتدأ مؤخر ومضاف إليه والظرف متعلق بمحذوف، خبر مقدم والتقدير: ومغناك كائن أَيْن فنزورَكَ الفاء عاطفة سببية نزور فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببيةِ الواقعةِ في جواب الاستفهام وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: نحن والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك، لإصلاح المعنى تقديره: أين ثُبوتُ مغناك فزِيارَتُنا إيَّاك، والجملةُ الاستفهامية في محل الجر معطوفة على جملة التَّمنِّي على كونِها مضافاً إليه لجواب (وأنَّى مَخْزَنُك فنأخذ منه) الواوُ عاطفةٌ مثال على مثال أنَّى اسم استفهام في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على السكون لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً، والظرف متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبراً مقدماً مخزنك مبتدأ مؤخر ومضاف إليه فنأخذ الفاء عاطفة سببية نأخذ فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام، وفاعله ضمير مستتر فيه تقديره: نحن يعود على المتكلم المعظم نفسه أو مَعَهُ غَيْره منه جار ومجرور متعلق بنأخذ وجملة نأخذ صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره: أنَّى ثبوتُ مخزنك فأَخْذُنَا منه والجملة الاستفهامية في محل الجر معطوفة على جملة التمني على كونها مضافاً إليه لجواب (ومتى تأتينا فتحدثنا) الواو عاطفة مثال على مثال متى اسم استفهام في محل النصب على الظرفية الزمانية مبني على السكون والظرف متعلق بتأتينا تأتي فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة للثقل وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب نا ضمير متصل في محل النصب مفعول به، فتحدثنا الفاء عاطفة سببية تحدث فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب نا ضمير متصل في محل النصب مفعول به، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره متى إِتْيانَكَ إيانا فتَحْدِيثُك إيانا، والجملةُ الاستفهامية في محل الجر معطوفة على جملة التمني على كونها مضافاً إليه لجواب، (والواو) معطوف على أَنْ على كونه فاعلاً لِتَنْصِب، (إن جاءت بمعنى الجمع) إن حرف شرط جاءت فعل وفاعل مستتر جوازاً يعود على الواو في محل الجزم بإِنْ الشرطية على كونه فعل شرط لها بمعنى الجمع، جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بجاءت، وجواب الشرط محذوف تقديره: إن جاءت بمعنى الجمع تكونُ مِنَ النَّواصِب، وجملةُ إن الشرطية معترضة أو مستأنفة (في طلب المأمور) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بجاءت (أو) حرف عطف وتنويع (في المنع) جار ومجرور معطوف على الجار المجرور قبله (ويُنْصَب الفعلُ) الواو استئنافية ينصب الفعل فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعل، والجملة الفعلية مستأنفة (بأَوْ) جار ومجرور محكي متعلق بينصب (وحتى) معطوف محكي على أو

(وكل ذا أو دع كتباً شتى) الواو استئنافية كل مبتدأ مرفوع وهو مضاف ذا اسم إشارة في محل الجر مضاف إليه أو دع فعل ماض مغير الصيغة ونائب فاعله ضمير يعود على كل كتبا منصوب على الظرفية المكانية متعلق بأودع، شتى صفة لكتبا منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور وهو جمع، شتيت كمرضى جمع مريض، وجملة أودع في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب، ثمّ أشار الناظم رحمه الله تعالى إلى أمثلتها مجموعة زيادة في البيان بحسب ما اتفق له بقوله:

تَقول أَبْغي يا فتى أن تَذْهَبا ... ولن أَزالُ قائماً أو تَرْكَبا
وجئتُ كي تُوليني الكرامة ... وسرتُ حتى أدْخلَ اليمامة
وَاقْتبِس العِلْمَ لكيما تُكْرَما ... وعَاص أَسْبابَ الهَوى لِتَسْلَما
ولا تُمارِ جاهلاً فَتَتْعَبَا ... وما عليكَ عَتْبُهُ فَتَعْتَبا
وهل صديقٌ مُخْلِصٌ فأَقْصِدَهُ ... وليت لي كَنز الغِنى فَأَرْفِدَهُ
وَزُرْ فتَلْتَذَّ بأَصْنافِ القِرَى ... ولا تُحاضِر وتُسيءَ المَحْضَرا
ومَنْ يَقُل إنّي سَأَغْشِي حَرَمَك ... فَقُلَ له إنّي إذا أَحْتَرِمَك
وقُلْ له في العَرْضِ يا هذا ألا ... تَنزلُ عندي فتُصيبَ مَأْكَلا
فهذه نواصبُ الأفعال ... مثّلتُها فَاحْذُ على تِمْثالي
وإن تكُنْ خاتمةُ الفعلِ ألف ... فهي على سكونِها لا تَخْتَلف
تقول لن يَرْضَى أَبو السُّعود ... حتى يَرَى نتائجَ الوُعُود

(تقول) أيها النحوي في مثال أن المصدرية (أبغي) أي أطلُب منك (يا فتى أن تذهبا) معي إلى مجالس الخير وألفه للإطلاق، وإعرابه، أبغي مقول محكي لتقول منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية على باءِ تَذْهَبَ وإن شئت قلت: أبغي فعل مضارع مرفوع بالضمة المقدرة للثقل وفاعله ضمير مستتر يعود على المتكلم، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لتقول، يا حرف نداء، فتى منادى نكرة مقصودة في محل النصب مبني بضمّ مقدر على الألف منع من ظهورها التعذر لأنه اسم مقصور، وجملة النداء في محل النصب جزء المقول معترضة بين الفعل ومفعوله، أن حرف نصب ومصدر تذهبا فعل مضارع منصوب بالفتحة الظاهرة والألف حرف إطلاق، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب والجملة الفعلية مع أن المصدرية في تأويل مصدر منصوب على المفعولية لأبغي تقديره أبغي يا فتى ذهابك إلى مجلس الخير لتستفيد، وقوله (ولن أزال قائماً أو تركبا) مثال للنصب، بلن وبأو، وإعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال لن أَزَال قائماً أو تركبا معطوف محكي على قوله أبغي يا فتي على كونه مقولاً لتقول، وإن

شئت قلت: لن حرف نفي ونصب واستقبال مبني على السكون أزال فعل مضارع ناقص واسمها ضمير مستتر يعود على المتكلم منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره قائماً خبرها منصوب أو حرف عطف بمعنى إلى مبني على السكون تركب فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة والألف حرف إطلاق، وجملة تركب صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لاصلاح المعنى، تقديره: لا يوجد عدم قيامي وركوبك، والجملة معطوفة على جملة أبغي على كونها مقولاً لتقول، وقوله (وجئتك كي توليني الكرامة) مثال للنصب بكي المصدرية، إن قدرت اللام قبلها، وإلّا فالفعل منصوب بإضمار أن وكي جارة أي جئتك كي توليني الولاية التي أُكْرَمَ بها عند الناس أو تُعطيني الكرامةَ والجائرةَ التي أُكْرَم بها الواو عاطفة مثال على مثال جئتك كي توليني الكرامة، معطوف محكي على أَبْغِي يا فتى، على كونه مقولاً لتقول، وإن شئت قلت: جئتك فعل وفاعل ومفعول به كي حرف نصب ومصدر تُوليني فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة لأنه فعل معتل بالياء، وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب والنون نون الوقاية والياء ضمير متصل في محل النصب مفعول به أول الكرامة مفعول ثان منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الفعلية صلة كي المصدرية كي مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل المقدرة تقديره جئتك لإِيْلائِك إيايَ الكرامةَ، والجار والمجرور متعلق بجئتك، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة أبغي، وإن شئت قلت كي حرف جر وتعليل تُوليني فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً بعد كي التعليلية الخ. وقوله: (وسرت حتى أدخل اليمامة) مثال لحتى وتقول في إعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال سرت حتى أدخل اليمامة معطوف محكي على قوله أبغي يا فتى على كونه مقولاً لتقول، وإن شئت قلت: سرت فعل وفاعل حتى حرف جر وغاية بمعنى إلى أدخل فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى بمعنى إلى، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره، وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المتكلم، اليمامة مفعول به على التوسع، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحتى بمعنى إلى الجار والمجرور متعلق بسرت والتقدير: سرت إلى دخولي اليمامة، واليمامة اسم بلدة، نسبت إليها زرقاء اليمامة التي تبصر الراكب من مسيرة ثلاثة أيام كما مر والجملة معطوفة على جملة قوله أبغي يا فتى، وقوله: (واقتبس العلم لكيما تكرما) مثال لكي أيضاً وأفاد بذكره أن اتصال ما بها لا يكفها عن العمل أي: واطلب أيها الطالب اقتباس العلم واستفادته من أهل العلم لكي تكون من العلماء الذين يكرمون ويحترمون بالعلم، وإعرابه الواو عاطفة مثال على مثال اقتبس العلم الخ، معطوف محكي على قوله أبغي يا فتى، وإن شئت قلت

اقتبس العلم فعل أمر وفاعل مستتر، ومفعول به، والجملة مع مُتعلِّقَاتِها معطوفة على جملة قوله أبغي يا فتى لكيما اللام حرف جر وتعليل كي حرف نصب ومصدر ما زائدة تكرما فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعل مستتر يعود على المخاطب منصوب بكي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة والألف حرف إطلاق وجملة تكرم صلة كي المصدرية كي مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام، تقديره: اقتبس العلم لإكرامك أي لطلب كونك مكرماً وقولُه: (وعاص أسباب الهوى لتسلما) مثال للام كي أي وخالف أسبابِ الهوى، والشهوات أي الأمور الموصلة إلى الشهوات لتسلما أي لتحصل لك السلامة من أنواع الردى والهلاك الأخروي، وإعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال عاص أسباب الهوى الخ معطوف محكي على قوله أبغي يا فتى، وإن شئت قلت: عاص فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياء والكسرة قبلها دليل عليها وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره: أنت أسباب الهوى مفعول به، ومضاف إليه، والجملة مع متعلِّقاتها معطوفة على قوله أبغي يا فتى، لتسلما اللام حرف جر وتعليل تسلم فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوازاً، بعد لام كي، والألف حرف إطلاق وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام تقديره: وعاص أسباب الهوى لسلامتك من أسباب الردى الجار والمجرور متعلق بعاص، وقوله: (ولا تمار جاهلاً فتتعبا) من التعب مثال للفاء الواقعة في جواب النهي، وإعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال لا تمار جاهلاً الخ معطوف محكي على أبغي يا فتى وإن شئت قلت: لا ناهية جازمة تمار فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء جاهلاً مفعول به منصوب، فتتعبا الفاء عاطفة سببية تتعب فعل مضارع وفاعل مستتر منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النهي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة والألف حرف إطلاق والجملة الفعلية صلة أن المضمرة، أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره: لا يكن مُمارتُك جاهلاً فَتَعَبُكَ والجملة في محل النصب معطوفة على جملة أبغي يا فتى على كونها مقولاً لتقول. (وما عليك عُتْبهُ فَتُعْتَبا) أي وما عليك لوم الجاهل فتندم على فعله وهو مثال للفاء السببية الواقعة في جواب النفي، وقوله: فتُعْتَبا بوزن فتُضْرَب مبنياً للمفعول من العُتْبِ، يقال أَعْتَبَهُ يُعْتِبهُ إذا لَامَهُ على قَبيح، وفي بعض النسخ: عَيْبُه بالعين المهملة ثُم الياء، الواو عاطفة مثال على مثال ما عليكَ عُتْبُه الخ معطوف محكي على قوله أبغي يا فتى وإن شئت قلت: ما نافية عليك جار ومجرور خبر مقدم عتبه مبتدأ مؤخر ومضاف إليه، والجملة مع ما تعلَّق بها في محل النصب معطوفة على جملة قوله أَبْغِي يا فتى فتعتبا الفاء عاطفة سببية تعتب فعل مضارع مغير الصيغة ونائب فاعل يعود على المخاطب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب النفي وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والألف حرف

إطلاق، وجملة تُعْتَب صلة أن المصدرية أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره: لا يكون عُتْبُ الجاهلِ فعُتْبُك عليه، وقولُه: (وهل صديق مخلص فأقصده) بكسر الصاد مثال للفاء السببية الواقعة في جواب الاستفهام وإعرابه الواو عاطفة مثال على مثال هل صديق مخلص الخ معطوف محكي على أبغي يا فتى، وإن شئت قلت: هل حرف استفهام صديق مبتدأ مرفوع وسوغ الابتداء بالنكرة وصفه بما بعده مخلص صفة صديق مرفوع وخبره محذوف تقديره: موجود فأقصده الفاء عاطفة سببية أقصد فعل وفاعل مستتر يعود على المتكلم والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره: هل وجودُ صديقٍ مخلص فقَصْدِي إياه، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله أبغي يا فتى على كونها مقولاً لتقول وقوله (وليت لي كنز الغنى فأرفده) بكسر الفاء من رفده كضربه إذا أعطاه مثال للفاء الواقعة في جواب التمني، وإعرابه الواو عاطفة ليت الخ معطوف محكي على أبغي يا فتى، وإن شئت، قلت: ليت حرف تمنٍ ونصب لي جار جار ومجرور خبر مقدم لِلَيْت، كنز الغنى اسمها مؤخر منصوب الغنى مضاف إليه، وجملة ليت مع ما عطف عليها في محل النصب معطوفة على جملة أبغي يا فتى، فأرفده الفاء عاطفة سببية أرفده فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المتكلم منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب التمني، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره: أَتَمَنَّى كونَ كنز الغني لِيْ فَرفْدِي إياه. وقوله (وزر فتَلْتَذَّ بأصناف القرى) بكسر القاف أي الضيافة مثال للفاء الواقعة في جواب الأمر وإعرابه: الواو عاطفة مثال على مثال زر فتلتذ الخ معطوف محكي على قوله أبغي يا فتى وإن شئت قلت: زر فعل أمر وفاعل مستتر فتلتذ الفاء عاطفة سببية تلتذ فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفاء السببية الواقعة في جواب الأمر وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره بأصناف القرى، جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بتلتذ، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره: لِيَكُنْ زِيَارتُكَ فَاءِ لِتذَاذُكَ بأصناف القِرى، فالجملة معطوفة على جملة قوله: أبغي يا فتى على كونها مقولاً لتقول، وقولُه: (ولا تُحاضِر وتُسِيءَ المَحْضَرا) مثالٌ للواو التي بمعنى مع الواقعة في جواب النهي أي لا تَجْمَع بَيْنَ المُحاضرةِ وسُوءِ الأدب مع الجَلِيس، وإعرابه: الواو عاطفة لا تحاضر إلخ معطوف محكي على قوله أبغي، وإن شئت قلت: لا ناهية جازمة تحاضر فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب، مجزوم بلا الناهية وتسيء

الواو واو المعية تسيء فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الواو المعية الواقعة في جواب النهي وفاعله ضمير مستتر فيه يعود على المخاطب المحضرا مفعول به منصوب، والألف حرف إطلاق والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غير سابك لإصلاح المعنى تقديره: لا يكن محاضرتك وإساءتك المحضر، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قوله أبغي يا فتى، وقوله (ومن يقل إنِّي سَأَغْشَى) وأَتِي (حَرمك) وحضرتك ومجلسك (فقل له) أي لذلك القائل: (إنِّي إذا أختَرِمك) وأكرمك بأنواع الجائزة مثال للنصب بإذن وفي بعض النسخ (فقل له أنت إذن أحترمك) والنصب بإذن في مثل هذا على كلا النسختين لا يجوز إلا في ضرورة الشعر كقوله:

إنِّــــي إذاً أَهْــــلِــــكَ أَوْ أَطِــــيْــــرا

**وإعرابه**: الواو استئنافية من اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ والخبر جملة الشرط أو الجواب أو هما على الخلاف المذكور في محله يقل فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على من الشرطية مجزوم بها على كونه فعل شرط لها أني، إن حرف نصب وتوكيد، والياء ضمير المتكلم في محل النصب اسْمُها، سأغشى السين حرف استقبال لاستقبال الحدث القريب أغشى فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المتكلم مرفوع بضمة مقدرة للتعذر، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر إن والتقدير: إني غَاشٍ حرمكَ مفعولٌ به ومضاف إليه وجملة إنَّ في محل النصب مقول ليقل فقل له الفاء رابطة لجواب من الشرطية وجوباً قل فعل أمر وفاعل مستتر له جار ومجرور، متعلق بقل، والجملة الطلبية في محل الجزم بمن الشرطية على كونها جواباً لها وجملة من الشرطية مستأنفة أني إذن أحترمك مقول محكي لقل منصوب بفتحة مقدرة على الأخير، وإن شئت قلت: إني ناصب واسمه إذا حرف نصب وجواب أحترمك فعل مضارع وفاعل مستتر، منصوب بإذن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والكاف ضمير متصل في محل النصب مفعول به مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ولكن النصب بإذن في مثل هذا المثال شاذ إلاّ في ضرورة الشعر لعدمِ تَصَدُّرِها في أَوَّل الكلام المُجَاب بها، وجملة أحترمتك في محل الرفع خبر أن تقديرَه: إني إذا محترمٌ إياك، وجملةُ إنَّ في محل النصب، مقولٌ لِقُلْ. وفي بعض النسخ زيادةُ بيتٍ هنا وهو قولُه:

وقُــلْ لَــهُ فــي الــعَــرْضِ يَــا هَــذَا أَلا　　تَــنْــزِلُ عــنــدي فــتُــصِــيــبَ مَــأْكَــلا

أي: وقُلْ أيُها المخاطبُ (له) أي لِمَنْ تُريد نُزولَه عندك (في العَرْض) أي في طلبِ النزولِ منه بِرِفْقٍ ولَيْنٍ يا هذا (ألا تَنزِل عندي فتُصِيب مأكلا) الواو استئنافية قُلْ فعل أمر وفاعل مستتر له، جار ومجرور متعلق به، والجملة مستأنفة في العرض جار ومجرور متعلق أيضاً بقل (يا هذا) إلى آخر البيت مقول محكي لقل منصوب بفتحة مقدرة على

الأخير على لام مأكلا وإن شئت قلت: يا حرف نداءها حرف تنبيه ذا اسم إشارة يشار به إلى المفرد المذكر القريب، في محل النصب مُنَادى نكرة مقصودة مبنيٌّ بضم مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون البناء الأصلي وجملة النداء في محل النصب جزءُ مقولِ لقُلْ، ألا حرف عرض واستفتاح تنزل فعل مضارع، وفاعل مستتر يعود على المخاطب عندي ظرف ومضاف إليه متعلق بتنزل فتصيب الفاء عاطفة سببية تصيب فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد الفَاءِ السببيَّة الوَاقِعَةِ في جواب العرض مأكلاً مفعول به منصوب وعلامةُ نصبه فتحة ظاهرة والألَفُ حرفُ إطلاق، والجملةُ الفعلية صِلَةُ أن المضمرةِ أنَّ مع صلتها في تأويلِ مصدر معطوف على مصدر متصيد من الجملة التي قبلها من غيرِ سابك لإصلاح المعنى تقديره: ألا نُزولك عندي فإِصَابتكَ مأكلا (فهذه) الأدواتُ التسعُ السابقةُ (نواصِب الأفعال) وقد عَلِمْتَ أنَّ النواصب، في الحقيقة أربعة فقط (مَثَّلْتُها) أي ذكرتُ أمثلتَها وصوَّرْتُها (فَاحْذُ) أي فقِسْ (على تمثالي) وتصويري السابقِ ما لم أَذْكُره. (فهذه نواصبُ الأفعال) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدرة تقديره: إذا عَرفْتَ ما ذكرتُه لك وأردتَ إتقان العلوم فأقول هذه نواصب الخ، هذه ها حرف تنبيه ذه اسم إشارة يشار بها للمفردة المؤنثة القريبة في محل الرفع مبتدأ نواصب خبر مرفوع وهو مضاف الأفعالِ مضاف إليه مجرور، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة (مَثَّلْتُها) فعلٌ وفاعلٍ ومفعول به، والجملة الفعلية في محل النصب حال من النواصب أو خبر بعد خبر فَاحْذُ الفاء فاءُ الفصيحة لأنها أفصحَتْ عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عَرفْتَ أمثلتي وأردتَ الزيادةَ عليها فأقولُ لك: احْذُ على تِمْثَالي احذ فعلُ أَمرٍ وفاعلٌ مستتر يعودُ على المخاطب مبنيٌّ على حذفِ حرفِ العلة وهو الواوُ والضَّمَّةُ قبلها دليلٌ عليها، على تمثالي جار مجرور ومضاف إليه متعلقٍ بأحْذُ والجملة الطلبية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة.

ثمّ أشار إلى المعتل بالألف الذي احترز عنه بالسليم فقال: (وإن يكن خاتمةُ الفعل ألف) أي: آخر الفعل المضارع (ألف) أي ألفاً مقصورة وفي بعض النسخ (وإن تكن) بتاء الغائبة (فهي) أي خاتمة الفعل مستمرة (على سكونها) وقوله (لا تختلف) خاتمة الفعل رفعاً ونصباً تفسير لما قبله، يعني: إذا كان آخر المضارع أَلِفاً مَلْسَاءَ فنَصْبُه بالفتحةِ لا يَظْهَرُ في آخره لتعذُّرِ ظُهور الحركة على الألف لوَضْعها على السكون ولهذا قال فهي على سُكونِها، لا تختلفُ رفعاً ونصباً (تقول) في مثالِه (لَنْ يَرْضى أبو السعود) عَمَّنْ وَعده (حتى يرى نتائجَ الوُعود) جَمْعُ وعد وهو الإِخْبارُ عن الخيرِ المستقبلِ على طريقِ الالتزام أيْ لا يَرْضَى عَمَّنْ وَعَدَهُ حتى يرى ثمراتِ الوَعْد ونتائجَه وهو الوفاءُ بالعهد ونتيجةُ كُلِّ شيء ما يتَولَّد عنه فيرَضْىَ ويرَى تُقدَّر فيهما الفتحةُ كما تُقدَّر فيه الضمةُ في حالةِ الرفع. وأما إذا كان آخرهُ واواً كَيَدْعُو أو ياءً كيَرْمي فله حُكْمَ

الصحيح مِن ظهور النصب في آخرِه وتُقدَّر فيه الضمةُ للاستثقالِ وسيأتي أنَّ حَرْفَ العلَّةِ إذا كان آخرَ الفعل فَجَزْمهُ بحَذْفِ آخره.

**الإعراب**: (وإن يكن خاتمة الفعل) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم يكن فعل مضارع ناقص مجزوم بإن الشرطية على كونه فعلُ شرط لها خاتمةُ الفعل اسمها ومضاف إليه ألفاً خبرها منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (فهي) الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً وهي ضمير للمفردة المؤنثة في محل الرفع مبتدأ، (على سكونها) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر المبتدأ، والجملة الاسمية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملةُ إن الشرطية مستأنفة، لا تختلف فعل مضارع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي وفاعله ضمير مستتر يعود على خاتمة الفعل، والجملة الفعلية في محل النصب حال من الضمير المستكن في الخبر تقديره: فهي باقية على سكونها حالةَ كونها غير مختلفة في رفعها ونصبها (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (لن يرضى) إلى آخر البيت مقول محكي لتقول منصوب بفتحة مقدرة على دال الوعود، وإن شئت قلت: لن حرف نفي ونصب يرضى فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة مَنعَ من ظهورها التعذر لأنه فعل معتل بالألف أبو فاعل مرفوع بالواو المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين وهو مضاف السعود مضاف إليه والجملة في محل النصب مقول لتقول (حتى يرضى) حتى حرف جر وغاية يرى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى الجارة وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر لأنه فعل معتل بالألف (نتائج الوعود) مفعول به ومضاف إليه ورأى هنا بصرية وجملة يرى صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحتى بمعنى إلى، تقديره: إلى رؤيتِهِ نتائجَ الوُعودِ، الجار والمجرور متعلق بيَرْضَى.

## فصلٌ في الأمثلة الخمسة

وخمسةٌ تَحذِفُ منهنَّ الطَّرَفْ ... في نصبِها فأَلْقِهِ ولا تَخَفْ

وهي لَقِيْتَ الخيْرَ تفعلان ... ويفعلان فاْعْرِف المَبَاني

وتفعلون ثُمَّ يفعلونا ... وأنت يا أسماءُ تفعلينا

فهذه تُحذَف منها النونُ ... في نصبها لِيَظْهَر السكونُ

تقولُ للزيدَينِ لن تَنْطَلِقَا ... وفَرْقَدَا السماء لَنْ يَفْتَرِقَا

وجَاهِدُوا يا قومِ حتَّى تَغْنَمُوا ... وقَاتِلُوا الكُفَّار كَيْمَا يُسْلِمُوا

ولَنْ يَطِيبَ العيشُ حتى تُسْعِدِي ... يا هندُ بالوَصْلِ الذي يَرْوي الصَّدِي

وضابطُ الأمثلة الخمسة هي: كُلُّ فعل مضارع بُدِىء بالياء أو التاء، ورفَعَ الألفَ أو

الواو، أو بالتاءِ فقط، ورفَعَ الياءَ (وخمسةٌ) من الأفعال أي من الأوزان (تُحْذف) أيُّها النحوي (منهن) أي من تلك الخمسة (الطرفَ) أي الأخيرَ منها علامةً لنصبها (في) حالةِ (نصبها) أي في حالِ دخُولِ عاملِ النصب عليها، وقولُه (فَأَلْقِهِ) أي فأَلْقِ الطرَفَ واطْرَحْهُ تفسيرٌ لحذفِ الطرف (ولا تَخَفْ) أيها النحوي في إلقائه لومَةَ لائم لأنه أَمْرٌ ضروري بالاستقراء والإجماع (وهي) أي تلك الخمسةُ وقولهُ (لَقِيت الرَّشَدَ) أي أَلْـهَمَك الله الصوابَ ووَفَّقَكَ الخَيْرَ كُلَّه جملةٌ دعائية معترضة بين المبتدأ والخبر (يفعلان) أي مُوازِنُ يفعلان من كلِ فعلِ مضارع بُدِىء بالياءِ، واتَّصل به ألفُ اثنين نحوُ: الزيدان يضربان (وتفعلان) أي مُوازِنه مِن كل فعلِ مضارع بُدىء بالتاء واتصل به ألف اثنين نحو: أنتما تضربان (فَاعْرِفِ المَباني) أي فَافهَمَ هذه المبانيَ والألفاظَ المُتَّحدةَ في الوَزْنِ المختلفةَ في المعنى أي فَاعْرِفِ الفَرْق بَيْنَها في المعنى وعُدَّ كُلَّ واحدةٍ منها واحداً من الأمثلة الخمسة، فإن يفعلان وتفعلان متحدان في الوزن مختلفان في المعنى لأَنَّ الأَوَّلَ للغائبين والثانيُ للمخاطبين وكذا تقول في يفعلون، وتفعلون (و) هي أيضاً (يفعلون) أي مُوازنه من كل فعلِ مضارع بُدىء بالياء واتصلَ به واو الجماعة نحو: الزيدون يضربون، وقولُه (ثُمَّ) بمعنى الواو وأَتَى به لاستقامة الوزن أي وهي أيضاً (تفعلون) أي مُوازِنُه من كل فعل مضارع بُدِىء بالتاء واتَّصل به واوُ الجماعة، نحو: أنتم تضربون (و) كذا قولُك (أنتِ يا أسماءُ تفعلينا) أي مُوازنهُ من كل فعلِ مضارع بُدِىءَ بالتَّاء واتصلَ به ياءُ المؤنثة المخاطبة نحو: أنتِ تضربين فهذه الأمثلة ثلاثة في اللفظ باعتبار الواو، والألف، والياء، وخمسة في المعنى لأنْ الواو تكون للجمع الغائب أو المخاطب، والألف كذلك والياء للمؤنثة المخاطبة وهذا معنى قوله: فاعرف المباني، وإن اعتبرْتَ كونَ الواو والألف علامتينِ للجمع والتثنية، لا ضميراً على لغةِ أَكَلُونِي البَراغيثُ، بلغت هذه الأمثلةُ بالاستقراءِ إلى ثمانية، وذلك لأنَّ الواوَ تكون علامة للجمع المذكر والألفَ تكون علامة للمثنى المذكر، وللمثنى المؤنث فهذه ثلاثةٌ مع الخمسة بثمانية، وسُميت أمثلةً خمسة، لأنها ليست، أفعالاً معيَّنة خاصَّة كالأسماء الستة وإنما هي أمثلةٌ وأوزانٌ يُعبَّر بها عن كل فعل كان بوزنها وحُكْمُها رفعُها بالنون ونصبها وجزمها بحذفها.

ثُمَّ أشار إلى الطرف الذي يُحذف منها للناصب بقوله (فهذه) الأمثلةُ الخمسةُ (تُحذف) بالبناء للمجهول (منها النونُ) الَّتي كانت علامة لرفعها (في) حالةِ (نصبها) ليكون حَذْفُها علامةَ لنصبها وقولُه: (ليظهر السكونُ) أي سكونُ أَحْرف العلة التي هي الواوُ والألف والياء في آخرها عِلَّةٌ لَيْسَتْ معتبرةً لأنه لا معنى لها ولا فائدةَ في ذكرها، إلّا أن يقال: أَتَى به لتكميل البيت (تقولُ) أيها المُعرِب في أمثلتِها مخاطباً للزيدَين أنتما (لن تنطلقا) أي لن تَذْهبا (و) تقول في مثالِ المثنى الغائب (فَرْقدا السَّمَاءِ لن يَفْتَرِقَا) أبداً أي لن يَحْصُل لهما الافتراقُ لحظةً بَلْ هما مُجْتمعان كما هو مُشاهَدٌ بالعِيان، (و) تقولُ في مثال الجمع المخاطب (وجَاهِدُوا) الكفارَ (يا قوم حتى تغنموا) أي إلى أن تغلبوهم

وتَغنَموا وتأخذوا أموالَهم (و) تقول في مِثالِ الجمع المخاطب: (قَاتِلُوا الكفَّار كيما يُسلموا) أي يَدْخُلوا في الإسلام، (و) تقول في مثالِ المؤنثة المخاطبة: (لن يطيبَ العيشُ) ولن يَصْفُو عن المكدِّرات (حتى تُسْعدى) وتَجُودي (يا هند بالوَصْل الذي يَشفِي) أي يُزيل مرض الفرقةِ والقطيعةِ، وفي بعض النسخ يَرْوِي (الصَّدِي) أي الظمآنَ بعطشِ الفراق والصَّدِى بفتح الصاد وكسر الدال وتخفيف الياء وسُكنت لضرورة النظم العطشان وهو فَعِلٌ بمعنى فاعل مِنْ صَدِيَ كرضى صَدًى إذا عطَش فهو صَدٍ وصَادٍ وصَدْيَان وهي صَدْيا وصَادِية كما في القاموس.

**والمعنى**: إن هذه الأمثلةَ الخمسةُ تنصب بحذف النون نيابة عن الفتحة كما مثّل، ومنه قوله تعالى: ﴿لَن تَنَالُواْ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُواْ مِمَّا تُحِبُّونَۚ﴾ وأَنْ تَعْفُوا أقربُ للتقوى، وأمَّا نحوُ: (إلَّا أن يعفون)، فالواوُ لامُ الكلمة، والفعلُ مبني على السكون لاتصالِه بنون النسوةِ مِثْلُ يتربَّصْنَ ونحوُ: أَتُحاجُونِيْ بتخفيفِ النون على قراءة نافع، فالمحذوفُ منه نونُ الوقاية، لا نونُ الرفع لحصول التكرارِ والاستثقالِ بها، وكانت أولى بالحذفِ، والثابتة نونُ الرفع الَّتي هي علامةُ الإعراب، والمحافظةُ عليها أَوْلَى اهـ خضري.

وقوله: ليظهر السكون، أي: بعد الحذف فيما اتَّصل بها من الألف والواو والياء إذ وَصْلُ النونِ بها ربّما أخفى السكون وقد تحذف هذه النون لتوالي الأمثال نحو: (لتبلونَّ) أَصلهُ تُبْلَوُون فوقعَتْ الواوُ الأُولى متحرِّكةً بعد مفتوح وقُلبت ألفاً للقاعدة فصار: تُبْلاوْن فالتقى ساكنان فحُذفت الألفُ لتعذر تحريكها فصار تُبْلَوْنَ ثُمَّ أُدخِلَ عليه لامُ القسم ونونُ التوكيد، المشدَّدة فصار لَتُبْلَونَّنَ وحُذفت نونُ الإعراب لتوالي الأمثال فصار لتُبْلُوْنَّ، فَالْتقى ساكنان الواوُ والنونُ ومُنع حذفُ الواو لكونها عُمْدةً مع وجودِ دليل يَدلُّ عليها فحُركت بالضمّ، طلباً لإبقائها فصار لتَبْلَوُنَّ اهـ خضري، وحَذْفها لغير ذلك شاذٌ نثراً ونظماً، أَمَّا نَثْرا فكقوله تعالى في قراءةِ ﴿سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ أي أنتما ساحران تظَّاهران فحذف المبتدأ وأدغمت التاءُ في الظاء، وكما في الصحيح: لا تَدخلُوا الجنةَ حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تَحابُّوا، فحذفت النون، من لا تدخلوا ولا تؤمنوا، وأمَّا نظما فكقول الشاعر:

أَبِيتُ أَسْرِي وتِبَيْتِي تَدْلُكي شَعْرَكِ بِالعَنْبَرِ والمِسْكِ الذَّكِي

والأصلُ في هذه النون السكونُ فحركت لالتقاءِ الساكنين فكُسرت بعد الألف على أَصْلِهِ وفُتحت بعد الواو والياء طلباً للخفة، وقيل تشبيهاً للأُولى بالمثنى، والثاني بالجمع، وقولُه: لن تَنْطَلقاً بتاء الخطاب، والفرقدان هما نجمان كبيران على يَمينِ الخَطِّ هما أَوَّلُ نباتِ نَعْشِ الصغرَى الواقعُ في جانبِ الغرب فإنه يَمينٌ بالنظر إلى المُتوجِّه إلى القبلة، اهـ كردى على القويم، وبناتُ نعشِ الصغرى هي اسمٌ لمجموع النجومِ الكثيرةِ، وفي القاموس: وبناتُ نعشِ الكبرى سبعةٌ، أربعةٌ منها نَعْشٌ وثلاثُ نعش، وكذا الصغرى

تَنصرفُ نكرةٌ لا معرفةَ الواحدُ ابنُ نَعْشٍ ولذا جاء في الشعر بَنَو نَعْش، واتَّفق سيبويه والفراءُ على ترك صرف نعش للعلميةِ والتأنيث اهـ. موهبة، ويُشْفى بفتح الياء وضمها والصَّدِى بفتح الصاد وكسر الدال الظمآنُ، وقد مَرَّ أنَّ هذه الأمثلِةَ تُرْفَع بثبوتِ النونِ في بابِ جمعِ المؤنث السالم، وسَيأتِي أنها تُجْزَم بحذفها (تتِمَّةٌ) اعلَمْ أنهم لمَّا أعربُوا المثنَّى والجمعَ بالحروف أَرادُوا مِثْلَه في نظيرها من الأفعال وهو هذه الأمثلةُ ولا يمكن إعرابها بأحرفِ العلة الموجودةِ لئلّا يَحْذِفها الجازم وهي ضمائر ولا الإتيانُ بحرفِ علة آخر لئلا يَلْتَقِي سَاكِنان معها فيحْذَف ثانياً فرفَعُوها بالنونِ لشدةِ شبهها بأحرفِ العلة، ولذا تُدْغَم فيها في نحوِ مِن وَالٍ وتبدل ألفاً في الوقف في نحو: إِذَنْ ثُمَّ حذفت للجزم كأحرُف العلة ولَّما حملُوا النصبَ على الجر في نظيرِها من الأسماءِ لِتآخِيهما في إعراب الفضلات حَملُوه هنا على الجزم المقابلِ له دُون الرفع ولم يحملوه عليه في الفعل المعتل لإمكان ظهورِ الفتحة أو تقديرِها على حرف العلة، ولو قُدرت هنا لفات إعرابها بالحروف وكُسرت النونُ بعد الألفِ تشبيهاً بالمثنى وفُتحت بعد أُخْتَيها تشبيهاً بالجمعِ وللخفةِ ولما كان الضميرُ المتصلُ كالجزء قُدِّم عليها وبها يُلْغَز فيقال أَيُّ إعرابٍ يُفْصَلُ من الكلمةِ بمعمولها، أو أيُّ كلمةٍ تَفْصِلُ بين الكلمةِ وإعرابها اهـ. خضري.

**الإعراب**: (وخمسةٌ تَحْذِفُ منهنّ الطَّرَفْ) الواو استئنافية خمسة مبتدأ وسوّغ الابتداء بالنكرة وَصْفُه بالصفة المحذوفة أي من الأمثلة تَحْذِفُ فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب منهنّ جار ومجرور متعلِّق بتَحْذِف، الطرف مفعول به منصوب بفتحة مقدرة مَنَع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الضرب (في نَصْبِها) جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بتَحَذِف، والجملة الفعلية في محل الرفع خبرُ المبتدأ، ولكنَّه خبر سببي تقديرُهُ: وخمسةٌ من الأفعال حاذِفٌ أنت منهنّ الطرفَ في حالةِ نصبها، والجملةُ الاسمية مستأنفة (فَأَلْقِهِ ولا تَخَفْ) الفاء فاءُ الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْتَ ما ذَكَرْتُه لك وأردت تطبيقَ، قواعدِهم فأقول لك: ألقه ألق فعل أمر مبني على حذف حرف العلة وهي الياءُ والكسرةُ قبلها دليل عليها لأنه من أَلْقَى الرباعي، وفاعله ضمير مستتر تقديره: أنت والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به والجملةُ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة، ولا تَخَفْ الواوُ عاطفة لا ناهية جازمة تَخَفْ فعلِ مضارع وفاعل مستتر مجزوم بلا الناهية، والجملةُ في محل النصب معطوفة على جملة أَلْقِه (وهي لُقِيْتَ الخَيْرَ تفعلان) الواو استئنافية هي ضمير منفصل في محل الرفع مبتدأ لَقِيْت الخيرَ فعل وفاعل ومفعول به، والجملة الفعلية جملة دعائية معترضة لا محل لها من الإعراب، تفعلان وما عطف عليه خبر محكي مرفوع، بضمة مقدرة، والجملة الاسمية مستأنفة استئنافاً بيانياً لا محل لها من الإعراب (ويفعلان) معطوف محكي على تفعلان مرفوع بضمة مقدرة (فاعرف المباني) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عَرفْتَ ما مثَّلْتُهُ لك وأردتَ معرفة المعاني

فأقول لك اعرف المباني، اعرف فعل أمر وفاعل مستتر مبني بسكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين المباني مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً نحوياً أو بيانياً (وتفعلون) معطوف محكي على تفعلان (ثم) حرف عطف بمعنى الواو ويفعلونا معطوف محكي على تفعلان، والألف فيه حرف إطلاق (وأنت يا أسماء تفعلينا) معطوف محكي على تفعلان، وإن شئت قلت: الواو عاطفة مثال على مثال أنت ضمير رفع منفصل للمفردة المؤنثة المخاطبة في مَحلِّ الرفع مبتدأ والتاءُ حرف دال على خطاب المؤنثة، يا حرف نداء أسماء منادى مفرد العلم في محل النصب مبني على الضم، وجملة النداء جملة معترضة لا محل لها من الإعراب، تفعلينا فعل مضارع مرفوع بثبات النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والياء ضمير للمؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل، والألف حرف إطلاق، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: وأنتِ فَاعِلةٌ يا أسماء، والجملةُ معطوفة على تفعلان (فهذه تُحذَف منها النون في نصبها لِيظهر السُّكون) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْتَ أن خمسة أفعال تُحذف منهنّ الطرف وأردتَ بيانَ ما يحذف منهنّ فأقول لك هذه الخ هذه في محَلْ الرفع مبتدأ تُحذف فعل مضارع مغير الصيغة، منها متعلق بتُحذف النون نائب فاعل مرفوع في نصبها جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بتحذف والجملةُ الفعلية في محل الرفع خبر المتبدأ، ولكنَّه خبر سببي، والجملةُ الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة، لِيَظْهَر اللامَ حرف جر وتعليل يظهر فعل مضارع، منصوب، بأن مضمرة جوازاً، بعد لام كي، وعلامةُ نصبه فتحة ظاهرة، السكونُ فاعل مرفوع والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام، تقديره: لظهور السكون، الجار والمجرور متعلق بتَحذِفُ (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة الفعلية مستأنفة (للزيدَينِ) جار ومجرور متعلق بتقول، وقوله: (لن تنطلقا وفرقدا السماء لن يفترقا) إلى آخر الفصل مقول محكي لتقول والمقول منصوب بالقول، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على قوله الصدى منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، وإن شئت قلت (لن تنطلقا) لن حرف نفي ونصب واستقبال مبني على السكون تنطلقاً فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة التي رفعها ونَصْبُها وجزمها بحذفها والألفُ ضمير للمثنى المذكر المخاطب، في محل الرفع فاعل، والجملةُ الفعلية في محل الرفع خبر لمبتدإ محذوف تقديره: تقول للزيدَين أنتما غَيْرُ منطلِقَين والجملةُ الاسمية في محل النصب مقولٌ لتقول (وفرقدا السماء) الواوُ عاطفةُ مثال على مثال فرقدا مبتدأ مرفوع بالألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وهو مضاف السماءِ مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة لن حرف نفي ونصب يفترقا فعل مضارع منصوب بلن وعلامة

نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة والألفُ ضمير للمثنى الغائب في محل الرفع فاعل، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ والتقدير: وفرقدا السماء غَيْرَ مفترقينِ، والجملةُ في محل النصب معطوفة على جملةِ قوله أنتما لن تنطلقا على كَونِها مقولاً لتقول (وجَاهِدُوا يا قوم حتى تَغْنَمُوا) الواو عاطفة مثال على مثال جاهدوا فعل أمر مبني على حذف النون والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل والألف تكتب للفرق بين واو الضمير، وواو جزء الكلمة، يا قوم يا حرف نداء قوم منادى مضاف منصوب وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة قوم مضاف وياءُ المتكلم المحذوفة اجتزاءً عنها بالكسرة في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون، والجملة الفعلية مع جملة النداء في محل النصب معطوفة على جملة قوله: لن تنطلقا حتى حرف جر وغاية تغنموا فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى بمعنى إلى، وعلامة نصبه حذف النون والواو ضمير لجماعة الذكور المخاطبين في محل الرفع فاعل، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة، أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور، بحتى بمعنى إلى تقديره: وجاهدوا إِلَى غُنْمِكم أموالَ الكفار، الجار والمجرور متعلق بجاهدوا (وقاتلوا الكفار كيما يسلموا) الواو عاطفة مثال على مثال، قاتلوا فعل أمر مبني على حذف النون والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين في محل الرفع فاعل، والجملة الفعلية في محل النصب معطوفة على جملة لن تنطلقا الكفار مفعول به كيما يسلموا كي حرف نصب ما زائدة يسلموا فعل مضارع منصوب بكي وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والواو فاعل، والجملة الفعلية صلة كي المصدرية كي مع صلتها في تأويل مصدر مجرور باللام المقدرة تقديره: قاتلوا الكفار لإسلامهم الجار والمجرور متعلق بقاتلوا (ولن يطيب العيش حتى تُسْعِدي يا هند) الواو عاطفة مثال على مثال لن حرف نفي ونصب يطيب العيش فعل وفاعل، منصوب بلن، والجملة معطوفة على جملة لن تنطلقا حتى حرف جر وغاية تسعدى فعل مضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً بعد حتى، الجارَّةِ وعلامة نصبه حذف النون لأنه من الأمثلة الخمسة، والياء ضمير للمؤنثة المخاطبة في محل الرفع فاعل، والجملة الفعلية صلة أن المضمرة أن مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بحتى بمعنى إلى، تقديره: ولن يطيب العيش إلى إِسْعَادِكِ بالوصل، الجار والمجرور متعلق بيطيب يا هند منادى مفرد العلم، وجملة النداء جملة معترضة (بالوصل) جار ومجرور متعلق بتُسْعِدي (الذي) اسم موصول في محل الجر صفة للوصل، يروي فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على الموصول مرفوع بضمة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل لأنه فعل معتل بالياء الصدى مفعول به منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة الفعلية صلة الموصول.

# بابُ جوازم الفعل المضارع

والجوازمُ جمع جازم بمعنى لفظ جازم، أو جمعُ جازمة بمعنى كلمة جازمة، وسُمِّيت هذه الكلماتُ جوازم لأنها تَقْطَعَ من الفعل الحركةَ أو الحرفَ.

والجَزْمُ لغةً: القَطْعُ، وكُلُّها خمسة عشر جازماً وهي قسمان ما يَجزم فعلاً واحداً وهي أربعة لم، ولمَّا، ولامُ الأمر، ولامَ الدعاء، ولا في النهي، والدعاء، وما يَجزم فعلين وهي إحدى عشرة: إن الشرطيةُ وأخواتُها، وبدأ بالقسم الأول، فقال رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| ويُجْزم الفعلُ بلَمْ في النفي | واللام في الأمر ولا في النهي |
| ومِن حروف الجزم أيضاً لمَّا | ومَنْ يَزِدْ فيها يَقُلْ أَلَمَّا |
| تقولُ لم يُسْمَع كلامُ مَنْ عَذَل | ولا تُخاصِمْ مَن إذا قال فَعَل |
| وخالدٌ لمَّا يَرِدْ مَعْ مَنْ وَرَدْ | ومَنْ يَودَّ فَلْيُواصِلْ مَنْ يَودّ |
| وإن تَلاهُ ألفٌ ولام | فليس غَيْرُ الكسرِ والسلامُ |
| تقول لا تَنْتَهِر المسكِينا | ومِثْلُهُ لم يكن الَّذينا |

أي (ويُجزم الفعل) المضارعُ بالسكون أو بحذفِ حرفٍ إذا دَخَلَ عليه أحدُ هذه الأحرف الأربعة فيُجْزَم (بلم) المستعملة (في النَّفْي) فهي حرف موضوع لجزم المضارع ونفيه وقُلْبِ معناه إلى المُضيِّ نحو قوله تعالى: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ وَيتَّصِلُ بها هَمْزةُ الاستفهام التقريريُ نَحْوُ قوله تعالى: ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ﴾ و ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ﴾ (و) يُجزم المضارع أيضاً بـ (اللام) المستعملةِ (في الأمر) مع الغائِب والطلبِ منه، والمرادُ بها اللامُ الموضوعة لطلبِ الفعل أمراً كان الطَّلَبُ وهو الطلبُ من الأعلى إلى الأدنى نحوُ قوله تعالى: (لِيُنْفق ذُو سعة) أو دُعاءً وهو الطلبُ من الأدنى إلى الأعلى نحوُ قوله تعالى (لِيَقْضِ علينا ربُّك) أو الْتِماساً وهو طلبُ المُساوِي من المُساوي كقولك: لمساويك لِتَفْعَلْ كذا، أو استُعملت في غير الطلب كالَّتي يُرادُ بها وبمصحوبها الخبر نَحْوُ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَن كَانَ فِي ٱلضَّلَٰلَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا﴾ أي: فيمدُّ له أو التهديد نحو قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ وهذه اللامُ مُحرَّكة بالكسر، وإنما حُرِّكت لتعذُّر الابتداءِ بالساكن، ولذا سَبَقَتْها الفاءُ أو الواوُ نحو: فليَكْتُبْ وليُمْلِلْ، وكانت الحركة كسرة للفرق بينها وبين لام القسمِ والالتباسُ بينَها، وبين لام الجر يندفعُ

بالمقام لأَنَّ هذه لا تدخل إلّا على الفعل وتلك إلا على الاسم (و) يُجزم المضارع أيضاً بـ (لا) المستعملة (في النهي) وطلب الترك سواء كان نهياً وهو طلبُ الكف عن الفعل طلباً جازماً مِن الأعلى إلى الأدنى نحوُ قوله تعالى (لا تخف ولا تحزن) أو دعاءً وهو طلبُ الكَفِّ عن الفعل من الأدنى إلى الأعلى نحوُ: (ربنا لا تؤاخذنا) وخرج بلا المقيدة بما ذُكِر لا النافيةُ ولا الزائدةُ، لأَنَّ الأُولى لا تعملُ إلّا فى الأسماء، والثانيةُ ليس لها عملٌ أصلاً، (ومِنْ حُروف الجزم) للمضارع (أيضاً) أي كما كانت السابقةُ من حروف الجزم (لمّا) النافيةُ أي الموضوعةُ لِنفي المضارع وقَلْبِ معناه إلى المضيِّ، نحوُ قوله تعالى (لمَّا يَقْضِ ما أَمَرَهُ) وهي مركبة عند الجمهور مِنْ لَمْ وما، وقيل هي: بسيطةٌ وهي أعني لمَّا تُشارِكُ لَمْ في ستةِ أمور في الحرفية والنفي والقلبِ والجزم والاختصاص، بالمضارع واتصالِ همزة الاستفهام وتُفارِقها في خمسة أمورٍ، الأول: أَنَّ لما لا تقترنُ بأداة الشرط، فلا يُقال: إنْ لما يقم أقم، بخلاف لم الثاني أَنَّ مَنْفِيَّ لمَا مستمرُ النفي إلى زمن التكلم بخلافِ لم الثالث أنَّ منفيٌّ لما لا يكون إلا قريباً من الحال، بخلافِ لم الرابعُ أنَّ منفي لما مُتوقَّعُ الحصول كقوله تعالى: لمَّا يذوقوا عذاب أي وسيذُوقُونه، بخلاف لم الخامس أنَّ مَنْفِيُّ لمَّا جائزُ الحذفِ لدليل اختياراً تقولُ: قارَبْتُ المدينةَ ولمَّا أي ولما أَدْخُلْها بخلافِ لم، وقَيَّدْنَا بالنافيةِ لإخراج الرابطِهِ وهي الرابطةُ وجودَ مضمونِ الجواب بوجودِ مضمون الشرط، وتختصُّ بالماضِي فلا يكون شَرْطُها وجوابُها إلا ماضيَيْن وهي من أدوات الشرط غيرِ الجازمة قيل هي حرفُ شرط، وقيل ظرف بمعنى إذ مضافةً لشرطها ولإخراج لما الجوابيَّة وهي التي بمعنى إلّا فتختصُّ بالجُمل الاسمية نحو: إنْ كُلُّ نفس لمَّا عليها حافظ، وبالماضي لفظاً لا معنى نحو أقسمتُ عليك لمَّا فعلْتَ كذا أي إلَّا فعلْتَ كذا، فلا تدخُل على المضارع أصلاً، ويَتَّصِل بها همزة الاستفهام التقريري نحو: أَلَمَّا أحْسِن إليك، ولذلك قال الناظم (ومَنْ يَزِد) الهمزةَ (فيها) أي في لمَّا وكذا في لَمْ كما مر (يَقلْ) فيها (أَلَمَّا) بزيادةِ الهمزة عليها وكذا يقولُ في لم ألم و (تقول) أيها المُعْرب في مثالِ لم (لم يُسمع) وفي بعض النسخ: لم أَسْمَع بالهمزة وفي بعضها لم تَسْمَع بالتاء أي لم يُسمع ولم يُقبل (كلام مَن عذل) ولامَ على الحق وعَيبَّك في فعله أي لا تسمع كلامَه ولا تتركْهُ لأجلِ لَوْمهِ (و) تقول في مثالِ لا الناهية (لا تُخَاصِم) ولا تُنازِع (مَنْ إذا قال) وأَوْعَد شيئاً (فَعَل) ذلك الوعيدَ ونَفَّذه عليك، أي إذا قال في خِصامه: لأَفْعَلَّنَ بك كذا فعلَ ما قاله، والمُرادُ به أربابُ الشَّوْكة والوِلاية (و) تقول في مثالِ لمَّا (خالدٌ لم يَرِدْ) الماءَ للشرب (مع مَنْ وَرَد) ه لذلك من الوُرود وهو حُضور الماء للسَّقْي أو للشْرب (و) تقول في مثال لام الأمر (مَنْ يودَّ) بفتح الياء والواو من الوُدِّ بمعنى المحبة ومَنْ شرطية أي وَمَنْ يَودّ ويُحبّ، أحداً مِن أصدقائه (فَلْيوُاصل) أي فَلْيُعْطِ صلةً وجائزةً لِمنْ يودُّه ويُحِبُّه، لأَنَّ المُواصلةَ علامة على حُبِّه إياه ويودّ هنا أيضاً من الوُدّ بمعنى الحُبّ ومَنْ هنا موصولة.

فهذه الأدواتُ الأربعةُ تجزم فعلا واحداً كما تقدم، وأمثلتُها ظاهرة من النظم، ويكون جَزْمُ المضارع الصحيح الآخِر بالسكون الظاهر في آخرِهِ إنْ لم يَلِهِ ساكنٌ كلامِ التعريف، وإلّا كُسِر آخرهُ على القاعدة في حركةِ التخلص من التقاء الساكنين كما ذكره بقوله: (وإن تلاه) أي: وإن تلا المضارعَ المجزوم بالسكون (ألفٌ ولامُ) أي: كلمةُ أل سواء كانت مُعرِّفة أم لا (فليس غَيْرُ الكسر) أي ليس غَيْرَ كسرِ آخر المضارع المذكور جائزاً فيه، بل يُكْسَر آخرُه وجوباً لالتقاءِ الساكنين، ويكون السكونُ مقدراً في آخره مَنَع من ظهوره اشتغالُ المحَل بحركة التخلص من التقاء الساكنين، وقولُه: (والسلام) مبتدأ خبره محذوف، والجملةُ دعائية أتَى به لتكميل البيت، والتقديرُ: والسلامةُ من الخَطَإِ والزَّلَل في الكلام على مَن اتَّبع القواعدَ العربية (تقول) في مثالِ كسره (لا تَنْتَهِر المسكينا) بألف الإطلاق أي: لا تَزْجُره ولا تَطْرُده لِمَسْكنتِهِ بكسر راء تَنتَهِرَ للتخلص من التقاء الساكنين (ومِثْلهُ) أي: ومثلُ هذا المثال في تحرُّك آخره بالكسر قولُه تعالى (لم يكن الَّذِينا) كفروا من أهل الكتاب بألفِ الإطلاق أيضاً بكسرِ نُون يكن بحركةِ التخلص، وأَصْلُ يكن يكون مضارع كان حُذفت ضَمَّةُ النون للجازم فالتقى ساكنان الواوُ والنون ثُمَّ حذفت الواوُ لالتقاء الساكنين ثُمَ حركت النون بالكسر لالْتِقَاءِها مع ألَ الساكنةِ.

**الإعراب**: (ويُجزم الفعل بلم في النفي) الواو استئنافية يُجزم فعل مضارع مغير الصيغة الفعل نائب فاعل مرفوع، والجملة مستأنفة بلم جار ومجرور محكي متعلقِ بيُجْزم في النفي جار ومجرور، متعلق بمحذوف حالٌ مِن لَم أو صفةٌ لها (واللاَّم) معطوف على لم مجرور بكسرة ظاهرة (في الأمر) جار ومجرور حال من اللام (ولا) معطوف محكي على لم (في النهي) جار ومجرور، حال من لا أوصفة لها (ومن حروف الجزم أيضاً لما) الواو استئنافية من حروف الجزم، جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: إضتُ أيضاً، وجملة أيضاً معترضة بين المبتدأ والخبر، لما مبتدأ مؤخر محكي والجملة الاسمية مستأنفة (ومَنْ يَزِدْ فيها يقل ألما) الواو استئنافية مَنْ اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ والخبر جملة الشرط أو الجواب أو هما يزد فعل مضارع مجزوم بِمَنْ على كونه فعلَ شرط لها، وفاعله ضمير يعود على مَنْ يقل فعل مضارع مجزوم بمن على كونه جواب شرط لها وفاعله ضمير يعود على من، أَلَمَّا مقول محكي ليقل وجملة من الشرطية مستأنفة (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة وقوله (لم يسمع كلام من عذل) إلى آخر البيتين، مقول محكي لتقول، والمقول منصوب بالقول وعلامة نصبه فتحة مقدرة على دال يوّد منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية الممنوعة بسكون الروي، وإن شئت قلت: لم حرف نفي وجزم يسمع فعل مضارع مغير الصيغة مجزوم بلم كلامُ نائب فاعل مرفوع كلام مضاف مَنْ اسم موصول في محل الجر مضاف إليه عذل فعل ماض وفاعل مستتر يعود على من الموصولة مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الضرب، والجملة الفعلية صلة من

الموصولة وجملة لم يسمع في محل النصب مقول لتقول (ولا تُخاصم مَنْ إذا قال فَعَل) الواو عاطفة مثال على مثال لا ناهية جازمة تخاصم فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة قوله لم يسمع كلام من عذل من اسم موصول في محل النصب مفعول به لتخاصم إذا ظرف لما يستقبل من الزمان في محل النصب على الظرفية متعلق بالجواب الآتي قال فعل ماض وفاعل مستتر والجملة في محل الخفض بإضافة إذا إليها على كونها فعل شرط لها فعَلَ فعلٌ ماض وفاعل مستتر مبني بفتح مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة جواب إذا لا محل لها من الإعراب، وجملة إذا من فعل شرطها وجوابها صلة من الموصولة لا محل لها من الإعراب (وخالد لمّا يرد مع من ورد) الواو عاطفة مثال على مثال خالد مبتدأ مرفوع لمّا حرف نفي وجزم وقلب يرد فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على خالد مجزوم بلمّا وعلامة جزمه سكون آخره مع في محل النصب على الظرفية الاعتبارية مبني على السكون مع مضاف من اسم موصول في محل الجر مضاف إليه مبني على السكون ورد فعل ماض وفاعل مستتر يعود على من مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الصرب، والجملة صلة لمن الموصولة وجملة لما يرد في محل الرفع خبر لخالد، والجملة الاسمية في محل النصب معطوفة على جملة قوله لم يسمع كلام من عذل. (ومن يودّ فليواصل من يودّ) الواو عاطفة مثال على مثال من اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأ والخبر جملة الجواب أو الشرط أو هما يودّ فعل مضارع مجزوم بمن على كونه فعل شرط لها وعلامة جزمه سكون مقدر منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة التخلص من التقاء الساكنين كانت فتحة للخفة وفاعله ضمير يعود على من الشرطية فليواصل الفاء رابطة لجواب من الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة طلبية، واللام حرف جزم وطلب يواصل فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على من مجزوم باللام وعلامة جزمه سكون آخره من يودّ، من اسم موصول في محل النصب مفعول به يود فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على من الشرطية مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي، والجملة صلة من الموصولة، والعائد محذوف تقديره: من يوده، وجملة قوله فليواصل في محل الجزم بمن الشرطية على كونها جواباً لها، وجملة من الشرطية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: لم يسمع كلام من عذل على كونها مقولاً لتقول (وإن تلاه ألف ولام) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تلا فعل ماض في محل الجزم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها مبني بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول مقدم، ألف فاعل مرفوع ولام معطوف عليه فليس الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً لكون الجواب جملة جامدية، ليس فعل ماض ناقص غير الكسر اسمها مرفوع الكسر، مضاف إليه، وجملة ليس في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها،

وجملة إن الشرطية مستأنفة، والسلام الواو استئنافية السلام مبتدأ أي السلامة من آفة الخطاء واللحن والخبر، محذوف تقديره: على مَن اتَّسع الصوابَ، والقواعدَ العربية، والجملة دعائية لا محل لها من الإعراب، أتى بها لغرض تكميل البيت، ثمّ أشار الناظم إلى مسألتين إحداهما أنّ المضارع، الصحيح الآخر إذا كان معتل الوسط يحذف وسطه لالتقاء الساكنين عند دخول الجازم عليه نحو: لا تبع ولا تخف ولا تقل، والثانية: أنّ حرف العلة إذا كان آخر المضارع فاحذفه للجازم، نحو: لم يدع ولم يرم ولم يسع ثمّ أردفهما ببيان حكم الأمثلة الخمسة إذا دخل عليه جازم، فقال:

وَإِنْ تَـرَ الـمُـعـتَّـل فِـيـهَـا رِدْفَـا ... أَوَاخِـرَ الـفِـعْـلِ فَـسِـمْـهُ الـحَـذْفَـا

تَـقُـولُ لا تَـأْسَ ولا تُـؤْذِ وَلَا ... تَـقُـلْ بِـلا عِـلْـمٍ ولا تَـخْـشُ الـطِـلَا

وأَنْـتَ يـا زيـدُ فَـلَا تَـهْـو الـمُـنَـا ... ولا تَـبِـعْ إلّا بِـنَـقْـدٍ فِـي مِـنَـى

وَالـجَـزْمُ فـي الـخَـمْـسَـةِ مِـثْـلُ الـنَّـصْـبِ ... فَـاقْـنَـعْ بِـإِيـجَـازِي وَقُـلْ لِـي حَـسْـبِـي

(وإن تر) أي وَإِنْ تَجِدْ أيُّها المعرب (المعتلَّ) أي حَرْفَ العلة أي الحرفَ الذي يُوصف بالاعتلال والانقلاب (فيها) أي في الأفعالِ (رِدْفا) أي وَسطاً وعَيْناً أي وإن تر حرفَ العلة ردفاً ووسطاً في الأفعال بأن كان عَيْنُ الكلمة واواً أو ياءً أو ألفاً، فأَوْلِه الحَذْفَ، واعْطِهِ إياه لالتقاء الساكنين مع الآخر المَجْزوم نحوُ: لا تَقُلْ ولا تَبِعْ ولا تَخَفْ أصلُها تَقُولْ وتَبِيْع وتَخَافْ فحُذِفت الضمةُ للجازم، ثم حَرفُ العلة لالتقاء الساكنين.

وفي عبارة الناظم تقديم وتأخير، والأصلُ: وإن تر الرِدْفَ والوسطَ فيها معتلّاً فَاحْذفْ ذلك الردفَ لالتقاء الساكنين.

وعبارةُ التحفة: أي وإن تَجِدْ حرفاً من حروف العلة ردفاً للفعل المجزوم أو آخراً له فَاطْلُب له الحذفَ، والمرادُ بالردف: ما قبل الآخر مأخوذٌ مِنْ رَدِف الراكبَ، وإنما قال ردفاً ليدلُّ على الوسط، اهـ منه. والمعنى أنَّ المضارعَ الصحيحَ الآخر إذا كان معتلَّ الوسطِ بأن كان حَرْفُ العلة قبل آخره، وهذا معنى قوله: ردفاً مِنْ رَدِفَ الراكبَ إذا ركب خَلْفَه وجُزِم بالسكون لدخول الجازم عليه فَاطْلبُ الحذفَ للردفِ الذي هو الوسطُ أي احذفه لأنه يَلْتِقِي حينئذ ساكنان وهما سكونُ الآخر للجازم، وسكونُ الردف، (أو) تر (آخرَ الفعل) حَرْف علة (فِسْمُه) أي: فِسِمْ آخرَ الفعلِ وعلِّمْهُ (الحَذْفَا) أي اجعل الحذف سِمة وعلامةً له عند دخول الجازم عليه، وقوله: فِسْمهُ بضم السين من السوم بمعنى الطَلبِ أو بكسرها من السِمة بمعنى العلامة، أي: إذا كان آخر المضارع حرفَ علة فاحذفه للجازم، وَاجْعَلْ حذفه علامةً للجزم ومَثَّل لِلردْفِ بقوله: لا تَقُلْ ولا تَبِعْ ومثلُهما لا تَخَفْ، ومثّلَ للآخر بقوله: لا تَأْسَ ولا تُؤذِ ولا تَخْشَ ولا تَهْو، فهذه الأفعالُ، الأربعةُ مجزومة بحذف آخرها لضعف حرف العلة بسكونها فسلّط الجازمُ عليها لكونه لَمْ يَجِد

غيرها (تقول) في مثالِ المعتل الآخر بالألف (لا تَأْسَ) أي لا تَحْزَنْ على ما فات، (و) تقولُ في مثال المعتلِ الآخر بالياء (لا تُؤْذ) أحداً مِنْ خَلْقِ الله تعالى (و) تقول في مثال المعتلِ الوسطِ بالواو (لا تقل) شيئاً مِن العُلوم (بلا عِلْم) به ولا معرفةٍ (و) تقولُ في مثال المعتل الآخر بالواو (تَحْسُ الطِلا) أي لا تَشْرَب الخمرَ والطِلا بكسر الطاء وحَذَفَ الهمزةُ لضرورة الروي، وفي المختار: الطِلاءُ ما طُبِخَ مِن عصير العنب حتى ذهَب ثُلُثاه وبعضُ العرب يُسمّي الخمر الطِلاء يريد بذلك تحسينَ اسمها لا أنهَا الطلاءُ بعينها (و) تقول أيضاً في مثالِ المعتلِ بالألف (أنت يا زيد فلا تَهْوِ المَنا) أي لا تُحِب الأمانيَّ الكاذبةَ، لأنه مِنْ هَوِيَ مِن باب رضى، إذا أَحبَّ، وأما هَوَى مِن باب رمى فهو بمعنى سَقَطَ مِنْ علو كما في المختار، والمُنا جمعُ مُنيَةٍ كمدَىً جَمْعُ مُدْيَةٍ ويُجمع على الأَماني، وفي الحديث: الكَيْس مَنْ دَانَ نَفْسَه وعَمِلَ لما بعد الموت والأحمق مَن أَتْبعَ نَفْسَه هَواها وتَمنَّى على الله اهـ تحفة.

وفي بعض النسخ بَدَلَ هذا الشطر:

وأنـــتَ يـــا زيـــدُ فـــلا تَـــزْدَدْ عـــنَـــا

أي: فلا تزدد عناءً وتعباً لنفسك، وليس فيه تمثيلُ لشيء مِمَّا في المقام، والأُوْلَى أَوْلَى فإِنَّ فيها تمثيلاً للمعتل بالألف ولقَدْ أَجَادَ فِيمَا قاله من الأَمْثِلَةِ لِما فيها من العِظَةِ (و) تقولُ في مثال المعتل الوسط بالياء (لا تَبع) بِضاعَتك (إلا بنقد) أي: إلّا بثمنِ حالٍ لا مؤجلٍ (في) أيام (منى) موضعُ مكة، لأنّ أهل الموسم أكثرُهم حُجاج مسافرون فيضيعُ مالكُ إذا بِعْتَه بمؤجل، وكونُ حرف العلة يُحذف للجازم هو المشهور، وهو مذهب ابن السراجِ، لكن التحقيقُ مذهبَ سيبويه: أنه إنما يَحذِفُ الجازمُ الحركةَ المقدَّرة، ويُحذف الحرفُ عنده لا به فرقاً بين المجزوم وغيره اهـ خ، وأمَّا قوله:

أَلَــمْ يَــأْتِــيــكَ والأَنْــبَــاء تَــنــمِــي  بِــمَــا لَاقَــتْ لَــبُــونُ بَــنِــي زِيَــادِ

فضرورةٌ، أو إجراءٌ للمعتلِّ مُجْرى الصحيح في حذف الحركةِ المقدَّرة للجازم كما تُحذف له الملفوظةُ، وهي لغةٌ لبعض العرب، كما أشار إلى ذلك في التسهيل وعليها خُرِّجَ قراءةُ قُنْبُل إِنَّه مَنْ يَتَّقِي ويصبر، ثمَّ أشار إلى جزم الأفعال الخمسة فقال: (والجزمُ في) الأفعال (الخمسة) وفي التحفة: إن اللامَ في الخمسة للعهد الخارجي وهي يفعلان الخ، يعني: أنَّ الأفعال الخمسة السابقة جَزْمَها بحذف النون نيابة عن السكون (كنصبها) أي: كما أَنَّ نصبها بحذفها نيابة عن الفتحة نحو قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟﴾ ﴿وَإِن يَتَفَرَّقَا﴾ (ولا تخافي ولا تحزني)، وظاهرُ قوله (كنصبها) أنَّ الجزم محمول على النصب وليس كذلك، بل النصبُ محمول على الجزم في علامتِه، وقولهُ (فاقنع) أي فَاكْتَفِ يا سائلي (بإِيْجَازي) أي: بمُوجزَي ومختصري وخُلاصتي الذي أوجزتُه ولخَصْتُه لك من مطولات كُتبِ القوم حين سأَلْتَني عن حد الكلام، فإنّ فيه كفاية للمبتدي بل للمنهي إذا

عرفه منطوقاً ومفهوماً (وقل لي) مُكافئةً لي جُهد إيجازي (حسبي) وكافيٌّ ومُغْنِي عن كُتب القوم فلك الجزاءُ من الله تعالى على جُهْدِك والشكرُ مني على إحسانك إليّ بإجابة سؤالي، والإيجاز الاختصار، وهو الإتيان بالمعاني الكثيرة بلفظ قليل والغرض منه تكميل البيت.

**الإعراب**: (وإن تر المعتل فيها ردفاً) الواو استئنافية إن حرف شرط جازم تر فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب مجزوم بإن الشرطية وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف المعتل مفعول أول لها، فيها جار ومجرور متعلق بتر، ردفاً مفعول ثان لها (أواخر الفعل فسمه الحذفا) أو حرف عطف وتنويع آخر الفعل معطوف على ردفا الفعل مضاف إليه فسمه الفاء رابطة لجواب إن الشرطية وجوباً سم فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب مبني على السكون، والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به أول الحذفا مفعول ثان له لأن سمه بمعنى أَعْطِه، والجملة الطلبية في محل الجزم بإن الشرطية على كونها جواباً لها وجملة إن الشرطية مستأنفة (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة استئنافاً بيانياً (لا تأس ولا تؤذ) إلى آخر البيت الثاني مقول محكي لتقول منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية على ألفِ مِنَى، وإن شئت قلت: (لا تأس) لا ناهية جازمة تأس فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حرف العلة، وهي الألف والفتحة قبلها دليل، والجملة في محل النصب مقول لتقول (ولا تؤذ) الواو عاطفة مثال على مثال لا ناهية جازمة تؤذ فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة لا تأس (ولا تقل بلا علم) الواو عاطفة لا ناهية جازمة تقل فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه سكون آخره، لأنه مثال الردف، والجملة في محل النصب معطوفة على جملة لا تأس بلا علم جار ومجرور ومضاف إليه متعلق بتقل أو حال من فاعله (ولا تحس الطلاء) الواو عاطفة لا ناهية جازمة تحس فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الواو، والضمة قبلها دليل عليها الطلا مفعول به منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على الهمزة المحذوفة لضرورة الروي، والجملة معطوفة على جملة لا تأس (وأنت يا زيد فلا تهو المنا) الواو عاطفة أنت ضمير رفع منفصل في محل الرفع مبتدأ يا زيد منادى مفرد العلم والجملة معترضة على كونها جزءَ مقول، فلا الفاء رابطة الخبر بالمبتدأ جوازاً لا ناهية جازمة تهو فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف والفتحة قبلها دليل عليها المنا مفعول به منصوب بفتحة مقدرة للتعذر، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ والجملة الاسمية معطوفة على جملة لا تأس، (ولا تبع إلا بنقد في منى) الواو عاطفة ولا ناهية جازمة تبع فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بلا الناهية وهو مثال

للردف، والجملة معطوفة على جملة لا تأس، إلا أداة استثناء ملغاة بنقد جار ومجرور متعلق بتبع، في منى جار ومجرور، وعلامة جره فتحة مقدرة للتعذر نيابة عن الكسرة، لأنه اسم لا ينصرف للعلمية والتأنيث المعنوي الجار والمجرور متعلق بتبع أيضاً (والجزم في الخمسة مثل النصب) الواو مستانفة الجزم، مبتدأ مرفوع في الخمسة جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المبتدأ على رأي سيبويه، أو صفة له مثل النصب خبر ومضاف إليه، والجملة مستأنفة (فاقنع بإيجازي وقل لي حسبي) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك: اقنع فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب بإيجازي جار ومجرور ومضاف إليه متعلق باقنع، والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة، وقل فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على اقنع لي جار ومجرور متعلق بقل، حسبي خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هو أي إيجازك كَافِيء إيجاز مضاف والياء ضمير المتكلم في محل الجر مضاف إليه، والجملة الاسمية في محل النصب مقول قل.

ولمّا فرغ الناظم من القسم الأول وهو ما يجزم فعلاً واحداً أخذ في بيان ما يجزم فعلين فقال رحمه الله تعالى:

## فصل في الشرط والجزاء

هكذا في بعض النسخ. وتَسْمِيةُ الأول من الفعلين شرطا تسمية اصطلاحية والإضافة في قولهم فعل الشرط بيانية، وإنما سمي شرطاً لأنه علامة على وجود الثاني:

والشرط في اللغة: العلامة اهـ حامدي.

هـذا وإنْ فـي الشـرطِ والـجـزاءِ ... تَـجـزِمُ فـعـلَـيـنِ بـلا امـتـراء

وتِـلْـوُهَـا أَيٌّ ومَـنْ وَمَـهْـمَـا ... وحَـيْـثُـمـا أيـضـاً وَمَـا وإذْ مَـا

وأيْـنَ مِـنْـهُـنَّ وأَنَّـى ومَـتَـى ... فَـاحْـفَـظْ جـمـيـعَ الأَدواتِ يَـا فَـتَـى

وزَادَ قَـومٌ مَـا فـقـالـوا إمَّـا ... وَأَيْـنَـمَـا كـمـا تَـلَـوْا أَيَّـامـا

فذكر من الأدوات التي تجزم فعلين عشرة، الأول منها أن وهي موضوعة للدلالة على مجرد تعليق الجواب على الشرط وقدمها لأنها أمّ الباب، لأن غيرها إنما يعمل هذا العمل بتضمين معناها، وذكرها بقوله: (هذا) أي خُذْ هذا المذكور والإشارة به إلى القسم الأول وهو ما يجزم فعلاً واحداً، ويسمى مثل هذا الكلام تخلصاً عند البديعيين كما مرّ (وإن) بكسر الهمزة وسكون النون المستعملة (في الشرط والجزاء) قيد بهذا احترازاً عن أن النافية والزائدة والمخففة من الثقيلة والشرط ربط فعل بفعل، أي: وإن الدالة على الشرط والجزاء (تجزم فعلين) الأول منهما يسمى فعل الشرط، والثاني جوابه وجزائه (بلا

امتراء) أي: بلا شكّ ولا نزاع ولا خلاف في ذلك، وإنما عملت الجزم دون غيره لأنها لما طال مقتضاها أعطيت أخف الإعراب وهو الجزم وهو حرف يجزم المضارع لفظاً والماضِيَ محلاً ويقلب معناه إلى الاستقبال عكس لم وذكر الثاني بقوله: (وتلوها أي) أي: وتاليها في ذكرنا الأدوات أيٌّ وهي موضوعة للدلالة على حَسبِ مَا تُضَافُ إليه فتكون لمن يعقل ولما لا يعقل، وللزمان، والمكان، ثُمَّ ضُمِّنَ معنى الشرط (و) ثالثها (مَنْ) وهي موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمن معنى الشرط (و) رابعها (مهما) وهي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمن معنى الشرط (و) خامسها (حيثما) وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمن معنى الشرط (أيضاً) أي: أضت أيضاً ورجعت رجوعاً إلى الأخبار أَنَّ حيثما من الأدوات الجازمة لفعلين كما أخبرنا أن ما قبلها من الأدوات الجازمة لفعلين (و) سادسها (ما) وهي موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمنت معنى الشرط (و) سابعها (إذ ما) وهي موضوعة للدلالة على مجرد تعليق الجواب بالشرط كَإِنْ الشرطية (و) ثامنها (أين) حالة كونها معدودة (منهنّ) أي من الأدوات الجازمة لفعلين وهي موضوعة للدلالة على المكان ثمّ ضمنت معنى الشرط (و) تاسعها (أني) وهي موضوعة للدلالة على المكان ثم ضمنت معنى الشرط (و) عاشرها (متى) وهي موضوعة للدلالة على الزمان ثمّ ضمنت معنى الشرط والفاء في قوله (فاحفظ) للإفصاح، والتقدير: إذا عرفت ما ذكرته لك من الأدوات وأردت إتْقانَ القواعدِ العربية فأقول لك: إحفظ على ظهر قلبك (جميعَ) هذه (الأدوات) المذكورة (يا فتى) لتكون من أهل العلم بالقانون النحوية، والغرض منه تكميل البيت. وهذه العشرة تنقسم إلى أربعة أقسام: ما هو حرف باتفاق وهو إن الشرطية وما هو حرف على الأصح وهو إذْ مَا وما هو اسم على الأصح وهو مهما وما هو اسم باتفاق، وهو الباقي، والفعلان المجزومان بهذه الأدوات، يسمى أولهما فعل الشرط وثانيهما جواب الشرط، فإنْ كانا مضارعين نحوُ: (وإن تَعُودا نعد) فالجزمُ لِلَفْظِهِما أو ماضيَيَن نحوُ: (وإن عدتم عُدْنَا) فالجزمُ لِمحلِّهما وإن كانا مختلفين ماضياً ومضارعاً، أو عَكْسَه فَلِكُلٍّ منهما حُكْمَهُ نحوُ: (من كان يريد حَرْثَ الآخرة نَزِدْ له في حَرْثِهِ) (ومن يقم ليلة القدر إيماناً واحتساباً غفر له)، وإذا كان الجواب جملة اسمية فالجزم لمحل الجملة، ويجب اقترانها بالفاء أو بإذا الفجائية، وكذا كل جواب امتنع جعله شرطاً فإنه يجب اقترانه بالفاء ليحصل الربط بين الجواب والشرط.

وجملة المواضع التي يجب فيها اقتران الجواب بالفاء أو بإذا الفجائية سبعة: أحدها الجملة الاسمية نحو: (أياماً تدعو فله الأسماء الحسنى) وثانيها الجملة الطلبية نحو: (إن كنتم تحبون الله فاتبعوني) وثالثها الجملة التي فعلها جامد نحو: (إن ترن أنا أقل منك مالاً وولداً فعسى ربّي) ورابعها المقرونة بما نحو: (فإن توليتم فما سألتكم من أجر) وخامسها المقرونة بلن نحو: (وما تفعلوا من خير فلن تكفروه) وسادسها المقرونة بقد نحو: (إن يسرق فقد سرق

أخ له من قبل) وسابعها المقرونة بالتنفيس نحو: (وإن خفتم عيلة فسوف يغنيكم الله من فضله) اهـ من الدرر البهية على متن الأجرومية، وقد جمعها بعضهم في بيت واحد:

اسـمـيـةٌ طـلـبـيـةٌ وبـجـامِـد وبِـمَـا ولَـنْ وبِـقَـدْ وبـالـتَّـنْـفِـيـس

ثم أشار إلى أنّ بعض هذه الأدوات تقترن بما الزائدة تأكيداً لمعناها فقال (وزادَ قوم) من العرب أي نطقوا بها أو قوم من النحاة بجواز زيادة (ما) بعد هذه الأدوات فزادوا بعد إن الشرطية (فقالوا إما) بإدغام نون إن في ما كقوله تعالى: (فإمّا ترين من البشر أحداً)، (و) زادوا بعد أين فقالوا (أينما) كقوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾ وزادوا بعد أي وذلك (كما تلوا) وقرؤوا قوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ بزيادة ما بعد أي جبرا لما فاتها من الإضافة.

وعبارة الناظم توهم أنه يجوز زيادة ما على هذه الأدوات كلها وليس كذلك بل هذه الأدوات باعتبار اتصال ما بها وعدم اتصالها ثلاثة أقسام، الأول: ما اتصال ما بها واجب وهو اثنان، إذ ما وحيثما، والثاني ما انفصال ما عنها واجب وهو من وما ومهما وأني، والثالث: ما اتصاله بها وانفصاله عنها جائزان وهي خمسة: إن ومتى وإيان وأي وأين اهـ، من الفتوحات القيومية. وافهم كلامه: أن الجزم بحيثما وإذ ما مخصوص باقتران ما بهما كما لفظ به كذلك وهو الأصح، وقد تخرج إن عن الشرط كما مر وكذا من وما وأي كما يشعر به قوله في الشرط والجزاء فتقع استفهاميات أو موصولات، وكذلك يقع أين ومتى استفهاماً وكذلك أين بمعنى متى نحو: فأتوا حرثكم أني شئتم، وبمعنى أين نحو: أنّى لك هذا، وبمعنى كيف نحو: أنّى يحيي هذه الله بعد موتها ولم يذكر من الجوازم أيان لقلة الحزم بها وكثرة ورودها استفهاماً، ولا كيفما لعدم السماع بذلك، ومن أجاز الجزم بها، فَبِالقِيَاسِ على غيرها، ولا إذا لان الجزم بها خاص بالشعر، وقد مثل الناظم لبعض هذه الأدوات بقوله:

تـقـول إن تـخـرج تـصـادف رشـداً وأيـنـمـا تـذهـب تـلاق سـعـدا

ومـن يـزر أزره بـاتـفـاق وهـكـذا أتـصـنـع فـي الـبـواقـي

(تقول) أيها المعرب في مثال إن الشرطية (إن تخرج) أيها المخاطب إلى مجالس الخير (تصادف) أي توافق (رشداً) وهداية (و) في مثال أين (أينما تذهب) أي في أي مكان تذهب لطلب العلم (تلاق) أي تَلْقَ وتُوافِقْ (سعداً) وفَوْزاً (و) تقول في مثال مَنْ (مَنْ يَزُرْ) نِي (أزره) وفي بعض النسخ (تَزُرْه) أي مَنْ يَزُرْكَ تَزُرْهُ، وقولُه (باتفاق) متعلق بتقول أي تقولُ ما ذُكر في أمثلتِها بلا خلاف أو خبر لمحذوف، تقديره: فهذه جوازمُ باتفاق من النحاة، والغَرضُ منه تكميلُ الضرب.

فأتى الناظم بثلاثة أمثلة، لإِنْ وأَيْن ومَنْ وأَحالَ بقية الأمثلة عَلى الطالب كَي يَتمرَّنَ

على استخراج الأمثلة بقوله: (وهكذا) أي ومثلُ ما صَنَعْتُه ومَثَّلْتُه لهذه الثلاثةِ (تَصْنَعَ) وتُمثِّلُ (في البَواقي) من الأدواتِ الجازمة لفعلَين أي تَصْنَعُ في بقيةِ الأمثلةِ مِثْلَ هذا الصُّنْع من تقديم الشرط على الجزاء، والجزم بالسكون إن كان مضاراً صحيحَ الآخر، والجزم بالحذف إن كان معتلاً، فنُكمِّلْ بقيةَ الأمثلة فنقول مثالُ أيٍّ: أيَّ مكان تجلس أجلس، وأيَّ الدواب تركب أركب، وفي مثالِ مهما تأتينا به من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين، ومثالُ حيثما كقوله:

وحَيْثُما تَسْتَقِمْ يُقَدِّرْ لَكَ اللّـ ... ـهُ نَجَاحاً في غَابِرِ الأَزْمانِ

ومثال ما نحو: وما تفعلوا من خير يعلمه الله، ومثال إذْ مَا نحو قوله:

وإنك إذْ ما تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرُ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاهُ تَأْمُرُ آتِيَا

ومِثالُ أَنَّى نَحْوُ قوله:

خَلِيلَيَّ أَنَّى تَأْتِيَانِي تَأْتِيَا ... أَخاً غَيْرَ ما يُرْضِيكُمَا لَا يُحاول

ومثالُ متى نحوُ قوله:

مَتَى تَأْتِهِ تَعْشُو إِلَى ضَوءِ نارِهِ ... تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَها خَيْرُ مُوقِدِ

ثُمَّ قال الناظم: رحمه الله تعالى:

فهذه جَوَازِمُ الأَفْعَالِ ... جَلَوْتُها مَنْظُومَةَ اللآلي
فَاحْفَظْ وُقِيتَ السَّهْوَ مَا أَمْلَيْتُ ... وَقِسْ عَلَى المَذْكُورِ مَا أَلْغَيْتُ

وفي بعض النسخ زيادةُ قولِهِ:

وأُخْتُها لا تَنْسَهَا أَيَّانَا ... فَاجْزِمْ بِهَا حَكَى أَبُو حَيَّانَا

(فهذه) الأدوات العشرة السابقة (جوازم الأفعال) المضارعة (جَلَوْتُها) أي: أظهرتها وأَوْضَحْتُها لك حالة كونها (منظومةَ اللآلي) أي منظومة كنَظْم اللآلي أي حالة كونها مجموعة في نَظْم الشعر كاللآلي المجموعة في خيط الخَرْز، واللآلي جمعُ لؤلؤة وهي الدرة والفاء في قوله: (فاحفظ) للإفصاح أي: إذا عَرفْتَ ما ذَكَرْتُه وأردتَ إتقان العلوم فأقول لك: احفَظْ، وقولُه (وُقِيتَ السَّهْوَ) أَيْ وَقَاكَ اللَّهُ: السَّهْوَ والنِسيان وحَفِظَك منه جملة دعائية وقولُه: (ما أَمْلَيْتُ) مفعولُ احْفَظْ أي فَاحْفَظْ ما أَمْلَيْتُه وقَرأْتهُ عليك لتكون مِن رِجال العلم والإمْلاءُ: حكايةُ القولِ لِمَنْ يَكْتبُه أو يَقْرأه (وقِسْ على المذكور) أي على ما ذَكَرْتُه لك من الأدوات (ما أَلْغَيْتُ) أي ما أَلْغَيْتُه وتَركْتُه هنا، ومِمَّا أَلْغَاهُ وترَكَه من الجوازم (أيَّانَ) لِقِلَّةِ الجزم بها وكثرةِ ورُودها للاستفهام (وكيفما) لعدم سماع الجزم بها وعندَ مَنْ أجاز الجزمَ بها فبالقياس على غيرها (وإذا) لأَنَّ الجزم بها خاصٌّ بالشعر كما مرّ.

وقد أَمر الطالبَ بحفظِ ما أملاه، لأَنَّ الحِفظَ يُعِينه على ما هو بصَدَده، وبقياس ما

أَهْمَلَ ذِكْرَهُ على ما ذَكَره، وفي بعضِ النسخ: زيادةُ بَيْتٍ هنا وهو: (وأُخْتُها) أي وأُختُ هذه الأدوات الجازمة ونظيرتُها في العملِ (لا تَنْسَها) أيُها الطالبُ، وقولُه: وأختها مبتدأ خبرهُ أيَّانَ والألفُ فيها للإطلاق أو بالعكس أيْ وأيانَ أُخْتَها فلا تَنْسَها ولا تَتْرَكْ عَدَّها في هذه الأدوات (فَاجزِم بها) أي إذا عرفتَ أنها أختُها وأردتَ بيان حُكْمِها فأقول لك: اجْزِمْ بها الأفعالَ (حَكَى) ورَوَى عن العربِ الجَزْمَ بها أبو حيان الأندلسيُّ.

**الإعراب**: (هذا وإنْ في الشرط والجزاء تَجزِمْ فعليَن بلا امتراء) هذا مفعول لفعل محذوف تقديره خُذْ هذا المذكورَ من الأدواتِ الجازمة لفعل واحد، والجملةُ الفعليَّةُ مستأنفة وإنْ الواوُ استئنافية إنْ مبتدأ محكي في الشرط جار ومجرور حال من المبتدأ أو صفةٌ له كما مرّ، والجَزاءِ معطوف على الشرط تجزم فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على إنْ تقديره هي فعلين مفعول به، منصوب بالياء بلا امتراء الباءُ حَرْفِ جر، لا اسم بمعنى غير ولكن نُقل إعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف امتراء مجرور بالباء وعلامةُ جره كسرة ظاهرة، الجار والمجرور متعلّق بِتَجْزِم، وجملةُ تجزم في محلِّ الرفع خَبرُ المبتدأ، والجملةُ الاسمية مستأنفة (وتِلْوُها أي) الواو عاطفة تلوها مبتدأ ومضاف إليه أو خبر مقدم أيٌّ خَبرٌ محكي، أو مبتدأ مؤخر والجملةُ معطوفة على جملةِ وإنْ. (ومن ومهما وحيثما) معطوفات محكية على أيٍّ (أيضاً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره: إضتُ أيضاً، والجملة معترضة (وما وإذ مَا) معطوفان محكيان على أيٍّ (وأين منهنّ) الواو عاطفة أين مبتدأ محكي منهنّ جار ومجرور خبر المبتدأ، والجملةُ معطوفةٌ على جملةِ قولهِ: وإنْ أو أَيْنَ معطوف محكي على ما ومِنهُنَّ حالٌ منه (وأنى ومتى) معطوفان محكيان على أين (فاحفظ جميع الأدوات يا فتى) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتْقانَ العلوم فأقول لك احفظ، احفظ فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب، والجملةُ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة، جميع الأدوات مفعول به ومضاف إليه يا فتى منادى نكرة مقصودة، وجملة النداء في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة (وزاد قوم ما) الواو استئنافية زاد قوم فعل وفاعل ما مفعول به محكي، والجملة الفعلية مستأنفة (فقالوا إمّا وأينما) الفاء عاطفة قالوا فعل وفاعل معطوف على زاد إما مقول محكي لقالوا (وأينما) معطوف عليه (كما تلوا أياماً) الكاف حرف جر وتشبيه ما مصدرية تلوا فعل ماض مبني بضمة مقدرة على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين، لأن ما قبل الواو لا يكون إلا مضموماً، والواو ضمير لجماعة الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل، أياماً مفعول به محكي منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الحكاية، والجملة الفعلية صلة ما المصدرية ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بالكاف، الجار والمجرور متعلق بواجب الحذف لوقوعه خبر لمبتدأ محذوف تقديره:

وذلك كائن كَتِلاوَتِهم أياماً والجملة الاسمية مستأنفة (تقول) فعل مضارع وفاعل مستتر، والجملة مستأنفة (أن تخرج تصادف رشداً) إلى قوله: أَزُورْهُ مقولٌ محكي لتقول منصوب بفتحة مقدرة على هاء تَزُرْهُ منَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الحكاية وإن شئتَ قُلْتَ: إن حرف شرط تَخرُجْ فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب مجزوم بإن الشرطية على كونه فعل شرط لها، وعلامة جزمه سكون آخره، تصادف فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بإنْ على كونه جواب الشرط لها، وعلامة جزمه سكون آخره رشداً مفعول به، والجملة الشرطية في محل النصب مقول لتقول (وأينما تذهب تلاق سعداً) الواو عاطفة مثال على مثال أينما أين اسم شرط جازم في محل النصب على الظرفية المكانية مبني على الفتح وما زائدة والظرف متعلق بفعل الشرط تذهب فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم، بأينما على كونه فعل شرط لها، وعلامة جزمه سكون آخره تلاق فعل مضارع وفاعل مستتر مجزوم بأينما على كونه جواب الشرط لها وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الياء، سعداً مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة وجملة أينما في محل النصب معطوفة على جملة قوله: إن تخرج على كونها مقولاً لتقول، ومَنْ يُزْر أَزُرْهُ الواو عاطفة مَنْ اسم شرط جازم في محل الرفع مبتدأٌ والخبرُ جملةُ الشرط أو الجواب أو هما يزر فعل مضارع مجزوم بِمَنْ على كونه فعل شرط لها، وفاعله ضمير يعود على مَنْ أَزُرْهُ أَزُرْ فعل مضارع مجزوم بمن على كونه جواب الشرط لها وفاعله ضمير مستتر يعود على المتكلم والهاء ضمير متصل في محل النصب مفعول به وجملة منَ الشرطية في محل النصب معطوفة على جملة قوله: إن تخرج (باتفاق) جار ومجرور متعلق بتقول أو بواجب الحذف لوقوعه خبراً لمبتدإٍ محذوف تقديره: وهذه الأدوات جازمة باتفاق من النحاة، والجملة مستأنفة (وهكذا تصنع في البواقي) الواو استئنافية هكذا جار ومجرور متعلق بتصنع تصنع فعل مضارع وفاعل مستتر يعود على المخاطب، والجملة مستأنفة في البواقي جار ومجرور متعلق بتصنع (فهذه جوازم الأفعال) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت هذه الأدوات وأردت بيان عملها فأقول لك هذه جوازم، هذه مبتدأ جوازم الأفعال خبر ومضاف إليه والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة، (جلوتها) فعل وفاعل ومفعول به، والجملة الفعلية في محل النصب حال من جوازم ولكنها حالة سببية تقديره: حالةَ كونها جَالٍ أَنَا إِيَّاها (منظومةً) حال من مفعولِ جلوتها وهو مضاف (اللألي) مضاف إليه مجرور وعلامة جره: كسرة مقدرة على الياء المبدلة عن الهمزة لضرورة الروي منع من ظهورها الثقلُ (فاحفظ وُقِيتَ السَّهْو ما أَمْلَيْتُ) الفاءُ فاءُ الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت إتقان العلوم فأقول لك: احفظ، احفظ فعل أمر وفاعل مستتر والجملة في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة

مستأنفة وقيت فعل ونائب فاعل وحد الفعل وُقِي، وُقِي فعل ماض مغير الصيغة مبني على السكون لاتصاله بضمير رفع متحرك، والتاء ضمير المخاطب في محل الرفع نائب فاعل السهو مفعول ثان منصوب، والجملة الفعلية جملة دعائية معترضة لا محل لها من الإعراب، ما اسم موصول في محل النصب مفعول احفظ أمليت فعل وفاعل صلة لما الموصولة والعائد محذوف تقديره: ما أَمْلَيْتُهُ، (وقس على المذكور ما ألغيت) الواو عاطفة قس فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على احفظ على المذكور جار ومجرور متعلق بقس ما اسم موصول في محل النصب مفعول به ألغيت فعل وفاعل، والجملة صلة لما الموصولة والعائد محذوف تقديره: ما ألغيته (وأختها) الواو استئنافية أختها مبتدأ ومضاف إليه، (لا تنسها) لا ناهية جازمة تنس فعل مضارع مجزوم، بلا الناهية وعلامة جزمه حذف حرف العلة وهي الألف وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب والجملة الفعلية معترضة لا محل لها من الإعراب (أيانا) خبر محكي، والألف حرف إطلاق، والجملة الاسمية مستأنفة (فاجزم بها) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْتَ أَنَّها اختُها وأردتَ بيانَ ما يَلْزَمُك فأقولُ لك: اجزم بها، اجزم فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب بها جار ومجرور متعلق باجزم، والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة (حكي أبو حيان) حكي فعل ماض أبو فاعل مرفوع بالواو وأبو مضاف حيان مضاف إليه مجرور بالفتحة لأنه اسم لا ينصرف، للعلمية وزيادة الألف والنون، والجملة الفعلية جملة تعليلية لا محل لها من الإعراب.

# بَابُ البِنَاءِ

والبِناءُ: وضع شيء على شيء على وجه يراد به الثبوتُ كوضْعِ حجرٍ على حجر لبناءِ الدار، واصطلاحاً: على القول بأن الإعراب لفظي ما جيء به لا لبيان مقتضى العامل مِنْ شَبَهِ الإعراب، وليس حكاية ولا نقلاً ولا اتباعاً ولا تخلصاً من التقاء الساكنين، وعلى القول بأن الإعراب معنوي لزومُ آخر الكلمة حالة و احدة لغير عامل، فخرج نحو: سبحان الله ولا اعتلال فخَرَج الفتى ونَحْوهُ والمَبْنِيُّ ما لزم آخره حالة واحدة مِنْ غير عاملٍ ولا اعتلال، وأَخَّر المبنياتِ عن المعربات حَطًّا لِرُتْبتِها عن رتبة المعربات. والحروفُ كُلُّها مبنيةٌ لعدمِ تعاقُب المعاني عليها الَّتِي تَحْتَاج في دِلالتها عليها إلى إعراب، والأصلُ في الأفعال أيضاً البِناء لذلك، وإنما أُعرب المضارعُ منها لِشبَهه بالاسم في توارُدِ المعاني المختلفة عليه التي لا تُبيَّنِ إلّا بالإعراب في نحو قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، والأصلُ في الأسماء الإعرابُ لتواردُ المعاني المختلفة عليها التي لا تُبيَّنِ إلَّا بالإعراب كالفاعِلَّة والمفعوليَّةِ في نحو زيد: وإنَّما بُنِيَ منها ما بُنِيَ لشبهه بالحرف شبهاً قوياً وشَبِيهُ الشيء يُعْطي حُكْمَه، قال الناظم رحمه الله تعالى:

ثُـمَّ اعْـلَـمَـنْ أَنَّ فـي بـعـضِ الـكَـلـم ... مـا هـو مـبـنـيٌّ عـلـى وَضْـعٍ رُسِـمْ

فـسـكَّـنُـوا مَـنْ إذْ بَـنَـوهـا وأَجَـلْ ... وَمُـذْ ولـكِـنْ ونَـعَـمْ وكَـمْ وهَـلْ

(ثُمَّ) بعدما عَرفْتَ أَنواعَ المعربات وأحكامَها السابقةَ (اعلمن) أيُّها النحويُّ، وفي بعض النسخ ثُمَّ تعلَّمْ (أَنَّ في بعض الكلم) أي أن مِنْ بعض الكلمات العربية، وفي هنا بمعنى مِن لأنه لا معنى لظرفية بعضِ الكلم في بعضِها (ما هو مبنيٌّ) أي موضوعٌ (على وضع) أي أصلٍ ولقبٍ ونوعٍ، (رُسِمَ) وحُكِم وعُيِّن له أي ثم إنَّ مِن بعض الكلم ما هو موضوع على أَصْلٍ ولقبٍ من ألقاب البناءِ، رُسِمَ وحكُم ذلك الأصلُ له، لا يتَجاوزُ أَيْ مَبنيٌّ على لقبٍ ونوعٍ رَسَمَتْهُ العَربُ له مِنْ سُكونٍ وحركةٍ لا يتجاوَزُهُ إلى غيره بَلْ يَلْزَمُ ذلك الموضوعَ له، والفاءُ في قوله (فَسَكَّنُوا) للإفصاح لأنها أفصحَتْ عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عَرفْتَ أَنَّ مِن الكلم ما هو مبنيٌّ على أصل وَضع له، وأردتَ بيانَ تفاصيلِ ذلك الموضوع له فأقول لك: سكَّنُوا أي سكنَّتْ العربُ، (مَنْ) بفتح الميم موصولة كانت أو غيرها، أو بكسرها أي من الجارة أي حكموا لها السكونَ وَوَضَعُوها عليه، (إذ بَنوها) أَيْ وَقْتَ إرادتِهم بنائَها بأَنْ قصَدُوا بها المعنى الموضوعَ لها، قيَّد به

احترازاً عمَّا إذا أَعْربُوها بأن كانت محكية قُصد لفظُها كقولهم: مَنْ اسم موصول مثلاً، (أَجَلْ) أيضاً وهي حرفُ جواب كنعم، (و) سكَّنوا (مُذْ) الجارَّةِ (ولكن) العاطفة (ونعم) الجوابيَّةِ (وكم) استفهامِيةً أو خبرية، وإنما بنوها لِشبَهِها بالحرف شبهاً معنوياً لأنها أشبهتْ همزة الاستفهام إن كانت استفهامية، وربَّ التَّكْثِيريَّةَ إن كانت خبرية، (و) بَنَوا أيضاً (هل) الاستفهاميةَ على السكون، وإنما بنوا هذه المذكوراتِ على السكون لأنَّ الأصل في كل مبني السكونُ لِخِفَّتِه، فيُعادلُ ثقلَ المبني، وكذا سائرُ أسماء الاستفهام مبنيَّةٌ لِتضمُّنِها معنى همزة الاستفهام، وكذا سائرُ أسماء الشروط مبنيَّةٌ لتضمُّنِها معنى إن الشرطية يعني: أنَّ مِن الكَلِم ما هو معرب وهو الاسمُ المتمكن، والفعلُ المضارع الخالي عن نُوني التوكيدِ ونونِ الإناث، وقد سَبَقَ الكلامُ عليها، ومنه ما هو مبني على وضع لازم له كلُزوم البناءِ الحسيِّ مَوْضعَه فلا يختلفُ آخرُه ولا يتغيَّر عَمَّا رَسَمَتْهُ العربُ له باختلافِ العواملِ، والأصلُ في كل مبني اسماً كان أو فعلاً أو حرفاً أن يُبنى على السكون لأنه أخفُّ من الحركة فيُناسب ثقل المبني، ولأنَّ الأصلَ عدمُ الحركة فوجب استصحابهُ ما لم يمنع مانع منه كَالْتِقاءِ الساكنين، وألَقابُ البناء أربعة: ضمّ وفتح وكسر وسكون، ولأصالةِ السكون بَدأَ الناظم به، ولخِفَّتهِ دخَلَ على الأسماء والأفعال والحروف، فَمِمَّا بُنِي على السكون من الأسماء مَنْ وكم وعِلَّةُ بنائهما شبهُهُما بالحرف في المعنى كما مرّ آنفاً، أو في الوضع، ومِمَّا بُني عليه من الحروف لكن وهل وبل ومُذْ في لغةِ مَنْ جَرَّبها وأَجَلْ ونعم وهما حرفا جوابٍ، وسيأتي المبنيُّ على السكون من الأفعال في قوله: وقد بُني يَفْعَلْنَ في الأفعال.

ثُمَّ ذَكَر الضمّ بعد السكون، والأَوْلى تأخيرَه عن الفتح والكسر لأنه إذا عُدل إلى الحركة قُدم الأخفُّ فالأخف، وذلك الفتحُ ثم الكسر ثم الضم، ويكونُ في الأسماء لا في الأفعال، ولا في الحروف إلّا في مِنْذ في لغةِ مَن جرَّبها فقال رحمه الله تعالى:

وضَمَّ في الغايةِ مِنْ قَبْلُ ومِنْ ... بَعْدُ وأمَّا بَعْدُ فَافْقَهْ وَاسْتَبِنْ

وحَيْثُ ثُمَّ مُنْذُ ثُمَّ نحن ... وقَطُّ فَاحْفَظْها عداك اللَّحْنُ

(وضُمّ) أي: وبُني على الضم من الأسماء المستعملة (في الغايةِ مِنْ قبل ومِن بعد وأما بعد) أي: وضُمَّ قَبْلُ وبعدُ إذا حُذف المضافُ إليه، ونُوي معناه ومِثْلُهما في ذلك أسماءُ الجهات الست وأَوّلُ ودُون وحَسْبُ، وسُمِّيَتْ قَبْلُ وبَعْدُ وما في معناهما غاياتٍ لصيرورتِها بعد حذفِ المضافِ إليه غايةً آخراً في النُّطْقِ بعد أَن كانت وسطاً، ولِقَبْلُ وبعدُ أربعُ حالاتٍ يُبْنيان في حالةٍ وهي ما إذا حُذف المضاف إليه ونُوي معناه نحوُ: لله الأمرُ من قبلُ ومن بعدُ، ومنه قولُهم: أمَّا بعدُ، وإنما بُنيا حينئذٍ لشبَهِها بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارِهما إلى المضاف في إفادةِ المعنى، وإنما حُرِّكا لِيُعْلَم أنَّ لهما أصلاً في الإعراب، وكانت الحركةُ ضمَّةً إيثاراً لهما بأقوى الحركات جبراً لِمَا فاتَهما من الإعراب، ويُعربان

في ثلاثةِ أحوال وهي: ما إذا صُرِّح بالمضافِ إليه أو حُذف ونُوي ثُبوت لفظه أو حُذف ولم يُنْوَ ثُبوتُ لفظهِ ولا معناه فيُعْرَبان في هذه الأحوالِ الثلاثة نصباً على الظرفية أو خفضاً بمنْ مثالُ الأول، كقوله تعالى: ﴿كَذَّبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ﴾ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُۥ يُؤْمِنُونَ﴾ ﴿أَلَمْ يَأْتِهِمْ نَبَأُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ﴾، ﴿مِنْۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ﴾، ومثالُ الثاني كقول الشاعر:

وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلًى قَرابَةً ... فَمَا عَطَفَتْ مولًى عليه العَواطِفُ

بخفضِ قبلِ من غير تنوين، ومنه قراءةُ: لله الأمر من قبلِ ومن بعدِ بالخفض من غير تنوين، ومثالُ الثالث نحوُ قولك: جِئتُك قَبْلاً وبَعْداً أي في زمنٍ من الأزمان، ومنه قولُ الشاعر:

فَسَاغَ لي الشرابُ وكُنتُ قَبْلَا ... أَكَادُ أُغَصُّ بِالمَاءِ الفُرَاتِ

وقولُه: (فَافْقَهْ) أي فَافْهَمْ ما ذكَرْتُه لك من أحكامِ المبنيات، (وَاسْتَبِنْ) أي: واطْلُبْ بيانَه مِمَّنْ يَعْلَمهُ تكملةُ بيت (و) مِمَّا بُني على الضمّ منَ الأسماء (حيثُ) وهي من ظروف المكان وإنما بُنيت حيثُ لشبهها بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارها إلى المضاف إليه، وفي العطار: وبُنيت حيثُ لشبهها بأسماءِ الغايات وَجْهُ الشبهِ أنَّ حَيْثُ قُطعت عن الإضافة إلى المفرد الذي كان حَقُّها أَن تُضاف إليه كسائر أخواتها فمُنِعَتْ ذلك كما مُنعت قبلُ وبعدُ والتزَم إضافتُها إلى الجمل اهـ منه، وإنما حَركت ليعلم أنَّ لها أصلاً في الإعراب، وكانت الحركةُ ضمة إيثاراً لها بأقوى الحركات جبراً لما فاتها في الإعراب، (ثُمَّ) مِمَّا بُنِي على الضم من الحروف (مُنْذَ) الجارَّةُ وإنما حُركَت فراراً مِن التقاء الساكنين وكانت الحركةُ ضمة تشبيهاً لها بأسماءِ الغايات (و) مِمَّا بُني على الضم من الأسماء (نَحْنُ) ضميرٌ منفصلٌ لجماعة المتكلمين أو للمتكلمِ المعظم نَفْسه وإنما بُني لشبهه بالحرف شبهاً وضعياً، وإنّما حُرِّك ليعلم أنَّ له أصلاً في الإعراب، وكانت الحركةُ ضمة إيْثاراً له بأقوى الحركات جبراً لِمَا فاتَه من الإعراب، (و) مِمَّا بُنِي على الضم من الأسماء (قط) بفتح القاف وتشديدالطاء المضمومة وهو ظرف مستغرق لِما مضى من الزمان، وإنما بُنيت قَطُّ لشبهها بالحرف شبهاً معنوياً لتضمنها معنى حَرْفي ابتداءِ الغاية وانتهائِها لأنَّ معنى، ما رَأَيْتُه قط، ما رأَيْتُه منذُ خلَقَني اللَّهُ تعالى إلى الآن، وإنَّما حُرِّكَتْ فراراً مِن التقاءِ الساكنين وكانت الحركةُ ضمة تشبيهاً لها بأسماءِ الغايات أفاده في التصريح، وقولُه: (فاحْفَظْهَا) أي: فاحفظ هذه المبنياتِ المذكورةَ حَثٌّ للطالب على الجِدِّ والاجتهادِ، وقولُه: (عداكَ اللَّحْنُ) أي جاوَزَكَ اللَّحْنُ والخَطأُ في القواعدِ العربية جملةٌ دعائية أَتَى بها لِتَكْمِلَةِ البيتِ.

**الإعراب**: (ثُمَّ تعلَّم أنَّ في بعض الكلم ما هو مبني على وَضْع رُسِمْ) ثُمَّ حرفُ عطف للترتيب الذكري أي: الترتيب بين المعربات والمبنيات في الذِكْرِ، تعَلَّمْ فعل أمر

مبني على السكون وفاعله ضمير مستتر يعود على المخاطب، وفي بعض النسخ (ثُمَّ اعْلَمَّن) اعْلَمَنَّ فعلُ أمر مبني على الفتح لاتصاله بنونِ التوكيد، ونونُ التوكيد الثقيلةُ حرف لا محل لها من الإعراب، وفاعلُه ضمير يعود على المخاطب تقديره: أنت، والجملةُ معطوفة على محذوف تقديره: اعْلَمنَّ أيها النحويُّ واحفظَنَّ أنواعَ المعربات، ثُمَّ اعلمَنَّ واحفظَنَّ أَنَّ في بعضِ الكلم الخ، أَنَّ حرفُ نصب وتوكيد في بعض الكلم جار ومجرور ومضاف إليه خبر مقدم، ما اسم موصول في محل النصب اسمها مؤخر هو مبني مبتدأ وخبر، والجملة صلة الموصول على وضع جار ومجرور متعلق بمبني، رسم فعل ماض مغير الصيغة مبني بفتح مقدر منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الروي ونائب فاعله ضمير يعود على وضع، والجملة الفعلية في محل الجر صفة لوضع تقديره: على وضع مرسوم له: وجملة أن من اسمها وخبرها في تأويل مصدر ساد مسد مفعولي اعلمن تقديره: ثمّ اعلمّن كون ما هو مبني في أصل وضعه من بعض الكلمات. (فسكِّنُوا مَنْ إذ بَنَوها) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفَتْ أَن مِن بعض الكلمات ما هو مبني وأردتَ بيانَ أَلْقابِ البناء فأقولُ لك: سكّنوا مَنْ الخ، سكِّنُوا فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواوِ الجماعة والواوُ ضميرٌ لجماعةِ الذكور الغائبين في محل الرفع فاعل والألفُ تكتب للفرق بين وَاوِ الضَّمير ووَاوِ جُزْء الكلمةِ، مَنْ مفعولٌ به محكيٌ منصوبٌ بفتحة مقدرة مَنَعَ مِن ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الحكاية، والجملةُ الفعلية في محلِّ النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً، إذ ظرف لِما مَضَىَ من الزمان مبني على السكون بَنَوْها فعل وفاعل ومفعول به، والجملةُ الفعليَّةُ في محل الجر مضاف إليهِ لإِذْ تقديره: وَقْتَ بنائِهم إياها، والظرفُ متعلق بسكِّنُوا (وأَجلْ ومُذْ ولكنْ ونَعَمْ وكَمْ وهَلْ) معطوفاتٌ محكيَّةٌ على مَنْ وللمعطوف حُكْمُ المعطوف عليه، تَبِعه بالنصب وعلامةُ نصبه فتحة مقدرة على الأخير مَنَعَ من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الحكاية.

(وضُمَّ في الغايةِ مِنْ قبل ومن بعد) الواو عاطفة ضُمَّ فعل أمر وفاعل مستتر يعود على المخاطب في الغاية جار ومجرور متعلّق بضُمَّ مِنْ قبلُ مفعول به محكي منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الأخير مَنَعَ مِن ظهورها اشتغالُ المحل بحركة الحكاية وإن شئْتَ قلتَ ضُمَّ فعل ماض مغير الصيغة مبنيٌ على الفتح في الغاية متعلق به مِنْ قبلُ نائبُ فاعل محكي لضم، والجملة الفعلية على كلا الوجهين معطوفة على جملةِ قوله سكّنوا مَنْ ومِنْ بَعْدَ معطوف محكي على قوله مِنْ قبلُ (وأَمَّا بعدُ) معطوف محكي أيضاً على مِنْ قبل (فَافْهم واستَبِنْ) الفاءُ فاء الفصيحة لأنها أفصحَتْ عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْتَ ما ذكَرْتُه لك وأردتَ إتقانَ العلوم فأقولُ افهم، افهم فعلُ أمر وفاعل مستتر، والجملةُ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة أو

معترضة، واسْتَبِنْ الواو عاطفة استبن فعل أمر وفاعل مستتر معطوف على جملةِ افهم (وحَيْثُ) معطوف محكي على قوله: مِنْ قَبْل (ثُمَّ) حرف عطف بمعنى الواو (منذ) معطوف محكي على حَيْثُ (ثُمَ) حرفُ عطف بمعنى الواو (نحن) معطوف محكي على منذ (وقط) معطوف محكي على نحن (فاحفظها) الفاءُ فاءُ الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفتَ ما ذكَرْتُه لك وأردتَ إتقان العلوم فأقول لك: احفظها، احفظها فعل أمر وفاعل مستتر ومفعول به، والجملةُ في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة (عَدَاكَ اللَّحْنُ) عداك فعل ماض ومفعول به اللَّحْنُ فاعل مرفوع، والجملة جملة دعائية لا محل لها من الإعراب.

ثُمَّ أشار الناظم إلى ما يُبْنَى على الفتح ويكون في الأسماء والأفعال والحروف وإلى ما يُبْنَى على الكسر، ويكون في الأسماء والحروف فقال رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| والفَتْحُ في أَيْنَ وأَيَّانَ وفِي | كَيْفَ وشَتَّان ورُبَّ فَاعْرِف، |
| وقد بَنَوا مَا ركَّبُوا مِنَ العَدد | بِفَتْحِ كُلٍّ مِنْهُمَا حِيْنَ يُعَدْ |
| وأَمْسِ مَبْنِيٌّ على الكَسرِ فإنْ | صُغِّر كان معرباً عند الفَطِن |
| وجَيْرِ أيْ حَقاً وهَؤُلاءِ | كأَمْسِ في الكَسْرِ وفِي البِنَاء |
| وقِيْل في الحَرْبِ نَزَالِ مِثْلَ ما | قَالُوا حَذَامِ وقَطَامِ فِي الدُّمَى |

(والفَتْحُ) الذي هو أحدُ ألقاب البناء يكونُ، (في أَيْنَ) وهو ظرفُ مكان مبني على الفتح استفهاميةً كانت أو شرطيةً، وإنما بني لشبهه بالحرف شبهاً معنوياً وهو همزةُ الاستفهام إن كانت استفهامية وإنْ الشرطيةُ إن كانت شرطية.

وإنَّما حُرِّك ولم يُبْنَ على السكون فِراراً من التقاءِ الساكنين وكانت فتحةً طلباً للخفة (و) يكون الفَتْحُ أيضاً في (أَيَّانَ) وهي في الأصل موضوعةٌ للدلالة على الزمان فضُمِّنَتْ معنى إن الشرطية فجزمَتْ فعليَنِ وإنما بُنيتِ لشبَهِها بالحرف شبهاً معنوياً، وحُرِّكت فراراً من التقاء الساكنين، وكانت فتحة للخفة (و) يكون الفَتْحُ أيضاً (في كَيْف) وهي موضوعة للاستفهام عن الأحوال وبُنيت لِشبَهِها بالحرف شبهاً معنوياً لِتضمُّنِه معنى همزة الاستفهام وحُرِّكَتْ فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة (و) يكونُ البناءُ على الفتح أيضاً في (شَتَّان) وهي اسمُ فعل ماض بمعنى افْتَرَقَ، وإنما بُني لِشبَهِه بالحرفِ شبهاً استعمالياً أَيْ في كونِه عاملاً غَيْرَ معمول وقيل لِوقُوعِه موقعَ المبنيِّ الذي هو الفعلُ المَاضِي وإنما حُرِّكَ فراراً من التقاء الساكنين وكانت الحركةُ فتحة للخِفَّةِ (و) يكون الفَتْحُ أيضاً في (رُبَّ) الجارَّةِ وإنما بني لكون البناءِ أصلاً في الحروف وإنَّما حُركت فراراً من التقاء الساكنين وكانت فتحة للخفة (فَاعْرِفْ) ما ذكَرَتْهُ لكَ مِن، كَونِ البناءِ على الفتح في هذه الكلمات، وَابْحَثْ عن عِلَّةِ بنائِها (وقَدْ بَنَوْا) أي وقد بنَتْ العربُ ونطقَتْ (ما ركَّبوا من) أسماءِ (العدد

بفَتْح كل منهما) أي كُلٌ من الجزئين أو حكمَتْ النحاةُ بناءَهما على الفتح (حِينَ يُعَدّ) أي حِينَ يُذْكَرَ في تعدادِ الشيء، والغرضُ منه تكميلُ البيت إلا اثني عشر، فإن الجُزءَ الأولَ منه يُعرف إعرابَ المثنى وذلك كأحد عشر وتسعة عشر وما بينهما وإنّما بُني الجزءُ الأول لشبهه بالحرف شبهاً افتقارياً لافتقارِه إلى الثاني وبُنِي الجزءُ الثاني لشبهِه بالحرف شبهاً معنوياً لتضمُنِه معنى حرفِ العطف إذا أصلُ أحدَ عشرَ أحدٌ وعَشْرٌ فحُذفت الواو قصداً لِمَزْجِ الاسميَنِ وجَعْلِهما اسماً واحداً، وإنما حركا لِيُعلَم أن لهما أصلاً في الإعراب وكانت الحركةُ فتحة طلباً لتخفيفِ الثقلِ الحاصلِ بالتركيب ومِمَّا بُني على الفتح من الأفعال، المَاضي المجردُ مِنْ ضميرِ الرفع المتحركِ كضَربَ، واسْتَخْرجَ ومِنَ الحُروفِ رُبَّ كما مرَّ آنفاً ولعلَّ ولكنَّ بالتشديد، ثُمَّ ذكَر الناظمُ ما يُبْنَى على الكسر ويكون في الأسماءِ والحروف فقط كما مَرَّ فَقَالَ (وأَمْسِ) وهو اسمٌ لليوم الذي يَلِيه يَوْمُك خاصَّةٌ أو المعهودُ وإنْ بَعُدَ (مبنيٌّ على الكسر) بشروطٍ خمسة الأولُ أنْ لا يصغَّر كما ذكره الناظم بقوله: (فإنْ صُغّر كان معرباً) والثاني خُلُوُّهُ مِنْ أَلَ، والثالثُ: خُلُوُّه من الإضَافة، والرابعُ: أن لا يُجْمَع جَمْعَ تكسير، والخامسُ أَنْ يُرادَ به مُعيَّن، وقد نَظم بعضُهم الشروطَ الخمسةَ بقوله:

بِخَمْس شُروطٍ فَابْنِ أَمْسِ بِكَسْرَةٍ ... إِذَا مَا خَلَا مِنْ أَلْ وَلَمْ يَكُ صُغِّرَا
وَثَالِثُها التَّعْيِيْنُ فَاعْلَمْهُ يا فَتَى ... ولَيْسَ مُضافاً ثُمَّ جَمْعاً مُكَسَّرا

فإنْ فقد شرط مِن هذه الشروطِ فلا خلاف في إعرابه وصَرْفِهِ، وذلك بأَنْ أردتَ به يوماً من الأيام الماضيةِ مُبْهماً كجِئْتُك أَمْسَ الأُمُوسِ أو أضفْته نحو: أَمْسَ يومِنا، أو عرَّفْتَه بأَلَ نحوُ: بِالأَمسِ، أو كسَرْتَه نَحْوُ يُكْتَب عَليَّ ما مَضَى مِنَ الأُمُوسِ أو صغَّرْتَه نحو: أُمَيْسِ أُعْرِبَ اهـ كردي، وبناؤُه على الكسرِ بالشروط المذكورةِ على لغة أهل الحجاز، وأما بَنُو تميم فمنهم مَنْ أَعْربَه إعرابَ ما لا ينصرف مطلقاً للعلميَّة والعَدْلِ عن الأَمْسِ وأَكْثَرهُم يَخُصُّ ذلك بحالةِ الرفع ويَبْنِيهِ على الكسرِ في غيرِها وقولُه: (عند الفطنِ) تكملةُ بيت أي كان معرباً عند مَنْ له فطنةٌ، وحَذاقةٌ ومعرفةٌ بقانون القوم (وجير) بفتح الجيم بمعنى نعم وفَسَّرها الناظم بقوله (أَيْ حقاً) والمشهورُ التفسيرُ الأولَ الذي فَسَّرْ نَابه مبنيٌّ على الكسر، لأنَّ حق الحرف البناءُ وما جاء على أصله لا يُسئِل عن سببه وحُرك فراراً من التقاء الساكنين، وكانت كسرة لأنها الأصلُ في حركة التخلص (وهؤلاء) كَائِنٌ (كأَمس في) تَحرُّكِهِ بِـ (ـالكَسْرِ وفي) مُطْلَقِ (البناءِ) لا في عِلَّتِهِ فهو من أسماء الإشارة يُشار به لجمع المذكر والمؤنث، والهاءُ فيه حَرْفُ تنبيه، وعِلَّةُ بنائه شبَهه بالحرف شبهاً معنوياً أي شَبَهُهُ بالحرفِ المقدر وجودُه، لأنَّ الإشارةَ معنى من المعاني فَحَقُّه أَنْ يُوضَعَ له حرفٌ خَاصٌ به ولكن لم تَضع العربُ له حرفاً، وإنَّما حُرِّك فراراً مِن التقاء الساكنين، وكانت كسرةً لأنها الأصلُ في حركةِ التخلص، (وقِيلَ) عند طلَبِ المُبارزةِ (في الحَرْب نَزَالِ) بالبناء على

الكسر حالَ كونه (مِثْلَ ما قالُوا) أي مِثْلَ قولهم (حَذامِ وقَطامِ في الدُّمَى) في مُطلقِ البناء على الكسرِ لا في علةِ البناء، وأمَّا نَزالِ فهو اسمُ فعلِ أَمْرٍ بمعنى أَنْزِل، وإنما بُني لشبهه بالحرف شبهاً استعمالياً، وإنما حُرك فراراً من التقاء السَّاكنينِ، وكانَتْ كسرة لأنها الأصلُ في حركةِ التخلُّص، وخَصَّه بالحرب لكثرةِ قولهم: ذلك عند طَلَبِ المُبارزة فيها، ومِثْلُهُ دَراكِ بمعنى أَدْرِكْ وتَراكِ بمعنى اتْرُكْ، وأمَّا حَذَامِ وقَطامِ ونَحْوُهما كَوبارِ مِمَّا هو على وَزْنِ فَعالِ بفتح أوله علماً لمؤنث كما أشار إليه بقوله (في الدُّمَى) بضمّ أوله جَمْعُ دُمْيَةٍ بضمها وسُكونِ الميم وهي الصُّورةُ المَنْقُوشَةُ على الحائطِ، وتُطْلَق على الصورةِ الجَميلة على سبيل التشبيه، فأَهْلُ الحجاز يَبْنُونه على الكسر مطلقاً أي: رفعاً ونصباً وجراً، سواء كان آخِرُه راءً أم لا لِشبهه بالحرفِ شبهاً معنوياً لتضُّمنه معنى حرف التأنيث وهو التاءُ وإنما حُرك فراراً من التقاء الساكنين وكانت كسرة لأنها الأصلُ في حركة التخلص اهـ عطار، وأَكثر بني تميم يُوافِقهُم فيما خُتِم براء كوبَارِ فتبنيه على الكسر مطلقاً رفعاً ونصباً وجراً، وخَصُّوا ذواتِ الراء بالبناءِ على الكسرِ لأَنَّ مذهبهم الإمالَةُ، فإذَا كَسرُوا تَوصَّلُوا إليها، وتُعرِب غَيْرهُ إعرابَ ما لا ينصرف، وغَيْرُ الأكثر منهم ذَهب إلى إعرابه مطلقاً سواء خُتِم براءٍ أم راء إعرابَ ما لا ينصرف للعلمية والعَدْل عند سيبويه عن حَاذمةٍ في حَذَام، وأصلُ الحَذْمِ: القَطْعُ وللعلمية والتأنيث المعنوي عند المُبرّد وهو الظاهرُ.

**الإعراب**: (والفتح في أَيْنَ وأيان وفي كيف وشَتَّان ورُبَّ) الواوُ استئنافية الفتحُ مبتدأ مرفوع في أين جار ومجرور محكي متعلّق بمحذوف خبرِ المبتدأ تقديرُهُ: والفَتْحُ كائنٌ في أَيْنَ والجملةُ مستأنفة، وأيَّان معطوف محكي على أين وفي كيف جار ومجرور محكي معطوف على الجار والمجرور في قوله: في أين، وشَتَّان ورُبَّ معطوفان محكيان على كيف (فاعرف) الفاءُ فَاءُ الفصيحة لأنها أفصحَتْ عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا سمعْتَ ما ذكرتُه لك وأردتَ إتقان العلوم فأقول لك: اعرفه وَافْهمَ معناه: اعرف فعلُ أمر وفاعل مستتر يعودُ على المخاطب مبني بسكون مقدَّر مَنَعَ من ظهوره اشتغالِ المحل بحركة الروي، والجملةُ الفعلية في محل النصب، مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة، (وقد بَنَوا ما ركَّبوا من العدد بفَتْح كل منهما حِينَ يُعَد) الواو استئنافية قد حرف تحقيق بنوا فعل وفاعل والجملة مستأنفةَ، ما اسم موصول في محل النصب مفعولٌ به رَكَّبُوا فعل وفاعل، والجملةُ صلةٌ لِما الموصولة والعائدُ محذوف تقديره: ما ركبوه من العدد جار ومجرور بكسرة مقدرة مَنَع من ظهورها اشتغالُ المحل بسكون الضرب، الجارُّ والمجرور حال من العائد المحذوف، أو متعلّق بركَّبوا بفَتْحِ كلِ جار ومجرور ومضاف إليه متعلِّق بِبَنوا منهما جار ومجرور صفةٌ لكلِ حِيْنَ منصوب على الظرفية الزمانية وأُعْرِب حِين هنا لإضافتِهِ إلى المُعْرب والظرفُ متعلِّقٍ بِفتَحْ أو بركَّبوا، أو ببَنَوا، يُعَدُّ فعل مضارع مغيَّر الصيغة مرفوع بضمة مقدرة مَنَع مِن ظهورها اشتغال المحل

بسكونِ الروي ونائب فاعله ضمير يعود على المَال ونَحْوِه المفهومِ من السياق، والجملة الفعلية في محل الجر مضاف إليهِ لحِيْنَ. (وأمس مبنيٌ على الكسر فإن صغِّر صار معرباً عند الفَطِن) الواو استئنافية أمَسِ مبتدأ محكي مبنيٌ، خبرُ المبتدأ، والجملةُ مستأنفة، على الكسر جار ومجرور متعلِّق بمَبْنِيٌّ فإنْ الفاء فاءُ الفصيحة لأنها أفصحَتْ عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفْتَ أنه مبنيٌّ إن لم يُصغَّر وأردتَ بيَانَ حكمِ ما إذا صُغِّر فأقولُ لك: فإنْ صُغِّر الخ، إنْ حرفُ شرط جازم صُغِّر فعل ماض مغيَّر الصيغة في محل الجزم بأنْ مبنيٌ على الفتح ونائبُ فاعله ضمير يعود على أمس، كان فعل ماض ناقص في محل الجزم بإن الشرطية على كونِه جواباً لها، وفي بعض النسخ: صار واسمُها ضمير يعود على أمْسِ معرباً خبرها منصوب، عند الفطن ظرف منصوب ومضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة مَنَع مِن ظهورها اشتغال المحل بسكونِ الروي، والظرفُ متعلِّق بكان، وجملةُ إن الشرطية في محل النصب مقولٌ لجوابِ إذا المقدرة وجملةُ إذا المقدرة مستأنفة (وجَيْر) الواوُ استئنافية جير مبتدأ محكي (أيْ) حرفُ تفسير (حقاً) مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره حَقَّ حقاً والجملة المحذوفة مفسِّرةٌ معترضةٌ لا محل لها من الإعراب (وهؤلاء) معطوف محكي على جَيْر مرفوع (كأمس) جار ومجرور خبرُ المبتدأ والجملةُ مستأنفة (في الكسر) جار ومجرور متعلِّق بالاستقرار الذي تعلَّق به الخبرُ (وفي بعض البناء) جار ومجرور. معطوفٌ على الجار والمجرور قَبله (وقِيلَ في الحرَبْ نَزال) الواوُ استئنافيةِ قيلَ فعل ماض، مغيَّر الصيغة في الحرب جار ومجرور متعلِّق بقِيل (نَزالِ) نائب فاعل محكي والجملةُ مستأنفة (مِثْلَ) حالٌ مِن نزال (ما) مصدرية (قالوا) فعل وفاعل (حَذامِ) مقول محكي لقالوا (وقطام) معطوف على حذام (في الدُّمَى) جار ومجرور متعلِّق بمحذوف حال مِن قطام أي حالة كونه مستعملاً في الدُّمَى أيْ في النِسَاءِ اللاَّتِي لها جمالٌ، وجملةُ قالوا صلةُ ما المصدرية ما مع صلتها في تأويل مصدر مجرور بإضافةِ مِثْل إليه أي: مثلَ قولهم حذامِ وقطام في الدُّمى، وقد تقدم أنَّ المضارع إذا لم تُباشره نونا التوكيد ولم يَتَّصِل به نونُ الإناث كان معرباً فذكَر هنا أنه إذا اتصلَت به نُون الإناث بُني على السكون نحوُ: (والمطلقاتُ يتربَّصْنَ) (والوالداتُ يرضعن أولادهن) وإنما بُني مع النونيَن لِمُعارضتِهما سببَ إعرابه وهو شبَهُه بالاسم لكونهما مِنْ خواصِ الأفعال فرجَعَ إلى أصله الذي هو البناءُ، ولم يُبْن مع لم وقَدْ والتَّنْفِيس وياءِ الفاعلة مع أنَّها مِنْ خَواصِّه أيضاً لقوةِ النونَين بتنزيلهِما منزلةَ الجُزْءِ الخاتمِ للكلمة، ولا كذلك ما ذُكِر نَعَم يَاءُ الفاعلة كالجزءِ لكنها حَشْوٌ لا أُخِرٌ، إذْ بَعْدَها نونُ الرفع فلم تَقْوَ كالنُّون فتدَبَّرْ اهـ خضري.

وإنما سُكِّن مع نون الإناث فِلشَبهه الماضي المتصلَ بها نحو: الهنداتُ ضَرَبْنَ في صَيرورة النون جزأً منه، فحُمِل عليه في سكونِ الآخر لفظاً، وإن كان سُكون الماضي ليس بناءً، وإنما احْتاج لحَمْلهِ على الماضي لأن الموجب لسكون الفعل معها وهو كراهةُ

توالِي أربع حركات، أو نَحْوهُ: لم يوجد فيه بل في الماضي فقط فتدبر اهـ منه. فقال رحمه الله تعالى:

| | |
|---|---|
| وقَدْ بُنِي يَفْعَلْنَ فِي الأَفْعَال | فَمَا لَهُ مُغَيِّر بِحَالِ |
| تَقولُ مِنْهُ النُّوقُ يَسْرَحْنَ وَلَمْ | يَسْرَحْنَ إِلَّا لِلّحَاقِ بِالنَّعَمْ |
| فَهذِهِ أَمْثِلَةٌ مِمَّا بُنِي | جَائِلَةٌ دَائِرةٌ فِي الأَلْسُنِ |
| وَكُلُّ مَبْنِيٌّ يَكُونَ آخِرُهُ | عَلَى سَوَاءٍ فَاسْتَمِعْ مَا أَذْكُرُهُ |

(وقَدْ بُنِي) على السكون (يَفْعَلْنَ)؛ أي مُوازنُ يفعلن من كل فعل مضارع اتَّصل به نونُ الإِناث حالةَ كونه (في الأَفعال) أي مِن الأفعال وهذا قَيْدٌ لا مفهومَ له (فما له) أي: فما للمضارع المتصل به نون الإناث عَامِلٌ (مُغيِّر) أي مُؤثِّر فيه لفظاً (بحال) أي في جميع أحواله سواء دَخَلَ عليه عاملُ النصب أو عاملُ الجزم لأنه مبنيٌّ، والمبنيُّ يَلْزَمُ حالةً واحدة وإلى هذا أشار بعضُهم مُلْغِزاً حَيْثُ قال:

| | |
|---|---|
| وَمَا نَاصِبٌ لِلفعلِ أَوْ جَازِمٌ لَهُ | وَلَا حُكْمَ للإعرابِ فِيهِ يُشَاهَدُ |

ومِثْلُه في ذلك المَاضِي المتصلُ بضَميرِ رَفْع متحرك كضربْتُ وضَربْنَ، ولم يتعرَّض الناظمُ لِحُكْم، المضارع إذا اتصلَتْ به نونُ التوكيد المباشرةُ له، نحو: ليُنبذن وليكونا لما فيه من الخلاف فمذهب الجمهور: أنه مبني معها على الفتح لِتركُّبه معها تركيب خمسةَ عشرَ بدليل أنه لو فَصَلَ بينه وبين النون فاصلٌ لم يُحْكم ببنائه نَحْوَ: ولا تَتَّبِعَانّ ولا يَصُدُّنَّك. فإن قلت: إنّ البناءَ أصل في الأفعال فلا يَحْتاجُ إلى علة أجيب بأن إعرابه صار كالأصل لقوة شبهه بالاسم، فاستحقَّ السؤال عن خروجه عن ذلك، وبُني على حركة مع نون التوكيد ليعلم أنْ له أصلاً في الإعراب، وخُصَّ بالفتحةِ لتُعادِلِ خَفَّتُه ثِقَلَ تركيبه معهما كخمسةَ عشر، (تقول) أيُّها النحويُّ (منه) أي: من المضارعِ المتصلِ به نونُ الإناث المبنيِّ معها على السكون (النُّوقُ) جمعُ ناقة أنثى الإبل (يَسْرَحْنَ) أي ينطلِقْن ويَمْشِيْن إلى المَرْعَى (ولم يَسْرَحْنَ) أي ولم ينطلِقْن (إلا للحاق بالنَّعم) والمواشِي الَّتِي سَرَحْنَ إلى المرعى وفي بعض النسخ (يَرُحْنَ) أي لم يَذْهَبْنَ بعدَ الزوالِ أو لم يَرْجِعُنَ (فهذه) المذكوراتُ من الكلماتِ السابقة (أمثلةٌ مِمَّا بُني) أي: من بعضِ ما بُنِي من الأسماء والأفعال والحروف، وأَتَى بِمن التبعيضيةِ إشارةً إلى أنَّه لم يَسْتوفِ جميع أمثِلةِ المبنيات وإنما ذكَرَ جملةً منها لكَوْنِها مُتَقَاوَلَةً متداولة مشهورة كما قال فهي (جائلةٌ) أي طائِفةٌ على قُلُوبهم ظاهرةٌ لها (دائرةٌ في الأَلْسُنِ) أي: على أَلْسنَتِهم النَّاطقةِ باللُّغَةِ العربيةِ الفَصيحةِ، وأشار بقوله (وكُلُّ مَبْنِي) من هذه المبنياتِ وغيرها (يكون آخرُه على) حَدٍّ (سَواء) أي على حالةٍ واحدةٍ من سكون أو ضمّ أو فتح أو كسر لا يَتغيَّر منه أبداً، بَلْ يلزمُ حالة واحدة إلى الفَرْق بين المعرب والمبني، فالمَبْنِيُّ: ما يكون آخرهُ لَازِماً حالةً واحدةٍ من سكون أو

حركة فسكونُه فحركتُه ليساً بعاملٍ دَخَلَ عليه حتى يتغيَر آخرهُ بخلاف المعرب فإنه يتغيَّرُ آخره باختلافِ العواملِ فسكونُه وحركتُه يكونان بعاملٍ فيُوجَدانِ بوجوده فقد ظَهَرَ لك أنهما صِدَّانِ (فَاسْتَمِعْ ما أَذْكرُه) لك وقِسْ عليه غَيْرَهُ، والله سبحانه وتعالى أعلم.

**الإعراب**: (وقد بُنِي يفعلن في الأفعال) الواو استئنافية قد حرف تحقيق بُني فعل ماض مغير الصيغة يفعلن نائب فاعل محكي في الأفعال جار ومجرور متعلق بمحذوف حال مِنْ يفعلن، والجملة الفعلية مستأنفة (فما له مُغيِّر بحال) الفاءُ فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عَرفْتَ بناءَ يفعلن وأردتَ بيانَ حكمِ المبني فأقولُ لك: ما نافية مهملة لتقدم خبرها على اسمها له جار ومجرور خبر مقدم مغَيِّر مبتدأ مؤخر بحال جار ومجرور متعلق بمغير، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة وجملة إذا المقدرة مستأنفة استئنافاً بيانياً، ويصح أن تكون الفاء عاطفة (تقول منه النوق يسرحن ولم يسرحن إلا للحاق بالنعم) تقول فعل مضارع وفاعل مستتر والجملة مستأنفة منه جار ومجرور متعلق بتقول النوق يسرحن إلى آخر البيت مقول محكي لتقول.
وإن شئت قلت: النوق مبتدأ مرفوع يَسْرَحْنَ فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون الإناث ونون الأناث في محل الرفع فاعل مبني على الفتح، والجملة الفعلية في محل الرفع خبر المبتدأ تقديره: النون سارحات، والجملة الاسمية في محل النصب مقول لتقول، ولم يسرحن الواو عاطفة مثال على مثال، لم حرف نفي وجزم مبني على السكون يسرحن فعل مضارع في محل الجزم بلم مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ونون النسوة في محل الرفع فاعل، والجملة الفعلية في محل الرفع معطوفة على جملة يسرحن أي وعادمة السرح إلا أداة استثناء مفرغ لِلَّحاق جار ومجرور، متعلق بيسرحن بالنعم جار ومجرور متعلق باللحاق، (فهذه أمثلة مما بنى) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك وأردت بيانَ أَنِّي أَجمعْتُ جميعَ المبنياتِ أَمْ بعضَها فأَقولُ لك هذه الخ، هذه مبتدأٌ أَمْثِلةٌ خَبَرُهُ، والجملةُ الاسمية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة، مما جار ومجرور صفة لأمثلة تقديره: هذه أمثلةٌ كائنةٌ مِمَّا بُني بني فَعل ماض مغير الصيغة، ونائب فاعله ضمير يعود على ما، والجملة صلة لما الموصولة، وفي بعض النسخ لما بني باللام، (جائلة) صفة ثانيةِ لأمثلة (دائرة) صفة ثالثة له، (في الألسن) جار ومجرور متعلق بدائرة، (وكُلُّ مبني يكونُ آخرُه على سواء) الواو استئنافية كُلُّ مبني مبتدأ ومضاف إليه يكون فعل مضارع ناقص آخره اسم يكون على سواء جار ومجرور خبر يكون، وجملة يكون في محل الرفع خبر المبتدأ، والجملة الاسمية مستأنفة (فاستمع ما أذكره) الفاء فاء الفصيحة لأنها أفصحت عن جواب شرط مقدر تقديره: إذا عرفت ما ذكرته لك، وأردت بيانَ ما هو النصيحةُ لك فأقول لك: استمع الخ، استمع فعل أمر وفاعل مستتر يعود على الطالب والجملة الفعلية في محل النصب مقول لجواب إذا المقدرة، وجملة إذا المقدرة مستأنفة

ما اسم موصول في محل النصب مفعول به، أذكره فعل مضارع، وفاعل مستتر يعود على المتكلم ومفعول به والجملة صلة لما الموصولة والعائد ضمير المفعول.

ثمُّ أَشار الناظمُ إلى أَنَّ هذه المنظومة الموسومةَ بملحة الإعراب انتهَتْ وتَمَّتْ بحمد الله تعالى وتوفيقه فقال رحمه الله تعالى:

وَقَــدْ تَـقَـضَّـتْ مُـلْـحَـةُ الإعـراب ... مُـودَعَـةً بَـدَائِـعَ الآدَاب

فَـانْـظُـرْ إلـيـهـا نَـظَـرَ الـمُـسْـتَـحْـسِـن ... وحَـسِّـنِ الـظَّـنَّ بـهـا وأَحْـسِـن

وإن تَـجِـدْ عـيـبـاً فَـسُـدَّ الـخَـلَـلا ... فَـجَـلَّ مَـنْ لا عَـيْـبَ فِـيـه وعَـلا

أي: (وقد تقضَّتْ) وانتهَتْ وتَمَّتْ وفرَغَتْ (ملحةُ الإعراب) أي: منظومتي المُسمَّاةُ بملحةِ الإعراب، والمُلْحة بضم الميم وسكون اللام: ما يُسْتَمْلَح به الشيءُ كالمِلْحِ للطعامِ، والمُسْتحسنَةُ والمُستملحةُ من الكلامِ وجَمْعُها مُلَحٌ بضم الميم وفتح اللام، والمعنى: قصيدةٌ يُسْتَحْسن ويُلْتذُّ بها الإعرابُ، ويُبيِّن بها قواعدُ علم الإعراب ففي الكلام: استعارة تصريحية أصلية مجردة لمقارنتِها بما يُلائم المستعار له وهو الإعرابُ حَيْثُ شَبَّه القصيدةَ الَّتي هي الألفاظُ بما يُستملح به الطعامُ، فاستعار لها اسمَ المشبه به، وذِكْرُ الإعراب تجريدُ حالةَ كونها (مُودَعة) أي مَخْزُونة (بدائع) وغرائبَ عِلْم (الآداب) الذي يُؤدِّب اللسانَ ويَحْفظهُ من الخطإِ والمُودعة، اسمُ مفعول مِنْ أَوْدعَ الوديعةَ إذا استحفظها غَيْرَهُ فهو مُودِع وذاك، مودَع، فكأَنَّ المؤلِّف أَودْعَ في هذه القصيدةِ واسْتحفظَها وجَعَلَها خِزانةَ عُلوم الأدبِ والبَدائعُ جمعُ بديع، والبديعُ: الشيءُ العجيبُ الذي لم يَسْبِقْ له مثالٌ، والآدابُ جمع أدب، والأدبُ: ملكةٌ تَحْمِلُ صاحبَها على ارتكابِ ما يُمْدَح واجتنابِ ما يُذَم، وشَبَّه علْمَ النحو والصرف بالأدابِ لأنه يُؤدِّب اللسانَ ويَحْفظُه عن الخطإِ واللحنِ، ويَحُثُّه على الصوابِ وفي بعض النسخ: بدائعَ الإعراب والأُوْلَى أحسنُ لما في هذه مِنْ عُيوبِ القوافي (فَانْظُر إليها) أيها الراغبُ فيها، والفاء فيه للافصاح والتقديرُ: إذا عرفْتَ أن هذه القصيدةَ مودعةٌ جامعةٌ بدائعَ الأداب، وأردتَ بيانَ ما ينبغي لك فأَقولُ لك: انظُرْ إليها (نظرَ المستحسِن) لها لا نَظَر العائب لها أي نَظرَ مَنْ يَعُدُّها حسنةً ويعتقدُ أنها سليمةٌ من العيب جامعةٌ لغرائبِ الحِكم (وحَسُنِ الظنَّ بها) أي حَسِّن ظَنَّك بهذه القصيدةِ لتنتِفع وَتَستفيدَ منها باعتقادِ أنها جامعةٌ لبدائع الحِكَم ولا تُسيء ظَنَّك بها بالبَحْث عَنْ مَعَايبِها وزلَلَها، فإِنَّ مَنْ أَساءَ ظنَّه بشيء لا ينتفعُ به (وأَحْسِن) إلى ناظمِها بالدُّعاءِ والاستغفارِ كما أَحْسَن إليك بهذه القصيدةِ فإِنَّها مشهورةُ البركةِ قَلَّ أن يشتِغل بها طالبٌ إلَّا وانتفَع بها، ومُنِحَ خزائنَ العلم، لأنَّ ناظمَها تِلْميذُ الشيخِ أبي إسحاقَ الشيرازيِّ، وكان مُجابَ الدعوةِ كشيخه اهـ، تحفة.

ولما كان كلامُه هذا مُتضمناً الاعتناءَ بهذه القصيدةِ لِمَا أُودعَتْهُ مِن بدائعِ علمِ

الإعراب أشار بقوله: (وإن تَجِد) أيُّها الناظرُ فيها (عيباً) أي زللاً وخللاً من حيث اللفظ وخطأً من حيث المعنى (فَسُدَ الخللا) بألف الإطلاق أي: سُدَّ خللَها وأَصْلِحه ورُدَّه إلى الصواب حيثُ تَحقَّقْتَه ولم يُمكن الجوابَ عنه على وَجْهِ حسن، إلى أنّ الناظر فيها إذا لاَح له فيها انتقاضٌ واعتراضٌ يسَدُّ الخللَ ويُزيل الزللَ ويَردُّه إلى الصواب ليكون مِمَّن يدفع السيئةَ بالَّتِي هي أحسن، فإن الإنسانَ محلُّ العيْب والنقص والخطأِ والنسيانِ، والكمالُ لا يكون إلّا الله سبحانه وتعالى، وأصلُ الخَلَلِ الفُرَجُ الَّتِي تكونَ بَيْنَ ألواح الباب ولذلك قال (فجلَّ) أي تَنزَّه عَن سِمات النقصِ والحدوث (مَنْ لا عيب) ولا نَقْصَ (فيه) أي في ذاتِه وصفاتِه وأفعاله (وعلا) أي اتَّصف بجميع الكمالات ذاتاً وصفاتٍ وأفعالاً وهو سبحانه ذُو الكمال الذي لا يُدانيه نَقْصٌ ولاعيبٌ ولا زوالٌ، ثُمَّ ختمَ هذه المنظومةَ بما بَدأَهَا به من الحمدِ المُلْحَقِ بالصلاة على النبي ﷺ فقال:

| | |
|---|---|
| والحَمْدُ للَّهِ على ما أَوْلَى | فنِعْمَ ما أَوْلَى ونِعْمَ المَوْلَى |
| ثُمَّ الصلاةُ بَعْدَ حمد الصمد | على النبيِّ الهاشميَ مُحمد |
| وآله وصحبه الأَطْهارِ | القائِمينَ في دُجَى الأَسْحار |

وفي بعض النسخ بدلَ هذا البيت قولُه:

| | |
|---|---|
| وآلهِ الأفاضلِ الأَخْيارِ | مَا انْسلَخَ اللَّيْلُ من النهارِ |
| ثُم على أصحابهِ وعِتْرَتِهِ | وتابعي مقَالهِ وسُنَّتِهِ |
| أَبْيَاتُها ثَلاَثمائَةٍ وَفَتْ | وَبَعْدَهَا خَمْسٌ وسبعون أَتَتْ |

(الحمد) أي جِنْسَ الحمد مستحق (لله) وحده سبحانه وتعالى، لأنه الفاعل المختار فلا تكون لغيره حقيقةً ويُحتملُ أن تكون الجملةُ خبريةً لفظاً إنشائيةً معنى لإنشاءِ الثناء بالمضمون، لا نفسِ المضمون، لأنَّ استحقاقَ الحمد واختصاصَه بالله ذاتيٌّ له أزليٌّ لا يَقْبلُ التجدُّد وإنشاءُ الثناءِ بالمضمون يحصُل سواء كانت ألْ في الحمدِ عهدية أو استغراقية أو جنسية، ويحتمل أن تكون خبرية لفظاً ومعنى، للإخبار بِثُبوت المحامد لله، والإخبارُ بالحَمْدِ حمدٌ باعتبارِ اللَّازم لأنَّ المُخْبِر بثُبوتِ الثناء مثْنٍ أَوْ يُرادُ بالحمدِ المحمودُ به وهي الكَمالاتُ، فقولُه: الحمدُ لله في قُوة قولِه الكمالاتُ ثابتَةٌ لله سبحانه وعلَى في قوله (على ما أولى) وأَعْطَى وأَنْعَم به على عبادِهِ للتعليلِ إمَّا عِلَّة لإنشاءِ الثناء بالمضمون على أنها إنشائية أو عِلَّةٌ لإثباتِ الحمد للَّهِ على أنّها خبريةٌ، ومعنى إثباتِهِ: اعتقادُهُ لله، وإلا فهو ثابت أزلاً لا يقبلُ التَّجدُّدَ كما عَلِمْتَ، ويحتملُ أنَّه خَبرٌ بعد خبرٍ إشارةً إلى أنه كما يستحقُّ الحمدَ لذاته يستحقُّه لأفعاله فكأنَّه قال: الحمدُ كائنٌ لذاتِ الله الحمدُ كائنٌ لإنعام الله، ولا يصلُح أن يكون الجارُّ والمجرور متعلِّقاً بالحمد لئلا يَلْزَم الإخبارُ عن المصدر

قبلَ تمام عمله وما موصولٌ اسميٌ والعائدُ محذوف أي أَوْلَى به بناءً على جوازِ حذفِ العائد، وإن لم يُجَرّ بما جُرَّ به الموصولُ ويحتمل أنها موصول حرفي يؤوَّل مع ما بعدها بمصدر أي على إيْلائِهِ وإنعامه وهو أَوْلَى لأنه لا يحوج إلى حَذْفٍ. (فنِعْمَ) وحسَنُ وعَظُم (ما أَوْلَى) أي فنعم ما أَوْلاه سبحانه وتعالى لعبادِه وأَعْطاهُ مِن النعم الظاهرة والباطنة (ونِعْم المَوْلى) والناصرُ لعبادِهِ المؤمنين أي جَلَّ المولى وعزَّ في ذاته وصفاته وأفعاله عن الأغراضِ والعِلل، والغَرضُ من الجملتين التعجُّبِ من كثرة عطائه وعُمومهِ وعظمةِ ذاته وصفاته.

وأَتى بثُمّ المفيدةِ للترتيب في قوله: (ثُمَّ الصلاةُ بعد حَمْد الصمد) إشارةً إلى أن رُتبةَ ما يتعلَّق بالمخلوق مؤخَّرةٌ عن رتبةِ ما يتعلَّق بالخالق أي ثُمَّ بعد حمدِ الصمد سبحانه نقولُ الصلاةُ أي الرحمةُ المقرونةُ بالتعظيم كائنةٌ (على النبي) الرافع المرفوعِ (الهاشمي) أي: المنسوبِ إلى جَدِّه هاشم بن عبد مناف وفي بعض النسخ بدل الهاشمي (المصطفى) أي الذي اصْطفاه الله سبحانه وتعالى، واختارَه على سائر الأَوَّلين والأخرين، وقولُه (محمد) عَلَمٌ على نبينا ﷺ، سُمِّي بذلك لكثرةِ خصاله الحميدة وهو علَم منقول مِن اسم مفعول حُمِّد المضعف كمفضَّل من فُضِّل موضوعٌ لِمَنْ كَثُرَتْ خِصالُه الحَمِيدةُ.

وأَفرد الناظمُ الصلاةَ من السلام لِضيْقِ النظم، أو لكونِهِ مِن المتقدِّمين الذين لا يَرَوْن كراهةَ الإفراد، ورجَّح النوويُّ ومَنْ تَبِعه من المتأخرين كراهة الإفراد بشُروط ثلاثةٍ الأولُ: أن يكون مِنَّا بخلافِ ما إذا كان منه ﷺ، فإنه حَقُّه الثاني، أن يكون في غَيْر الواردِ أمَّا فيه فلا يُكْره الإفرادُ، الثالث: أن يكون من غيرِ دَاخلِ الحُجْرةِ الشريفة، أمَّا هو فيقتصر على السلامِ بأن يقول بأدبٍ وخُشوعٍ: السلامُ عليك يا رسولَ الله، فلا يُكره في حقه الإفرادُ اهـ بأجوري على الغَزّي، والصمدُ مَنْ يُصمد إليه ويُرجع عند الشدائد والحوائج، ومحمد من كَثُرت خصالُه الحميدة مِن مكارم الأخلاق، ثُمَّ عطفَ على النبي صلى الله عليه آله وصَحْبه بقوله (وآلِهِ وصحبِهِ) أي وعلى آله صلى الله عليه وسلم (الأطهار) من الرذائلِ الحِسيِّة، والمعنوية أَخَذَه من قوله تعالى: ويُطهركم تطهيراً، وصحبِه (القائِمينَ) بالصلاةِ (في دُجَى الأسحار) أي ظُلماتِ الأسحار، ففيه لفٌّ ونشر مُرتَّب، وآلهُ ﷺ أقاربُه المؤمنون من بني هاشم وبني المطلب،ولكن المُرادُ بهم في مقام الدعاء كما هنا: كُلُّ مؤمن ولو كان عاصِياً لِيَعمُ الدعاءُ، والصحْبُ جمعُ صاحب بمعنى الصحابي عند الأخفش كركب جمع راكب، واسمُ جمع له عند سيبويه، والفَرْقُ بين الجمع واسم الجمع، أنَّ دلالةَ الجمع على أفرادِهِ دلالةُ التكرار بحرف العطف فهو مِن بابِ الكلية، واسمُ الجمع مِنْ باب الكل، وفَرَّق بَيْن الكل والكلية الشيخُ عَبدُ الرحمن الأخضريُّ في سُلَّمه في المنطق بقوله:

الكُلُّ حُكْمُنا على المجموعِ     كَكُلُّ ذاك لَيْس ذَا وُقُوع

وحَيثُما لِكُلِّ فَرْدٍ حُكِما فإنَّه كُلِّيَّةٌ قَدْ عُلِمَا

والصحابي: من اجتمع به ﷺ اجتماعاً متعارفاً مؤمناً به وإن لم يره ومات على ذلك، وعَطْفُ صحبه على الآلِ مِنْ عطف الخاص على العام، والدُّجَى جَمْعُ دُجْيَة بضم الدال وسكون الجيم، وبالياء وهي ظلمةُ الليل والأَسْحار جمعُ سحر وهو آخرُ الليل قبل الفجر، وفي بعض النسخ بدلَ هذا البيت (و) على (آله) ﷺ (الأفاضلِ) أي أربابِ الفضائل الحسية والمراتبِ المعنوية وهو جَمْعُ الأَفْضل بمعنى ذي الفضلِ والفَضْل ضِدُّ النقص (الأخيارِ) أي خِيار الأمةِ، وخُلاصتِهم وما في قوله: (ما انسلخ الليلُ) أي: ما انْكشَفَ وانْخلع وانْجَلَى ظلمةُ الليل، (مِنْ) ضوءِ (النهار) مصدريةٌ ظرفية أي صلاةُ الله وسلامهُ على النبي وآله المذكورينَ دائمةً مُدَّة دوامِ انسلاخ ظلمةِ الليل وانكشافِه عن ضوء النهار وذلك الانسلاخُ مُستمرٌّ مدةَ دوام الدنيا، والقصدُ تأبيدُ الصلاةِ عليهم (ثُمَّ) حرف عطف بمعنى الواو أي: و(على أصحابه) ﷺ، جمعُ صحب عند الأخفش واسم جمع عند سيبويه، لأنَّ الصحيحَ العَينِ لم يُسمع جَمْعهُ على أفعالٍ، إن قُلْتَ: على كلام سيبويه اسم الجمع، لا واحدَ له من لفظه نحوُ: قوم ورهط، وهُنا له واحد من لفظه وهو صاحب فالجوابُ أنّ هذا باعتبارِ الغالب، (و) على (عِتْرتِه) أي: أقاربهِ وعَشيرتهِ الأقربين وذِكْرهُ بعدَ الآلِ مِنْ ذِكْر الخاص بعد العام اهتماماً بشَأْنِه (و) على (تابِعي مَقالهِ) وحديثِه (وسُنَّتِهِ) أي هَدْيهِ وشريعتهِ وطريقتِه أي وعلى التابعين في ذلك إلى يوم الدين وهم جمعُ تابع والتابعيُّ منَ اجتمع بالصحابي مؤمناً به ﷺ، ومات على ذلك ولا بُدَّ فيه من طُول الصحبةِ والاجتماعِ، وفي بعض النسخ: زيادةُ بَيْتٍ في آخر المنظومة وهو قولُه: (أبياتُها) أي عددُ أبياتِ هذه المنظومة جمعُ بيت وهو ما اشتملَ على الضربِ والعروضِ على أيِّ بحر كان، وهو مبتدأ، وقوله: (ثلاثمائة) مفعولٌ مقدم لقوله: (وَفَتْ) وهو خبر المبتدأ أي أبياتُ هذه المنظومة وَفَتْ، وكَمَلَت ثلاثَمائة بيتٍ من كاملِ الرجز، (وبَعْدَها) أي وبعد الثلاثمائة، والظرفُ متعلِّق بأَتَتْ الآتي (خمسٌ وسبعون) مبتدأ خبره (أتَتْ) أي: وخَمْسٌ وسبعون بيتاً أتَتْ وجاءَتْ بعد الثلاثِمائة، ومجموعُ أبياتها ثلاثُمائة وخمس وسبعون بيتاً، وفي بعض النسخ: (سبعٌ وخَمْسُون أتَتْ) وهذا آخرُ ما يسره الله سبحانه وتعالى لَنَا بمنه وكرمه وتوفيقه مِنْ شرحِ هذه المنظومةِ البديعةِ التي انتشرَتْ بركتُها بَيْن الناسِ وانْتفعَ بها العلماءُ والمتعلمون في مشارق الأرض ومغاربها، وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين آمين.

# خاتمةٌ

**واعلم**: أنَّ النَّحوَ جمالُ الألسنة، وكمالُ العُلماء الأَجلَّة، وبه تُعرف معاني الكتاب والسنة، وبه يُخاطب الله عبادَه في الجنةِ، ولهذا قال رسول الله ﷺ فيما رُوي عنه أَحِبُّ العربَ لثلاثٍ لأني عربيٌّ، والقرآنَ عربيٌّ، ولسانَ أهل الجنة عربي، وقال ﷺ أيضاً فيما رُوي عنه: تعلَّمُوا العربيةَ وعَلِّموها الناسَ فإنها لسانُ الله الذي يُخاطِبُ به عبادَه يوم القيامة، ولله دَرُّ القائلِ:

النَّحْوُ قَنْطَرةُ الآدَابِ هَلْ مِنْ أَحَدْ ... يُجاوِزُ البَحْرَ إِلَّا بِالقَنَاطِيرْ
لَوْ تَعْلَمُ الطَّيْرُ ما فِي النَّحْوِ مِنْ أَدَبٍ ... حَنَّتْ وَأَنَّتْ إِلَيْهِ بِالمَنَاقِيرِ
إِنَّ الكَلَامَ بِلَا نَحْوٍ يُماثِلُهُ ... نَبْحُ الكِلَابِ وَأَصْوَاتُ السَّنَانِيْرِ

ولبعضِهم:

قَدِّم النَّحْو عَلَى الفِقْه فَقَدْ ... يَبْلُغُ النَّحْوِيُّ بِالنَّحْوِ الشَّرَفْ
أما تَرَى النَّحْوِيَّ فِي مَجْلِسِه ... كَهِلالٍ بَانَ مِنْ تَحْتِ الشَّغَفْ
يَخْرُجُ الأَلْفَاظُ مِنْ فِيهِ كَمَا ... يُخْرُجُ الجَوْهَرُ مِنْ بَطْنِ الصَّدَفْ

ولآخَرَ:

وَالنَّحْوَ خِتَانَ الأَلْسُنِ ... مَنْ لَمْ يَعْرِفْهُ كَمَنْ لَمْ يُخْتَنِ
فَاصْرِفْ فِيهِ نَفَائسَ الزَّمَنْ ... تَكُن فَائِقاً فِي كلِّ الفَنَنْ

وقال عليُّ بن أبي طالب رضي الله عنه:

النَّحْوُ يُصْلِحُ مِنْ لِسَانِ الأَلْكَنِ ... وَالمَرْءُ يُكْرَمُ إِذَا مَا لَمْ يَلْحَنِ
وَإِذَا طَلَبْتِ مِنَ العُلُومِ أَجَلَّهَا ... فَأَجلُّهَا حَقًّا مُقِيمُ الأَلْسُنِ

وقال الكسائي رحمه الله تعالى:

أَيُّهَا الطَّالِبُ عِلْماً نَافِعَا ... أُطْلُبِ النَّحْوَ وَدَعْ عَنْكَ الطَّمَعْ
إِنَّمَا النَّحْوُ قِيَاسٌ يُتَّبَعُ ... وَبِهِ فِي كُلِّ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ

ولبعضهم:

مَنْ فَاتَه النَّحْوُ فَذَاكَ الأَخْرَسُ ... وفَهْمُهُ فِي كُلِّ عِلْمٍ مُفْلِسُ

وَقَــدْرُهُ بَــيْــنَ الــوَرَى مَــوْضُــوعُ     وَإِنْ يُــنَــاظَــرْ فَــهُــوَ الْــمَــقْــطُــوعُ
لَا يَــهْــتَــدِي لِــحِــكْــمَــةٍ فِــي الــذِّكْــرِ     وَمَــالَــهُ فِــي غَــامِــضٍ مِــنْ فِــكْــرِ

وقال الأصمعيُّ رحمه الله تعالى:

الــسَّــخْــوُ زَيْــنُ الــفَــتَــى     يُــكْــرِمُــهُ حــيــث أَتَــى
مَــنْ لَــمْ يَــعْــرِفْــهُ     فَــحَــقُّــهُ أَنْ يَــسْــكُــتَــا

وهذا آخرُ ما بشَّرني الله تعالى بإتمامه، بعدما وَفَّقني بابتدائِهِ، وله الحمدُ على نَواله والشكرُ على عطائِه، وأسألهُ أنْ يُديم نَفْعه بين عباده، بِمَنِّه وفضَلْهِ وكرمهِ وجودِهِ، إنه هو الجوادُ الكريمُ، والبرُّ المُحْسِنُ الرحيمُ، اللهمّ ربّنا يا ربَّنا تقبَّلْ منا إنك أنت السميع العليم وتُبْ علينا يا مولانا إنك أنت التواب الرحيم، وجُدْ علينا بحارَ فَيْضِك إنك أنت الجواد الكريم آمين آمين يا ربِّ أَلْفَ أَلْفَ آمِين، وسلامٌ على جميع الأنبياء والمرسلين، والأولياءِ والمقربين والحمدُ لله ربّ العالمين، حمداً يَعْدِلُ حَمْد الملائكةِ المقربين، وصلَّى الله وسلَّم على سيدنا محمد خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين، والحمد لله ربّ العالمين آمين.

قال مؤَلِّفُه وجامعُه طَلَع نَجْمُ تمامِه، ونَشَرَ عطْرُ خِتامه، قُبيلَ صلاةِ المغرب، في اليوم الثالث من شهرِ الله المُحرَّم من شُهورِ سنةِ: ١٤١٩/١/٣ ـ ألفٍ وأربعمائة وتسعَ عشرةَ مِن الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية، ومِن تاريخ الميلاديَّة سنةَ: (١٩٩٨): ألفٍ وتِسْعمائة وثمانٍ وتسعين، وكان ابتدائُه في اليومِ الرابعَ عشرَ من شهر رمضان المبارك من شهورِ سنة: ١٤١٨/٩/١٤ ـ ألفٍ وأربعمائة وثمانيَ عشرة مع ما تخَلَّلَ وعَاقَني مِنْ شُغْلِه من العَشْرِ الأَواخرِ من رمضان وأيام العيد وأيام الموسم وشُغْلِ التدريسِ، وصلَّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً.

جَـزَى الـلَّـهُ خيـراً مَـنْ تـأمَّـلَ صَـنْـعَـتِـي     وَقَـابَـلَ مَـا فِـيْـهَـا مِـنَ الـسَّـهْـوِ بِـالـعَـفْـوِ
وَأَصْـلَـحَ مـا أَخْـطَـأْتُ فِـيـهِ بِـفَـضْـلِـهِ     وفُـطْـنَـتِـهِ أَسْـتَـغْـفِـرُ الـلَّـهَ مِـنْ سَـهْـوِي

# فهرس المحتويات


مقدمة .................................... ٥
المطبوع المنتشر منها إثنا عشر كتاباً ..... ٧
هذه مقدمةٌ في بيانِ سندي إلى الناظم . ١٢
باب الكلام ........................... ١٨
باب الاسم ........................... ٢٠
باب المعرفة والنكرة .................... ٢٧
باب قسمة الأفعال ...................... ٣٤
باب الفعل المضارع ..................... ٤٥
باب الإعراب ........................... ٥٢
باب في الاسم المفرد المنصرف ...... ٥٩
باب الأسماء الستة المعتلة ............ ٦٤
باب أحرف العلة ........................ ٦٩
باب في إعراب الاسم المنقوص ...... ٧٠
بابُ إعراب الاسم المقصور .......... ٧٥
باب في إعراب المثنى ................. ٧٨
باب في إعراب جمع المذكر السالم ... ٨٢
باب إعراب جمع المؤنث السالم ..... ٨٩
باب إعراب جمع التكسير ............ ٩٢
باب في حروف الجر ................... ٩٥
باب حروف القسم .................... ١٠٣
باب الإضافة ........................ ١٠٦
باب كم الخبرية ...................... ١١٤
بابُ المبتدأ والخبر ................... ١١٦
فصل في تقديم الخبر على المبتدأ .. ١١٩
بابُ اشتغالِ العامل عن المعمول
بضميره .......................... ١٢٥
باب الفاعل ............................ ١٢٧
فصل في توحيد الفعل وتجريده
من علامتي التثنية والجمع ........ ١٢٩
فصل في إلحاق تاء التأنيث .......... ١٣١
باب ما لم يسمّ فاعله ................ ١٣٤
باب المفعول به ........................ ١٣٨
باب ظنّ وأخواتها ..................... ١٤٢
بابُ إعمالِ اسم الفاعل المُنَوَّنِ ...... ١٤٦
باب المصدر ........................... ١٥٠
باب المفعول له ........................ ١٥٨
بَابُ المفعول معه ..................... ١٦٢
باب الحال والتمييز ................... ١٦٦
فصل في بيان أنواع التمييز .......... ١٧٢
فصل، ومنه منصوب أفعال المدح
الذمّ كنعم وبئس .................. ١٧٥
باب كم الاستفهامية ................. ١٨٠
باب الظرف .......................... ١٨٢
باب الاستثناء ........................ ١٩١
باب لا النافية للجنس ................ ٢٠٢
باب التعجب ......................... ٢٠٩
باب الإغراء .......................... ٢١٤
باب التحذير ......................... ٢١٦
بابُ إنَّ وأَخواتِها ....................... ٢١٨
بَابُ كان وأخواتِها ..................... ٢٢٨
باب ما النافية ........................ ٢٣٧
باب النداء ........................... ٢٤٠

باب الترخيم ........................ ٢٥٤
باب التصغير ........................ ٢٦٢
فصل في الحروف الزوائد .......... ٢٧٢
باب النسب ........................ ٢٧٩
بَابُ التوابع ........................ ٢٨٥
بابُ النعت ........................ ٢٨٨
بابُ عطفِ البيان ........................ ٢٩١
باب التوكيد ........................ ٢٩٢
باب البدل ........................ ٢٩٤
بَابُ عَطْف النسق ........................ ٢٩٦
باب ما لا ينصرف ........................ ٣٠٢
باب العدد ........................ ٣٢٥
بابُ نواصب الفعل المضارع ........ ٣٣١
فصلٌ في الأمثلة الخمسة ........................ ٣٤٧
بابُ جوازم الفعل المضارع .......... ٣٥٣
فصل في الَشرط والجزاء ........................ ٣٦٠
بَابُ البِنَاءِ ........................ ٣٦٧
خاتمةٌ ........................ ٣٨١